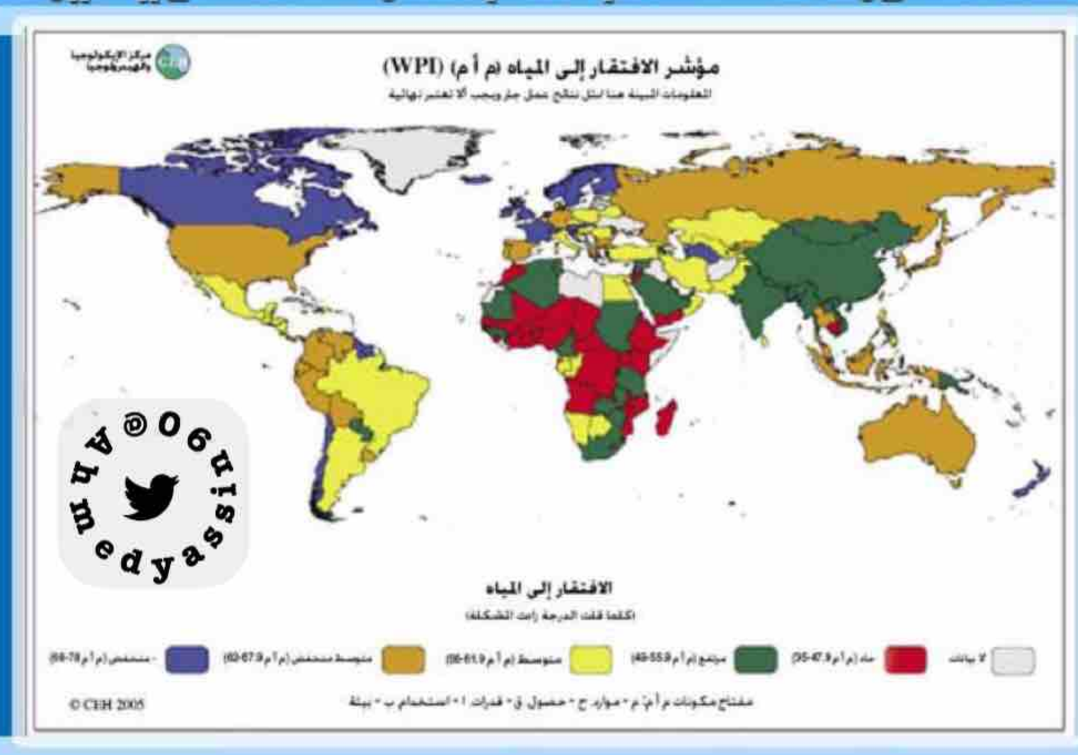


أزمة المياه ومستقبل العلاقات العربية-التركية بعد وصول الحركة الإسلامية إلى السلطة في تركيا

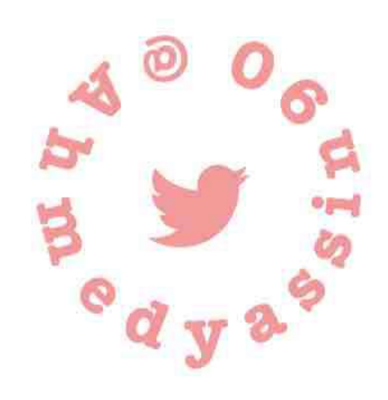
إعداد
الدكتور / مشعل بن عبد الرحمن المويشير





أزمة المياه

ومستقبل العلاقات العربية _التركية


@Ahmedyassin90

الإهداء

أهدي هذه الأطروحة التي آمل أن تنال الرضا لسيدي الوالد(الشيخ/ عبد الرحمن بن رجا المويشير) الذي قدم لي كل الدعم لإكمال دراستي العليا، ولوالدتي(موضي المويشير)التي كان لدعائها الأثر الكبير، والإهداء موصول لأسرتي الخاصة (نفلا، منيرة، ماجد، مشاعل، عبدالرحمن، أحمد)الذين وفروا لي التهيئة الأسرية لدراستي البحثية.ولأبني المغفور له بإذن الله (ثامر) الذي وافاه الأجل أثناء إعداد إطروحتي.

ولكل من ساهم في تسهيل حصولي على المعلومات التي خدمت أهداف هذه الأطروحة لتوضيح بعض الحقائق حول أزمة المياه بالوطن العربي وآثارها المستقبلية والحلول الممكنة لها.

سائلاً الله العلي القدير أن تكون هذه الأطروحة قد ساهمت بنوع من المعرفة،التي تخدم أوطاننا وحكوماتنا العربية والإسلامية.



شكر وتقدير

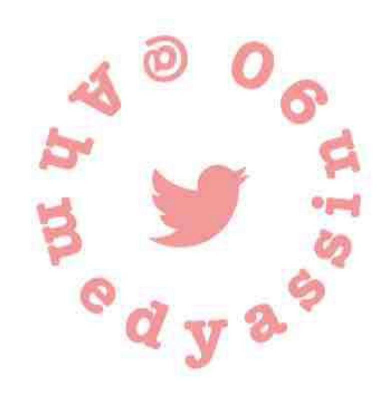
امتثالاً لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الشريف:

((من لا يشكر الناس، لا يشكر الله))

أتقدم بجزيل شكري وتقديري لكل من أولاني معروفا بنصيحة أو توجيه وإرشاده ثم تشجيعه، لا سيما أستاذي المشرف على أطروحتي الأستاذ الدكتور/ محمد حسن منذر. كما أتقدم بالشكر والتقدير للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه الأطروحة وإثرائها وتقويمها.

ولا أنسى في هذا المقام أصحاب المعالي والسعادة الذين أثروني بالمعلومات بمقابلاتهم الخاصة بجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي،ومجلس التعاون الخليجي.وأخص بالذكر البروفسور دكتور/ عرفان قندوز، مستشار الرئيس التركي وعضو البرلمان التركي الذي سهل اللقاءات بتركيا وقام بالترجمة لي. كما أقدم شكري لسعادة الملحقين الثقافيين للسعودية بتركيا ولبنان، لما قدماه من تسهيلات.

وآمل أن تكون هذه الأطروحة قد حققت أهدافها العلمية بالإسهام بجزء مما يخدم أوطاننا العربية والإسلامية فيما يتعلق بأزمة المياه ومستقبلها.


@Ahmedyassin90

المقدمة

يكتسب تحليل العلاقات العربية التركية في ظل التطورات التي اجتاحت الجمهورية التركية في السنوات الأخيرة وخاصةً منذ وصول حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية إلى السلطة وظهور نخبة سياسية جديدة، أهمية كبيرة، بعد أن ظلت هذه العلاقات على مدار عقود ماضية مثار تساؤلات ومناقشات، دارت في مجملها حول سؤال رئيسي تعددت فرعياته وتركز جوهره حول الأسباب التي تقف وراء افتقاد هذه العلاقات الحرارة المرتجاة، وفشل محاولات إعادة بعثها بشكل يتناسب مع عوامل الإرث التاريخي ووحدة الدين والوضع الجيوسياسي، فضلاً عن المصالح الاقتصادية والحيوية المتبادلة التي في الإمكان تفعيلها لتصبح أكثر إثماراً.

فقد مرت العلاقات العربية – التركية بمراحل مختلفة ومتنوعة، اتسمت بالصراع والتعاون والاتفاق والاختلاف، وكان القرن العشرون قرن المشكلات والشكوك بالنسبة لهذه العلاقات. لكنّ نهاية الحرب الباردة أثّرت على نظرة تركيا إلى العالم العربي، إذ تغيّر العالم كما تغيّرت المقاييس، ودخلنا عالما تسيطر فيه علاقات التبعية المتبادلة، وهذا ما يحتم إعادة تحليل العلاقات التركية – العربية. ففي خضم الهجمة الأمريكية على المنطقة، وقفت حكومة حزب " العدالة والتنمية " التركية مع جوارها العربي، فرفضت دخول الحرب على العراق، كما رفض الرئيس أحمد نجدت سيزار ضغوطا أمريكية لتأجيل زيارته الرسمية لسورية. وأوضحت هذه الحكومة، بما لا يدع مجالا للشك، بأنها خلقت لسياساتها الخارجية هامش حرية كبيرا، بعيدا عن علاقاتها مع الإدارة الأمريكية، تبدي فيه أولوية لمصلحة علاقاتها مع دول الجوار.

إلا أن القضية التي كانت ولا تزال تعتبر من أهم مصادر التوتر في العلاقات العربية التركية، تتمثل بمسألة المياه وطموحات تركيا المستقبلية بالنسبة لثروتها المائية التي تعتبرها السلعة الإستراتيجية البديلة او المساوية لسلعة النفط في القرن الجديد. وحيث يعتبر سد أتاتورك رابع سد في العالم كله. ولتركيا مشاريع ضخمة في هذا المجال لاستثمار مياهها، من أهمها مشروع أنابيب السلام (مياه السلام) الذي طرحه مستشار رئيس الوزراء التركي للشؤون الخارجية "جيم دونا" في المؤتمر الثالث الذي نظمه مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS) بجامعة جورج تاون الأمريكية في حزيران

١٩٨٧، لتزويد سوريا والأردن وبلدان الخليج العربي بفائض مياه نهري "سيحان وجيحان". ومع أن موقف تركيا من مسألة المياه هذه لا يزال موقع جدل دولي حيث تتعدد النظريات حول علاقة المياه بمنابعها ومصابها والدول التي تمر بها، فإن الأمر يبقى لديها مسألة إستراتيجية قد تدفع بها -وربما دفعت- إلى الانحراف الذي شاهدناه حيث ثمة توافق في المواقف مع إسرائيل كما ثمة مشاريع مائية زراعية مشتركة تنتظر التنفيذ.

ورغم المصالح التركية الإسرائيلية إلا أن العلاقة دخلت بمراحل تذبذب وتوتر في المراحل الأخيرة.فثبت عدم تأثير هذه العلاقات على العلاقات العربية-التركية.حيث نجد أن التطورات العربية-التركية في ظل حكومة تركية يسيطر عليها الإسلاميون أثبتت الرجوع التركي للعمق العربي والإسلامي. وما فتح الحدود السورية-التركية عام٢٠٠٩م، إلا مؤشر قوي على هذا التحول الذي سيساعد على حل أزمة المياه،عندما تأخذ بعداً اقتصادياً إسلامياً تكاملي .لأن الدول العربية لا تمتلك منابع المياه مما يجعل الحلول ستكون من خارج الوطن العربي.

فمن خلال استغلال الإمكانات الطبيعية والثروات بالوطن العربي (نفط، طاقة شمسية، تحلية، ثروات مالية) سيتحقق التكامل الاقتصادي إسلامياً ومعه ستتلاشى أزمة المياه وما يتبعها من صراعات ونزاعات محتمله. كما سيتضح بفصول الأطروحة وما توصلنا إليه من نتائج.

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية المياه وتأثيرها على العلاقات الدولية والنزاعات والحروب التي ستكون بسبب أهمية المياه للدول التي تفتقر لمنابعه المستديمة وخاصة بالوطن العربي. وخطورة ذلك على هذه الدول، والدور الذي يمكن أن تقوم به تركيا للتخفيف من حدة الأزمة أو زيادة خطورتها. إضافة بالطبع للمستجدات الدولية التي تضيف أبعاد جديدة في ظل المتغيرات التالية:-

أ) وصول الحركة الإسلامية ممثلة بحزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا وسيطرته على رئاسة الوزراء ورئاسة الدولة في البلاد.

ب) الاحتلال الأمريكي للعراق وفتور العلاقات التركية الأمريكية بسبب القضية الكردية في شمال العراق وما تسببه من حساسيات لتركيا وإيران.

ج) أهمية المياه وتأثيرها في العلاقات الدولية خاصة في العالم العربي الذي يعاني من عدم وجود المنابع المتجددة المتوفرة بدول مجاوره كتركيا.

د) مواجهة تركيا لصعوبات الانضمام للدول الأوربية وتزايد اهتمام هذه الدولة بالعمق الإسلامي في ظل نظام الإسلام السياسي التركي الذي خفض مستوى التوترات العربية التركية.

هـ) تحلية المياه في الخليج العربي وارتفاع تكاليفها وأثر ذلك على النشاط الزراعي الذي يقدم سلعا استراتيجيه تحتاج لمياه متجددة لا تتوفر بالمنطقة.

أما الإشكالية الرئيسية في هذه الدراسة فإنها تتلخص بعدم وجود إستراتيجية عربية موحدة تجاه قضايا المياه، إضافة لغياب تصور علمي للتعامل مع هذه القضايا بالمستقبل في ظل التحفظ الرسمي التركي حول هذه القضايا والحلول الواجب اللجوء إليها لتسوية ملف المياه بصورة نهائية ودائمة، ومن هنا تنطلق هذه الدراسة من تساؤل رئيسي حول أثر المياه في تعزيز أو تأزيم العلاقات العربية-التركية، وتنبثق عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية كما يلي:

- ما هو دور المياه في إثارة النزاعات الدولية؟
- ما هي الإيجابيات والمحاذير الإستراتيجية للمشاريع المائية التركية وخصوصاً مشروع أنابيب السلام؟
- وصول الحركة الإسلامية للسلطة بتركيا ومدى الانعكاس إيجاباً على المشاكل العربية-التركية؟
- ما احتمالات نجاح واستمرارية الحركة الإسلامية بتركيا ومدى تأثير ذلك على الأنظمة السياسية في الدول العربية؟.

تنطلق هذه الدراسة من افتراض أساسي مفاده: "إن هناك علاقة بين أزمة المياه والنزاعات الدولية وتتزايد هذه النزاعات مع تزايد الأزمات حول المياه".

كما تطرح الدراسة افتراضين فرعيين:

الأول مفاده: " هناك علاقة بين تزايد النزاع ونوعية نظام الحكم(ديمقراطي- ديكتاتوري عسكري).

أما الثاني فهو: " إن التعاون والمصالح المشتركة تعمل على تخفيف ومعالجة الخلافات سلميا".

كما أننا إعتمدنا للإجابة على جميع التساؤلات السابقة في هذه الدراسة على المنهجين التاليين:

الأول: المنهج الوصفي: ويساعد هذا المنهج في تحديد مميزات الظاهرة المراد دراستها وهي في الدراسة الحالية "المياه وأثرها على مستقبل العلاقات العربية – التركية بعد وصول الحركة الإسلامية للسلطة بتركيا، وفي تحديد الشكل العام لطبيعة هذه القضية والعلاقات المترتبة عليها، من خلال تجميع المعلومات عن خصائصها وجزئياتها بصورة كمية وكيفية ثم تبويب وتصنيف هذه المعلومات للوصول إلى الحقائق الدقيقة عن الظروف القائمة كما هي في الواقع دون الدخول في تحليل أسباب ودوافع هذا الواقع أو العوامل المؤثرة عليه.

ثانياً : المنهج التحليلي

إن محاولة الفهم الصحيح للظروف والتطورات المتعلقة بواقع وآفاق قضية المياه وأثرها على مستقبل العلاقات العربية – التركية، تفرض استخدام منهج تحليلي علمي ، بهدف القدرة على قراءة وتحليل النصوص القانونية التي تناولت تنظيم هذه الآليات وحددت طبيعة عملها وتفسير هذه النصوص القانونية لتمكن الباحث من الوصول إلى فهم دقيق لهذه القضية.

لذلك ستقسم هذه الدراسة إلى فصول متعددة نبدأها بفصل تمهيدي لأهمية المياه في الصراعات الدولية.

ثم تأتي الفصول كالتالي:

الفصل الأول : النزاعات المائية العربية التركية.

الفصل الثاني: تركيا وسياستها المائية بعد وصول الإسلاميين إلى السلطة.

الفصل الثالث: قضايا المياه وتأثيرها على العلاقات العربية التركية.

الفصل الرابع: مستقبل العلاقات العربية التركية في ظل أزمة المياه.

فصل تمهيدي

أهمية المياه في الصراعات الدولية

أهمية المياه في الصراعات الدولية

تحول موضوع المياه إلى قضية ساخنة ومركزية في التنمية والسياسات الدولية، وفي الصراعات الإقليمية كما هي في منطقة الشرق الأوسط. وقد نال اهتماماً عالمياً ونقاشاً جماهيرياً واسع في الآونة الأخيرة. والمياه تشكل محور الجغرافيا السياسية في كل مرحلة من مراحل التاريخ وفي كل منطقة من مناطق العالم وهي أساس التفاعلات الحضارية والصراعات والتدخلات الخارجية. ففي مصر القديمة بنى الملك الفرعوني أمنحوتب الثالث أول سد لتخزين المياه في التاريخ، وفي اليمن بني سد مأرب في القرن الثامن قبل الميلاد، ولا تزال المنشآت المائية التي بنيت منذ آلاف السنين قائمة ومنتشرة في أرجاء الوطن العربي، وكان الماء موضوع النزاع والهجرات للقبائل العربية طوال التاريخ.

ومازالت المياه في أوائل القرن الحادي والعشرين مشكلة من أخطر المشكلات التي تواجه منطقة الشرق الأوسط، حيث يقول الخبير الأمريكي توماس ناف (Naff) : "إن المياه في الشرق الأوسط قضية اقتصادية وسياسية واجتماعية، وتمتد لأن تصبح مصدرا محتملا للصراع، وهو ما يجعلها ذات بعد عسكري"[١]. لذلك سنتطرق للمياه في الصفحات التالية:-

حيث يحاول هذا الفصل تقديم نظرة تمهيدية لموضوع أطروحتنا حول تأثير أزمة المياه على مستقبل العلاقات العربية-التركية في ظل وصول الحركة الإسلامية إلى السلطة في تركيا، حيث يركز على أهمية موضوع المياه في العلاقات والمنازعات الدولية وما هو موقف القانون الدولي من هذه المنازعات، مع التركيز على النزاع العربي التركي وأزمة المياه في الشرق الأوسط.واستناداً لذلك سيتم تقسيم هذا الفصل كما يلي:

أولاً: أهمية المياه في العلاقات الدولية والقانون الدولي

ثانياً: تأثير المياه في العلاقات الدولية

ثالثاً: تقنين المجاري المائيه

---

(١) خدام،(منذر)، **الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص٣.

أولاً : أهمية المياه

يقدر الحجم الكلي للمياه على ظهر الكرة الأرضية، بحوالي (١٣٦٠) مليار م٣، ٩٧% من هذا الحجم موجود في البحار والمحيطات، و٢% في الطبقات الجليدية. تمثل المياه المالحة المصدر الرئيس للمياه العذبة، إذ يتبخر يومياً من السطوح المائية (٨٧٥) مليار م٣ بفعل الطاقة الحرارية، التي تصل إلى الأرض مع أشعة الشمس، بينما تحرك الرياح الهواء الرطب المعبأ بالبخار إلى أماكن أخرى ذات حرارة منخفضة، حيث يتكثف مرة أخرى، ويسقط على شكل أمطار وثلوج، فيعوض بذلك الجزء الذي يستهلكه الإنسان[١].

ينظر إلى الأمن المائي باعتباره الجزء الحيوي المكمّل للأمن الغذائي في المفهوم المجتمعي الاستراتيجي للأمن القومي لأي دولة، فعلى امتداد مراحل التاريخ دفعت الحاجة للمياه إلى قيام المجتمعات البشرية (الأمم) باستخدام شتى الوسائل المتاحة لديها بهدف تأمين قدر كافٍ من المياه لتقابل به احتياجاتها المائية المتزايدة والمستمرة، واستخدمت بعض الأمم القوة في فرض ظروف تتلاءم ورغباتها في تأمين المياه ، كما لعبت الظروف المائية بشكل مباشر حيناً وغير مباشر أحياناً أخرى دوراً في تغذية عدد من الحروب.

ويستند مفهوم الأمن المائي كمفهوم مطلق علي أساس جوهري هو الكفاية والضمان عبر الزمان والمكان. أي أنه يعني تلبية الاحتياجات المائية المختلفة كما ونوعا مع ضمان استمرار هذه الكفاية دون تأثير من خلال حماية وحسن استخدام المتاح من مياه، وتطوير أدوات وأساليب هذا الاستخدام، علاوة علي تنمية موارد المياه الحالية، ثم يأتي بعد ذلك البحث عن موارد جديدة سواء كانت تقليدية أو غير تقليدية. وهذا المفهوم يربط بين الأمن المائي وبين ندرة المياه[٢].

ويشكل ملف المياه عنصراً أساسياً في قضايا الشرق الأوسط، فهو سلاح ذو حدين: إما أن يكون عامل تعاون وتقارب وسلام يبنى على قاعدة المصالح المشتركة، وإما أن يكون أداة صراع وحرب بين دول المنطقة لتأمين احتياجاتها بالقوة . وليس من غريب المصادفة أن يحتل العامل المائي في أواخر القرن العشرين وإطلالة القرن الواحد والعشرين مرتبة الأولوية في جدول أعمال القوى

---

(١) رضوان، (وليد)، **مشكلة المياه بين سوريا وتركيا**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٤.

(٢) ياسين، (ملك)، **إختراقات الأمن المائي العربي**، مجلة معلومات دولية، العدد ٥٢، ١٩٩٧، ص١١-١٩ .

الإقليمية والدولية في الوقت الذي يشعر به البعض من العرب أن ثمة أخطاراً محدقة تهدد وجودهم وحياتهم من خلال "سلاح المياه" عبر اللجوء إلى قطع مياه أنهار حيوية ثلاثة لا غنى عنها (الفرات والنيل والأردن) من قبل دول تسمى دول المنبع، من هنا يسود الاعتقاد أن الحرب القادمة في الشرق الأوسط ستتمحور حول المياه(١).

فوفقاً لتحليل دوائر سياسية عالمية بات موضوع المياه مرشحاً لإشعال الحروب في منطقة الشرق الأوسط ، خاصة أن اغلب الأقطار العربية لا تملك السيطرة الكاملة على منابع مياهها. فأثيوبيا وتركيا وغينيا وإيران والسنغال وكينيا وأوغندا وربما زائير أيضاً هي بلدان تتحكم بحوالي ٦٠% من منابع الموارد المائية للوطن العربي. ويدور الحديث الآن حول ارتباط السلام في الشرق الأوسط بالمياه بعد اغتصاب إسرائيل لمعظم نصيب دول الطوق العربي من المياه. كما أن بعض الدول أخذت تتبنى اقتراحاً خطيراً للغاية يتمثل في محاولات إقناع المجتمع الدولي بتطبيق اقتراح تسعير المياه، وبالتالي بيع المياه الدولية. ويقع على رأس هذه الدول تركيا وإسرائيل. والأخطر من ذلك تبني بعض المنظمات الدولية (كالبنك الدولي ومنظمة الفاو) لتلك الاقتراحات، متناسين حقيقة الارتباط الوثيق بين الأمن المائي والأمن الغذائي من جهة، والأمن القومي العربي من جهة أخرى(٢).

وقد شكل التنازع حول المياه أهم الملفات في أجندة العلاقات العربية التركية، وأصبح التعامل مع هذا النزاع من أهم محددات مستقبل العلاقات بين الجانبين، فمن المعروف أن تركيا تحتضن أهم رافدين للمياه العربية في آسيا وهما نهر الفرات ونهر دجلة اللذان يشكلان عصب الحياة في كل من سوريا والعراق، وشهدت العقود الأخيرة العديد من الأزمات بين كلا البلدين وتركيا حول مياه النهرين والتحكم في أحجام المياه الواصلة للبلدين من قبل تركيا، ليؤكد هذا الصراع على الأهمية المتزايدة للمياه في العلاقات الدولية ومستقبلها.

---

(١) سري الدين، (عايدة علي)، **العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل**، دار الافاق الجديدة، بيروت، ٢٠٠٦، ص٥.

(٢) القدوة، (سري)، **الأمن المائي العربي... ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي**، مجلة البيادر السياسي، العدد ٨٨٤، ٦ آب ٢٠٠٥، ص٢. .

ثانياً: تأثير المياه في العلاقات الدولية والقانون الدولي

١- تأثير المياه في العلاقات الدولية

منذ بدأ الخليقة ومع ظهور الملكية بدأت الحروب على الموارد. وقد عبرت الحضارات المائية أبلغ تعبير عن ذلك في صراعها على الأنهار وحدود البحار. بل أن هناك من يربط بين شكل نظام الحكم وحتمية الجغرافيا الاقتصادية (النهرية بالذات) في الصين وسومر وكريت ومصر القديمة والملاوي، وما أدى ذلك إليه من حروب على الموارد مثل الأرض والماء. وهذا ما أكد عليه هولستي-كاتب متخصص – وتابَعه منذ القرن السادس عشر حتى حرب الخليج الثانية وانتهى إلى القول أن الصراع على الموارد كان العامل الأساسي في قيام الحروب بين الدول[١].

فعلاقة الموارد بالصراع الدولي علاقة أزلية قديمة كانت محور الصراع بين البشر بأشكال مختلفة سواء في التراكم أو الإنتاج أو التوزيع في شكل منتجات صناعية. وهي بالتالي تعد جوهر عملية التعاون والصراع بين الأمم. وقد التقت المدرسة البنائية في شقيها الماركسي والليبرالي على محورية دور العامل الاقتصادي في تصعيد الصراع الدولي. فالموارد كانت نقطة البداية في المدارس الليبرالية والبنائية الكلاسيكية والحديثة كنقطة بداية في تصعيد أو تهدئة الصراع الدولي، الأولى شكلت القاسم المشترك الأعظم في معظم النظريات المثالية والواقعية في فترة ما بين الحربين العالميتين، والسلوكية والتقليدية في عصر الحرب الباردة. ومع ظهور المدرسة متعددة المناهج في علم السياسة في السبعينيات تطورت مدرسة بحوث السلام كثيراً ولكنها لم تتخل عن أطروحتها الرئيسية في أن الصراع على الموارد يشكل حجر الزاوية في تصعيد الصراع الدولي[٢].

ويشير بيتر آنين (Annin) في كتابه حول حروب المياه في البحيرات العظمى في أمريكا الشمالية، إلى أنه في عام ٢٠٢٥ سيواجه ثلثي سكان الأرض مشاكل نقص في المياه، معظمهم في

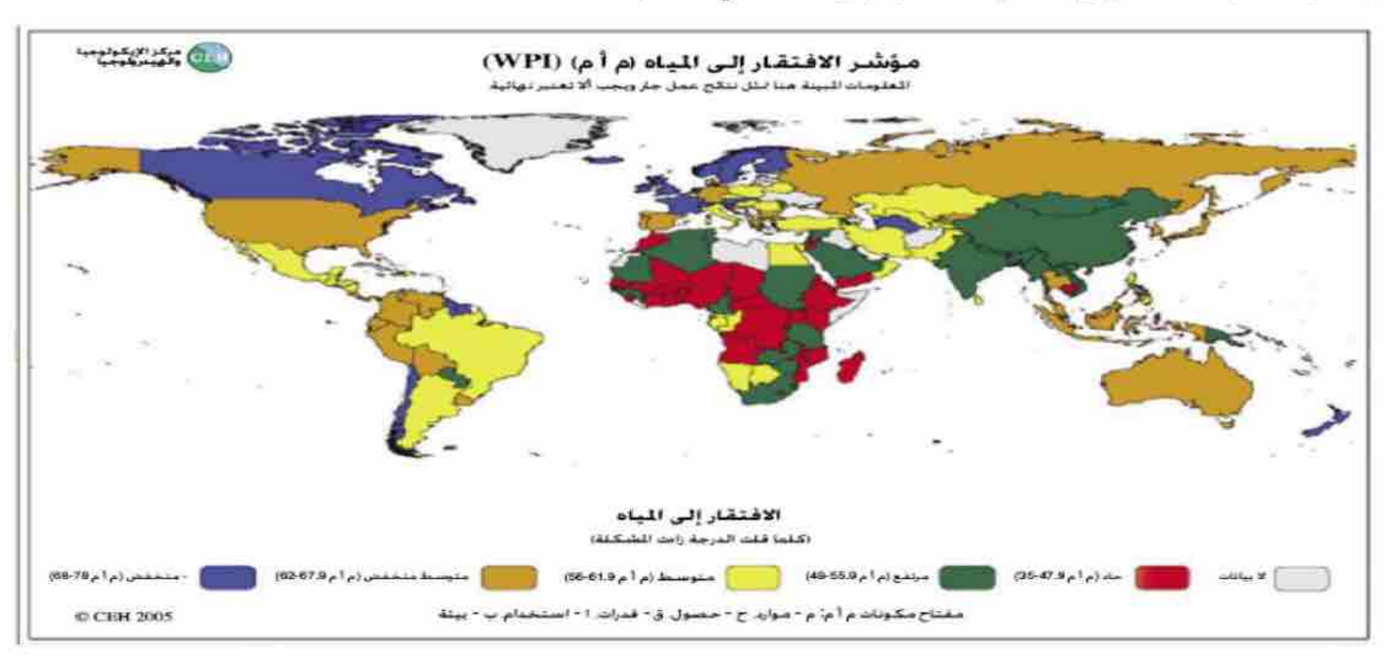
---

(١) بكر، (حسن)، **حروب المياه في الشرق الأوسط**، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ١٩٩٩، ص٢١.

(٢) المرجع نفسه، ص٢٣.

العالم الثالث. وخلال المائة عام القادمة سيصبح العالم منقسماً إلى مجموعتين: من يملكون الماء، ومن لا يملكونه. وقد أظهر تقرير صادر عن الأمم المتحدة عام ٢٠٠٣ بخصوص التطور المائي في العالم، بأن جميع المعطيات تؤكد أن الوضع المائي في العالم يتجه من أسوء إلى أسوء وسيتسمر كذلك إذا لم يتم اتخاذ إجراءات مناسبة لوقف هذا التدهور. ومن هنا أصبح الأمن المائي شأن سياسي بالنسبة للعديد من دول العالم، كما أصبح مصدراً كبيراً للتوتر والنزاع بين الدول[١].

وتشير الخارطة أدناه إلى مؤشر الافتقار إلى المياه في العالم:



(المصدر: البنك الدولي: المؤسسة الدولية للتنمية، الموارد المائية، إدارة مورد شحيح مشترك، ٢٠٠٧ ،ص٢).

فالموارد المائية على المستويين الفردي والجماعي تحتل الأهمية القصوى في الحياة حيث أنها المقوم الثاني للحياة بعد الهواء، وقد جعل الله سبحانه هذهِ النعمة أساس الخلق للكائن الحي حيث يقول جلّ وعلا: (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ) [٢]. وقد تكرر ذكر الماء في عدة آيات من القرآن الكريم يقول

---

(1) Annin, Peter., (2006) **Great Lakes Water Wars**. Washington, DC, USA: Island Press, p 3.

(٢) سورة الأنبياء، الآية٣٠.

الله تعالى: (وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكاً فَأَنبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ) [١]. وفي آية أخرى (وَأَنْزَلَ مِنْ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنْ الثَّمَرَاتِ رِزْقاً لَكُمْ) [٢]. وفي آية أخرى: (وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ فَأَنْزَلْنَا مِنْ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنْتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ) [٣]. وورد ذكر المياه والتأكيد على أهميته في آيات أخرى في القرآن الكريم.

منذ بدء الخليقة هناك سعي دائم للظفر بمصادر المياه، وما كانت رحلة الإنسان في التنقل عبر الأقطار والوديان والسهول إلا من أجل الحصول على المياه. وأن قيام النزاعات بين القبائل في الماضي وتقوم في المستقبل ، من اجل السيطرة على منابع المياه والظفر بالنصيب الأوفر منها. ولم تكن السيطرة والتحكم في مصادر هذا الماء أمراً ترفي أو اختياري بل هو قضية حياة ومصير، حيث تستحيل الحياة بدون هذا المقوم الأساسي، بل معناه في أبسط صوره القضاء على أشكال وأنماط الحياة بصورها المتعددة[٤].

وتزداد المشاكل المائية بين العديد من دول العالم يوماً بعد يوم، والأمثلة كثيرة على ذلك، فهناك النزاع بين العرب وإسرائيل حول مياه نهر الأردن، والنزاع بين تركيا وكل من العراق وسوريا حول نهري دجلة والفرات، وهناك النزاع بين دول حوض النيل، والنزاع بين إيران والعراق على شط العرب وملتقى نهري دجلة والفرات، والنزاع بين الولايات المتحدة والمكسيك حول نهر الكولورادو، والنزاع بين الهند وبنغلاديش حول أنهار الجانغ وبراهمابوترا ومغنا. وكذلك النزاع بين زامبيا وبوتسوانا وزيمبابوي وموزمبيق حول تقاسم مياه نهر السنغال. والنزاع بين الهند وباكستان حول استثمار نهر الاندوس. والنزاع بين اوزبكستان وكازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان حول نهر امو داريا وسير داريا

---

(١) سورة ق، الآية ٩.

(٢) سورة البقرة، الآية ٢٢.

(٣) سورة الحجر، الآية ٢٢.

(٤) حجو، (عبد المقصود)، المياه **العربية وصراع الشرق الأوسط**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٠٨.

وبحر ارال. والنزاع بين المجر وسلوفاكيا حول محطة غابسيكوفو لتوليد الكهرباء الواقعة على نهر الدانوب. والنزاع بين صربيا وكرواتيا بسبب "النقص المحلي" للمياه و"تحويلات التلوث" الى نهري الدانوب والساف[١].

ومنذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن، اندلع أكثر من ٤٠ صراع إقليمي مسلح بسبب مصادر المياه، معظمها في الشرق الأوسط، حيث يعد حوض نهر الأردن وحوض الفرات ودجلة من مناطق النزاع والتوتر الدائم الذي يرتبط في أحد جوانبه بالماء. بينما في أفريقيا، تعد أحواض أنهار النيل، وفولتا، وزامبيزي، والنيجر مناطق محتملة للنزاع المسلح بسبب المياه[٢].

ومن أشهر النزاعات الممتدة حول المياه في القرن العشرين، كان النزاع الذي تسببت به البرازيل والبارغواي حول مشروع سد ايتابو "Itaipu " على نهر بارانا " Parana"، والذي يقع على الحدود بين الدولتين ويجري في الأرجنتين ثم الأرغواي قبل أن يصب في حوض لا بلاتا " La Plata "، وكانت الأرجنتين أكثر الدول معارضة لهذا السد التي كانت تخشى من انخفاض منسوب مياه النهر في أراضيها، وشاركتها الأرغواي هذه المخاوف، إلا أن البرازيل والبارغواي باعتبارها دول المنبع تمسكت بحقوقها الوطنية في إقامة السد، مما دفع بالأرجنتين إلى استصدار قرار من الأمم المتحدة لمعارضة إقامة هذا السد، إلا أن النزاع انتهى نهائياً بين الدول الأربعة في التسعينيات بعد مفاوضات شاقة تكللت بالنجاح[٣].

إن هذه الظاهرة في النزاع لا تقتصر فقط على الدول المتجاورة ، بل يحصل ضمن الدولة نفسها. ففي أكتوبر ٢٠٠٧، انفجر خلاف عمره حوالي ٢٠ سنة حول حقوق مائية بين ولايات الاباما

---

(١) أنظر: مجموعة من المؤلفين، **الصراع حول المياه: الإرث المشترك للإنسانية**، ترجمة: سعد الطويل ومصطفى مجدي الجمال، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٢-١٣.

(٢) الصراع على مصادر المياه يشتعل في آسيا، مجلة العصر، ٢٠٠٦/٨/٢٣:

http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=8133

(3) Haftendorn, Helga, (2000) Water and international conflict, Third World Quarterly; Vol. 21 Issue 1, p53.

وفلوريدا وجورجيا في الولايات المتحدة الأمريكية. فعندما بدأ الماء المتوفر بالنقص الذي يغذي سكان مدينة اتالانتا وأجزاء من الاباما وفلوريدا نتيجة الجفاف الشديد، اشتعلت حدة النزاعات حول حقوق مصدر الماء. ومع أن قوات الحرس الوطني للولايات الثلاث لم تواجه بعضها البعض، إلا أن الحكام دخلوا في حرب معلنة وتبادلوا الكلمات بدلا من الرصاص[١].

إضافة إلى ذلك بدأ يظهر على السطح التوتر والخلاف الشديدين حول مياه البحيرات العظمى في شمال الولايات المتحدة الأمريكية حيث تشترك مياه هذه البحيرات العذبة كل من ولايتي كيبيك وأونتاريو الكنديتين وثماني ولايات أمريكية وهي أوهايو ونيويورك وبنسلفانيا وميشيجان وأنديانا وأيلينوي وويسكونسن ومينيسوتا[٢].

وتؤكد دراسة صدرت عن معهد دراسات التنمية والبيئة والأمن في كاليفورنيا على أن المياه أصبحت تلعب دوراً محورياً في تقرير سياسات الدول الداخلية. ولذا فمن المتوقع انفجار صراعات قومية لا حد لها حول أهم مادة نادرة على الأرض، خاصة وأن الأنهار الدولية تقطع مساحات شاسعة وتمر بالعديد من الدول من المنبع وحتى المصب. فمثلاً بتسوانا وبلغاريا وكمبوديا والكونغو وجامبيا والسودان وسوريا وعدد كبير من الدول تتلقى أكثر من ٧٥% من مياهها الضرورية من الأنهار التي تأتي من خارج حدودها. إن عدداً كبيراً من أنهار العالم الحيوية مثل النيل ودجلة والفرات وميكونج وأندوس كانت مثاراً للصراع الدولي بين عدد كبير من الدول تحاول كل منها الاستفادة بأكبر قدر ممكن من مياهها. وتظهر هذه الصراعات بشكل واضح في مناطق مثل جنوب ووسط آسيا والشرق الأوسط حيث يعود الخلاف على المياه إلى أكثر من خمسة آلاف سنة[٣].

كما يوجد في العالم اليوم عشرات الدول التي تشترك في مجرى مائي واحد، وأكثر من نصفها تعتمد على كميات المياه التي تستقبلها عبر حدودها بشكل شبه كلي لتقابل بها احتياجاتها المتعددة

---

(١) قاسم، خالد،**الأمن المائي.. ضرورة تنموية**، صحيفة الصباح اللبنانية، ٢٠٠٨/٣/١٤.

(2) Annin, Great Lakes Water Wars. Op.cit. p 4.

(٣) بكر، **حروب المياه في الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص٦٧.

الأغراض ، شرباً وزراعة وصناعة ، فالمنطقة العربية على سبيل المثال تعتمد مصر كثيراً على مياه نهر النيل بنسبة ٩٧% ويعتمد السودان على مياه نفس المصدر بنسبة ٧٧% فيما يصل اعتماد سوريا إلى ما نسبته ٧٩% من مياه الفرات ويبلغ اعتماد العراق ما نسبته ٦٦% من مياه دجلة والفرات ، الأردن هو الآخر يعتمد على نسبة ٣٦% من مياه نهر الأردن ويصل اعتماد موريتانيا إلى ٩٥% من المياه الجارية ، وكذلك الأمر مع دول أخرى خارج الخارطة العربية منها المجر التي تعتمد على ما نسبته ٩٥% ، ولتسوانا ٩٤% وبلغاريا ٩١%، وأوزبكستان ٩١%، وهولندا ٨٩%، وجامبيا ٨٦% ، وكمبوديا ٨٢%[(١)] مياه من خارج حدودها.

تزداد الأضرار عندما تكون العلاقات السياسية والاقتصادية متوترة بين الدول التي تجري فيها نهر أو أنهار مشتركة، أما إذا كانت تلك العلاقات حميمية بين تلك الدول، فيمكن أن يؤدي ذلك إلى عقد اتفاقيات حول توزيع المياه فيما بينها بدون مشاكل. فمثلا توجد ما بين الدول الأوروبية أكثر من معاهدة دولية مائية، بينما توجد في الشرق الأوسط معاهدة واحدة فقط بين مصر والسودان حول تقسيم مياه نهر النيل، أما الدول السبعة الأخرى التي يمر فيها نهر النيل فلا توجد سوى اتفاقية تقسيم المياه التي أوجدتها بريطانيا وتسعى دول المنبع الأفريقية لنقضها حالياً. إن نشوء الصراعات تكون أسرع وأخطر بسبب افتقار المعاهدات بين مثل تلك الدول حول المياه، وكلما يزداد الضغط على مصادر المياه بسبب النمو الاقتصادي وتطوره إضافة إلى النمو السكاني، تزداد فرص الصراعات بين الدول وتزداد الحاجة كذلك إلى إبرام اتفاقيات أو معاهدات طارئة تجنباً من تفجير النزاع بين تلك الدول، وفي الوقت نفسه وفي ظل تراكم ظروف التوتر بين تلك الدول، فإن عقد الاتفاقيات والمعاهدات حول المياه ستكون أصعب. ويحدث أحياناً صراع بين بعض الدول، لاسيما تلك المتطورة عسكرياً واقتصادياً تحت

---

(١) كورتينا، زلميس م. دومينجيز، **الماء مورد حيوي ومصدر للنزاعات في مطلع الألفية الجديدة**، في: مجموعة مؤلفين، **الصراع حول المياه: الإرث المشترك للإنسانية**، مرجع سابق، ص٨٥-٩٠.

ذريعة المياه بغية تحقيق أهداف أخرى، تظهر مع مرور الزمن بأن هذا النوع من الصراع ليس سببه المياه، بل كانت هذه الأخيرة ذريعة أوحجة في اندلاع الصراع بين تلك الدول[١].

لذلك حاول الكثير من المفكرين ورجال السياسة البحث في مدى تأثير الصراع حول المياه في العلاقات الدولية. وخلصت أبحاثهم إلى إنقسامهم لفريقين أو اتجاهين في هذه القضية: الأول يقول حسب قراءته للمعطيات والمؤشرات التي لها صلة بالصراع المائي أن هنالك فتيل حروب طاحنة ستشتعل في العالم وستتصارع الدول فيما بينها على المياه ويرجح كثير من المستشرفين لمستقبل الصراع أنه سيدور في منطقة الشرق الأوسط بالذات. أما الاتجاه الثاني فهو مخالف للأول ويعتقد أنصاره أن احتمال قيام الحرب حول المياه هو احتمال ضعيف ولا يمكن التعويل عليه بدرجة كبيرة، ويزعم هؤلاء أن هنالك نمطاً من التفاعلات الدولية سوف يحدث بين الدول والذي سيترجم في صيغ تعاون مشتركة تتمخض عنها اتفاقيات تعاون مشتركة في ما يخص القضايا المائية[٢].

لكن عند التفحص بالأوضاع الحالية أو التي مضت في نمط التعامل الذي تنتهجه الدول فيما بينها تجاه قضية الصراع المائي ترجح كفة الميزان لصالح أنصار الاتجاه الأول الذي يعوّل بنسبة كبيرة على نشوب صراع بين الدول بسبب الماء وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط. وقد تحل بعض المشكلات المائية التي يصل مداها في بعض الأحيان إلى ذروة نشوب حرب أو صراع، لكن هذا لا يمنع أن هناك بعض القضايا قد حَلت بطرق معينة أدت إلى إطفاء شرارة الخلاف وذلك بالوصول إلى حل وسط بين أطراف الصراع. فلو تم الاستناد إلى مبدأ (سيادة المصالح العليا) حلاً لكلا الطرفين فيمكن أن نلمس تأثير هذا المبدأ في السياسات المائية بمناطق أخرى من العالم. فرغم الخصومة الشديدة بين الهند وباكستان، إلا أنهما اتفقا – بفضل تسهيلات البنك الدولي – على توزيع عادل

---

(١) دونكرس، هينك،" **الماء ... النفط الأبيض**"، ترجمة بيوار خنسي، صحيفة صوت العراق الإلكترونية، ٣٠ مارس ٢٠٠٥: ***http://www.sotaliraq.com/articles-iraq/nieuws.php?id=4297.***

(٢) الأحبابي، علي حصّين، "**البعد المائي للصراع في العلاقات الدولية**"، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٢٢، يوليو ٢٠٠٦، ص٤٥.

لحصص مياه نهر الإندوس، وحرص كل طرف – في جميع الصدامات التي دارت رحاها بينهما– على تجنب المساس بمنشآت المياه لدى الطرف الآخر، ولم يسمح للعداوة بينهما أن تعوق العمل المشترك لإدارة عملية تنظيم المياه، وقد يكون مبدأ سيادة المصالح العليا قد نجح في حل بعض القضايا، لكنه لا يتمتع بالقوة اللازمة لتجنب الصراع بين الدول المتنازعة حول المياه بشكل دائم. عن طريق إيجاد مواقف إيجابية تساهم ولو بشكل غير مباشر في التخفيف من حدة الصراع وحقن الدماء بين الطرفين(١).

ثالثاً: تقنين المجاري المائية

١- القواعد القانونية القديمة: برزت الحاجة على مر الزمن إلى ضرورة تقنين المياه بهدف تخفيف النزاعات والخلافات بين الدول حول مياه الأنهار الدولية وكيفية استخدام المياه الجارية في تلك الأنهار. حيث لم تعد الحاجة إلى تلك المياه تقتصر فقط على الشرب ولأعداد بسيطة من البشر أو لري مساحات محدودة من الأراضي أو لاستخدامات الملاحة النهرية البدائية بل تجاوزت ذلك في الوقت الحاضر إلى متطلبات كثيره أخرى . وعلى امتداد القرن التاسع عشر وحتى العقود الأخيرة من القرن العشرين كانت القاعدة المرجعية في القانون الدولي حول المياه العذبة في العالم تعود إلى مبدأ هارمون الذي يسمى في بعض الأحيان بمبدأ السيادة الإقليمية أو السيادة المطلقة ، وهو المبدأ الذي يعطي الحق لكل دولة في السيادة المطلقة على المياه المشتركة التي تنبع من أراضيها ، ومع زيادة الخلافات حول المجاري المائية الدولية نمى في العالم شعور قوي مفاده أن مبدأ هارمون هذا لم يعد ملائماً ليواكب التطورات الجارية على الساحة الدولية بالإضافة إلى أن العديد من المستجدات الدولية المعنية بالشأن المائي أظهرت بجلاء عنصرية ذلك المبدأ ودفعت بالدول إلى التخلي عن مفاهيمه من جانب وإلى التفكير في مبادئ حديثة توفر قدراً أكبر من العدالة وتراعي حقوق الإنسان

---

(١) الأحبابي، علي حصّين، "**البعد المائي للصراع في العلاقات الدولية**"، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٢٢، يوليو ٢٠٠٦، ص٤٥.

في الحصول على المياه المناسبة من جانب آخر . وتلك أمنيات لم يتم الوصول إليها حتى الآن بالرغم من تبني جمعية القانون الدولي لقواعد مشتركة وخطوط عريضة وهي ما اتفق على تسميته بمبادئ هلسنكي حول استخدامات المياه العذبة في العالم التي أقرها الاتحاد القانوني الدولي عام ١٩٦٦[١].

تحكم العلاقات الدولية قوانين وأعراف تعمل على تنظيم المصالح المشتركة بين الدول وتزداد الأعراف أهمية بين الدول المتجاورة لترتقي إلى مستوى القانون الدولي. فعلى هذا الأساس أنشئت الأمم المتحدة ومنظماتها الإنسانية المتعددة لتعمل على فض المنازعات الدولية وإحلال السلام العالمي. ولكن تبقى هذه القوانين في مجملها غير ملزمة. ويعتبر القانون الدولي للأنهار الدولية أحد هذه القوانين الذي يعمل على تنظيم العلاقة بين الدول التي تشترك بحوض نهري واحد و أكثر بحيث يتم تقاسم المياه بينها بشكل عادل ويعتبر الأساس في فض النزاعات المائية بين الدول، وقد تطورت القوانين الدولية المتعلقة بالمياه عبر السنين نتيجة اشتداد الصراع على المياه بين الدول، واعتبرت أغلب المعاهدات والتشريعات بمثابة مراجع قانونية يستند إليها في النزاعات الدولية حول المياه[٢].

فالخصوصية والنسبية هي السمة التي تتميز بها الأنهار والمجاري المائية الدولية، وهذا يعني عدم إمكانية تطبيق وصياغة القواعد القانونية، بصورة واحدة أو مطلقة على جميع الأنهار والمجاري المائية الدولية هذا من ناحيه.أما من ناحية ثانيه هذا لا يعني عدم وجود قواعد أو مبادئ عامة يستند إليها أي تنظيم قانوني في هذه المسألة. وهذا ما استطاعت التوصل إليه لجنة القانون الدولي، وهي بصدد القيام بعملية تقنين قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية. ولذلك فإن

---

(١) المومني، (محمد أحمد)، **جيوبولوتيكا المياه: الأسس القانونية لتقاسم المياه المشتركة في الوطن العربي**، دار الكتاب الثقافي، ط١، إربد، الأردن،٢٠٠٥ ص٢١.

(2) Salman, Salman M. A., (2004) Human Right to Water : Legal and Policy Dimensions. Washington, DC, USA: World Bank Publications, p 7.

البحث عن هذا القانون يتم من خلال المعاهدات الدولية العامة والخاصة، والعرف الدولي، والمبادئ العامة للقانون، وكذلك في الأحكام القضائية، والفقه الدولي(١).

سنحاول فيما يلي إلقاء الضوء على التطور القانوني للمعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بتنظيم المجاري المائية وبالذات الأنهار الدولية، مع التركيز على قواعد هلسنكي لعام ١٩٦٦ التي وضعت من قبل جمعية القانون الدولي وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة للمجاري المائية للعام ١٩٩٧.

ومن خلال تتبع التطور القانوني لهذه المعاهدات والاتفاقيات بشكل موجز يمكن إدراجها بما يلي(٢):

أ- معاهدة فونتينبلو (Fountainbleau) الموقعة في ٨ /١٧٨٥/٢ بين ألمانيا وهولندا وتعتبر أول معاهدة دولية لتنظيم حقوق الاستعمال المشترك للأنهار بين الدول.

ب- معاهدة باريس الموقعة بين فرنسا وألمانيا في ١٨١٤/٥/٣٠ بشأن الملاحة في نهر الراين (Rhine) ومن أهم بنودها هي:

* أن الملاحة في نهر الراين يجب أن تكون حرة.
* أن الرسوم التي تفرض على استخدام نهر الراين يجب أن تكون بالصورة التي لا تعرقل الملاحة والتجارة الخاصة ببقية الدول.
* الدعوة الصريحة إلى تسهيل المواصلات النهرية بين الدول.
* الرغبة في تطبيق تلك المبادئ على بقية الأنهار التي تمر بأكثر من دولة أو تفصل بين عدة دول.

---

(١) محمد، (داليا إسماعيل)، **المياه والعلاقات الدولية: دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٤٤.

(٢) الربيعي، (صاحب)، **أزمة حوضي دجلة والفرات وجدلية التنقض بين المياه والتصحر**، دار الحصاد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٩، ص٣٥-٤٣. وأيضاً: الربيعي، (صاحب)، **القانون الدولي وأوجه الخلاف والاتفاق حول مياه الشرق الأوسط**، السويد، ٢٠٠١، ص٣٣-٤٢، وأنظر أيضاً:

- Hanqin, Xue., (2003),Transboundary Damage in International Law. West Nyack, NY, USA: Cambridge University Press, p23- p25.

ج- معاهدة كليف (Cliff) بين بروسيا وهولندا الموقعة في ١٨١٦/١٠/١٧ حول مياه نهر الولدت (Waldet) والتي نصت مادتها السابعة عشرة على:

* وجوب تحمل كل دولة المصروفات الناتجة عن أعمال الصيانة ضمن الضفة الواقعة في إقليمها.

* لا يجوز إجراء أي تغييرات في مجرى النهر أو ضفافه.

* لا يجوز إعطاء امتيازات أو حق لاستعمال الموارد المائية دون اتفاق مسبق بين الدولتين.

د- أقرت لجنة التحكيم في عام ١٩٥٧، وعلى ضوء القانون الدولي، في النزاع بين فرنسا وأسبانيا حول مياه "بحيرة لانو" بحق الدول باستخدام المياه بشكل عادل ضمن حوض تصريف دولي، وأكدت على مبدأ "منع دول أعلى النهر من إحداث أي تغيير بنوعية المياه بشكل يسيء إلى دول أسفل النهر، وبنفس العام قرر المؤتمر الـ ٤٧ لجمعية القانون الدولي المنعقدة في يوغسلافيا بأنه "لا يجوز استخدام مبدأ السيادة على النهر الدولي للتأثير على حقوق الدول الأخرى أسفل النهر وتعتبر الدولة مسؤولة عن أي إجراء قد يلحق الضرر بحقوق الدول الأخرى".

ويلاحظ على هذه المعاهدات والاتفاقيات أنها تشتمل على مجموعة من القواسم المشتركة هي[1]:

- وجوب الحصول على موافقة دول الحوض الأخرى قبل المباشرة بأي منشآت على النهر الدولي.

- عدم القيام بأي منشآت على الأنهار الدولية التي من شأنها التسبب بأضرار لدول الحوض الأخرى دون اتفاق مسبق.

- وجوب التوصل إلى اتفاقيات بشأن استخدام مياه النهر الدولي بين دول الحوض.

- وجوب التوصل إلى اتفاقيات بشأن توزيع حصص المياه.

- وجوب دفع تعويضات للأطراف المتضررة من قيام منشآت على النهر الدولي دون اتفاق مسبق.

ومما سبق يتضح أن المياه سبب حقيقي للصراع إضافةً لعدم وجود تشريع دولي عام بل أن بنود هذه المعاهدات ناتجة عن إرادة الدول المعنية، لمنع الصراع المائي عبر تنظيم استخدام المياه

---

(١) الربيعي، **أزمة حوضي دجلة والفرات وجدلية التنقض بين المياه والتصحر**، مرجع سابق ص٤٣.

الدولية.هذه نماذج للإتفاقيات والمعاهدات الدولية التي سعت لتنظيم الأنهار العابرة للحدود ،ويمكن لتفصيل أكثر الرجوع للملاحق ص٣٦٤.

٢- النظام القانوني الدولي الحديث للأنهار الدولية

قبل الخوض بالوضع القانوني للأنهار الدولية في القانون الدولي حالياً، يتبادر إلى الذهن تساؤل مهم لموضوع دراستنا ويتمحور حول ما إذا كان نهرا دجلة والفرات من الأنهار الدولية أو الوطنية؟ وهذا التساؤل رغم غرابته فإن العديد من الساسة الأتراك يعتبرون أن الأنهار التركية أنهاراً وطنية ولا ينطبق عليها صفة الأنهار الدولية، وعلى سبيل المثال صرح رئيس الوزراء التركي الأسبق سليمان ديميريل "Demiral" في ٦ مايو ١٩٩٠: " إن لتركيا السيادة على مواردها المائية، ولا ينبغي أن تخلق السدود التي تبنيها على نهري دجلة والفرات أية مشكلة دولية، ويجب أن يدرك الجميع أن لا نهر دجلة ولا نهر الفرات من الأنهار الدولية، فهما نهران تركيان حتى النقطة الأخيرة التي يغادران فيها الإقليم التركي"(١).

من هنا وجب بدايةً التفريق القانوني بين النهر الوطني والنهر الدولي فالنهر الوطني حسب الرأي الراجح في القانون الدولي هو: "النهر الذي يقع بأكمله من منبعه إلى مصبه وكافة روافده داخل حدود إقليم دولة واحدة، وتكون سيطرة الدولة على النهر سيطرة تامة. ويخضع النهر لاختصاصها المطلق (سيادتها) أسوة بأي جزء آخر من إقليمها ما لم يكن هذا الاختصاص مقيداً بمقتضى معاهدة أو اتفاقية دولية تتعلق مثلاً بالملاحة الدولية(٢).

---

(١) معوض، (جلال)، **مشكلة مياه الفرات التطورات والجوانب الاقتصادية والسياسية والقانونية**، جامعة القاهرة، ١٩٩١، ص٢١٢.

(٢) محمد، (داليا إسماعيل)، **المياه والعلاقات الدولية: دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٧.

أما النهر الدولي فهو النهر الذي يمر بإقليم دولتين أو النهر الذي يفصل بين أقاليم أكثر من دولة فإذا توافر عنصر من هذين العنصرين، أي المرور بإقليم أكثر من دولة أو تكوين الحدود بين أكثر من دولة يعد النهر نهراً دولياً وفقاً لتعريف معاهدة فيينا عام ١٨١٥(١).

وقد يكون من شأن العوامل السياسية والاقتصادية أن تغير في بنية الأمم والشعوب وبالتالي تؤثر على وضع الأنهار الوطنية والدولية، كما حدث في حالة نهري دجلة والفرات اللذين كانا نهرين وطنيين عثمانيين في عهد السلطنة العثمانية، ثم أصبحا نهرين دوليين في أعقاب الحرب العالمية الأولى، واستقلال سوريا والعراق عن هذه السلطنة. وبالعكس يمكن أن يتحول النهر الدولي إلى نهر وطني، مثلما حدث لنهر بو (Po) الذي كان نهراً دولياً قبل قيام الوحدة الإيطالية عام ١٨٧٠، هذه الوحدة التي جمعت عدداً من الجمهوريات والإمارات الإيطالية المستقلة، فأصبح نهراً إيطالياً محضاً بعدها. وهناك أمثلة كثيرة يمكن أخذها من جرّاء تفكك الاتحاد السوفيتي السابق إلى دول مستقلة جديدة، وبالتالي تحول الكثير من الأنهار التي كانت وطنية إلى أنهار دولية(٢).

والمتتبع للاتفاقيات الدولية المنظمة لاستغلال الأنهار الدولية يلاحظ للوهلة الأولى، أنه لم يكن هنالك أي تشريع دولي شامل ينظم عملية استخدام موارد الأنهار الدولية وتقاسمها ، تجتمع تحت لوائه غالبية الدول حتى عام ١٩٩٧م، حيث اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية حول استخدام المجاري المائية الدولية لأغراض غير الملاحة، وهي اتفاقية إطارية، بحيث تشتمل على القواعد والأصول العامة المتعلقة باستخدامات المجاري المائية الدولية في غير شؤون الملاحة(٣).

---

(١) فودة، (عزلدين)، **محاضرات في القانون الدولي**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٦، ص٢٢، وأنظر أيضاً:

- Benvinisti, Benvinisti, Eyal., (2002), Sharing Freshwater, Port Chester, NY, USA: Cambridge University Press, p 15.

(٢) السباهي، (زكريا)، **المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية**، دار طلاس، دمشق، ١٩٩٤، ص١٥٥.

(٣) المجذوب، (محمد)، **القانون الدولي العام**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٣٥٤-٣٥٥.

فقد أقر معهد القانون الدولي في عام ١٩٦١م، مبادئ أساسية تتعلق بحقوق وواجبات الدول المنتفعة بالأنهار الدولية، وذلك نتيجة لدراسات مكثفة من تصنيف القانون الدولي بشأن استغلال الأنهار الدولي للزراعة والصناعة، ويمكن إجمال هذه المبادئ بالنقاط التالية:

- وجوب التعاون في استغلال مياه النهر الدولي.
- عدالة توزيع مياه الأنهار الدولية.
- التعاون والتشاور بشأن المشروعات المقترحة.
- وجوب تشديد التعويضات المناسبة عن أي ضرر محتمل وقوعه بسبب سوء استغلال أحد الأطراف الآخرين المنتفعين.
- تسوية المنازعات بين الدول المنتفعة بالطرق السلمية كواجب يمليه حسن الجوار[١].

وبالإضافة إلى القواعد السابقة، فهنالك قواعد عامة أخرى تنظم استخدام مياه الأنهار الدولية، وهي ما تعرف بقواعد (هلسنكي). حيث توصلت جمعية القانون الدولي في عام ١٩٦٦، إلى اجتماع (هلسنكي)، وذلك بعد دراسات استغرقت خمسة عشر سنة، وقد تم الاتفاق في هذا الاجتماع على مجموعة من القواعد التي تضع مؤشرات حول السبل القانونية للاستغلال وإدارة الأنهار الدولية وحل المنازعات بين الدول المنتفعة، وذلك في ظل غياب اتفاقية محددة أو سوابق خاصة حول استعمالها للنهر الدولي الذي تنتفع منه كلها[٢].

حيث تم وضع قواعد هلسنكي من قبل جمعية القانون الدولي التي أقرت في مدينة (هلسنكي) عام ١٩٦٦م و تشتمل هذه الظاهرةعلى ستة فصول، حيث أنها توزعت التوزيع العادل للمياه بين دول

---

(١) عبد الرازق، (عادل)، بؤر التوتر والنزاع حول المياه في حوض النيل والعالم العربي والإستراتيجية المصرية للسياسة المائية في حوض النيل: دراسة تحليلية وقانونية في إطار العلاقات السياسية الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٤، ص١٠١-١٠٢.

(2)Bruch, Carl(Editor). (2005), Public Participation in the Governance of International Freshwater Resources. Tokyo, JPN: United Nations University Press, p 15.

الحوض، بالإضافة إلى اشتمالها مبدأ حق كل دولة من دول الحوض في الحصول على نصيب معقول ومنصف من مياه النهر[١].

وقد ركزت قواعد هلسنكي على قاعدة أساسية مفادها أن المياه العذبة الدولية هي تلك التي تقع ضمن حدود دولتين أو أكثر، وهي بذلك تشير إلى الطبيعة الخاصة للمياه، والذي يمثل موضوع التنظيم القانوني نفسه، وذلك باعتبار أن المياه في حالتها الطبيعية لا تعترف بالحدود السياسية[٢].

علاوة على ما سبق، فقد حددت قواعد هلسنكي معايير عامة تحكم عملية الانتفاع المشترك والقسمة العادلة للأنهار المشتركة وهي[٣]:

- تعداد السكان.
- طبوغرافية حوض النهر.
- الظروف المناخية.
- كمية المياه المعتاد سابقا استخدامها من مياه النهر.
- الاستعمالات الراهنة.
- الاحتياجات الفعلية من المياه بالنسبة لكل دولة.
- توافر وانعدام وجود مصادر بديلة للمياه.

وقد أوصت قواعد هلسنكي على ضرورة حل المشاكل المتعلقة بتوزيع المياه بين دول الحوض بالطرق السلمية، بالإضافة إلى تبادل المعلومات الخاصة بالنهر فيما بين الدول، والعمل على تأليف

---

(١) سعيد، (رشدي)، **نهر النيل : نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل**، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٣، ص٢٧٩.

(٢) مصطفى،(مأمون)، **مدخل إلى القانون الدولي العام**، عمان، دار روائع المجدلاوي، ٢٠٠٢، ص١٤٠.

(٣) حسن، مرتضى جمعة،" **موارد المياه والسياسة والصراعات الدولية**"، مجلة المياه، أغسطس ٢٠٠٦، موقع المجلة على شبكة الإنترنت:

http://www.almyah.com/myah/modules.php?name=News&file=article&sid=93

لجان مشتركة لإدارة النهر كوحدة واحدة، وفي حال قيام إحدى دول الحوض بتنفيذ مشروع قد يؤثر على مياه النهر، فيجب هنا ضرورة إبلاغ جميع دول الحوض قبل بدء تنفيذ المشروع[١].

ومن جهة أخرى، نجد بأن قواعد (هلسنكي)، لم تمنع حق الدول المنتفعة في تحويل جزء من كمية المياه المخصصة لها لري أراضي هذه الدولة وإن كانت خارج حوض تصرف النهر الدولي[٢].

وبالرغم من ذلك، وبما أن لكل نهر ظروفه الخاصة التي تقتضي تنظيماً مختلفاً عن تنظيمات الأنهار الأخرى، فإن الاتفاق في هذه الأحوال يكون أفضل وسيلة لتحديد الحقوق المشتركة للأطراف، التي مهما تكن، فإنها يجب أن تراعي دائماً اعتبارات العدالة والإنصاف في توزيع مياه الأنهار واستخداماتها[٣].

٣- اتفاقية الأمم المتحدة للاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية (١٩٩٧)

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ مايو ١٩٩٧ اتفاقية دولية جديدة حول قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية بأغلبية ١٠٤ صوتاً واعتراض ثلاث دول (الصين- تركيا- بوروندي) وامتناع ٢٧ دولة عن التصويت من بينها (مصر وفرنسا وأثيوبيا). وقد استغرق مشروع الإعداد لهذه الاتفاقية ما يزيد عن ربع قرن من الزمان (١٩٧٠-١٩٩٧). تتكون هذه الاتفاقية من (٣٣) مادة أعدتها لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة ومن أهم ملامحها أنها تضع القواعد العامة والأصول الكلية المتعلقة باستخدامات الأنهار في غير شؤون الملاحة، والقواعد الأساسية التي يتم بمقتضاها تقاسم الموارد المائية للأنهار بوجه عام[٤].

---

(١) سعيد، **نهر النيل : نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل**، مرجع سابق، ص٢٨٠.

(٢) عبد الرازق، **بؤر التوتر والنزاع حول المياه في حوض النيل والعالم العربي والإستراتيجية المصرية للسياسة المائية في حوض النيل**: دراسة تحليلية وقانونية في إطار العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص١٠٢.

(٣)عبد السلام، (جعفر)، **مبادئ القانون الدولي العام**، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٨٦، ص٧٢٥.

(٤) عامر، صلاح الدين، "اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٨، اكتوبر ٢٠٠٤، ص١٠٢.

ثم تأتي بعد ذلك اتفاقية خاصة لكل نهر من الأنهار، يتم إبرامها بين الدول النهرية التي تتقاسم مياهه فيما بينها، بحيث تنطلق من القواعد العامة والأصول الكلية التي تضمنتها اتفاقية ٢١ مايو ١٩٩٧ أخذت في الاعتبار الأوضاع الخاصة بالنهر من جميع النواحي. حظيت هذه الاتفاقية باهتمام واسع النطاق واجتهادات في محاولة تعريف مضامينها وتأثيراتها على المدى البعيد والقريب وعلى القواعد المتعلقة باقتسام مبدأ الأنهار الدولية، والأنهار العربية التي تتقاسمها الدول العربية مع دول غير عربية وبصفة خاصة تركيا وإسرائيل [١].

وقد عرفت اتفاقية الأمم المتحدة لاستخدام المجاري المائية الدولية لعام ١٩٩٧م، النهر الدولي في المادة (٣) منها، والتي جاء فيها :" المجرى المائي الدولي أي مجرى مائي تقع أجزاءه في دول مختلفة "[٢]، إلا أن المشكلة في هذا الخصوص لا تتعلق بالتعريف بقدر تعلقها بالحقوق والواجبات المترتبة على كون النهر دولياً وذلك من خلال عدم استخدام مياه الأنهار بطريقة تلحق الضرر بمصالح الدول المتشاطئة الأخرى. وبناءً على ذلك، فقد أكدت الأمم المتحدة في هذه اتفاقية الجديدة حول استخدامات المجاري المائية الدولية (غير الملاحية) على مبدأ التقسيم العادل أو المنصف، و عدم التسبب في الضرر بالدول الأخرى، و التعاون فيما بينها و تبادل المعلومات على نحو منتظم. وقد أشارت اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧ إلى مفهوم الإنصاف والمعقولية لاستخدام الأنهار الدولية، محددة العوامل التي تحكم هذا المفهوم، أهم هذه العوامل[٣]:

- تعداد السكان الذين يعتمدون على المجرى .
- العوامل الطبيعية، كالعوامل الجغرافية والهيدروغرافية ... الخ .
- الحاجات الاجتماعية والاقتصادية لدول المجرى .

---

(١) محمد، المياه والعلاقات الدولية: دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص٥٠-٥١.

(٢) الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الحادية والخمسون،(**اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية**)، رقم الوثيق: A/RES/51/229 ، ٨ يوليو ١٩٩٧.

(٣) مصطفى، مدخل إلى القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص١٤٣.

- الاستخدامات القائمة والمحتملة .

- مدى توافر البدائل ذات القيمة المقارنة لاستخدام معين قائم أو مزمع .

- آثار الاستخدام في إحدى الدول على غيرها من الدول .

وبذلك، تكون الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة لعام ١٩٩٧، قد نصت على حق جميع دول المجرى المائي في الانتفاع والمشاركة في مياه المجرى بطريقة منصفة ومعقولة وبشكل لا يسبب ضرراً ذا شأن لدول المجرى المائي الأخرى[١].

وحول علاقة هذه الاتفاقية بالاتفاقيات السابقة أو اللاحقة بشأن نهر دولي ما، فقد فضلت الاتفاقية عبر مادتها الثالثة الثبات على الرغبة العارمة التي أبدتها بعض الدول وبخاصة دول المنبع (مثل تركيا) في القضاء على الاتفاقيات القائمة حالياً، مع إعطاء الفرصة للدول المتشاطئة في الاتفاقيات القائمة مع القواعد العامة الواردة في الاتفاقية الجديدة. وقد ركزت الاتفاقية على مبادئ ثلاثة هي[٢]:

أ- مبدأ التقاسم العادل والمنصف: بما أن هذا المبدأ واحد من الركائز الرئيسية للقانون الدولي لمياه الأنهار الدولية، والذي قُنن في قواعد معاهدة هلسنكي عام ١٩٦٦، فقط أعطت هذه الاتفاقية الجديدة هذا المبدأ الأولوية عبر مادتها الخامسة، وفي هذه المعاهدة تم فصل مبدأ معيار التقاسم المنصف والعادل في المادة السادسة عن مبدأ عدم التسبب في الضرر جزئياً، وكان هذا المبدأ مترابطاً دائماً، أو مقيداً بمبدأ عدم التسبب في الضرر للدول الأخرى.

ب- مبدأ الالتزام بعدم التسبب في ضرر جسيم: اشترطت هذه المعاهدة أن يكون الضرر جسيماً، حتى يصبح مبدأ عدم التسبب في الضرر مبدأ سارياً للتعويض، أو التأثير على مبدأ التقاسم المنصف للمياه، لهذا رفضت بعض دول المصب للأنهار الدولية (مثل مصر) التوقيع على هذه المعاهدة، مما

---

(1) Benvinisti, Sharing Freshwater, op.cit, p 17.

(٢) رضوان، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، مرجع سابق، ص١٧٢.

دعا رئيس اللجنة الدولية في الأمم المتحدة (السفير الياباني)، إلى إدخال تعديل جزئي على هذا الموضوع تهدئة لبلدان المصب المتشاطئة، فتم إدخال الفقرة الأولى من المادة الخامسة عند تقرير مبدأ التقاسم المنصف، مع وجوب مراعاة مصالح دول المجرى المائي المعنية، والتركيز على التزام دولة المنبع بالعمل على تخفيف الضرر وإزالته والتعويض عنه.

ج- مبدأ التشاور والتنسيق بين الدول المتشاطئة: انطوت الاتفاقية على التزام عام يوجب على الدول المتشاطئة بالنسبة لنهر دولي ما، التعاون فيما بينها، وتبادل المعلومات على نحو منتظم، كما تضمن الجزء الثالث من الاتفاقية تفصيلات واسعة حول التدابير المزمع اتخاذها، أي المشروعات التي تنوي إحدى الدول النهرية (المتشاطئة) القيام بها، إذ يحتمل أن يكون لمثل هذه المشروعات آثار سلبية على الدول النهرية الأخرى. كما نظمت الإجراءات الخاصة بالأخطار الذي تصدره الدول التي تزمع اتخاذ تدابير (مشروعات) وما يجب أن يقترن به من بيانات ومعلومات تقوم بموافاتها للدول المتشاطئة الأخرى، قبل القيام به.

ويستخلص من هذه الاتفاقية والاتفاقات الأخرى ذات الصلة وقواعد العرف الدولي، أن هناك مبدأ أساسياً يحكم استخدام الأنهار الدولية، ألا وهو مبدأ الاشتراك في المياه والذي يعبر عنه أحياناً بقاعدة الانتفاع المنصف بمياه الأنهار الدولية، والذي تشير إليه الاتفاقية العامة. ذلك أن القانون الدولي يعتبر أن النهر الدولي مورد مائي مشترك لا يجوز لإحدى الدول وعلى الأخص دول المنبع أن تستأثر بالانتفاع به.

٤- الطبيعة القانونية لحق الدول في استخدام النهر الدولي

إن مبدأ السيادة على النهر الدولي، تتمثل في نظريتين هما: نظرية السيادة الإقليمية المطلقة على النهر الدولي، بالإضافة إلى نظرية السيادة المقيدة على النهر الدولي، والتي تتخذ هذه بدورها اتجاهين هما:

الوحدة الإقليمية الكاملة، والملكية المشتركة للنهر الدولي[١].

أ- السيادة المطلقة

يتمثل مضمون هذه النظرية، في حق كل دولة في ممارسة السيادة المطلقة على الجزء الذي يجرى في أراضيها من أي نهر دولي مشترك بينها وبين دول أخرى . وبناءً على ذلك، فإنه في حالة ما إذا كانت الدولة هي دولة المنبع فإن هذه النظرية تعطيها الحق المطلق في السيطرة الكاملة على مياهه دون باقي دول مجرى ومصب النهر. وعلى هذا النحو، فإن السيادة المطلقة على النهر الدولي، تمنح الحق للدولة بالتصرف المطلق بالجزء الذي يمر من أراضيها، وذلك باعتبار أن مياه النهر الدولي في هذا الخصوص هي من قبيل المياه الداخلية، وعلى ذلك، فإن الدولة تمثل الحق في أجراء ما تريد من تغييرات على مجرى النهر ذاته، حتى لو أدى ذلك التغيير إلى التحويل الكلي للمجرى[٢].

وقد شهدت هذه النظرية تطبيقاً على أرض الواقع لنهر (النيوجراند)، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتحويل المجرى الطبيعي لمياه هذا النهر، مما أدى إلى نقص استفادة دولة المكسيك منه، وقد ساعد الولايات المتحدة بالتحكم في مياه نهر (النيوجراند) كون منبعه يقع في إقليمها.

حيث تعد هذه الحادثة اصل نشأة نظرية السيادة المطلقة للنهر الدولي، والتي أطلقها المدعي العام الأمريكي (جودسن هارمون) في عام ١٨٩٥م، رداً على مذكرة الاحتجاج التي قدمتها المكسيك من جراء تضررها من قيام الولايات المتحدة الأمريكية ببناء سد (بولدر) في ولاية نيومكسيكو الأمريكية . ويتمثل ملخص الرد الأمريكي في أن المبدأ الأساسي في القانون الدولي هو مبدأ السيادة المطلقة التي تمارسها الدولة فوق أرضها دون تدخل من الآخرين. وقد شهد التطبيق العملي حالات أخرى مشابهة لهذه الحالة، كحالة دولة تشيلي وتصرفها المطلق في نهر (لوكا) الذي ينبع من إقليمها ويصب في بوليفيا بالإضافية إلى حالة تركيا ونزاعهامع سوريا والعراق حول التصرف بنهري(دجلة والفرات) [٣].

(1) Bruch, Public Participation in the Governance of International Freshwater Resources, op.cit, p 74.

(٢)عبد السلام، مبادئ القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص٧٢٤.

(٣) مصطفى، مدخل إلى القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص٢٥.

ونلاحظ مما سبق، أن الدولة التي يقع في إقليمها منبع النهر الدولي، تسعى جاهدة للتمسك بهذه النظرية، وذلك لإضفاء الشرعية على أي عمل تقوم به على مياه النهر الدولي، ومهما كانت تأثيرات هذا العمل سواء أكان يضر بمصالح الدول الأخرى المشتركة بالنهر الدولي أم لا .

وفي حقيقة الأمر، أن السيادة المطلقة للنهر الدولي، تساوي بين السيادة المقررة على الإقليم الذي يمثل عنصراً ثابتاً، وتلك السيادة المقررة على النهر الدولي والذي يمثل عنصراً متحركاً. بذلك فقد تم مهاجمتها في الفقه الدولي الحديث، وذلك لتجاهلها حقوق الدول الأخرى على النهر، وعدم تماشيها وتوافقها مع ظروف العصر [١].

وبناء على كل ما تقدم ، يمكننا القول، بأن نظرية السيادة المطلقة تفتقد لأي قبول دولي على المستوى النظري خاصة أنه لا يستند لأي أسس عادلة يمكن قبولها، حيث تمنح هذه النظرية الحق المطلق للدولة في السيطرة الإقليمية على المياه التي تجري في أراضيها، دون اعتبار لحقوق الدول الأخرى. حيث أن عدم موضوعية هذه النظرية قد قادت لاكتسابها صفة التخلف، وبالتالي فهي لم تعمر طويلاً، فهي – وعلى سبيل المثال – لن تكون في مصلحة الولايات المتحدة نفسها في حالة تم تطبيقها من قبل كندا أو المكسيك[٢].

ب- السيادة المقيدة

إن نظرية السيادة المطلقة للدولة على النهر الدولي قد قوبلت بالرفض والاستهجان من قبل فقهاء القانون الدولي العام، وذلك ما دعا إلى تقييد سيادة الدول على الأنهار الدولية، وذلك على النحو الآتي :

(١) نظرية الوحدة المطلقة : لقد لاقت هذه النظرية التأييد من أغلب فقهاء القانون الدولي العام، وذلك لما فيها من توازن بين المصالح المتعارضة للدولة بالحق بالتصرف في النهر . والحقيقة أن هذه النظرية متعسفة بالنسبة للدول التي تقع فيها منابع النهر الدولي ومجراه الأعلى، في حين أنها متحيزة

---

(١)عبد السلام، مبادئ القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص٧٢٤.

(٢) مصطفى، مدخل إلى القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص١٤٢.

للدول التي يقع فيها مصب النهر. حيث تعتبر هذه النظرية معاكسة تماما لنظرية السيادة المطلقة، وهي تقضي بأن كل دولة من دول حوض النهر المشترك بين أكثر من دولة من حقها أن تستقبل نفس كمية المياه التي تتدفق من المنابع دون المساس بهذه المياه أو تلويثها[١].

وعلى هذا النحو، فإن هذه النظرية تعتبر حوض النهر من منبعه و حتى مصبه وحدة إقليمية متكاملة بغض النظر عن الحدود السياسية . وعلى ذلك، فإن للدول الحق في الانتفاع بمياه الجزء الذي يجري في أراضيها على ألا تضر بحقوق الدول الأخرى. ومن هنا، فإن النهر يكون وحدة إقليمية كاملة من منبعه إلى مصبه، ويجوز هنا للدول أن تنتفع بالنهر في إقليمها بحرية مقيدة بشرط عدم إجراء أية تغييرات تؤثر في المجرى الطبيعي للنهر، أو تقلل أو تزيد من جريان المياه، إلا بموافقة الدول الأخرى على ذلك[٢].

وبناءً على ما تقدم، فإن هذه النظرية تمنح الحق في استثمار موارد مياه الأنهار المشتركة بشكل يضمن مصالحه، والتعاون الإيجابي بين دول الحوض بهدف تنمية استثمار المياه، و هذا يعني عدم التغيير في مجرى الأنهار أو استثمارها بشكل يضر بالدول التي يمر النهر بإقليمها.

إلا أن هذه النظرية خرجت عن حيز التطبيق العملي، وذلك لقصورها عن مجاراة ضرورات المعقولية والعدالة بالنسبة لدول الأحباس العليا للنهر الدولي[٣].

(٢) التقسيم العادل لمياه النهر (الملكية المشتركة) : إن هذه النظرية تتيح لدول المصب حرية أكبر في التعامل مع النهر ومجراه طالما أنها ملتزمة بالتقسيم العادل لمياهه. وهي بذلك تعد الأكثر واقعية

---

(١)النجار، أحمد السيد، "السودان بين الوحدة والتقسيم خيارات السياسة المائية المصرية"، كراسات إستراتيجية، العدد (١٤٢)، ٢٠٠٤، ص٢٦.

(٢) فودة (عز الدين)، **مذكرات في القانون الدولي**، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٢، ص٢٨-٢٩.

(٣) مصطفى، مدخل إلى القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص١٤٣.

وإنسانية، وهي مصدر وأساس القانون الدولي المعاصر في مجال الأنهار ومجارى المياه الدولية المشتركة[١].

وعلى ذلك، تتلخص هذه النظرية في أن النهر من منبعه إلى مصبه، هو ملك لجميع الدول المشتركة في حوضه حسب احتياجاتها بحيث تتساوى حقوقها فيه. إذاً، فإن مبادئ هذه النظرية تقر بوجوب أن يكون استعمال المياه مشتركاً بين الدول، حيث يكون النهر هنا ملكاً مشتركاً بأكمله للدول التي يمر بإقليمها، وبالتالي لا يجوز للدول أن تنفرد بإقامة مشروعات للانتفاع بالمياه ما دام ذلك يؤدي إلى حدوث تأثير على سير المياه بالزيادة أو بالنقصان[٢].

وبذلك، تقوم نظرية التقسيم العادل لمياه النهر على أساس التوفيق بين المصالح المائية لدول حوض النهر بشكل يتسم بالعدالة ويأخذ في الاعتبار احتياجات كل دولة ويراعى الحصة التاريخية لكل دولة من دول حوض النهر كعامل محدد لماهية التقسيم العادل للإيراد المائي للنهر على دول الحوض. وتشير هذه النظرية في جانب منها إلى أنه لا يجوز تحويل مجرى النهر إذا كان من شأن هذا التحويل أن يلحق ضررا مهما بالحقوق المائية للجماعات أو الدول التي يعبر النهر أملاكها أو يتاخمها . وهذا يعنى أن دول المنبع والمجرى الأعلى تكون مقيدة تماما في مسألة تحويل مجرى النهر حيث لا يحق لها ذلك لأنه يضر بدول المجرى الأوسط ودولة المصب، في حين أن أي تصرف للأخيرة لا يضر دولا أخرى [٣].

وحسب هذه النظرية، فإنه يجب الاتفاق والتعاون بين الدول التي تمر بإقليمها الأنهار في كيفية استثمار مياهها ، وهو ما يتطلب التعاون الايجابي بين دول الحوض بهدف تنمية استثمار المياه، و هذا يعني امتناع الدولة عن أي تغيير لمجرى النهر أو كمية مياهه دون علم الدول الأخرى.

---

(١)النجار، "السودان بين الوحدة والتقسيم خيارات السياسة المائية المصرية"، مرجع سابق، ص٢٦.

(٢)عبد السلام، مبادئ القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص٧٢٥.

(٣)النجار، "السودان بين الوحدة والتقسيم خيارات السياسة المائية المصرية"، مرجع سابق، ص٢٧.

ومقتضى ما تقدم، أن هناك مجموعة من الأسس التي يجب أن تراعى في الانتفاع العادل بمياه الأنهار الدولية، أهمها احترام الحقوق التاريخية في هذه المياه والتي تسمى أحياناً حقوق الاقتسام السابق، وكذلك احترام الاستخدامات القائمة، ذلك أن هذه الحقوق تمس مصالح مجتمعات قائمة منذ آلاف السنين على أساسها استقرت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وهى مسائل لا يجوز المساس بها.

٥- المياه والعلاقات العربية-التركية

تبدو مشكلات المياه في الشرق الأوسط كمشكلات نتجت عن تزايد الاحتياجات المائية بسبب النمو السكاني وما يتبعه من زيادة في مشروعات التنمية المائية والخدمات، والتصارع على الموارد المائية المتاحة مستقبلاً. ورغم صحة هذه الاعتبارات فليس من الممكن تجاهل الظروف الطبيعية في المنطقة وخاصة نواحيها المناخية والمائية التي تشكل أساساً التوزيع الجغرافي لموارد المياه وما يترتب على ذلك من وفرة أو ندرة المياه في منطقة عن غيرها. وما يتبعه من ارتفاع في قيمة المياه في حياة دول المنطقة وخطورة تعرضها للنقص عند الحاجة خاصة إذا كانت هذه المياه ترد إليها عبر دولة مجاورة تتحكم في منابع المياه فتتركها تمر إليها أو تحرمها منها بقدر ما تستأثر به الدولة الأخرى (دولة المنبع) لنفسها لتنمية مشروعاتها المائية حتى تستطيع التفوق على جيرانها وحسب قوة الدولة التي تمكنها من إجراء ذلك[١].

واستناداً للمرجع العالمي لمعيار الشح المائي والمقدر بـ(١٦٦٧م٣)لإستخدام الفرد .نجد أن الدول العربية عموماً تقع في حزام المناطق القاحلة وشبه الجافة. والرقعة الجغرافية للوطن العربي تعد واحدة من أفقر مناطق العالم بمصادر المياه السطحية، فمعدلات هطول الأمطار سنوياً متدنية للغاية قياساً بالمناطق المعتدلة الأخرى في العالم. فرغم أن مساحة الوطن العربي تمثل حوالي ٩,٥ في المائة من

---

(١) محمد، المياه والعلاقات الدولية: دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص١٧. وأنظر أيضاً:

- Allan, Tony., (2002), **Middle East Water Question : Hydropolitics and the Global Economy**., London, , GBR: I. B. Tauris & Company, Limited, p 25.

مساحة العالم، ورغم أن سكان الوطن العربي يمثلون حوالي ١٨ في المائة من تعداد سكان العالم، إلا أن نصيبهم من مخزون المياه العالمي لا يتجاوز ٠,٧١ في المائة(١).

وبالنظر لإحصاءات بعض دول الوطن العربي نجد أن وزير المياه السعودي (معالي م.عبدالله الحصين) يورد تأكيد للوضع المائي الحرج للخليج عامة والسعودية خصوصا التي تقع بمناخ جاف ورغم ذلك بلغ معدل الإستهلاك اليومي للفرد عام ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م نحو(٤٠٠) لتر وتعد هذه الكمية ضعف مايستهلكه الفرد بألمانيا أو فرنسا أو هولندا،ومن ما ذكره"حينما تكون في بلد مثل المملكة معدل الأمطار السنوي فيها لا يتعدى (٦٠) مليمتراً،بلد جاف،وقاحل،وبدون أنهار جاريه،فإن أول مايتبادر إلى الذهن أن الماء فيها قليل والإثبات في حقيقة الأمر...أن أثبت أن لدي ماء..." فقد وردت هذه الحقائق في ظل مناقشة وضع الزراعة بالمملكة التي تستهلك ٨٥% من الاستهلاك المائي حيث أشار الوزير بأن حجم الاستهلاك العام للمياه بالمملكة (٢٢بليون م٣) يذهب منها نحو(٢٠ بليوناً) للزراعة. وقد تم الحد من الزراعة بالمملكة حاليا واستخدام أجهزه تحد من الهدر المائي، إضافةً لبناء السدود وصيانة شبكات المياه(٢).-والجداول بآخر هذا الفصل تبين موارد المياه وكمية الأمطار في الوطن العربي .وستأتي الفصول اللاحقة على تفاصيل الوضع المائي بسوريا والعراق وغيرها-.

وتجمع الجهات المعنية بالشرق الأوسط- الغربية خصوصاً- على أن المياه ستكون في قمة الأولويات إلى جانب النفط على المستوى الجيو-سياسي في الشرق الأوسط، حيث أن السيطرة على مصادر المياه سوف تسفر عن تغيير موازين القوى الإستراتيجية وبالذات فيما يختص بالصراع العربي- الإسرائيلي كصراع قومي واجتماعي ممتد. وإذا فشل العرب في تأمين مواردهم المائية وتم إحكام الطوق المائي عليهم فسوف تسيطر عليهم دائرة العطش لا محالة في الربع الأول من القرن القادم "ويكون الثمن باهضاً"، فعلى المستوى السياسي- هو الأشد خطورة- سيجدون أنفسهم مضطرين لدفع ثمن سياسي لا يرغبون فيه،

---

(١) الطيران، (أحمد محمد)، "قطرة الماء قد تحدد المصير "، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٢٢، يوليو ٢٠٠٦، ص٢٨.

(٢) في حديث رقمي وزير المياه والكهرباء السعودي (معالي م. عبدالله الحصين) في ضيافة "الرياض": العدد (١٤٥٩٦) الثلاثاء ١٠-٦-٢٠٠٨ WWW.Alriyadh.com/2008/06/10/artical349506.html

تحت ضغط العوامل الجغرافية والاقتصادية والسكانية[١].

فالمنطقة العربية تعج بمشكلات معقدة من نواحي توافر المياه خاصة بعد وجود إسرائيل وأغراضها التوسعية الاستيطانية في الأراضي العربية واحتياجاتها المستمرة للمزيد من المياه. وتمثل أحواض الأنهار العربية بؤرة محتملة للصراع عليها من أجل السيطرة على المياه وهي: حوض النيل، حوض نهر الأردن، حوض دجلة والفرات، حوض أنهار الجنوب اللبناني، لذا أصبحت هذه الأحواض بؤراً مرشحة للصدام المسلح ومن ثم يمكن القول بأن هناك ثلاثة محاور للصراع على المياه في الشرق الأوسط كالآتي [٢]:

المحور الأول: هو محور الصراع العربي التركي وأطرافه هم تركيا من جانب وللعراق وسوريا من جانب أخر.

المحور الثاني: هو محور الصراع العربي الإسرائيلي وأطرافه الدول العربية المتاخمة لإسرائيل من جانب والجانب الآخر إسرائيل.

المحور الثالث: وهو بين الدول العربية –حوض النيل (مصر والسودان) من جانب وبقية دول الحوض الأفريقية من جانب أخر.لذلك سينصب اهتمامنا على المحور الأول الصراع العربي التركي.

والجدولين التالية تبين بعض ملامح الوضع المائي في دول المشرق العربي ومصر وكذلك دول الخليج العربي:

---

(١) بكر، حروب المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص٨٢. وانظر أيضاً:

- Sherman, Martin. (1999), Politcs of Water in the Middle East.New York, NY USA: Palgrave Publishers, p1-p2.

(٢) حجو، **المياه العربية وصراع الشرق الاوسط** ،مرجع سابق ،ص ١٠٩.

جدول (١)

الموارد المائية في بعض دول المشرق العربي ومصر وحصة الفرد منها

البلد	صافي الموارد المائية (مليار م٣)	نصيب الفرد ١٩٦٠ (م٣)	نصيب الفرد ١٩٩٠ (م٣)	نصيب الفرد ٢٠٢٥ (م٣)
مصر	٥٨ر٣	٢٢٥١	١١١٢	٦٤٥
العراق	١٠٠	١٤٧٠٦	٥٢٨٥	٢٠٠٠
فلسطين	١٥ر٢	١٠٢٤	٤٦٧	٣١١
الأردن	٨٦ر٠	٥٢٩	٢٢٤	٩١
سوريا	٥ر٥	١١٩٦	٤٣٩	١٦١
لبنان	٩٤ر٣	٢٠٠٠	١٤٠٧	٨٠٩

(المصدر: خدام، منذر، الأمن المائي العربي، الواقع والتحديات، *مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص٢٦).*

جدول (٢)

الموارد المائية في دول الخليج العربي

القطر	المساحة (ألف كلم مربع)	السكان مليون نسمة	الموارد المائية المتاحة (مليار متر مكعب)	الاحتياجات المائية (مليار متر مكعب)	متوسط نصيب الفرد سنوياً (متر مكعب)	العجز المائي
الكويت	١٧,٠	٢,٢	٠,٧٩	٠,٣٢	٤٠٥	٠,٤٧
قطر	١١,٤	٠,٦	٠,٢٩	٠,٣١	٤٨٣	٠,٠٢ -
البحرين	٠,٧	٠,٦	١,٠٢	١,٢١	٤٥٠	٠,٠٣ -
السعودية	٢٢٤٠,٠	٢١,٧	٥,٥٤	٤,٧٨	٢٥٥	٠,٧٦
الإمارات	٧٧,٧	٢,٤	١,٠٢	١,٢١	٤٢٥	٠,١٩ -
عُمان	٣٠,٠	٢,٧	٠,٦٩	١,٣٩	٢٥٥	١,٢٤ -

(المصدر: سلامة، رمزي، مشكلة المياه في الوطن العربي: احتمالات الصراع والتسوية،دار الكتب الحديثة، ٢٠٠١).

جدول (٣)

الأنهار الرئيسية في دول المشرق العربي

القطر	النهر	الطول كم	التصريف السنوي كم٣	مساحة الحوض ١٠٠٠ كم٢
سوريا	الفرات	١٧٨٠	٢٦	٢٦٧
	دجلة	٤٠ + الطول التركي	١٨,٥	-
	العاصي	٥٧١	١,٦١	
	البليخ	٢٠٢	٠,١٥	
	الخابور	٤٣٠	١,٣٦	
	بردى	٢٠٢	٠,٤	
	الساجور	١٠٨	٠,١٢٥	
	عفرين	١٤٩	٠,٢٧	
	السن	٦٠	٠,٤٤	
	اليرموك	٥٧	٠,٢٢	
	الكبير الجنوبي	٥٠	٠,١٨	
العراق	دجلة	١٩٠٠	٤٩,٤٨	٢٣٥
	الفرات	٢٩٤٠	٢٨,٢٧	٤٤٤,٠٦
	دجيل (الكارون)		٢٤,٧	٥٨
	شط العرب	١٨٠	٢١	
	الزاب الصغير	٤٧٣	١٤,٣٢	٢٦,٤٧
	الزاب الكبير	٤٥٦	٧,٠٧	٢٢,٢٥
	ديالي	٢٨٦	٥,٨٦	٣٢
	الكرخة	-	٦,٣	٤٦,٦
	الخابور	١٦٠	٢,١	٦,٢٧
	العظيم	٢٢٠	٠,٧	١٠,٦٨
	الطيب	-	١,٠	٥,٠
	دويريج	-	١,٠	٥,٥
الأردن	اليرموك	-	٠,٤٣٨	
	الزرقاء العربي	-	٠,١٩٤	
	الأغوار الجنوبية	-	٠,٠٨٢	

جدول (٤)

توزع الأمطار في دول المشرق العربي

القطر	الأمطار م م٣ سنوياً					
	أقل من ١٠٠ مم	١٠٠ـ٣٠٠ مم	٣٠٠ـ٦٠٠ مم	٦٠٠ـ١٠٠٠ مم	أكثر من ١٠٠٠ مم	مجموع الأمطار كم ٣
سوريا	٥٥٢	٢٥٣٦٨	١٥٩٢٥	٤٠٦٤	١٨٣٢	٤٦,٦٦ إلى ٥٢,٧٤ كم٣
الاردن	٣٩٨٩	٢٧٣٧	٤١٦	.	.	٧,٢كم٣
العراق	٤٧٢٤	٥٤٤٨٥	٣٠٧٥٩	٧١١٤	١٢٧٨٣	١٠٠كم٣
فلسطين	٩١	١١٥٦	٣٧٤٧	٣٠٢٧	.	٨,٠٢كم٣
لبنان	.	٨٤	٧٥٤	٥٩٩٨	.	٦,٨٤كم٣

(المصدر: الشامي، شبلي، نحو إستراتيجية مائية في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ٢٠٠٠).



الفصل الأول

النزاعات المائية العربية التركية

الفصل الأول

النزاعات المائية العربية التركية

تلعب موازين القوى دوراً أساسياً في ترجمة نظرية المنبع والمصب فيما يتعلق بالتنازع حول المياه، وقد اعتبرت هذه النظرية أن دول المنبع هي التي تملي إرادتها على دول المصب كقوة مائية، لكن يلاحظ أن موازين القوى هي التي تتحكم في إدارة المياه في منطقة الشرق الأوسط، فالقوة العسكرية والاقتصادية هي التي تتحكم وتسيطر على تسيير واستعمال المياه، فمثلاً أصبحت إسرائيل هي الدولة المسيطرة على مياه نهر الأردن كونها من أقوى الدول عسكرياً في المنطقة ، ومصر احتفظت بحصتها المقررة لها في مياه نهر النيل حسب معاهدة ١٩٥٩، وذلك راجع لقوتها العسكرية ودورها الإقليمي في المنطقة بالرغم من الممارسات التي مورست ضدها من طرف الولايات المتحدة وأثيوبيا[١].

أما تركيا فهي البلد الوحيد الذي يجمع بين القوة العسكرية والوفرة المائية مما نتج عنه هيمنة كاملة على مياه دجلة والفرات . تُرجمت هذه الهيمنة من قبلها في إنشاء السدود وإقامة المشروعات والإضرار بمصالح سوريا والعراق المشاركين لها في حوض نهري دجلة والفرات، كما استخدمت تركيا ورقة المياه للسيطرة والضغط على جيرانها، بطريقة مماثلة لما قامت به الولايات المتحدة عندما استغلت مياه النيل للضغط على مصر إبان إنشاء السد العالي وذلك خلال تمويلها لعدة مشاريع في أثيوبيا[٢].

وخلاصة القول أنه وبالنظر لأهمية الموارد المائية في تنفيذ المشاريع التنموية وتعزيز القوة الاقتصادية وتحقيق التقدم الحضاري، فإنها قد احتلت الأولوية في سلم مصالح معظم دول الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة. وأصبحت من حيث الأهمية تفوق الأمن العسكري، بل أنها تمثل أحد العوامل الرئيسة التي تهدد علاقات حسن الجوار والتفاهم المشترك فيما بين العديد من الدول، وبخاصة تلك التي تقع في حوض نهر دولي معين. إذ أن الدولة التي تقع في أراضيها منابع المصدر المائي

(1)Sherman, Politcs of Water in the Middle East, op.cit, p67.

(٢) محمد، المياه والعلاقات الدولية: دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص١٦٨.

تتمتع بمرونة عالية في التحكم بكمية المياه التي تصل إلى الدول التي تمثل أراضيها المصب النهري. وهذه الميزة تعطي لدول المنبع فرصة ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية كلما دعت الحاجة إلى ذلك. وهذا ما تمارسه تركيا بشأن مياه نهري دجلة والفرات تجاه العراق وسوريا. ومن هنا سنركز في هذا المبحث على النزاعات المائية بين كل من تركيا وسوريا والعراق كتمهيد لدراسة مستقبل العلاقات التركية العربية .

لقد اتّسمت العلاقات العربية التركية طوال العقود الماضية بالسلبية والخلافات، وصولاً إلى أجواء التوتّر في العديد من اللحظات التاريخية. ولعل سبب هذه السلبية هو العديد من العوامل الأيديولوجية التاريخية والسياسية، إذ انطلقت النخب التركية العلمانية الحاكمة في سياساتها تجاه دول الجوار العربي بعد تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ من كونها تقدّم نموذجاً طوّرته خصيصاً ليناسب التطوّر العقائدي والسياسي والاقتصادي في المنطقة العربية. ولعلّ جذور هذه النظرة ترجع إلى نزعة الاستعلاء التركية على أساس أن الأتراك كانوا أصحاب الأمجاد التاريخية، وإلى تعامل العرب مع القوى الاستعمارية لتقطيع أوصال الإمبراطورية العثمانية. أمّا العرب فيرون أنّ سبب تخلّفهم الحضاري والتقني هو الحكم العثماني للدول العربية الذي دام أربعة قرون، وأنّ العروبة ظهرت بشكلها العنيف في بداية القرن الماضي بسبب النزعة التركية الطورانية التي هدفت إلى تتريك الشعوب غير العربية تحت شعار وحدة الدين(١).

فرغم أن الأتراك والعرب عاشوا معاً مدة تزيد عن أربعة قرون في ظل دولة واحدة هي الدولة العثمانية، ورغم المصالح المشتركة التي تربطهم في العصر الحديث بحكم الجوار الجغرافي وعوامل الثقافة والدين والتاريخ، إلا أن العلاقات التركية- العربية ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى كان يشوبها

---

(١) دلي، خورشيد، "أي مستقبل للعلاقات العربية – التركية في عهد «العدالة»؟"، صحيفة الأخبار اللبنانية، ٦ سبتمبر ٢٠٠٧ .

القلق والسلبية والشك، وكانت الرؤية المتبادلة بين الأتراك والعرب في مقدمة العوامل التي أدت إلى انغلاق كل طرف عن الآخر، إلى حد جهل كل طرف بالآخر [١].

وفي التجربة التاريخية، رافق البعد الأيديولوجي القومي بعد سياسي تجلّى في المساومة التركية مع الدول الغربية تجاه دول المشرق العربي، كما حصل في قضية سلخ لواء الإسكندرون عن سوريا عام ١٩٣٨، وقبل ذلك في قضية الموصل مع العراق، وفي ما بعد في اتّباع سياسة إقليمية مناصرة لإسرائيل تجاه قضية فلسطين. فقد كانت تركيا أوّل دولة إسلامية تعترف بإسرائيل عام ١٩٤٩، وعقدت معها في ما بعد سلسلة من الاتفاقات التجارية والمالية والدبلوماسية.

هذا البعد السياسي التركي الإقليمي دعمه بعد سياسي دولي تجلّى في انضمام تركيا مبكراً إلى الحلف الأطلسي وقيادتها لمشاريع الغرب في المنطقة كحلفي بغداد والسنتو [*] في الخمسينيات، وممارسة سياسة قوامها التوتر والضغط والاستفزاز للدول العربية المجاورة، عندما كانت هذه الدول تابعة استراتيجياً للاتحاد السوفياتي في إطار الصراع السابق بين المعسكرين (الاشتراكي والرأسمالي). وكثيراً ما وصلت حدّة الحشود العسكرية التركية على الحدود السورية إلى حدّ أجواء الحرب، كما حصل أثناء العدوان الثلاثي على مصر، وكذلك عام ١٩٥٧ عشية الوحدة بين سوريا ومصر. وتكرّرت هذه المواقف أثناء إنزال القوات الأميركية في لبنان بنقل هذه القوات من قاعدة "أنجرليك" التركية مباشرة. وعلى خلفية هذه السياسة، تحوّلت القضايا الخلافية كالمياه والأكراد والعلاقات العسكرية مع إسرائيل... الخ إلى قضايا ساخنة في العلاقات العربية التركية كادت أن تنفجر في أية لحظة، وخصوصاً مع سوريا[٢].

([١])الكيلاني، هيثم، "**تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية**"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، ١٩٩٦، ص٧.

(*) حلف السنتو هو الأسم الذي أطلق على حلف بغداد بعد خروج العراق من الحلف.

([٢]) أنظر: الناصري، (خليل إبراهيم)، **التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية**، مطبعة الراية، بغداد، ١٩٩٠، ص٤٠-٤٨. وأيضاً: أوغلو، وحيد خلف، "كلمة الافتتاح الثانية" في كتاب: **العلاقات العربية-التركية: حوار مستقبلي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص١٨-٢١. وانظر أيضاً: معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات

المبحث الأول:أسباب النزاع العربي التركي

أولاً: الخلفية التاريخية للنزاع:

على مر العصور كان نهرا دجلة والفرات العظيمان، اللذان ينبعان من جبال تركيا الشرقية ذات القمم المغطاة بالثلوج ويصبان في مياه الخليج الدافئة، مصدر توتر بين الدول والأمم التي تعتمد عليهما. وعرفت المنطقة الواقعة ما بين النهرين في العراق القديم ببلاد ما بين النهرين، وقامت هناك حضارات الأشوريين والبابليين، والسومريين[1].

وقبل عام ١٩١٨ لم تكن هناك مشكلة للمياه بين تركيا وجيرانها من الدول العربية بسبب وقوع نهري دجلة والفرات في أراضي دولة واحدة هي الدولة العثمانية، إلا أن الوضع اختلف بعد هذا التاريخ حيث ظهرت على أنقاض الدولة العثمانية ثلاث دول تشترك في مياه نهري دجلة والفرات تركيا والعراق وسوريا، ونتج عن ذلك ظهور مشكلة استثمار مياه النهرين بين تركيا والعراق من جهة وسوريا والعراق من جهة أخرى، حول استثمار مياه نهر الفرات المار في أراضي الدول الثلاث[2].

وبما أن العراق وسوريا كانتا تحت الانتداب البريطاني والفرنسي، فقد كان أول اتفاق ينظم العلاقة بين الدولتين العربيتين وتركيا، هو اتفاقية "فرانكلين (Franklin) – بويونغ (Boing)– يوسف كمال" التي وقعت في أنقرا عام ١٩٢٠، بين فرنسا وتركيا، وتعلقت هذه الاتفاقية بالانتفاع من مياه حوض (نهر قويق) لتأمين احتياجات مدينة حلب من المياه وبإمكانية جر مياه الفرات. كما تم عقد معاهدة بين الدولتين المنتدبتين بريطانيا وفرنسا نيابة عن (سورية والعراق) في ديسمبر ١٩٢٠ نصت

العربية – التركية، مرجع سابق، ص٢٢١-٢٢٩. وأيضاً: روبنس، فيليب، **تركيا والشرق الأوسط**، ترجمة ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، قبرص، ١٩٩٣، ص٢٥-٣٧. وأنظر أيضاً: درويش، (هدى)، **العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدونمة وحتى نهاية القرن العشرين**، الجزء الثاني، دار القلم، دمشق، ٢٠٠٢، ص١٢٧-٢٦٢.

(١) أبي عاد، ناجي وجرينون، ميشيل، **النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط**، ترجمة محمد النجار، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩، ص٢٠٩.

(2)Faroqhi, Suraiya., (2000), **Approaching Ottoman History : An Introduction to the Sources**. Port Chester, NY, USA: Cambridge University Press, p 93.

في مادتها الثالثة على تشكيل لجنة لدراسة أي مشروع سوري قد يؤدي إلى نقص في مياه الفرات بدرجة كبيرة عند اجتيازه للحدود العراقية. وقد ورثت سوريا والعراق هذا الاتفاق عملاً بمبدأ تعاقب الدول بالنسبة للمعاهدات الدولية(١).

وتتالت الاتفاقيات والمعاهدات بين تركيا وكل من سوريا والعراق عقب انفصال هاتين الدولتين عن السلطنة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى حيث لاحظت هذه الاتفاقيات والمعاهدات التي نظمت الوضع الجديد أهمية هذين النهرين بالنسبة لكل من البلدان المتشاطئة الثلاث تركيا وسورية والعراق، وذكرت في فقرات صريحة منها أهمية الفرات لهذه البلدان وإن تكن لم تشمل جميع الجوانب المتعلقة بهذا النهر، كان الهدف الرئيسي في هذه المعاهدات والاتفاقيات حماية دول المجرى الأوسط والأسفل للنهر ضمن بعض الشروط التي تحول دون تحكم دولة المجرى الأعلى (المنبع) بالنهر بشكل قد يسيء أو يتعرض لمصالح الدولتين المتشاطئتين الواقعتين في المجرى الأدنى (سورية والعراق) وفي بعض الحالات تمهد هذه المعاهدات لعقد معاهدات لاحقة.

وقد راعت هذه الاتفاقيات والمعاهدات عامة تطبيق مبادئ حسن الجوار والقواعد العامة للقانون الدولي في مجال المياه الدولية المشتركة. وفيما يلي سرد ملخص لأهم المعاهدات بحسب الترتيب الزمني:

١- معاهدة بين الدولتين المنتدبتين بريطانيا وفرنسا (نيابة عن سورية والعراق) بتاريخ ٢٣/ ١٢/ ١٩٢٠ نصت في مادتها الثالثة على تشكيل لجنة لدراسة أي مشروع سوري قد يؤدي إلى نقص في مياه الفرات بدرجة كبيرة عند اجتيازه للحدود العراقية(٢).

٢- معاهدة بين فرنسا المنتدبة على سورية وبين تركيا بتاريخ ٢٠/ ١٠/ ١٩٢١ نصت المادة الثانية عشرة منها على توزيع مياه نهر (قويق) بين مدينة حلب والمنطقة التركية، وأشارت هذه

---

(١) ألن، جي. أ. وملاط، شبلي، **المياه في الشرق الأوسط: إلماحات قانونية وسياسية واقتصادية**، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٧، ص٢٤٧.

(٢) الرفاعي، محمد منيب، "المياه بين تركيا وسورية والعراق من وجهة نظر القانون الدولي"، مجلة الفكر السياسي، العددان التاسع والعاشر، ربيع وصيف ٢٠٠٠، ص١٧٧.

المعاهدة إلى أنه يحق لمدينة حلب أن تأخذ من مياه نهر الفرات، وقد خالفت تركيا نصوص هذه المعاهدة حين أقدمت على قطع مياه نهر قويق وتحويلها إلى داخل تركيا. والنص الحرفي للمادة ١٢ من هذه الاتفاقية هو: "إن مياه نهر قويق توزع بين مدينة حلب والمنطقة الشمالية الباقية لتركيا بصورة عادلة يبقى معها الطرفان راضيين عنها، ويحق لمدينة حلب أن تأخذ قسماً من مياه نهر الفرات في الأراضي التركية على نفقتها وذلك لسد احتياجات المنطقة".

٣- معاهدة الصلح بين تركيا والحلفاء (لوزان ٢٤ تموز ١٩٢٣) نصت في مادتها رقم /١٠٩/ على ما يلي: "عندما يكون نظام المياه (أقنية، تطويف، سقاية، تصريف مياه، أو مسائل مشابهة لها، في دولة على أثر تخطيط حدود جديدة يتعلق بالأعمال الجارية في أراضي دولة أخرى) أو عندما يجري استعمال فوق أراضي دولة وفقاً لعادات سابقة للحرب، مياه أو قوة مائية محركة مولدة على أراضي دولة أخرى، يجب أن يجري الاتفاق بين الدول ذات العلاقة بصورة يحتفظ فيها بالمنافع والحقوق المكتسبة لكل منها، وعند عدم الاتفاق يصار إلى طريق التحكيم"[(١)].

وهذا النص الواضح يؤكد حق سورية المكتسب في نهر "قويق" الذي لم تأخذه تركيا بعين الاعتبار، كما يؤكد حقها بإلزام تركيا بالتوصل لاتفاق معها حين إقامتها مشاريع (سدود وغيرها) على مجرى الفرات قد تؤثر على نظام المياه في سورية أو على حصتها في هذه المياه أو على نوعية هذه المياه وتركيا حتى الآن لا تراعي ذلك.

٤-معاهدة بين فرنسا نيابة عن سورية وبين تركيا موقعة بتاريخ ٣٠/ ٥/ ١٩٢٦ أكدت في مادتها الثالثة عشرة على المعاهدة المعقودة بتاريخ ١٩٢١/١٠/٢٠ حول حقوق سورية في نهر قويق وحق حلب بالانتفاع من مياه نهر الفرات[(٢)].

---

(١)ألن، جي. أ. وملاط، شبلي، **المياه في الشرق الأوسط: إلماحات قانونية وسياسية واقتصادية**، مرجع سابق، ١٩٩٧، ص٢٤٩.

(٢) الرفاعي، المياه بين تركيا وسورية والعراق من وجهة نظر القانون الدولي، مرجع سابق، ص١٧٧.

وفي الواقع لم تبدأ أية مباحثات فعلية وجدية ثنائية أو ثلاثية بين البلدان المتشاطئة على نهري دجلة والفرات لبحث استثمار واقتسام مياه هذين النهرين إلا في أواخر عام ١٩٦١ بعد إحداث الهيئة العامة لمشروع الفرات في سورية. وكانت أولى هذه المباحثات بين سورية وتركيا عام ١٩٦٢ وتتعلق فقط بتبادل المعلومات عن الأرصاد الجوية والمائية في حوض نهر الفرات. وفي عام ١٩٦٤ اجتمع ممثلو البلدين وأكدوا على التوصيات السابقة وعلى ضرورة تشكيل لجنة فنية مشتركة للتوصل إلى اتفاق حول توزيع عادل لمياه نهر الفرات وعلى ضرورة مشاركة العراق في هذه اللجنة. كما تم عقد ستة اجتماعات ثنائية بين كل من سورية والعراق خلال الفترة من ١٩٦٢ ولغاية عام ١٩٦٧ بغية توحيد موقف البلدين من الطروحات والمشاريع التركية، ووضع أسس لاقتسام عادل ومعقول لمياه نهر الفرات وروافده ولم تتوصل هذه الاجتماعات إلى أية نتيجة(١).

ورغم كل هذه المعاهدات والاتفاقيات فقد بدأت حرب المياه التركية العربية منذ منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين عندما قايض الممثل الفرنسي في سوريا مشاركة تركيا لألمانيا بتسليمها لواء الإسكندرونة الغني بالمياه والمدخل الشرقي للبحر المتوسط. وفي أواخر الأربعينيات قامت تركيا بتحويل نهر قويق– كما ذكرنا سابقاً– الذي ينبع من الأراضي التركية ويتجه إلى الأراضي السورية الأمر الذي استتبعه تلف آلاف الهكتارات وتشريد آلاف السكان في مدينة حلب السورية(٢).

ويمكن الرجوع لمزيد من الإتفاقات والمعاهدات الموقعة بهذا الخصوص بالملاحق صفحة ٣٦٣.

---

(١) الرفاعي، "المياه بين تركيا وسورية والعراق من وجهة نظر القانون الدولي"، مرجع سابق، ص١٧٧.

(٢) رضا، حسام، الصراع حول المياه في الشرق الأوسط، في: مجموعة مؤلفين، الصراع حول المياه: الإرث المشترك للإنسانية، مرجع سابق، ص٢٥٠.

ثانياً:وجهات نظر الأطراف المتنازعة

١ – وجهة نظر تركيا: هي أغنى دول الشرق الأوسط بما يتعلق بمواردها المائية، وغالباً ما تجد نفسها محور أي مبادرة أو نقاش حول قضية المياه في الشرق الأوسط. فهي تمتلك مفتاح الحل لمشاكل هذا الشرق المائية، رغم أنها غالباً ما تعارض أي مبادرة لا تعترف بحق تركيا وسيادتها على نهري دجلة والفرات(١).

وتشكل تركيا الخزان الطبيعي للمياه في منطقة الشرق الأوسط حيث يوفر لها موقعها الجغرافي أمطاراً غزيرة وتسمح مناطقها الجبلية بتجميع هذه الأمطار وإقامة السدود لتوليد طاقة كهربائية ضخمة، وتكمن قوة تركيا في مجال المياه أن معظم أنهارها داخلية أي تنبع وتصب في البحار المحيطة بها حيث يبلغ مجموع أطوالها نحو ٢٩٠٣كم، كما ينبع منها وتجري فيها ٥٢٣كم و٩٧١كم من نهري دجلة والفرات على التوالي قبل دخولهما الحدود العراقية والسورية ، أي أن نحو ٨٨% من مياه الفرات ونحو ٧٨% من مياه دجلة تقع داخل الأراضي التركية(٢).



خارطة تبين الموقع الجغرافي لتركيا والدول المحيطة

---

(1)Brooks, David B.(Editor). **Water Balances in the Eastern Mediterranean.** Ottawa, ON, CAN: IDRC Books, 2000, p 95.

(٢) الربيعي، **أزمة حوضي دجلة والفرات وجدلية التنقض بين المياه والتصحر**، مرجع سابق ،ص١٠٤-١٠٧.

ويبلغ إجمالي الموارد المائية المتاحة في تركيا (١٩٥) مليار م٣ منها (١٣٤) مليار م٣ من الموارد الداخلية المتجددة ، تساهم مياه الفرات ودجلة بنحو ٥٣ مليار م٣ من الكمية المتاحة ، وتبلغ المسحوبات التركية من هذه المياه (١٥,٦) مليار م٣ سنوياً بنسبة (٨%) من الموارد الداخلية المتجددة يخصص (٤٢%) من هذه الكمية لتلبية الاحتياجات المنزلية والصناعية، بينما تستوعب الزراعة (٥٨ %) من هذه الموارد(١).

وتقوم الإستراتيجية المائية التركية في حوضي دجلة والفرات على مرتكزات محددة يمكن تحديدها بالآتي:

١) تشكل مياه دجلة والفرات حقاً كاملاً للأتراك، لأنهما ينبعان من أراضيها، ولا يهم إن كانا يعبران مناطق أخرى من العالم، أو يشكلان أنهاراً دولية أو غير دولة، وإذا كان يمكن أن يكون للآخرين حق فيهما، فهذا الحق قابل للتفاوض وللدراسات، وتقدر حقوق الغير عند ذلك وفقاً لما يمكن أن يتم التوصل إليه في جلسات التفاوض والمناقشات. وهذا ما أكده الرئيس التركي سليمان ديميرل (Demirel) عند تدشين سد أتاتورك عندما صرح: "وكما لا ندعي نحن حق المشاركة في منابع البترول التي يملكها الآخرون، فليس من حق الآخرين أن يشاركونا مواردنا المائية التي نملكها"(٢).

٢) تؤمن تركيا بأنه لا بد من تخزين المياه بأكبر قدر ممكن حتى تستطيع أن تصل إلى أهدافها الهيدرواستراتيجية، وعليه فقد بدأت منذ عام ١٩٦٥ بالعمل لتنفيذ مشروعها الضخم في جنوب شرق البلاد، وهو المشروع المعروف باسم غاب (GAP) الذي يتضمن بناء ٢٢ سداً مائياً ونحو ١٩ محطة كهرمائية، ١٤ سداً على نهر الفرات وثمانية سدود على نهر دجلة. وبلغت الطاقة التخزينية للسدود

---

(١) المومني، **جيوبولوتيكا المياه: الأسس القانونية لتقاسم المياه المشتركة في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص٢١.

(٢) سعيد، (إبراهيم أحمد)، **استراتيجية الأمن المائي العربي: دراسة في الهيدروجغراسيا العربية والهيدروأوسطية**، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٢، ص٢٢٢.

الكبيرة التي قامت تركيا بتنفيذها على نهر الفرات حوالي ٩١ مليار م^3، وهي تعادل نحو ثلاثة أضعاف صبيب النهر السنوية، وأكبرها سد أتاتورك، الذي تبلغ طاقته التخزينية حوالي ٤٨,٧ مليار م^3[١].

٣) تؤمن تركيا بأن المياه سلعة تباع وتشترى، وعليه فإن تخزينها المبكر بهذا القدر الكبير يمكنها من بيع المياه عند الحاجة بدقة لمن يحتاجها، سواء كان في مناطق حوض النهر أم في مناطق أخرى بعيدة، كدول الخليج العربي أو إسرائيل أو الأردن[٢].

٤) تؤمن تركيا أن للمشاريع المائية دوراً فعالاً في الاستقرار السياسي الداخلي لأنها تؤدي إلى إنعاش المناطق التي كانت تسبب للحكومات التركية مشاكل سياسية داخلية وأمنية كلفتها ملايين الدولارات والآلاف من الأرواح البشرية، وهذا سيساعد على رفع مستوى المعيشة للسكان في مناطق المشاريع المقامة، ولأن المشكلات التي تواجه تلك المناطق في نظر الحكومات التركية ليست سياسية، بل هي اقتصادية بحتة[٣].

٥) استطاعت تركيا على الأقل كما ترى هي أن تستخدم المياه كعامل ضغط من بين عوامل عدة لضمان أمنها الإقليمي أو ملاحقة خصومها السياسيين والقبض عليهم، وبالتالي كانت المرة الأولى التي تحصد فيها ثماراً سياسية من مواردها المائية[٤].

٦) أدركت تركيا أن المياه تشكل عامل جذب سياسي لدولة إسرائيل لتكون قاعدة لتشكيل تحالفات إقليمية تقوي مكانتها ضد العرب، حيث تلتقي المصالح التركية والإسرائيلية ضد سوريا والعراق، وليس غريباً أن صرحت مرة، رئيسة وزراء تركيا السابقة، تانسو تشيللر (Ciller): " بأن من حق إسرائيل احتلال لبنان ومن حق تركيا الزحف جنوباً على السواحل السورية لتلتقي الدولتان معاً"[٥].

---

(١) المرجع نفسه، ص٢٢٢.

(٢) المرجع نفسه، ص٢٢٢.

(٣) المرجع نفسه، ص٢٢٣.

(٤) المرجع نفسه، ص٢٢٣.

(٥) المرجع نفسه، ص٢٢٣.

٧) توصلت تركيا في النهاية، بعد دراسة عوامل القوة في شرق البحر المتوسط، إلى قناعة ثابتة بأن المياه، الثروة الطبيعية المتجددة على عكس النفط الثروة الطبيعية المقبلة على النضوب، تشكل عامل قوة إقليمية، من يمتلكه ويحسن إدارته يستطيع أن يتحكم بأوراق اللعبة السياسية والاستراتيجية بشكل عام في المنطقة كلها[١].

٢- وجهة نظر سوريا

تعتبر مياه الفرات ذات أهمية قصوى بالنسبة لسوريا، حيث تفوق أهميته بالنسبة لكل من تركيا والعراق، وتعتمد سوريا بما يزيد على ٨٠% من احتياجاتها المائية على مياه نهر الفرات، ليبلغ الإيراد المائي السنوي للمياه الداخلية المتجددة في سوريا (باستثناء نهري دجلة والفرات) ٨,٩٤ م٣ . كما أن هناك ٣ مليار م٣ مياه جوفية متاحة متجددة يستغل منها ٢,٥٢٨ مليار م٣ ، أما الأمطار فتقدر كميتها حوالي ٥٢,٧٤٠ م٣ يضيع ثلثاها بالتبخر . ووفق هذه الأرقام فإن نصيب الفرد من المياه في سوريا يبلغ في الحد الأقصى ٢٣٩٢ م٣ ، وفي الحد المتوفر يبلغ نصيب الفرد ١٤٢٠ م٣ . أما عن الموارد المائية في نهري دجلة والفرات ، فإن سوريا كانت تستغل منها عام ١٩٨٩ نحو ٤,٤ مليار م ٣ ، ووفق اتفاق سوريا مع العراق عام ١٩٩٠ لتقاسم الحصة التي تعهدت بها تركيا وفق بروتوكول عام ١٩٨٧ والبالغة ١٥,٧٥ مليار م٣ ، كانت حصة سوريا قد أصبحت ٦,٦ مليار م٣ ، بالإضافة إلى ٣ مليار م٣ سنوياً من نهر دجلة[٢] هذا من جهة، أما من جهة ثانية فإن الأنهار في سوريا يمكن تصنيفها إلى مجموعتين:

الأولى- الأنهار الدولية المشتركة بين سوريا وتركيا وغيرها من الدول،حيث يدخل ضمن هذه المجموعة نهر: الفرات، دجلة، العاصي، جغجغ، قويق، عفرين، الكبيرالجنوبي، اليرموك، الساجور.

الثانية- الأنهار الداخلية، وهي الخابور، البليخ، السن، بردى، بانياس.

---

(١) المرجع نفسه، ص٢٢٣.

(٢) محمد، المياه والعلاقات الدولية: دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص١٢٨.

فمن الملاحظ من كل ذلك أن تركيا هي الدولة المنبع بالنسبة لمعظم الأنهار (دجلة، الفرات، الساجور، جغجغ، قويق، عفرين، بينما يصب في لواء اسكندورن السوري الذي يقع تحت السيطرة التركية منذ عام ١٩٣٩، نهر العاصي الذي ينبع من لبنان(١).

وبناء على هذه الأرقام فإن سوريا سعت إلى تعويض النقص عبر العمل على إقامة المشاريع المائية المختلفة خاصة في بناء السدود والمحطات الكهرومائية ، إلا أن هذه المشاريع قد واجهت العديد من المشاكل الفنية والاجتماعية ، وأنها لم تستطع توفير أكثر من ٦٠% من الطاقة

من سد طبقة الذي لم يتم اختيار موقعه بالشكل الصحيح ، مع كثرة التسرب المائي منه بالإضافة إلى الترسبات الملحية(٢).

وقد برزت حالياً عام ٢٠١٠م اشكاليات مع العراق حول نهر الفرات التي ترغب سوريا من إقامة مشاريع مائيه عليه لاستصلاح أراضي زراعيه رغم أن هناك سد الفرات الذي تشكلت منه بحيرة الأسد التي تخزن ١١,٦مليار م٣ مياه،وبذلك فسوريا تمارس دور دول المنبع السلبي نسبة للعراق.



سد الفرات وبحيرة الأسد من الفضاء كانون الثاني ١٩٩٦ المصدر : من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة

(١) رضوان، **مشكلة المياه بين سوريا وتركيا**، مرجع سابق، ص١٩.

(٢) حجو، **المياه العربية وصراع الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص٥٨.

٣- وجهة نظر العراق

لقد ارتبط نشوء الحضارات في الشرق الأوسط بالموارد المائية، وإلى الحديث عن البقعة الجغرافية المسماة (عراق) كمثال لذلك الارتباط والتي تعني في العربية كلمة (الشاطئ) حيث أنها كانت تشكل منطقة جذب للعديد من الأقوام الذين سكنوها وشادوا فيها أرقى الحضارات نظراً لما تتمتع به من وفرة في المياه وخصوبة في الأرض يشار إليها بالبنان وأدى إلى تسميتها بأرض السواد حيث أشارت الكتابات المسمارية القديمة إلى تلك الجهود الكبيرة التي بذلها العراقيون القدماء في إقامة السدود وكذلك شق القنوات والأنهر وذلك لدرء خطر الفيضانات وزراعة اكبر قدر من المساحات الممكنة من الأرض حتى غدت هذه الأرض من أغنى دول المنطقة زراعياً وبذلك ولد قانون ينظم استخدام المياه في هذه البقعة من العالم حيث يعتبر نهر الفرات الذي يمر في هذه المنطقة من أهم الأنهار في العالم نظراً لأهميته التاريخية حيث نشأت على ضفافه أول حضارة يرجع تاريخها إلى خمسة آلاف سنة قبل الميلاد هي الحضارة السومرية ولكن هناك أقواماً أخرى سكنت على ضفاف الفرات قبل هذا التاريخ حيث أن الأساطير تذكر لنا أن أول موطئ قدم للإنسان في التاريخ كان في هذه البقعة من العالم[١].

إن نهر الفرات أحد انهر الفردوس الأربعة التي وردت في سفر التكوين حيث انه يحمل مع توأمه نهر دجلة مياه الحياة ويشكلان أصل الحضارات التي ازدهرت في أرض ما بين النهرين منذ الأزمنة السحيقة. وقد ورث السومريون من أسلافهم العبيديين منظومة ري متكاملة وقاموا بتطوير هذه المنظومة لدرء فيضانات نهر الفرات دون تدمير مزروعاتهم وأقاموا أول سد عرفه التاريخ وهو السد الغاطس الذي انشأه (أبو ناتم) أحد ملوك لكش وذلك في منتصف الألف الثالث قبل الميلاد، وفي سنة ٢٤٠٠ قبل الميلاد انشأ (انيمتنا) سداً آخراً لدرء فيضان الفرات حيث كان اهتمام البابليين عظيماً بالزراعة، واهتم حمورابي في ١٧٩٢ قبل الميلاد بشؤون الري واستخدم البابليون منخفض الحبانية وابو دبس لدرء فيضان الفرات واتسم عهد الكلدانيين أيضاً بتطوير منظومات المياه من نهر الفرات وقد استمر سكنة ضفاف الفرات في تطوير الري والاعتناء بالزراعة.

---

(١) موسى، عبد الله، "دور المياه في نشوء الحضارات"، مجلة النبأ، العدد ٥٣، يناير ٢٠٠١، موقع المجلة على الإنترنت: http://annabaa.org/nba53/almiah.htm.

وما من حضارة ازدهرت في العهد القديم إلا وكانت المياه أحد أركانها الأساسية[1].

يمد نهر دجلة العراق بكمية مياه أكبر من نهر الفرات، ويمتاز هذا النهر بوجود روافد له في العراق وفي إيران . و يقدر إجمالي المياه في العراق بحوالي ٧٦ – ٨٤,٤ مليار م٣ تعتمد بنسبة كبيرة على نهري دجلة والفرات ، وتتوزع موارد المياه في هذا البلد على عدة مصادر أهمها : نهر الفرات الذي يبلغ معدل وارده السنوي نحو ٥٠ مليار م٣ في بعض الأعوام ، عدا عن نحو ٢ مليار م٣ من المياه الجوفية المتجددة والتي يستغل منها العراق نحو ١,٥ مليار م٣ ، أما الأمطار في العراق فيبلغ معدلها ٨٠٠ ملم سنوياً ، حيث يصل معدل سقوط الأمطار إلى أقل من ١٥٠ ملم في جنوب الغرب ويرتفع إلى ١٩٨٢ ملم سنوياً في الجبال الشمالية الغربية .

خارطة تبين حوض نهري دجلة و الفرات



(١) المرجع نفسه، ***http://annabaa.org/nba53/almiah.htm***

ويستغل العراق نحو ٨,٦ مليار م٣ فقط من مياه نهر الفرات، ويعد الوضع المائي في العراق أفضل من الوضع المائي في سوريا ، حيث أن العراق يمتلك مصدراً مائياً رئيسياً متمثلاً بنهر دجلة ، عدا عن أن نهر الفرات يوفر للعراق ما لا يقل عن ١٠ مليار م ٣ سنوياً (كما كان الأمر قبل عام ١٩٩٠) ، لذا فإن نصيب الفرد من المياه في العراق سنوياً أعلى منه في سوريا وتركيا ويبلغ في الحد الأقصى ٥١٩٢ م٣ سنوياً للفرد ، ويصل معدل نصيب الفرد في الحد المتوفر والقابل للاستغلال نحو ٢١١٠ م٣ سنوياً ، ويعتبر نهر الفرات مهماً جداً للزراعة في العراق إذ أن حوالي مليون هكتار من الأراضي تروى من مياه الفرات وهي تشكل ما يقارب ٣٠ % من الأراضي الزراعية في العراق ، وإذا كانت السدود التي أقامها العراق على نهري دجلة والفرات قد أمنت القدرة على تخزين نحو ١٠٠ مليار م٣ من المياه ، إلا أن بعض هذه السدود يعاني من ارتفاع نسبة ملوحة مياهها لذا فإن سعة التخزين في هذه السدود ضئيلة مع غياب أرقام دقيقة عن كمية المياه النقية المخزنة ، وهكذا نجد أن مشكلة العراق تكمن في نوعية المياه أكثر من كميتها وهي المشكلة التي تؤدي إلى تحول مساحات شاسعة من الأراضي إلى مناطق قاحلة [1].

---

(١) محمد، صباح محمود وأبو سليم، وليد محمود، **الأمن المائي العربي**، دار الكندي للنشر والتوزيع، إربد ، الأردن، ١٩٩٨، ص١٨-١٩.

المبحث الثاني: محاور الخلاف بين تركيا وسوريا والعراق حول المياه

تتمحور منطلقات السياسة التركية تجاه المشكلة المائية مع كل من سوريا والعراق حول النقاط التالية[١]:

١- تركيا والصراع المتوازن بين سوريا والعراق :

لقد استفادت تركيا ، من النزاع السوري- العراقي في تحديد سياستها المائية على مدى العقود الماضية، من خلال استغلالها الخلافات والانقسامات القائمة بينهما بما يحقق مصالحها في مواصلة مشروعاتها المائية على نهر الفرات في إطار مشروع "غاب" (GAP)، واستبعاد التوصل إلى اتفاقية دولية لتقسيم المياه بين الدول الثلاث وتنظيم استغلالها[٢].

وتدرك تركيا أن علاقاتها بسوريا والعراق تتأثر دائماً من حيث تحقيق مصالحها بوجود أو غياب أو ضعف التوتر بين هذين البلدين، فعندما يتجاوز البلدان خلافاتهما، يتبنيان اتجاها أكثر تصلباً إزاء تركيا، ويرفضان أي حلول وسط بصدد المشكلات المثارة مع الأخيرة. وهذا يتضح من خلال قيام العراق بمد أنابيب النفط عبر الأراضي التركية دون سوريا. وتستغل تركيا هذه المسألة في الضغط على البلدين ، فتارة تزعم أن دمشق ترفض التباحث مع بغداد في التوصل إلى قسمة حول تدفق المياه بنهر الفرات وتارة تدعي بأن سوريا ستحتفظ بالمياه الإضافية إذ وافقت تركيا على مطالب العراق بشأن حصصه المائية. كما ويشير الأتراك إلى أن مشكلة نقص مياه الفرات التي تصل إلى العراق ينبغي تسويتها بين العراق وسوريا ولا شأن لها بمشروع "غاب" (GAP). ويلاحظ أن الأزمة المائية عام ١٩٩٠ والتنسيق السوري- العراقي آنذاك قد أضعف إلى حد كبير فاعلية "سياسة الصراع المتوازن" التركية [١].

---

(١) أنظر : الضميري، عماد عبد الرحيم، "**الدور التركي في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة** "، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠١، ص ص ١٩٢ - ٢٠٠.

(2)Brooks, Water Balances in the Eastern Mediterranean. Op.cit, p104.

(١) معوض، جلال، "**المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج ، حتى لا تنشب حرب عربية - عربية أخرى**"، مركز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص٧٧٠.

٢ – تركيا والربط بين الفرات والعاصي:

تربط تركيا في التوصل إلى أي تسوية شاملة ونهائية لمشكلة الفرات وبين تسوية مشكلة نهر العاصي الذي ينبع من لبنان ويمر بسوريا ثم يصب في البحر المتوسط عند الإسكندرونة، وعلى الرغم أن هذا النهر لا يتجاوز حجم تدفق مياهه (٨٠٠مليون م^{٣}– ١,٢٥ مليار م^{٣}سنوياً) مقارنة بـ ٣٢ مليار م^{٣} سنوياً في الفرات ، فإن تركيا ترى أن أي اتفاق بشأن الفرات يجب أن يتم معه اتفاق بشأن العاصي، رغبة منها في الحصول على اعتراف سوري بسيادتها على الإسكندرونة ، وهي مسألة ترفض سوريا مناقشتها مؤكدة أن السيادة على العاصي غير قابلة للتفاوض قبل الاتفاق بشأن الفرات ولهذا فإنها لا تعتبره نهراً دولياً. وتحتاج تركيا لمياه العاصي لري منطقة تقدر مساحتها بحوالي ٢٥ ألف هكتار أي ما يزيد عن ثلث إجمالي المساحات التي تروى في سوريا، تضاف إليها ١١% من المساحات الجاري التخطيط لريها من مياه النهر. وتستغل سوريا نحو ٩٠% من مياه العاصي حيث قامت منذ عام ١٩٥٦ بتنفيذ مشروع "وادي غاب" "(GAP)" على هذا النهر، تتضمن مجموعة من السدود (دستان، وماهرده ، وزيزون ، وكاستون) ، بحيث يتبقى لتركيا ١٢٠ مليون م٣ سنوياً من المياه. وحسب مصادر تركية ، يتوقع أن ينخفض هذا الدفق إلى تركيا إلى أقل من ٥٠ مليون م٣ سنوياً إذا تم إكمال مشروع "وادي غاب" [١].

٣– تركيا والفصل بين مشروع "غاب" (GAP) ومشكلة الفرات:

ترى تركيا أن حرصها على مراعاة الاحتياجات المائية لسوريا والعراق، لا تفرض عليها أي التزام بالدخول في أي نوع من المساومات أو المفاوضات التي تمس "حقوقها السيادية" على نهري الفرات ودجلة، وبالتالي لا يمكن أن تنشأ مشكلة بين الدول الثلاث، بسبب مشروعات "غاب" ولا يمكن لمسألة المياه أن تكون موضوع نزاع بين هذه الدول، لأنها لم تبرم اتفاقية بشأن تقسيم المياه واستغلالها. وهذا ما أكدته مختلف الأوساط الأكاديمية والسياسية والثقافية التركية خلال فترة تنفيذ القرار التركي

---

(١) أنظر : كيوان، مأمون، "الخلاف المائي التركي السوري العراقي ، خلفياته وأبعاده واحتمالاته المستقبلية"، مجلة شؤون عربية ، العدد ٨٧ ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص١٣٥. .

بخفض تدفق مياه الفرات لمدى شهر ابتداء من ١٣/١/١٩٩٠، والتي تم خلالها خزن (٢,٥) مليار م٣ من المياه خلف سد أتاتورك. ويمكن الإشارة إلى ظاهرتين على قسط كبير من الأهمية في هذا الخصوص [١].

الأولى: تتعلق بمحاولات أوساط تركية عدة إطلاق الصفة التركية على نهري دجلة والفرات حتى نقطة مغادرة كل منهما الأراضي التركية، وأنه لا ينبغي على العراق وسوريا إثارة أي مشكلة بشأن السدود التي تبنيها تركيا على النهرين وروافدهما داخل إقليمهما، فهذه الأنهار كما ذكرنا سابقاً على لسان رئيس الوزراء الأسبق سليمان ديميريل (Demirel) "لا تعتبر من الأنهار الدولية بل أنهار تركية". حيث يستند الموقف التركي إلى حقيقة أن أكثر من ٨٥% من الطاقة الكامنة مياه الفرات ودجلة تأتي من الحوض التركي ذاته، فالمنطق يقضي باعتبارهما نهرين تركيين ويمكن لتركيا أن تستخدمهما مثلما تريد. ويبدو أن الموقف التركي الرسمي من قضية الفرات يوجهه نوعان من الاعتبارات [٢]:

أ- إن تركيا تفرق بصورة واضحة بين مفهومين؛ "نهر دولي" و " نهر عابر للحدود". ويقتصر رأي تركيا في تأييد المفهوم الأخير على أن تستخدم المياه استخداما منصفا ومعقولا استناداً إلى نظرية السيادة الإقليمية المطلقة. وحسب وجهة النظر التركية، ينطبق على نهري دجلة والفرات وصف المياه العابرة للحدود، ليكون لتركيا حق السيادة على مياههما ، باعتبار أن "الأنهر المعنية لا تخضع للقوانين الدولية بل لدى لتركيا أهداف في اتباع قوانين حسن الجوار والإنصاف لمساعدة سوريا والعراق على مواجهة حاجاتهما وليس هناك قوانين دولية تجبر الأتراك على اقتسام هذه المياه. وبذلك فإن المباحثات حول وضع النهرين يجب ألا تتركز حول موضوع قسمة المياه وإنما على موضوع "الاستخدام الأمثل".

ب- إن تركيا تؤكد على أن دجلة والفرات ينبغي اعتبارهما حوضاً نهرياً واحداً أو شبكة واحدة عابرة للحدود، فالنهران لا يتصلان فقط عبر مسارهما الطبيعي عندما يلتقيان في شط العرب، ولكن أيضاً

---

(١) معوض، جلال، "تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات"، مجلة المستقبل العربي، السنة ١٥، العدد١٦، حزيران١٩٩٢، ص٩٦.

(٢) أنظر : الضميري، "الدور التركي في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة "، مرجع سابق، ص ص ١٩٢ - ٢٠٠.

بواسطة قناة الثرثار الصناعية التي تصل ما بين النهرين في العراق ويترتب على ذلك، إعطاء حرية مطلقة لتركيا في إقامة المنشآت والسدود في إطار "غاب" على نهري دجلة والفرات دونما اكتراث لحقوق كل من العراق وسوريا في هذه المياه وللأضرار الكبيرة التي تتعرضان لها من جراء ذلك، مع إعلان السلطات التركية المختصة بوجود اختلال في التوازن الجغرافي للمياه داخل تركيا خاصة في المناطق الغربية في البلاد، وهذا الواقع يجعلها تعتقد بإمكانية الاستحواذ على كامل مياه هذين النهرين. حيث أشار الرئيس ديميريل "إذا كان هذا المورد الطبيعي في بلادنا فإننا نملك كل الحق في استعماله بالطريقة التي نراها مناسبة وليس لسوريا أو العراق أي حق في المياه التي تنبع من تركيا" فمن الواضح أن مثل هذه المحاولات والادعاءات المفتقدة إلى الحقيقة أو أي سند قانوني تستهدف النيل من الحقوق القانونية والتاريخية الثابتة لكل من العراق وسوريا في مياه الفرات.

الظاهرة الثانية: وهي تتعلق بالمحاولات التركية التهوين من شأن ما سيلحقه مشروع "غاب" من آثار سلبية في كل من سوريا والعراق ، وسعيها إلى نزع الصفة السياسية عن المشروع واعتباره مسألة أملتها اعتبارات فنية اقتصادية بحتة، وأن هذا المشروع لا يحمل أي جوانب سلبية للدول المجاورة لأنه يستهدف أساساً تنمية المنطقة ورفع مستواها. فالسدود التي أقيمت والتي سوف تقيمها تركيا على نهري الفرات ودجلة لن تسهم في تلبية احتياجات تركيا من الطاقة ومياه الري . وإنتاج كميات كبيرة من المنتجات الزراعية التي يمكن تصديرها إلى الشرق بل سوف توفر إمدادات منتظمة إلى جيرانها أيضاً لأن المياه ليست وسيلة ضغط سياسي وإنما وسيلة للتعاون على أساس إقامة نظام اقتصادي إقليمي في المنطقة[١].

٤ – الرفض التركي لإبرام اتفاقية دولية لتقسيم مياه الفرات

لا ترغب تركيا بإبرام اتفاقية نهائية مع كل من سوريا والعراق لتقسيم مياه الفرات ودجلة، قبل أن تكتمل مختلف مشاريع "غاب" حيث تصبح تركيا في وضع أقوى للمساومة أو قبل أن تتم تسوية

---

(١) أنظر: الضميري، "الدور التركي في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة" ، مرجع سابق، ص ص١٩٢– ٢٠٠.

قضية المياه في المنطقة بصورة شاملة، وتصر تركيا على ضرورة تركيز جهود الدول الثلاث على التعاون الفني لضمان حسن استغلال مياه دجلة والفرات وإدارتها عن طريق إجراء بحوث فنية وتبادل المعلومات ودراسة الحاجات الفعلية لكل بلد وقدرته على الاستفادة من المياه وتنفيذ مشروعات مشتركة، وتحديث نظم وأساليب الري في سوريا والعراق لتقليل نسبة الفاقد من المياه.

وقد عرض الجانب التركي صيغة هذا التعاون الفني في اجتماع الدورة الخامسة عشرة للجنة الفنية الثلاثية في أنقرة في الفترة من ٧-١٩٩٠/٣/٢، وأعاد طرحها في اجتماع وزاري ثلاثي في أنقرة في ٢٦-١٩٩٠/٦/٢٧. وعلى العموم تشمل صيغة هذا التعاون خطة من ثلاث مراحل "الاستخدام الأمثل والعقلاني لمصادر المياه العابرة للحدود في حوضي الفرات ودجلة وبحسب الخطة التركية فإن الحدود بين البلدان الثلاثة سينظر إليها كحدود غير قائمة، كذلك سينظر إلى دجلة والفرات على أنهما يشكلان مصدراً مائياً واحداً عابراً للحدود.

كما سيتبنى الأطراف مبدأ الاستخدام المشترك بدلا من مبدأ السيادة المشتركة، وهكذا يكون لدولة أعلى النهر (تركيا في هذا الحالة) حق الاستفادة من مياه بلدان أسفل النهر والعكس بالعكس، وهذا ما سيؤدي أيضاً إلى التطبيق الفعلي لمبدأ "منع أحداث أي ضرر ملموس" وحسب هذا المبدأ، يمكن للاستخدام المفرط للمياه من قبل بلدان أسفل النهر أن يحدث ضرراً ملموساً للدول المتشاطئة أعلى النهر[١].

٥- التهديدات التركية باستخدام سلاح المياه

رغم النفي التركي الرسمي المتكرر لإمكانية توظيف مياه الفرات لأغراض سياسية في علاقاتها مع سوريا والعراق، إنما الرئيس التركي الراحل تورغوت أوزال (Özal) صرّح في يناير ١٩٩٠ "أن تركيا لن تستخدم أبدا مياه الأنهار كوسيلة للتهديد ولا ترغب في الدخول في أي نزاعات مع جيرانها"، إلا أنه من الناحية الفعلية يتعين عدم استبعاد هذه الإمكانية، لا سيما في ظل مواصلة مشروع "غاب" ودون

(١) أنظر : الضميري، الدور التركي في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة ، مرجع سابق، ص ص ١٩٢ - ٢٠٠.

التوصل إلى اتفاقية ثلاثية لتقسيم مياه الفرات وتنظيم استغلالها فضلاً عن التوترات في العلاقة التركية–السورية بصدد أمن الحدود وحركة التمرد الكردي، واتهام تركيا بأن سوريا تدعم نشاطات حزب العمال الكردستاني PPK للضغط على تركيا بصدد مشكلة مياه الفرات ومشكلات أخرى كالإسكندرون ولعرقلة مشروعها الضخم "غاب" على نهري دجلة والفرات . ويعتبر البعض أن المسألة الكردية في تركيا بمثابة ورقة تستخدمها الأخيرة للضغط على سورية كذريعة لتأجيل حل نهائي لمشكلة دجلة والفرات، كما تصور تركيا للرأي العام التركي أن هناك مصادر خارجية (كسوريا) تدعم عمليات "حزبPPK " للتأثير سلباً على استقرارها الداخلي، وتهدف تركيا من ذلك إلى تحقيق تماسك الجبهة الداخلية ووحدتها أمام المخاطر، ولتبيح لنفسها التدخل في شؤون الدول المجاورة كما تفعله بالنسبة للعراق[١].

ومن الملاحظ أن هذا العامل (تداخل المشكلة الكردية مع مشكلة المياه) أصبح يتخذ منحى ثانوي في السياسة المائية التركية في ظل التراجع الكبير في زخم عمليات "حزب ppk" خاصة بعد اعتقال زعيم الحزب "أوجلان" من قبل السلطات التركية عام ١٩٩٩، وبعد توقيع الإتفاقية الأمنية بين سوريا وتركيا التي أبرمت في ١٩٩٨/١٠/٢٠ وبلالتي تتضمن اقراراً من قبل سوريا بأن حزب ppk سيبقى نشاطه محظورا ولن يحظى بأي دعم من الآن فصاعداً [١].

ونظراً للطرح السياسي التركي لمشكلة المياه تجاه العراق وسوريا، والتداخل بين مواضيعه السياسية والاقتصادية والتنموية، إضافة إلى صعوبة فصل الموقف السوري عن الموقف العراقي، حاولت كل من سوريا والعراق خلق موقف عربي موحد إزاء تركيا للتأثير عليها بشأن سياستها المائية حيث تقدم البلدان للجامعة العربية بمذكرتين منفصلتين عن قضية دجلة والفرات وطالبا الدول العربية بتطبيق أسس خاصة تتعلق بالقروض العربية بمدى التزام تلك الدول بالحقوق المائية العربية وفق قواعد

---

(١) رضوان، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، مرجع سابق، ص٤٠-٤١.

(١) أنظر : الضميري، الدور التركي في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة ، مرجع سابق، ص١٩٢ – ٢٠٠.

القانون الدولي. وطرحت سوريا والعراق أسسا ومعايير من أجل التوصل إلى قسمة عادلة لمياه نهري دجلة والفرات تتمحور حول [1]:

أ- اعتبار نهري دجلة والفرات مجريان مائيان دوليان وأنه يمكن تصنيفهما باعتبارهما موارد مشتركة.

ب-الاتفاق على الوارد الطبيعي السنوي للنهرين حتى يتم تحديد الحاجات المائية للمشاريع القائمة أو التي هي قيد التنفيذ أو المخطط لها على النهرين في الدول الثلاثة.

ج- تحديد الأسس القانونية الدولية التي ستستند إليها قسمة المياه.

د-أن يتم اقتسام المياه عبر التفاوض أو التحكيم من خلال هيئة دولية وبحضور مراقبين دوليين في هذه المفاوضات مع فرض عقوبات دولية إجبارية على الدول التي قد تعوق إجراءات الاقتسام أو التي تخالف الحصص المقررة نتيجة تلك المفاوضات.

هـ- رفض صيغة التعاون الفني التركية وضرورة أن تقبل تركيا بالحق العراقي التاريخي المكتسب في مياه النهرين فضلا عن إلغاء بروتوكول تموز/ يوليو ١٩٨٧ الخاص بالمياه باعتبار أن العراق لم يكن طرفا فيه. ولأنه تدبير مؤقت لتغطية فترة ملء خزان سد أتاتورك وما أن يبلغ السد حده الأقصى حتى يعود التدفق كما كان ٧٠٠م٣/ث حتى لا يلحق ذلك أضراراً جسيمة.

٦- المشاريع المائية التركية وأهدافها

تهدف تركيا من وراء إقامتها مشاريع مائية متعدده الى تحقيق غايات متعدده منها السياسية وغير السياسية،ومشاريعها كالتالي:

---

(١) أنظر: السمان،(نبيل)، مشكلة المياه في سوريا ، في كتاب **مشكلة المياه في الشرق الأوسط** ، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص٢١٠ – ٢١١. وأنظر أيضاً: الضميري، الدور التركي في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة ، مرجع سابق، ص١٩٢ – ٢٠٠.

أ- مشروع جنوب الأناضول (GAP)

يعد مشروع جنوب الأناضول (غاب) أكبر مشروع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في تاريخ الجمهورية التركية التي بدأت في تنفيذه منذ أوائل السبعينات من هذا القرن . وهو متعدد الأغراض والجوانب، حيث يتضمن (١٣) مشروعا أساسيا للري، وإنتاج الكهرباء تقام ٧ منها على نهر الفرات و ٦ منها على نهر دجلة، عن طريق بناء سلسلة من السدود، يبلغ عددها (٢١) سداً، منها (١٧) سد على نهر الفرات و(٤) سدود على نهر دجلة، وإقامة (١٧) محطة كهرومائية على النهرين وروافدهما، فضلاً عن مشروعات أخرى في قطاعات الزراعة والصناعة والمواصلات والاتصالات والصحة والتعليم وغيرها، ويغطي المشروع ٦ محافظات في المنطقة الجنوبية الشرقية من تركيا (غازي عنتاب، ادي يامان ، شانلي أورفا، سيرت، ديار بكر (ماردين) وتبلغ المساحة التي يشملها المشروع (٧٣,٨٦٣) ألف كم٢، أي ما نسبته (٩,٥%) من المساحة الإجمالية لتركيا[1] .



موقع مشروع (GAP)

مصدر الصورة موسوعة ويكبيديا

---

(١) أنظر: محمد، المياه والعلاقات الدولية: دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص١٣٨.

ب- مشروع أنابيب السلام : طرح مستشار رئيس الوزراء التركي للشؤون الخارجية "جيم دونا" (Dona) مشروع مياه السلام في المؤتمر الثالث الذي نظمه مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) بجامعة جورج تاون الأمريكية في جزيران /يونيو ١٩٨٧، لتزويد سوريا والأردن وبلدان الخليج العربي بفائض مياه نهري "سيحان وجيحان" مشيراً إلى أهمية تطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط لتحقيق منافع مشتركة من استغلال الموارد المائية، سيكون من شأنه تخفيف حدة التوترات في المنطقة، وشدد على ضرورة اقتناع دول المنطقة بأن مصلحتها تقتضي تشكيل شريان حياة وتعاون، بدلاً من خلق مشكلة جديدة حول المياه في الشرق الأوسط [١].

وترى تركيا أن المشروع هو أحد وسائل مواجهة أزمة المياه في الشرق الأوسط قبل استفحالها وصيغة ملائمة يمكن لدول المنطقة تطبيقها، اتقاء ما قد تثيره هذه الأزمة من صراعات في المستقبل وهو ما أكده التقرير النهائي الصادر في ختام هذا المؤتمر. وبذلك كلفت الحكومة التركية شركة براون آند روت "Bron and Root" الأمريكية، لإعداد دراسة جدوى أولية لمشروع مياه السلام، وتم إنجاز هذه الدراسة في نهاية عام ١٩٨٦، خلصت فيها الشركة إلى جدوى المشروع من النواحي الفنية والاقتصادية[١].

وتؤكد معلومات إدارة المياه التركية أن قياس منسوب ونوعية المياه الجارية في نهري سيحان (٥٦١ كم) وجيحان (٥١٠ كم) – وهما من روافد نهر الفرات ويصبان في البحر المتوسط بالقرب من مدينة أضنة – منذ عام ١٩٧٨ يدل على وفرة وجود هذه المياه. إذ يبلغ متوسط تدفق المياه في النهرين (٣٩,١٧) مليون م^3 يومياً وأن الاستخدامات اليومية للمياه في تركيا من مياه النهرين لن تتجاوز (٢٣,٠٤) مليوم م^3 وبالتالي فإن الفائض سيذهب هدراً للبحر وقدره (١٦) مليون م^3 يومياً من المياه

---

(١)السبعاوي، عوني عبد الرحمن، "**إسرائيل ومشاريع المياه التركية : مستقبل الجوار المائي العربي**"، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، أبو ظبي، ١٩٩٧، ص١٩١.

(١) الربيعي، (صاحب)، **ملف المياه والتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط**، مطبعة نيوبرس، بيروت، ٢٠٠٣، ص١٠٤-١٠٥.

ويمكن توجيه (٦) ملايين م[٣] منها إلى البلدان الأخرى في الشرق الأوسط التي تعاني من نقص في المياه [١]. ويمكن الرجوع لخارطة مشروع أنابيب السلام بالملاحق ص٣٦٩.

وتهدف تركيا من هذا المشروع في حال تنفيذه إلى الحصول على عائدات كبيرة تقدر بحوالي ملياري دولار سنوياً نظير بيع المياه إلى البلدان العربية لتغطية حاجاتها من النفط والغاز، وبمعنى آخر مقايضة المياه التركية بالنفط العربي بما يخدم تمويل مشروع غاب (GAP). وأكد على ذلك ديمريل في ١٩٩٢/٧/٢٤ بأن "المياه التي تنبع من تركيا هي ملك تركيا والنفط هو ملك الدول التي ينبع فيها ونحن لا نقول لهم أننا نريد مشاركتهم نفطهم كما أننا لا نريد مشاركتهم مياهنا". وتأمل تركيا في الحصول على حصة اكبر من الاستثمارات العربية المباشرة، إضافة إلى سيطرة الشركات التركية على حصة اكبر من الأسواق العربية في المشاريع الإنشائية لتصريف المنتجات التركية فضلاً عن الحصول على النفط والغاز بأسعار تفضيلية. فضلاً عن هدف تركيا في تعزيز دورها الإقليمي الذي تتطلع إلى أدائه في منطقة الشرق الأوسط الحافلة بالاضطرابات والمرشحة في المستقبل لنشوب صراعات مائية، لتعدو عنصراً هاماً في ميزان القوى والاستقرار والسلام في المنطقة، فقد صرح جيم دونا يجب التنبيه إلى أنه بمجرد أن تصبح هذه الدول معتمدة على هذين الخطين سيساعد ذلك على تقوية وضع تركيا بين دول المنطقة وهو من مصلحة تركيا[١].

ويواجه تنفيذ مشروع أنابيب السلام صعوبات عديدة اقتصادية وسياسية وأمنية يمكن إيجازها بما يلي[٢]:

١- ***ارتفاع تكلفة المشروع:*** تقدر تكلفة المشروع بشكل أولي بـ (٢١) مليار دولار بأسعار عام ١٩٨٦ منها (١٢,٥) مليار دولار لأنبوب الخليج و(٨,٥) مليار دولار للأنبوب الغربي وتقدر فترة تنفيذه بـ (٨ – ١٠) سنوات وعمره الافتراضي بـ (٥٠) سنة. إلا أن تركيا ترى أن هذا لا يشكل عقبة

---

(١) معوض، المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج ، حتى لا تنشب حرب عربية – عربية أخرى، مرجع سابق ، ص٧٧٦.

(١) السبعاوي، إسرائيل ومشاريع المياه التركية : مستقبل الجوار المائي العربي، مرجع سابق، ص١٩١.

(٢) معوض، "تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات"، مرجع سابق، ص١٠٨.

حقيقية في تنفيذ المشروع، حيث أشار "اوتكان" عام ١٩٩١ إلى أن المشروع بحكم عائداته الكبيرة المتوقعة وعمره الافتراضي الطويل سوف يجذب اهتمام الدوائر والمؤسسات المالية الدولية، مما سيوفر له إمكانية التمويل عن طريق طرح سندات في الأسواق المالية الدولية كما ستتحمل الدول المستفيدة من المشروع نفقات صيانة الأنابيب المارة في أراضيها.

٢- ***عدم جدواها في التنمية الاقتصادية:*** فالمياه التي ستتدفق من المشروع لا تصب مباشرة في مصب التنمية الاقتصادية للدول المعنية لكونها لا تستعمل في الري، كما أن أهميتها الحيوية كمياه للشرب مرتبطة من حيث جدواها الاقتصادية بتعاقب التطورات التقنية والتي يمكن أن تخفض من تكاليف الوسائل البديلة للحصول على المياه العذبة.

٣- ***تهديد المشاريع المائية العربية:*** تخشى البلدان العربية المعنية، لا سيما الخليجية منها، أن يؤدي اعتمادها على مشروع أنابيب السلام إلى غياب الحافز أو الدافع اللازم لمواصلة مشروعاتها الرامية إلى الاعتماد على الذات في توفير احتياجاتها المائية سواء باستغلال المياه الجوفية، أو تحلية مياه البحر، خاصة وأن البلدان الخليجية أنفقت الكثير على إنشاء محطات معالجة ملوحة مياه الخليج.

وترد تركيا على هذه المخاوف بأنه رغم سيطرة دول الخليج العربي على أكبر احتياجات النفط في العالم، إلا أنها ستواجه في المستقبل القريب نقصاً حاداً في المياه. ففي بداية القرن الحادي والعشرين ستكون المياه وليس النفط المشكلة الأكثر إلحاحاً وخطورة في هذه الدول وغيرها من دول الشرق الأوسط خاصة وأن الاحتياجات المائية الجوفية في السعودية والبحرين وقطر والامارات العربية وعمان تزداد فيها نسبة الملوحة باستمرار، الأمر الذي يستدعي سرعة تحركها للتوصل إلى مصدر آخر للمياه. إضافة إلى أن المشروع لن يكون بديلا لمحطات إزالة ملوحة البحر التي كلفت دول الخليج ملايين الدولارات، ولكنه سيشكل إضافة لها، إذ ان هذا المشروع لن يزود هذه الدول الخليجية سوى بكمية محدودة (٣ ملايين م٣ يومياً) من المياه مقارنة باحتياجاتها المائية الكبيرة[١].

---

(١) معوض، المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج ، حتى لا تنشب حرب عربية – عربية أخرى، مرجع سابق ، ص٧٨٠.

٤-احتمالات الضغط التركي: من المشكوك فيه هو مدى الجدية في فصل هذا المشروع الاقتصادي من القرارات السياسية التركية فمن الوارد في حالة تنفيذ مشروع مياه السلام واعتماد البلدان العربية المعنية عليه إلى منح تركيا وسيلة للضغط على هذه البلدان بالتهديد بقطع إمدادات المياه عنها أو وقفها فعليا لموائمة سياستها بشكل مستمر على نحو يخدم المصالح الغربية الأمريكية، والى التدخل في شؤون هذه البلاد إذا ما حدثت فيها تطورات تتعارض مع هذه المصالح. وهذا الاحتمال بما ينطوي عليه من مخاطر، ينبغي اخذه بعين الاعتبار، بغض النظر عن الطرح التركي بأن المشروع لن يشهد قيام أيه دولة من الدول التسع المشاركة فيه بوقف تدفق المياه لأنها في هذه الحالة ستواجه برد فعل قوي من الدول الأخرى مجتمعة وأنه لا مجال للقول بأن تزايد اعتماد البلدان العربية على تركيا في مجال المياه، سيجعلها رهينة في يد تركيا، لأن انخفاض مقدار المياه الذي ستضخه تركيا عبر هذين الأنبوبين إلى الدول العربية مقارنة باحتياجاتها المائية، لن يجعلها قادرة على الضغط على هذه الدول أو ترك سكانها يموتون عطشا[١].

٥- **التخريب:** كما تخشى البلدان العربية المعنية من مخاطر تعرض منشآت المشروع من أنابيب ومحطات ضخ لعمليات تخريبية من جانب بعض الجماعات والتنظيمات المتطرفة التي تحفل بها المنطقة وتركيا نفسها. فيما تطرح تركيا بأن هذه المخاطر تزداد بالنسبة لمحطات إزالة ملوحة مياه البحر بتكاليفها الاستثمارية الباهظة التي تجعلها هدفاً أكثر إغراء للعمليات التخريبية مقارنة بأي من هذين الأنبوبين[١].

٦- إسرائيل ومشاركتها في مشروع أنابيب السلام:

يعد اشتراك إسرائيل أو موقفها من المشروع في حالة استبعادها عاملاً آخر لا يقل أهمية من وجهة النظر العربية عن العوامل السابقة التي تعرقل تنفيذ المشروع، والجدير بالذكر أن الأنبوب الغربي

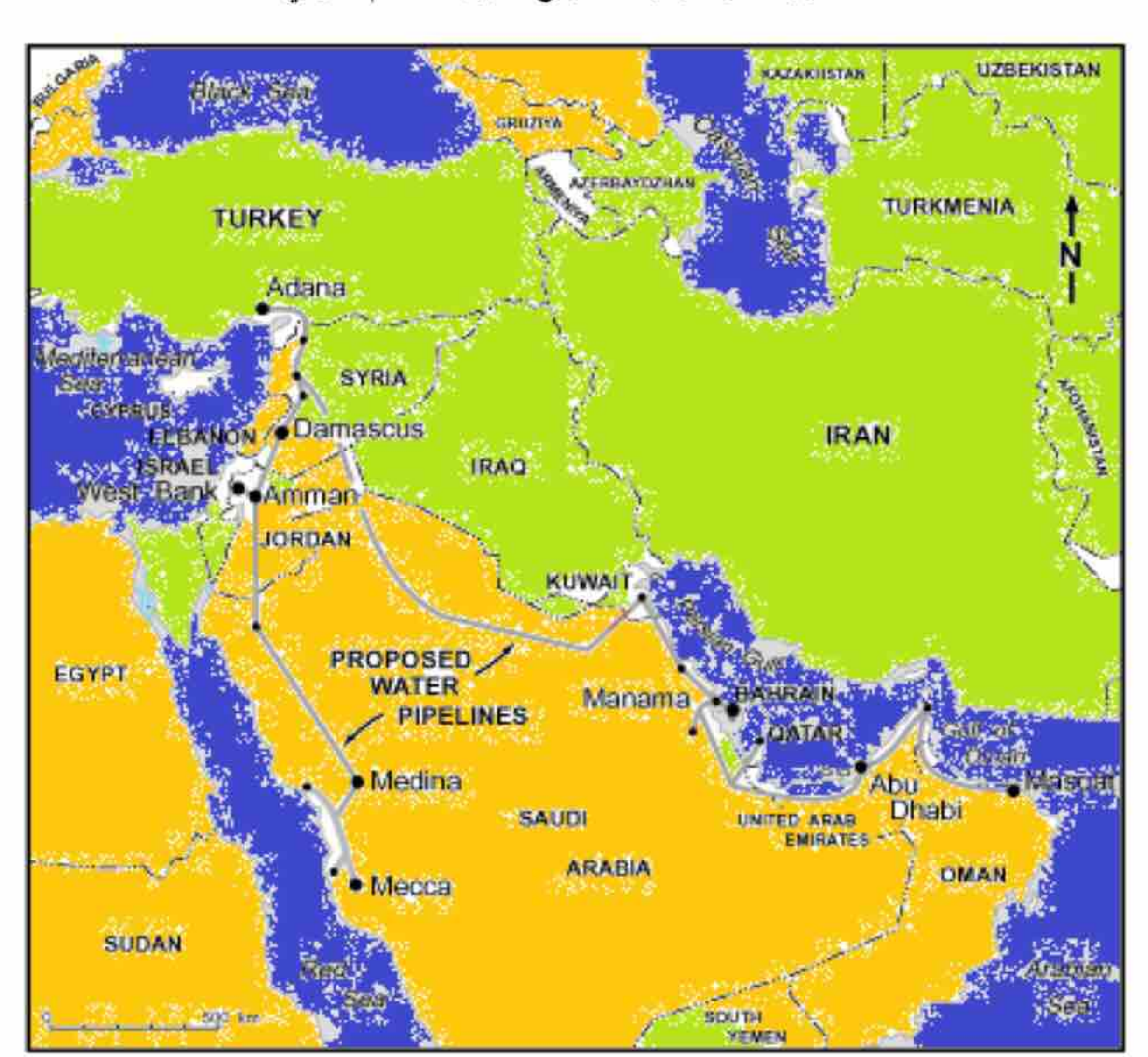
---

(١)الضميري ، الدور التركي في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة ، مرجع سابق، ص٢١٢.

(١) معوض، المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج ، حتى لا تنشب حرب عربية – عربية أخرى، مرجع سابق ، ص٧٨١.

كان مقرراً له في البداية أن يمتد إلى الضفة الغربية مما كان يعني إشراك إسرائيل في المشروع الذي يضفي اعترافاً واقعياً في حقها بالمشاركة في الموارد المائية الموجودة في المنطقة بيد أن تركيا استبعدت الأخيرة نتيجة معارضة البلدان العربية المعينة(١).

خريطة توضيحيه لمشروع أنابيب السلام التركي



المصدر : مرداد،(جميل محمود) "مشروع السلام التركي والعلاقات الخليجية التركية في ظل الاعتماد الدولي المتبادل"/ مجلة دراسات سعودية/ العدد السادس/ ١٩٩٢م.

---

(١) السبعاوي، إسرائيل ومشاريع المياه التركية : مستقبل الجوار المائي العربي، مرجع سابق، ص٣١.

المبحث الثالث: مواقف مختلفه من قضايا المياه

ويرى الكثير من العلماء المهتمين بقضايا المياه وخبراء للاستراتيجيات الدولية، والذين يعتقدون بأن "الذي يسيطر على المياه، يسيطر على الشرق الأوسط، والذي يسيطر على الشرق الأوسط، يسيطر على مصادر النفط العالمية" وبالتالي فالمنطقة مرشحة لمزيد من الصراعات حول المياه، كما يؤيد هذا الرأي ما ذهب إليه "جويس ستار" المتخصص في الشرق الأوسط وقضايا الأمن المائي، في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين عندما استخدم لأول مرة مفهوم "حرب المياه" وحدد عشرة أماكن في العالم مرشحة أن تكون ميداناً للحروب بسبب ندرة المياه العذبة، يقع أغلبها في منطقة الشرق الأوسط، حيث تتشارك دول عدة في مياه مجموعة من الأنهار، مثل نهر الأردن، ونهري دجلة والفرات، ونهر النيل[١].

وتظهر أهمية الصراع المائي في الشرق الأوسطي من كونه يندرج كعنصر حرب في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية تحت سياسة الصراع الذي يمكن أن ينبثق عن تقسيم واستعمال المياه، فقد عبر ريتشارد هولمز (Holms) المدير السابق لوكالة المخابرات الأمريكية عن افتراضية الصراع المائي في المنطقة. حيث يقول: "إذا ما أخذنا باحتمالية الصراع يظل الشرق الأوسط من المناطق الأكثر التهاباً في العالم. وهنا تظهر احتمالية انفجار يهدد بتدمير المنطقة. وإذا ما اندلعت حرب في المنطقة سيكون من أهدافها الأساسية السيطرة على المياه، فإن طرح مسألة المياه كأحد عوامل الصراع يعني تخوف الولايات المتحدة من فرضيات حرب تهدد الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط"[٢]. وفي نفس الوقت تتابع وزارة الدفاع الأمريكية عن قرب تطور المشاريع المائية في المنطقة ومدى انعكاسها

(١) المرجع نفسه، ص١٠٩-١١٠.

(2) For more details, see: Selby, Jan., (2004), **Water, Power and Politics in the Middle East : The Other Israel-Palestine Conflict**, I. B. Tauris & Company, Limited

على الاستقرار الإقليمي بينما تتابع وكالة المخابرات العسكرية الأمريكية الاتجاهات السياسية الخاصة بالسيطرة على منابع المياه في المنطقة وتتطرق لدراسة ثلاثة مواضيع رئيسية(١):

١- ندرة المياه كعامل أساسي للنزاع.

٢- تداعيات ندرة المياه على التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي.

٣- تداعياتها على توفير المياه للقوات الأمريكية في المنطقة في حالة الحروب.

وتسهم مجموعة من الاعتبارات النابعة من الحقائق الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية في صياغة الوضع المائي في المنطقة وتتضافر تلك الاعتبارات لتشكل آليات وأنماط التفاعل وتتمثل هذه الاعتبارات فيما يلي:

الاعتبار الأول: ونابع من التناقض بين الحدود السياسية واتجاهات تدفق الموارد المائية سواء سطحية (الأنهار) أو الجوفية ويكتسب هذا الاعتبار أهمية عموماً لكون ٤٠% من السكان في العالم يعتمدون على أنظمة نهرية تشترك فيها دولتان أو أكثر مثل نهر النيل والفرات ودجلة ونهر الأردن(٢).

ومن الملاحظ أن تلك الأنهار تنبع من بلدان غير عربية وتصب في بلدان عربية مما أدى إلى إضافة ميزة إستراتيجية لدول المنبع في مواجهة دول المجرى والمصب، مثلما دار داخل أروقة الأمم المتحدة في بعض الجلسات المغلقة في بداية عام ١٩٩١ حول إمكانية استخدام السدود التركية في حجب المياه عن العراق لدفعه للانسحاب من الكويت، إلا أن تركيا رفضت الفكرة(٣).

الاعتبار الثاني: كان للأقطاب الفاعلة في النظام الدولي دوراً بارزاً في المجال المائي وذلك في إطار مصالحها، ويتضح ذلك من خلال الدور البريطاني فيما يتعلق بنهر النيل زمن الاحتلال

---

(١) محمد، المياه والعلاقات الدولية: دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص١٦٤.

(٢) المرجع نفسه، ص٦٠.

(٣) أنظر: مخيمر، سامر وحجازي، خالد، "أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل"، سلسلة عالم المعرفة، الكويت،العدد (٢٠٩)١٩٩٦ ص٩٢.

البريطاني لمصر وأغلب دول حوض النيل. وإبرام الاتفاقيات المنظمة لشؤون النيل كذلك محاولة فرنسا لترسيم الحدود للدول الواقعة تحت انتدابها مثل سوريا ولبنان. وكذلك دور الولايات المتحدة في الشؤون المائية العربية وخصوصاً في ما يتعلق بنهر الأردن لدعم حليفتها إسرائيل في مواجهة العرب. إضافة إلى التحالفات بين تركيا والولايات المتحدة وإسرائيل مما يدعم ويقوي تركيا في مواجهة الدول العربية [١].

الاعتبار الثالث: وهو ينبع من وجود إسرائيل داخل المنطقة العربية، وما سبق هذا الوجود من تحركات دبلوماسية وعمليات صهيونية مهددة حيث يمثل المشروع الصهيوني هاجساً مائياً يرتبط بالطموح الاستيطاني والرغبة في السيطرة والهيمنة. ويتضح ذلك من خلال الحروب التي خاضتها بغرض التوسع وتأمين الوجود، وكذلك في نماذجها التصورية للمستقبل في ظل اتجاهات السلام الحالية[٢].

الاعتبار الرابع: وهو اعتبار افتراضي يتمثل في إمكانية تدمير المشروعات المائية في أوقات الحرب، وخير دليل على ذلك قيام إسرائيل بتدمير المنشآت المائية العراقية بفعل قصف القوات المتحالفة خلال حرب الخليج الثانية، حيث تم تدمير سدين بشكل كامل، وسدين آخرين بنسبة ٧٥% بينما بقي سد واحد على نهر دجلة بنسبة تدمير ٥٠% [٣].

الاعتبار الخامس: ينبع من حاجة المشروعات المائية إلى استثمارات ضخمة، وإمكانيات تكنولوجية عالية مما يدفع أغلب الدول الراغبة في الاستثمار الأمثل للمياه المتاحة لديها إلى طلب الدعم المالي والتكنولوجي من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي ويرتبط بضرورة التكيف مع القيود والاشتراطات

---

(١) محمد، المياه والعلاقات الدولية: دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص٦٠-٦١.

(٢) المرجع نفسه، ص٦١.

(٣) المرجع نفسه، ص٦١.

الخاصة باستخدام هذا الأسلوب التمويلي، أو اللجوء للدول الكبرى مما يعرض هذه الدول المائية للضغط والسيطرة والانصياع لرغبات الدول الصناعية الكبرى[١].

فرضت حالة التزايد الواضحة في الصراعات المائية حول العالم، وظهور تهديدات جدية باحتمالية تحول هذه الأزمات المائية إلى حالة من الصراع بين البلدان المعنية في أكثر من منطقة، ضرورة تدخل المنظمات الإقليمية والدولية بهدف المساعدة بإيجاد مخارج لهذه الأزمات تحقق العدالة بين الأطراف المتنازعة، ويحفظ العالم من عواقب تطورات هذه الأزمات والنزاعات حول المياه وتحولها إلى نزاعات مسلحة بين العديد من الدول في العالم. إضافة إلى تزايد جهود منظمات دولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير التي تستهدف حل كل المشكلات الدولية المتعلقة بالتنازع حول المياه من خلال طرحها لمجموعة من الخطط تتمحور حول تنظيم اقتسام المياه وإدارتها بالشكل المناسب إضافة إلى إتباع ما عرف بسياسة "تسعير المياه" أي القبول بأن تقوم الدول الغنية بالمياه باستخدامها كسلعة تجارية تباع للآخرين[٢].

وفيما يلي استعراض لدور كل من جامعة الدول العربية، ومنظمة الأمم المتحدة، وكذلك البنك الدولي للإنشاء والتعمير فيما يتعلق بأزمة المياه في الشرق الأوسط وبمثيلاتها عبر العالم أيضاً.

١- جامعة الدول العربية

فور تصاعد أزمة المياه بين تركيا وسوريا والعراق عام ١٩٩٦، طرحت القضية على مجلس جامعة الدول العربية، حيث عرضت بناء على طلب من سوريا بتاريخ ١٩٩٦/٢/١، وتمت المطالبة بردع الإجراءات التركية على نهري دجلة والفرات، حيث دعت سوريا العرب إلى اتخاذ موقف جماعي وقرار يشجب قيام تركيا بتمرير مياه الصرف الملوثة إلى الأراضي السورية. وقد أكدت الجامعة العربية

---

(١) المرجع نفسه، ص٦٢.

(2) World Bank Staff(CB)., (2004), **Water Resources Sector Strategy : Strategic Directions for World Bank Engagement**, Washington, DC, USA: World Bank Publications, 2004. p 30.

التزامها القومي بالحقوق الثابتة والمشروعة للدول العربية في الأنهار الدولية، وأنها تركز حسب ما تمليه المرحلة على حق سوريا والعراق في مياه نهري دجلة والفرات كما أعلنت مساندتها جهود دمشق وبغداد في التوصل إلى اتفاق حول اقتسام المياه بشكل عادل من دون تعريض العلاقات والروابط العربية- التركية للخطر. كما أكدت الجامعة العربية على أن تركيا تسعى لاستخدام المياه "سلاحاً ضاغطاً" في وجه الدول العربية وذلك في تقرير أعدته الإدارة العسكرية للجامعة لعرضه على وزراء الخارجية العرب خلال اجتماعهم في القاهرة في مارس من عام ١٩٩٦. ويؤكد التقرير أنه: "برغم النفي التركي الرسمي المتكرر لإمكانية توظيف مياه الفرات لأغراض سياسية في العلاقات مع سوريا والعراق، فإنه لا يمكن استبعاد هذا الاحتمال، لا سيما في ظل تصميم تركيا على مواصلة مشروع "غاب" ، كما انتقد التقرير مشروع "مياه السلام"، وأكد أن تركيا تسعى من خلال المشروع إلى "تعزيز دورها الإقليمي" في الشرق الأوسط من خلال المشروع الذي سيخلف في حال انجازه "أثاراً ضارة بالأمن القومي العربي"، ومنها أن المشروع "سيكون وسيلة للضغط على الدول العربية التي يمر فيها لتوائم سياساتها مع المصالح التركية خصوصاً، والأمريكية- الغربية عموماً، والتدخل في شؤون هذه الدول في حال بروز تطورات تتعارض مع هذه المصالح"[١].

كما سعت جامعة الدول العربية عام ١٩٩٥ إلى ترتيب لقاء سوري- عراقي في مقر أمانتها العامة في القاهرة من أجل تنسيق موقف البلدين إزاء الإجراءات التركية على نهر الفرات، وذلك في إطار مساعي الجامعة لتأمين الدعم العربي اللازم لموقفي البلدين من الإجراءات التركية حرصاً على المصلحة العربية وحقوق البلدين في مياه النهر وفقاً لقواعد القانون الدولي وتأمين قسمة عادلة لمياه الفرات في إطار عدم المساس بالعلاقات العربية- التركية"[٢].

وسيتم تناول موقف الجامعة العربية من الأزمة بالتفصيل في الفصول اللاّحقة.

---

(١) سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص٦٨، ص٧٤.

(٢) المرجع نفسه، ص٨٢.

٢- الأمم المتحدة

إن معيار الكفاية المائية (index water stress)، أو معيار الشح المائي، الذي تستخدمه الهيئات المتخصصة في الأمم المتحدة للدلالة عن حالة المياه في العالم، يشير إلى أنه مع دخولنا القرن الحادي والعشرين فإن ٩٠٤ ملايين إنسان معظمهم في الشرق الأوسط وإفريقيا سيتعرضون للعطش. وفي معيار الشح المائي يتم تقسيم ما هو متاح من الموارد المائية المتجددة في السنة لدولة ما ، على عدد سكان تلك الدولة ومنه ينتج نصيب الفرد من المياه المتاحة سنوياً. وقد استخدم الرقم ١٦٦٧ م٣ مرجعاً عالمياً في معيار الشح المائي، فإذا كان نصيب الفرد في بلد ما أقل من هذا الحجم من الماء فإن البلد يكون قد دخل مرحلة الشح المائي. أما إذا انخفض النصيب إلى دون ١٠٠٠ م٣ سنوياً فإن البلد يدخل مرحلة أكثر حرجاً تعرف بمرحلة ندرة المياه. وإذا انخفض نصيب الفرد إلى ما دون ٥٠٠ م٣ سنوياً فإن البلد يدخل مرحلة الندرة المطلقة للمياه. ومن خلال هذه الأرقام المتاحة فإنه يتبين أن معظم أقطار الوطن العربي دخلت مرحلة الندرة المطلقة، وذلك بسبب نقص المتاح من المياه كماً ونوعاً، وبسبب التسارع الكبير في النمو السكاني[١].

لقد اهتمّت معظم المنظمات الدولية – كما ذكرنا– بقضايا ندرة المياه واحتمالات تعرُّض العالم لأزمة مياه في المستقبل، ولذلك عقدت العديد من المؤتمرات الدولية والإقليمية تحت رعاية هذه المنظمات لتدارس هذه القضية، وهو ما يمكن أن نطلق عليه "تدويل قضايا المياه" أو "تدويل مشاكل المياه"، وقد حدّدت الأمم المتحدة يوم ٢٢ مارس يومًا عالميًّا للمياه لتلفت أنظار العالم إلى أهمية هذه المشكلة المتوقَّع حدوثها، وبدأت هذه المنظَّمات الدولية تُدخل قضايا المياه بطريقة جديدة في النظام العالمي، مما أدَّى في بعض الأحيان إن لم يكن في معظمها إلى زيادة حدة الصراع بين دول الشمال ودول الجنوب، وذلك لأن هذه المنظَّمات وسَّعت جوانب قضية المياه، حيث أدخلت موضوعات جديدة منها المياه الجوفية، ومشكلة تلوُّث المياه، واقتراح تسعير المياه الذي طرحه البنك الدولي، وتمَّ ذلك من خلال تعديل بعض المفاهيم التي كانت تستخدم في المبادئ الدولية، وعلى سبيل المثال.. تم إدخال مصطلح

---

(١) المرجع نفسه، ص٢٨.

"مجرى النهر الدولي" بدلاً من مصطلح "حوض النهر"، حيث إن المصطلح الأول يشمل المياه الجوفية التي يغذيها النهر إلى جانب المياه السطحية، وهو ما أثار تخوّف الدول، وخاصة الدول النامية من إمكانية التدخل في أمور تمسّ سيادتها الوطنية، وتستخدم لممارسة ضغوط عليها[١].

وقد شددت الأمم المتحدة على قضايا المياه في تقريرها العالمي الثاني عن تنمية الموارد المائية عام ٢٠٠٦، وهو التقرير الذي يصدر كل ثلاثة أعوام، ويعتبر التقويم الأكثر شمولية بشأن موارد المياه العذبة. حيث تتعاون على إصداره ٢٤ وكالة تابعة للأمم المتحدة وكيانات معنية بإدارة الموارد المائية. وهو يصدر عن برنامج الأمم المتحدة العالمي لتقويم الموارد المائية ، الذي تتخذ أمانته من اليونسكو مقراً لها، ويضع موارد المياه العذبة ضمن أولوياته القصوى. وتقدم فروعه (البالغ عددها ١٥، ويقوم بإعداد كل منها مختلف الوكالات المشاركة) تحليلاً مفصلاً للأوضاع في جميع مناطق العالم، فضلاً عن البيانات والخرائط والبيانات المحدثة، و١٧ دراسة حالات والعديد من الأمثلة عن الممارسات الجيدة والسيئة في نظم حكم المياه. وقد أطلق في مدينة مكسيكو، عشية انعقاد المنتدى العالمي الرابع للمياه (مكسيكو، ١٦-٢٢ مارس ٢٠٠٦) تحت عنوان "المياه، مسؤولية مشتركة."[٢].

وقد ركز التقرير على أهمية الحكم السليم في إدارة موارد العالم المائية ومكافحة الفقر. ويكشف التقرير أن النظم الإدارية "تحدد من ينال كمية معينة من المياه، وزمان وكيفية الحصول على هذه المياه، ومن يحق له الانتفاع بالمياه والخدمات المتصلة بها". وتتجاوز هذه النظم مستوى "الحكومات"، لتشمل السلطات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. كما أنها تغطي مجموعة من القضايا الوثيقة الارتباط بالمياه، بدءاً بالصحة والأمن الغذائي، وصولاً إلى التنمية الاقتصادية، فاستخدام

---

(1) Bruch, Public Participation in the Governance of International Freshwater Resources, op.cit, p 482.
(2)World Water Assessment Programme, UNESCO:

http://www.unesco.org/water/wwap/wwdr/wwdr2/index.shtml

الأراضي وصون النظم البيئية الطبيعية التي تعتمد عليها مواردنا المائية. ويلقي التقرير الضوء على النقاط الرئيسية التالية[١]:

١) على الرغم من التقدم الهام والمطرد، وتوافر "كميات هائلة من المياه العذبة على الصعيد العالمي"، بيد أن التقرير المشترك لمنظمة الصحة العالمية واليونيسيف الخاص بمراقبة التزود بالمياه يشير إلى أن ١,١ مليار شخص ما زالوا محرومين من الكميات الملائمة من مياه الشفة، في حين أن ٢,٦ مليار شخص محرومون من مرافق التطهير . وينتمي هؤلاء إلى فئة الناس الأكثر فقراً في العالم. ويعيش أكثر من نصفهم في الصين والهند. وإذا ما استمرت الأوضاع على هذه الوتيرة، فإن مناطق كأفريقيا جنوب الصحراء لن تتمكن من تحقيق هدف الأمم المتحدة الإنمائي للألفية القاضي بتخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشفة المأمونة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. كما أن الهدف الإنمائي للألفية بتخفيض عدد الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مرافق التطهير إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ لن يتحقق على النطاق العالمي في حال استمرت الاتجاهات الراهنة على حالها. كما يشير التقرير إلى أن "سوء الإدارة والفساد وغياب المؤسسات الملائمة والشلل البيروقراطي، إلى جانب النقص في الاستثمارات الجديدة لبناء القدرات البشرية والبنى الأساسية المادية" كلها عوامل تفسر الوضع السائد.

٢) تلعب النوعية السيئة للمياه دورا أساسيا في تدهور ظروف الحياة وشروطها وفي تزايد المشاكل الصحية لعالمنا. فقد أودت أمراض الإسهال والملاريا بحياة ٣,٤ ملايين نسمة في العالم، عام ٢٠٠٢، ٩٠ % من هؤلاء كانوا من الأطفال دون الخامسة من أعمارهم. وبالإمكان حسب التقديرات إنقاذ ١,٦ مليون شخص كل عام إذا تمكنا من تحسين شروط الحصول على مياه الشفة وتطهير المياه والمرافق الصحية.

(1) The 2nd UN World Water Development Report: 'Water, a shared responsibility', March 2006.

٣) يشكل تلوث المياه أحد أبرز الأسباب التي تقف وراء سوء الظروف المعيشية وتدهور الصحة. فلقد تسببت أمراض الإسهال والملاريا في مقتل حوالي ٣,١ مليون شخص خلال عام ٢٠٠٢. وبلغت نسبة الوفيات لدى الأطفال ما دون الخامسة من السن ٢٠% من هذه الخسائر البشرية، بينما تفيد التقديرات بأنه يمكن إنقاذ نحو ١,٦ مليون شخص سنوياً من خلال تيسير الحصول على مياه الشفة المأمونة ومرافق التطهير وتأمين الشروط الملائمة للصحة والنظافة.

٤) تسجل نوعية المياه تراجعاً في معظم المناطق. كما تشير الأدلة إلى أن الأنواع الحية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة تشهد تدهوراً سريعاً، وبوتيرة أسرع في غالب الأحيان من النظم الإيكولوجية البرية والبحرية. ويذكر التقرير أن الدورة المائية، التي تعتمد عليها الحياة، تحتاج إلى بيئة سليمة لتأدية وظيفتها.

٥) إن ٩٠% من الكوارث الطبيعية هي أحداث متصلة بالمياه، ويبدو أن هذه النسبة إلى ارتفاع. كما أن عدداً كبيراً منها ناجم عن سوء استخدام الأراضي. وخير مثال على ذلك الجفاف الذي يواصل انتشاره بشكل مأساوي في شرق أفريقيا، حيث نفذت عمليات كبرى لاقتطاع الأشجار بهدف إنتاج الفحم وخشب الوقود. وفي التقرير إشارة أيضاً إلى قضية بحيرة ت شاد في غرب أفريقيا، التي تقلصت مساحتها بنسبة ٩٠% تقريباً منذ الستينات، وبشكل أساسي، من جراء عمليات إزالة الغابات ومشاريع الري الضخمة غير المستديمة. وقد بات اثنان من أصل كل خمسة أشخاص يعيشون في مناطق معرضة للفيضانات ولارتفاع مستويات البحار. أما البلدان الأكثر عرضة للتهديدات، فهي تشمل بنغلادش، الصين، الهند، هولندا، باكستان، الفليبين، الولايات المتحدة الأميركية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويشدد التقرير على أن التغيرات الطارئة على الأنماط المناخية ستؤدي إلى تفاقم هذا الوضع.

٦) ستزداد الحاجة الغذائية عبر أنحاء العالم بنسبة ٥٥% بحلول عام ٢٠٣٠. وسينعكس ذلك من خلال تزايد الطلب على أنشطة الري، التي تستغل حالياً حوالي ٧٠% من مجمل كميات المياه العذبة

المستخدمة للحاجات البشرية. وإذا كان الإنتاج الغذائي قد ارتفع بشكل كبير على مدى الأعوام الخمسين الماضية، إلا أن ١٣% من سكان العالم (٨٥٠ مليون شخص، معظمهم في المناطق الريفية) ما زالوا يعانون من الجوع.

٧) ستعيش نصف الإنسانية في المدن بحلول عام ٢٠٠٧. وسترتفع هذه النسبة إلى حوالي الثلثين بحلول عام ٢٠٣٠، مما سيسفر عن زيادات هائلة في الطلب على المياه في المدن. كما أن حوالي مليارين من هؤلاء الأشخاص سيحتلون أماكن إقامتهم من دون تسديد أجرها، أو سيقيمون في الأحياء الفقيرة. ولا شك أن الفقراء القاطنين في المدن هم الأكثر معاناة في ظل انعدام المياه النظيفة ومرافق التطهير.

٨) إن ما يزيد عن ملياري شخص في البلدان النامية لا يتمتعون بإمكانية الحصول على أشكال مأمونة للطاقة. وتشكل المياه مورداً رئيسياً لإنتاج الطاقة، التي تكتسي بدورها أهمية حيوية بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية. وتستخدم أوروبا ٧٥% من إمكاناتها الكهربائية المائية. أما أفريقيا، حيث ٦٠% من السكان لا يتمتعون بالكهرباء، فلقد طورت ٧% فقط من إمكاناتها في هذا المجال.

٩) يجري استخدام كميات هائلة من المياه، في عدد كبير من الأماكن عبر العالم، من دون أن يدري بها أحد، وقد تتراوح نسبتها ما بين ٣٠ و٤٠ في المائة أو أكثر، وذلك من خلال تسربها داخل الأنابيب والقنوات والصلات غير المشروعة.

١٠) تفيد التقديرات بأن الفساد السياسي يكلف قطاع المياه ملايين الدولارات سنوياً ويعيق الخدمات المتصلة به، بالأخص على مستوى الفقراء. ويذكر التقرير مسحاً أجري في الهند على سبيل المثال، حيث تبين أن ٤١% من مستهلكي المياه (من المشاركين في المسح) قاموا أكثر من مرة بدفع رشوة صغيرة خلال الأشهر الستة الماضية لتزييف قراءة عدّاد المياه، وأن ٣٠% دفعوا مبلغاً من المال للإسراع في أعمال الإصلاح، وأن ١٢% دفعوا مبلغاً من المال للإسراع في إقامة الوصلات الجديدة بالمياه ومرافق التطهير.

١١) وتعاني الموارد المالية المخصصة للمياه من الجمود حالياً. فاستناداً إلى التقرير نفسه، قارب مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية لقطاع المياه خلال الأعوام الأخيرة حوالي ٣ مليارات دولار أميركي سنوياً، فضلاً عن تخصيص ١,٥ مليار دولار أميركي للقطاع في مجال الاعتمادات غير الامتيازية، لاسيما من جانب البنك الدولي. غير أن نسبة صغيرة فقط (١٢%) من هذه الأموال تصل إلى الأشد احتياجاً. كما أن حوالي ١٠% فقط يرصد لدعم تطوير السياسات المائية وتخطيطها وإنشاء برامج خاصة لها.

١٢) فضلاً عن ذلك، يشهد استثمار القطاع الخاص في مجال الخدمات المائية تراجعاً. وقد أنفق القطاع الخاص خلال التسعينات زهاء ٢٥ مليار دولار أميركي على إمدادات المياه ومرافق التطهير في البلدان النامية، لا سيما في أميركا اللاتينية وآسيا. لكن عدداً كبيراً من أبرز الشركات المتعددة الجنسيات في مجال المياه بدأت بالانسحاب أو بالحد من عملياتها في العالم النامي بسبب المجازفات السياسية والمالية الكبرى التي يستتبعها هذا التدخل.

١٣) وعلى الرغم من فشل أداء القطاع الخاص في كثير من الأحيان في الاستجابة لتطلعات حكومات البلدان النامية والجهات المانحة، يشدد التقرير على أنه "من الخطأ" تجاهل هذا القطاع. فالحكومات التي تعاني من ضغوط مالية، في ظل القوانين الضعيفة، "تشكل حلولاً بديلة هشة لمعالجة مسألة الإدارة السيئة للموارد المائية والإمداد غير الملائم للخدمات المائية" بحسب التقرير.

١٤) وقد تضاعف استخدام المياه ست مرات خلال القرن العشرين، بما يعادل ضعفي نسبة النمو السكاني. كما ستتوقف قدرتنا على تلبية الطلب العالمي المتزايد باستمرار على الحكم السليم للموارد المتوفرة وحسن إدارتها.

١٥) وصرّح مدير عام اليونسكو، كويشيرو ماتسورا، بأن "الحكم السليم أساسي لإدارة حاجاتنا المتزايدة من المياه العذبة وضروري لمكافحة الفقر. وليس هناك من خطة نموذجية للحكم الجيد، ذلك أن وضع مثل هذه الخطة أمر معقد ويجب أن يتسم بقدرته على الحركة بحسب الحالات. لكن الخطط يجب أن

تستقطب المؤسسات الملائمة – أطر العمل القانونية الفعالة والمتينة على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي، والموارد البشرية والمالية الكافية".

١٦) كما أنها تقتضي ضمان "الحريات الأساسية، كحرية التعبير والحق في إنشاء مجموعات منظمة" استناداً إلى التقرير الذي يشدد على أن "عدم تمكن المواطنين من الحصول على المعلومات الأساسية بشأن نوعية وكمية المياه يحد جدياً من حظوظهم في التصدي للمشاريع المائية غير السليمة بيئياً أو مساءلة الوكالات الحكومية المختصة".

ولكي تكتمل عملية تدويل قضايا المياه اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في مايو ١٩٩٧ اتفاقية جديدة حول استخدام مياه الأنهار الدولية لغير الأغراض الملاحية، وجاءت الموافقة عليها بأغلبية ١٠٤ أصوات، واعتراض ثلاث دول، وامتناع ٢٧ دولة عن التصويت، وقد تضمَّنت هذه الاتفاقية بعض الجوانب الإيجابية وأهمها:

– السماح للدول في أحواض الأنهار بمنع إقامة مشروعات على الأنهار الدولية من قبل الدول الأخرى المشتركة معها في النهر، والتي من الممكن أن تضرّ مصالحها المائية.

– فتح الباب أمام تعديل الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف بين دول النهر لتتوافق مع هذه الاتفاقية الدولية.

– توفير حدّ أدنى لتبادل المعلومات بين الدول المشتركة في الأنهار لزيادة الاستفادة منها.

– تحقيق حماية لدول المصبّ في الأنهار ومنع الضرر الواقع عليها من دول المنبع، وقد يكون هذا في صالح البلدان العربية، لأن معظم الأنهار في البلدان العربية تنبع من دول غير عربية[١].

ورغم هذه الإيجابيات.. فإن هذه الاتفاقية تثير العديد من التخوفات لدى الدول المشتركة في الأنهار الدولية في العالم، وأهم هذه التخوفات:

---

(١) مصطفى، مدخل إلى القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص١٤٣.

– عدم إعطاء الاتفاقية أهمية للحفاظ على الحقوق المكتسبة للدول في مياه الأنهار، وهو ما يعرِّض حصص بعض الدول للتأثر من قبل دول المنبع.

– أن هذه الاتفاقية أباحت لأي دولة من الدول المشتركة في النهر أن تقوم بمشروعات مائية بغضِّ النظر عن الأضرار التي قد تلحق بالدول الأخرى طالما كانت هذه المشروعات تحسن من استغلال مياه النهر، وهو ما يزرع بذور الشقاق، ويؤجِّج المشاكل بين الدول المشتركة في الأنهار الدولية في جميع أنحاء العالم، كما أن ذلك سيكون بمثابة ثغرة تستغلّها المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي للقيام بتمويل مشروعات مائية في بعض الدول بدون موافقة الدول الأخرى التي تشترك معها في الأنهار الدولية، بحجة أن هذه المشروعات تسهم في تحسين استغلال مياه النهر، وهو ما يفتح الباب على مصراعيه مرة أخرى لخلط الماء بالسياسة، وممارسة ضغوط سياسية على بعض الدول، وقد يؤدي ذلك إلى لجوء بعض الدول، خاصة دول المنبع إلى بيع مياه النهر إلى دول خارج حوض النهر بحجة زيادة استغلال مياه هذا النهر، وهي الفكرة التي طرحتها إسرائيل على إثيوبيا، وكذلك ما طرحته تركيا على إسرائيل ودول الخليج العربي فيما عرف بـ"مشروع أنابيب السلام "، وهو ما سيزيد من احتمالات الصراع على المياه مستقبلاً[(١)].

والملاحظ أيضًا أن البنك الدولي والأمم المتحدة في سعيهما لتدويل قضايا المياه قد أغفلا عنصرًا هامًا، وهو أن كل نهر من الأنهار الدولية له خصوصيته، وليس هناك أي تماثل بين كافة الظروف المتعلقة بكل مجرى مائي، ويصعب التماثل أو التطابق بين اثنين منها، وهو ما يقلل من إمكانية الاتفاق على إطار دولي واحد لتنظيم استغلال مياه هذه الأنهار، ولذلك يمكن القول: إن عملية تدويل قضايا ومشاكل المياه لها آثار متفاوتة على أحواض الأنهار الدولية، وعلى الدول المشتركة في هذه الأنهار، وذلك حسب طبيعة كل من هذه الأنهار، وطبيعة العلاقات القائمة بين الدول المشتركة في هذه الأنهار، أي أن أثر تدويل المياه على دول حوض نهر النيل تختلف عنها في حوض نهر

---

(١) شلبي، مغاوري، تدويل المياه وخلط الماء بالسياسة، موقع إسلام أون لاين على الإنترنت:
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa19-2-00/namaa.asp

الأردن، وكذلك في حوض الأناضول وهكذا، وهو ما يحتاج إلى مزيد من إلقاء الضوء على كل حوض على حدة[1].

٣- البنك الدولي

البنك الدولي هو مؤسسة دولية مالية تهدف إلى مساعدة الدول المختلفة في مشروعات التنمية، وتقدم المعونات المادية التي تسهم في تطوير المشروعات الاقتصادية الكبرى داخل الدول، إلا إنه ومنذ إنشائه يخضع للسيطرة والهيمنة الدولية من قبل الدول الكبرى وليس بعيد عن الذهن موقف البنك الدولي من تمويل مشروع بناء السد العالي في مصر (١٩٥٣-١٩٥٦م) وتطور موقف هذا البنك باختلاف مواقف الدول الكبرى (أمريكا، بريطانيا، فرنسا) من تمويل هذا المشروع، وسحب عرضه بالموافقة على تمويل المشروع بعد سحب الولايات المتحدة وبريطانيا عروضهما في ١٩/٧/١٩٥٦م[2].

ويلاحظ المتتبع لإصدارات البنك الدولي المتعلقة بالشأن المائي- على تنوع صورها وأشكالها ودرجة رسميتها- أنها دأبت في الآونة الأخيرة على الترويج لمجموعة من المفاهيم تندرج ضمن إطار ما يطلق عليه (الفكر المائي الجديد). ويتمثل عنوان هذا الطرح المائي الجديد فيما يسميه منظرو البنك بـ "إدارة الطلب". ويعد بيان "دبلن" ا لذي صدر عن اجتماع تحضيري لمؤتمر قمة الأرض، والذي تم إقراره في العام ١٩٩٢ في المؤتمر ذاته المنعقد في ريودي جانيرو بمنزلة نقطة البداية فيما يسمى الفكر المائي الجديد. حيث أكدت الدول إدارة التنمية ا لمتكاملة للموارد المائية بوصفها جزءا من النظام البيئي الشامل، وفي السياق ذاته تم تأكيد تنفيذ توزيع المياه من خلال "إدارة الطلب"، "آليات التسعير"، المعايير المنتظمة"[3].

---

(١) المرجع نفسه.

(٢) محمد، المياه والعلاقات الدولية: دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص١٧٩.

(٣) مخيمر وحجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل، مرجع سابق، ص١٨٦.

وجاءت ورقة السياسة العامة التي وضعها البنك الدولي ووافق عليها مجلس المديرين عام ١٩٩٣ بمنزلة دعم لهذا المنهج. والورقة المذكورة تقترح فرض عدة شروط كأساس لمشاركة البنك الدولي في دعم البرامج المائية الوطنية والإقليمية، وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

-لا بد من توافر نهج متسق لإدارة موارد المياه، بحيث يعكس تفاهماً واضحا بين الحكومة وسائر الأنشطة المتعلقة بموارد المياه.

-لابد أن تشتمل أنشطة إدارة المياه على تقدير مدى كفاية قاعدة البيانات، وكميات المياه في إطار كل نشاط ونوعيتها، والإطار المطروح للسياسات المالية والاقتصادية والتشريعية والتنظيمية، كما لا بد من مشاركة أصحاب المصالح في عملية الإدارة.

-اتساق الإستراتيجيات الوطنية مع الإستراتيجيات الإقليمية والدولية.

-تقييم آثار إدارة المياه على نحو بعينه في قطاع معين على البيئة والمستفيدين الآخرين.

-اتفاق البلدان النهرية المتشاطئة على ما يتعلق بإدارة المياه السطحية والجوفية على حد سواء، شرط ضروري لتقديم المساعدات الإنمائية التي من شأنها أن تسهم في حل المشكلات الدولية المتعلقة بالأنهار[١].

هذا عن النهج الجديد، أو بمعنى أدق الإطار العام للنهج الجديد، ولن يجد الباحث في كتابات البنك أو كتابات منظريه ما يشير إلى أسباب اختيار هذا النهج، أو إلى سلبيات منهجه القديم في ذات الشأن (المياه). ويلحظ المتابع لكتابات البنك إبرازها لشمول برامج البنك لتقديم قروض مشروعات المياه بلغت ١٤ % من إجمالي برامج الإقراض على نطاق العالم، خص منها الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ١٦% وتركزت هذه القروض على الري والإمدادات المائية وأعمال الصرف الصحي وتوليد الطاقة

---

(١) محمد، المياه والعلاقات الدولية: دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص١٨١.

الكهربائية، وإلى جانب الإقراض فإن البنك قام بأنشطة فنية واقتصادية. فضلا عن أعمال الوساطة في المنازعات الدولية وتنفيذ الدراسات التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ويرى بعض المحللين أن تكلفة مشروعات البنك تتفوق على تكلفة أعمال مماثلة قامت بها مؤسسات أخرى (مثل مشروع السد العالي الذي قلت تكلفته كثيرا عن تقديرات البنك) بحيث إن ميزة الفوائد المنخفضة التي يقدمها البنك تتضاءل أمام الأرباح التي تجنيها الشركات متعددة الجنسية المنفذة والتي يحول مبدأ « سرية الأعمال » الذي يتبعه البنك دون تحديدها[1].

وانطلاقا من الإطار المذكور« للنهج المائي الجديد » نتناول فيما يلي مضمون سياسات البنك الجديدة كما تعبر عنها الكتابات المختلفة الصادرة عنه ونقطة البدء تتمثل في تأكيد اقتصادي البنك على أسواق المياه كأداة واعدة لاستخدامها في الإدارة المائية، حيث الاعتماد على آليات السوق يزيد من الكفاءة الاقتصادية (قاعدة المالك الخاص أكثر كفاءة في الإدارة من المالك العام). كما أن الاعتماد على آليات السوق من شأنه استبعاد تأثير السياسيين وتفضيلاتهم وكذا البيروقراطيين، وتتحدد المتطلبات اللازمة لتطبيق آليات السوق في[2]:

-تحديد وتعريف وتقنين حقوق الملكية والاستخدام لكميات معينة من المياه.

-خلق درجة كافية من القبول الاجتماعي لفكرة « التداول التجاري للمياه» .

-توفير هيكل إداري ملائم وكفء بحيث يرتكز على قواعد ونظم وإجراءات واضحة.

-بنية أساسية كافية ونظم تخزين المياه الفائضة بالإضافة إلى نظم توزيع للمياه.

أما عن آليات السوق نفسها، وأسلوب تطبيقها على الموارد المائية فإن البنك يركز على إدارة موارد المياه وتخطيطها كعنوان عام ويحدد الفكر المائي الجديد بأنه ذلك الذي يركز على جانب الطلب

---

(١) مخيمر وحجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل، مرجع سابق، ص١٨٧.

(٢) محمد، المياه والعلاقات الدولية: دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص١٨٢.

بديلا عن الفكر السائد الذي يركز على جانب العرض، وذلك بناء على تشخيص مظاهر الضعف القائمة في إدارة المياه في الآتي[١]:

-تشتت إدارة المياه بين العديد من الجهات والإدارات داخل كل بلد.

-اضطلاع الحكومة بالإدارة المائية يؤدي إلى انخفاض الكفاءة حيث إن معايير الإدارة الحكومية سياسية واجتماعية ويتم التغاضي عن المعايير الاقتصادية.

-أن المياه يتم تسعيرها بأقل من تكلفتها الحقيقية (قيمة المسترد من تكلفة المياه ٣٥ % وذلك على مستوى العالم) وخصوصا في مجال الري ما يترتب عليه استخدام الفلاحين للمياه في ري محاصيل ذات احتياج مائي كبير دون وضع اعتبار كاف لتكلفة المياه.

-تجاهل الاعتبارات الصحية والتي ترتبط بنوعية المياه والمشكلات البيئية الأخرى.

---

(١) مخيمر وحجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل، مرجع سابق، ص١٨٨.

المبحث الرابع: الحرب على العراق والعلاقات العربية التركية

تباينت مواقف القوى الدولية والإقليمية من الغزو الأمريكي للعراق حيث تراوحت بين التأييد والمساندة والرفض والتحفظ. أما الموقف التركي من الاحتلال الأمريكي للعراق فله أهميته من ناحيتين بارزتين، تتمثل الأولى بكون تركيا أحد أهم الدول المجاورة للعراق وتحتفظ بالعديد من الروابط المتعددة الجوانب والتي تتضمن إشكاليات كثيرة مثل(المياه-أزمة الكرد وشمال العراق). أما الثانية فتتعلق بالتطورات في العلاقات التركية العربية على وجه العموم، والتي كان من الضروري أن تتأثر بأي سياسة تركية تجاه أي قضية عربية أو أي دولة عربية.

ومن المعروف أن تركيا قد امتلكت موقفاً قوياً من الغزو الأمريكي البريطاني للعراق عام ٢٠٠٣ عندما رفضت تقديم التسهيلات العسكرية لهذا الغزو، وإقفال الأراضي والأجواء التركية أمام أي قوات أمريكية أو بريطانية، وهو الأمر الذي كان مفاجئاً للشعوب والدول العربية قبل الولايات المتحدة وبريطانيا والدول الغربية. فتركيا كانت تعتبر من الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، وهي عضو في حلف شمال الأطلسي، وقرارها بمنع استخدام أراضيها كان يمكن أن يؤدي إلى التأثير على سير العمليات العسكرية ضد العراق.

وبعد إحتلال العراق كان لتركيا العديد من المواقف تجاه النظام السياسي الجديد في هذا البلد، وكذلك تجاه القضايا المشتركة بين الجانبين، وخصوصاً فيما يتعلق بالوجود العسكري لحزب العمال الكردستاني في العراق، وكذلك نفط شمال العراق، إضافة بالطبع لقضية المياه العالقة بين الجانبين، وقد كانت المخاوف واردة جدا بأن تستغل تركيا الأوضاع في العراق بعد الاحتلال وحالة عدم الاستقرار فيه لتحقيق أهدافها، وتصفية حساباتها القديمة معه.

سنتناول في هذا المبحث الموقف التركي من غزو العراق، وكذلك سياستها تجاهه بعد الاحتلال، قبل أن نناقش تأثير هذه المواقف على تطور العلاقات العربية التركية.

أولاً: الموقف التركي من غزو العراق

مع اندلاع الأزمة العراقية واجهت تركيا معضلة صعبة تتلخص في رفضها لمنطق الحرب الذي يتناقض مع مصالحها الوطنية من جهة، وتأييد الشريك الأمريكي الذي بدا أنه مصر على خيار الحرب، بينما تركيا تحاول تفادي السلبيات التي نجمت عن تجربتها في التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج الثانية، إذ خسرت تركيا ما بين ٥٠- ١٠٠ مليار دولار من مواردها التجارية خلال الاثنتي عشرة سنة التالية لحرب الخليج عام ١٩٩١ نتيجة العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق، كما أن المدن التركية المتاخمة للعراق عانت أسوأ العواقب من الحصار الاقتصادي، مما دفع الأكراد الناقمين والعاطلين عن العمل إلى الالتفات نحو العمل السياسي وحمل السلاح ضد الدولة، وإذا كانت تركيا لجأت للمساومات والتقدم بطلبات ضخمة للأمريكيين فهي تستند للدعم الشعبي الكبير الذي يرى أنها ليست حرب تركيا[١].

فعندما بدأت الولايات المتحدة الأميركية تخطط لغزو العراق واحتلاله، اتصلت بالحكومة التركية لطلب مساعدتها في عملية الغزو، ومع أن معظم المراقبين والمحللين الاستراتيجيين قالوا بأن تركيا يمكن أن تكون من اللاعبين العسكريين الأساسيين في الحرب على العراق ، لكن المجلس الوطني الكبير(البرلمان) التركي الذي كان يهيمن عليه نواب حزب العدالة والتنمية المعروف بتوجهاته الإسلامية بزعامة رجب طيب اردوغان رفض أي مشاركة عسكرية تركية في الحرب . كما رفض أيضاً أن تنطلق القوات الأميركية الجوية من الأراضي التركية من أجل فتح جبهة شمالية عراقية. وقد قيل في حينه أن تركيا قاومت الضغوط الأميركية مع أن الولايات المتحدة عرضت (ثمانيه) مليار دولار عليها إذا أسهمت في الحرب، وقال أردوغان عشية الحرب :"لقد أغلقنا ملف التعاون مع الولايات المتحدة في الحرب ضد العراق"[٢].

---

(١) محمود، إيناس حمدي، "التوتر في العلاقات التركية الأمريكية بسبب المسألة العراقية"، مجلة الحرس الوطني، العدد ٢٧٩، أغسطس ٢٠٠٥، ص١٠.

(٢)العلاف، إبراهيم خليل، "**سياسة تركيا الخارجية تجاه العراق بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣**"، **مركز الدراسات الإقليمية**، جامعة الموصل، الموصل، ٢٠٠٩، ص٥.

وأعادت الضغوط الأمريكية على تركيا وبالتحديد منذ منتصف عام ٢٠٠٢ على حزب العدالة والتنمية بهدف مساعدتها في مشروعها ضد العراق ، إلى الأذهان الموقف الذي عاشته تركيا قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية والتجاذبات التي أحاطت موقفها من الحرب، مما سبب أزمة حقيقية لتركيا، إذ عبر الرئيس التركي السابق سليمان ديميريل عن أزمة بلاده بالقول: "إن الحرب حتمية مهما كانت التحركات والمبادرات وإن تركيا ستتأثر بشدة إذا ما تورطت بالحرب لكنها ستواجه خسائر خطيرة إذا لم تصبح جزءً منها... إننا نعيش مأساة كاملة"(١).

وكانت زيارة مساعد وزير الدفاع الأمريكي بول وولفويتز إلى أنقرة في يوليو ٢٠٠٢ فاتحة زيارات المسئولين الأمريكيين إلى تركيا، والتي طرح خلالها الموضوع العراقي جدياً، وقد طلب وولفويتز من أنقرة المشاركة في الحرب وفتح جبهة شمالية، آخذاً في الحسبان هواجس تركيا بالقول أنه: "ستحافظ أمريكا على وحدة العراق وستعارض إقامة دولة كردية مستقلة، وستساعد تركيا اقتصادياً إزاء تعرضها لخسائر محتملة من جراء الحرب، وستلحظ أمريكا الوضع الخاص للتركمان، وعلى الصعيد الدولي ستضمن أمريكا استمرار مساعدات صندوق النقد الدولي(٢).

وكان واضحاً أن وولفويتز هو المكلف من جانب الإدارة الأمريكية بإدارة ملف التفاوض مع تركيا بشأن العراق، لذلك كانت زيارته الثانية في مطلع ديسمبر ٢٠٠٢ لتركيا على درجة عالية من الأهمية حين طرحت واشنطن وحددت بوضوح شمولية ما تريده من أنقرة، وكان المطلوب: فتح أراضيها لتمركز القوات الأمريكية ومرورها، ومشاركة تركيا في الحرب، وفتح جبهة شمالية ضد النظام العراقي مقابل تحصيل مكاسب عدة سياسياً واقتصادياً، مع تمني ولفويتز أن يكون الرد التركي على المطالب الأمريكية سريعاً وواضحاً، وهو ما كانت الولايات المتحدة تسعى إليه لحشد اكبر دعم لها في مواجهة

---

(١) كركوتلي، جمال، **الموقف التركي من الاحتلال الأمريكي للعراق**، ورقة عمل مقدم إلى مؤتمر مستقبل علاقات العراق ودول الجوار ٢٧-٢٨ مايو ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص٥٤.

(٢) نور الدين ،(محمد)، **تركيا: الصيغة والدور**، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ٢٠٠٨، ص٢٤٠.

معارضي تدخلها على الصعيدين الإقليمي والدولي. والفارق بين زيارتي وولفويتز الأولى والثانية أن الأولى حدثت في ظل حكومة العلماني بولنت أجاويد الائتلافية، فيما الثانية جاءت بعد تسلم حزب العدالة والتنمية السلطة بعد انتصاره الكاسح في انتخابات نوفمبر ٢٠٠٢[١].

وفي البداية نظرت الولايات المتحدة إلى هذا التغيير بعين التفاؤل، فرئيس الحكومة السابقة أجاويد كان من أشد معارضي الحرب الأمريكية على العراق، ومشاركة تركيا فيها، فيما تبدو فرصة تعديل هذا الموقف قائمة بعد وصول الإسلاميين إلى السلطة، وهم الباحثين عن تغطية دولية وخصوصاً أمريكية تكرس شرعيتهم الجديدة وخصوصاً في مواجهة المؤسسة العسكرية، كما نظرت إدارة بوش إلى السلطة الجديدة بصفتها نموذجاً مهماً جداً لمشاركة دولة مسلمة في الحرب على العراق، بمعنى أنه كان يبدو كما لو أن هناك تقاطعاً بالمصالح بين الطرفين. وقد تجلى الانفتاح الأمريكي في دعوة بوش لرئيس حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان –وهو الذي لم يكن نائباً ولا في أي موقع رسمي بعد أن منع من الترشح للانتخابات لأسباب سياسية– لزيارة واشنطن، وتم استقباله بحفاوة في البيت الأبيض يوم ١١ ديسمبر ٢٠٠٢[٢].

وكانت هيئة الأركان التركية والمؤسسة العسكرية التركية عموماً تدرك تماماً أن الحرب على العراق مسألة وقت فقط، ولن يوقفها أي عائق، ولا يمكن تجنبها وتجنب آثارها، وليس أمام تركيا سوى المشاركة فيها، وقد خططت هيئة الأركان التركية لإرسال قوات إلى شمال العراق لتأمين مؤخرة القوات الأمريكية أثناء تقدمها صوب بغداد، وكان الهدف ضمان أنه وبعد التخلص من النظام العراقي، ستكون لتركيا قوات دائمة على الأرض في شمال العراق لمنع الأكراد العراقيين من إقامة كيان سياسي مستقل أو دولة كردية في شمال العراق[٣].

---

(١) المرجع السابق، ص٢٤٠.

(٢) المرجع السابق، ص٢٤٠–٢٤١. وأيضاً: ديمتري، هاني عادل،" معضلات سياسة تركيا الخارجية تجاه الأزمة العراقية"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٢، ابريل ٢٠٠٣، ص١٤٥–١٤٦.

(٣) حنفي، العلاقات الأمريكية التركية، مرجع سابق، ص٢٢٣.

ولكن هيئة الأركان التركية أجلت إعطاء التزام واضح للولايات المتحدة للحصول على تنازلات من واشنطن تتضمن صفقة معونات والحصول على تكنولوجيا عسكرية والتزام أمريكي بأن يظل العراق موحداً بعد التخلص من صدام حسين ونظامه. إلا أن فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات أضاف عامل معقد جديد لحسابات هيئة الأركان وبدلاً من الضغط على الحكومة أعلنت أن القرار النهائي سيتم اتخاذه بواسطة الحكومة المدنية التي كانت تعلم جيداً أن الشارع التركي يرفض بشدة أي محاولة لغزو العراق[1].

وهنا أضحى أمام الحكومة التركية الجديدة خيارين لا ثالث لهما:

١) تأييد الحملة العسكرية على العراق التزاماً بعلاقاتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية وضماناً لمصالحها الحيوية وتأمين دورها في رسم مستقبل العراق بعد الاحتلال.

٢) رفض الحرب بشكل كامل وعدم المشاركة فيها حفاظاً على مصداقية حزب العدالة والتنمية لدى الشارع التركي والتزاماً بروابطها التاريخية والحضارية مع العراق، والنأي بتركيا عن الدخول في حرب غير مضمونة النتائج[2].

وإزاء هذين الخيارين، استند الموقف التركي في التعامل مع الأزمة العراقية على مبدأ الحفاظ على وحدة العراق أرضاً وشعباً، ومن أجل تجاوز الأزمة لجأت تركيا إلى العديد من الطرق والقنوات التي من شأنها أن تحول دون تنفيذ الولايات المتحدة الأمريكية لسياستها في غزو العراق، إلا أن فشل المساعي الدبلوماسية من جهة واستمرار الضغوط الأمريكية الهادفة إلى استثمار موقع تركيا وعلاقاتها الإستراتيجية بفتح جبهة شمالية ضد العراق مقابل العديد من الضمانات منها صيانة وحدة العراق وعدم السماح بقيام دولة كردية، حتّمْ على الحكومة التركية حسم موقفها بعد سلسلة من المناقشات والمداولات التي جرت بين الحكومة من جهة والمؤسسة العسكرية من جهة أخرى والتي توخت دراسة الاحتمالات

---

(١) المرجع السابق، ص٢٢٣.

(٢) كركوتلي، الموقف التركي من الاحتلال الأمريكي للعراق، مرجع سابق، ص٥٥.

والتداعيات التي يمكن أن تسفر عن عمليات عسكرية ضد العراق، وأسفرت هذه المداولات عن تبني تركيا موقفاً ثابتاً وصريحاً برفض المطالب الأمريكية بفتح جبهة شمالية ضد العراق عبر الأراضي التركية مستندة بذلك على مؤسستها التشريعية وتقاليدها الديمقراطية[١].

ولأن الرفض التركي لتقديم أي تسهيلات للقوات الأمريكية في حربها ضد العراق، قد ترك أثراً كبيراً في العلاقات التركية الأمريكية، فقد لجأت تركيا بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، إلى محاولة عرض خدماتها على الولايات المتحدة، ومحاولة التدخل في العراق وخصوصاً في المناطق الكردية، لحماية نفسها من أي خطر قادم من حزب العمال الكردستاني هناك.

ثانياً: الموقف التركي مابعد إحتلال العراق

بمجرد سقوط بغداد وانهيار النظام العراقي، بدأت تركيا تحاول ضبط الوضع الاستراتيجي في العراق باستخدام عدة أوراق:

الورقة الأولى: استخدام الأقلية التركمانية في العراق لمنع الأكراد من خلق دولة لهم والعمل على أن يمنح التركمان حقوقاً مماثلة لحقوق الأكراد فإذا تم منح الأكراد حكماً ذاتياً يجب أن يمنح التركمان نفس الوضع وهذا يعني أن ميلشيات تركمانية مدربة في تركيا ستكون مسئولة عن الأمن في منطقة التركمان، حيث كانت الأحزاب التركمانية قد قامت في السنوات السابقة للغزو بتشكيل تنظيمين كمظلة تجمعهما هي الاتحاد الوطني التركماني الذي يتمركز في شمال العراق، والثاني هو الجبهة العراقية التركمانية التي تدعمها تركيا ولها مكتب يمثلها في أنقرة.

---

(١) المرجع السابق، ص٥٥. وأيضاً:

- Danchev, Alex., and MacMillan, John., (2005), **The Iraq War and democratic politics**, London: Routledge, p101-103.
- Bill Park., (2005), **Turkey's policy towards northern Iraq: problems and perspectives**, NewYork: International Institute for Strategic Studies, p23-27.

الورقة الثانية: قيام تركيا بالنظر في اتفاقيات دولية قديمة لمعرفة فيما إذا كان لديها حقوق في حقول النفط في شمال العراق وأنه إذا كان لتركيا مثل هذه الحقوق، فعليها توضيح ذلك للمجتمع الدولي والعمل على تأمين تلك الحقوق، وذلك في إطار الحرص التركي على ضمان مصالح تركيا ومصالح الأقلية التركمانية في شمال العراق.

الورقة الثالثة: فتح قنوات اتصال مع كل من إيران وسوريا رغم أن كلتاهما متهمتان من قبل الولايات المتحدة بدعم الإرهاب الدولي(١).

وكانت تركيا قد رفعت شعارات أطلقت عليها "الخطوط الحمر" فيما يتعلق بسير الأحداث في العراق، إلا أنه ومع انقشاع غبار المعارك وبدء جهود بناء مؤسسات جديدة للحكم في بغداد، وجدت تركيا نفسها أمام مجموعة من المعطيات الجديدة التي أسقطت خطوطها الحمراء وجعلت تدخلها في العراق الجديد أمراً حتمياً. وهذه المعطيات هي(٢):

١) رغم أن تركيا كانت تحذر وتهدد بالتدخل في حال دخول الأكراد العراقيين إلى مدينتين الموصل وكركوك، إلا أن ذلك حصل في الأيام الأولى التي تلت سقوط النظام العراقي، دون أن تستطيع تركيا فعل شيء.

٢) كانت تركيا تدعو إلى عدم وقوع الأقلية التركمانية تحت سيطرة الأكراد، وإلى منحهم حقوقاً ثقافية ووضعاً مساوياً للأكراد في الدستور والقوانين، لكن التركمان، ولا سيما في كركوك، وجدوا أنفسهم تحت الهيمنة الكردية، وتعرضوا لمضايقات كردية وإلى حرق سجلات النفوس والسجلات العقارية العائدة لهم، كما رأت أن تمثيل التركمان بالمجلس الانتقالي بممثل واحد ليس عادلاً، بل إن هذا الممثل لا ينتمي إلى الجبهة التركمانية العراقية الموالية لتركيا.

---

(١) حنفي، العلاقات الأمريكية التركية، مرجع سابق، ص٢٢٤.

(٢) نور الدين، العلاقات العربية-التركية، مرجع سابق، ص٢٤٩. وأيضاً، صابر، فوزية، "قراءة جيوسياسية للبعد الكردي بين العراق وتركيا"، مجلة شؤون الأوسط، العدد ١٢٢، ربيع ٢٠٠٦، ص١١٠-١١١. وأيضاً:

- Martin, Lenore G., (2004), **The future of Turkish foreign policy**, Cambridge, Mass MIT Press, p47-50.

٣) حصل الأكراد على تمثيل بأربعة مقاعد في مجلس الحكم الانتقالي أحدهم هو محمود عثمان، تعده تركيا تابعاً لحزب العمال الكردستاني (التركي) المعادي لها، ونال الأكراد في الحكومة العراقية الجديدة منصب وزير الخارجية (هوشيار زباري) بما يحمله هذا المنصب من دلالات بالنسبة للسياسة الخارجية التركية.

٤) كانت تركيا على امتداد الفترة من منتصف الثمانينات وحتى عشية اندلاع الحرب، وبموجب اتفاق الحكومة التركية مع النظام العراقي السابق، تملك حرية الدخول إلى شمال العراق لمطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني متى تشاء، لكن تطورات الحرب العراقية والخلاف الأمريكي- التركي، وعدم مشاركة تركيا في الحرب، كل ذلك أدى إلى منع أمريكا دخول الجيش التركي إلى شمال العراق دون التنسيق معها، وبذلك وجد الجيش التركي نفسه يخسر حريته السابقة.

٥) إن عقود إعادة الإعمار التي أبرمتها "السلطة الانتقالية" مع شركات أجنبية، استبعدت عنها الشركات التركية، وتوقف خط أنابيب نفط كركوك –يومورطاليق عن الضخ بعد التفجيرات المتتالية التي تعرض لها في مرحلة ما بعد الحرب، ووجدت تركيا علاقاتها التجارية والاقتصادية مع العراق تتراجع كثيراً كما كانت عليه قبل الحرب.

٦) وجدت تركيا نفسها أمام مشهد سياسي جديد، على تناقض معها، بخلاف ما كانت عليه الحال قبل الحرب، حيث ارتبطت الحكومات التركية المتعاقبة بعلاقات جيدة مع النظام السابق، أما النظام الجديد فيمثل الصيغة السياسية الأكثر تعارضاً مع سياسات أنقرة العراقية والإقليمية، حيث الغلبة فيه للأكراد – الخصم التقليدي والتاريخي لتركيا- إضافة للشيعة، حيث تتبنى تركيا المذهب السني.

٧) أقر كل من الدستورين المؤقت ومن ثم الدائم للعراق صيغة الفدرالية التي شرعت إقليم كردستان بما يشبه الكيان المستقل، وفي هذا ضربة كبيرة لثوابت تركيا وخشيتها من الانعكاسات اللاحقة لذلك على الوضع الكردي داخل تركيا نفسها[١].

---

(١) نور الدين، العلاقات العربية–التركية، مرجع سابق، ص٢٥٠.

وهنا بدأت تركيا تشعر بأنها أصبحت خارج المعادلة العراقية، وأضحت ربما الخاسر الأكبر من الحرب بعد العراق، وبذلك عادت لتطرح موضوع مشاركة الولايات في الحرب من خلال إرسال قوات تركية إلى العراق، وهو ما كانت الولايات المتحدة قد طلبته من تركيا سابقاً ولكنها رفضته[1].

وبالفعل صادق البرلمان التركي في ٧ أكتوبر ٢٠٠٣ على قرار للحكومة بإرسال قوات تركية قوامها ١٥ ألف جندي إلى العراق بناء على اتفاق مع الولايات المتحدة. بعد أن أدركت الولايات المتحدة أن المقاومة المسلحة فى العراق تزداد تنظيماً، وبدأت فى تنفيذ عمليات موجعة ضد القوات الأمريكية، وأن هذه العمليات مرجحا لها أن تتطور لتصبح ظاهرة أساسية فى التطورات العراقية[2].

كان للقرار التركي تأثير على ثلاثة محاور رئيسية على النحو التالي:

١) **الداخل التركي**، إذ بدا القرار متصادما مع توجهات الرأي العام، الذى عبر عن رفضه بالخروج في مظاهرات كبيرة في معظم المدن التركية، ولم تقتصر الانتقادات التى وجهت من الداخل التركي على تيار سياسي واحد، وإنما شملت كافة التيارات السياسية بما فيها تلك المنتمية للتيار الإسلامي الذى تعبر عنه الحكومة ولو بطريقة غير مباشرة. وهو ما يعنى أن القرار فى حال تطبيقه كان سيقود إلى تداعيات سلبية جدا على وحدة الحزب، وعلى حالة التأييد الشعبي التى أحاطت به، وتمثل له سياج حماية وقوة فى الوقت ذاته.

ب) **الداخل العراقي**، مع صدور القرار بإرسال قوات تركية إلى العراق، صدر قرار بالإجماع عن مجلس الحكم الانتقالي برفض القرار التركي جملة وتفصيلا، وأخذ المجلس فى ممارسة ضغوط مضادة على الحاكم المدني الأمريكي لمنعه من التجاوب مع القرار التركي بأي صورة كانت. وقد أظهر موقف مجلس الحكم موقفا عراقيا جامعا برفض وجود قوات تركية على أى من الأراضي العراقية، تحت أى ذريعة كانت. وكان لأكراد العراق موقف أكثر قوة فى الرفض، فالقوى الكردية فى شمال البلاد والتي كانت تعتبر الداعم الأساسي للخطط الأمريكية الخاصة بالعراق، وشكلت في مرحلة ما بعد صدام القاعدة السياسية الرئيسية لنظام الحكم الجديد، كانت الأشد اعتراضاً على الخطوة، والأشد ضغطاً على

---

(١) صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٢١ أبريل ٢٠٠٣.

(٢) صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٨ أكتوبر ٢٠٠٣.

الإدارة المدنية الأمريكية، على الرغم من أن كافة المعلومات المتداولة أشارت إلى أن القوات التركية لن تتواجد فى المناطق الكردية، وإنما ستكون فى الغالب فى غرب العراق، وليس وسطه أو شماله. وقد عبر الأكراد عن المخاوف التقليدية الشائعة من أن تركيا تسعى إلى الحيلولة دون تأسيس كيان مستقل لهم، حتى ولو ضمن فيدرالية عراقية.

ج) **على المستوى الإقليمي**، بدا القرار التركي المنسجم مع المطالب الأمريكية، أنه يهدف إلى تجاوز التأثيرات السلبية التى أصابت العلاقات التركية الأمريكية، ونجمت عن الموقف السابق بعدم المشاركة بقوات فى العملية العسكرية الأمريكية- البريطانية ضد العراق. وكان واضحا من التحليلات الرسمية لقرار إرسال قوات تركية للعراق، انه سيسمح لأنقرة بأن تكون طرفا مشاركا فى كافة الأمور المتعلقة بإعادة صياغة منطقة الشرق الأوسط، وعلى الأخص إعادة بناء العراق سياسياً وماديا، ومشاركا أيضا فى جهود إعادة ترتيب الشرق الأوسط، وبما يجعل تركيا لاعباً محورياً فى شئون الإقليم ككل، ويحول دون خطر التهميش الذى كان يهدد تركيا فى حال عدم استجابتها للمطالب الأمريكية[١].

وإزاء هذه المعارضة الشديدة على كافة المستويات، اضطرت تركيا للتراجع عن قرارها بإرسال قوات تركية إلى العراق، خصوصاً وأن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تأخذ بجدية المشاكل التي تنتظرها إذا ما تم إرسال هذه القوات، ولذلك شجعت تركيا على التراجع عن قرارها، لتعود تركيا إلى وضع المتفرج على الأوضاع في العراق[٢].

ومع تصاعد التوترات الأهلية في العراق، واقتراب العراق من الدخول في حرب أهلية خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، أدركت تركيا أن الأمور بدأت تخرج بعيداً عن قدرتها على السيطرة، وخصوصاً بعد التوترات الشديدة حول مدينة كركوك، والإعلان عن الاستفتاء حول مستقبل المدينة وإذا

---

(١) أبو طالب، حسن (محرر)، **التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٣-٢٠٠٤): العلاقات التركية العربية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٢٢٩-٢٣٠.

(٢) صابر، قراءة جيوسياسية للبعد الكردي بين العراق وتركيا، مرجع سابق، ص١٢٣، وأيضاً:

- Güney, Nursin Atesoglu,. (2007), **Contentious issues of security and the future of Turkey**, Aldershot: Ashgate, p155.

ما كان سيتم ضمها إلى المناطق الكردية، وهو الأمر الذي رأت فيه تركيا تحدياً إستراتيجياً كبيراً، خصوصاً وهي تدرك أن الاستفتاء سيكون لصالح عملية الضم بعد التغيرات الديمغرافية الكبيرة التي أحدثها الأكراد في المدينة(١).

وكانت أولى العلامات على تحول السياسة التركية تجاه العراق تصريح رئيس الوزراء أردوغان في نهاية العام ٢٠٠٦ بأن للوضع في العراق في هذه المرحلة بالنسبة لتركيا أولوية على قضية الانضمام للاتحاد الأوروبي، كما صرح أردوغان في الثالث من يناير عام ٢٠٠٧ بأن عملية التنسيق مع الولايات المتحدة بشأن حزب العمال الكردستاني لم تعط النتائج المرجوة بضرب عناصر الحزب في شمال العراق، وفسر المراقبون هذا الكلام بأنه إشارة إلى احتمال القيام بعمليات عسكرية في شمال العراق. وفي ٢٠٠٧/١/٥ صرح رئيس الاستخبارات التركية إيميري تانير بأن على تركيا أن تتخلى عن سياسة التفرج التي أتبعتها وأن تبادر لتكون شريكاً أساسياً في اللعبة الإقليمية، ونُظر إلى ذلك على أنه تغيير في الإستراتيجية الأمنية في اتجاه تدخلات عسكرية محتملة(٢).

وبعد ذلك بأيام، كان أردوغان يضع مع نواب حزبه "الخطوط الحمراء" الجديدة لتركيا، وهي: حماية الوحدة السياسية والجغرافية للعراق، إعادة التوازن المختل بين المجموعات العراقية، التوصل إلى تسوية بين السنة والشيعة ليعيشا معاً تحت سماء العراق، حماية الدور المركزي للحكومة المركزية في إدارة العراق، وضبط معابره الحدودية البرية والجوية، ثروات العراق لكل العراقيين، حل قضية كركوك عبر التصالح بين أبنائها، إنهاء الوجود المادي لحزب العمال الكردستاني في شمال العراق، وحذر أرودغان من مخاطر الحروب المذهبية والعرقية في العراق، وأن تقسيم العراق وتغيير الوضع في كركوك وفرض أمر واقعي على تركيا هو أمر غير مقبول(٣).

---

(١) حمو، طارق، "تركيا والكرد: حرب المائة عام تبدأ من كركوك"، مجلة الحوار المتمدن، العدد ١٧٩٦، ٢٠٠٧/١/١٥، موقع المجلة على الإنترنت: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=85991

(٢) نور الدين، العلاقات العربية–التركية، مرجع سابق، ص٢٨٥.

(٣) المرجع السابق، ص٢٨٥.

وتصاعد التوتر بين تركيا وحزب العمال الكردستاني في أكتوبر ٢٠٠٧، وهددت تركيا باجتياح كامل لشمال العراق، ولجأت الحكومة التركية إلى البرلمان لاستصدار تفويض بالقيام بعمليات عسكرية واسعة النطاق في العراق، وهو ما تحقق لها فعلاً عندما صوت البرلمان على منح هذا التفويض في ٢٠٠٧/١٠/١٧، وهنا دعا رئيس الوزراء التركي أردوغان في ٢٠٠٧/١٠/١٩ السلطات العراقية إلى إغلاق المعسكرات التي يديرها المتمردون الأكراد وتسليم زعمائهم وإلا فإن تركيا ستجتاح شمال العراق، وقال أردوغان "الأمر الذي سيرضينا هو إغلاق جميع معسكرات حزب العمال الكردستاني بما فيها منشات التدريب الخاصة بهم وتسليمنا زعماء الإرهابيين". ورغم أن وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري قد دعا في نفس اليوم المتمردين كي يغادروا العراق، إلا أن أردوغان رأى في ذلك "إجراءاً متأخراً"[١].

كما رفضت تركيا دعوة رئاسة إقليم كردستان العراقي إلى الحوار حول مسألة حزب العمال الكردستاني، وطالبت بغداد بالعمل على "تنظيف" شمالي البلاد من قواعد الحزب الكردي، مؤكدة في الوقت ذاته أنها جادة في ما يتعلق بدخول العراق، وان "حاجة الجيش" هي التي ستحدد توقيت وحجم أي عملية عسكرية. وذكرت مصادر عسكرية متمركزة في جنوب شرق تركيا أن القوات التي تم حشدها على الحدود تراوحت بين ٧٠ و ١٠٠ ألف جندي. في حين أكدت رئاسة إقليم كردستان إن الإقليم مستعد "للدفاع عن نفسه" في مواجهة أي هجوم تركي، وذكر مكتب رئيس الإقليم مسعود البرزاني في بيان له: "نؤكد استعدادنا التام للدفاع عن تجربتنا الديموقراطية وكرامة شعبنا وقدسية وطننا.. إذا ما تعرض الإقليم والتجربة الكردستانية لأي اعتداء وتحت أية ذريعة". كما طالب المجلس الأعلى للأحزاب الكردستانية، حزب العمال الكردستاني "ألا يكون سبباً في خلق العراقيل". وطالبه بأن يأخذ بالاعتبار وضع إقليم كردستان وألا يكون سبباً في خلق العراقيل". كما دعا تركيا إلى اللجوء إلى الحوار والمباحثات في معالجة المشاكل[٢].

وشهد شهرا نوفمبر وديسمبر ٢٠٠٧، اشتباكات كبيرة بين الجيش التركي وقوات حزب العمال الكردستاني، وتبنت تركيا سياسة القصف المدفعي والهجوم الجوي وكذلك التوغلات البسيطة، حتى

---

(١) صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٢٠٠٧/١٠/٢٠.

(٢) صحيفة السفير اللبنانية، ٢٠٠٧/١٠/٢٠.

تتفادى الاجتياح الشامل لأراضي شمال العراق، مع استمرار حشد الجيوش على الحدود والتي بلغت مع نهاية عام ٢٠٠٧ مائة ألف عسكري علي طول الحدود العراقية - التركية التي تمتد ٣٨٠ كيلومترا، وهددت تركيا باندلاع مواجهات مفتوحة مع عناصر حزب العمال الكردستاني البالغ عددهم حوالي ٥٠٠٠ عنصر، وكذلك بل مع الأكراد العراقيين، لاسيما في ظل الاتهامات التركية لهم بأنهم يوفرون بيئة آمنة لعمل عناصر حزب العمال الكردستاني، رغم سعي الموقف العراقي الرسمي بوضوح لنزع فتيل الأزمة بشكل سريع[١].

وجاء اكبر توغل عسكري تركي في شمال العراق في ٢١ فبراير ٢٠٠٨ عندما توغلت عشرات الآلاف من القوات التركية مدعوة بقصف جوي ومدفعي شديد، متجاهلة إدانة الحكومة العراقية ومطالبات المجتمع الغربي وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، ومتجاهلة أيضاً التهديدات الكردية بحرب شاملة ضد تركيا. واعتبر خبراء عسكريون أن هذا التوغل هو الأكبر في الأراضي العراقية منذ عملية فولاذ عام ١٩٩٧ [٢]. وبعد عمليات عسكرية استمرت أكثر من ١٠ أيام انسحب الجيش التركي نافياً أن يكون قد تلقى أي ضغوطات من قبل الولايات المتحدة، كما أكدت تركيا حرصها على أمن وسلامة واستقرار العراق، وبناء علاقات جيدة مع الحكومة العراقية[٣].

وهذا الإعلان تلقته العراق بكل ترحاب، عندما قام الرئيس العراقي جلال طالباني في ٢٠٠٨/٣/٧ بزيارة عمل إلى تركيا تهدف إعادة العلاقات إلى طبيعتها بين البلدين بعد أسبوع من انتهاء الهجوم التركي على قواعد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، ونظر الأتراك إلى الزيارة كمناسبة لتطوير العلاقات الثنائية التي سممتها اتهامات القادة الأتراك لأكراد العراق بالتساهل حيال المتمردين الأكراد ودعم تحركاتهم في مناطقهم، وكانت هذه الزيارة هي الأولى للرئيس العراقي لتركيا[٤].

---

(١) عبد الحليم، خالد عمر،"العراق والأكراد وتركيا .. علاقات متشابكة تنتظر الحسم" مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧١)،٢٠٠٨ ص١٣٩.

(٢) صحيفة اليوم السعودية، ٢٠٠٨/٢/٢٩.

(٣) صحيفة الرياض السعودية، ٢٠٠٨/٣/١.

(٤) صحيفة اليوم السعودية، ٢٠٠٨/٢/٢٩.

ورغم التطورات الكبيرة والمتسارعة في العلاقات التركية العراقية والتي تطرقنا لها في المبحث الأول من هذا الفصل إلا أن قضية حزب العمال الكردستاني لا زالت تشكل لها الهاجس الأول في سياستها تجاه العراق، خصوصاً مع استمرار عمليات حزب العمال الكردستاني ضد الأراضي التركية، ومع استمرار الإصرار التركي على مواجهة هذا التحدي بكل جدية وبكل ما تمتلك من إمكانيات عسكرية. وهذا ما ظهر واضحاً من تجديد البرلمان التركي في ٢٠٠٩/١٠/٧ تفويضه للحكومة التركية بتوجيه ضربات عسكرية ضد حزب العمال الكردستاني فى شمال العراق. وأكد وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو بأن ذلك القرار سيردع حزب العمال الكردستاني ويدعم جهود أنقرة فى استكمال إصلاحاتها الديمقراطية وفي تطوير علاقاتها مع العراق(١).

وفي النهاية تجدر الإشارة إلى بعض التباين في دور الملف المائي في العلاقات بين كل من تركيا وسوريا وتركيا والعراق، فالموقف التركي مائيا تجاه العراق يزداد تأثره بمواقف الحكومة العراقية المسيطر عليها من قبل الأكراد والشيعة. والخلفيات التاريخية للمواقف التركية تجاه الحكام الجدد للعراق، وخصوصاً أنهم يتخذون مواقف مضادة لتركيا بسبب موقفها الرافض لاستخدام الولايات المتحدة لأراضيها بغزو العراق. وهنا يتضح التشدد التركي تجاه المياه مع العراق للضغط بهدف تسوية التدخل الكردي المنطلق من شمال العراق، ومحاولة تحقيق حصة كبرى للشركات التركية بتنمية العراق ومن هنا يبرز إختلاف موقفها نسبيا عن علاقاتها المائية بسوريا كما ذكرنا سابقاً.

ثالثاً: المواقف التركية وإنعكاساتها العربية

كان لعدم مشاركة تركيا في الحرب على بلد عربي هو العراق أثره البالغ لدى الرأي العام العربي، الذي ارتبطت في ذاكرته تركيا بالموقف من ضم لواء الإسكندرون عام ١٩٣٨، ومن التطلع التركي الدائم إلى ولاية الموصل في العراق ومن علاقاتها التحالفية مع إسرائيل منذ العام ١٩٤٩، وتهديداتها لسوريا في خريف عام ٢٠٠٨. لذلك كان يمكن عبر المشاركة التركية في الحرب ودخول

---

(١) صحيفة اليوم السابع المصري، ٢٠٠٩/١٠/٨.

قواتها إلى العراق إحياء "الذاكرة الاستعمارية" لفترة سيطرة الحكم العثماني على العالم العربي، وفتح جرح تاريخي جديد في العلاقات العربية- التركية، خصوصاً أن الحرب افتقرت إلى مسوغها القانوني الدولي، ولاحقاً مسوغها الأخلاقي، بعدما لم تثبت الذرائع التي خاضت الولايات المتحدة على أساسها الحرب [١].

ومن هنا كان الموقف التركي عاملاً أساسياً في تطوير العلاقات التركية مع العالم العربي لا سيما سوريا، ومع أن موقف البرلمان التركي في ٧ أكتوبر ٢٠٠٣ والقاضي بإرسال قوات تركية إلى العراق قد أثار حساسيات تاريخية خصوصاً داخل العراق، فإن تراجع أنقرة عن هذه الخطوة لاحقاً، بسبب تخلي أمريكا عنها ومعارضة معظم فئات الشعب العراقي، قد حال دون دخول العلاقات التركية- العربية مجدداً في دائرة من الشكوك والحساسيات المتبادلة[٢].

ويلاحظ الاهتمام التركي بالبعد العربي في سياسته تجاه الأزمة العراقية منذ البداية للتحركات التركية تجاه هذه الأزمة، فمنذ تشكيل حكومة حزب العدالة والتنمية برئاسة عبد الله غول، أبدت تركيا الرغبة باستكشاف احتمالات التنسيق مع الدول العربية المعنية بالأزمة العراقية من أجل منع خيار الحرب، وقد قام غول بجولة شملت أربع دول عربية هي: مصر، والمملكة العربية السعودية، وسوريا، والأردن. ناقش خلالها مع مسؤولي هذه الدول قضايا متعددة، كتدعيم العلاقات التركية العربية بصفة عامة، ومنع الحرب الأمريكية على العراق بصف خاصة[٣].

وقد استهدف غول في هذه الجولة إطلاع قادة الدول العربية الأربع على تعقيدات الموقف التركي الخاصة بالمسألة العراقية، وذلك حتى تتفهم الدول العربية موقفها المحتمل، والتعقيدات الخاصة بتركيا لها على أكثر من مستوى، منها ما له علاقة بالصراع السياسي الداخلي في تركيا بين العلمانيين

---

(١) نور الدين، العلاقات العربية–التركية، مرجع سابق، ص٢٥٠.

(٢) نور الدين، العلاقات العربية–التركية، مرجع سابق، ص٢٥٠. وأيضاً: صابر، قراءة جيوسياسية للبعد الكردي بين العراق وتركيا، مرجع سابق، ص١٢٣.

(٣) صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٤ يناير ٢٠٠٣.

والتيار الديني، ومنها ما يتعلق بالعلاقات التقليدية القوية بين تركيا والولايات المتحدة، ومنها ما له علاقة بالأقلية الكردية في تركيا التي لها روابط روحية ومصلحية وعشائرية بأكراد العراق، ومنها ما له علاقة بتوجهات تركيا الخارجية. وأكدت هذه الجولة حرص تركيا على طي صفحة الماضي المتوتر في العلاقات العربية التركية[١].

ويمكن القول أن الإستراتيجية التركية ركزت فى تعاملها مع التطورات العراقية على الاقتراب الإقليمي، بمعنى التنسيق مع الدول الرئيسية فى الإقليم وتلك المجاورة جغرافيا للعراق. وخصوصاً الدول العربية، حيث شاركت تركيا فى اجتماعات وزراء خارجية دول الجوار الجغرافي للعراق إضافة إلى مصر فى دمشق والكويت. استمر الأول يومين وتم فيه بحث تداعيات وانعكاسات ما يجرى فى العراق على دول الجوار وأمن المنطقة واستقرارها. وقد سبقت الاجتماع عدة ملابسات كان من أبرزها[٢]:

١) الإعلان عن تأجيل استقدام القوات التركية إلى العراق لفترة من الوقت، فيما بدا أن تركيا قد تجاوبت مع الإشارات العربية والعراقية على نحو إيجابي، فضلا عن الضغوط الداخلية نفسها.

٢) وضوح حالة عدم الاستقرار والفوضى الأمنية فى العراق، وتكاثر المعلومات حول استفادة قوى غير عراقية ترتبط بصورة أو بأخرى مع تنظيم القاعدة من هذه الفوضى الأمنية، وتستغلها فى توجيه ضربات إلى القوات الأمريكية والى القوى العراقية المتعاونة معها، وبما يجعل العراق مركزا رئيسيا للقاعدة وتحركاتها ضد دول الإقليم. وركزت التقارير أيضا على أن المتسللين الذين يدخلون العراق، وغالبيتهم تنتمي إلى تنظيمات إسلامية تؤمن بالفكر الجهادي على نمط تنظيم القاعدة، يستفيدون من حالة عدم إحكام الرقابة التى تميز بعض حدود دول الجوار مع العراق، لاسيما سوريا والسعودية وإيران.

---

(١)أبو طالب، حسن (محرر)، **التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٢-٢٠٠٣): الأزمة العراقية الأمريكية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص١٠٥ .

(٢) أبو طالب، التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٣-٢٠٠٤): العلاقات التركية العربية، مرجع سابق، ص٢٢٩-٢٣٠.

٣) الخلافات حول تمثيل العراق فى الاجتماع، والتي نتجت عن تردد عدد كبير من الدول التى شاركت فى الاجتماع فى الاعتراف بالمؤسسات السياسية الانتقالية التى أسسها الاحتلال الأمريكي فى العراق، مثل مجلس الحكم وتاليا الحكومة المؤقتة. وهو تردد عكس ميل بعض الدول لاسيما سوريا وإيران وتركيا نحو عدم توجيه الدعوة إلى وزير الخارجية العراقي، وبالفعل لم توجه إليه الدعوة إلا قبل الاجتماع بساعات، على أن يحضر الجلسة الثانية فقط، على أساس أن الجلسة الأولى سوف تخصص لبحث مشاركته. وهذا الحل الوسط لم يخرج إلى الوجود إلا بعدما هددت كل من الكويت والسعودية بعدم الحضور فى حالة عدم دعوة زيبارى، والذي رفض الدعوة بالفعل باعتبارها قد تأخرت. أما الاجتماع الثاني الذى عقد فى الكويت فى فبراير ٢٠٠٤ وهو الخامس فى سلسلة الاجتماعات التشاورية حول تطورات الأوضاع فى العراق، وقد شاركت فيه تركيا مؤكدة بذلك حرصها على هذه الآلية الإقليمية التى تتيح لها المشاركة فى تحديد معايير التعامل مع الحالة العراقية وتطوراتها المختلفة، فى الوقت نفسه التعامل مع الأوضاع السياسية فى العراق وما يتمخض عنها من مؤسسات مختلفة باعتبارها أمراً واقعاً لا يمكن تجاهله.

وعموماً يمكن القول أن إعادة النظر في العلاقات العربية التركية من الجانب التركي، قد تكون نتيجة منطقية لمجموعة من العوامل الإقليمية والداخلية التي دفعت تركيا إلى إعادة اكتشاف مصالحها القومية الذاتية، مبتعدة قليلاً عن رهن كل تحركاتها في الشرق الأوسط لارتباطاتها الغربية، فعلى الصعيد الإقليمي فرضت حرب العراق على تركيا تحديات جديدة وأظهرت اهتمام الولايات المتحدة بمصالحها الذاتية أكثر من اهتمامها بمصالح حلفائها في المنطقة ومنهم تركيا، وتبع ذلك تنامي الدور الإيراني المحوري في العراق المجاور لتركيا مع شبه غياب لها فيه، ثم أظهر تمكن إيران من تطوير برنامجها النووي، أن تركيا أصبحت أمام تحد كبير، بسبب وجود دولة إقليمية بحجم إيران تتطلع للعب دور إقليمي كبير. أما القوة الإقليمية الكبرى الأخرى وهي إسرائيل، فإن تركيا لم تعد تشاطرها الهواجس

ذاتها، وقد أسفرت حرب غزة الأخيرة عن تباعد في الرؤى واختلاف في وجهات النظر، بل وتبادل الاتهامات أيضاً، مما يشير إلى أن عهد التوافق التام بين الجانبين قد يخضع للمراجعة[١].

تقييم واستنتاج

تشكل أزمة المياه في الشرق الأوسط أحد أهم نماذج الصراع الإقليمي والدولي سواء من حيث حجم الأزمة وتفرعاتها أو من حيث عدد الدول التي تواجه هذه الأزمة والتي تشمل جميع دول الشرق الأوسط بمفهومه الواسع تقريباً. فمع التناقص الشديد في المصادر المائية في المنطقة وزيادة الحاجة إلى المياه نتيجة لتزايد عدد السكان، تزايدت أهمية المياه وتزايد خطر الصراع من أجل ضمان الحصول عليها.

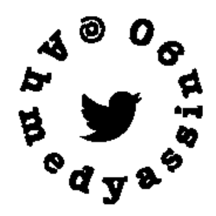
وقد حرص القانون الدولي على تنظيم الاستخدامات المائية الدولية وضمان حقوق الدول المشتركة في المجاري المائية سواء من خلال المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي بدأت تظهر بشكلها القانوني المتكامل منذ القرن الثامن عشر، أو من خلال التشريعات القانونية الدولية لتنظيم استخدامات المجاري المائية وخصوصاً فيما يتعلق بالأنهار الدولية التي يعتبر الخلاف حولها من أهم مظاهر التنازع حول المياه في العالم. وكان من أهم هذه التشريعات الدولية الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة لعام ١٩٩٧، التي ركزت على ثلاثة مبادئ هي: مبدأ التقاسم العادل والمنصف، ومبدأ الالتزام بعدم التسبب في ضرر جسيم، وأخيراً مبدأ التشاور والتنسيق بين الدول المتشاطئة. إضافة بالطبع لمبادئ السيادة على النهر الدولي، التي تتمثل في كل من نظرية السيادة الإقليمية المطلقة على النهر الدولي، ونظرية السيادة المقيدة على النهر الدولي، والتي تتخذ اتجاهين هما: الوحدة الإقليمية الكاملة، والملكية المشتركة للنهر الدولي.

ورغم هذا التنظيم والاهتمام الدولي بقضايا التنازع حول المياه إلا أن النزاع بين تركيا والدول العربية حول نهري دجلة والفرات يشكل أحد أكثر النزاعات المائية تعقيداً نظراً للعلاقة المتشابكة بين

---

(١) ياسين، أروى، "تركيا والعالم العربي: خطوات اولية نحو إعادة الاعتبار للعلاقات الاستراتيجية"، مجلة آراء حول الخليج، العدد٥٥، ص٤٣.

الدول الرئيسية موضوع النزاع وهي تركيا وسوريا والعراق والتي كانت في يومٍ ما تتبع دولة واحدة هي الدولة العثمانية، وكذلك امتدادات الأزمة التي تشمل دول أخرى في المنطقة مثل إسرائيل والأردن ومصر ودول الخليج العربية، مما يساهم في زيادة أهمية هذا النزاع وضرورة الوصول إلى حل جذري له قبل تطوره إلى نزاع سياسي معقد وربما اصطدام عسكري.



الفصل الثاني

تركيا وسياستها المائية بعد وصول الإسلاميين الى السلطة

الفصل الثاني

تركيا وسياستها المائية بعد وصول الإسلاميين الى السلطة

يمكن تلخيص حال العلاقات العربية التركية منذ الحرب العالمية الأولى وقيام الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية كما يراه أحد الباحثين الأتراك : "بأن العرب كانوا ينتقدون التوجه الراديكالي لتركيا الكمالية. وخلال بحثهم عن أسباب تخلفهم السياسي والاقتصادي كانوا يلقون اللوم على الإمبراطورية العثمانية مع اتهامها بأنها حالت دون حرية تطورهم. وفي المقابل فإن كثيراً من الأتراك غاضبون من الثورة العربية عام ١٩١٦ ويعتبرونها طعنة في ظهر الإمبراطورية العثمانية، وبانغماس الأتراك في عملية التحديث الغربي، أصبحت الطبقة المسيطرة فيهم غير مبالية بالعالم العربي، واتجهت نحو الإبقاء على الوضع القائم، وهكذا فإن شعوراً متبادلاً من البغضاء واللامبالاة سيطر على العرب والأتراك حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وخصوصاً السوريين والأتراك"[١]. إن هذه الإنطباعات كان لها تأثير واضح على العلاقات وقد اصبح الطرفين العربي- والتركي مدركين لتأثير هذه النظرة السلبية ،وسنلاحظ دور الأحزاب الإسلامية في العمل على إذابة هذه التوجهات التي دعمتها النخب السياسية العلمانية بتركيا سابقا.

إن موضوع المياه وتأثيره على العلاقات المتبادلة بين تركيا وجيرانها وصلت في مرحلة حكومة العلمانيين وسيطرة العسكريين بتركيا ،لتوتر شديد أوشك أن يفضي لنزاع مسلح إقليمي ودولي إذا لم نجد حلا مقبولاً بين دول المنبع ودول المصب عامة وبالشرق الأوسط خاصة. ولقد شكل وصول حزب الرفاه الإسلامي إلى سدة الحكم في تركيا عام ١٩٩٦ بقيادة نجم الدين أربكان (**Necmettin Erbakan**) [٢]، بعد الفوز الكبير الذي حققه في الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٤ ديسمبر عام

---

(١) أوكيار، عثمان، "الخيارات العربية – التركية: الإرث التاريخي: الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك"، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٨٥) تموز/يوليو ١٩٩٤، ص١٣٣. وأيضاً: رضوان، العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص٩٢.

(٢) يعود تأسيس الأحزاب الإسلاميه لنجم الدين أربكان المولود سنة ١٩٢٦ والمتخرج من كلية الهندسه باسطنبول عام١٩٤٨ ، ونال الدكتوراه من جامعة آخن بالمانيا عام ١٩٥٣ ثم عاد لتركيا واحتل العديد من المناصب العلمية

١٩٩٥، بداية حقبة جديدة من التاريخ السياسي التركي، حيث كانت المرة الأولى التي يصل فيها حزب إسلامي إلى السلطة التنفيذية في تركيا منذ انهيار الخلافة الإسلامية في البلاد عام ١٩٢٣.

ورغم أن هذه الحكومة ذات الخلفية الإسلامية التي لم تدم طويلاً في سدة الحكم في البلاد، حيث انتهت ولايتها باستقالة أربكان في ١٨ يونيو ١٩٩٧، إلا أن التجربة التي تركتها شكلت بحد ذاتها قفزة كبيرة في العمل السياسي الإسلامي في هذه الجمهورية العلمانية، والتي ظلت لعقود طويلة تفتخر بنظامها السياسي العلماني، وتعمل جاهدة على إبعاد الإسلام السياسي عن مراكز السلطة والحكم في البلاد سواء على الصعيد البلدي أو النيابي ناهيك عن أعلى قمة للسلطة فيها وهي الحكومة.

فبقدر الأهمية الاستثنائية لوصول حزب سياسي إسلامي إلى السلطة التنفيذية في تركيا، فإنه ترك تجربة وما واكبها من تطورات ظلت موضوع تحليل ودراسات على امتداد عام كامل، ذلك أن مشاركة الإسلاميين في السلطة لم تكن نتائج حسابات رقمية لاحتلال حزب الرفاه المركز الأول بين أحزاب البرلمان في الانتخابات التركية لعام ١٩٩٥ بقدر ما كانت معبرة عن تحول مهم في موازين القوى المحلية على الصعد الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي السياسية، الأمر الذي كان واضحاً حينها بأن الصراع الداخلي المحتدم في تركيا بين الإسلاميين والعلمانيين المعتدلين من جهة، والعلمانيين المتشددين من جهة ثانية، والمتمكن بالمؤسسة العسكرية، لن ينتهي مع استقالة أربكان من رئاسة الحكومة ، بل هو أبعد وأخطر بكثير من مجرد تشكيل حكومة من حزب معين، حيث لم تكن استقالة أربكان سوى مؤشر على أن جولة من الصراع قد انتهت، بانتظار جولات تالية [١].

وفي عام ١٩٩٨ تم حظر حزب الرفاه وتم إحالة نجم الدين أربكان إلى المحكمة بعدة تهم كان أهمها انتهاك المواثيق العلمانية للدولة، وتم منعه من مزاولة النشاط السياسي لمدة خمس سنوات، لكن أربكان لم يغادر الساحة السياسية، وقام باللجوء إلى تشكيل حزب جديد باسم (حزب الفضيلة) وتم إسناد

المرموقه. وبدأ العمل السياسي عام١٩٦٩م بنجاحة بالإنتخابات كمستقل وبدخوله البرلمان قام بتشكيل حزب النظام الوطني عام١٩٧١م بالاشتراك مع عدد من النواب. ثم حوكم والغي الحزب وتوالت الأحداث بالأحزاب الإسلاميه بصراعها مع العلمانيين. أنظر: مجلة المجله عدد ١٤٨٦، ٣-٩/٨/٢٠٠٨م، ص٣٤.

(١) نور الدين، محمد، "**تركيا الجمهورية الحائرة : مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية**"، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ١٩٩٨، ص٨٩ .

مهمة قيادة هذا الحزب إلى أحد معاوني أربكان وهو "رجائي كوتان" حيث بدأ أربكان يدير هذا الحزب من خلف الكواليس، لكن حزبه هذا تعرض للحظر أيضا في عام ٢٠٠٠ ولكن أربكان عاد من جديد ، بعد انتهاء مدة الحظر في عام ٢٠٠٣ ليؤسس حزب آخر هو حزب السعادة [١].

ولكن الصراع استمر مع ظهور حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان الذي كان قد منع من ممارسة العمل السياسي بعد حل حزب الرفاه عام ١٩٩٨ والذي إعتبر خليفة نجم الدين أربكان في ذلك الحين، وقد فاز هذا الحزب بالانتخابات النيابية التي جرت في ٣ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٢ فوزاً كاسحاً، وتولى رئاسة الحكومة آنذاك عبد الله غول، وبعد رفع الحظر عنه تسلم أردوغان رئاسة الحكومة [٢].

وفي إشارة إلى ترسخ سلطة الإسلاميين في النظام السياسي التركي، جاءت انتخابات ٢٢ يوليو/تموز ٢٠٠٧ لتثبت السيطرة الساحقة للحزب على الشارع التركي من خلال حصول حزب أردوغان على ٣٤١ من أصل ٥٥٠ مقعد في البرلمان التركي، و عاد وشكل الحكومة من جديد لتصبح بذلك سيطرة الإسلاميين بمثابة فصل جديد في النظام السياسي التركي في القرن الجديد [٣].

ونظراً لأن العلاقات العربية التركية كانت ولا تزال مرتبطة بالإرث الإسلامي التركي منذ الدولة العثمانية فإن وصول حزب الإسلاميين إلى السلطة في تركيا كان لا بد وأن يخلف آثارا واضحة على هذه العلاقات، وليس موقف رئيس الوزراء التركي أردوغان من العدوان الإسرائيلي على غزة بداية عام ٢٠٠٩ وموقف الحكومة التركية وموقف الشعب التركي عموماً إلا دليل على عمق العلاقات العربية التركية في إطارها الإسلامي وفي وفائها لإرثها التاريخي.

وبما أن قضية المياه تعتبر من أكثر القضايا حساسية في العلاقات العربية التركية، فإنها لا بد وأن تتأثر كذلك بالحالة السياسية التركية الحالية تحت سيطرة الاتجاه الإسلامي، فقد عانت قضية المياه -كما ذكرنا في الفصل الأول- من العديد من الإشكاليات في ظل الحكومات التركية العلمانية المتعاقبة

---

(1)Heper, Metin, **Political leaders and democracy in Turkey**, Lanham, Md. [u.a.] Lexington Books, 2002, p259.

(٢) نور الدين ، محمد، **تركيا: الصيغة والدور**، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ٢٠٠٨، ص٢٩.

(3)Ayoob, Mohammed, **The many faces of political Islam : religion and politics in the Muslim world**, Ann Arbor : University of Michigan Press, 2008, p96.

والتي كانت ترى أن العلاقات العربية التركية عموماً ليست ذات جدوى وهذا ما جعل الكثير من الحكومات التركية تتجه لتعزيز علاقاتها مع إسرائيل على حساب العلاقات العربية التركية وخصوصاً في مجالات التعاون العسكري.

سنحاول في هذا الفصل إلقاء الضوء على كيفية وصول الحركة الإسلامية إلى السلطة في تركيا، وتحديد موقع المياه في السياسة التركية الإسلامية الجديدة والمبادرات التي قامت بها لحل مشكلة النزاع على المياه، إضافة إلى تصورهم لمستقبل العلاقات المائية بين تركيا والدول العربية المجاورة. واستناداً إلى ذلك سيتم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: الإسلام السياسي والسلطة في تركيا.

المبحث الثاني: قضايا المياه في برنامج الأحزاب الإسلامية التركية.

المبحث الثالث: العلاقات العربية التركية في ظل حكم الإسلاميين.

المبحث الرابع: تطور العلاقات العربية التركية.

المبحث الأول : الإسلام السياسي والسلطة في تركيا

مع بداية القرن الحادي والعشرون ظهرت تطورات جديدة في النظام الدولي وانعكست آثارها على العالم بأسره ومن ضمنه منطقة الشرق الأوسط ونظامها الإقليمي وكان من أهم متغيرات القرن الجديد ما أطلق عليه " الحرب على الإرهاب " والذي تمثل لغاية الآن في حربين أمريكيتين ضد أفغانستان ومن ثم العراق ، بالإضافة إلى اندلاع الحرب الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني ، وقد انعكست نتائج هذه المتغيرات على الشرق الأوسط بشكل كبير ، وقد كانت تركيا بالذات وسط هذه الأحداث ومن أكبر المتأثرين بهذه المتغيرات الخارجية .

أما على الصعيد الداخلي في تركيا فقد شهدت أول انتخابات في القرن الجديد عودة قوية وساحقة للتيار الإسلامي إلى واجهة الحكم في البلاد في الانتخابات التي جرت في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، والتي فرضت متغيرات داخلية جديدة على السياسة الخارجية التركية ، وبذلك فإن تفاعل المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية الجديدة فرضت على تركيا انتهاج سياسة جديدة تجاه النظام الإقليمي والدولي على حد سواء [1]. وهذا ما ظهر جلياً خلال عهد حكم حزب العدالة والتنمية الذي دخل عامه السابع حالياً.

قطع الإسلام السياسي قبل وصوله إلى السلطة مراحل متعددة ،كانت أهمها التالية:-

١ -**مرحلة الولادة:** أثمرت الحرب العالمية الأولى إنهيار الدولة العثمانية التي كانت الدول العربية في معظمها واقعة تحت سيطرتها على مدى أكثر من أربعة قرون، والتي أصبحت بعدها تحت سيطرة الاستعمار البريطاني والفرنسي.

---

(١) مركز المعلومات للدراسات والبحوث، الانتخابات التركية: تحول تاريخي يضع البلاد على مشارف عصر جديد، الملف السياسي ، صحيفة البيان الإماراتية ، ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٢ .

وهنا شهدت أوروبا ولادة دولة تركية جديدة تعود في أسباب وجودها إلى مصطفى كمال أتاتورك، الذي قاد حرب التحرير ضد دول الاحتلال، وهو ما أدى إلى زيادة الالتفاف الشعبي حول زعامته في ذلك الوقت، وقادت الانتصارات التي حققها مصطفى كمال أتاتورك إلى انعقاد معاهدة (لوزان) عام ١٩٢٣م، التي أقرت السيادة التركية على مجمل أراضي الجمهورية التركية كما هو واقعها المعاصر [١].

وبذلك، كانت معاهدة (لوزان)، الشاهد على الولادة الثانية للدولة التركية بعد انهيار الدولة العثمانية فيها، والتي تحولت إثرها إلى أمل للدولة التركية الحديثة أن تكون جزءً من أوروبا جغرافياً وثقافياً وحضارياً، إذ أن مصطفى كمال أتاتورك قد تبنى الحضارة الأوروبية نهجاً رسمياً للدولة، باعتبارها تمثل من وجهة نظره النموذج شكلاً ومضموناً ،حيث أنه يقول: الحضارة التي يجب أن ينشئها الجيل التركي الجديد هي حضارة أوروبا مضموناً وشكلاً، لأن هذه حضارة واحدة، وهي الحضارة القائدة، والحضارة الموصلة إلى القوة والسيطرة، وخلق الإنسان السيد والأمة السيدة، وأن جميع أمم العالم مضطرة إلى الأخذ بالحضارة الأوروبية لكي تؤمن لنفسها الحياة والاعتبار [٢]. لقد شكلت هذه المرحلة نقطة التحول الأساسية بالنسبة لتركيا، من الدولة العثمانية الإسلامية إلى بدء ظهور الجمهورية التركية العلمانية.

وهنا، أعلن مصطفى كمال أتاتورك، أن خطوات إصلاح وتجديد تركيا لم تكتمل، وأنه من الخطأ الزعم بأن التطور الدستوري لتركيا قد وصل على نهايته، وأنه من الضروري إصلاح وتعديل الدستور وأن يكون لتركيا حكومة جمهورية. وفي سبيل ذلك أعد أتاتورك مشروعاً لإعلان الجمهورية، والذي جاء فيه أن شكل الدولة جمهوري ودينها الإسلام ولغتها التركية، ورئيس الجمهورية هو رئيس

---

(١) رضا، رشيد وأخرون، الدولة والخلافة في الخطاب العربي إبان الثورة الكمالية في تركيا، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٦، ص٧.

(٢) نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص٢٥-٢٦.

الدولة ويتولى رئاسة المجلس الوطني ورئاسة الوزراء. وقد قوبل هذا الإعلان بموافقة (١٥٨) من(٢٨٧) هم أعضاء المجلس الوطني، والذي أعلن في ذات الجلسة انتخاب أتاتورك رئيساً للجمهورية وانتخاب عصمت اينونو رئيساً للوزراء [١].

ومنذ إعلان الجمهورية التركية في ٢٩/أكتوبر من عام ١٩٢٣، عمد مصطفى كمال أتاتورك إلى إتباع النهج العلماني الذي على أساسه بني دستور الجمهورية التركية الحديثة، إذ أراد أتاتورك بناء دولة معصرنة على غرار الدول الأوروبية والنمط الغربي، منطلقاً في ذلك من أيديولوجيته التي تركزت على مبادئه الستة (النظام الجمهوري–النزعة القومية– الديمقراطية–إشراف الدولة الشامل –العلمانية – الإصلاح) هادفاً إلى تحقيق قطيعة تاريخية مع الماضي الإسلامي سعياً إلى إبعاد تركيا عن المجموعة العربية والإسلامية (بوصفها متخلفة) وتحقيق الحضارة الغربية[٢].

ولتحقيق ذلك أعلن أتاتورك عن إلغاء الخلافة الإسلامية في ٣ مارس/آذار عام ١٩٢٤م، وقيام دولة علمانية تعتمد في دستورها القوانين الأوروبية [٣]، ثم حل في العام نفسه منصب شيخ الإسلام وجميع الأجهزة المرتبطة به سواء كانت شرعية أم قضائية وألحق المدارس الدينية بوزارة مدنية كما أغلق جميع المحاكم الدينية وتوقف العمل بالقضاء الديني [٤].ذلك تنفيذا للتوجه العلماني الذي سنرى آليات تثبيته بالنظام العام التركي.

٢ – مرحلة تدعيم ركائز الدولة العلمانية

ومع بداية عام ١٩٢٦ ألغى أتاتورك العمل بالتقويم الهجري الإسلامي وبدأت تركيا العمل بالتقويم الميلادي، وفي عام ١٩٢٨ أعلن عن إجراءات تقضي بإلغاء مادة "الإسلام دين الدولة التركية" وفي تموز من العام نفسه ألغى استخدام الحرف العربي في اللغة التركية وألزم استخدام الحرف اللاتيني

---

(١)هلال، (رضا)، **السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان**، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩ ، ص٦٤-٦٥ .

(٢)الجميل، سيّار، "**العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة**"، مركز دراسات الوحدة العربية– بيروت ١٩٩٧، ص١١٨– ١١٩.

(٣)الزين، مصطفى، **أتاتورك وخلفاؤه**، دار الكلمة، ١٩٨٢، بيروت، ص٩٧.

(٤)الجميل، العرب والأتراك، الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، مرجع سابق، ص١٥١ .

وأمر بترجمة القرآن إلى اللغة التركية وكذلك تلاوة الصلاة باللغة التركية [١]، وفي عام ١٩٣٥ جرى تبديل يوم العطلة الأسبوعية من يوم الجمعة الذي له قدسية في الدين الإسلامي إلى يوم الأحد [٢].

وبذلك اكتملت عناصر الدولة التركية الحديثة، التي كانت قائمة على حكم الحزب الواحد، وهو حزب الشعب الذي أسسه مصطفى كمال أتاتورك، وفي هذا الخصوص قال مصطفى كمال أتاتورك : ليكن معلوماً لكل العالم أن برنامجنا الأساسي في إدارة الدولة هو برنامج حزب الشعب الجمهوري، وأن المبادئ التي احتواها هذا البرنامج هي الخطوط العريضة التي تبين الطريق في الإدارة والسياسة، لكن ينبغي القول أن هذه المبادئ لا يمكن أن نقر لها بما ورد في الكتب التي يظن الناس أنها نزلت من السماء، إننا قد أخذنا إلهاماتنا من الحياة مباشرة، وليس من السماء ولا من عالم الغيب [٣].

لكن من اللحظة الأولى التي شعرت فيها الكمالية بعلمنة النظام وتحديث القيم الدينية الموروثة من المرحلة العثمانية، كان المفهوم الذي اتخذته لعلمانيتها مفهوماً مختلفاً عما هو متعارف عليه، وإذا كان يمكن تبرير ذلك في المرحلة الأولى من الإصلاحات لجهة التدرج في إدخال قيم غريبة على المجتمع فإن استمرار هذا المفهوم المختلف على امتداد العقود اللاحقة وحتى هذه اللحظة لا يعكس الأخذ في الاعتبار خصوصية المجتمع التركي وقيمه بل الرغبة في اجتراح مفهوم علماني يوائم مصالح النخبة الحاكمة الجديدة منذ العام ١٩٢٣ [٤].

وقد شهد اليوم نفسه الذي ألغيت فيه الخلافة (٣ مارس/آذار ١٩٢٤) وحل المؤسسات الدينية من دار الإفتاء ووزارة الأوقاف والمدارس الدينية، ونقلت إدارة هذه المؤسسات وكل ما يتعلق بالعبادات إلى هيئة جديدة أطلق عليها اسم (رئاسة الشؤون الدينية) يعين رئيسها رئيس الجمهورية باقتراح من رئيس الحكومة، وتكون تابعة لرئاسة الحكومة ومن مهماتها إعداد رجال الدين الذي تحتاجهم البلاد وتعيينهم. وبعد إقفال المدارس الدينية ومنها المدرسة السليمانية التي كانت بمثابة معهد عال للدراسات الدينية ، أنشئت عام ١٩٢٤ كلية العلوم الدينية (الإلهيات) بجامعة اسطنبول لتتولى مهمة إعطاء تعليم

---

(١)الزين، أتاتورك وخلفاؤه، مرجع سابق، ص٢٢٧ .

(٢)الجميل، العرب والأتراك، الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، مرجع سابق، ص١٥٤ .

(٣)درويش، (هدى)، **الإسلاميون وتركيا العلمانية**، دار الآفاق العربية، القاهرة، ١٩٩٨، ص٩٥ .

(٤) نور الدين، تركيا: الصيغة والدور ، مرجع سابق، ص٧٤.

عال لرجال الدين، لكن هذه الكلية تحولت إلى معهد للأبحاث الإسلامية عام ١٩٣٣، ولم يبقى من مكان يحصل فيه رجال الدين تعليماً دينياً سوى دورات القرآن الكريم التي كانت تعدها رئاسة الشؤون الدينية[١].

ويلاحظ مما سبق أن النظام العلماني الحاكم في تركيا قد سعى منذ اللحظة الأولى إلى استئصال الحضور الديني من الحياة الاجتماعية، لكنه عمل على إدارة ما تبقى منه حتى يكون ضمن دائرة الضبط وحتى لا يشكل أي خطر على النظام الجديد. وهو ما نصت عليه المادة الرابعة من قانون توحيد التدريس لجهة إنشاء كلية الإلهيات ومعاهد "إمام-خطيب" لإعداد أئمة وخطباء. كما يلاحظ أن النظام العلماني التركي لم يقف على مسافة واحدة من كل الأديان والمذاهب، ففي الوقت الذي أعطت معاهدة (لوزان) للطوائف غير الإسلامية حق إنشاء مدارسها بما فيها الدينية منها، كانت الكمالية تبحث من جهة أخرى عن سبل تطويع النشاط الديني لمصالحها، ومن جهة أخرى تخرج من كون علمانيتها خارج حساسيات المذهبية، فإذا ما مضت في إطلاق تعليم ديني، جاء مضمونه وفقاً لمذهب دون آخر. فبقي العلويون وهم من ربع إلى ثلث السكان خارج المنهاج التدريسي الديني، وبات عليهم أن يحصلوا تعليماً دينياً وفقاً للمذهب السني الحنفي دون غيره، وهي مشكلة لا تزال قائمة حتى اليوم رغم مرور أكثر من ثمانية عقود على تأسيس الجمهورية. أي أن العلمانية في عهد المؤسس كانت في جوهرها معادية للدين عموماً، وإذا تعلق الأمر بالتعددية السنية- العلوية، تحولت العلمانية إلى مدافع عن السنة ضد العلوية[٢].

وبالعودة إلى الواقع السياسي للبلاد في تلك الفترة نرى أنه وعلى الرغم من السيطرة التامة للكمالية، إلا أن تركيا شهدت تقلبات سياسية، ففي عام ١٩٣٠م، تم تأسيس حزب سياسي معارض الذي يتمثل بالحزب الجمهوري الحر، وذلك بدعوة من عصمت إينونو، إذ أوعز لمجموعة من

---

(١) نور الدين، تركيا: الصيغة والدور، مرجع سابق، ص٧٤.

(٢) نور الدين، تركيا: الصيغة والدور، مرجع سابق، ص٧٥.

المعارضين لتأسيس هذا الحزب، وذلك لامتصاص النقمة عليه وشحذ همة الحزب الحاكم دون تحدي الشرعية القائمة. وفي عام ١٩٤٦م، تم الإعلان عن تأسيس حزب الديمقراطية، الذي أصبح تدريجيا يستقطب أعداداً متزايدة، بحيث أصبح يمثل تعبيراً عن الرغبة الشعبية العارمة في التغيير، والذي أصبح الحزب الثاني في الجمهورية التركية[١].

وقد كانت الانتخابات النيابية لعام ١٩٥٠م، نقطة التحول في نظام الحكم في الجمهورية التركية، ومنعطفاً مهماً في تاريخ تركيا الحديثة منذ إلغاء الخلافة وإعلان الجمهورية، إذ أسفرت هذه الانتخابات عن فوز ساحق للحزب الديمقراطي، بحصوله على (٤٠٣) مقاعد من أصل (٤٨٢)، وهو ما لم يفاجئ الأتراك أنفسهم فقط، بل فاجأ الرأي العام الأوروبي، الذي كان يتابع عن كثب سير هذه الانتخابات [٢].

إن هذا الحزب الأكثر تقرباً للدين من الحزب الجمهوري، فمنذ تأسيسه طالب باحترام أكبر للدين، وبتدخل أقل للدولة في الشؤون الدينية، ففي هذا الخصوص كان رئيس الحزب جلال بيار، قد أعلن في عام ١٩٤٩م، أن الأمة التركية أمة مسلمة.هذا ما دعا إليه وفي خضم حكم الحزب الديمقراطي والذي استمر من عام ١٩٥٠إلى ١٩٦٠م، توسعت وتعضد دور الإسلام في الحياة السياسية التركية، فمنذ تولي هذا الحزب الحكم عام ١٩٥٠م، بدأ بإلغاء القانون الذي ينص على أن يرفع الآذان للصلاة باللغة التركية، فأصبح الآذان يرفع باللغة العربية، كما أصبح القرآن يتلى في محطات الإذاعة الرسمية، وأدخلت الدراسات الدينية، ومنحت الصفة القانونية لمدارس (إمام وخطيب)، والتي تتيح تعليماً دينياً، وجرى بناء (١٥٠٠) مسجد، إضافة إلى ترميم عشرات الجوامع[٣].

---

(١)هلال، السيف والهلال، مرجع سابق، ص٩٥-٩٦.

(٢)هلال، السيف والهلال، مرجع سابق، ص٩٧. وأنظر أيضاً:

- Heper, Political leaders and democracy in Turkey, op. cit, p259.

(٣)رضا هلال، السيف والهلال، مرجع سابق، ص١٠٨-١٠٩.

ويفسر الانفتاح على الإسلام والمتدينين من قبل الحزب الديمقراطي بالرغبة في البقاء في السلطة من أحد جوانبه، ولكن الجانب الأهم كان متصل بالسياسة الخارجية والصراع بين الغرب الأطلسي والاتحاد السوفياتي والمعسكر الشيوعي، وكانت تركيا بموقعها الجغرافي رأس حربة أساسي في مواجهة الغرب للشيوعية. فإستخدام الغرب للمشاعر الدينية الإسلامية للتصدي لـ"الخطر الشيوعي" كان أيضاً في أساس تشجيع وصول سلطة منفتحة على الدين، وخصوصاً أن هذه السلطة قررت الانضمام إلى حلف شمالي الأطلسي والمشاركة في الحرب الكورية ومشروع الدفاع المشترك وحلف بغداد، وتعزيز العلاقات مع إسرائيل[١].

ويلاحظ هنا أيضاً أن توسل الدين للبقاء في السلطة لم يكن يعني خروجاً عن الكمالية أو النهج العلماني للدولة، فقد كانت سياسة مسك العصا من المنتصف سمة أيضاً للحزب الديمقراطي، ففي ٢٩ تموز /يوليو ١٩٥٣ أصدر البرلمان التركي القانون رقم ٦١٨٧ الذي يمنع استخدام الدين لكسب النفوذ السياسي والشخصي، كما صدر قانون "حماية اتاتورك" بعد أن تم تحطيم تماثيله، وبناء على هذا القانون تم إغلاق حزبان إسلاميان هما الحزب الديمقراطي الإسلامي، وحزب الأمة، كما حوكم المفكر الإسلامي نجيب فاضل قيصكوريك[٢]. بذلك يكون قد تأسس لمرحلة جديدة من النظام التركي والتوجه نحو عسكرته.

٣- عسكرة النظام

إن توظيف الإسلام من قبل الحزب الديمقراطي إبان حكمه في تركيا، شهد تحذيرات من العلمانيين لا سيما من حزب الشعب الجمهوري، بأن هذه السياسة قد تجلب الكارثة إلى تركيا، وقد لقيت هذه التحذيرات آذاناً صاغية لدى الآخرين، وهو ما فتح الباب أمام أول انقلاب عسكري في تاريخ تركيا، وذلك في ٢٧/مايو من عام ١٩٦٠م، وذلك لحماية (الأتاتوركية)، وقد تمخض عن الانقلاب

---

(١) نور الدين، تركيا: الصيغة والدور، مرجع سابق، ص٧٥. أنظر أيضاً:

- Heper, Political leaders and democracy in Turkey, op. cit, p185.

(٢) المرجع السابق، ص٧٧.

إعدام (عدنان منديرس) الرجل الثاني في الحزب الديمقراطي في ذلك الوقت، والحكم بالحبس المؤبد على رئيس الحزب الديمقراطي جلال بايار [١].

ومنذ ذلك اليوم، سيطر الجيش التركي على النظام السياسي في تركيا، الذي أعلن بأن السلطة أصبحت في أيدي لجنة الوحدة الوطنية (Nuc)، وهي اللجنة التي تم تشكيلها بعد انقلاب عام ١٩٦٠م ، وقد أثمر هذا الانقلاب عن إصدار دستور جديد عام ١٩٦١م، يستهدف منع الاحتكار السياسي لحزب واحد على الحياة السياسية، واستحداث مجلس الشيوخ، وكذلك إنشاء محكمة دستورية، بالإضافة إلى تضمنه لائحة من الحريات المدنية واستقلال الجامعات ووسائل النقل، وقد أعلنت هذه اللجنة عن إجراء انتخابات برلمانية في ١٥ أكتوبر من عام ١٩٦١م، وقد أثمرت هذه النتائج عن عودة حزب الشعب الجمهوري إلى سدة الحكم، بعد فوزه بنسبة (٣٧,٧%) من مقاعد البرلمان، وتشكيل حكومة ائتلافية مع حزب العدالة [٢].

ويلاحظ أن دستور عام ١٩٦١ والقوانين الخاصة بالأحزاب والجمعيات والعقوبات الأكثر تشدداً تجاه التيارات الدينية، قد أسست لنظام قمعي لم تتخلص تركيا من تأثيراته لسنوات طويلة، فنصت المادة ١٩ من الدستور على منع استثمار الدين والمشاعر الدينية بأية صورة بهدف تحقيق النفوذ والمصالح الشخصية والسياسية، ونصت المادة ٥٧ منه على ضرورة انسجام الأحزاب السياسية مع مبدأ العلمانية، ومنع قانون الجمعيات تأسيس أي جمعية على أساس ديني. ومنع قانون الأحزاب استخدام الدين من جانب الأحزاب لغايات سياسية، واعتبرت المادة ٢٤١ من قانون العقوبات انتقادات الزعماء الدينيين للقوانين العلمانية جريمة، ودعت المادة ٢٤٢ من القانون نفسه إلى معاقبة من يحرض على العصيان على الدولة تحت شعار ديني[٣].

---

(١)هلال، السيف والهلال، مرجع سابق، ص١١٠.

(٢)هلال، السيف والهلال، مرجع سابق، ص١٦١–١١٨. وايضاً:

- Ahmad, Feroz, **The Turkish experiment in democracy, 1950-1975**, Boulder, Colo.: Westview Press, for the Royal Institute of International Affairs, London, 1977, p373 .

(٣) نور الدين، تركيا: الصيغة والدور، مرجع سابق، ص٧٥. وأنظر أيضاً:

- Landau, Jacob M., **Radical politics in modern Turkey**, Leiden : Brill, 1974, p10-11.

وتعد فترة الستينات، ولا سيما في السنوات الأولى منها، حاضنة لنشوء تيارات سياسية جديدة وحضور لقوى كانت لسنوات خارج دائرة التأثير، فالحركات الطلابية المعادية للولايات المتحدة كانت من أبرز علامات تلك المرحلة التي شهدت كذلك بدء ظهور شعارات وخلايا متصلة بالمسألة الكردية، ومع القوانين العلمانية المتشددة بعد انقلاب عام ١٩٦١ وجد العلويون المعارضون بشدة للتيار الديني الإسلامي السني، الفرصة مؤاتية لتأكيد مطالبهم وحضورهم. ووجد البعض كذلك مناسبة للربط بين العلوية وبين الحركات اليسارية وحتى الشيوعية، أو محاولة لاعتبار العلويين قاعدة لحركات اليسار المعادية لأمريكا، من زاوية أن الحساسيات الأمريكية كانت في اتجاه استغلال التيارات الدينية لمواجهة الأخطار الشيوعية، إلا أن البعض يعيد ظهور هذه المتغيرات إلى أنها نتيجة للسياسات الاجتماعية – الاقتصادية التي اتبعها الحزب الديمقراطي في الخمسينيات، والتي انفتحت على القرى ودعمت إنشاء المصانع وشق الطرقات وإتباع سياسة الإصلاح الزراعي، بحيث انخرطت فئات جديدة كانت مهمشة ومقهورة في الحراك الاجتماعي، وظهرت ثمار ذلك في الستينيات[١].حيث برزت النشاطات لمحاولة العودة إلى التعاليم الإسلامية بإدارة المجتمع التركي ،لتتشكل بذلك مرحلة جديدة.

٤- عودة الإسلام السياسي

شهدت نهاية الستينيات أحداثاً إسلامية واسعة النطاق، ففي عام ١٩٦٨ عقد في مدينة بورصة اجتماع سمي "حماة المقدسات" أعلن فيه أن السلطة للإسلام لا للقوميات، وان الشريعة الإسلامية ينبغي أن تعود إلى مكانها الطبيعي بدلاً من القانون المستورد، كما أعلن الإسلاميون أن الإسلام دين ودولة ولا يمكن للدولة أن تقوم بلا دين، ونتيجة لذلك شهدت اسطنبول أحداثاً جسيمة ولقاءات إسلامية، عديدة حيث كانوا يتجمهرون في ميدان تقسيم ويصبون لعناتهم على تمثال أتاتورك ويهاجمون العلمانية. كما ظهرت في الوقت نفسه الكثير من الجماعات السرية التي كانت تهدف إلى تنقية الإسلام مما شابه في سنوات الاضطهاد والضغط، وواصلوا تحركاتهم خلال الستينات، وكانوا يدعون إلى

---

(١) مشهداني، عبد الكريم، **العلمانية وآثارها على الأوضاع الإسلامية في تركيا**، منشورات المكتبة الدولية، الرياض، ١٩٨٣م.

الجهاد المقدس، وكانت تقوم بعض المظاهرات الطلابية التي كانت تدعو علانية إلى "تركيا إسلامية" وكان من أهم شعاراتهم: "الإسلام قادم" وكانت الصحف الغربية تنقل هذه الأخبار، فكانوا يقدمون للمحكمة العسكرية بتهمة تشكيل تنظيمات للقضاء على النظام السائد في تركيا، وإقامة نظام يستند على الشريعة، وكانت هذه الجماعات تضم فئات مختلفة من الشعب من وعاظ وتجار ومحامين وصحفيين ومهندسين وفلاحين وعمال. بالإضافة إلى حملات الاعتقال الواسعة التي قامت بها الحكومة لضبطها العديد من المنشورات المضادة للدولة[١].

وعلى أي حال فقد شهدت هذه الفترة تطوراً سياسياً واضحاً في الحياة السياسية التركية، وذلك من حيث التعدد الحزبي، على اختلاف أفكارها وتوجهاتها، والتي كانت بادرة لنشوء أول حزب إسلامي (حزب النظام الوطني) الذي أسسه نجم الدين أربكان. وقد كان قبل تأسيسه لهذا الحزب من نشطاء حزب العدالة، والذي كان الحزب الحاكم في فترة الستينات.

وكان نجم الدين أربكان من نشطاء حزب العدالة إلى تلك الدرجة التي تم فيها تعيينه أميناً عاماً لاتحاد مجالس الصناعة والتجارة التركية، وذلك بقرار من الحزب، الذي كان على رأس السلطة آنذاك. إلا أن أربكان كان على الدوام ينتقد النهج السياسي والاقتصادي لهذا الاتحاد الذي كان يعتبر من أهم ركائز تركيا الاقتصادية، وكان أربكان يعتقد أن ميكانيزم هذا الاتحاد يعمل على الدوام لتنفيذ مصالح الرأسمالية التجارية الكبرى، وكان يدافع عن مصالح تجار الأناضول والصناعيين الصغار هناك. الأمر الذي أثار حفيظة قيادة حزب العدالة ، لذلك أقدم هذا الحزب (كحزب حاكم) على عزل أربكان من منصبه كأمين عام للاتحاد. وعندما حاول أربكان أن يرشح نفسه ضمن قائمة الحزب في انتخابات حزيران/يونيو ١٩٦٨ الجزئية لمجلس الشيوخ، باءت محاولته بالفشل، ولكنه تمكن في عام ١٩٦٩ من

---

(١) درويش، الإسلاميون وتركيا العلمانية، مرجع سابق، ص١٦٠.

الفوز بمنصبه السابق كـ (أمين عام لاتحاد مجالس الصناعة والتجارة التركية) انتخابياً، إلا أن دوائر الحكم لم تعترف بنتائج الانتخابات واستخدمت الشرطة لإبعاده عن المنصب [1].

وفي الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٦٩، استطاع اربكان الفوز بعضوية البرلمان كمستقل، وقد دفعه هذا الفوز إلى إعلانه تأسيس حزب جديد قائم على المبادئ الإسلامية، وفي عام ١٩٧٠م، أسس حزب النظام الوطني الذي أعطى اهتماماً خاصاً في برنامجه لحرية المعتقد، وإقامة الطقوس الدينية والتعليم الديني، فقد ركز الحزب في بيانه التأسيسي على وقف الانحدار الأخلاقي في المجتمع وعلى ضرورة التوزيع العادل للمداخيل وإطلاق حملة تصنيع، فأعطى أربكان المهندس الذي تخرج من ألمانيا وصاحب النزعة النقشبندية صورة فريدة للتوليف بين التحديث الاقتصادي والالتزام بالقيم والأخلاق والتقاليد[2].

إلا أن هذا الحزب قد حظر في عام ١٩٧١م وذلك لمعاداته للعلمانية، ولكنه عاود للظهور في أكتوبر من عام ١٩٧٢، تحت اسم حزب السلامة الوطني، والذي شارك بالانتخابات البرلمانية لعام ١٩٧٣، والذي حصل من خلالها على (١١%) من الأصوات و(٤٨) مقعداً، وهو ما جعله شريكاً في الحكومة في فترة السبعينات [3].

وقد لعب هذا الحزب دوراً هاماً في الحياة السياسية التركية في السبعينات، بل أوقع العلمانيين في ممارسات كشفت كم أن الدين كان أداة للاستثمار السياسي من جانب العلمانيين قبل الإسلاميين. وقد بدأت المفارقة الأبرز بعد ظهور نتائج انتخابات عام ١٩٧٣ ، فلما كان حزب العدالة اليميني وحزب الشعب الجمهوري قد فشلا في الحصول على الأكثرية، كان لا بد من تحالف أحدهما مع حزب

---

(1) الجهماني، (يوسف)، **حزب الرفاه – نجم الدين ارباكان: الإسلام السياسي الجديد– الرهان على السلطة**، دار حوران، دمشق، ١٩٩٧، ص٩. وأنظر أيضاً:

- Sayarı , Sabri, **Politics, parties and elections in Turkey**, Boulder, Colo. [u.a.] Rienner 2002, p35.

(2) نور الدين، تركيا: الصيغة والدور، مرجع سابق، ص٧٩.

(3) هلال، السيف والهلال، مرجع سابق، ص١٣٦.

السلامة الوطني لينجح في تأليف حكومة جديدة، ومع أن حزب السلامة الوطني أقرب إلى حزب العدالة المحافظ وذي القواعد الرئيسية والدينية، فإن حزب الشعب الجمهوري، العلماني المتشدد، حزب أتاتورك هو الذي توصل للائتلاف مع أربكان(١).

وهكذا دخل حزب السلامة الوطني الحكومة مؤتلفاً مع حزب الشعب الجمهوري في حكومة بولند أجاويد،. وكذلك شارك الحزب بالحكومة بإتلافه مع حزب العدالة في اثنتين من الحكومات برئاسة سليمان ديميريل، وقد كان أربكان يشغل فيها منصب رئيس مجلس الوزراء، وشغل أنصاره حقائب وزارية مهمة (٢).

وقد مثلت فترة السبعينات بداية لنمو الإسلام السياسي في تركيا، إذ تنامى الإحياء الإسلامي في المجتمع التركي من ناحية، ومن ناحية أخرى القوتين الاقتصادية والسياسية المتناميتين للدول الإسلامية المنتجة للنفط، بالإضافة إلى الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م (٣).

وفي يونيو من عام ١٩٨٠م، حاز حزب السلامة الوطني على انتباه العالم، وذلك عندما عقد اجتماعاً جماهيرياً كبيراً تحت شعار (أنقذوا القدس)، رفع فيه المشاركون الأعلام الخضراء ودعوا إلى إقامة دولة إسلامية، مما أثار هذا الحشد قلقاً كبيراً لدى الأوساط العلمانية والمؤسسة العسكرية في تركيا. وتعتبر هذه الحادثة من الأسباب التي دفعت الجيش التركي للانقلاب في ١٢ سبتمبر من عام ١٩٨٠م، بالإضافة إلى ما شهدت البلاد من حوادث إرهابية على مر السنين الأخيرة، وقد اتخذت جراء هذا الانقلاب إجراءات قمع شديدة ضد الأحزاب، وكان أشدها ذلك الذي وجه ضد حزب السلامة الوطني والحركة القومية، بالإضافة على توقف العمل الحزبي بشكل كامل في تركيا (٤).

---

(١) نور الدين، تركيا: الصيغة والدور، مرجع سابق، ص٧٩.

(٢)الجهماني، حزب الرفاه: الرهان على السلطة، مرجع سابق، ص١٢. وأنظر أيضا:

- Dodd, C H, **Democracy and development in Turkey**, Beverley, N. Humberside : Eothen Press, 1979, p91 .

(٣)هلال، السيف والهلال، مرجع سابق، ص١٣٧.

(٤)الجهماني، حزب الرفاه: الرهان على السلطة، مرجع سابق، ص١٣-١٤. وللمزيد أنظر :

- Birand, Mehmet Ali., **The general's coup in Turkey : an inside story of 12 September 1980**, London ; Washington : Brassey's Defence Publishers, 1987 .

فكما هو الحال بالنسبة لأحداث انقلاب عام ١٩٦٠م، الذي أثمر عن صدور دستور جديد عام ١٩٦١م، تكونت جمعية تشريعية من (١٦٠) عضواً، منهم (١٢٠) عينهم الحكام العسكريون، و(٤٠) عينهم مجلس الأمن القومي، وعقدوا اجتماعاً لهم في أكتوبر من عام ١٩٨١، وجرى انتخاب لجنة تشريعية من ١٥ عضواً تحت رئاسة أورهان، قدمت أول صورة للدستور الجديد في يوليو من عام ١٩٨٢م. علاوة على ذلك، تم إصدار قانون جديد يحظر نشاط السياسيين الفاعلين قبل الانقلاب لمدة عشر سنوات، وبموجبه تم أيضاً السماح بتكوين أحزاب جديدة [١].

ويمكن القول أن هذا الانقلاب كان عبارة عن رد فعل على تنامي حضور التيارات الدينية خلال السبعينات في الحياة السياسية والاجتماعية الداخلية، لكن البعد الخارجي الديني والسياسي، كان من العوامل الأساسية لهذا الانقلاب. فبعد فترة ترقب من تداعيات الثورة الإسلامية في إيران، وبعد المهرجان الذي نظمه أربكان، استعجل الجيش التركي بتنفيذ خياره بحماية النظام العلماني من التهديدات الداخلية والخارجية. كما كان من أهداف الانقلاب تحطيم التيارات اليسارية والماركسية والكردية التي نشطت في مرحلة السبعينات، فضلاً عن تفكيك بنية الإسلام السياسي التي تمثلت في حظر حزب السلامة الوطني مع سائر الأحزاب الرئيسية، بحيث تمت إعادة صياغة المشهد الحزبي في شكل جذري منذ العام ١٩٨٣[٢].

لقد سمح انقلاب الجيش عام١٩٨٠م بنشؤ أحزاب جديدة من ضمنها كان حزب الرفاه بقيادة (أحمد تقدال) في عام ١٩٨٣، وهو امتداد طبيعي لحزب السلامة الوطني. وفي عام ١٩٨٦م، ونتيجة لاستفتاء وطني تم رفع الحظر عن نشطاء الأحزاب السياسية الفاعلين قبل الانقلاب، ومن ضمنهم أربكان الذي عاد إلى زعامة حزب الرفاه في أكتوبر من عام ١٩٨٧م [٣].

وهنا يتضح مواكبة الإسلاميين بتركيا للتطورات السياسية والتكيُّف معها لتحقيق مرحلة تثبيت الإسلام السياسي في تركيا.الذي يتجدد بمسميات أحزاب مختلفه ولكن برامجها متماثله تقريبا.

---

(١)هلال، السيف والهلال، المرجع السابق، ص١٤٣-١٤٤.

(٢) نور الدين، تركيا: الصيغة والدور، مرجع سابق، ص٨١. وأنظر أيضاً:
- Birand, The general's coup in Turkey : an inside story of 12 September 1980, op.cit, p18-25.

(٣)الجهماني، حزب الرفاه: الرهان على السلطة، مرجع سابق، ص١٥ .

٥- حزب الرفاه وانطلاقة الإسلام السياسي من جديد

وقد استمر حزب الرفاه حزباً هامشياً في الواجهة السياسية التركية منذ تأسيسه، حتى انتخابات عام ١٩٩١م، التي حصل فيها على نسبة ٢٤,٥%، والتي دفعته ليصبح من أهم الأحزاب السياسية في تركيا، وفي الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٥م، حصل حزب الرفاه على نسبة ٢١,٣٨٩٥%، من مجمل الأصوات، وهي النسبة التي جعلته بالمركز الأول في الأحزاب المشاركة في الانتخابات التشريعية، حيث تم تشكيل حكومة ائتلافية بين حزب الطريق الصحيح وحزب الوطن الأم، والتي ما لبثت أن سقطت في عام ١٩٩٦ لكي تفتح المجال أمام الرفاه لتشكيل حكومة جديدة برئاسة نجم الدين أربكان، وبالتالي تشكيل أول حكومة إسلامية في تركيا الحديثة [١].

وفي حقيقة الأمر، فإن حزب الرفاه لم يعتمد المبادئ الإسلامية كأساس في حكمه، بل اعتمد على المبادئ العلمانية التي أسسها أتاتورك، إذ أن حكومته الأولى جاءت لتفتح صفحة جديدة بين النظام العلماني والحركة الإسلامية في تركيا، وهو ما أكده أربكان نفسه في بيانه الوزاري، وبالتالي لم يكن حزب الرفاه حزباً أصولياً أو سلفياً، فهو لا يضع مطلب تطبيق الشريعة الإسلامية على رأس قائمة أولوياته، أخذاً بعين الاعتبار أن مبادئ الديمقراطية والفردية قد تجذرت في الشعب التركي، ولذلك فإن الخطاب السياسي لحزب الرفاه الإسلامي يركز على الأخلاق التقليدية للمجتمع التركي والعدل الاجتماعي ومناهضة التبعية للغرب [٢].

وقد استطاع أربكان وحزب الرفاه بناء قاعدة اجتماعية كبيرة في المجتمع التركي، من خلال خلق المؤسسات الشعبية في الأحياء والمناطق المحرومة والفقيرة وبين الأوساط الغاضبة والمحافظة أساساً وقد أنجز بناء مدارس ومؤسسات اجتماعية وصحية ومؤسسات ضمان ورعاية اجتماعية كثيرة العدد، وكان -في كل مناسبة وتجنباً للاصطدام بالسلطة وللاستفادة من الفسحة الديمقراطية والتعددية السياسية في تركيا- يؤكد على أنه كحزب لن يخرج في نشاطاته ونظامه السياسي عن خط الدولة،

---

(١)السيف والهلال، المرجع السابق، ص١٥٩. وانظر أيضاً:

- Rubin, Barry M., and Heper, Metin., **Political parties in Turkey**, London, Routledge, 2002, p29.

(٢)هلال، السيف والهلال، المرجع السابق، ص١٦٣.

كما أرساه أتاتورك. كما أن الأمر الذي ساعد هذا الحزب على النمو هو انشغال المؤسسة العسكرية والائتلاف الحكومي في المرحلة السابقة بالخطر الكردي، لا سيما خطر حزب العمال الكردستاني، حيث كان حينها العسكريون والسياسيون الأتراك يرون أن الخطر الداهم ينبع من الحركة الكردية أما خطر الظاهرة الإسلامية فيأتي في المقام الثاني، لذا كان يجري غض الطرف عنها وعن نشاطاتها أحياناً، الأمر الذي مكنها من اختراق النسيج الاجتماعي التركي الذي يحمل إرثاً إسلامياً متديناً بصورة كبيرة، إضافة لذلك فإن سلوك حزب الرفاه المتمثل برفض العنف وعدم طرح مسألة حكم الشريعة الإسلامية على السلطات القائمة ساهم أيضاً في التقليل من خطر الظاهرة الإسلامية[١].

وبشكل عام نجد بأن حزب الرفاه التزم بالعلمانية، إلا أنه أضفى عليها بعضاً من الإصلاحات، إذ كانت العلمانية الأتاتوركية – إن صح التعبير – متشددة في نظرتها للمبادئ الإسلامية كما رأينا، وهنا كان لا بد من أن تبدأ تركيا من التخفيف من تشدد هذه العلمانية تجاه المبادئ الإسلامية. فالعلمانية في نظر حزب الرفاه هي التي تقوم على تحقيق التوازن بين التقاليد الإسلامية والإصلاحات العلمانية الحديثة. إذ أن العلمانية لا تقوم على نبذ المبادئ الإسلامية، إذ أنها تقوم على عدم تدخل سياسة الدولة بالدين، في حين كانت العلمانية الأتاتوركية تقوم على التدخل المتشدد لسياسة الدولة في الدين، بعكس ما هو الحال لدى حزب الرفاه الذي يرى بأن العلمانية الصحيحة تقوم على عدم تدخل سياسة الدولة بالأمور الدينية[٢].

وكان من الأمور التي ساهمت في وصول حزب الرفاه إلى الحكم التغيرات الاجتماعية والسياسية الواسعة التي أصابت المجتمع التركي منذ بداية التسعينات وخصوصاً في أواخر عهد حزب الوطن الأم الذي قاد تركيا خلال فترة الثمانينات وبداية التسعينات وكان يرأسه تورغوت أوزال الذي كان يتمتع بمشاعر دينية عالية ساهمت في سيطرة المفاهيم الدينية الإسلامية على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وكان أوزال أول رئيس حكومة تركية يؤدي مناسك الحج ويشارك بانتظام في

---

(١)الجهماني، حزب الرفاه: الرهان على السلطة، مرجع سابق، ص٢٥-٢٦ .

(٢)هلال، السيف والهلال، المرجع السابق، ص٢٠٣ .

صلاة الجمعة كما منع في عهده تدريس نظرية داروين في المدارس ومَنع الإعلان عن المشروبات الروحية في وسائل الإعلام[١].

وقد أطلقت ليبرالية أوزال الاقتصادية والاجتماعية والدينية حراكاً اجتماعياً وسياسياً في الأوساط المتدينة، لكن فضائح الفساد التي تورط فيها حزب الوطن الأم، وانتهاء الحرب الباردة، واستهداف الإسلام في الشيشان واذربيجان والبوسنة والهرسك وألبانيا، كلها تقع في المحيط الإقليمي المباشر لتركيا، أنهت حزب الوطن الأم، وجيرت فئات واسعة من المحافظين أصواتها إلى حزب الرفاه، المعبر الرئيسي عن الإسلام السياسي في تركيا. وكانت من ثمار ذلك انتصار حزب الرفاه في انتخابات ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، وتأليفه أول حكومة برئاسة إسلامية، وكان حزب الرفاه قد اكتسح الانتخابات البلدية عام ١٩٩٤ ولا سيما في اسطنبول وأنقرة[٢].

وعلى أرض الواقع لم تشهد أول حكومة إسلامية في تركيا الحديثة استقراراً سياسياً، وخاصة من قبل الجهاز العسكري في تركيا، والذي يؤسس مبادئه على أسس النظام الجمهوري العلماني، والذي رأى بأن حكومة أربكان قد خرجت عن هذا النهج، وبالتالي كان لا بد من دفعه لتقديم استقالته، وخاصة أن تركيا لم تشهد أي استقرار سياسي في ظل حكم أربكان. وعلى ذلك، تدخل الجيش التركي مرة أخرى لحل النزاعات السياسية في تركيا، والتي ضغطت بشدة على حكومة أربكان لتقديم استقالتها، وهو ما تم في حزيران من عام ١٩٩٧م، وهنا قام رئيس الجمهورية (ديمريل) بتكليف مسعود يلماظ زعيم حزب الوطن الأم بتشكيل الحكومة، لتخلف حكومة أربكان الإسلامية، والتي لم تدم أكثر من عام واحد فقط. وبالتالي اثبت الجيش التركي بأنه حامي الجمهورية العلمانية الديمقراطية، وبأنه يعتبر الأصولية الإسلامية والانفصالية أكبر خطرين يهددان تركبا بالمقارنة مع أي تهديدات خارجية [٣].

---

(١) نور الدين، تركيا: الصيغة والدور، مرجع سابق، ص٨١–٨٢.

(٢) المرجع السابق، ص٨٢.

(٣)الجهماني، حزب الرفاه: الرهان على السلطة، مرجع سابق، ص ١٥٠–١٥١.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، فقد دفعت التوترات السياسية اللاحقة على تشكيل حكومة (يلماظ) إلى حل حزب الرفاه في يناير من عام ١٩٩٨م، بالإضافة إلى سحب عضوية اربكان وآخرون من البرلمان ومنعهم من المشاركة السياسية لمدة خمس سنوات، وذلك بقرار من المحكمة الدستورية، لقيام حزب الرفاه بأنشطة تمس النظام العلماني للدولة من وجهة نظر المحكمة، واستباقاً على ذلك كان أربكان قد عمد في حزيران من عام ١٩٩٧م على تشكيل حزب إسلامي جديد باسم (حزب الفضيلة) ليحل محل حزب الرفاه [١].

وهنا نرى أن حزب الرفاه قد مثل محطة في الصراع المزمن بين النظامين العلماني والإسلامي السياسي، والذي بدأ منذ العام ١٩٢٣م، وفي سياق التجاذب بين العلمانيين والإسلام السياسي بعد تأسيس حزب النظام الوطني عام ١٩٧٠م، وفي إطار المواجهة المكشوفة والمستمرة منذ مطلع العام ١٩٧٩م، بين المؤسسة العسكرية وحزب الرفاه بعد وصوله إلى السلطة في عام ١٩٩٦م بالشراكة مع حزب اليمين العلماني الطريق المستقيم بقيادة تانسو تشيلر [٢].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المرحلة قد شهدت أصعب الظروف التي مر فيها الإسلاميون في تركيا، إذ شهدت السنوات التي تلت خروج أربكان من السلطة أشرس حملة إعلامية– عسكرية يتعرض لها الوجود الإسلامي في تركيا حيث تم حظر الأحزاب الإسلامية، وسجن قادتها (من بينها رئيس بلدية اسطنبول حينها رجب طيب أردوغان)، كما ألغيت المرحلة المتوسطة من معاهد (إمام – خطيب)، ومنعت الطالبات المحجبات من دخول الجامعات، الأمر الذي ألزم عشرات الآلاف من الطالبات البقاء خارج الدراسة أو الهجرة لمن تستطيع إلى خارج البلاد لإكمال الدراسة، وتم مقاطعة

---

(١)هلال، السيف والهلال، المرجع السابق، ص٢١٨. وانظر ايضاً:

- Rubin, Political Parties in Turkey, op .cit, p5 .

(٢)نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص١١٥. وانظر أيضاً:

- Rubin, Political Parties in Turkey, op .cit, p29 .

الشركات الاقتصادية الإسلامية من جانب الدولة في عمليات المناقصة، حتى أن شركة (أولكر) أشهر شركة تركية في العالم وأحد أعمدة الاقتصاد التركي لم تكن بمنأى عن الضغوط[1].

وهنا، وبعد حظر المحكمة الدستورية التركية لحزب الرفاه، انتقلت الأغلبية الساحقة من نوابه إلى حزب الفضيلة، وبذلك احتفظ بالمركز الأول على صعيد البرلمان في تركيا بنسبة (١٤٥) مقعداً ، إلا أنه وبطبيعة الحال لم يقم بتشكيل الحكومة، ومع استمرار السياسة التركية –والمدعومة من قبل الجيش– في التصعيد ضد الحركات الإسلامية في تركيا وملاحقتها، أصدرت المحكمة الدستورية في تركيا قراراً بحل حزب الفضيلة، وذلك في ٢٢ من حزيران من عام ٢٠٠١م، وقد أثمر هذا القرار عن انقسام التيار الإسلامي السياسي في تركيا، فظهر حزب السعادة برئاسة رجائي كوتان في ٢٠ تموز من عام ٢٠٠١، وفي ذات العام، تم تأسيس حزب العدالة والتنمية برئاسة اردوغان، وقد كان هذان الحزبان امتداداً لحزبي الفضيلة والرفاه [2].

وقد دخل الحزبان الإسلاميان الانتخابات البرلمانية التركية في عام ٢٠٠٢م، التي أثمرت عن فوز ساحق لحزب العدالة والتنمية، الذي نال (٣٦٣) مقعداً من أصل (٥٥٠) مقعداً في البرلمان وبالتالي حصد هذا الحزب ما يقارب ثلثي مقاعد البرلمان. وقد أثمرت هذه النتائج عن نقلة نوعية في نتائج الانتخابات البرلمانية في تركيا منذ إعلان قيام الجمهورية في عام ١٩٢٣م حيث لم يسبق لحزب سياسي تركي أن حصل على هذه الأغلبية في الانتخابات. إضافة إلى أن هذا الانتصار الساحق لحزب العدالة والتنمية قد أسفر عن تصفية طبقة سياسية بكاملها بصورة غير مسبوقة بما يمكن تشبيهه بـ (إبادة جماعية) وبعدما كان الحزب الخاسر في الخمسينات والستينات والثمانينات يدخل البرلمان ويواصل اللعبة السياسية كحزب معارض، فإن حزب العدالة والتنمية في انتخابات عام ٢٠٠٢ لم يكتف بهزيمة هذا الكم من الأحزاب السياسية بل أخرجها نهائياً من البرلمان[3].

---

(1) نور الدين، تركيا: الصيغة والدور، مرجع سابق، ص٨٣.

(2)رضوان، (وليد)، **العلاقات العربية التركية**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٦، ص٣٧٤.

(3)نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مرجع سابق، ص٣٧ .

أما نتائج انتخابات عام ٢٠٠٧ فقد أثبتت هيمنة هذا الحزب على الشارع التركي، عندما استطاع أن يرفع حصته من أصوات الناخبين إلى ٤٦,٦٦% بما يزيد على ١٢% عن الانتخابات السابقة عام ٢٠٠٢، وهي النسبة التي تعكس النجاح الكبير في إدارة المعركة الانتخابية التي كان جوهرها الصراع الأيديولوجي والحضاري رغم أنه لم يكن القضية الطافية على السطح في هذه المعركة، حيث كانت قضايا مثل الاقتصاد والمشكلة الكردية والمشروع الأوروبي والحجاب هي المهيمنة في الساحة السياسية التركية[١].

إن هذا النجاح الكبير انتخابيا للإسلام السياسي بتركيا سيواجه العديد من التحديات لأسباب عقائديه وحضارية،وهنا تبرز قدرة تلك الأحزاب على إدارة مواجهة هذه التحديات كما سيأتي ذكره.

٦- الإسلام السياسي وتحدياته السياسية

أظهرت التحديات التي واجهها حزب العدالة والتنمية – ولا يزال– الصعوبات والإشكاليات التي يواجهها الصعود السياسي الإسلامي في تركيا وخصوصاً فيما يتعلق بقضية الحجاب حيث كانت الحكومات العلمانية السابقة قد فرضت حظراً على ارتداء الحجاب في الجامعات. وقد كان رفع هذا الحظر من أهم انجازات حزب العدالة والتنمية، فقد نجح رئيس الحزب رجب طيب أردوغان في حل واحدة من أسخن القضايا الداخلية المطروحة بقوة على الساحة السياسية التركية منذ عشرين سنة تقريبا والتي كادت تطيح بالحزب كما حصل مع سابقيه، فمن المعروف أن مقولة "رفع الحظر عن الحجاب" كانت دائما وراء استهداف الإسلاميين الأتراك وإبعادهم عن الحياة السياسية، كما كانت وراء إسقاط حكومة نجم الدين أربكان في يونيو/ حزيران ١٩٩٧ وحظر نشاط حزبه "الرفاه" ثم" الفضيلة" بحجة مناهضتهما لأسس ومبادئ مؤسس الجمهورية كمال أتاتورك. وكان شهر يناير ٢٠٠٨ قد شهد مع المدعي العام الجمهوري للمحكمة العليا في تركيا عبد الرحمن يالتشين كايا في جمع الأدلة والتصريحات الصادرة عن حزبي العدالة والتنمية الحاكم والحركة القومية المعارض بشأن رفع الحظر على الحجاب تمهيدا لإقامة دعوى قضائية أمام المحكمة الدستورية لإغلاق الحزبين. إلا أن الحزب

---

(١) غزالي، عبد الحليم، **"ثورة الاعتدال الصامتة تهزم العلمانية الصاخبة في تركيا"**، موقع اسلام اون لاين على الانترنت: www.islamonline.net

واصل جهوده التي توجت أخيراً بقرار رفع الحظر عن الحجاب الذي وافق عليه البرلمان التركي في فبراير ٢٠٠٨[١].

وجاء هذا النجاح ليضيف نجاحاً جديداً لحزب العدالة والتنمية باتجاه مواجهة مؤسسات العلمانية في البلاد والتي كانت المواجهة الأشد معها هي المواجهة المتعلقة بانتخاب عبد الله غول رئيساً للبلاد، ومع توالي هذه النجاحات كان لا بد من إثارة العلمانيين بقسوة وهو ما ظهر من خلال دفع المحكمة الدستورية في يوليو ٢٠٠٨ إلى حظر حزب العدالة والتنمية ومنع ٦٩ شخصية من قادة الحزب من مزاولة العمل السياسي من بينهم رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان ورئيس الجمهورية عبد الله جول، إلا أن المحكمة الدستورية رفضت حل الحزب رغم أنها أوقفت نصف المنحة المالية المخصصة للحزب والبالغة ٢٥ مليون يورو[٢].

هنا كان لا بد من بعض الجهات المعادية للإسلام السياسي من اللجوء إلى الوسائل غير القانونية للتخلص من حزب العدالة والتنمية (الحاكم)، وهو ما تمثل بمحاولة الانقلاب والتآمر عليه من قبل بعض ضباط الجيش والأمن الكبار، حيث استطاعت تركيا كشف عدة مؤامرات جرت منذ عام ٢٠٠٧ وحتى الوقت الحالي (يونيو ٢٠٠٩) كانت معظمها قد تم التخطيط لها من قبل منظمة "ارجينيكون"(**Ergenekon**) التي تواجه المحاكمة حالياً بتهمة التخطيط للاطاحة بالحكومة الشرعية عن طريق إثارة الاضطرابات في البلاد تمهيدا لانقلاب عسكري حسب وسائل الاعلام التركية. وكان التحقيق مع شبكة ارجينيكون قد بدأ في شهر يونيو/حزيران من عام ٢٠٠٧، عندما عثرت الشرطة على كميات من القنابل اليدوية لدى أفراد هذه المنظمة[٣]، وفي الوقت الذي كان يحاكم به ٨٦ شخصا بينهم ضباط كبار متقاعدون للاشتباه في صلاتهم بجماعة إرجينيكون القومية المتهمة بالتآمر للاطاحة بحكومة حزب العدالة والتنمية، قد اتضح وجود دور للموساد الإسرائيلي بهذه القضية. فإسرائيل ترى أن

---

(١) أنظر: هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) على الإنترنت، ٩ فبراير ٢٠٠٨:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_7236000/7236179.stm

(٢) صحيفة الرياض السعودية، ٣١ يوليو ٢٠٠٨.

(3)Akyol, Mustafa, The Plot Against Turkey,. Newsweek (Atlantic Edition), 7/21/2008, Vol. 152 Issue 3, p17.

الحكومة التركية ذات التوجهات العربية والإسلامية لا تخدم مصالحها. وهذا الانكشاف الإسرائيلي لتركيا اتضحت عواقبه من خلال الاختلافات التي سنتطرق لها لاحقا. وبالعودة لمنظمة "ارجينيكون"(**Ergenekon**) اعتقلت قوات الأمن التركية في يناير ٢٠٠٩ ستة عشر من ضباط الشرطة للاشتباه في أنهم أعضاء بجماعة إرجينيكون، وأحد ضباط الشرطة المعتقلين هو رئيس فرقة القوات الخاصة في إقليم الازيج بشرق البلاد(١).

كما شهد الشهر الحالي (يونيو ٢٠٠٩) تكشفا في المزيد من الحقائق حول هذه المؤامرات على حزب العدالة، عندما عقد رئيس الوزراء التركي أردوغان اجتماعا مع رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الجنرال ايلكر باشبوغ لمناقشة الوثيقة التي نشرتها صحيفة "طرف" يوم ١٢ يونيو ٢٠٠٩ والتي ذكرت فيها أن أجهزة الأمن ضبطتها في مكتب العميد المتقاعد سردار أوتورك، والتي تحمل توقيع العقيد بحري دورسون شيشيك وتتضمن خطة متعددة الجوانب للعمل على تفتيت حزب العدالة والتنمية الحاكم وإسقاط حكومته، وتشويه سمعة جماعة النور الإسلامية وزعيمها الشيخ فتح الله جولن ووصمها بالإرهاب من أجل القضاء عليها(٢).

المهم من كل ما تقدم هو التأكيد على أن وصول الإسلاميين إلى الحكم في تركيا لم يعد طفرة عابرة وستزول، بل أصبح واقعاً سياسياً معترفاً به داخلياً وخارجياً، بحيث يمكن القول أن النظام السياسي في تركيا هو نظام حكم إسلامي بوجه علماني، وهذا ما يعني أن مشكلة المياه بين الدول العربية وتركيا أصبحت جزءاً من العلاقات العربية مع تركيا الإسلامية.

---

(١) صحيفة الرياض السعودية، ٢٦ يناير ٢٠٠٩.

(٢) صحيفة الرياض السعودية، ٢١ يونيو ٢٠٠٩.

المبحث الثاني: الإسلام السياسي وقضايا المياه في تركيا

جرت العادة في الأنظمة الديمقراطية أن تحافظ الحكومات الجديدة (المنتخبة) على الاتفاقيات والعهود والمواثيق التي وقعتها الحكومات السابقة بغض النظر عن توجهاتها السياسية وخلفياتها الأيديولوجية، على اعتبار أن هذه الاتفاقيات والعهود هي اتفاقيات دولية خاضعة للقانون الدولي وليس من السهولة بمكان التراجع أو النكوص عنها، لما يترتب على ذلك من مسؤولية سياسية وأخلاقية دولية.

ومن هنا فأياً كان تصنيف وضع حكومة حزب العدالة والتنمية من النواحي الفكرية والعقيدية والسياسية فإن الشيء الذي لا يمكن إغفاله هو أن تركيا دولة ديمقراطية وذات دستور علماني لا يضع وزنا للدين، كما أن أي حكومة تركية مجبرة على الاستمرار في تنفيذ وتطبيق نصوص الاتفاقيات والمعاهدات الدولية أو الثنائية، وأقرب مثال على ذلك أن أول حكومة إسلامية في تركيا (حكومة حزب الرفاه المحظور بزعامة أربكان) أجبرت عام ٩٦ –١٩٩٧ على تطبيق اتفاقية التعاون الأمني والعسكري الموقعة عام ١٩٩٥ على أيدي حكومة حزب الطريق القويم (اليمين العلماني برئاسة تانسو تشيلر)[(١)].

ومن هنا فإن جميع الاتفاقيات التي وقعتها الحكومات التركية السابقة ومنها اتفاقيات المياه مع الدول العربية وكذلك اتفاقية المياه التركية الإسرائيلية لا يمكن التراجع عنها أو تغييرها من قبل حكومة العدالة والتنمية ذات التوجه الإسلامي، لكن الشيء المتاح لها هو التأجيل إذا كانت الاتفاقيات تسمح. وما يعنينا هنا هو تطورات العلاقات المائية التركية العربية منذ تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢.

ويشار هنا إلى أنه رغم التوتر الكبير في العلاقات السورية التركية في منتصف التسعينيات، إلا أن نهاية التسعينيات وبداية القرن الجديد شهدت تحسن واضح في العلاقات السورية التركية

---

(١) سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص١٥٣.

وبدأت تركيا أكثر ليونة في تمرير كميات اكبر من المياه وخصوصاً في فصول الفيضان وتعززت هذه العلاقات مع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في أنقرة عام ٢٠٠٢[١].

فقد أدت التطورات الايجابية في علاقات البلدين إلى تحسن في ملف المياه العالق بين البلدين حول قسمة مياه نهر الفرات، وكان مؤشر التحسن في تصريحات تركية، انه لا مشكلة مياه مع سوريا، مما يعني استعداد تركيا لإعطاء سوريا ما تحتاجه من مياه، لكن السوريين الذين جهدوا في الماضي للتوصل إلى اتفاق مكتوب حول اقتسام مياه الفرات مع تركيا، لم يلتقطوا الكلام التركي، ويحولوه إلى اتفاق رغم حاجتهم الملحة والمتزايدة لمياه الفرات، ويمكن قراءة الموقف السوري في هذا الجانب على انه اطمئنان للعلاقات المستقبلية بين البلدين[٢].

ومن الجانب الآخر، أي جانب العلاقات التركية الإسرائيلية، فقد واصلت حكومة العدالة والتنمية التزاماتها المائية السابقة مع إسرائيل، عندما وقعت في الرابع من مارس ٢٠٠٤ اتفاقاً مع إسرائيل تحصل بموجبه إسرائيل على ٥٠ مليون متر مكعب من المياه المعالجة سنوياً من محطات "مانافجات" لمدة عشرين سنة ويتم نقل المياه إلى إسرائيل عبر البحر ، وهذا الاتفاق -كما يؤكد رجب طيب أردوغان- ذو طبيعة سياسية، ويعكس الإرادة السياسية لكلا الطرفين في البيع والحصول على المياه، أما عملية النقل فسيتم التفاوض بشأنها، وبعد ذلك سيتم الاتفاق متى تدخل حيز التنفيذ[٣].

أولاً: السياسة المائية التركية

١-المياه قضية أمن قومي تركية

في أكتوبر ٢٠٠٥ أوصى مجلس الأمن القومي التركي بالإسراع في إتمام وانجاز كل السدود المفترض إنشاؤها على نهري دجلة والفرات، وذلك قبل أن تتناول المفاوضات على عضوية تركيا في

([1])Vukovic, Milovan, **Environment, security, and international relations: Theory and practice of conflict and cooperation over international water resources**, Ph.D., University of Idaho, 2003, p100-101.

([٢]) سارة، فايز، سوريا في استراتيجية الأمن التركي، صحيفة الوطن العُمانية، ١٢ ديسمبر ٢٠٠٤.

([٣]) صحيفة اليوم السعودية، ٢٠٠٤/٥/٢٧.

الاتحاد الأوروبي ملف المياه، إذ كان الاتحاد اقترح فرض رقابة أوروبية على ملف الخلاف بين تركيا من جهة وسورية والعراق من جهة أخرى على اقتسام مياه النهرين. وتذرع مجلس الأمن القومي التركي بتقرير الأمم المتحدة الصادر بمناسبة اليوم العالمي للمياه في ٢٢ آذار/ مارس ٢٠٠٥ والذي اعتبر أن تركيا قد تواجه شحاً في مصادر المياه عام ٢٠٤٠ لأن نصيب الفرد في تركيا من المياه قد يقل حينها عن ١٠٠٠ متر مكعب. وعليه طالب مجلس الأمن القومي كل مؤسسات الدولة المعنية بالأمر بالتنسيق في ما بينها والعمل على تسريع تنفيذ السدود الجاري بناؤها حالياً واعتبار ٢٠٢٣ موعداً لانجاز كل هذه المشاريع ومنها ١٣ سداً على الفرات أنجز خمسة منها حتى ذلك الوقت، و ٨ سدود على دجلة كان قد تم الانتهاء من احدها[1].

وذكر تقرير مجلس الأمن القومي أن تركيا بحاجة إلى ٣٧ بليون دولار للانتهاء من تلك المشاريع التي تتضمن أيضاً مجاري مائية لري ٨,٥ مليون هكتار من الأراضي الزراعية في جنوب شرق تركيا وتوليد طاقة كهربائية من خلال السدود تصل إلى ١٢٨ بليون كيلو وات للساعة، وتامين ٣٨,٥ بليون متر مكعب من مياه الشرب والصناعة في عام ٢٠٢٣. واعتمد المجلس صيغة عدم إضاعة أي قطرة ماء في نهري دجلة والفرات وتسخير كل الإمكانات للهدف المذكور، لكن العديد من المراقبين أشار إلى صعوبة تحقيق ما جاء في توصيات المجلس في ظل الوضع الاقتصادي الراهن واعتبروا توصياته إستراتيجية تسعى أنقرة إلى تحقيقها في أحسن الأحوال، إلا أن بعض الأوساط السياسية التركية أكد سعي وزارة الطاقة التركية إلى إعطاء الأولوية لسدود دجلة والفرات و تحويل مشاريع تلك السدود إلى القطاع الخاص لبنائها وتشغيلها لفترة من الزمن من دون أن تكلف ميزانية

([1]) الشرف، يوسف، "تركيا تسرع في بناء سدودها على دجلة مستغلة اوضاع العراق وسورية"، صحيفة الحياة السعودية، ٢٠٠٥/١٠/٢٧. للمزيد حول مشاكل المياه بتركيا واحتماليات الصراع المستقبلية حولها بين تركيا وجيرانها أنظر:

- Yetim, Muserref, **A bargaining framework for explaining international water rights conflicts: The case of the Euphrates and Tigris**, Ph.D., The University of Texas at Austin, 2006, p72-91.

الدولة شيئاً. من جانبه أكد رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان أن تركيا ليست دولة غنية بالمياه وان توصيات مجلس الأمن القومي في محلها لتدارك الإسراف الحاصل(١).

وفي أواخر شهر تشرين الثاني/ أكتوبر ٢٠٠٥ أقر مجلس الأمن القومي التركي ما يسمى "وثيقة سياسة الأمن القومي" التي تحدد المبادئ الأساسية لهذه السياسة والأخطار التي تهددها وسبل مواجهتها. وقد أستغرق درس هذه الوثيقة أكثر من سنة بين المؤسسة العسكرية والحكومة. وكشفت صحيفة "جمهوريت" العلمانية اليسارية، النص الكامل لهذه الوثيقة التي تضمنت كل ما يتعلق بالأمن القومي التركي. وفيما يتعلق بالمياه نصت الوثيقة على أنه "يجب أن يتابع بدقة تحركات المؤسسات الدولية وتلك التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي المتصلة بالمياه العابرة للحدود، وإن العمل مع دول المنطقة يجب أن يكون على أساس أن نهري دجلة والفرات هما نهران اثنان لكن بحوض واحد، وفي أساس هذه المبدأ يكمن استخدام التكنولوجيا وتوزيع المياه بأقصى فائدة(٢).

٢ - المباحثات المائية التركية

أ -مباحثات انطاليا /مارس ٢٠٠٧

شهدت مدينة انطاليا التركية في ٢٢ مارس ٢٠٠٧ تطوراً بارزاً على صعيد العلاقات المائية العربية التركية في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية عندما التقى وزير الموارد المائية العراقي الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد مع وزير الطاقة والمصادر الطبيعية التركي الدكتور محمد حلمي غولر ووزير الري السوري نادر البني بهدف بحث جميع المسائل المتعلقة بالمياه المشتركة بين العراق وتركيا وسوريا. واكتسبت هذه المباحثات أهميتها كونها أنهت فترة من القطيعة في الاتصالات على المستوى الوزاري في قطاع الموارد المائية بين الدول الثلاث استمرت نحو عشرين عاما(٣).

---

(١)الشرف، تركيا تسرع في بناء سدودها على دجلة مستغلة اوضاع العراق وسورية، مرجع سابق.

(٢) نور الدين، تركيا: الصيغة والدور، مرجع سابق، ص٣٠٣-٣٠٤.

(٣) صحيفة الثورة السورية، ٢٠٠٧/٣/٢٥.

وقد فتحت هذه المباحثات الباب أمام إجراء تفاهمات مشتركة وشاملة حول مختلف القضايا المائية المختلف عليها من قبل الدول الثلاث. وقد شهد الاجتماع تبادل وجهات النظر حول موضوع تطوير مصادر المياه واستخدامها بشكل عادل ومعقول، فضلا عن التأكيد على أن موضوع المياه يشكل عنصر تعاون مشترك بين البلدان الثلاثة. وقد قدمت تركيا خلال هذا الاجتماع عرضاً معلوماتياً عن المشاريع القائمة على مصادر المياه، ولا سيما سد اليسو، حيث أكدت تركيا على لسان وزيرها للطاقة والمصادر الطبيعية إن المشاريع المذكورة سيكون لها دور بارز في رفاه المنطقة[١].

وقد اتفق المجتمعون على المضي قدما في التعاون والتضامن في مجال المياه، كما تقرر بدء المحادثات الثلاثية الدورية المشتركة وعلى المستويين الوزاري والفني بغية تفعيل اتفاقيات التعاون المشتركة. وأكد المجتمعون أنهم يعارضون فكرة "حرب المياه" وأن تبادل المعلومات والشراكة العادلة في المياه المشتركة هي خير وسيلة للوقوف بوجه هذه الأفكار التي تسهم في تعقيد المشاكل ولا تسهم في حلها. وانتهت المباحثات بدعوة وزير الري السوري نظيريه العراقي والتركي إلى زيارة العاصمة السورية دمشق في شهر حزيران ٢٠٠٧ لاستكمال المشاورات الوزارية وعقد اجتماعات فنية مشتركة، ووافق الجانبان العراقي والتركي على تلبية الدعوة السورية[٢].

وفي اليوم التالي لهذه المباحثات أي بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٣ عقدت اللجنة الفنية المشتركة لدراسة القضايا المتعلقة بأمور المياه المشتركة بين العراق وتركيا التي شكلت عام ١٩٨٠ اجتماعاً لبحث مختلف القضايا المائية والمشاريع الإستراتيجية بين الطرفين. يذكر أن اجتماع اللجنة المذكورة يعد الأول منذ عام ١٩٨٩. وطلب الوفد الفني العراقي الذي شارك في الاجتماع من الجانب التركي إبلاغ الدول المتشاطئة بخطة تشغيل سد اليسو في حال إنشائه على نهر دجلة، كما طلب الجانب العراقي أيضا الاطلاع على الخطة التشغيلية للموارد المائية المتوقعة للفترة المتبقية من العام ٢٠٠٧. وعبر الجانب التركي عن أمله في أن يأخذ موضوع تأثيرات سد اليسو موقع الصدارة في جدول أعمال اللقاء

---

(١) المرجع السابق.

(٢)صحيفة الثورة السورية، ٢٠٠٧/٣/٢٥.

المقبل، مؤكدا انه يمكن للخبراء العراقيين والسوريين زيارة موقع السد لغرض الاطلاع الميداني على منشآته ودراسة خططه التصميمية والتشغيلية وتأثيراته المستقبلية والتأكد من عدم وجود تأثيرات سلبية على كمية ونوعية مياه نهر دجلة[١].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تركيا ترفض طلب سورية والعراق المدعوم من الأمم المتحدة بتقاسم مياه النهرين مع سورية والعراق بالتساوي وترى أن القسمة يجب أن تكون وفق الاستخدام العلمي الأمثل للمياه وفق صيغة "القسمة العادلة" وتنص على "تحديد الحصص المائية بعد احتساب حاجة وحصة كل دولة على حدة واستخدام حصتها بالشكل الأمثل" في وقت تحاول حكومة رجب طيب اردوغان تبديد المخاوف العربية دون تغيير الموقف الرسمي الرافض للتساوي. وتريد سورية والعراق التوصل إلى اتفاق نهائي تعرفان فيه الكميات التي ستحصلان عليها من دجلة والفرات للقيام بمشاريع مستقبلية فيما الجانب التركي لا يريد الدخول في اتفاقيات ويكتفي بالبرتوكول المعروف مع سورية ولا يعترف باتفاقية دولية حول قانون المجاري النهرية غير الملاحية الموقعة عام ١٩٩٧ ،التي تجبر تركيا على استئذان سورية والعراق قبل إنشاء سدود إضافية[٢].

ج- مباحثات دمشق

استكمالاً للمباحثات التي عقدت في أنطاليا في مارس ٢٠٠٧، شهدت دمشق في ١٠ يناير ٢٠٠٨ مباحثات جديدة للجنة الوزارية المائية المشتركة لكل من سوريا وتركيا والعراق، حيث أكد وزراء الري والمياه السوري نادر البني والموارد المائية العراقي عبد اللطيف جمال رشيد وزير البيئة والغابات التركي فيصل اوغلو على ضرورة حل كافة المواضيع والأمور المتعلقة بالمياه المشتركة من حوضي نهري دجلة والفرات بالحوار وان تبقى المياه جسور تعاون ومحبة بين البلدان الثلاثة وشعوبها. كما أكد الوزراء الثلاثة على أهمية استئناف اجتماعات اللجنة الوزارية كونها ستناقش جملة مواضيع تتعلق

---

(١) المرجع السابق.

(٢) أبو حمود، تميم، اجتماع أنطاليا المائي ينجح بإسقاط سيناريوهات حروب المياه وتحويلها "جسورا للمحبة والتعاون، موقع سيريا نيوز على الإنترنت، ٢٠٠٧/٣/٢٤:
http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=50744

بالمياه المشتركة بين دولهم وسبل التنسيق والتعاون بين الدول الثلاث وإقامة المشاريع المائية المشتركة ومكافحة التلوث وسبل ترشيد الاستهلاك(١).

وأكد الوزير السوري أن هذه الاجتماعات تأتي استكمالا للاجتماع الذي انعقد في انطاليا في تركيا في شهر مارس الماضي بعد انقطاع دام حوالي ٢٠ عاما حيث كان هذا الاجتماع غني بدلالاته المتنوعة وتميز بالصراحة وروح التعاون وتم خلاله الاتفاق على المضي قدما في التضامن في مجال المياه وعقد الاجتماعات الدورية لتفعيل مشاريع التعاون المشترك . وأضاف إن اجتماع دمشق وقبله اجتماع انطاليا "هو قفزة نوعية في مجال العمل المشترك لخدمة التنمية المستدامة لشعوبنا واستثمار مواردنا المائية المشتركة وتنمية المناطق الحدودية لتصبح مناطق جذب بدلا من أن تكون مناطق طرد فالتاريخ والجغرافيا مشترك". وأكد أن الفضل يعود إلى دفع العلاقات الثلاثية في مجال المياه إلى تطور العلاقات السياسية بين سوريا وتركيا والعراق والى حسن الجوار والنوايا وصلات القربى بين الشعوب. ودعا إلى العمل للمحافظة على العلاقات وتطويرها بين الدول الثلاث وكذلك العمل حل المسائل المائية فيما بين هذه الدول بالحوار لكي تصبح المياه جسور تعاون ورسائل محبة بين شعوب هذه الدول والمحافظة على الثروة المائية لخدمة الأجيال القادمة(٢).

من جانبه أكد وزير البيئة والغابات التركي على أهمية اجتماعات اللجنة الوزارية الثلاثية التركية السورية العراقية للتباحث في سبل التعاون بين الدول الثلاث بشان قضايا المياه حيث تم الاتفاق في الاجتماع السابق على ثلاث نقاط الأولى التعاون في مجال الموارد المائية والثانية الاستمرار في عقد الاجتماعات الدورية والثالثة القيام بدراسات لتطوير كافة الأمور المائية. وأضاف "إننا في تركيا نرغب في إقامة علاقات راسخة مع كل من سوريا والعراق وفي هذا الصدد نؤكد على أن تكون المياه العابرة مياه محبة وصداقة وتعاون بين دولنا ولدينا الرغبة بان تكون كذلك". كما تطرق اوغلو إلى ضرورة الإسراع في إنشاء سد الصداقة بين سوريا وبلاده على نهر العاصي الذي كان مدار بحث

---

(١) صحيفة الثورة السورية، ٢٠٠٨/١/١١.

(٢) المرجع السابق.

خلال زيارة كبار المسئولين السوريين الى تركيا مشيرا الى أن سد الصداقة سيؤمن ري الأراضي التركية وسيوفر الطاقة الكهربائية وتنمية الثروة السمكية والخدمات السياحية ودرء الفيضانات التي تتعرض لها تركيا عن طريق إقامة محطة إنذار مبكر لها[١].

ومن جانبه أكد وزير الموارد المائية العراقي على ضرورة وضع آليات من اجل استغلال الموارد المائية بشكل أفضل لما فيه مصلحة شعوب المنطقة وكذلك على ضرورة التعاون المستمر بين الدول الثلاث لما له من ايجابية كبيرة على تنمية الموارد المائية. وأكد على ضرورة حل المشاكل المائية عن طريق الحوار وعقد اللقاءات الثلاثية معربا عن أمله بالانتقال من التوقيع على محاضر الجلسات والاجتماعات الى اتفاقيات من اجل تقاسم المياه لصالح شعوب الدول الثلاث وتخدم الأجيال القادمة والاستفادة من الموارد المائية بشكل علمي عقلاني وفني. ودعا تركيا وسوريا إلى مساندة العراق في مشاريعها التنموية الحيوية في قطاع المياه وترشيد الموارد المائية والتقليل من الهدر. وأشار إلى أن التعاون بين بلاده مع سوريا تركيا هو في أحسن أحواله داعيا اللجنة الوزارية الى أن تبدأ بالدخول في التفاصيل الفنية من اجل تحسين الموارد المائية واستغلالها بشكل جيد لما يعود بالفائدة على الدول الثلاث ورفع التعاون إلى مستوى اتفاقيات تنظم هذه المواضيع[٢].

ثانياً: اتفاقية جديدة للمياه بين تركيا وكل من سوريا والعراق

تأكيداً على اهتمام حزب العدالة والتنمية بتركيا بتحسين وتوثيق العلاقات العربية – التركية بشكل عام وخاصة العلاقات المائية، تم التوقيع على اتفاقية جديدة للمياه بين كل من(تركيا. سوريا- العراق) عام ٢٠٠٨ ونصت أهم بنود هذه الاتفاقية على[٣]:

١- تدفق لا محدود للمياه ويكون حسب الاحتياج لدولة العراق وسوريا .

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) مقابلتي الشخصيه مع اسماعيل بيك (مدير عام التخطيط بوزارة البيئه والغابات بتركيا) أنقره ، وزارة البيئة والغابات ٤/١١/ ٢٠٠٨م.الساعة الواحدة ظهرا.

٢- تبادل الخبرات في بناء السدود بتركيا ونظم الري (irrigation system).

٣- اجتماع كل (٦) ستة أشهر بين تركيا وسوريا لدراسة المياه، وإرسال فنيين سوريين لدورات بتركيا لمدة ثلاثة أشهر لدراسة طريقة تخفيض استهلاك المياه وطرق ترشيد الري الزراعي .

وهذا يؤكد نقله نوعيه كبيره في السياسة التركية تجاه الجوار العربي وإمدادات المياه تجاهها في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية التي تمثل التوجه الإسلامي بتركيا.

كما أبدى الأستاذ (إسماعيل بيك) اهتمامه بإبراز التعاون مع بقية الدول العربية والخليج العربي حيث أشار إلى الاتفاقية الموقعة بنهاية شهر(١٠/ ٢٠٠٨م) مع وزير الزراعة السعودي بشأن استغلال الأراضي الزراعية بالأناضول وكان برفقة الوزير وفد من رجال الأعمال المهتمين بالنشاط الزراعي حيث تم مقابلتهم للرئيس التركي (عبدالله غول) الذي أكد الاهتمام التركي بتطوير المشاركة العربية – التركية بكافة المجالات. وهذه المواقع بجوار السدود الكبرى الجاري تنفيذها. [١] إن الاتجاه السعودي للزراعة بدول الجوار الغنية بالمياه يأتي تنفيذا لسياسة الدولة في تخفيف استهلاك المخزون المائي بالمملكة الذي يعاني من المحدودية والضعف بسبب طبيعة المناخ الجاف . ولتحقيق التوازن بين الغذاء وإحتياجاته الزراعية والمحافظة على المياه .

ومن خلال مقابلتي الشخصية لمسؤول تركي ومن خلال سؤالنا له حول تأثير السدود على كمية تدفق المياه للدول العربية؟ أشار (إسماعيل بيك) أن هدف السدود هو تحصيل الكهرباء، دون التأثير على كميات تدفق المياه لدول الجوار ويؤكد ذلك بالإتفاقية المشار إليها سابقا مع سوريا والعراق والموقعة من قبل وزراء المياه للدول الثلاث. أما فيما يتعلق بمشروع أنابيب السلام الذي سبق طرحه من تركيا للدول العربية، فقد أشار (إسماعيل بيك بأن الطرح لازال موجود وأن المانع الحقيقي للتنفيذ

---

(١) المرجع السابق.

هي الكلفة المالية للمشروع التي يصعب على تركيا تنفيذها بدون دعم الدول المستفيدة حيث أن كلفة المشروع المتوقعة حسب دراسة تلك الفترة بالثمانينات (١٠) عشره مليارات دولار[١].

ولإثبات حقيقة السياسة المائية لحزب العدالة والتنمية ومستقبل السدود الكبرى بتركيا (الجاب- algab). أجريت كباحث لقاءاً مع العديد من البرلمانيين الأعضاء بحزب العدالة والتنمية والممثلين لولايات كبرى بتركيا (أنقره . أسطنبول . أنطاكيا وغيرها) حيث تم طرح العديد من الأسئلة حول مستقبل العلاقات العربية – التركية وخطط الحزب بشأن المياه والسياسة المائية التي يسعى لتحقيقها . وقد كان اللقاء برعاية (البروفسور/ عرفان قوندوز) عضو بالبرلمان عن حزب العدالة والتنمية ومستشار للرئيس التركي(عبدالله جول). وكانت وجهة نظرهم كالأتي [٢]:

- أجمعت وجهات نظر النواب (عن حزب العدالة والتنمية) على تأكيد أهمية العلاقات العربية التركية عامه وخاصةً المياه. حيث أكدوا على عدم اتخاذ المياه كسلاح ضد جيران الجنوب العربي . وحول التطرق للموقف الرسمي سابقا ضد سوريا ، أكدوا على أن الماضي لا ينظر إليه حزب العدالة والتنمية. بل هناك بداية جديدة مع حزبهم تجاه العرب والمسلمين لتطوير العلاقات في كافة المجالات.وبسؤالي حول تأثير مفاوضات الجانب الأوربي وأثرها على المشاريع العربية – التركية ؟.

- أكدوا على أن توثيق العلاقات والمعاهدات مع الجنوب العربي يؤدي لتقوية موقفهم مع مفاوضات الجانب الأوربي.

وبسؤالي حول وجود أي حلول مطروحة لحل المشاكل المائية العربية؟. أكد الجميع على مشروع أنابيب السلام الذي سبق طرحه في الثمانينات وأن العائق للتنفيذ مادي فقط. وأن لدى الحكومة التركية نية بإعادة طرح المشروع إذا لاقى قبولا عربيا. وخاصة الخليج العربي الذي رفض المشروع سابقا.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) مقابله شخصيه مع برلمانيين أتراك برئاسة(البروفسور/عرفان قوندوز)عضو برلماني عن حزب العدالة والتنمية،أنقرة، داخل البرلمان التركي بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٤م.الساعة الثانية ظهرا.

ورداً على التحفظات الخليجية على المشروع التي كانت لأسباب اقتصاديه (ارتفاع كلفته) وسياسيه (إمكانية استغلاله) لتحقيق سياسات معينه خاصةً مع وجود سابقه لذلك مع سوريا؟.
أبدى البروفسور(عرفان) أن تركيا لم تستخدم المياه كسلاح ولكن الإجراء كان ضد سوريا التي كانت تعمل على استفزاز تركيا سياسيا ومائيا. وقصد بذلك (إيواء سوريا لقيادات أكراد . إضافة لنهر العاصي النابع من لبنان) حيث يرى الأتراك أن سوريا تمنع تدفقه في الصيف لتركيا وعند وجود الفيضانات بتركيا بالمنطقة المحاذية لسوريا والتي تخدم الزراعة والاحتياج التركي تجعله يتدفق. فالإشكال حسب رأيهم، سوريا هي التي تبعثه وهي التي تتخذ إجراءات ضد تركيا فكان الرد التركي الذي لم يدم طويلا.

وهنا نستعيد الأزمة التي افتعلتها تركيا عام١٩٩٨م،حيث اتخذت ليبيا موقفاً داعماً لسوريا بتهديدها بطرد الشركات التركية العاملة بليبيا إذا لم تتراجع تركيا عن أي إعتداء ضد سوريا وقد كان التهديد الليبي مؤثراً إيجابيا لصالح سوريا حيث تراجعت تركيا عن الاعتداء[١].

وبشكل عام أكد النواب تأييدهم لرأي البروفسور وأبدو حرص حزب العدالة التنمية على توثيق العلاقات العربية التركية في كافة المجالات. وأن هذه رغبة الشعب التركي عامة فحزب العدالة والتنمية ممثلا عنهم. مدللين على تزايد شعبيته منذ عام ٢٠٠٢م حاضراً ومستقبلاً. وأن ما يكتب ضد تشويه هذه العلاقات لا يعبر عن الموقف الرسمي التركي الساعي لتوطيد وتوثيق العلاقات العربية . التركية ، والماء جزء رئيس في هذه العلاقات. وخلاصة هذه اللقاءات التأكيد على العمق الاستراتيجي العربي والإسلامي في السياسة التركية بظل قيادة حزب العدالة والتنمية . كما وأن الاهتمام التركي يسعى لتوثيق العلاقات العربية التركية وحل جميع الخلافات البينية وعدم الالتفات إلى الماضي بل التصرف بنظره جديدة تخدم التكامل العربي التركي وتعزيز العلاقات المشتركة. وتأتي الاتفاقية المائية مع سوريا والعراق الموقعة عام ٢٠٠٨ م . واتفاقية استصلاح الأراضي الزراعية مع السعودية الموقعة نهاية شهر ١٠/ ٢٠٠٨م لفتح المجال للشركات الزراعية السعودية للزراعة بالأناضول. وجميع هذه الاتفاقيات

---

(١) نهار ،عبدالناصر ،"**دراسة عن الماضي والحاضر والمستقبل للعلاقات العربية التركية**" ، صحيفة الوطن السعودية الإلكترونية ١٦/يناير/٢٠٠٨م.

إضافة للمجلس التنسيقي الخليجي –التركي (الذي يؤكد على التنسيق الأمني والتجاري والسياسي) كلها تؤكد صحة هذا التوجه الذي يؤكد مستقبلاً متفائلا للمساهمة في حل جزء كبير من المشاكل المائية العربية، في ظل قيادة حزب العدالة والتنمية بتركيا.

وفي مقابلة أخرى أجريتها مع أحد المسؤولين الأتراك الكبار وهو الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي معالي البروفسور(د. إكمال الدين أوغلو) وباعتباره أحد الملمين بتوجهات حزب العدالة والتنمية إضافة لمسؤوليته الرسمية كأمين عام للمؤتمر الإسلامي، كان سؤالي له حول فكرة إعادة طرح مشروع أنابيب السلام التركي لمعالجة أزمة المياه ؟ وكانت إجابته بأنه تابع هذا المشروع منذ بدايته من قبل الرئيس / تورغوت أوزال، ولكن لأسباب اقتصادية وسياسية لم يتم هذا المشروع في تلك الفترة بالثمانينيات والآن عوامل النجاح الاقتصادية والنضج السياسي موجودة والتحديات الكبيرة التي تواجهها الدول المعنية تحتم هذا التوجه . كما صرح بأنه شخصياً يؤيد هذا الطرح للمشروع، وأن منظمة المؤتمر الإسلامي تعتبر في إطاراً جيداً لتحديد مثل هذا التفاهم والتفاعل بين دول المنطقة. وقد أكد بأن تحقيق هذا الفكر يحتاج إلى اتصالات سياسية وأن المنظمة تشجعها بين تركيا والدول العربية(١).

وعن السؤال حول السدود بتركيا وأثارها على العلاقات العربية والتركية ؟ أكد معاليه أنه لا يوجد تخوف من ذلك، وذلك لانعدام الاختلافات بالفترة الأخيرة. فقد حدثت سابقاً بعض المشاكل أثناء التشييد فقط ، وأثناء حبس المياه بتركيا لأجل تعبئة السدود، وأثناء قلة الأمطار أما الآن فقد أصبحت منتظمة ومسألة التخوفات إنتهت الآن. كما أشار للاتفاقية الموقعة بنهاية عام ٢٠٠٨ م بين تركيا وسوريا والعراق(٢) .

وعن سؤالي حول وجود سياسة مائية محددة لحكومة حزب العدالة والتنمية بتركيا تجاه العالم العربي ؟ أفاد معالي الدكتور بأن الحزب والحكومة التركية يعمل بشكل واضح على تدعيم التوجه

---

(١) مقابلة شخصية مع معالي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي (الدكتور إكمال الدين أوغلو) بمكتبه بجده، بتاريخ ١٤/٥/١٤٣٠هـ الموافق ٩/مايو / ٢٠٠٩ م، الساعة الواحدة بعد الظهر.

(٢) المرجع السابق.

الكبير نحو الوطن العربي، وهناك تطوير كبير في العلاقات العربية التركية والإسلامية، وخاصة مع المملكة العربية السعودية. ويدلل على ذلك بالزيارات الرسمية المتكررة للرئيس التركي ورئيس الوزراء، إضافة لزيارات للوزراء المختصين، والتي جميعها تؤكد وجهة النظر للحكومة التركية تجاه العلاقات العربية التركية[١].

١ -موقف العراق من قضايا المياه

أعلن وزير الموارد المائية العراقي عبد اللطيف جمال رشيد في تصريح لصحيفة الشرق الأوسط أن قطاع الموارد المائية في العراق "عانى ولعقود طويلة من سوء الإدارة والإهمال في تنفيذ مشاريع لو نفذت حينها لما وصل العراق إلى هذا الهدر الكبير في المياه، كما كانت التخصيصات المالية لهذا القطاع لا تتناسب وبلد تبلغ مساحته(٤٣٥,٠٥٢) كيلومترا مربعا. ويمر عبر أراضيه نهران وهما دجله والفرات، كما أُهمِل موضوع الصيانة والأمور الفنية، رغم أن هذا الموضوع يعاني منه جميع القطاعات الأخرى العامة والخاصة". وبشأن حجم المياه الداخلة للعراق عبر دجله والفرات والروافد الأخرى ، بين انه " لا يوجد ولا يمكن تحديد رقم معين لأنها أرقام تتغير كل يوم بحسب ثلاثة عوامل رئيسيه :-

أ) يتمثل بالطبيعة من تساقط أمطار وثلوج وسرعه الرياح وهي عوامل لا يمكن التحكم بها.

ب) يتمثل بتشغيل دول الجوار للموارد المائية ، فنهرا دجلة والفرات يأتيان من تركيا والفرات تشارك فيه سوريا ، وأي بناء سدود أو توسيع أراض زراعيه في تركيا وسوريا يؤثر سلبا على العراق، وأكد الوزير أن العراق بدأت مباحثات مع الدولتين وهناك تنسيق وتبادل معلومات مستمران، وأكد وجود وثائق لكنها لا ترقى للاتفاقية الدولية، فهي عبارة عن محاضر جلسات بين الدول الثلاث تنص على عدم تأثير أي منا على الآخر بشأن الكميات في حال قيام مشاريع مستقبلية، وأكد الوزير أنه تكلم مع الأتراك لرفع

---

(١) المرجع السابق.

النسب لمواجهة شح المياه وقد وافق الأتراك على هذه الزيادة، وأعرب عن أمله عقد اتفاقيات تتمتع بالتزام دولي، وهذا الأمر يحتاج لتطوير العلاقات السياسية والدبلوماسية مع تركيا.

ج) يتمثل بتعامل العراق مع المياه، واعترف الوزير أن العراق يعاني من مشكلة هدر المياه الناجمة عن قدم الشبكات وقلة الخزانات، والحاجة لبرامج مكثفه الإنشاء السدود الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وتخصيص مبالغ ضخمه لخزن المياه، وعدم ترك المياه العذبة تذهب للبحر دون الاستفادة منها"[1].

وكشف وزير الري العراقي عن أن العلاقات العراقية- الإيرانية على صعيد التعاون المائي ليست على ما يرام ، رغم انه عمل وبشكل شخصي على إرسال توصيات مع السفير الإيراني في بغداد وأرسل رسائل للإيرانيين " لكن حتى الآن لا يوجد تعاون من قبلهم ولا نعرف ما هي خططهم التشغيلية المستقبلية ولا يعلمونا حتى بمستوى استغلالهم لمياه الروافد التي تبلغ مع إيران نحو ٤٠ رافد، وقسم منها كبير مثل الكرخه والكارون وبعضها موسمي وأخر دائمي ونسبة ٤٠% من مياه دجله قادمة من الأراضي الإيرانية، وتصرفاتهم على الأنهر وكيفية استغلالها لها تأثير علينا ، ونأمل أن نصل لنتائج طيبه بالحصول على حصص عادله منهم، وهذا يحتاج لتنسيق معهم ومعرفة خططهم المستقبلية"[2].

وقد نفى الوزير وجود أي اتفاقيات أو مباحثات تجري الآن بين الكويت وتركيا أو مع العراق بشأن تزويد الكويت بنهر مياه عذبة، وأضاف أنه التقى شخصيا بوزير النفط والمياه بدولة الكويت ولم تكن هناك نية لبدء مباحثات مع تركيا أو مع العراق لفتح نهر مياه عذبه من جنوب العراق وصولا لدولة الكويت ، مشيرا إلى أنه تطرق لهذا الأمر في مؤتمر الرياض الأخير " وان شركات تركية اتصلت بالجانب العراقي لبدء مشروع إيصال المياه العذبة للكويت ، وأنا أجبتهم أنها عملية ليست سهله ويجب أن تتم بين الدولتين وحتى الآن لم نستلم ورقة رسميه لا من الكويت ولا من تركيا ، شخصيات كويتيه تحدثت بهذا الأمر لكن رسميا لم نستلم أي شيء"[3].

---

(1) تصريح لوزير الري العراقي عبد اللطيف جمال رشيد، صحيفة الشرق الأوسط السعودية، ٢/١٢/ ٢٠٠٨م.

(2) المرجع السابق.

(3) المرجع السابق.

وبذلك تتضح وجهة النظر العراقية حول الاتفاقية (العرقية–التركية–السورية) الموقعة عام ٢٠٠٨م حيث يرون أنها مفاهمات لا ترقى لمعاهده دوليه معتمدة !؟ رغم التوقيع عليها من الدول الثلاث. كما وأن مؤتمر الرياض الدولي للمياه المنعقدعام٢٠٠٨م ناقش الاستفادة من دول الجوار الغنية بالمياه ويؤكد ذلك ما أشار له الوزير العراقي حول تزويد الكويت بمياه عذبه من تركيا عبر العراق، وهو ما تعبر عنه حاجة الخليج الماسة للمياه العذبة. والتي قد ترجح إعادة طرح مشروع أنابيب السلام وقبوله خليجياً في ضل الرغبة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية،أو خيارات أخرى لإمدادات المياه سنتطرق لها لاحقا.

حيث يمكن القول أن هناك توجه لتطبيق معادلة النفط مقابل المياه، فدول الخليج العربية غنية بالنفط إلى أقصى الحدود لكنها فقيرة بالموارد المائية، فيما تعد تركيا فقيرة بالنفط إلى أبعد الحدود وغنية بالموارد المائية، وهذه المعطيات مصحوبة بواقع استيراد تركيا لأكثر من ٩٥ % من حاجتها النفطية من الخارج والمقدرة بنحو ٢٠ مليار دولار، في الوقت الذي تمثل فيه مياه البحر المحلاة أكثر من ٧٥% من المياه المستخدمة في دول الخليج العربية بكمية تصل إلى ١,٨٥ مليار متر مكعب، أي حوالي ٩٠% من إجمالي إنتاج المنطقة العربية من المياه المحلاة، تجعل التكامل النفطي المائي بينهما أمراً حيوياً ليس على صعيد الفوائد الاقتصادية التي سيجنيها الطرفان فحسب، ولا على صعيد تعزيز العلاقات السياسية أيضاً فقط، وإنما على صعيد حماية وتعزيز مفهوم الأمن القومي عند الطرفين الذي يندرج تحت الأمن المائي الخليجي وأمن الطاقة التركي، ويمكن من خلال هذا المشروع أن تستفيد دول المجلس من مخطط مشروع "أنابيب السلام" التركي المؤلف من خطين يفترض أن احدهما يتجه إلى منطقة الخليج العربي، وآخر إلى الساحل الشرقي للبحر الأحمر موازياً سلسلة جبال عسير في السعودية، ويقدم المشروع في خطيه لدول المجلس ما مجموعه أربعة ملايين متر مكعب من المياه يومياً يقدم منها الخط الغربي مليوناً ونصف المليون متر مكعب لمدن غرب السعودية ويقوم الخط

الشرقي بتوزيع مليونين ونصف المليون متر مكعب على المناطق المتاخمة لشاطئ الخليج العربي في السعودية والكويت والإمارات والبحرين وقطر وسلطنة عمان[1].

٢- تركيا وخصخصة المياه

تزايد مع بداية العام الحالي ٢٠٠٩ الترويج لفكرة أن تركيا قد تلجأ إلى "خصخصة" مياهها، ومن المعروف خطورة هذه المسألة لأنّ المشكلة لها جذورها الإقليمية وعلى مستوى العالم وبما يشكل حالة رعب حقيقية من "حروب المياه" التي طالما حذر منها الخبراء الإستراتيجيون في العالم على مدى العقود الثلاثة الماضية، إلا أن تركيا من خلال تصريحات مسئوليها تتحدث بـ "نفس متفائل" حيال مشكلة المياه وهي من أكبر التحدّيات التي تواجهها المنطقة على مدى السنوات المقبلة وذكرت صحيفة "تودي زمان" (Todays Zaman) التركية بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٠٩ أن العراق، وسوريا، وتركيا، سيتعاونون على حل مشاكل "قضايا المياه" بأنفسهم ومن دون تدخل "أطراف خارجية"[2].

وتؤكد المصادر الحكومية التركية قولها إن الأطراف الثلاثة المعنية ستتولى معالجة كل القضايا التي لها علاقة بمصادر المياه وكان وزير البيئة والغابات التركي (فيصيل إوغلو) قد أنكر الاتهامات التي تحدث عنها "منتدى الماء العالمي" بشأن برامج سرية تركية تسعى الى "خصخصة المياه" أي تحويلها من "مياه إقليمية دولية" من حيث سيولتها وحق الاستفادة منها طبقاً لمواثيق الأمم المتحدة إلى" مياه تركية الملكية" يمكن أنْ تبيعها كما يبيع العراق النفط مثلاً والأتراك رفضوا هذا المنطق وأكدوا عدم الحاجة حتى الى الرجوع للأمم المتحدة طبقاً لمعنى متضمن في إجابة للوزير التركي على أسئلة مراسلين صحفيين. وبصدد الخصخصة أوضح الوزير التركي أنها تتعلق بـ"خصخصة محطات الطاقة الكهرومائية" والتي تستعمل مياه المنابع المتدفقة لتوليد الكهرباء أما "بيع الماء" فهو أمر مستبعد طبقاً لما ذكرت ذلك صحيفة "تودي زمان" التي تتوقع أن تركيا ستعمل على التعاون مع طلبات العراق وسوريا في زيادة الحصص المائية مؤكدة أن المياه لها "علاقة مباشرة بحالة

([1]) باكير، نحو علاقات تركية – خليجية استراتيجية، مرجع سابق، ص٦٦.

([2])http://www.todayszaman.com/tz-web/arsiv.do

لأمن في المنطقة" وخاصة بين الدول الثلاث المتاخمة لبعضها ودعت الصحيفة إلى استحداث "مؤسسة مشتركة بين الدول الثلاث" تتولى بشكل دائم حل مشاكل المياه .

وتؤكد الصحيفة أن الحكومة التركية حريصة على التجاوب مع "المخاوف العراقية بشأن المياه" خاصة أن العراق تعرض لحالة جفاف على مدى السنتين الماضيتين أثرت كثيراً في مستوى الإنتاج الزراعي المحلي وقضية المياه تستحق أن تنال الكثير من الاهتمام الحكومي فالعراق يحتاج فعلاً الى سدود إضافية تخزن الكثير من المياه التي تندلق بلا حساب في "بحر الخليج" وإذا كانت مشكلة سد الموصل قائمة حتى الآن فيجب الانتباه أيضا الى الكيفية التي تحمي فيها الحكومة العراقية المركزية مجرى نهر "دجلة الخير" النازل من تركيا عبر المناطق الشمالية وفي العموم فإن الكثير من أموال النفط يجب أن تُصرف على" مشاريع السدود" لأنها الإستراتيجية الوحيدة كما يقول المختصون التي تؤمّن "حياة الشعوب" حتى أجل مسمى وإذا كانت تركيا قد أنكرت سياسات "خصخصة المياه" اليوم فلعلها تشهر هذا "السيف" ذات يوم آت لأي سبب من الأسباب[1].

ويلاحظ أن العلاقات المائية بين تركيا والدول العربية قد شهدت تطورات واضحة خلال عام ٢٠٠٩، فقد أعلن الرئيس التركي عبد الله غول الذي قام بزيارة بغداد في ٢٤ مارس ٢٠٠٩ – وهي الزيارة الأولى لرئيس تركي الى العراق منذ ٣٣ عاماً – عن "وعد بمضاعفة حصة العراق" من المياه خلال الموسم المقبل. وأوضح الرئيس التركي، أن "ما اثر في تدفق المياه الى العراق وسوريا العام الماضي كانت حالة الجفاف، لكن العام الحالي يشهد وفرة في المياه وبالتالي ستتم مضاعفة الكميات" المتدفقة. وكانت محادثات غول مع المسئولين العراقيين تركزت على المياه من اجل مواجهة موجة الجفاف التي تعاني منها البلاد. وطالب الرئيس التركي ب"ترشيد استخدام المياه وعدم هدرها أو الاتخاذ من الأنهار مكانا للمخلفات والنفايات". وكان المالكي قد طلب من رئيس الوزراء التركي رجب طيب

---

(1)http://www.todayszaman.com/tz-web/arsiv.do

أردوغان في أيار/مايو ٢٠٠٨ بزيادة الكميات المتدفقة إلى دجلة والفرات بسبب حالة الشح الشديدة التي تتطلب زيادة الكميات الواردة من تركيا ويعزز الحالة في دجلة لمواجهة الجفاف"[١].

وأكدت صحيفة الوطن السورية في ٢٠٠٩/٥/٢٥ تصريحات مسؤولين عراقيين وأتراك وسوريين عن أن أنقرة ستبدأ قريباً بضخ كمية المياه المتدفقة في نهر الفرات لكل من سورية والعراق تزيد على الكمية المتفق عليها منذ الثمانينيات وهي ٥٠٠ متر مكعب في الثانية. وقال وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو إن بلاده لم تستطع تنفيذ الاتفاق الودي السابق وبشكل خاص في السنتين الماضيتين بسبب الجفاف الشديد الذي عرفته المنطقة وتركيا، لكن الهطل الغزير للأمطار هذا العام سيسمح لتركيا بتمرير ما يقرب من ٦٠٠ متر مكعب في الثانية وستبدأ بتنفيذ قرارها خلال الأيام القليلة القادمة، وختم أوغلو تصريحه لهيئة الإذاعة البريطانية بالقول إن تركيا ستعطي كل ما تستطيع من ماء لجارتيها، لأنها تحرص على رفاهية البلدين كما تحرص على رفاهيتها هي. وفي دمشق، أعلن رئيس الوزراء محمد ناجي عطري أمام مجلس الشعب السوري أن تركيا رفعت حصة سورية من مياه الفرات من ٥٠٠ إلى ٥٧٧ متراً مكعباً في الثانية، بعد أن كانت الكمية انخفضت خلال الأشهر الثلاثة الماضية إلى ما بين ٢٠٠ و٣٠٠ متر مكعب نتيجة للظروف المناخية. وجاءت الخطوة الأخيرة في ضوء الزيارة التي قام بها الرئيس التركي عبد الله غل لدمشق في مايو ٢٠٠٩ أيام واتفاقه مع عطري على اتخاذ خطوات عملية شملت «الإجراءات اللازمة لتأمين حاجات سورية من الموارد المائية من نهري الفرات ودجلة». وفي بغداد، نقل بيان عن المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ أن «الحكومة التركية استجابت لطلب زيادة كمية المياه المتدفقة في الفرات بحدود ١٣٠ متراً مكعباً في الثانية، لسد جزء من النقص الحاصل في المياه المخصصة للعراق ومواجهة الجفاف الذي يتعرض له». وحسب وكالة الصحافة الفرنسية فإن معدل تدفق المياه في النهر كان فور دخوله الأراضي

---

(١) صحيفة الرياض السعودية، ٢٠٠٩/٣/٢٥.

العراقية ٢٣٠ متراً مكعباً في الثانية قبل الزيادة، وفقا لما أعلنه مسؤول في وزارة الموارد المائية، وطالب العراق تركيا بزيادة حصته وسوريا إلى ٧٠٠ متر مكعب في الثانية[١].

---

(١) صحيفة الوطن السورية، ٢٠٠٩/٥/٢٥.

المبحث الثالث : العلاقات العربية التركية في ظل حكم الإسلاميين

أولاً: السياسة الجديدة لتركيا

سعت تركيا ممثلة بحزب العدالة والتنمية لصياغة نهج منظم ومتماسك وعملي لسياستها الخارجية بمفاهيم جديده تتواكب مع التأثيرات الداخلية لها والتطورات الدولية.وقد استندت على عدة مبادئ لتحقيق ذلك وهي كالتالي:

المبدأ الأول : يعتمد (مقاربة االرؤية) عوضاًعن مواقفها السابقة المستندة على توجيه الأزمة الذي هيمن على السياسة الخارجية بفترة الحرب الباردة .ويستدل من سياسة تركيا تجاه لبنان ومحاولاتها التوسط بين سوريا وإسرائيل لتحقيق المصالحة الفلسطينية وجهودها لتسهيل مشاركة الجماعات السنية العراقية في الإنتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٥ م ،كذلك تدخلها البناء في الملف النووي الإيراني .على وجود رؤية تركية لمنطقة الشرق الأوسط تشمل المنطقة بأكملها تستطيع من خلالها ممارسة قدراتها الدبلوماسية بشكل فعال على الأرض .

المبدأ الثاني : أن تعتمد السياسة التركية الخارجية بإطار عمل ثابت ومنتظم حول العالم فرؤيتها للشرق الأوسط لا تتعارض مع مقارباتها في آسيا الوسطى والبلقان كما أنها تسعى لتحسين علاقاتها مع دول الجوار مثل اليونان ، العراق ، الإتحاد الروسي ، سوريا.

المبدأ الثالث : تبني خطاب دبلوماسي جديد أدى لإنتشار القوة الناعمة التركية في المنطقة .

ومن ذلك يتضح لنا أن المبادئ الجديدة لصنع السياسة الخارجية التركية تتحرك وفق الأسس التالية:

١) المبدأ العملي الأول التوازن بين الأمن والديموقراطية في تركيا .

٢) تم تطبيق مبدأ تصفير الأزمات تجاه دول الجوار بنجاح طوال السنوات الماضية ويدلل على ذلك علاقات تركيا التعاونية مع جيرانها فمنذ النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ م أنشأت تركيا مجالس إستراتيجية رفيعة المستوى مع العراق ،سوريا ،اليونان ، وروسيا وألغت تأشيرة الدخول مع سوريا ولبنان والأردن ودول أخرى

٣) دبلوماسية السلام الإستباقية والوقائية الهادفة للمصالحة لإتخاذ إجراءات قبل ظهور الأزمات وتصاعدها على مستوى خطير .حيث تستند سياسة تركيا الإقليمية على تأمين الأمن للجميع وإجراء حوار سياسي رفيع المستوى والتكامل الإقتصادي وإعتماد الجميع على الآخرين والتعايش السلمي بين جميع الثقافات فمثلاً وساطة تركيا بين سوريا وإسرائيل وهو الدور الذي لم يتم بتكليف لتركيا من أي جهة خارجية . ومن الأمثلة الأخرى للدبلوماسية الوقائية جهودها الرامية لتحقيق المصالحة بين سنة العراق وشيعته وجهود المصالحة بين لبنان وفلسطين والحوار بين أفغانستان وباكستان .

٤) الإلتزام بسياسة خارجية متعددة الأبعاد تهدف لتكون مكملة وليست تنافسية .

٥) الدبلوماسية المتناغمة التي تطمح تركيا من خلفها للحصول على دور أكثر نشاطاً في العلاقات الدولية من خلال مشاركاتها الفاعلة في جميع المنظمات الدولية .فمن خلال هذه المبادئ تعمل تركيا على تطبيق جميع شروط العضوية في الإتحاد الأوروبي لتصبح عضواً نافذاً بحلول عام ٢٠٢٣م وستواصل سعيها لتحقيق التكامل الإقليمي وبناء إقتصاد قوي ليمكنها من ممارسة الثقل الدولي(١).

ومن خلال السياسة الجديدة لتركيا سنرى مدى الإنعكاس على العلاقات العربية التركية والوصول لحلول لجميع الملفات وخاصة المياه في ظل الرغبة التكاملية الإقليمية التي تمثل أحد ركائز سياستها الخارجية في ظل السيطرة الإسلامية على السلطة بتركيا.

ثانياً: الملف العراقي والعلاقات العربية التركية

من بين أهم خطوط العلاقات التركية – العربية في القرن الجديد كان الملف العراقي ، حيث أن تركيا وبقدر ما تنظر بقلق إلى نتائج الحرب الأمريكية الحالية ضد العراق وأنها قد تسفر عن قيام دولة كردية مهددة للجيوسياسية الأمنية التركية فضلاً عن الخسائر الاقتصادية التي ستلحق بها فإن واشنطن بالقدر نفسه تنظر إلى (خطورة) وصول حزب إسلامي (العدالة والتنمية) إلى السلطة في تركيا وما يمكن أن تتخذه هذه الحكومة الجديدة من مواقف رافضة للسياسة الأمريكية الجديدة المقررة في

---

(١) صحيفة السفير اللبنانية ٢٠١٠/٥/٢٧م

العراق، وقد كانت بداية هذه المواقف قد تمثلت برفض تركيا من خلال برلمانها المنتخب حديثاً لنشر القوات العسكرية الأمريكية في جنوب تركيا، وقد كان هذا الموقف مفاجئاً للولايات المتحدة ، التي اضطرت مع قرب نهاية الحرب إلى مجاملة تركيا فيما يتعلق بموقفها من قيام الفصائل الكردية في شمال العراقي باحتلال مدن الشمال العراقي، حيث هددت تركيا بالتدخل العسكري في شمال العراق بينما قامت الولايات المتحدة بإجبار الأحزاب الكردية على إخراج قواتها العسكرية من مدينتي كركوك والموصل والقبول بإرسال مراقبين عسكريين أتراك إلى هذه المدن(١).

وقد يكون هذا الموقف التركي انعكاساً للخطوط الأساسية التي تحكم العلاقات التركية – العربية في ظل حزب العدالة والتنمية والذي سعى إلى تطوير علاقات جديدة وجدية مع المحيط العربي مما يرسخ الدور الإقليمي التركي. فقد دخلت علاقات تركيا مع دول الشرق الأوسط مساراً جديداً بعد وصول رجب طيب أردوغان (زعيم حزب العدالة والتنمية، ورئيس الوزراء الحالي) إلى سدة الحكم، حيث قال بعد فوزه في الانتخابات عام ٢٠٠٢: "تقابل كل خطوة عربية باتجاه تركيا بعشر خطوات"(٢).

ومن هذه النقطة تحديدا يمكن فهم أحد أسباب الجولة التي قام بها عبد الله غول رئيس الوزراء التركي (آنذاك) والرئيس التركي حالياً للمنطقة العربية وتركيزه فيها على رفض الحرب ضد العراق وحشد الجهود لوقف الحرب حتى إن الخطاب الذي قاله في سورية ومصر والأردن يكاد يكون واحدا ومفاده: "لا نريد الحرب.. لا نريد رؤية العراق مقسما" (٣).

ثالثاً: جولة رئيس الوزراء التركي غول والعلاقات العربية التركية

لا شك أن هذه الجولة التي قام بها غول تتميز من هذه الزاوية بالعديد من المكاسب على صعيد

---

(١)صحيفة الرأي الأردنية، ١١/٤/ ٢٠٠٢.

(٢) صحيفة اليوم السعودية، ٧/٨/٢٠٠٥.

(٣)عرفة، محمد جمال ، "تركيا تقود القاطرة العربية لعرقلة ضرب العراق "، موقع الإسلام أون لاين على شبكة الإنترنت ٨/١/٢٠٠٣ : www.islamonline.net.

الدور الإقليمي لتركيا والعلاقات العربية – التركية بعدما وصلت في وقت من الأوقات (عام ١٩٩٨) لحافة الحرب بين تركيا وسورية على خلفية قضية المياه والدعم السوري لرئيس الحزب الكردي /عبد الله أوجلان.

ويمكن رصد بعض مكاسب الطرفين كالتالي[١]:

١- أشارت جولة (غول) لعلاقة مختلفة بين الجانبين بدليل أنه افتتح زياراته العربية بسوريا أكثر الدول العربية خلافا مع تركيا، وحظي بحفاوة غير عادية، وجرى الاتفاق على مشاريع تعاون، كما أنه طلب انضمام تركيا للجامعة العربية بصفة مراقب، مشددا على تطوير العلاقات مع العرب "بشكل كامل"، والأهم أنه امتنع عن زيارة إسرائيل ضمن جولته كما سعى للتقليل من شأن مسألة المناورات العسكرية بين تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة عندما سأله الصحفيون عنها.

٢- أتت الزيارة في وقت أعلنت فيه غالبية الدول العربية رفضها لضرب العراق أو المساهمة في أي جهود أمريكية لإسقاط الحكم، وإذا كانت غالبية الدول العربية ركزت في مواقفها من الحرب على أنها (لا حول لها ولا قوة) في مسألة الضربة وأنها لا تستطيع منعها، فقد جاء الموقف التركي القوي ليكمل حلقة الرفض بحلقة أكثر قوة تقول إنه لا ينبغي الاستسلام لمنطق الحرب. ولهذا قال جول محذرا: "إذا لم تُبذل الجهود الضرورية فإن الحرب ستندلع"؛ وهو ما يعني دورا أكبر لتركيا في قيادة قاطرة الرفض العربية.

٣- أكدت الصحف التركية المعتدلة ("يني شفق" و"ميللي غازتة" و"يني آسيا" و"حرّيت") أن حكومة غول تسعى لتكوين جبهة سلام مشتركة بينها وبين مصر والأردن وسوريا والسعودية وإيران لمواجهة سيناريو الحرب الذي تعده الولايات المتحدة للمنطقة وهو ما يعني تلاقي المصالح العربية والتركية في عهد حكومة أردوغان بشكل أكبر؛ وهو ما قد يعتبر محور ضغط على مصالح واشنطن بالمنطقة.

---

(١) المرجع السابق.

٤- شدد غول على الخسائر الاقتصادية والقومية التي ستترتب على ضرب العراق من حيث صعوبة جبر الكسر الذي سينتج عن تدمير وحدة العراق وأيضا صعوبة إعادة الوضع في المنطقة إلى حالته الأولى في حالة قيام الحرب بالنظر لتعدد قضايا الإثنيات والعرقيات المختلفة في المنطقة التي ستتصاعد مخاطرها مع الحرب، بل اختار الدول العربية الكبرى المهمومة بهذه المسألة التي تدرك مخاطر التقسيم العرقي أو الطائفي ليطرح معها هذه المخاوف.

٥- ضمن حالة التلبيس والوقيعة التي تقوم بها أطراف إعلامية تركية متحالفة مع الغرب ضد الحكومة الجديدة الإسلامية نُشرت أنباء في صحف تركية على لسان مصادر مجهولة تفيد بتخطيط تركيا لأخذ نسبة من كعكة البترول العراقي تقدر بـ ١٠%، ولكن صحيفة "ملليت" شددت على أن غول يهدف من وراء جولته لنقل رسالة إلى الرؤساء العرب، مفادها أن بلاده لا تضع عيونها على النفط في تحركاتها ومساعيها الخاصة بالأزمة العراقية، وهذه مسألة هامة لأن وسائل الإعلام العلمانية روجت لهذه المعلومة الخاطئة لضرب العلاقات العربية -التركية.

رابعاً: خطوات التقارب التركي مع الدول العربية

كما قامت تركيا بخطوات عدة شملت كل أنحاء العالم العربي إذ قام الرئيس التركي أحمد نجدت سيزار بزيارة تاريخية الى سوريا ردا على الزيارة التي قام بها الرئيس السوري بشار الأسد في شهر يناير من العام الماضي ٢٠٠٤ إلى تركيا كما قام رئيس الوزراء التركي أردوغان بزيارات مهمة إلى عدد من العواصم العربية ساهمت في تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية بين الطرفين. وقال وزير التجارة الخارجية التركي كورشات توزمان إن السياسة الخارجية لتركيا وضعت في مقدمة أولوياتها تحسين العلاقات مع العالم العربي إذ جرى التركيز في الفترة الأخيرة على دول الجوار مثل الكويت وسوريا والعراق ومصر ولبنان بموازاة ذلك كان التحرك مكثفا باتجاه البلدان العربية الأخرى[١].

---

(١) صحيفة اليوم السعودية، ٢٠٠٥/٨/٧.

وفي المقابل فإن رئيس الوزراء التركي اردوغان دعي لزيارة إسرائيل أكثر من مرة، لكنه كان يماطل ويؤجل، وبعد فوزه في الانتخابات سارع السفير الإسرائيلي في أنقرة إلى طلب مقابلته للتهنئة، لكنه أجل موعد استقباله إلى ما بعد اجتماعه مع سفراء الدول العربية والإسلامية. وحين زار شارون روسيا في وقت سابق، فإنه طلب أن يتوقف في أنقرة وهو في طريق عودته إلى تل أبيب، لكن أردوغان اعتذر عن عدم استقباله بحجة ازدحام جدول أعماله. وحين قتلت إسرائيل الشيخ احمد ياسين، فإنه وصفها في حينه بأنها "دولة إرهابية"، كما هاجم الجدار الذي أقامته إسرائيل في الضفة ووصفه بأنه "جدار العار". وقد أضفت هذه الأجواء جواً من الفتور النسبي على علاقات أنقرة وتل أبيب، كان له صداه في قرار مجلس الأمن القومي التركي بوقف التصنيع العسكري المشترك مع إسرائيل لعدم جدواه، وفي القرار الإسرائيلي بإلغاء صفقة كانت قد أبرمتها لشراء ٥٠ مليون متر مكعب من المياه التركية سنوياً، لمدة ٢٠ سنة، بحجة ارتفاع سعر المياه التركية، حيث ذكرت المصادر الإسرائيلية آنذاك أن تكلفة المتر المكعب الواحد يبلغ ضعفي تكلفة تحلية المياه(٦٠سنت) في داخل إسرائيل. وزاد التوتر بين البلدين حين تسربت أنباء عن اتساع النشاط الإسرائيلي في المنطقة الكردية شمال العراق، الأمر الذي أثار غضب الأتراك، حتى هددوا بوقف صفقات تحديث الأسلحة المبرمة مع إسرائيل[١].

وفي عام ٢٠٠٦ شارك رئيس الوزراء أردوغان في مؤتمر القمة العربي بالخرطوم، حيث أكد على توجهات تركيا الجديدة. وما إن اندلعت الحرب الإسرائيلية على لبنان حتى أظهرت أنقرة تعاطفا واضحا مع اللبنانيين، وبادرت بالتالي، بترحيب لبناني، إلى المساهمة في قوة حفظ السلام الدولية في جنوب لبنان. وعندما شنت إسرائيل عدوانها على غزة بداية عام ٢٠٠٩، لم يخف رئيس الوزراء التركي رجب الطيب أردوغان رد فعله الحاد على الحرب منذ اليوم الأول لاندلاعها. وقد بدا أردوغان غاضبا على حجم الضحايا الفلسطينيين من ناحية، ومن ما وصفها بالإهانة التي وجهت لتركيا من

([١]) هويدي، فهمي، "**حين وجدت أنقرة أن إسرائيل هي الحل**"، صحيفة الشرق الأوسط السعودية، ١١ مايو ٢٠٠٥.

ناحية أخرى. ومما ولّد الشعور بالإهانة أن أردوغان كان قد استقبل رئيس الوزراء الإسرائيلي قبل أيام قليلة فقط من بدء الحملة الإسرائيلية على قطاع غزة، واضعا كل الثقل التركي خلف هدف تطوير مباحثات السلام السورية الإسرائيلية غير المباشرة. خلال أسابيع الحرب الثلاثة، تواصل الشجب التركي الرسمي للحملة الإسرائيلية، بينما انطلقت حركة تضامن تركية شعبية غير مسبوقة مع الفلسطينيين(١).

وقام رئيس الوزراء التركي بجولة عربية واسعة للعمل على تطوير موقف عربي تركي مشترك من الحرب، كما أوفد مستشاره للشؤون الخارجية أحمد داود أوغلو (وزير الخارجية الحالي) للمشاركة في المفاوضات بين الوسيط المصري من ناحية، وحركة حماس وإسرائيل من ناحية أخرى. التحقت تركيا بمؤتمر قمة الدوحة العاجل لبحث الحرب على غزة، واستقبلت عددا من الجرحى الفلسطينيين في مستشفيات العاصمة، كما أرسلت قوافل من المساعدات العينية لأهالي قطاع غزة. وحتى زوجة رئيس الوزراء لم تتوان عن المشاركة في الحملة التضامنية مع غزة، عندما دعت للقاء تضامني شارك فيه عدد من زوجات الزعماء العرب والمسلمين. وقد أثار أردوغان إعجاب قطاع واسع من الشارع العربي، وردود فعل إسرائيلية معاكسة، عندما وجه انتقادات حادة للسياسة الإسرائيلية في ملتقى دافوس الاقتصادي وانسحب من جلسة جمعته بالرئيس الإسرائيلي شيمعون بيريز يوم ٢٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩(٢).

ويمكن تحديد أربعة متغيرات هامة برزت مع تولى حكومة حزب العدالة والتنمية برئاسة طيب رجب أردوغان للسلطة في تركيا عام ٢٠٠٢، أولها تراجع أهمية التعاون التركي الإسرائيلي بعد قيام الحكومة التركية بإلغاء صفقات عسكرية مع إسرائيل بلغت قيمتها ما يقرب من ٢٠ مليار دولار،

---

(١) نافع، بشير، "**السياسة الخارجية التركية وأسئلة ما بعد الحرب على غزة**"، مركز الجزيرة للدراسات، موقع قناة الجزيرة على الإنترنت، ٢٠٠٩/٤/٩:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E51978FE-8E56-4D5D-B8BC-5F7585EBA4E2.htm

(٢) المرجع السابق.

ثانيها تحول العراق من مصدر تباعد في العلاقات العربية التركية إلى مصدر اتفاق وتوحد مصالح بعد اتفاق الطرفين على ضرورة الحفاظ على وحدة العراق وسلامة أراضيه ومنع تقسيمه إلى دول على أساس عرقي أو طائفي، المتغير الثالث والهام كان توقيع اتفاق التبادل الحر بين سوريا وتركيا والذي حول بمقتضاه لواء الإسكندرون من منطقة تنازع إلى منطقة بناء مصالح مشتركة، وأزاح من طريق العلاقات العربية التركية عقبة كبيرة، والمتغير الرابع والذي لا يقل أهمية، هو الاتفاق التركي الأوروبي على بدء مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي والذي يدعمها كون تركيا جسر تواصل بين العرب والمسلمين من ناحية وأوروبا من ناحية أخرى، مما يستدعي علاقات جيدة بين الدول العربية والإسلامية من جهة وبين تركيا من جهة أخرى ولعل هذا ما يفسر سعادة تركيا بتولي مواطنها أكمل الدين إحسان أوغلو الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في المؤتمر الذي استضافته في يونيو ٢٠٠٤ وهو ما يصب في مجال دعم نفوذ تركيا في محيطها الإسلامي ويعد نصرا للسياسة الخارجية التركية[١].

كما وأن الدورالإسرائلي بأحداث تركيا الداخلية كان علامة فاصله للتباعد التركي–الإسرائيلي.

خامساً: القيادة الإسلامية في تركيا وجهود الوساطة في المنطقة

شهدت السنوات الأخيرة توجّهاً تركياً نحو لعب دور الوساطة في تسوية القضايا الخلافية العالقة، حيث كان لهذا التوجه مؤشراته العديدة، أهمها الوساطة التي تقوم بها أنقرة بين كل من سوريا وإسرائيل، وتنشيط تركيا لعلاقاتها مع العالم العربي، وإعلان أنقرة عزمها على لعب دور الوساطة بين جارتها الكبيرة إيران والولايات المتحدة بشأن الملف النووي، فكان الصراع العربي الإسرائيلي توطئة لدور بارز في المسألتين اللبنانية والإيرانية. ومنذ العام ٢٠٠٤م، أعلنت حكومة العدالة والتنمية عن رغبتها في التوسط بين إسرائيل والعرب في عملية التسوية، وهي الرغبة التي

---

(١) السمان، (أحمد)، **مستقبل العلاقات العربية – التركية بين المحدد الإسرائيلي والإتحاد الأوروبي**، مختارات إسرائيلية، مجلد ١١، عدد ١٢٢ ، شباط ٢٠٠٥ ، ص١١٨ .

تحولت إلى واقع فعلي إثر المشاركة التركية في مؤتمر (أنابولس) للسلام نهاية عام ٢٠٠٧م، وبعد جمود دام ثماني سنوات، بدأت مفاوضات السلام السورية الإسرائيلية تتنفس مجدداً منذ أبريل ٢٠٠٧م، بوساطة تركية، وعقب زيارة (أردوغان) التصالحية لواشنطن في نوفمبر ٢٠٠٦م، والتي أنهت الفتور والتوتر اللذين خيّما على العلاقات بين الدولتين جراء المسألة الكردية، ورفض البرلمان التركي نشر القوات الأمريكية في تركيا إبان غزو العراق، كما حصل (أردوغان) بموجبها على ضوء أخضر أمريكي للتوسّع في الدور الإقليمي التركي، الذي يُعد التوسط في عملية التسوية بين إسرائيل والعرب إحدى ركائزه[1].

سادساً: العلاقات التركية الخليجية

ساهم توقيع دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا على مذكرة تفاهم في سبتمبر ٢٠٠٨م الماضي، في إعطاء دفعة قوية للمفاوضات الخليجية التركية للتوصّل إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة، والتي بدأ الجانبان مفاوضاتها بشأنها في عام ٢٠٠٥م، مما يعطيها دفعة إلى الإمام في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاستثمارية، ومن ثم إيجاد قنوات مفتوحة للتعامل مع الأزمات وإيجاد حلول عملية لها. وتعتبر مذكرة التفاهم الموقعة تحوّلاً يبعث على التفاؤل في العلاقات الخليجية التركية، بالنظر للتطورات المتداخلة والمفعمة بالأزمات التي يواجهها الجانبان على السواء في الجوار المباشر، بما فيها الأوضاع في العراق، والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ومعضلة الإرهاب، وبرنامج إيران النووي، كما اعتبرها أيضاً بعض المراقبين من دول مجلس التعاون الخليجي نقلة نوعية في العلاقات، وإقراراً بأهمية الدور الإقليمي لتركيا، والذي يتميز بالتوازن والاعتدال. وعلى الرغم من أن كلا الجانبين تربطهما علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، فإن كلاً

([1]) مبروك، شريف شعبان، "**نحو ترسيخ العلاقات الخليجية التركية**"، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد ٩٥، ديسمبر ٢٠٠٨، ص١٩-٢٢ .

منهما يسعى جاهداً للحفاظ على مصالحه الوطنية والإقليمية التي لا تتوافق مع أجندة واشنطن في كثير من الأحيان[١].

لاشك في أن هذه الخطوة تحمل مجموعة من الدلالات المهمة، ومنها:

١- حرص الجانبين الخليجي والتركي على تقوية العلاقات الاقتصادية والتجارية مستقبلاً، فالسوق التركية سوق ضخمة، وبإمكانها استيعاب الكثير من الاستثمارات الخليجية، التي تتطلع بدورها إلى الأسواق الخارجية. وقد كشف الملحق التجاري التركي في الدولة في وقت سابق عن خطط بلاده لتحقيق قفزة كبيرة في التجارة مع منطقة الخليج، كما أشار إلى اتخاذ الحكومة التركية مجموعة من التسهيلات لجذب الاستثمارات الخارجية، وفي مقدمتها الخليجية، حيث سنّت قوانين جديدة تسهل عمل المستثمرين الأجانب داخل البلاد، وذلك تمهيداً لإقامة منطقة تجارة حرة مع دول (مجلس التعاون)، بعد أن تمكّنت من توقيع اتفاقية مماثلة مع الاتحاد الأوروبي.

٢- الحرص على تعميق الروابط التاريخية والاجتماعية والثقافية بين تركيا ودول (مجلس التعاون)، فهناك روافد ثقافية مشتركة بين الجانبين يحرص (حزب العدالة والتنمية) على تعزيزها من خلال التفاهم والتحاور، حيث يدير علاقاته الإقليمية بحنكة ومهارة واضحتين، بحيث لم يدع العلاقة مع إسرائيل تؤثر في توجهاته نحو الدول العربية، ولعل الوساطة التركية بين سوريا وإسرائيل تؤكد هذا المعنى بوضوح.

٣- تتعلق بدور تركيا الإيجابي في المنطقة، الذي يتميّز بالتوازن والاعتدال، علاوة على أن هذا الدور بدأ ينشط وتزداد فاعليته وحيويته في معالجة بعض الملفات المفتوحة في الشرق الأوسط، فتركيا حاضرة في (أزمة الملف النووي الإيراني)، وكذلك الأمر في العراق، يُضاف إلى ذلك دورها في عملية السلام بين سوريا وإسرائيل[٢].

---

(١) مبروك، نحو ترسيخ العلاقات الخليجية التركية، مرجع سابق، ص٢٠-٢١.

(٢) مبروك، نحو ترسيخ العلاقات الخليجية التركية، مرجع سابق، ص٢٢.

وفي هذا الإطار يبدو أن فرص تعزيز التعاون الاقتصادي كبيرة على أكثر من صعيد(١):

أ) **على الصعيد الاستثماري:** بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا للعام ٢٠٠٧ حوالي ٢٢ مليار دولار بعدما صعدت بشكل دراماتيكي بعد استلام حزب العدالة والتنمية والحكم وذلك من ١,١ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى ١٠ مليارات دولار عام ٢٠٠٥، تبعه ارتفاع عدد الشركات الأجنبية المشاركة من ٥٤٠٠ شركة عام ٢٠٠٢ إلى ١٨٣٠٠ عام ٢٠٠٧، وهو ما يؤكد أن تركيا أصبحت تشكل أرضاً خصبة للاستثمار ومهيأة لجذب أعلى قدر ممكن منها، وعلى دول المجلس الاستفادة من هذه البيئة الاستثمارية وضخ أموالهم وفائض عائداتهم النفطية وتوجيهها إليها. بحيث يمكن أن تشكل تركيا منفذاً آمناً لاستثمارات العوائد النفطية.

ب) **على الصعيد التجاري:** بلغ حجم التجارة الخارجية التركية عام ٢٠٠٧ حوالي ٢٨٠ مليار مما يعني أنها تعد لاعباً أساسياً في التجارة العالمية، وتبلغ حصة دول مجلس التعاون من التجارة الخارجية التركية حوالي ٢,٧% ،وقد تسارعت بعدها الصادرات التركية للعالم العربي لتصل ٦٠ مليار دولار .وتسعى تركيا لرفع التبادل التجاري مع العرب بنسبة ٣٠% مقارنتة بالحالي ١٦%. وتدفقت رؤس المال العربية لتركيا فبلغت ٣٦ملياردولار، كما شهدت توسع التنسيق العربي –التركي ويؤكده(الملتقى الثالث للتعاون لإقتصادي العربي–التركي باسطنبول) (٢). فضرورة رفع نسبة التبادل التجاري بين الطرفين تتطلب إزالة كل العوائق التي من شأنها أن تحد من ارتفاع حجمها مستقبلاً.

ج) **على الصعيد الصناعي:** تعد تركيا ثاني أكبر منتج لصفائح الزجاج في العالم وسادس أكبر منتج للأسمنت وسادس أكبر منتج لألبسة الجاهزة، وتشكل صادراتها الصناعية حوالي ٨٩% من مجمل الصادرات. وقد أتت الشراكة العربية–التركية في مجال استثمار النفط والغاز والعقارات. لتؤكد الحاجة الخليجية إلى الصناعات التركية بمختلف أنواعها وخصوصاً مواد البناء في ظل الطفرة

---

(١) باكير، علي حسين، "**نحو علاقات تركية – خليجية استراتيجية**"، مجلة آراء حول الخليج العدد ٤٩، أكتوبر ٢٠٠٨، ص٦٥-٦٦.

(٢) المرجع السابق، ص٦٦. وانظر: مجلة المجلة العدد(١٤٩٥)في ٥-١١/١٠/٢٠٠٨ص٣٤.

العمرانية في الدول الخليجية، كما يمكن أن تستعين تركيا بمتعهدي الإنشاءات الأتراك ذوي السمعة العالمية.

د) **على الصعيد السياحي:** تحتل تركيا موقعاً ضمن قائمة أفضل عشر وجهات سياحية في العالم، ولا شك أن تركيا أضحت الآن من البوابات السياحية المفضلة للمواطنين الخليجيين.

وأخيرا لا يمكن القول أن مستقبل العلاقات العربية التركية بعد وصول حزب العدالة والتنمية ذي الخلفية الإسلامية إلى السلطة سيكون منفصلا بشكل جذري عن ماضي هذه العلاقات والمحددات التي رسمت معالمها خلال فترات طويلة من العلاقات التركية – العربية ، فالحزب محكوم بقواعد لعبة داخلية تفرض عليه التحرك بنهج تقتضيه مصالحه الخاصة في عدم الدخول في مواجهة مباشرة مع قادة الجيش ، خاصة أن سيف التجربة الأربكانية ما زال مسلطا عليه، كما أن مصالح أنقرة مع الدول العربية تواجهها مصالح أخرى مع إسرائيل والولايات المتحدة لا تقل أهمية في ظل الواقع المعيش حالياً داخل تركيا وفي ضوء احتياجاتها متعددة الأوجه.

المبحث الرابع : تطور العلاقات العربية التركية

أولاً:ظهور الجمهورية التركية وعلاقاتها العربية

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وانسحاب القوات العثمانية إلى داخل الأراضي التركية، بدأت محاولات التوفيق بين القوميين العرب والأتراك بعد إعلان وعد بلفور في ٢٠ آب ١٩١٧، حيث كانت الأوساط الأوروبية تعتقد أن مصطفى كمال قد عقد اتفاقية سرية مع الأمير فيصل بن الحسين من خلال اعتراف الحكومة التركية المؤقتة وموافقتها على تشكيل حكومة عربية في الأراضي العربية المنسلخة عن الدولة العثمانية، شرط وقوف الحجاز إلى جانب الدولة العثمانية وأن تكون وفية لخليفة المسلمين. ويرى بعض المؤرخين أن العرب بعد أن أيقنوا غدر الغرب بهم، توجهوا نحو الأتراك مرة أخرى، لتعويض ما فاتهم، فجرت اتصالات مكثفة بين مصطفى كمال باشا قائد حركة التحرير الشعبية لإنقاذ بلاد الأناضول والقوميين العرب في سوريا والعراق في أيار عام ١٩٢٠ من أجل القيام بالعمل المشترك لتحقيق الأهداف القومية للعرب والأتراك معاً ضد مطامع الغرب في بلادهم[١].

وكانت القومية العربية مع بدايات العقد الثاني من القرن العشرين قد نضجت فكراً وتنظيماً وممارسة نضالية قبل القومية التركية، لكن أتاتورك استطاع أن يحقق طموحات القومية التركية وتشكيل دولتهم القومية بشكل أثار دهشة العرب، الذين أعجبوا بسياسات وإجراءات أتاتورك، وانجذبوا نحو سحر زعامته التجديدية والوطنية، التي ملأت فراغاً كبيراً كاد يؤدي بحياة الأمة التركية وينهيها[٢].

وكان العديد من الزعماء العرب قد بعثوا برسائل إلى مصطفى كمال حول ضرورة التعاون بين حركتي التحرر العربية والتركية ضد الاستعمار الغربي الذي يطمع باستعمار بلادهم، وتتفق المصادر التركية والعربية على أن المخابرات الفرنسية استطاعت الحصول على نص الرسالة التي بعث بها مصطفى كمال إلى الزعماء العرب حول ذلك، فسارع الجنرال غورو لسحب قواته من بلاد الأناضول

---

(١) رضوان، العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص٦٩-٧٠.

(٢) الجميل، سيار، "الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك"، في كتاب: **العلاقات العربية-التركية: حوار مستقبلي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص٢٥٠.

إرضاءً لمصطفى كمال، وتجميعها في سوريا. وبذلك قطع الطريق على محاولات الصلح والتفاهم بين العرب والأتراك، ولا سيما أن أغلبية المسلمين في حلب ودمشق كانوا يحملون مشاعر ودية لطلبات الأتراك ونضالهم ضد الغرب الاستعماري، فقد وزعت في حلب منشورات تعكس أفكار مصطفى كمال التحررية، وكان زعماء العرب المعروفون في الموصل لا سيما زعماء حزب بغداد، يسعون لتحريض الحركة الإسلامية ضد الغرب الاستعماري، وكانت بتوافق فكري مع الحركة الكمالية بشكل خاص ومع مشاعر الأتراك بشكل عام[١].

وجاء إلغاء الخلافة الإسلامية في ٣ مارس/ آذار ١٩٢٤ ليثير صدمة كبيرة لدى العرب الذين وقفوا مندهشين إزاء سياسات أتاتورك نحو علمنة الدولة والابتعاد عن التراث الإسلامي للدولة من خلال إلغاء العمل بالتقويم الهجري وإلغاء الأجهزة العثمانية المختصة به، وإلغاء ديانة الدولة، واستبدال الحروف العربية بالحروف اللاتينية، وإلغاء عطلة يوم الجمعة والتحول نحو عطلة نهاية الأسبوع على الطريقة الأوروبية يوم الأحد. وأدت هذه الإعمال التغريبية العلمانية من قبل أتاتورك إلى انقلاب النخب والمجوعات العربية المثقفة ضده إضافة بالطبع إلى المجموعات والحركات الإسلامية التي أظهرت انتقادها الواضح لسياسات أتاتورك وابتعاده عن نموذج القائد والزعيم المسلم الذي كانوا يرجونه، وأصبح بنظر العرب والمسلمين أول حاكم يخرج في حكمه عن العقيدة الإسلامية، وينكل بالتراث والمجتمع الإسلاميين[٢].

أما على الجهة المقابلة فرغم أن الجمهورية التركية الجديدة تختلف أيديولوجياً وفكرياً عن الإمبراطورية العثمانية إلا أن الشعب التركي كان يميل إلى النظر إلى النهضة العربية كعمل خياني كبير، ففي أعقاب إنشاء الدولة التركية الحديثة، كان قادتها ، كما أكد الرئيس السابق جلال بايار يعلنون بقوة أنهم "غير مستعدين لإعادة إنشاء علاقة وثيقة مع أمة (الأمة العربية) طعنت الأمة التركية

---

(١) الداقوقي، إبراهيم، "**صورة العرب لدى الأتراك**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٦، ص٧١.

(٢)الجميل، العرب والأتراك، الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، مرجع سابق، ص١٥١.

في الظهر، ولا زال الأتراك يشيرون إلى خبرات الحرب العالمية الأولى للتدليل على عدم الموثوقية بالعرب[١].

وعموماً يلاحظ بوجود نزعة من الشك والريبة بخصوص نظرة الدول المجاورة له، أخذ النظام السياسي التركي الجديد يتجه إلى تبني "سياسة انكفاء على الداخل" كمبدأ ثابت في توجهاته الخارجية، مما زاد من هامشية تركيا الجغرافية. غير أن "مبدأ الانكفائية" قصد منه بالأساس الانفتاح على الغرب واقتباس قيمه مع الانكفاء عن قضايا الشرق الأوسط، بحيث لم تعد تركيا تعتبر نفسها جزءا من هذه المنطقة التي لها روابط تاريخية وجغرافية معها، خاصة إذا علمنا أن عمليتا التغريب والتحديث، واللتان هما أساس النظام الجمهوري، تتطلبان أن يظل مستوى التفاعل مع الشرق الأوسط في حده الأدنى. وباستثناء العلاقات الدبلوماسية والزيارات المتبادلة المحدودتين، لم يسيطر أي تعاون سياسي أو ثقافي على نطاق واسع بين تركيا والمنطقة. ويعود ذلك إلى الانشغال في فترة العشرينات والثلاثينات بالمشكلات التي أسفرت عنها الحرب العالمية الأولى، فتركيا ركزت اهتمامها على مشكلاتها الداخلية بخوض حرب تحرير ضد الاستعمار واختيار سياسة تغريبية غير مبالية بمحيطها الإسلامي، وانشغل العرب في تشييد ايدولوجيا مناهضة للاستعمار، والتخلص من السيطرة الفرنسية والبريطانية وتطورات الوضع في فلسطين، كما أن أتاتورك لم يكن ينظر إلى العرب باعتبارهم أمة واحدة (كيان واحد) بل كيانات وطنية، إلى جانب وجود عدد قليل من الدول المستقلة (العراق، مصر) والتي يمكن إقامة علاقات معها، فضلاً أن هذه الدول لم تكن تتمتع باستقلال كامل، بحيث كان جيران تركيا على الحدود الجنوبية من حيث الواقع هم عرب، أما من الناحية القانونية هم فرنسيون وبريطانيون، وهذا ما يظهر من خلال الاتفاقيات التي وقعتها تركيا مع هاتين الدولتين [٢].

---

(١) روبنس، تركيا والشرق الأوسط، مرجع سابق، ص٢٧-٢٨.

(٢) خضر، عماد، "تركيا والمنطقة العربية.. نظرة تاريخية"، مجلة العصر، سبتمبر ٢٠٠٦، موقع المجلة على الانترنت: www.alasr.ws ، وأنظر أيضاً: الجميل، العرب والأتراك، الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، مرجع سابق، ص١٣٣-١٥٣.

ثانياً: مشكلة لواء الإسكندرون

يقع لواء الإسكندرون في الزاوية الشمالية الغربية من سوريا، وتقدر مساحته بـ (٤,٨٦) ألف كم٢. ويرتبط اللواء بسوريا عبر خط الحديد إسكندرون –حلب، وبطريق معبد يربط أنطاكية بمدينة حلب أيضاً، وآخر يربط مدينة أنطاكية باللاذقية، ومن أهم مدن اللواء مدينة أنطاكية، ومدينة إسكندرون. وطوال العهود التاريخية الطويلة منذ الفتح الإسلامي وحتى سلخ اللواء عام ١٩٣٩ كان تابعاً لولاية حلب تحديداً، ورغم اعتراف تركيا بتبعية اللواء لسوريا في كل من هدنة مودروس عام ١٩١٨، ثم في معاهدة سيفر من العام نفسه، ثم معاهدة أنقرة عام ١٩٢١، التي سميت اتفاقية (فرانكلين بويون)، إلا أن تركيا استطاعت أن تحصل من فرنسا في المعاهدة الأخيرة على حق تطوير الثقافة التركية الخاصة، واعتبار اللغة التركية لغة رسمية في اللواء من خلال وضع إداري ومالي خاص باللواء، واستمر الأمر على هذا المنوال حتى عام ١٩٣٦، وهو تاريخ المعاهدة الفرنسية – السورية، هذه المعاهدة التي وحدت سوريا، ووعدت بمنحها الاستقلال[1].

وعندها شعرت تركيا بالارتباك خشية أن تلحق فرنسا اللواء بسوريا المستقلة، واحتجت تركيا على هذه الاتفاقية، ونقلت المسألة إلى عصبة الأمم في كانون الثاني /يناير عام ١٩٣٦ وبررت موقفها بأن تركيا وضعت أتراك اللواء بعهدة فرنسا الدولة المنتدبة على سوريا، وبالتالي فإن تركيا لن تقبل أن يكون هؤلاء في عهدة الدولة السورية المستقلة، وطلبت من فرنسا أن يتم التعامل مع اللواء بشكل مستقل، وأن تعقد معه معاهدة خاصة على غرار المعاهدة الفرنسية السورية لعام ١٩٣٦. وعندما عرض الأمر على مجلس عصبة الأمم، أوصى المجلس بإعطاء اللواء استقلالاً ذاتياً في إدارة أموره الداخلية، بينما تتعهد سوريا بتمثيله خارجياً، كما جاء في توصية المجلس أنه سيرسل مندوباً من فرنسا

---

(١) رضوان، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، مرجع سابق، ص٢٥-٢٦. وأنظر أيضاً: روبنس، تركيا والشرق الأوسط، مرجع سابق، ص٣٠. وأنظر أيضاً:

- Freely, John., **The western shores of Turkey : discovering the Aegean and Mediterranean Coasts**, London : Tauris Parke, 2004, p336.

ليقيم في اللواء، ويشرف على تسيير أموره الذاتية إلى أن يصاغ نظام خاص باللواء. وطالبت العصبة بإجراء انتخابات نيابية في اللواء وإرسال لجنة دولية لهذا الغرض، إلا أن الجيش التركي قام باحتلال اللواء في ٦ تموز/يونيو ١٩٣٨ [١].

فقد كان للدول الغربية رأي آخر، فقد كانت تركيا قد تم إدماجها في مجموعة الدول في العالم منذ زمن، وبذلك كانت القيود الخارجية على السياسة التركية أقل منها في مرحلة بداية نشوء الجمهورية، إضافة إلى أن فرنسا وبريطانيا كانتا تسعيان إلى استمالة الجمهورية الناشئة التي لم تكن منحازة إلى أي محور أوروبي بعد. وبذلك أوجدت فرنسا الظروف التي يمكن في ظلها للجيش التركي أن يزحف إلى اللواء وأن يدمجه رسمياً بالجمهورية التركية عام ١٩٣٩ باسم هاتاي[٢].

وفي ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٣٩ اعترفت فرنسا لتركيا بضم لواء الإسكندرون، وفي ٣٠ من الشهر نفسه تم إلحاق اللواء نهائياً بالدولة التركية مستفيدة من تواطؤ انجليزي وفرنسي مكشوف، وتأييد غير مباشر من قبل هتلر وموسليني، ودعم الاتحاد السوفياتي لخطوتها هذه، وكذلك تأييد لتركيا في المطالبة بمدينة حلب ومنطقتها أيضاً. مقابل تخلي تركيا عن الإشراف على المضائق التركية، وكذلك التنازل عن الولايات الأرمنية السوفيتية حسب الرسالة التاريخية الموجهة إلى عصمت إينونو أواخر الحرب العالمية الثانية[٣].

وظلت قضية اللواء محل نزاع وخلاف بين سوريا وتركيا حتى الآن، إذ أن اللواء برأي الحكومات السورية المتعاقبة منذ الاستقلال ظل جزءاً لا يتجزأ من سوريا، وفي أول بيان قدمته الحكومة السورية أمام مجلس النواب السوري تعرضت فيه إلى قضية اللواء، وأعلنت عن تمسكها به، حتى قبل أن تحصل سوريا على استقلالها كاملاً عن فرنسا فيما بعد عام ١٩٤٦[٤].

---

(١) أنظر: العيطة، أحمد عدنان، **أزمة الإسكندرونة وعصبة الأمم**، الجمعية الجغرافية السورية، دمشق : ٢٠٠٠. وانظر أيضاً: رضوان، العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص٨٤-٨٥.

(٢) روبنس، تركيا والشرق الأوسط، مرجع سابق، ص٣٢.

(٣) رضوان، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، مرجع سابق، ص٢٩.

(٤) رضوان، العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص٨٨-٨٩.

ولا تزال هذه البقعة تظهر وكأنها جزء من سوريا على طوابع البريد والخرائط المصنوعة في سوريا، ثم أن القضية لا تزال تشتعل تحت الرماد لتؤثر على العلاقات الثنائية بين البلدين. وهناك شعور قوي بين القوميين العرب والسوريين بالرغبة باستعادة اللواء، وكانت سوريا تعمل دوما على تشجيع الاضطرابات الشعبية في اللواء[1].

وفي المقابل فإن تركيا تصر عبر مراسلاتها الرسمية على تأكيد أن الإسكندرون أرضاً تركية، بل وتذهب أبعد من ذلك عندما تطالب دوماً بضم مياه نهر العاصي الذي يصب في اللواء إلى ملف المفاوضات الثنائية المائية باعتباره نهراً دولياً، وتقول السفارة التركية في سوريا في مذكرة رسمية بتاريخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ موجهة إلى الخارجية السورية: "تنتهز السفارة هذه المناسبة لتذكر الوزارة بأنه بخصوص نهر العاصي، والذي يمر عبر الأراضي التركية، فإن سوريا لم تجر مشاورات بشأنه مع تركيا، بل عمدت إلى اتخاذ إجراءات من جانب واحد، ومن ضمنها توقيع بعض الاتفاقيات مع جيرانها الآخرين، وبهذه المناسبة فإن تركيا تؤكد مجدداً على أنها تحتفظ بحقوقها كافة المتعلقة بهذا النهر"[2].

ويلاحظ هنا أن قضية الإسكندرون لا تعتبر فقط مشكلة حدودية بين سوريا وتركيا، بل تمتد لتشكل إضافة للقضايا المائية بين البلدين، وهذا ما يؤكد على أهمية البعد المائي في الصراع العربي التركي وخصوصاً في مساره السوري- التركي، مع التأكيد التركي المستمر على أهمية هذا البعد وليس فقط فيما يتعلق بنهر العاصي بل فيما يتعلق بمجموعة من الأنهار الصغيرة كما ذكرنا في الفصل الأول من هذه الدراسة.

ثالثاً: العلاقات العربية التركية بعد الحرب العالمية الثانية : بانضمامها إلى حلف الأطلسي كعضو كامل في عام ١٩٥٢، أصبح ارتباط السياسة الخارجية التركية بالغرب أمرا حتمياً.

---

(١) روبنس، تركيا والشرق الأوسط، مرجع سابق، ص٣٣.

(٢) وزارة الخارجية السورية، مذكرة السفارة التركية الموجهة إلى وزارة الخارجية السورية بتاريخ ١٩٩١/١٢/٣٠. نقلاً عن : رضوان، العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص٨٩.

وبذلك أضحى العامل الغربي أكثر العوامل تأثيرا في تشكيل سياسة تركيا تجاه المنطقة. حيث عمدت إلى إقامة علاقات وتحالفات إقليمية موالية للغرب ومعادية للاتحاد السوفيتي وحركة القومية العربية، وأسفر ذلك عن اعتراف تركيا بإسرائيل اعترافا واقعيا في مارس/آذار ١٩٤٩، وقانونيا في كانون الثاني/يناير ١٩٥٠، وتم تبادل البعثات الدبلوماسية، وعقد اتفاقية تجارية والسماح لليهود الأتراك بالهجرة إلى إسرائيل. ورأت تركيا في إسرائيل عامل توازن مضاد للأطماع السوفيتية في محيطها الإقليمي الجنوبي، وحليف محتمل في إطار المنظومة الأمنية والسياسية الغربية في الشرق الأوسط. وفي عام ١٩٥١ شاركت تركيا في إنشاء نظام دفاعي إقليمي باسم "منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط"، لتقوم تركيا باستقطاب دول شرق أوسطية في إطاره، غير أن المشروع فشل، بتأثير معارضة مصر له[1].

وكعضو وحيد في حلف الأطلسي من الشرق الأوسط، كانت تركيا تنظر إلى شؤون المنطقة بنوع من التفوق الأدبي والسياسي، حيث كانت ترى نفسها أداة للناتو في المنطقة، ولا شك أنها بذلك كانت تتجاوز بريطانيا نفسها في محاولات اجتذاب الشرق الأوسط إلى تحالفات معادية للسوفييت، والمشكلة في هذه النظرية الأحادية الاتجاه أنها لم تكن تأخذ بعين الاعتبار مصالح وأولويات وتصورات الدول العربية. وباستمرار عجزت تركيا عن أن تدرك أن بريطانيا وفرنسا هما بالنسبة للعرب دولتان استعماريتان، وأن هناك في الخمسينات دولا عربية لا تزال تسعى للتحرر منها، كذلك عجزت تركيا عن أن تدرك أن الولايات المتحدة تبدو الضامنة الرئيسية لدولة إسرائيل وأنها أخذت تفقد شعبيتها بصورة متزايدة بعد أن حلت محل بريطانيا باعتبارها الدولة الأكثر نفوذا في المنطقة[2].

---

(١) ياووز، حاقان، العلاقات التركية الإسرائيلية من منظور الجدل بشأن الهوية التركية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد٣٣، بيروت، شتاء ١٩٩٨، ص٥٣-٧٦، وايضاً: الشقاقي، خليل، أبعاد ومشكلات السياسة الأمنية التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد٩٤، القاهرة، أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨، ص٣٤-٥٣.

(٢) روبنس، تركيا والشرق الأوسط، مرجع سابق، ص٣٤. وأنظر أيضاً:

- Yesilbursa, Behcet Kemal, **The Baghdad PactAnglo-American Defence Policies in the Middle East, 1950-59**, London: Routledge, 2004, p287.

وفي هذا الإطار، عمدت تركيا إلى توقيع اتفاقية حلف بغداد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥، يضم بعض الدول العربية وإيران إلى جانب تركيا. وقد حقق الغرب انتصارا جزئيا بانضمام العراق إلى الحلف، ولكنه في الوقت نفسه فشل في ضم أي دولة عربية أخرى إليه، بتأثير من المواجهة العربية لهذا الحلف، فضلا أنه -وعلى عكس أهداف الحلف- ساهم في تثبيت صورة سلبية على السياسة التركية، وأوجد حالة من الاستقطاب داخل العالم العربي، وتزايد النفوذ السوفيتي في المنطقة(١).

وترى بعض الدراسات أن تركيا وبعيداً عن إشكاليات العلاقات العربية التركية كانت تمتلك عدة دوافع لدخولها الحلف، مثل:

١) رغبة تركيا في الحفاظ على الوضع الراهن من خلال مبدأ "السلام" الذي تعزز على يد أتاتورك.

٢) إن المعاهدات التركية مع الغرب ترجع في جذورها إلى تواريخ متعددة من حياة العثمانيين في التاريخ الحديث كمعاهدة سليمان القانوني مع فرانسو الأول (المعاهدة العثمانية- الفرنسية عام ١٥٣٦ ومعاهدات أخرى على امتداد أربعة قرون من حياة التاريخ الحديث.

٣) الرغبة في تشجيع العلاقات الإقليمية بين دول الجوار وتمتين روابطها السياسية والاقتصادية قدر الإمكان، وتأمين الجوانب الأمنية بالقضاء على المشاكل المشتركة سواء أكانت دينية أم مذهبية أم طائفية أم عرقية(٢).

ولكن العامل الأكثر تأثيراً على العلاقات العربية التركية تمثل بكون هذا الحلف تزامن مع وجود صورتين متناقضتين كليا لأوروبا، فما اعتبره العرب قوة استعمارية، اعتبره الأتراك أنموذجا للتحديث والعلمنة، وما دعا إليه التيار القومي العربي من التزام بفكرة عدم الانحياز والتعاون مع الاتحاد السوفيتي للحصول على الاستقلال ودعم مشاريع التنمية، اعتبرته تركيا العدو الأول مع انضمامها إلى حلف الأطلسي. وفي حين كان الصراع العربي الإسرائيلي يمثل الأولوية القصوى بالنسبة للعرب، أولت تركيا اهتمامها الأكبر للترتيبات الدفاعية الغربية. وهكذا واجهت تركيا طوال النصف الثاني من

---

(١) خضر، تركيا والمنطقة العربية.. نظرة تاريخية، مرجع سابق.

(٢) الجميل، العرب والأتراك، الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، مرجع سابق، ص١٩٤ .

الخمسينات مآزق في اتخاذ قراراتها السياسية في ما يتعلق بالشرق الأوسط. فامتنعت عن تأييد قرار عبد الناصر بتأميم قناة السويس، واستجابت بحذر لتعرض مصر لعدوان ثلاثي في ١٩٥٦/١/٣، حيث استدعت وزيرها المفوض من تل أبيب "سيفكيت استنيالي" استجابة لضغوط الرأي العام التركي، وخشيتها التورط في مواقف حساسة خارج أراضيها، وسعيها للمحافظة على حلف بغداد. ورغم ذلك، أصبحت تركيا أكثر تدخلاً في المنطقة، ويرجع ذلك إلى حقيقة تزايد قلق تركيا من مضاعفات النشاط السوفيتي في المنطقة، والتي عدته خطراً على أمنها القومي. وترتب على ذلك أن وافقت في آذار /مارس ١٩٥٧ على مشاركة الولايات المتحدة في التصدي"للأنشطة التخريبية في الشرق الأوسط"، وكان المقصود بذلك الحد من امتداد التيار العربي الوحدوي إلى دول المشرق العربي[١].

وبدأت تركيا في ممارسة هذا الدور، بأن حشدت قواتها على حدودها مع سوريا للضغط على الأخيرة، خاصة مع تزايد الوجود السوفيتي اقتصادياً وعسكرياً على أراضيها، واجتياحها تيارا يطالب بالوحدة العربية مع مصر. فمنذ منتصف الخمسينات أصبحت المناورات العسكرية التركية أسلوباً معروفاً في الضغط على سوريا، وفي مناسبات عديدة ألمحت تركيا إلى أنها قد تتحرك باتجاه سوريا، وقد جرى إطلاق هذه التلميحات المقنعة في الصحافة التركية إبان أزمة السويس عام ١٩٥٦، وتكررت في نيسان وأيار ١٩٥٧، وعندما بدا أن الجيش السوري قد يتحرك لمساعدة المعارضة لحكم الملك حسين في الأردن، وفي كل مناسبة كانت تركيا تدعم كلامها بتحركات عسكرية بفرقتين عسكريتين أو ثلاث على الحدود، وكانت هذه الحالة السائدة في خريف عام ١٩٥٧[٢].

رابعاً: تطور العلاقات العربية التركية منذ نهاية الخمسينيات

مع قيام الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨ والتي قادت بشكل أو بآخر إلى قيام الثورة في العراق في ١٩٥٨/٧/١٤، وخروجه من حلف بغداد. تم نقل مقر الحلف إلى أنقره مع تغير اسمه إلى

---

(١) خضر، تركيا والمنطقة العربية.. نظرة تاريخية، مرجع سابق.

(٢) أنظر: سيل، باتريك، **الصراع على سوريا**: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥-١٩٥٨، ترجمة سمير عبدة، دار طلاس للنشر، دمشق، ١٩٦٥، ص٣٩٢. وايضاً: رضوان، العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص١٢٤. وأيضاً: نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص١٧٩. وايضاً: درويش، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدونمة وحتى نهاية القرن العشرين، مرجع سابق، ص١٣٢.

الحلف المركزي، ومعها أصبحت تركيا أكثر تعرضاً لهجوم الدول العربية. وأمام هذه التطورات، اتجهت تركيا نحو نسج علاقة إستراتيجية مع إسرائيل وإيران بتوقيع اتفاق "الرمح الثلاثي" في آب /أغسطس ١٩٥٨، بحيث عكس هذا الاتفاق شكوك تركيا العميقة تجاه العالم العربي كله(١).

لقد كان عقد الخمسينات فترة المواجهة بين تركيا وبعض الدول العربية بشكل عام، رغم وجود علاقات طيبة بينها وبين كل من الأردن والسعودية (اللتان كانتا أيضاً في مواجهة مع التيار العربي الوحدوي). ففي هذه الفترة نجد أن تركيا تقف في صف فرنسا عند عرض المشكلة الجزائرية على الأمم المتحدة في عام ١٩٥٨، كذلك سمحت تركيا بنقل القوات الأمريكية جواً من قاعدة إنجرليك في تركيا للتدخل في لبنان عند قيام الأزمة اللبنانية في العام نفسه. إذن يمكن القول بأنه في أواخر عقد الخمسينات شعرت تركيا أنها أكثر عزلة في الشرق الأوسط، نتيجة لمواقف بعض الدول العربية المعادية للغرب، وتورط السياسة التركية في مهمة ربط المنطقة بالنظام الدفاع الغربي وموالاتها لإسرائيل، إلى جانب تأييد كل من مصر وسوريا لنضال القبارصة اليونانيين(٢).

ومع بداية الستينيات وسقوط حكومة عدنان مندريس وإعدامه عام ١٩٦٠، انتهت سياسة تركيا القلقة الناشطة بالنسبة للشرق الأوسط، وظلت بعدها ثلاثة عقود لاحقة تتسم إلى حد ما بالمزيد من الحذر، حتى حد الخنوع، فقد كانت تركيا تحرص بصورة خاصة على الابتعاد حين اللزوم عن سياسة حلفائها في حلف شمال الأطلسي طوال فترة الستينيات والسبعينيات والثمانينيات(٣).

وشهدت حقبة الستينيات إعادة تحديد للعلاقات التركية- الأمريكية وهو ما نشأ أساساً عن أزمة الصورايخ الكوبية والتي تلاها سحب الصواريخ الأمريكية من تركيا مقابل سحب الصواريخ السوفييتية من كوبا، وكان من شأن ذلك تقليل إحساس تركيا بأن خطراً سوفييتياً يتهددها. وبدأ صانعوا السياسية التركية يعيدون تقييم العلاقات الخارجية لبلادهم. وحدث التحول الدقيق في منتصف الستينيات مع قرار

---

(١) أنظر: خضر، تركيا والمنطقة العربية.. نظرة تاريخية، مرجع سابق. وأيضاً:
- Nachmani, Amikam, Israel, **Turkey and GreeceUneasy Relations in the East Mediterranean**, London, Routledge, 1987, p75, p75.

(٢) خضر، تركيا والمنطقة العربية.. نظرة تاريخية، مرجع سابق.

(٣) روبنس، تركيا والشرق الأوسط، مرجع سابق، ص٣٧.

تركيا التوجه نحو أوروبا، وخصوصاً بعد العزلة التي شهدتها تركيا داخل صفوف الكتلة الآسيوية – الأفريقية، وفي الوطن العربي عزلة كبيرة، وظهر ذلك من خلال تأييد مؤتمر عدم الانحياز المنعقد في القاهرة عام ١٩٦٤ والتصويت الذي جرى في الأمم المتحدة في ١٧ كانون الأول /ديسمبر ١٩٦٥ وجهة النظر اليونانية بشأن قبرص، مما أوجد حالة من الصدمة والإحباط في أنقرة، حيث وجد الأتراك أنفسهم معزولين بالكامل تقريباً[١].

وهنا بدأت تظهر بعض بوادر زيادة الاهتمام التركي بالقضايا العربية وخصوصاً بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، حتى لو كان ذلك على حساب تراجع العلاقات التركية الإسرائيلية، ففي عام ١٩٦٦ أعلن وزير الخارجية التركي (إحسان صبري) أن علاقات تركيا الطبيعية بإسرائيل لن تتطور ضد الدول العربية، وفي الوقت نفسه تلتزم تركيا بعلاقات طيبة مع إسرائيل[٢].

ومن ناحية رد الفعل التركي على سياسة إسرائيل في فلسطين، فقد أكد وزير خارجية تركيا (فريدون جمال أركين) في خطاب له :"إن إقامة علاقات صداقة مع الأقطار العربية أصبح حجر الزاوية في سياسة تركيا الخارجية"، وأنه " ينظر الأتراك بعين العطف إلى اللاجئين الفلسطينيين ويشعرون بالألم لوضعهم المأساوي، وأن تركيا على قناعة بأنه يجب عدم ترك الوضع الناشئ عن هذه القضية دون حل، ... ويجب على الأمم المتحدة أن تولي اهتماماً كبيراً حتى تحل هذه المشكلة وفق قواعد الحق والعدل"[٣].

وظهر أوضح موقف لتركيا بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي في حرب عام ١٩٦٧، وقد تمثل ذلك في نظرة أكثر استقلالية، ومرونة وديناميكية وتنوعاً في مسار السياسة الخارجية التركية تجاه

---

(١) رضوان، العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص١٣٥. وايضاً: درويش، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدونمة وحتى نهاية القرن العشرين، مرجع سابق، ص١٣٣.

(٢) نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص١٩٨.

(٣) أنظر: درويش، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدونمة وحتى نهاية القرن العشرين، مرجع سابق، ص١٣٣. وايضاً: إحسان، أكمل الدين، "**العلاقات العربية التركية من منظور تركي**"، معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة ومركز الابحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية في أسطنبول، ١٩٩٣، ص٢٦٧.

العرب، ففي الفترة السابقة للحرب أبدت تركيا تفهماً للوضع المصري ورفضت الانضمام إلى مجموعة "الدول البحرية" التي تطالب بإعادة فتح خليج العقبة للسفن الإسرائيلية. وبعد اندلاع الحرب أيدت تركيا القرار الدولي رقم ٢٤٢ الذي طالب القوات الإسرائيلية بالانسحاب من الأراضي المحتلة أثناء الحرب، وتلك كانت فترة "الحياة المجدي" وهي فلسفة أفادت تركيا فيما بعد، ووصفت هذه الفترة بأنها "الدبلوماسية في أفضل حالاتها" حيث تمكنت تركيا من الإعراب عن مشاعرها الودية تجاه العرب دون أن تثير سخط إسرائيل وتؤثر على العلاقات بين البلدين[١].

وفي عام ١٩٦٨ بذلت تركيا جهودا حثيثة لضمان المساندة العربية في مسألة قبرص، وحاولت الربط بين احتلال إسرائيل للأراضي العربية وبين سعي اليونان لضم جزيرة قبرص إليها، كما رفضت تركيا الانضمام إلى حلف يضم إيران وباكستان والسعودية أعلنت عنه الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير ١٩٦٨ لتأمين الدفاع عن منطقة الخليج حتى تتجنب ردود الفعل العربية السلبية التي واجهتها خلال فترة حلف بغداد. وقد بلغ حرص الأتراك لكسب ود الدول العربية حدا دفع بهم إلى التخلي عن تفسيرهم التقليدي لمفهوم الدولة العلمانية بمشاركة تركيا في سبتمبر ١٩٦٩ في مؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد في الرباط بصفة مراقب. كما وقفت تركيا على الحياد من الأزمة السورية الأردنية على أثر أزمة الثقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن في أيلول/سبتمبر عام ١٩٧٠، بل إنها ذهبت أبعد من ذلك عندما لم تسمح للأسطول السادس الأمريكي بالاستفادة من الموانئ التركية خلال تلك الأزمة[٢].

خامساً: التقارب العربي التركي في السبعينيات

يمكن اعتبار عقد السبعينيات بداية انفتاح واسع لتركيا على المنطقة، حيث حدث تحول دراماتيكي في السياسة الخارجية التركية تجاه الوطن العربي بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. و

---

(١) روبنس، تركيا والشرق الأوسط، مرجع سابق، ص٣٧.

(٢) خضر، تركيا والمنطقة العربية.. نظرة تاريخية، مرجع سابق.

يرجع ذلك إلى تراجع في التيار العربي الوحدوي وبروز التيار العربي الوظيفي حتى نهاية السبعينات، إلى جانب ظهور أزمة الطاقة العالمية وأهمية النفط في الساحة الدولية مما جعل من الطبيعي أن تفكر تركيا بالتقارب من الدول العربية المصدرة للنفط، خاصة تلك التي تكونت لديها فوائض مالية ضخمة، حيث بدأت تلتفت إلى الدول العربية مكتشفة موقعها الجيوبوليتكي الفريد، والذي قد يؤهلها لتتعامل اقتصادياً مع المنطقة، في الوقت الذي كان فيه الاقتصاد التركي بحاجة ماسة إلى أسواق جديدة واستثمارات عديدة حتى يمكنه الخروج من هذه الأزمة، خاصة مع تقلص حجم القروض والاستثمارات الغربية لتركيا، وتناقص عدد المهاجرين الأتراك إلى أسواق العمل الأوروبية[١].

ففي عام ١٩٧٣ ومع الهزة العنيفة في أسعار النفط، تراجعت قدرة تركيا الاقتصادية واضطرت إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدول، مما دفعها إلى تعزيز سياساتها الإستراتيجية والاقتصادية مع الدول العربية، فقد ساندت تركيا العرب في حرب عام ١٩٧٣، ولم تسمح للولايات المتحدة باستخدام قواعدها في حلف الأطلسي ضد الدول العربية، في الوقت الذي سمحت فيه بمرور الطائرات السوفييتية في أجواءها والتي كانت تحمل إمدادات للجيوش العربية[٢].

ومنذ عام ١٩٧٤ كان هناك اتفاق شبه ضمني بين مختلف القوى السياسية التركية حول استحداث قنوات اتصال وتعاون مع المنطقة العربية في مجالي الاقتصاد والسياسة الخارجية، بحيث أصبحت الحكومية التركية تأخذ بالمبادئ التالية؛ إعطاء الدعم السياسي للقضايا العربية، والبقاء على الحياد فيما يتعلق بالخلافات المحتملة والفوارق بالعالم العربي، وسياسة حد أدنى في العلاقات مع إسرائيل، وتعاون وثيق مع كل الدول العربية في المجالات الاقتصادية والتقنية، فضلا عن نشوب الأزمة القبرصية الثانية في عام ١٩٧٤، والتي أدت إلى التدخل العسكري التركي في قبرص، مما جعل تركيا للمرة الثانية تتوجه إلى الوطن العربي طلباً للتأييد في المحافل الدولية مع إقرار الكونغرس

---

(١) خضر، تركيا والمنطقة العربية.. نظرة تاريخية، مرجع سابق.

(٢) درويش، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدونمة وحتى نهاية القرن العشرين، مرجع سابق، ص١٣٧. وأيضاً: رضوان، العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص١٥٠.

الأمريكي في ١٩٧٤/١٢/٣ قانون حظر تصدير الأسلحة إلى تركيا والذي اعتبر ذلك بمثابة إهانة موجهة إلى الأمة التركية[١].

وفي عام ١٩٧٥ أيدت تركيا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، وكان هذا الموقف التركي موضع قلق واحتجاج من جانب إسرائيل وكان هذا التأييد نابعاً من قلقها من استخدام سلاح النفط ضدها من قبل دول أوبك الشرق أوسطية، إلى جانب رغبتها في الانفتاح التجاري مع الدول المنتجة للنفط، واستمراراً بسياستها المتقدمة في التوجه نحو الدول العربية أعلنت تركيا انضمامها إلى منظمة المؤتمر الإسلامي عام ١٩٧٦[٢].

ورداً على التوجهات التركية الجديدة تجاه القضايا العربية، قامت بعض الدول العربية مثل السعودية وليبيا والعراق بتقديم مساعدات إلى القسم التركي في قبرص. كما قامت تركيا بإقامة علاقات دبلوماسية مع دول الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وعُمان واعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٩، وبذلك أصبحت أول دولة عضو في حلف الأطلسي تقيم علاقات دبلوماسية مع المنظمة [٣] .

مع نهاية السبعينات، لم يكن التقارب بين تركيا والمنطقة مدفوعا برغبة تركية فحسب، بل وجدت دوافع عربية اختلطت فيها العناصر الاقتصادية بأخرى إستراتيجية وأمنية، جعل انفتاح تركيا على دول المنطقة من المحاور الأساسية لسياستها الخارجية، مع بروز ثلاثة أحداث إقليمية متعاقبة: وقوف معظم الدول العربية وخاصة مصر ودول مجلس التعاون الخليجي ضد التدخل السوفيتي في أفغانستان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، الذي أوجد عاملا مشتركا بين هذه الدول وتركيا تجاه التخوف من التطلعات السوفيتية الطموحة في الشرق الأوسط، وقيام الثورة الإسلامية في إيران والتخوف

---

(١)خضر، تركيا والمنطقة العربية.. نظرة تاريخية، مرجع سابق.

(٢) درويش، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدونمة وحتى نهاية القرن العشرين، مرجع سابق، ص١٣٨.

(١) الكيلاني ، تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية – التركية، مرجع سابق، ص ص٢٨ – ٢٩ .

الذي أبدته تركيا والدول العربية مع طرح شعار تصدير الثورة للخارج، إضافة إلى نشوب الحرب العراقية الإيرانية والتي طرحت معها إعادة النظر جذرياً في موازين القوى وفي المعادلات القومية والدينية[1].

ومع بداية الثمانينات وبعد انقلاب ١٢ أيلول/سبتمبر في تركيا شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية تطوراً مهماً تمثل في تخفيض تركيا لمستوى العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل إلى رتبة سكرتير ثان، كما أغلقت القنصلية التركية في القدس، وتبع ذلك جمود في العلاقات الثقافية والاقتصادية بين البلدين[2].

وجاءت هذه الخطوات التركية كرد فعل على قرار الكنيست في ١٩٨٠/٧/٣، يقضي بأن القدس الموحدة بكاملها هي عاصمة لإسرائيل، ويرد البعض ذلك إلى الوضع الاقتصادي الصعب الذي كانت تمر به تركيا في تلك الفترة. وفي يناير/كانون الثاني ١٩٨١، أعلنت تركيا عن سياسة اقتصادية جديدة، والتي كان لها الوقع الأكبر في ترتيب أولويات السياسة الخارجية التركية، إذ أصبحت الدول الغربية ودول الشرق الأوسط عاملان متكاملان بالنسبة لأمن تركيا وأوضاعها الاقتصادية. وساهم في ذلك تركيز رئيس الحكومة التركي آنذاك، تورغوت أوزال، على تنفيذ "مبدأ فقه المصلحة"، بأن أخذ ينشأ روابط متينة مع الدول العربية مستغلا تنامي التيار الديني والصحوة الإسلامية، مقابل العمل بموضوعية لتقريب الموقف التركي لصالح القضايا العربية عبر فتح مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري[3].

---

(١)خضر، تركيا والمنطقة العربية.. نظرة تاريخية، مرجع سابق.

(٢) نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص٢٠٠.

(٣)أنظر: خضر، تركيا والمنطقة العربية.. نظرة تاريخية، مرجع سابق، وايضاً: رضوان، العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص١٩١-١٩٥. وأيضاً: نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص٢٠٢-٢٠٥.

وقد حددت مجموعة من المتغيرات مسار السياسة الخارجية التركية خلال الثمانينات، يمكن أن توجز فيما يلي[1]:

١- غلبة الاتجاه القطري داخل الدول العربية، وهو ما يدل أن الاعتبارات الجماعية في العلاقات التركية الشرق أوسطية تراجعت لتحل محلها اعتبارات ثنائية بين تركيا وكل دولة عربية على حده، تبعا للظروف الجيوبوليتيكية وتوازن القوى بين الطرفين.

٢- تراجع أسعار النفط العالمية مع توافر فائض منه في السوق العالمية، الذي قلل من النفوذ السياسي والاقتصادي والمالي للدول العربية المصدرة للنفط.

٣- حدوث تغير داخلي في الأحوال السياسية والاقتصادية التركية منذ الانقلاب العسكري في ١٢ /١٩٨٠/٩ ، بحيث تجاوز النظام التركي المرارة تجاه الغرب بخصوص قبرص وسعيه إلى تدعيم علاقاته بالولايات المتحدة وحلف الأطلسي وتطوير الانتساب التركي للجماعة الأوروبية.

٤- عودة الحرب الباردة بين القطبين السوفيتي والأمريكي منذ نهاية السبعينات وخلال الثمانينات.

٥- الإحباط التركي من عدم حصوله على التأييد العربي في اجتماع القمة الخامسة لمنظمة المؤتمر الإسلامي لإدانة اضطهاد الأقلية التركية في بلغاريا.

أما عقد التسعينيات فقد شهد الكثير من التطورات وفي عدة اتجاهات في طبيعة العلاقات العربية التركية ، فقد شهد هذا العقد تحالفا عسكريا واستراتيجياً بين تركيا وإسرائيل كما شهد الكثير من التوترات بين تركيا والدول العربية وخصوصاً سوريا والعراق ، فبالإضافة إلى قضية المياه التي ساهمت في توتر العلاقات بين تركيا وهذين البلدين العربيين ، جاءت قضية الأكراد لتشكل توتراً جديداً في العلاقات التركية مع كلتا البلدين ، فمن ناحية شكلت الاختراقات التركية المتكررة لشمال العراق بحجة مطاردة الأكراد الأتراك الذين يهاجمون جنوب تركيا نقطة تأزم في العلاقات التركية العراقية ، والذي

([1])خضر ، تركيا والمنطقة العربية.. نظرة تاريخية، مرجع سابق.

تكرر احتجاج العراق عليها سواء من خلال الاحتجاج المباشر لتركيا أو الطلب من الجامعة العربية التدخل أو من خلال إرسال مذكرة بهذا الخصوص إلى الأمم المتحدة [١].

ومن الناحية الأخرى جاء الدعم السوري لحزب العمال الكردستاني في جنوب تركيا ليشكل مصدراً رئيسياً لتوتر العلاقات التركية – السورية والذي وصل درجة التهديد بالحرب بين البلدين عام ١٩٩٨ [٢].

ويمكن القول إن السياسة التركية في التسعينات تجاه العالم العربي والإسلامي انطلقت من قضايا ومسائل محددة أهمها[٣]:

١ – إن انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي حوّل دور تركيا كرأس حربة أطلسية في مواجهة الاتحاد السوفياتي السابق إلى دور أكثر أهمية وشمولية وتعقيداً في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط نحو التطلع إلى دور دولة إقليمية محورية تتوسط هذه الأقاليم الجغرافية المهمة.

٢ – إن حرب الخليج الثانية بظروفها والنتائج التي أفرزتها جعلت تركيا عنصراً أساسياً وجزءاً لا يتجزأ من لعبة الأمم في الشرق الأوسط وذلك من خلال عوامل المياه والنفط والأمن والأقليات القومية، خاصة الأقلية الكردية منها في شمال العراق ونشوء نواة كيان كردي يمس مباشرة الوضع الجيو أمني لتركيا.

٣ – إن بدء مفاوضات التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل واعتراف معظم الدول العربية بدولة إسرائيل واحتمالات التوصل إلى اتفاق سلام بين سورية ولبنان من جهة وإسرائيل من جهة ثانية يتيح

---

(١)معوض، جلال عبدالله ، **'صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية'**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨ ، ص١٨٤.

(٢)فايز سارة ، سوريا وتركيا .. نموذج جديد لعلاقات الجوار ، موقع الإسلام أون لاين على شبكة الإنترنت ، ٢٠٠٠/١١/٥.

(٣)دلي، (خورشيد حسين) ، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية** ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ١٩٩٩ ، ص٣٨-٣٩.

لتركيا تجاوز الكثير من الحذر والحساسيات في علاقاتها الشرق أوسطية وبخاصة العربية منها التي تعتقد أن تركيا متحيزة لإسرائيل.

٤ – إن النظام الشرق أوسطي الجديد المحتمل، هو نظام محكوم بالغلبة الإسرائيلية وبكونه امتداداً للنظام العالمي الجديد المحكوم بالسيطرة الأميركية، وبالتالي فإن حجم الدور التركي في النظام الشرق الأوسطي الجديد محكوم إلى حد بعيد بالإستراتيجية الأميركية– الإسرائيلية ، ومحكوم أيضاً بمدى تدعيم تركيا علاقاتها مع إسرائيل وأمريكا خصوصاً على الأصعدة الأمنية والعسكرية والإستراتيجية.

٥ – تركيا بدورها شهدت تغييرات متسارعة في الداخل أهمها صعود التيار الإسلامي إلى الواجهة السياسية التركية، ويحظى بتأييد جماهيري كبير وقد احتل المرتبة الأولى في الانتخابات البلدية والنيابية التي جرت في أعوام ١٩٩٥– ١٩٩٦، وبعد ضغوط من العسكريين ابتعد هذا التيار عن الواجهة السياسية التركية ليعود إليها مرة ثانية وبقوة عام ٢٠٠٢ ، وهذا العامل المستجد في الداخل التركي لابد أن يكون له اعتبار ووزن في السياسة الخارجية التركية حيث يعمل التيار الإسلامي جاهداً للارتباط بالدائرة الحضارية الإسلامية –كما سنرى فيما بعد–[1].

سادساً: التحالفات العسكرية بين تركيا وإسرائيل في التسعينيات

شهدت الفترة ما بين عامي ١٩٩٠م– ١٩٩٢م ، ظهور تغييرات سياسية واقتصادية وعسكرية ، إقليمية في الشرق الأوسط، واسيا وعالمية تمثلت في عملية السلام بين إسرائيل وبعض الدول العربية مثل الأردن وسورية وفلسطين، وتفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١م ، وانتهاء حرب الخليج الثانية ١٩٩١م، وتقلص العلاقات الاقتصادية بين تركيا والبلدان العربية ، وظهور مشكلات سياسية داخلية وخارجية في تركيا، أدت إلى تطوير علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية مع إسرائيل دون معوقات تذكر من الجانب العربي والإسلامي.

([1]) للمزيد أنظر : رضوان، العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص٢١٤–٢٢٩. وأيضاً: نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص٢٠٩–٢١٥. وأيضاً: درويش، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدونمة وحتى نهاية القرن العشرين، مرجع سابق، ص١٤٥–١٥٨.

وتميزت الفترة بين عامي ١٩٩١م وبداية ١٩٩٦م بأنها مرحلة لبناء العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين تركيا وإسرائيل وفي مجال العلاقات العسكرية ، فقد سمحت تركيا لإسرائيل في عام ١٩٩٠م بإنشاء محطات للتجسس الأمني والاستخباري على الدول المجاورة وبخاصة العراق وسوريا وإيران. وفي أثناء أزمة الخليج عام ١٩٩١م سمحت تركيا للطائرات الإسرائيلية باستخدام مطاراتها العسكرية لأغراض التجسس على العراق(١) .

وأثمرت الجهود الإسرائيلية – التركية خلال الفترة ما بين عامي١٩٩٠-١٩٩٥م عن تطورات جذرية في العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين الدولتين خلال الفترة اللاحقة التي تمتد ما بين عامي ١٩٩٦-١٩٩٨م إذ شهدت انطلاقة جديدة في حجم ونوع العلاقات العسكرية بينهما ، فتجسد ذلك في عقد الاتفاقيات العسكرية والأمنية، وقيام إسرائيل بتحديث مختلف أسلحة الجيش التركي ، إضافة إلى تزويده بشتى أنواع الأسلحة، وإجراء المناورات الجوية والبحرية المشتركة، فضلاً على التنسيق العسكري والاستراتيجي، وتبادل الزيارات العسكرية على مختلف المستويات والأصعدة (٢) .

ففي مجال عقد الاتفاقيات العسكرية بين إسرائيل وتركيا ، أثمرت جهودهما عن التوقيع على اتفاقية التعاون العسكري والأمني في ٢٤ شباط ١٩٩٦م ، وتضمنت تبادل زيارات العسكريين والأسلحة والمعدات العسكرية في البلدين ، وإجراء التدريبات الجوية والبحرية ، بالتنسيق والتعاون المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية . إضافة إلى التعاون الأمني والاستخباري و " مكافحة الإرهاب " . وقد تم الإعلان عن بعض تلك البنود رسمياً مثل إجراء التدريبات المشتركة المحدودة ، وسرب البعض الآخر

---

(١)العزاوي، وصال نجيب، "**أبعاد التعاون العسكري التركي – الإسرائيلي ، دراسة في الدوافع والأهداف**"، دراسات إستراتيجية (بغداد) ، عدد٥ ، ١٩٩٨م، ص ٢٥٩-٢٦٠ .

(٢) بايبس، دانيال، "**محور جديد : بروز الوفاق التركي – الإسرائيلي**"، مجلة البيان (لندن)، عدد١٢٥، مايو١٩٩٨م، ص١١٢-١٢١.

منها في الصحف التركية والإسرائيلية. وثمة بنود أخرى ، تتعلق بطبيعة العلاقات العسكرية ومجالاتها وأهدافها ، بقيت سرية ولم يعلن عنها[1].

وقد دأب المسئولون الأتراك على التقليل من أهمية تلك الاتفاقية ، وكذلك على التأكيد على أنها لا تشكل تحالفاً بين إسرائيل وتركيا ، وليست موجهة ضد طرف ثالث هو الطرف العربي والإسلامي، وأنها تماثل اتفاقيات التدريب والتعاون العسكري التي وقعتها تركيا مع العديد من الدول. وهذا التفسير لا يعول عليه لأسباب وعوامل عديدة من أهمها:

١- أن الاتفاقية تسمح للطائرات الإسرائيلية بالتحليق في أجواء تركيا ، وهذا الأمر غير مسموح به في الاتفاقيات التي وقعتها تركيا مع الدول الأخرى .

٢- لم تعلن بنود الاتفاقية جلها رسمياً ، حتى أنه لم يعلن عنها شيئاً إلا في نيسان ١٩٩٦م ، أي بعد أكثر من شهرين من إبرامها ، حيث سربت بعض بنودها في الصحف التركية والإسرائيلية ، وهناك بنود بقيت سرية .

٣- هناك أطراف عربية وإسلامية مستهدفة في الاتفاقية العسكرية الإسرائيلية – التركية ، وبخاصة سوريا ، التي تعد من وجهة نظرهما " داعمة للإرهاب " وتسعى لإيجاد توازن استراتيجي معهما ، إضافة إلى خلافاتهما العميقة حول الحدود والمياه ، معها .

٤- أثبتت مجالات التعاون العسكري الإسرائيلي – التركي ، والتي تميزت بالشمول والتنوع ، بأن التصريحات المشتركة المعلنة لهما بشأن تعاونهما العسكري غير صحيحة ومتناقضة ، هدفها التضليل عن أهمية وخطورة ذلك التعاون [2].

واستمرت العلاقات العسكرية الإسرائيلية – التركية بالتطور حتى في ظل ازدياد النفوذ الإسلامي في تركيا : اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ، وبخاصة بعد تسلم نجم الدين أربكان ، رئاسة الحكومة في

---

(١) للمزيد أنظر: رضوان، العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص٢٦٠-٢٦٩. وأيضاً: نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص٢٠٣-٢٠٩. وأيضاً: درويش، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدونمة وحتى نهاية القرن العشرين، مرجع سابق، ص٣٥٣-٣٦٥.

(٢) معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية، مرجع سابق، ص٢٢١-٢٢٤.

الفترة من حزيران ١٩٩٦م إلى حزيران ١٩٩٧م – وكان اربكان زعيم حزب الرفاه من المعادين لإسرائيل والغرب ، ومن دعاة التقارب مع العالم الإسلامي ، لكن التيارات السياسية العلمانية بعامة ، وقيادة الجيش بخاصة ، قد مارست عليه شتى أنواع الضغوط السياسية والإعلامية والعسكرية ، مع العلم بأن العلاقات الخارجية مع إسرائيل كانت تدار من قبل جنرالات الجيش التركي ، مما أجبر اربكان على تغيير مواقفه من إسرائيل ، وأخذ يبرر التعاون العسكري بين الدولتين بأنه في مصلحة تركيا(١).

واستمرت وتيرة العلاقات العسكرية الإسرائيلية – التركية بالتطور والتوسع في شتى المجالات، وفي أعقاب استقالة أربكان والإطاحة بالحكومة الإسلامية، قامت الحكومة الجديدة بتوقيع اتفاقيات لتحديث الطائرات والدبابات التركية وإنتاج الصواريخ مثل الاتفاق على إنتاج صواريخ دليلة الإسرائيلية وتزويد إسرائيل لتركيا بصواريخ جو جو من طراز (٤ فايتون) الإسرائيلية (٢).

وقد كان من أبرز مظاهر التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل هو اجراء المناورات البحرية والجوية المشتركة التي كان من أبرزها مناورات " ذئب البحر " التي جرت في حزيران ١٩٩٧ ، وامتدت بين بحر ايجه وحتى حدود المياه الإقليمية السورية مروراً بالمجالين الجوي والبحري لقبرص ، كما أجريت مناورات بحرية مشتركة بين تركيا وإسرائيل وأمريكا في شرق البحر المتوسط في الفترة من ٥-١٩٩٨/١/٩ باسم " حورية البحر المتمكنة " وبمشاركة الأردن كمراقب ، حيث جاءت هذه المناورات لتقدم أكثر من دلالة مهمة على الدعم الأمريكي للتحالف الإسرائيلي – التركي (٣).

وتواصلت المناورات العسكرية التركية – الإسرائيلية ، حيث أجريت في نهاية عام ١٩٩٩ مناورات " حورية البحر ١٩٩٩ " كامتداد لمناورات " حورية البحر ١٩٩٨ " وتمت المناورة الجديدة قبالة السواحل الجنوبية التركية على البحر المتوسط ، وشاركت فيها تركيا بالعديد من القطع البحرية

(١)عبد العزيز، هشام فوزي، "**دور التحالف التركي – الإسرائيلي في التصدي للنفوذ الإسلامي وعمليات الأكراد المسلحة في تركيا**"، مجلة البصائر – (جامعة البتراء الأردنية) ، م٤ ،ع٢ أيلول ٢٠٠٠، ص٢٣-٢٩.

(٢) الضميري ، الدور التركي في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة ، مرجع سابق، ص١٩٧.

(٣) التعاون العسكرى التركي – الاسرائيلي ، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٨ ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ص١٩٦ .

وشاركت إسرائيل بسفينتين حربيتين وثلاث طائرات عمودية وعدة طائرات حربية، فيما شاركت الولايات المتحدة من خلال أسطولها السادس بغواصات وسفن حربية مختلفة وطائرات عمودية وحربية [١].

ويتضح مما سبق عمق العلاقات العسكرية الإسرائيلية – التركية ومن مؤشرات ذلك مستوى التنسيق والزيارات ذات الأغراض والأهداف والمستويات المختلفة ، وإن غلب عليها زيارات الشخصيات السياسية والعسكرية رفيعة المستوى كما أنها اتسمت بالتطور وبالتكرار. يضاف إلى ذلك أن الدولتين قد وقعتا العديد من الاتفاقيات العسكرية والأمنية التي من شأنها أن تؤكد عمق تلك العلاقة بينهما. وكان من شأن كل هذا أن يزيد من تراجع العلاقات العربية التركية وخصوصاً بين تركيا وسوريا التي ساهمت الحملات ضد الأكراد ومشكلة تسليم زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان في زيادة التوتر في هذه العلاقة بين البلدين، إضافة بالطبع للتحالف العسكري التركي الإسرائيلي. ورغم الفترة القصيرة التي تولى فيها الإسلاميون الحكم في البلاد بقيادة أربكان ومحاولة التخفيف من شدة الانجراف التركي تجاه إسرائيل، إلا أن هذه العلاقات استمرت في تطورها حتى تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في البلاد عام ٢٠٠٢.

تقييم واستنتاج

تثير مواقف حزب العدالة والتنمية ذو الخلفية والتوجهات الإسلامية، وسياساته القريبة من النسيج الحضاري لشعوب المنطقة ودولها ارتياحاً كبيراً في المنطقة العربية، مما يبشّر بالتخفيف من البعد الغربي في سياسات تركيا لمصلحة سياسات ومصالح إقليمية تصب في دائرة الانتماء الحضاري. وقد كانت للزيارات المتتالية لكلّ من رجب طيب أردوغان وعبد الله غول إلى دول المنطقة أثر كبير في زرع الثقة ببناء علاقات إيجابية مع تركيا. وجاء موقف البرلمان التركي الرافض لوضع الأراضي التركية تحت تصرّف القوات الأميركية لشنّ الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ بالتزامن مع فتور في

---

(١) الضميري ، الدور التركي في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص١٨٠.

العلاقات التركية بكلّ من إسرائيل والولايات المتحدة بمثابة محطة تاريخية لتطوير العلاقات التركية بدول الجوار العربي والإسلامي.

ثمّ وجدت هذه العلاقات نفسها بعد احتلال العراق أمام تحديات مشتركة، منها ما يتعلّق بالموقف من وحدة العراق ومستقبله، ومنها ما يتعلّق بمخطّطات السياسة الأميركية التي لا تريد دولاً إقليمية مؤثّرة في منطقة يراد ترتيبها من جديد باسم الشرق الأوسط الكبير، ومنها ما يتعلّق بالعلاقة الأميركية التركية التي تراجعت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

وكنتيجة لكلّ هذا، شهدت العلاقات العربية التركية تحسّناً ملحوظاً في السنوات الأخيرة. وعليه، فقد أثار وصول عبد الله غول إلى الرئاسة التركية بعد معركة شاقة ارتياحاً كبيراً في العالم العربي. إذ بادر معظم الزعماء العرب إلى الاتصال به وتهنئته بالفوز الكبير متمنّين أفضل العلاقات بين الدول العربية وتركيا.

في الواقع، لم يكن مثل هذا التحسّن ممكناً في العلاقات العربية التركية لولا المتغيّر الداخلي التركي الذي أحدث تحوّلاً نوعياً في سياسة تركيا تجاه الدول العربية والإسلامية. وقد دفع هذا المتغيّر التركي بالشارع العربي إلى إعطاء المزيد من الاهتمام بالتجربة التركية التي نجحت في تقديم العديد من الأجوبة عن الأسئلة المثارة عربياً حول الإسلام ودوره في الحياة السياسية وعلاقته بالدولة والمجتمع والآخر، فضلاً عن إشكالية التوافق بين التقليدية والحداثة، وبين الدين والعلمانية. وإذا كان هذا التحول التركي قد نقل العلاقات التركية – العربية من مرحلة السلبية إلى إطار من التعاون الإيجابي والتكامل الإقليمي سواء على صعيد العلاقات الثنائية أو تجاه القضايا السياسية في المنطقة، فإنّ الدول العربية ترى في وصول غول إلى سدة المشهد السياسي التركي فرصة تاريخية، سواء على صعيد تصحيح النظرة التاريخية لكل طرف إلى الآخر، أو على صعيد الدخول في منظومة إقليمية متكاملة من النواحي الاقتصادية والسياسية. فبعد قرن من الزمن، يدعو الأتراك العرب إلى

تجاوز تلك الرؤية التي تقول إن الدولة العثمانية كانت سبب تخلفهم، بينما يدعو العرب الأتراك إلى تجاوز مقولة تحميلهم مسؤولية انهيار الدولة العثمانية والدخول في علاقات تكامل إقليمي.

ومع هذا النقاش الباحث عن التوافق، يأمل العرب في ألا تبقى صورة تركيا في أذهانهم صورة الدولة الأطلسية المتحالفة مع أميركا وإسرائيل، كما كانت الحال خلال القرن الماضي. ويأملون، في المقابل، أن تنخرط تركيا إيجابياً في محيطها العربي والإسلامي بحثاً عن الاستقرار والسلام والتكامل الاقتصادي، حيث يمكن تركيا أن تؤدي أدواراً قوية في هذه المجالات نظراً إلى موقعها وثقلها وإمكاناتها وعلاقاتها الإيجابية مع مراكز القرار الدولي.

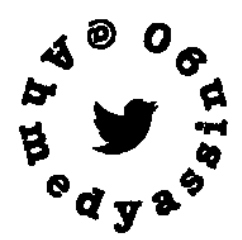
أما أهم القضايا التي تشغل بال الدول العربية في العلاقات العربية التركية فهي قضايا المياه العالقة بين تركيا من جهة وكل من سوريا والعراق من جهة أخرى، كما يمتد الاهتمام بها إلى معظم الدول العربية كون مشكلة المياه في المنطقة هي مشكلة عامة تعني كل دول المنطقة بما فيها إسرائيل. وكما ذكرنا في الفصل الأول من هذه الدراسة – وكما تؤكد فرضية دراستنا– فإن العديد من الدراسات الإقليمية والدولية تذهب إلى أن الصراع على المياه سيكون السبب لاندلاع الحروب الجديدة في العالم ككل، فما بالنا بمنطقة الشرق الأوسط والتي هي أصلاً بؤرة توتر وأحد مراكز عدم الاستقرار في العالم. وتجدر الإشارة هنا إلى دراسة استخباراتية أمريكية منشوره أعدها مجلس المخابرات القومي الأمريكي تحت عنوان ((الاتجاهات العالمية في ٢٠٢٥)) ترى بأن النظام العالمي الذي تشكل بعد الحرب العالمية الثانية ستنطمس معالمه تماما بحلول عام ٢٠٢٥ بسبب بروز القوى الجديدة الصاعدة، وعولمة الاقتصاد، والانتقال التاريخي للثروة من الغرب الى الشرق.
وتؤكد الدراسة التحليلية أن المياه ستكون سبب النزاع المستقبلي خاصة بالدول الفقيرة كما بالشرق الأوسط. إضافة لبروز التأثير التركي دوليا[1].

وهنا يأتي الدور العربي لتحديد العلاقات بتركيا عبر توثيق العلاقات معها حاليا وزيادة الترابط بكافة المجالات اقتصادياً وتجارياً وسياسياً واجتماعيا، ومن خلال دراسة المكون التركي واحتياجاتها

---

(١) جريدة الشرق الأوسط السعودية، ٢٠٠٨/١١/٢١م.

ومن خلال الدور الديني المؤثر بها الذي برز بتزايد منذ بده وصول الإسلاميين للسلطة ابتداء بحزب الرفاه بقيادة (اربكان) وانتهاء بحزب العدالة والتنمية المسيطر على السلطة بتركيا حاليا بقيادة(اردوغان).إضافة بالطبع للحاجة الماسة لاستغلال النفط حاليا بالخليج العربي لحل أزمة المياه الحالية والمستقبلية من خلال مشروع سياسي واقتصادي تكاملي مع تركيا والبلدان الغنية مائيا. إضافة لضرورة استغلال الطاقة الشمسية لخدمة التحلية وتخفيض كلفتها العالية، كما يتحتم التخطيط لاستخدامها كطاقة لوفرتها بمناخ المملكة خاصة والخليج والوطن العربي بصفه عامه. وذلك بالاستفادة من الخبرات الأوروبية المتقدمة بالطاقة الشمسية كألمانيا.كما اتضح لنا بهذا الفصل عدم الإلتزام التركي بالإتفاقية الموقعة للمياه نهاية عام ٢٠٠٨م،لأسباب الجفاف كما زعمت تركيا،إضافة للتأثير الإيراني السلبي على المياه المتدفقة للعراق من خلال تعديل مسارات التغذية النابعة من ايران لنهر دجله العراقي.وعموماً سيحاول الفصل القادم من هذه الدراسة إلقاء الضوء على المواقف العربية من قضايا المياه مع تركيا والمبادرات العربية لحل مشكلة التنازع على المياه سواء من خلال الموقفين السوري والعراقي، أو من خلال مواقف دول الخليج وكذلك مواقف الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، مع مناقشة الدور الإسرائيلي في تعطيل التفاهمات التركية العربية خاصة بعد عام ١٩٩٥.



الفصل الثالث

قضايا المياه وتأثيرها على العلاقات العربية -التركية

الفصل الثالث

قضايا المياه وتأثيرها على العلاقات العربية التركية

أثر وصول الإسلاميين للسلطة بتركيا تطورت العلاقات العربية –التركية واتجهت نحو توثيق العلاقات اقتصاديا وتجاريا ،كما برز انعدام التوتر وتزايد المفاهمات المتبادلة بين المثلث العربي التركي (سوريا–العراق– تركيا).إلا أنها لم تصل لحل نهائي لمشكلة المياه. وسنحاول بهذا الفصل إلقاء الضوء على المواقف العربية من قضايا المياه مع تركيا والمبادرات العربية لحل مشكلة التنازع على المياه.حيث يعتبر العرب مياه نهري دجلة والفرات مياهاً دولية ولهم حق تاريخي فيها، وينبغي أن تشترك جميع دول حوض النهر في استخدامها والاستفادة منها.كذلك سنتطرق للدور الإسرائيلي وتأثيره على أزمة المياه بالوطن العربي.

تعتبر تركيا–كما ذكرنا سابقا– أن دجلة والفرات مياه تركية من منطلق أن منابعها في الأراضي التركية، لذلك لم تتوصل تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة أخرى إلى اتفاق نهائي لحل المشكلة بينهم لأنها قضية مرتبطة بأمور أخرى عديدة، والمعوق السياسي أساساً هو المشكلة، لذلك فإن نهري دجلة والفرات لا يخضعان حتى الآن لأي اتفاق سياسي أو قانوني يحفظ الحقوق المكتسبة تاريخياً لكل من سوريا والعراق من دون انتقاص بطبيعة الحال من حقوق تركيا بصفتها دولة المنبع، وسبب ذلك هو رفض تركيا المستمر التوصل إلى اتفاق مع سوريا والعراق يكون له صفة قانونية ملزمة، على الرغم من العديد من جولات المحادثات الثنائية أو ثلاثية الأطراف، وهي تستغل الخلافات السورية العراقية المستمرة، وضعف العراق من جراء الحروب وتمزق الصف العربي عموما[١].

والنزاع حول مياه نهري دجلة والفرات لا يثير مواجهات بين تركيا والدولتين العربيتين الواقعتين أسفل الحوض فحسب، بل بين هاتين الدولتين (سوريا والعراق) بعضهما بعضاً، وكأن الأطراف المتنازعة قد ارتضت أحياناً التفاوض فيما بينها، إلا أن كل طرف يحاول الحصول على أكبر قدر ممكن من المزايا الإقليمية أو السياسية مقابل أي قرار أو اتفاق، وهكذا لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن المياه، بسبب تعقد الخريطة الجيوسياسية للمنطقة الناجم عن تقطيع أوصال الإمبراطورية العثمانية ودور السياسيات التي انتهجتها الدول الاستعمارية الكبرى (بريطانيا وفرنسا) بين العشرينات

---

(١) خدام، الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات، مرجع سابق، ص٣٠.

والخمسينات من القرن الماضي، ولا تزال كل دولة من دول المنطقة ترسم خرائطها حسب تصوراتها الخاصة، غير أن الحدود المجسدة على أرض الواقع من خلال الوجود الفعلي مخالفة تماماً للخرائط المرسومة مما يثير المزيد من العراقيل أمام أي تفاهم حول تقسيم عادل ومنصف للموارد المائية المحلية(١).

ولا شك أن لتركيا مبرراتها الذاتية بالتعامل مع مسألة المياه التي أفرزت الصراع بين دول الحوض، وأن الحجم الضخم للاستثمارات المالية التي وظفتها وعولت عليها في منطقة الأناضول، يقتضي قطف ثمارها الداخلية منها(تنمية منطقة الأناضول زراعياً لتصبح سلة ثمار للشرق الأوسط، إنهاء مشكلة الأكراد، إنتاج الطاقة الكهربائية، زيادة الاحتياطي المائي وتوفير فرص عمل لسكان منطقة الأناضول) في الأمد القريب، وهذا الجني للثمار يبلغ أوجه عندما تكون حسابات تركيا تتجاوز حدودها السياسية وتمتد لتشمل الانسياب الطبيعي للمياه عبر دول الحوض (الخارجية منها: طموحها بدور إقليمي أكبر، بيع المياه، مورد أساسي للمنتجات الشرق الأوسط، تحجيم دول لجوار من خلال التحكم بحنفية المياه ومصدر للطاقة الكهربائية) (٢).

أما بالنسبة للأطراف العربية في معادلة الصراع المائي فهي أيضاً تمتلك رؤى وتصورات خاصة بها تجاه هذه القضية، وتعتبر أن من حقها أيضاً المشاركة في هذه المياه واستغلالها بحكم أن هذه الأنهار هي أنهار دولية وليست أنهار تركية.

وهذا ما سنوضحه من خلال هذا الفصل الذي سيتم تقسيمه كما يلي:

المبحث الأول: الحلول العربية لمشكلة المياه.

المبحث الثاني: أنابيب السلام ومواقف الأطراف العربية منها

المبحث الثالث: جامعة الدول العربية وأزمة العرب المائية

المبحث الرابع: إسرائيل وأزمة المياه العربية التركية

---

(١) عائب، حبيب، "**المياه في الشرق الأوسط**"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ١٩٩٦ ، ص٣٠.

(٢)الربيعي، أزمة حوضي دجلة والفرات وجدلية التنقض بين المياه والتصحر، مرجع سابق، ص٩٤.

المبحث الأول: الحلول العربية لمشكلة المياه

شكل كل من النفط والايدولوجيا أبرز قضايا الصراع والاهتمام في المنطقة العربية طيلة سنوات النصف الثاني من القرن العشرين، إلا أن المياه تقدمت لاحقاً لمركز الصدارة واحتلت الأولوية على بقية قضايا الصراع المتعددة في هذا الجزء من العالم، وبرزت كأحد العوامل الجديدة للتحالفات وأصبحت عنصر تفريق وإثارة للنزاعات وسببا للحروب، خاصة بعد أن انهارت الايديولوجيا وتراجعت أهمية النفط مؤقتاً في هذه المنطقة، حتى أن البعض بات يخشى أن تهدد مشكلة المياه والأمن السلم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية التي عملت الدول العربية طويلاً من أجلها وأنفقت عليها الكثير [(١)].

ومن هنا فقد فرضت المياه نفسها في السنوات الأخيرة على أجندة الحكومات العربية واحتلت حيزاً كبيراً في اهتماماتها، خاصة بعد أن أطلقت المنظمات الدولية والإقليمية تحذيراتها من خطورة الوضع المائي في المنطقة. ولكن على الرغم من هذه التحذيرات إلا أن التعامل مع موضوع المياه لم يرقَ إلى المستوى المطلوب حتى الآن، ولا تزال بعض هذه الدول تتمترس وراء شعارات وخطابات لا علاقة لها بالواقع، ولا يزال التعاون في مجال المياه عبارة عن شعار يطرح وكلاماً يقال في محاضر الاجتماعات ويحفظ في طي الأدراج، لا بل إن الخلافات العربية العربية حول المياه وعلى الرغم من أنها لم تصل إلى مرحلة المواجهة الفعلية، إلا أنها لا زالت بدون حل كالخلاف السوري العراقي حول نهر الفرات، والسوري اللبناني حول نهر العاصي، والمصري السوداني حول نهر النيل، والليبي المصري حول مياه الصحراء الغربية، والأردني السوري حول نهر اليرموك وغيرها الكثير [(٢)].

وما يهمنا هنا هو التركيز على المواقف العربية والمبادرات التي أطلقتها هذه الدول فيما يتعلق بالصراع العربي التركي حول مياه نهري دجلة والفرات، والتي يمكن تلخيصها بدايةً بالنقاط التالية[(٣)]:

---

(١) العضايلة، (عادل محمد)، **الصراع على المياه في الشرق الأوسط: الحرب والسلام**، عمان، دار الشروق، ٢٠٠٥، ص٤٥.

(٢) المرجع السابق، ص٤٥.

(٣) التميمي، عبد المالك، "**المياه العربية: التحدي والاستجابة**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص١١٥-١١٦.

١) إن الجامعة العربية التي تمثل العرب رسمياً غير قادرة على اتخاذ موقف عملي في قضية خطيرة كالمياه، ولا يتعدى الاحتجاج والتنديد والدعوة إلى حل عادل.

٢) إن سوريا والعراق –وهما الدولتان المعنيتان بمياه الفرات– ليس بينهما تنسيق واتفاق استراتيجي في هذه المسألة، لأن العلاقات بينهما يشوبها الكثير من الإشكاليات السياسية.

٣) إن المثقفين العرب –وكما هو واضح من كتاباتهم– يشعرون بأن الخطر على الأمن العربي في مسألة المياه لا يقتصر على "إسرائيل" وإنما على تركيا أيضاً لأنها تشكل خطراً إقليمياً على العرب في المستقبل.

٤) إن حلاً عادلاً ومنصفاً لكل الأطراف في ما يتعلق بمياه نهر الفرات يتطلب بناء علاقات سياسية واقتصادية بين تركيا والعرب يسودها التفاهم والثقة وعلاقات حسن الجوار واحترام إرادة كل شعب وحقه في المياه حسب حاجته بشرط عدم الإضرار بالآخر.

٥) ينبغي أن تكون قواعد القانون الدولي فيما يتعلق بالمياه المشتركة هي الأساس المرجعي لأي خلاف بشأن المياه بين العرب والأتراك.

٦) إن مياه دجلة والفرات التي تنبع من خارج سوريا والعراق، ويعتمد البلدان على مياههما بشكل أساسي، هي مياه دولية مشتركة يجب أن تتقاسمها الدول الثلاث ضمن اتفاقيات ثنائية أو جماعية، وأن تحترم تلك الاتفاقيات وتُطبق.

ومن المعروف أن تركيا وكبديل عن رفضها التام لإبرام أي اتفاقية مع سوريا والعراق –كما ذكرنا– فهي تصر على ضرورة تركيز جهود الدول الثلاث على بحث التعاون الفني لضمان حسن استغلال وإدارة مياه الفرات ودجلة عن طريق إجراء بحوث فنية وتبادل المعلومات وتنفيذ مشروعات مشتركة وتحديث أنظمة الري وأساليبه في سوريا والعراق لتقليل نسبة الفاقد من المياه، على أساس أنه "لا يمكن لتركيا أن تتحمل ترك سهولها في جنوب شرق الأناضول دون مياه لكي تتدفق المياه بغزارة من نافورات دمشق وبغداد". وبالمقابل فإن العراق وسوريا يعارضان صيغة هذا التعاون الفني، ويطالبان

بقصر مباحثات المياه الثلاثية على مسألة مياه الفرات بغرض التوصل إلى اتفاقية لتقسيمها بين الدول الثلاث، كما يرفضان اقتراح تركيا بالتعامل مع مياه الفرات ودجلة كوحدة واحدة، باعتبارهما (حوض نهر واحد) [١]. لذلك تعددت المواقف العربية.

أولاً: أزمة سد أتاتورك والمواقف العربية منها

في ١٣ يناير ١٩٩٠ أقدمت تركيا على منع مياه نهر الفرات وحبسها عن سوريا والعراق بغرض تخزين المياه خلف سد أتاتورك وذلك لمدة شهر، وقد بينت المذكرة التفصيلية التي قدمها الممثل التركي في المائدة المستديرة التي عقدت للنقاش حول هذا الموضوع إلى الاعتبارات الفنية التي تقضي بحجز المياه خلف السد من جهة وإلى مراعاة تركيا لاحتياجات سوريا والعراق من جهة أخرى. [٢].

وقد نظمت تركيا جولة من الاتصالات مع الأقطار العربية أوضحت فيها الوقائع والأرقام المتعلقة بفترة ملء الخزان خلف سد أتاتورك، كما أنها أخبرت سوريا والعراق بخطوات بناء السد ودعتها للزيارة. وأكدت أن المياه عادت لتتدفق إلى المجرى الرئيسي للفرات بعد فترة الحبس وبمعدل ٦٠٠م٣/ث. كما أكدت تركيا أنها تستخدم نسبة قليلة جداً من تدفق النهر لخدمة السد، وعلى ذلك فإن التدفق يفي بحاجة سوريا والعراق، كما أن هذا الوضع هو وضع مؤقت. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تركيا عندما تعهدت عام ١٩٧٦ لدى شروعها ببناء خزان (كاوكيا بان) بأن لا يقل التدفق عن ٥٠٠ م٣/ث كانت تستجيب في ذلك لطلب المؤسسات الدولية التي أسهمت في بناء الخزان ومنها "البنك

---

(١) معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية، مرجع سابق، ص١٩٥-١٩٦.

(٢) محمد، المياه والعلاقات الدولية: دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص٧٠. وأنظر أيضاً:

- Sofer, Arnon., (1999), **Rivers of fire : the conflict over water in the Middle East**, Lanham [u.a.] Rowman & Littlefield, p92.

الدولي للإنشاء والتعمير"، ولما كان سد أتاتورك ممولاً بالكامل من قبل تركيا فإن هذا التعهد لا يسري عليه حتى يتم التوصل إلى تسوية نهائية[1].

وتوضح المناقشات التي دارت في إطار المائدة المستديرة موقف الطرفيين العربيين (سوريا والعراق) بخصوص مسألة الإغلاق والإدعاءات التركية السابقة، على النحو التالي:

١- الموقف السوري:

أ) أن سوريا تتمسك بنص البروتوكول الموقع في يوليو ١٩٨٧ والذي ينص على أن "الجانب التركي يتعهد بإمداد النهر عبر الحدود السورية التركية بأكثر من ٥٠٠ م٣/ث، وفي حالة انخفاض المعدل عن ذلك فإن تركيا توافق على زيادة المعدل خلال الشهر التالي.

ب) أن قرار إغلاق النهر يرجع إلى أخطاء التصميم الهندسي التي يسميه الجانب التركي الضرورات الفنية وهي معلومة لدى الجانب التركي قبل عام ١٩٨٣، ولم يتم طرحها على اللجنة الثلاثية خلال ١٣ اجتماعاً عقدت قبل قرار الإغلاق، كما أن الاجتماع الرابع عشر للجنة لم يسجل عليه محضر لعدم قناعة سوريا والعراق بالمبررات التي قدمتها تركيا لقرار الإغلاق[2].

٢- الموقف العراقي: لقد برر العراق رفضه للموقف التركي بالتالي:

أ) إن الحقوق المكتسبة تاريخياً لسوريا وبالتالي للعراق تبلغ ٢٨ مليار م٣ سنوياً أي بمعدل تدفق ٨٠٠ م٣/ ثانية عند الحدود السورية التركية، وبناء على ذلك فإن الـ ٥٠٠ م٣/ث التزام تركي كحد أدنى خلال فترة إنشاء السد، وتسترد بعده سوريا معدلاً يتراوح بين ٦٠٠ و ٧٠٠ م٣/ث وذلك إلى حين توصل الأطراف إلى اتفاق بشأن النهر.

---

(١) مجلة الباحث العربي، "**الحلقة النقاشية حول قضية نهر الفرات**"، العدد ٢٤، يوليو-سبتمبر ١٩٩٠، ص٤٠.

(٢) المرجع السابق، ص٧١.

ب) إن تدفق المياه خلال فترة الإغلاق بمعدلات منخفضة أدى إلى ظهور الملوحة في المياه لدى العراق. كما زادت نسبة مكونات الأجسام الصلبة في المياه إلى ٦٧% مع زيادة نسبة الكبريت مما يؤثر في صلاحية المياه بالعراق ليس فقط خلال فترة التدفق المنخفض ولكن في المستقبل عموماً.

ج) إن العراق مضرور من البروتوكول الموقع بين تركيا وسوريا عام ١٩٧٨، حيث لن تتجاوز حصته ٩ مليار متر مكعب سنوياً، وهذا المقدار يمثل نصف الحد الأدنى للاحتياجات العراقية، مما يترب عليه عدم صلاحية ١٦٥ ألف هكتار للزراعة، كما أن استنزاف المياه خلف سد القادسية العراقي يقلل من كفاءة وإنتاجية مشروع الطاقة الكهربائية للسد(١).

وقد شكلت أزمة الإغلاق هذه اختباراً حقيقياً للشكوك والنوايا المضمرة للأطراف الثلاثة، كما كانت بمنزلة أزمة كاشفة لطبيعة العلاقات بينهم ويمكن أن نرصد في هذا الصدد عدة نقاط(٢):

١) أن الأزمة المائية بين تركيا وسوريا تتقاطع مع مناطق أخرى للتوتر بين الطرفين فبالإضافة إلى الخلافات في النوايا حول مشروع الغاب فإن هناك مناطق أُخرى للخلاف فيما يتعلق بـ:

(أ) المشكلة الكردية: حيث تدعم سوريا حزب العمال الكردي في مطالبة الاستقلال في الجنوب التركي، وقد هدد توروغوت أوزال في سبتمبر ١٩٨٩ بقطع المياه عن سوريا إذا لم تلتزم بالاتفاقيات الأمنية التي تقضي بمنع النشاط الكردي.

(ب) مشكلة لواء الإسكندرونة: حيث تتهم تركيا سوريا بالتلاعب بمياه "نهر العاصي" الذي يجتاز الحدود التركية وسوريا لا تعتبر نهر العاصي نهراً دولياً على أساس عدم اعترافها بانضواء لواء الإسكندرونة تحت السيادة التركية.

(ج) وجود شواهد بترولية لسوريا، وتتوافر لدى تركيا نية قوية لمقايضة البترول بالمياه واتضح هذا في تصريح "سليمان ديميرل" عند افتتاح سد أتاتورك في يوليو ١٩٩٢ حيث قال :"إن منابع المياه

---

(١) مخيمر وحجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل، مرجع سابق، ص١١٦.

(٢) محمد، المياه والعلاقات الدولية: دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص٧٢-٧٣.

ملك لتركيا كما أن النفط ملك للعرب، وبما أننا لا نقول للعرب أن لنا الحق في نصف نفطهم، فلا يجوز لهم أن يطالبوا بما هو لنا"[١].

٢) أن العراق بخروجه من معادلة التوازن الإقليمي يفسح المجال لتركيا للمضي في مخططاتها المائية حتى آخر مدى ويصبح النزال الفراتي نزالاً سورياً– تركياً، كما يفتح الآفاق لتركيا للمضي في استخدام نهر دجلة.

٣) أن الخلاف السوري– العراقي المحتدم والمستمر حال دون تنسيق المواقف بينهما في مواجهة تركيا منذ فترات طويلة[٢].

ثانياً: المياه والحلول المقترحة

١- الموقف العراقي

يتبلور الموقف العراقي في أنه يتعين أن تعتمد إدارة مياه الفرات على المبادئ الثلاث التالية:

أ - الحقوق المكتسبة، مما يعني احترام الاستهلاك السابق لكل دولة من الدول الثلاث والتوزيع العادل لمردودات الأنهار التي توفرها المنشآت الهيدروليكية.

ب - استقلالية الأحواض، مما يعني التصدي لإرادة كل من تركيا وسوريا اللتين تعتبران دجلة والفرات فرعين لنظام هيدروليكي واحد، واعتبار الحوض وحدة واحدة من وجهة نظر تركيا وسوريا وهذا يعني أن يحصل العراق على نصيب من الموارد المائية الإقليمية من نهر دجلة مباشرة، الذي يصعب تهذيب مجراه العلوي، ويترك لسوريا وتركيا الانفراد وحدهما باستغلال مياه الفرات، وهذا العرض غير مقبول لدى العراق وذلك لأنه يخلق حقاً مكتسباً يحرم على العراق الحصول على مياه الفرات، كما أن معظم الأراضي الزراعية موجودة بكثافة حول الفرات، وعليه فإن تقليل نصيب العراق من مياه الفرات يؤثر على الإنتاج الزراعي ويقلص

(١) مخيمر وحجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل، مرجع سابق، ص١١٧.

(٢) محمد، المياه والعلاقات الدولية: دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص٧٣.

الإنتاج الكهربائي الذي يوفر الفرات الجانب الأكبر منه. ويدرك العراق تماماً، شأنه شأن تركيا أن الماء أداة إستراتيجية بدرجة قصوى ووسيلة ضغط فعالة للغاية، وإذا كان نهر الفرات يمر عبر سوريا قبل بلوغ الأراضي العراقية، ويتجنب الكردستان العراقي، فإن دجلة يمر بالكامل في تلك المنطقة شديدة التمرد. والواقع أن هذا النهر يصل مباشرة إلى الموصل عاصمة الإقليم الكردي قبل أن يبلغ الحوض السفلي، ولا مجال إطلاقاً لأن يرضخ العراق ويقبل أن يكون ذات يوم تحت رحمة السكان الأكراد منظمين في دولة مستقلة أو سلطة إقليمية مستقلة ذاتياً. أما نهر الفرات فيصبح عراقياً تماماً بمجرد عبوره الحدود السورية، خاصة أنه لا يوجد طوال مجراه في واديه أي اعتراض على شرعية السلطة المركزية والعاصمة بغداد[١].

ت - الوضع الدولي المنفصل لكل من النهرين، تعتبر بغداد أن الفرات نهر دولي شأنه نهر دجلة، وتؤكد على ضرورة تقاسم مياهه بين مختلف الدول دون أن توضع في الاعتبار المنشآت الهيدروليكية الأخرى سواء كانت مشتركة أو خاصة بأحد أطراف الحوض الهيدروغرافي[٢].

ويمكن تلخيص وجهة النظر العراقية حول قضايا المياه عموماً بالنقاط التالية:

١. أن نهري دجلة والفرات نهران دوليان طبقاً إلى تعريف النهر الدولي المتفق عليه دولياً، أي "المجرى المائي الذي تقع أجزاء منه في دول مختلفة"، وبذلك فهما يخضعان إلى قواعد القانون الدولي في هذا المجال.

٢. أن حوض دجلة مستقل عن حوض الفرات ويؤكد ذلك الواقع الفعلي والمدى الجغرافي، فكل منهما حوضه ومساره ومنطقته، وكون النهران يلتقيان بعد مئات الكيلومترات من المنبع لمسافة لا تتجاوز (١٠٠كم) ويصبان في شط العرب الذي يشكل امتداداً للخليج العربي لا يجعل منهما حوضاً واحداً كما تطالب تركيا.

---

(١)الكيلاني، هيثم، "**تركيا والعراق دراسة في العلاقات العربية التركية**"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ٦، ١٩٩٦، ص٦٧.

(٢) محمد، المياه والعلاقات الدولية: دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص٨٥-٨٦.

٣. إن الهدف من اللجنة الفنية المشتركة يتلخص في تحديد الحصة المناسبة والمعقولة التي يحتاجها كل بلد من البلدان الثلاث المشتركة في نهري دجلة والفرات[١].

٤. يرى العراق ضرورة التوصل إلى عقد اتفاق ثلاثي لتحديد الحصص المائية لكل دولة على أسس عادلة ومنصفة ومعقولة بالاستناد إلى قواعد القانون والعرف الدوليين، فضلاً عن الأحكام القانونية المتعلقة بهذين النهرين[٢].

٥. يطالب العراق بنظام الحصص المائية مع الأخذ بعين الاعتبار الحقوق المكتسبة والحاجات الاجتماعية والاقتصادية، كما يطالب بزيادة حصته المائية من (٥٠٠ م٣/ث) إلى (٧٠٠ م٣/ث)، لأن العراق لم يكن طرفاً في برتوكول عام ١٩٨٧ الموقع بين تركيا وسوريا، الذي حددت فيه كمية تدفق المياه عند الحدود السورية التركية، بـ (٥٠٠ م٣/ث) وبالتالي فهو لم يوافق على هذا البروتوكول[٣].

٦. إن مياه دجلة والفرات يمكن اقتسامها بين الدول المتشاطئة وفقاً لمعادلة رياضية، بحيث تقوم أولا كل دولة بتبليغ الدول الأخرى بحاجاتها من المياه اللازمة لمشاريعها التي تم تنفيذها وكذلك المشاريع قيد الإنشاء والتي هي قيد التخطيط، وثانياً يتم تبادل البيانات الهيدرولوجية الخاصة بالنهرين، وثالثاً تقوم لجنة فنية مشتركة بحساب متطلبات المياه الخاصة بالمشاريع التي تم تشغيلها ثم الخاصة بالمشاريع قيد الإنشاء وأخيراً المتطلبات الخاصة بالمشاريع قيد التخطيط[٤].

---

(١) وزارة الخارجية العراقية ووزارة الري، **قسمة المياه في القانون الدولي: حقائق بشأن المياه المشتركة مع تركيا**، بغداد، ١٩٩٩، ص١-٢.

(٢) حرج، ناجي علي، "**مشكلة المياه في العلاقات السورية التركية**"، مجلة دراسات استراتيجية، العدد ٥، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٨، ص٥٠٨ .

(٣) عبد الفتاح، فكرت نامق،" **الخلاف المائي التركي– السوري العراقي: خلفياته وابعاده واحتمالاته المستقبلية**"، مجلة دراسات استراتيجية، العدد ٥، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص٤٤٦.

(٤)الكبابجي، محمد صلاح محمود، "**العلاقات العراقية – التركية (١٩٩١-٢٠٠٠)**"، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الاردنية، ٢٠٠٢، ص١٢٢.

٧. ضرورة الالتزام بالقواعد والإجراءات التي تتطلبها مستلزمات الحفاظ على البيئة النهرية وما يتبع ذلك من وجوب اتخاذ إجراءات لمنع ومكافحة تلوث مياه النهرين جراء المشاريع الإروائية والزراعية التي تقام عليهما.

٨. يرى العراق أن قاعدة الاستخدام الأمثل والعقلاني والمتساوي للمياه يعني التنمية الشاملة للموارد المائية بهدف ضمان استثمارها على أفضل وجه، وكذلك تخطيط توزيعها وما يتطلبه ذلك من زيادة كفاءة الإرواء وتقليل الفاقد، إضافة إلى حمايتها من التلوث والحد من أسبابه من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة[١].

٩. يرى العراق أن إنشاء السدود يمكن أن يكون ذا فائدة لجميع الأطراف المعنية بقضية المياه في المنطقة، فيما لو تم التنسيق والتشاور مسبقاً بشأنها، بحيث لا يؤثر تنفيذها في الموارد المائية لدول المجرى والمصب، أما بخلاف ذلك فإنه سيؤدي إلى آثار سلبية نتيجة تدني كمية المياه المتدفقة بشكل غير محسوب[٢].

١٠. على تركيا الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات المعقودة الخاصة بتنظيم استغلال مياه نهري دجلة والفرات، الموقعة مع العراق من قبل حسب مبادئ القانون الدولي التي تفرض على الدول الالتزام بهذه المعاهدات، علماً أن تركيا هي التي وقعت هذه المعاهدات، وأن العراق قد اعترف رسمياً بجميع هذه المعاهدات منذ عام ١٩٣٠[٣].

إن تفاصيل وجهة النظر العراقية هذه قد دعمتها تصريحات صدرت عن الحكومة العراقية أثناء فترة التسعينات، فخلال الأعوام (١٩٩٣-١٩٩٥-١٩٩٦) قدم العراق مذكرات احتجاج قانونية وفنية إلى وزارة الخارجية التركية رداً على إنشاء الأخيرة سدي (بيرجيك وقراقامش) على نهر الفرات لما سوف يترتب على هذين السدين من انخفاض منسوب النهر وتلويث مياهه ومطالباً إياها الامتثال للقانون

---

(١) وزارة الخارجية العراقية ووزارة الري، قسمة المياه في القانون الدولي: حقائق بشأن المياه المشتركة مع تركيا، مرجع سابق، ص٢-٣.

(٢) المجيد، أحمد حسن، "**الأنهار الدولية بين القانون الدولي ونماذج التعاملات السياسية**"، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، بغداد، ص٧١.

(٣)الكبابجي، العلاقات العراقية – التركية (١٩٩١-٢٠٠٠)، مرجع سابق، ص١٢٣.

الدولي المتعلق بالأنهار الدولية، وفي (٢٠ أكتوبر ١٩٩٧) صدر بيان عن الخارجية العراقية جاء فيه "أن العراق مصمم على تقسيم مياه النهرين إلى ثلاث حصص متساوية" ومؤكداً "أن العراق لم يسبق له أن عرض مثل هذا الاقتراح خلال اجتماعات اللجنة الثلاثية بشأن المياه، وأن موقف العراق من هذا الموضوع يقوم على الأسس والقواعد القانونية الدولية التي تقر بحق كل دولة متشاطئة على نهر دولي في حصة عادلة ومعقولة من مياه ذلك النهر"[١]. برفقه خارطة لأحواض دجلة والفرات بالملاحق ص٣٧٣.

وفي أعقاب الاجتماع التنسيقي المنعقد بين العراق وسوريا في بغداد بتاريخ (٢٩ سبتمبر ١٩٩٩) أعلن وكيل وزارة الري العراقية "أن العراق وجه دعوة إلى تركيا من أجل الحوار لحل المشكلات المتعلقة باقتسام المياه، وأن استمرار تركيا في تنفيذ عدد من مشاريع السدود على نهري دجلة والفرات ودون التشاور مع الدول المتشاطئة على هذين النهرين يشكل انتهاكاً خطيراً بحقوق العراق". وفي ذات السياق، صرح وزير الري العراقي في فبراير ٢٠٠٠ "أن العراق يسعى دائماً إلى الدخول في مفاوضات مع الدول المتشاطئة لحوض نهري دجلة والفرات وبما يؤدي إلى التوصل لاتفاق يضمن حقوق هذه الدول في المياه طبقاً لقواعد القانون الدولي، كما أشار إلى أن تنفيذ المشاريع التركية على مياه النهرين قبل التوصل إلى اتفاق بين الدولتين سيؤدي إلى نقص كبير في كمية المياه الواردة إلى العراق[٢].

والجديد عراقياً في هذا الصدد أعلن عنه الوزير العراقي(رشيد) حيث يرى أن قطاع الموارد المائية في العراق "عانى ولعقود طويلة من سوء الإدارة والإهمال وكشف وزير الري العراقي مشاكل التعاون المائي في العلاقات العراقية . التركية ،والعلاقات العراقية– الإيرانية.وقد ومجمل تصريحاته تؤكد الحاجة الماسة لاتفاقية مياه دوليه، سبق وأشرنا لذلك بالفصل الثاني.

٢) الموقف السوري

يتشابه الموقف السوري مع الموقف العراقي فيما يتعلق بالوضع القانوني لنهر الفرات إذ تعتبره نهراً دولياً فدمشق تطالب –شأنها شأن بغداد– بأن تحكم مبادئ القانون الدولي تقاسم مياه دجلة

---

(١) معوض، جلال عبد الله، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص١٩٦-١٩٧.

(٢)الكبابجي، العلاقات العراقية – التركية (١٩٩١-٢٠٠٠)، مرجع سابق، ص١٢٤.

والفرات، وبالتالي احترام الحقوق المكتسبة وحظر ممارسة أي نشاط أو إجراء أي ترتيبات تغير أو تعدل إيراد النهر أو مجراه دون موافقة مسبقة من دول الجوار الجغرافي الأطراف في ملكية النهر[١].

ويتعين الإشارة إلى أن خطاب دمشق الواضح إزاء أنقرة يفقد شيئاً فشيئاً جزءاً من قوته إزاء بغداد، فالسلطات السورية لا تطبق على جارتها العراقية ما تطالب به جارتها التركية وذلك لأسباب سياسية وعلاقات نزاعية بين النظامين البعثيين في وادي الفرات. ويظهر ذلك من مسلك السلطات السورية خلال شهر يناير ١٩٩١، ففي الوقت الذي كان وابل القنابل ينهمر على بغداد من قوات التحالف، وبينما كانت تركيا تملأ المرحلة الثانية من سد أتاتورك ولا تترك سوى قدر ضئيل من الماء ينساب في الجزء السفلي من الفرات، واصلت دمشق استخدامها لمياه النهر بشكل طبيعي حتى وإن كان ذلك يفاقم من وضع العراقيين، وهكذا هبط منسوب المياه في النهر الواصل إلى العراق بشكل خطير للغاية لأن إقدام تركيا على حجز المياه انعكس على ما أتيح منها للعراق. كان يتوجب على سوريا أن تحترم بنود الاتفاق الذي يقسم مياه الفرات التي تعبر الحدود السورية التركية بنسبة ٥٨% للعراق و ٤٢% لسوريا والمبرمة في عام ١٩٨٧[٢].

وفي خط مواز لتلك الممارسات التي تفتقر إلى الاستقامة تجاه العراق، راح المسئولون السوريون يهاجمون السياسة التركية بكل قوة ويتهمونها بعدم احترام حقوق جيرانها الواقعين أسفل النهر وتجاهل احتياجاتهم من المياه. ولا يتفق الموقف السوري مع الموقف العراقي فدمشق تتبنى موقف أنقرة فيما يتعلق بوحدة حوض دجلة والفرات، وتطالب بأن يكون توزيع مياه الفرات مقصوراً على سوريا وتركيا وتقترح على العراق أن يكتفي باستغلال مياه دجلة، حيث أن هذا النهر لا يمر بسوريا إلا لمسافة قصيرة[٣].

---

(١) عائب، المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص٨٤-٨٥.

(٢) محمد، المياه والعلاقات الدولية: دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص٨٨.

(٣) المرجع السابق، ص٨٩.

ويعتمد الحل السوري لمشكلة تقاسم مياه نهر الفرات على ثلاثة مبادئ رئيسية هي :

أ) اعتبار نهر الفرات نهراً دولياً.

اعتبرت الحكومة السورية نهر الفرات نهراً دولياً تبعاً للاتفاقيات الدولية التي أجرتها تركيا مع جيرانها، وكذلك التي أبرمتها مع الدول المتشاطئة على نهر الفرات، وأن مسألة استخدام مصطلح المياه العابرة للحدود عند الحكومة التركية بسبب استخدامه في اتفاقية معقودة مؤخراً لا تعترف به الحكومة السورية، لأنه (مسألة صياغة ولا يوجد اختلاف جوهري بين هذا المصطلح ومصطلح النهر الدولي). كما أن سوريا ترفض التعريف التركي للنهر الدولي بأنه (النظر المتاخم الذي تنطبق عليه القواعد القانونية الدولية، أي الذي يفصل بين دولتين)، وليس النهر التعاقبي[١].

ويعتبر السوريون هذا التعريف غير مقبول بنظر القانون والممارسة الدولية، ويستند السوريون في رفضهم للتعريف التركي على (أنه إذا تم نفي الصفة الدولية عن الأنهار التعاقبية، فلن يكون عند ذلك نهر النيل، ونهر السند، ونهر النيجر، ونهر السنغال، ونهر الراين، ونهر الدانوب، ونهر المكسيك، ونهر كولومبيا وغيرها أنهاراً دولية) [٢].

كما تعتبر الحكومة السورية أن تركيا نفسها اعترفت في أكثر من معاهدة أن النهر التعاقبي هو نهر دولي تنطبق عليه القواعد القانونية الدولية الخاصة بالأنهار، كما هو الحال في ديباجة المعاهدة الموقعة بين بلغاريا وتركيا في ٢٣ أكتوبر ١٩٦٨، والتي أصبحت نافذة في ٢٦ نوفمبر ١٩٧١. أما المعاهدة الموقعة بين تركيا والاتحاد السوفياتي في ١٩٢٧/١/٧ حول نهر آراكس الحدودي، والمتعلقة ببناء الاتحاد السوفياتي لسد سردارا على هذا النهر، فتقضي بتوزيع مياه النهر مناصفة بين الدولتين، كما قضت هذه المعاهدة أن تأخذ تركيا كمية المياه نفسها التي كانت تأخذها قبل بناء السد[٣].

---

(١) جمالو، علي، **ثرثرة فوق الفرات: النزاع على المياه في الشرق الأوسط**، لندن، ١٩٩٦، ص٤٢.

(٢) المرجع السابق، ص٤٢.

(٣) المرجع السابق، ص٤٢، ص٩٣.

كما تعتبر الحكومة السورية أن المعاهدة التي أبرمتها الحكومات التركية مع الجانب العراقي خلال هذا القرن، كانت تشير بصراحة إلى اعتبار نهر الفرات نهراً دولياً. فقد ورد في المادة الثالثة من البروتوكول رقم (١) الخاص بتنظيم مياه دجلة والفرات الملحق بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار الموقعة بين العراق وتركيا بتاريخ ١٩٤٦/٣/٢٩، والذي أصبح نافذاً بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٠ ما يلي: "تؤسس تركيا وتشغل وتصون المحطات الدائمة لقيام المياه وتصريفها، ويتحمل العراق وتركيا مناصفة التشغيل، ويقوم الفنيون الأتراك أو العراقيون بفحص محطات المقاييس"، كما أن المادة الخامسة من البروتوكول نفسه، تشير إلى وجوب إطلاع العراق على أية مشاريع خاصة بأعمال الوقاية على أي من نهري دجلة والفرات أو روافدهما. وبخصوص موضوع الفرات بالذات، فإن الجانب السوري يقول: "إن تركيا اعترفت بأن الفرات نهر دولي يخضع للقواعد القانونية الدولية، وذلك بتوقيعها على معاهدة الصلح في لوزان بتاريخ ٢٤ يوليو ١٩٢٣، في المادة التاسعة منها[1].

كما يعتبر الجانب السوري أن البروتوكول الموقع عام ١٩٨٧ بين تركيا وسوريا، والمسجل لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة أصولاً بتاريخ ١ يونيو ١٩٩٣، والذي أعطى سوريا ما يزيد على ٥٠٠ م٣/ث، وألزم تركيا بواجب التوزيع النهائي (يشكل اعترافاً صريحاً بالصفة الدولية للنهر)، كما يعتبر الجانب السوري أن البيان المشترك الصادر في ١٩٩٣/١/٢٠ يتضمن اعترافاً تركيا بأن نهر الفرات هو نهر دولي[2].

ب) اعتبار مشكلة الفرات بشقيها (تقاسم المياه وتلوثها) مشكلة سياسية تحتاج إلى قرار سياسي على أعلى المستويات.

ظلت اللجنة الفنية الثلاثية (التركية، السورية، العراقية) التي بدأت أعمالها عام ١٩٨٣ تعمل دون جدوى بسبب عدم قدرتها على اتخاذ قرار ملزم للدول الثلاث، نظراً لمحدودية الصلاحيات الممنوحة لها في معالجة مشكلة الفرات المرتبطة والمتشابكة مع مشاكل أخرى. وبعد انتظار طويل حدد

---

(١) رضوان، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، مرجع سابق، ص١٣٠.

(٢) المرجع السابق، ص١٣٠.

الجانب السوري أبعاد المشكلة وطريقة حلها، عندما قال: "إن مشكلة نهر الفرات بشقيها، تقاسم مياه النهر، وكذلك تلوث مياهه، هي مشكلة سياسية تحتاج إلى قرار سياسي على أعلى مستوى ...، لأن اللجنة الثلاثية السورية، العراقية، التركية، فنية، اختصاصية، ليس لها طابع سياسي"(١).

ويقول المسئولون السوريون: "نحن والأخوة العراقيون متفقون في موضوع دجلة والفرات، ولا توجد موضوعات أو تفسيرات في هذا الموضوع نختلف عليها، نحن وأخوتنا في العراق نطالب بحقوقنا، وعلى الحكومة التركية أن تأخذ قرارها، إننا ومنذ ربع قرن ندرس النواحي الفنية، وأصبح لدينا معلومات وافية كافية. والحل ليس هنا، أو في بغداد، وإنما في أنقرة التي تتجاهل حقوقنا"(٢).

ج) تعتبر سوريا القوانين الدولية والتوصيات التي أقرتها مؤسسة القانون الدولي مبادئ عامة وملزمة بخصوص الفرات.

تعتبر سوريا أن مبادئ القانون الدولي يمكن تطبيقها على نهر الفرات أسوة بغيره من الأنهار الدولية، لذا فهي ملزمة لتركيا، ولا يمكن للأخيرة أن تتجاهلها، وأهم هذه المبادئ هي:

- كل نظام للأنهار والبحيرات ينتمي لحوض صرف واحد، يجب معاملته كوحدة متكاملة، وليست منفصلة.
- لكل دولة مطلة على الحوض المائي الواحد الحق في نصيب معقول ومتساوٍ في الاستخدام المفيد للمياه، ما لم يوجد بينهما اتفاقيات ثنائية ملزمة للأطراف المعنية.
- على الدول المشاركة في حوض النهر، احترام الحقوق القانونية للدول الأخرى المشاركة فيه.
- حماية الحقوق المكتسبة: وهي الحقوق التي أخذت عبر فترة تاريخية طويلة، مثل الحقوق التاريخية لسوريا والعراق في نهري دجلة والفرات.
- منع الاستغلال الضار: طبقاً لمبدأ عدم التعسف في استخدام الحق.

---

(١) المرجع السابق، ص١٣١.

(٢) جمالو، ثرثرة فوق الفرات: النزاع على المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص٢٩.

- لكل دولة الحق في استخدام مياه الأنهار الدولية التي تجري على أراضيها ضمن القيود التي يفرضها القانون الدولي.
- لا يجوز أن تقيم دولة متشاطئة لوحدها منشآت على النهر بدون إبلاغ باقي الدول المتشاطئة.
- في حال فشل المفاوضات الثنائية، تنقل المشكلة إلى المحاكم الدولية(١).

د) خطوات الحل السوري

أما بالنسبة لخطوات الحل السوري فيؤكد السوريون أن الخلاف التركي السوري على مياه نهر الفرات مصطنع، لأن الحكومة التركية تريد خلق مشكلة حوله، وذلك بإضافتها مشكلة جديدة إليه، غير المشكلة المزمنة المتمثلة بتقاسم مياه نهر الفرات، ألا وهي: طرح تركيا لمياه ملوثة تزيد سمّيتها عن مياه الصرف الصحي. لذلك يطالب السوريون الحكومة التركية كمقدمة للحل بـ(٢):

١) أن تمتنع تركيا عن تغيير المنطقة التي يجتاز فيها النهر الحدود، إلا بموافقة الدولة الجارة.

٢) أن تمتنع تركيا عن تغيير طبيعة المياه، بشكل يضر بغيرها، كتلويث المياه بالمخلفات الصناعية، أو مجاري الصرف الصحي.

٣) عدم حجز ماء النهر أو التصرف به لدرجة تسبب هبوط المستوى الطبيعي للمجرى في الدول المتشاطئة الأخرى.

٤) عدم القيام بأعمال تؤدي إلى فيضان النهر في الدول المتشاطئة.

وصحيح أن السوريين يتمسكون بحقهم الثابت في مياه الفرات، وفقاً للبروتوكول المؤقت لعام ١٩٨٧، وحتى التوصل إلى حل نهائي لا يتعارض مع حاجات البلدين المائية، إلا أنهم يعتبرون أن الحصة السورية– العراقية المناسبة هي بحدود ٧٠٠ م٣/ث، ومن هذا المنظور، يرى السوريون أنه لا بد من

---

(١) رضوان، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، مرجع سابق، ص١٣٢.

(٢) حبش، أمين، **الحفاظ على الأمن القومي المائي العربي ضرورة وطنية وقومية**، صحيفة البعث السورية، دمشق، ١٩٩٦/٦/٢٤.

حل مسألة المياه بحسن نية، والتوصل إلى اقتسام عادل بين الدول الثلاث المتشاطئة اعتماداً على القوانين والأعراف الدولية ومبدأ حسن الجوار[1].

وكخطوة أولى وأساسية من الحل الذي يتبناه السوريون، يجب وقف كافة المنشآت والأعمال على نهر الفرات، والشروع في مباحثات جدية وعاجلة بين البلدين على مستوى وزراء الخارجية، من أجل الاتفاق على التوزيع النهائي لمياه الفرات وعلى شروط استثماره، عملاً بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بتاريخ ٢٠/١/١٩٩٣ بين الحكومتين السورية والتركية[2].

ومستجدات الموقف السوري حديثاً لا تختلف عن مواقفها الثابتة تجاه المياه، ولكن تطور العلاقات الثنائية بتركيا انعكس عليها، ويوضح ذلك مقتطفات من خطاب وزير الري السوري(المهندس نادر البني) للاجتماع العربي للوزراء المعنيين بشؤون المياه في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة في ١٦/٧/٢٠٠٨م.

– استعرض الخطاب الاتفاقيات والإجراءات مع دول الجوار العربية وتركيا في مجال المياه المشتركة، وعن سرقة الكيان الصهيوني للمياه العربية وخاصة مياه الجولان .

– أشار الخطاب للاتفاقيات التي أبرمتها سوريا مع جيرانها، مثل:

• بروتوكول عام ١٩٨٧ مع تركيا التي تعهدت بموجبه بتمرير ما يزيد عن ٥٠٠م٣/ثا في مجرى نهر الفرات على الحدود السورية – التركية. ولقد سجلت سورية هذا البروتوكول لدى منظمة الأمم المتحدة بتاريخ ١٦/١١/١٩٩٤ .

• اتفاق عام ١٩٨٩ مع العراق الذي نص على أن حصة سورية والعراق من المياه الممررة على الحدود السورية – التركية في مجرى نهر الفرات هي ٤٢ % و٥٨ % على التوالي. وقد سجل هذا الاتفاق لدى جامعة الدول العربية .(صدق بالمرسوم رقم /٣/ تاريخ ١٠/٤/١٩٩٠).

---

(١) المجذوب، طارق، "**العلاقات العربية –التركية الراهنة**"، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٨٨، اكتوبر ١٩٩٤، بيروت، ص٨٠.

(٢) رضوان، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، مرجع سابق، ص١٣٤.

• البيان المشترك الصادر في دمشق إثر زيارة رئيس وزراء تركيا في ١٨-١٩٩٣/١/٢٠ الذي اتفق الجانبان بموجبه على ضرورة اقتسام مياه نهر الفرات بشكل نهائي بين الدول الثلاث قبل نهاية عام ١٩٩٣. وقد سجل هذا البيان لدى منظمة الأمم المتحدة بتاريخ ١٩٩٤/١١/١٦.

• اتفاقية عام ١٩٨٧ مع الأردن حول استثمار مياه نهر اليرموك وبناء سد الوحدة . وقد سجلتها سورية لدى منظمة الأمم المتحدة في تموز ١٩٩٥ .(صدقت بالقانون رقم /٣٢/تاريخ ١٩٨٧/١١/٢٣ .

• اتفاقية عام ١٩٩٤ مع لبنان حول اقتسام نهر العاصي وملحقاتها التي نصت على بناء سد على هذا النهر ضمن الأراضي اللبنانية صدقت هذه الاتفاقية بالقانون رقم /١٥/ تاريخ ١٩٩٤/١٢/١١ .

• واتفاقية عام ٢٠٠٢ من أجل اقتسام مياه حوض نهر الكبير الجنوبي وبناء سد مشترك على المجرى الرئيسي للنهر وصدقت بالمرسوم ٥٣ تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٨ .

• اتفاقية نصب محطة ضخ سورية على نهر دجلة مع العراق وصدقت الاتفاقية بالقانون رقم /٥٢/ تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٨ .

– استعرض الخطاب تطورات العلاقات المائية التركية السورية، حيث:

• عقد اجتماع وزاري ثلاثي في تركيا (انطاليا) ٢٢-٢٣ آذار عام ٢٠٠٧ .

• كما عقد اجتماع للجنة الفنية المشتركة (السورية العراقية التركية) في سورية (دمشق) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٠ لمناقشة الأمور الفنية المشتركة بخصوص الموارد المائية المشتركة.

• أكد معالي الوزير إن سوريا تسعى دائماً الاستمرار عن طريق الحوار المباشر مع تركيا الصديقة والعراق الشقيق للتوصل إلى اتفاقات نهائية حول قسمة مياه هذين النهرين بشكل منصف ومعقول، وحريصة جداً على استمرار العلاقات المتميزة مع تركيا والعراق، وترحب سورية بأي تعاون وفق أحكام القانون الدولي وحُسن الجوار، وهي ترى ضرورة إسقاط مقولة حروب المياه وإحلال الحوار المباشر في حل المشكلات المائية بالطرق السلمية ولدينا رغبة بتسجيل وتثبيت جميع الوثائق المذكورة أعلاه أمامكم

ولدى الأمانة العامة للجامعة العربية لتكون هذه الوثائق عوامل مساعدة في إنجاز ما تبقى من عمل للوصول إلى اتفاقيات نهائية حول قسمة مياه الفرات ودجلة بشكل منصف ومعقول.

• كما أشار الخطاب إلى قيام الكيان الصهيوني بسرقة المياه العربية وخاصةً مياه الجولان. حيث تقدر كميات المياه المسروقة من الجولان بحوالي ٥٠٠ مليون م٣ سنوياً وأكثر. هذا بالإضافة لاستمرار سرقة المياه الجوفية والسطحية من الجولان.

ويتضح من خلال هذا الخطاب العرض السوري الداعي لضرورة وجود اتفاقية دولية مع دول الجوار لمنع أي نزاعات مياه يمكن حدوثها. كما يتضح التغير الكبير بعلاقاتها مع تركيا حيث تعتبر المياه سببا رئيساً لتوتر علاقاتهما سابقا.وهذا التغير أتى بعد وصول حركة الإسلاميين للسلطة بتركيا.كما يتضح إبراز الدور الإسرائيلي بسرقة المياه وتأثيراتها السلبية على المصالح العربية وهذا تأكيد لفرضية الدراسة التي تربط بين أزمة المياه بعد وصول حركة الإسلاميين للسلطة بتركيا ومستقبل الصراع الدولي .

فجميع مواقف الدول العربية بالجوار التركي (العرق-سوريا) تؤكد أن المفاهمات الثلاثية التي تمت لم تحقق الغاية القصوى بمعاهدة ملزمة دولياً لتقاسم المياه بشكل عادل ويحقق الإحتياج لجميع الدول المتشاطئه.وتطور العلاقات العربية التركية يمهد لتحقيق هذه الغاية بموجب قرار سياسي يتجاوز الروتين المتبع منذ سنوات عديدة، وذلك منوط بتركيا لكونها دولة المنبع.

فالظروف الدولية والسياسية والوضع الداخلي بتركيا وسيطرة الحركة الإسلامية للسلطة بتركيا جميعها مؤثرات إيجابية لحل أزمة المياه ومنع أي تداعيات تؤجج الصراع فالمياه ضرورة ملحة لأي مجتمع.

المبحث الثاني: أنابيب السلام ومواقف الأطراف العربية منها

تعرضنا في فصل سابق من هذه الدراسة للحديث عن أنابيب السلام كأحد أهم المشاريع المائية التركية والتي قدمت كمبادرة تركية لحل أزمة المياه في الشرق الأوسط عموماً وتسوية القضايا العالقة حول مياه نهري دجلة والفرات مع كل من سوريا والعراق خاصه.

سنحاول في هذا المبحث تناول هذا المشروع بالتفصيل الدقيق من حيث مضمونه وأهم الأفكار التي يستند إليها ومناقشة المشاريع المعدلة لهذا المشروع، بالإضافة إلى مناقشة المواقف العربية المختلفة منه سواء فيما يتعلق بطرفي الصراع من الجانب العربي (سوريا، العراق) أو مواقف الدول العربية الأوسطية الأخرى وكذلك الدول الخليجية.

أولاً: فكرة مشروع أنابيب السلام

يُنظر إلى هذا المشروع باعتباره مشروع المستقبل لتركيا بوجه خاص وللنظام الاقتصادي الشرق أوسطي تحت التشكيل بشكل عام. وقد جرى التفكير في المشروع لأول مرة في أواخر السبعينات، عندما باشرت تركيا ببناء مجموعة من السدود على دجلة والفرات، وفي بداية نوفمبر ١٩٨٢، جرى التفكير في مشروع لجر المياه من تركيا إلى المملكة العربية السعودية من قبل لجنة خاصة تابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي اجتمعت في جدة، وأرتأى المشروع مد خط أنابيب طوله (٣٧٥٠) كم من الإسكندرون السوري داخل تركيا إلى الموصل وبغداد في العراق، وإلى الكويت، ومنها إلى الظهران والرياض ومكة وجدة والمدينة المنورة في المملكة العربية السعودية، وقدرت كلفة المشروع آنذاك بـ (٥٦٠) مليون دولار[١].ودراسات أخرى قدرته بـ (١٠)مليار دولار.

وقدمت الفكرة رسمياً في فبراير ١٩٨٧ أثناء الزيارة الرسمية لتورجوت أوزال رئيس الوزراء التركي آنذاك إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وتتمثل الفكرة في استخدام فائض مياه نهري سيحان وجيحان اللذين ينبعان ويصبان بالكامل داخل الأراضي التركية وضخها إلى بلدان الشرق الأوسط الفقيرة مائيا، حيث يبلغ

---

(١) رضوان، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، مرجع سابق، ص٩٤.

متوسط التصرف اليومي للنهرين ٣٩,١٧ مليون متر مكعب من المياه، وتستخدم تركيا منها ٢٣,٠٧ مليون متر مكعب والباقي قدره ١٦,١ مليون متر مكعب يصب في البحر الأبيض المتوسط[١].

وقد أناطت الحكومة التركية دراسة المشروع إلى المستشارين الأمريكيين "براون وروت" وبكلفة قدرها ٢,٧ مليون دولار أمريكي[٢]، وتتضمن فكرة المشروع تصدير ٦ ملايين م٣ من المياه يومياً إلى البلاد العربية، وذلك عبر خط رئيسي يبدأ من منابع نهري سيحون وجيحون في تركيا وعبر سوريا إلى الأردن[٣]، ومنه يتفرع إلى خطين فرعيين:

– **الخط الغربي:** ويعتبر الخط الأصغر ويمتد باتجاه الجنوب عبر سوريا والأردن إلى المملكة العربية السعودية منتهياً تحديداً في مدينة مكة المكرمة، ويهدف الخط تأمين المياه لكافة المدن الواقعة بين منطقتي حلب والحجاز بواقع ٣,٥ مليون م٣ يومياً، ومن المفترض حسب الدراسة، أن تبلغ حصة كل من مدينتي دمشق وعمان بحدود ٦٠٠ ألف م٣ يومياً لكل منهما، ومنه مستقبلاً إلى الضفة الغربية ثم إسرائيل.

– **الخط الخليجي:** وهو أكبر من الخط الأول، ويمتد إلى الكويت ومنه عبر ساحل الخليج العربي إلى مسقط في عُمان حيث يزود خمس دول عربية خليجية بالمياه وستكون حصة الكويت، هي الأكبر بنحو ٦٠٠ ألف م٣ يومياً. ناهيك عن حصة السعودية من الخطين التي تبلغ ٢,٣ مليون م٣ يومياً، وتعتبر السعودية أكبر المستفيدين من المشروع، ويقدر العمر الافتراضي للمشروع ٥٠ عاماً ويهدف إلى تأمين

---

(١) مخيمر وحجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل، مرجع سابق، ص١٦٤. وأيضاً:

- Sofer, Rivers of fire : the conflict over water in the Middle East, op.cit, p303.

(٢) الربيعي،(صاحب)، **مشاريع المياه في الشرق الأوسط**، دار الحصاد للنشر ، دمشق، ٢٠٠٣ ، ص٥٢.

(٣) الجهماني، (يوسف إبراهيم)، **ثرثرة فوق المياه: تركيا وسوريا والعراق**، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩ ، ص٣٥-٣٦.

- متطلبات ١٥ مليون نسمة من مياه الشرب، أي بمعدل ٣٥٠ لتراً من المياه للشخص الواحد في اليوم[١]. ويمكن الرجوع لطاقة مشروع انابيب السلام بالملاحق ص ٣٧٠.

وقد أطلق الأتراك على هذا المشروع أسم أنابيب السلام لأن مد خطوط أنابيب طويلة توفر مقادير كبيرة من المياه قليلة الكلفة على أساس مضمون بصرف النظر عن الوقت إلى دول المنطقة التي تحتاج إلى المياه، من شأنه أن يخفف الضغوط على الموارد المائية الطبيعية الموجودة حالياً، ويحول دون أية صراعات ممكنة بين دول المنطقة وهي تعمل من أجل تأمين حاجاتها[٢].

كما تكمن وراء رغبة تركيا تنفيذ المشروع تحقيق عدة مزايا سياسية واقتصادية وجيواستراتيجية وإقليمية في حال تنفيذه، الأولى تحقيق عوائد مالية تقدر بمليارات الدولارات سنوياً نظير بيع المياه إلى الدول العربية، والحصول على مكاسب تجارية متمثلة بتأمين النفط اللازم لها مقابل تصدير المواد المصنعة والمنتجات الزراعية إلى أسواق العالم العربي وأوروبا، إضافة إلى ما سوف يوفره المشروع من فرص استثمارية للشركات التركية، والثانية ضمان تركيا نفوذ لها بالمنطقة والحصول على مكانة إقليمية بين دول المنطقة ذاتها، والثالثة هيمنة تركية على شريان المياه بمنطقة الشرق الأوسط لتصبح بذلك ذات أهمية جيواستراتيجية، في حين تكون الدول العربية تابعة وخاضعة لها، أما الميزة الأخيرة فتتمثل في تعزيز دور تركيا الإقليمي بوصفها عنصراً من عناصر اختلال التوازن لمصلحتها على حساب مصالح دور الجوار العربي وبالأخص الدولتين المتشاطئتين معها سوريا والعراق[٣].

وتؤكد العديد من الدراسات أن تركيا وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي سعت إلى تعزيز دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وعملت الولايات المتحدة على إشراكها في الترتيبات السياسية

---

(١) الربيعي، مشاريع المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص٥٣. وأنظر أيضاً:

- Yetim, Muserref, **A bargaining framework for explaining international water rights conflicts: The case of the Euphrates and Tigris**, Ph.D., The University of Texas at Austin, 2006, p85.

(٢) روبنس، تركيا والشرق الأوسط، مرجع سابق، ص١١٧.

(٣)الكبابجي، العلاقات العراقية – التركية (١٩٩١-٢٠٠٠)، مرجع سابق، ص١٣٧.

والأمنية والاقتصادية الجديدة التي أعدت للمنطقة، وتنبهت إلى إمكانية استغلال ثروتها المائية الكبيرة لمساعدتها للقيام بهذا الدور، وكان الرئيس الأمريكي الأسبق (ريتشارد نيكسون) قد أشار إلى الاستفادة من هذا الموضوع إلى جانب المميزات التاريخية والحضارية الأخرى حيث قال: "إن مشكلة المياه تمثل أهم عناصر الصراع العربي الإسرائيلي، ولكون تركيا تتمتع بموارد مائية كبيرة فإنه يمكنها الإسهام في حل أزمة المياه، عن طريق إمداد دول المنطقة بالمياه بواسطة الأنابيب وبمساعدة أمريكية) [١].

ومن هنا بدأت تركيا التفكير بلعب دور إقليمي أكبر والمساهمة في حل الصراع العربي الإسرائيلي، وتأمين موارد مالية لتلبية متطلبات برنامجها التنموي لمنطقة جنوب شرق الأناضول، وتسويق إنتاجها الصناعي والزراعي المتنامي في المنطقة، من خلال استغلال ثروتها المائية وبيع الفائض منها إلى دول الجوار العربية وإسرائيل، خاصة وأن الرئيس التركي الأسبق أوزال كان يعتقد :"إن إسرائيل تسعى للتوسع على حساب جيرانها العرب من أجل تأمين موارد مائية جديدة"، "وإن إسرائيل ستتوقف حتماً عن احتلال المزيد من الأرض العربية إذا ما توفرت لها المياه اللازمة لتلبية احتياجاتها المختلفة وهو ما يمكن تحقيقه من خلال أنابيب السلام" [٢].

أما فيما يتعلق بالنواحي الفنية فمن المتوقع أن يستغرق إنشاء الخطين الذي يشتمل عليهما مشروع أنابيب السلام تسعة إلى عشرة أعوام من وقت بدأ تنفيذ المشروع، ومن ثم ينبغي التعامل معهما بوصفهما من المشاريع البعيدة المدى، وعلى كل دولة أن تطور على المدى القصير إستراتيجيتها الخاصة، ومن المزمع بناء الجزء الأكبر من خط الأنابيب على شكل أنابيب اسطوانية من الخرسانة السابقة التجهيز التي يمكن تصنيعها في المنطقة وما يعني تقليل تكلفة المشروع. وستكون المياه المنقولة بواسطة الخطين مياه ذات جودة عالية ولن تتطلب سوى معالجة محدودة بشكل عملية التطهير

---

(١) العضايلة، الصراع على المياه في الشرق الأوسط: الحرب والسلام، مرجع سابق، ص٢٨٢.

(٢) المرجع السابق، ص٢٨٢.

بالكلور، وسيخصص هذا الماء في الأساس للاستهلاك المنزلي، وعلى الرغم من أن الطلب الموسمي للمياه قد يتغير، إلا أنه سوف يظل التدفق في خط الأنابيب ثابتاً طوال العام[١].

ولن تكون تكاليف إنشاء المشروع حائلاً دون تنفيذه، خاصة إذا ما قورنت بتكاليف العمليات الأخرى مثل إزالة ملوحة مياه البحر، إذ أن متوسط تكلفة المتر المكعب من المياه المنقولة على الخطين من المفترض أن تبلغ (٠,٨٤) دولار بالنسبة للخط الغربي و(١,٠٧)دولار بالنسبة للخط الخليجي، وهي تكلفة تقل بكثير عن التكلفة المدعومة للمياه التي تنتجها محطات التحلية بالسعودية مثلا(١,٦) دولار، وبالتالي تثبت المياه المستمدة من الخطين أنها إضافة جيدة التكلفة إلى الموارد الأخرى في المنطقة[٢].

ومن الممكن أن يتم تمويل المشروع من خلال طائفة من المصادر المتباينة، ويقترح الأتراك أن يكون تمويل المشروع من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وبنك التنمية الإسلامي والمؤسسات الخاصة، أو اتحاد مالي (كونسرتيوم) عريض يضم مجموعة من البنوك الاستثمارية والمؤسسات الخاصة، وتستخدم خطة التمويل كذلك مساهمات مالية من الدول المستفيدة وعلاوة على ذلك ستكون البلدان المستفيدة من الخط مسؤولة عن صيانة أجزاء الخط الذي تقع داخل أراضيها[٣].

ومن خلال المقترح التركي لخطة تمويل المشروع والقضاء على العوائق الإقتصادية لبنائه ، يمكن اعتبار مشروع أنابيب السلام مشروعاً ملائماً تماماً من النواحي المالية- التقنية والبيئية ولكن العقبة الفعلية هي ذات طبيعة سياسية، فالمصالح المطلوب التوفيق بينها شديدة التعارض إلى حد إمكانية القول باستحالة إيجاد قاسم مشترك بينها. فالمطلوب هو إقناع كل بلد مستفيد على حدة بأن

---

(١) محمد، المياه والعلاقات الدولية: دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص١٥٢.

(٢) المرجع السابق، ص١٥٢.

(٣) المرجع السابق، ص١٥٢. وايضاً:

- Kliot, Nurit., (1993), **Water Resources and Conflict in the Middle East**, London: Routledge, p110.

مصحلته على المدى البعيد تقتضي تشغيل وحماية هذا الشريان الحيوي وليس خلق مشكلة أخرى في المنطقة[١].

ثانياً: المواقف العربية من مشروع أنابيب السلام

اختلفت مواقف الأطراف العربية من مشروع أنابيب السلام إذ اعتبره البعض بأنه مشروع القرن لانعكاساته السياسية والاقتصادية الإيجابية على المنطقة، فمن الناحية السياسية سيعمل المشروع على تعزيز الثقة بين شعوب المنطقة التي تتنازعها الخلافات السياسية والأيديولوجية والعقائدية، وسيسهم في تحقيق الأمن والسلام والاستقرار من خلال توفير الموارد المائية اللازمة لدعم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في دول هذه المنطقة بأسعار معقولة، أما من الناحية الاقتصادية فسيوفر المشروع موارد مائية صالحة للاستخدام لدول تعاني من عجز مائي متواصل، ولدول تفتقر أصلاً إلى موارد طبيعية، وتعتمد اعتماداً كلياً على مياه التحلية مع ما يرافق ذلك من مشاكل بيئية وتكاليف اقتصادية باهظة[٢].

فيما تفاوتت ردود فعل البعض الآخر باعتباره كارثة سياسية جديدة تحل على الأمة العربية إلى اعتباره انتزاع لدور سياسي أو قومي لهذه الدولة أو تلك وإحلال قوة مكان أخرى، إلى معارضة تكتيكية قد تصنف في باب السعي للحصول على مكاسب سياسية واقتصادية ومائية، ويمكن أن نصنف هذه الأطراف إلى ثلاثة اتجاهات:

١) **الاتجاه الأول:** وتمثله بعض الدول والقوى والأحزاب والتيارات الفكرية والسياسية التي ترى في المشروع تهديداً للأمن القومي العربي، ورهن لمستقبل العرب المائي بيد الأتراك وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بصفتهم أعداء القومية العربية والنهوض بالأمة، والانتقاص من سيادة الدول العربية على مواردها المائية وتقديم تنازلات على حساب حقوقها ومصالحها، وفسح المجال أمام تركيا وحلفائها

---

(١) محمد، المياه والعلاقات الدولية: دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص١٥٣.

(٢) التميمي، المياه العربية: التحدي والاستجابة، مرجع سابق، ص١٣٠-١٣٢.

للتحكم بهذا المورد الهام واستخدامه ورقة ضغط سياسية واقتصادية ضد العرب، وقطع المياه عنهم لأي موقف سياسي يتعارض مع مصالحها ومصالح إسرائيل وأمريكا. وعلى الرغم من تفهم مبررات ومخاوف هذا الطرح إلا أن هناك مبالغة فيه لسببين، الأول أن الشعوب العربية لم تصل إلى هذه الدرجة من الانقياد والتبعية، والثاني أن هناك عملية تغيير تجري في هذا العالم بشكل متسارع خاصة بعد ظهور ما سمي بالنظام العالمي الجديد، ولم يعد أمام الشعوب العربية إلا أن يكون لها مكاناً في هذا العالم المتغير، وأن تساهم في عملية التغيير وتكون فاعلة ومؤثرة فيها، بدلاً من أن يفرض عليها التغيير بدون رحمة ولا هوادة قد لا يكون منصفاً بحقها[١].

٢) **الاتجاه الثاني:** ويبدو أن مصر تؤيد هذا الاتجاه حيث ترى في المشروع خطراً يهدد نفوذها السياسي والاقتصادي في المنطقة في آن واحد، فمن الناحية السياسية يعتقد أن مصر لن تسمح لتركيا بالسطو على نفوذها وزعامتها للعالم العربي، بما تملكه من إرث تاريخي عربي إسلامي، حتى لو تمتعت تركيا بهذه المواصفات، أما من الناحية الاقتصادية فيبدو أن مصر تخشى أن يصبح المشروع سابقة قد يستغل من قبل دول أعالي حوض نهر النيل، خاصة أثيوبيا التي تعترض على حصة مصر في مياه النيل، وترفض الاعتراف بالاتفاقيات التي وقعت إبان عهد الاستعمار نيابة عن دول الحوض، وتسعى بدعم بعض الأطراف الإقليمية والدولية لتنفيذ مثل هذه المشاريع، بهدف تقليص حصة مصر البالغة ٥٥,٥ مليار م٣ في مياه النهر، وهو ما تخشاه مصر ولا ترغب بحدوثه، لانعكاساته الخطيرة على الأمن القومي المائي المصري[٢].

٣) **الاتجاه الثالث:** ويتمثل في معارضة سوريا للمشروع بهدف استغلاله كورقة ضغط لمساومة تركيا على حقوقها في نهر الفرات، خاصة بعد أن قامت تركيا بتخفيض المياه المتدفقة إلى سوريا، وبعد أن

---

(١) العضايلة، الصراع على المياه في الشرق الأوسط: الحرب والسلام، مرجع سابق، ص٢٨٧-٢٨٨.

(٢) المرجع السابق، ص٢٨٨.

رفضت تركيا بحث موضوع مياه نهر الفرات والتوصل إلى اتفاق بشأنه، ما لم يشمل ذلك مياه نهر العاصي الذي ينبع من الأراضي اللبنانية ويصب في لواء الإسكندرونة[١].

ويرى بعض المحللين أن الدول العربية لم تعترض على مشروع أنابيب السلام من الناحية الفنية، وإنما جاء الاعتراض من طبيعة العلاقات المستقبلية بين العرب والأتراك، أي إمكانية استخدام تركيا سلام المياه كسلاح سياسي في وجه سوريا والعراق والدول العربية جميعاً، وخاصة بعدما صرح جيم دونا مستشار تورغوت أوزال رئيس الحكومة التركية آنذاك :"عندما تعتمد البلدان الأخرى على هذا المشروع، فإن هذا يدعم إلى حد كبير مركز تركيا السياسي"[٢].

كما اعُتبر مدى توفر الالتزام الفعلي بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية حول المياه الإقليمية من قبل تركيا، أول سبب من أسباب رفض المشروع، وبخاصة بعدما قطعت تركيا المياه عن سوريا والعراق عام ١٩٩٠ وما سببه ذلك من خسائر للعراق وسوريا[٣].

كما أن هناك سببا آخر يتلخص بالقلق العربي من سهولة تعرض خطي الأنابيب ولا سيما الخط الغربي للتخريب أو الهجوم خصوصاً من قبل إسرائيل، ورغم استبعاد الأتراك لإمكانية حدوث ذلك، إلا أنهم يعبرون عن جهل بخبرة العرب مع إسرائيل وما يعانون من تصرفاتها، وهم لا يدركون أيضاً قلق العرب العميق من أن إسرائيل تستطيع أن تفعل ما تشاء في المنطقة[٤].

كما أن التلميح التركي بمقايضة الماء بالنفط، والمساواة بينهما على إثر تصريح الرئيس التركي الأسبق سليمان ديميرل :" إذا كانت الثروة الطبيعية في بلدنا، فلنا كل الحق في استعمالها بالطريقة التي نراها مناسبة، إن المياه تنبع من تركيا ولا يمكن لدول المجرى الأسفل أن تعلمنا كيفية استعمال

---

(١) المرجع السابق، ص٢٨٩.

(٢) المجذوب، العلاقات العربية –التركية الراهنة، مرجع سابق، ص٧٥.

(٣) رضوان، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، مرجع سابق، ص٩٧.

(٤) روبنس، تركيا والشرق الأوسط، مرجع سابق، ص١١٩.

ثروتنا، وفي المقابل هناك منابع نفط في كثير من الدول العربية، ونحن لا نتدخل في كيفية استعمالها"(١)، وهذا ما يضاعف المخاوف العربية من النوايا التركية المستقبلية.

ورغم كل تلك المخاوف العربية من إتمام هذا المشروع نظراً لما يعطيه لتركيا من ميزة إستراتيجية في مواجهة الأقطار المستفيدة من المشروع، فإن دراسات عربية حديثة، تذهب إلى إمكان قبول المشروع على نحو جزئي وذلك بإجراء تعديل عليه بحيث يلتقي الخط الشرقي بالخط الغربي في سوريا، ليصبح لكل من الأردن وسوريا ميزة في مقابل إسرائيل، حيث يكونان في أعلى الأنبوب وذلك بعد إعطاء إسرائيل حصة من المياه، مع تشكيل لجنة مشتركة عربية – إسرائيلية – تركية لإدارة الخط منعاً لاحتكار أي طرف بإدارته(٢).

ثالثاً: الرؤية الخليجية لمشروع أنابيب السلام

رغم الحاجة الملحة لدول الخليج العربية للمياه، والذي يقلل من اعتمادها على عمليات التحلية، فلم يحظى بحماس الدول الخليجية للمشروع والتعهد بالمشاركة الفاعلة في تغطية نفقاته(٣). إلا أنها امتلكت بعض التحفظ على المشروع، حيث يأتي هذا التحفظ الخليجي تجاه المشروع لأسباب سياسية تتمثل في خوفهم من استخدام تركيا لقضية تدفق المياه كورقة سياسية تضغط بها على دول الخليج، وكان السؤال المطروح أمام دول الخليج هو متى وكيف يمكن للمشروع أن يهدد الأمن القومي لهذه الدول، وفيما إذا كانت التكلفة السياسية والاقتصادية والإستراتيجية للمشروع مقبولة لهذه الدول سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

إن وقف تدفق المياه لدول الخليج إما بقرار تركي لاعتبارات سياسية أو غيرها أو تعرض خطوط الأنابيب لعمليات تخريب عسكرية أو إرهابية فسيجعل تلك الدول– في غياب سياسات جديدة

---

(١) المجذوب، العلاقات العربية –التركية الراهنة، مرجع سابق، ص٨٠.

(٢) رضوان، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، مرجع سابق، ص٩٨.

(٣) أنظر: جلود، ميثاق خير الله، "**العلاقات الخليجية –التركية منذ ١٩٧٣-١٩٩٠**"، مركز الدراسات الإقليمية – جامعة الموصل – العراق، ٢٠٠٨.

بديلة أو استمرار إطار سياساتهم بدون تغيير– في وضع اعتماد على تركيا، ويبرز حساسية الاعتماد المتبادل ويجعلها رهينة الإرادة السياسية التركية أو الفاعل خلف توقف تدفق المياه، وستختلف دول الخليج في مدى حساسية تأثرها بوقف تدفق المياه تبعاً لكمية المياه التي تصل كل منها على حده ومدى اعتماد كل منها على تلك الكمية ومدى توفر البديل لها. وأما إذا استطاعت دول الخليج إحداث تغييرات أساسية في إطار سياساتها وطرحت سياسات بديلة أو مغايرة فإن التكلفة السياسية والاقتصادية المترتبة على إعادة التأقلم لفترة توقف تدفق المياه ستعتمد على مدى توافر البدائل المناسبة للمياه المفقودة وما ستكلف هذه البدائل على مدى فترة من الزمن[١].

وقد تتعادل درجة حساسية دول الخليج العربية عند توقف تدفق المياه حتى لو اختلفت نسبة اعتماد كل منها على كمية المياه المتدفقة إليها ولكن انتقال كل دولة لمصادر داخلية بديلة للمياه (قد تكون متوفرة أو غير متوفرة) لتغطية العجز الحاصل يكشف الفرق بين الدول التي لها القابلية على سرعة التأثر بفعل التأثيرات الخارجية لعدم وجود الحماية أو الحصانة الداخلية وبين الدول التي تجد بدائل داخلية تسد العجز الحاصل من عدم تدفق المياه وبتكلفة مقبولة لتلك الدولة ولفترة طويلة من الزمن[٢].

ومن هنا فإن احتفاظ هذه الدول بقدراتها الفنية والتكنولوجية لتحلية المياه (واستمرارها في تحلية المياه بطاقة إنتاجية أقل تبعاً لاحتياجاتها الداخلية المختلفة) يجعل من انقطاع تدفق المياه عبر خطي أنابيب السلام – بغض النظر عن السبب– ذا تأثير سلبي محدود على هذه الدول على المدى الطويل لإمكان سرعة الاستجابة للتأثيرات الخارجية التي قد تؤدي لوقف تدفق المياه إليها وذلك بزيادة الطاقة الإنتاجية لمحطات التحلية أو إعادة تشغيل الآبار بتعويض النقص الحاصل في كمية المياه حتى تتم عملية التأقلم بالسرعة المطلوبة[٣].

---

(١) مرداد، جميل محمود،" **مشروع السلام التركي والعلاقات الخليجية التركية في ظل الاعتماد الدولي المتبادل**"، مجلة دراسات سعودية، العدد السادس، ١٩٩٢، ص٢٣.

(٢) المرجع السابق، ص٢٤.

(٣) المرجع السابق، ص٢٤.

وفي النهاية لا بد من التذكير بالربط التركي الدائم بين النفط والمياه، وهذا ما يمكن أن يجعل من أنابيب السلام عبارة عن مشروع مقايضة للنفط الخليجي بالمياه التركية، وخصوصاً أن تركيا لا زالت تصر على هذا الطرح، ولعل اقتراح الرئيس التركي عبد الله جول خلال زيارة إلى قطر في ٢٠٠٨/٢/٦ مبادلة المياه التركية بنفط دول الخليج يؤكد هذا الكلام[١].

رابعاً: الموقف السعودي كنموذج للخليج العربي

تعاني السعودية أسوة بالخليج العربي من الفقر المائي للمياه العذبة بسبب الظروف المناخية والموقع الجغرافي..الخ من الأسباب المماثلة لبقية دول الوطن العربي.إلا أن مياه الخليج العربي والبحر الأحمر، جعلت التحلية خيار استراتيجي لتوفير احتياجاتها من المياه رغم الكلفة العالية للتحلية.

وفي مقابلة شخصية لي مع معالي وزير المياه والكهرباء السعودي (المهندس / عبد الله الحصين) للإطلاع على واقع المشكلة المائية في المملكة، فقد أكد الوزير أن وزارة المياه والكهرباء السعودية تسعى لتقديم الحلول التي تحد من فقرها المائي وذلك عن طريق تطوير مصادر المياه العذبة من خلال بناء السدود وحفر الآبار ودراسة كميات المياه المتواجدة بالمملكة وتقليل كمية المياه المستخدمة بالزراعة وذلك باستخدام مياه الصرف الصحي. إضافةً إلى برنامجها العالمي في تحلية مياه البحر حيث تحظى بتميز عالمي بهذا المجال بالنجاحات التي حققتها في كميات المياه المحلاة التي تضخ من محطات التحلية والتي تحظى باهتمام خاص حيث هناك توسعة سوف تبدأ بالضخ عام ١٤٣٠-١٤٣١ هـ لتصل كمية الضخ (٦٠٠٠,٠٠٠) ستة مليون م٣ يومياً لتغطية احتياجات المدن الرئيسية الثلاث . ولكن جميع هذه الإجراءات لا تغطي إلا كمية ثلث الاحتياج إضافةً إلى قدم شبكة المياه وحاجتها إلى الصيانة الشاملة لما تؤديه الأملاح من إذابة لهذه الشبكة . إضافةً إلى عمر المحطات الافتراضي (٢٠ -٣٠) سنة . كذلك تعتبر كلفة التحلية مرتفعة لعدم استخدام الطاقة الشمسية في برنامج التحلية لتقليل كلفة إنتاج مياه التحلية التي تعتمد على مشتقات النفط[٢].

---

(١) خليفة، محمد، "**أحلام تركيا بمبادلة مياهها بنفط الخليج**"، صحيفة الخليج الإماراتية، ٢٠٠٨/٢/٢٣

(٢) مقابلة شخصية مع معالي وزير المياه والكهرباء السعودي (المهندس / عبد الله الحصين) ، الرياض ، مكتبه بالوزارة يوم الثلاثاء الموافق ١٤٣٠/١/٢ هـ الموافق ٢٩ / ديسمبر(١٢) / ٢٠٠٨ م، الساعة ١٢,٤٥ مساءً.

ومن خلال مناقشة معالي وزير المياه والكهرباء السعودي (المهندس / عبد الله الحصين) أفاد بأن التحلية مشروع إستراتيجي بالمملكة وإحتياج المملكة للمياه سوف يغطى داخلياً عن طريق التحلية وحفر الآبار للمياه الجوفية بكافة مناطق المملكة. وبسؤاله حول وجود دراسة مائية تعترف بها الوزارة حول كمية المياه بالمملكة ؟ أفاد بعدم وجود دراسة مائية موثوقة حتى تاريخه وأن الدراسات المنشورة ما هي إلاّ اجتهادات والوزارة لا تعترف بها .الجدير بالذكر أن هناك دراسة حول المملكة تؤكد أن كميات المياه حسب دراسة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن التي أوضحت أن إجمالي المياه المتوقع توافرها على الأعماق فوق الغطاء الرسوبي الذي مساحته ٥,١ % مليون كم تقدر بنحو ٣,٦ تربليون م٣ من المياه غير المتجددة . وأن المياه المتوقع توافرها على عمق ٣٠٠ م تعادل ٢,١ تربليون م٣ وهي لا تزال غير مستغلة . وبالنسبة لمحطات التحلية فتوفر مايعادل ٥٠ % من مياه الشرب بالسعودية. و حجم المياه السطحية والمتجددة بالأمطار يبلغ حوالي ٨ مليار متر مكعب سنوياً أما نسبة الإستفادة منها حالياً تقدر ب (٢) مليار متر مكعب سنوياً [١].

وبالسؤال حول تأثير التحلية السلبي الذي يؤدي إلى زيادة ملوحة البحر على المدى البعيد ؟ أفاد بأنها لا تؤثر لكونها تتعرض للتبخر!. وأشير هنا لإطلاعي على بحث بعمادة البحث العلمي بجامعة الملك عبد العزيز، يؤكد أن المد والجزر يساعد على عدم تأثير تركيز الملوحة، وأن زمن تجدد المياه للاجون الشعيبة (منطقة تقع على مسافة ١٠٠كم جنوب مدينة جدة وهي موقع الدراسة) مناسب للحفاظ على البيئة البحرية . حيث خلصت الدراسة إلى عدم تأثير التحلية على الحياة البيئية بالبحر الأحمر[٢].

كما أكد معالي الوزير عبد الله الحصين بأنه على مسافة (١ كم) بالبحر من موقع تفريغ "إنتاج التحلية أوضحت نتيجة الكشف عدم وجود أي تأثيرات لها. وبالسؤال حول وجود أي دراسات أو رغبات في الاستعانة بالدول الغنية مائياً كما تسعى الكويت من تركيا حسب تصريح وزير المياه العراقي

---

(١) المصدر السابق.

(٢)البركاتي، علاء محمد عون، بحث علمي بعنوان "**تأثير محطات التحليه على إحدى المناطق الحساسة بيئياً الواقعة على الساحل الشرقي للبحر الأحمر(لاجون الشعيبة)**"، عمادة البحث العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز، جدة، عام ١٤٢٦هـ، ملخص مضاف٣٠ أبريل ٢٠٠٨ على الرابط:

www.kau.edu.sa/show-

؟ أفاد معاليه بعدم وجود هذه النية بتاتاً وأكد على أن الكويت تسعى لجلب المياه العذبة من إيران وليس من تركيا كما ذكرت نقلاً عن الوزير العراقي (رغم أن ذلك تصريح من الوزير العراقي معلن رسمياً) وجواب معالي الوزير ينطبق مع عرض إيراني للمياه العذبة. وبالسؤال عن مشروع أنابيب السلام التركي ومدى ملاءمته والاستفادة منه حسب المتغيرات الدولية؟ أفاد معاليه بأن ذلك قرار سياسي متخذ مسبقاً بعدم الاعتماد على مياه منبعها من خارج المملكة ، فالاعتماد المائي يكون ذاتياً فقط[١] .

وكان قد قدم الرئيس الإيراني (نجاد) بنهاية عام ٢٠٠٨م ،عرض لتوفير المياه العذبة لدول الخليج العربية حيث خاطب أمانة مجلس التعاون الخليجي بهذا الخصوص فجاء رد رفض من قبل السعودية عبر وزارة المياه استناداً لما أشار له معالي وزير المياه حول توجيه سامي بالاعتماد الذاتي لتوفير المياه. وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذا التوجيه قديم في الثمانينات وبظروف مختلفة داخلياً ودولياً، فقد أصبحت أزمة المياه بارزه نتيجة الجفاف وتزايد أعداد السكان وما تبعه من احتياجات مائية متزايدة، لا تستطيع التحلية وبتوسعاتها المقررة حتى عام١٤٣١هـ (٦,٠٠٠,٠٠٠م٣ يوميا) حيث لا تغطي سوى ثلث احتياج المدن الرئيسية التي تخدمها شبكة تحلية الشعيبة. مما يتطلب مراجعة هذه التوجيهات السامية وعرض حلول لأزمة المياه التي تستلزم الإستفادة من دول الجوار الغنية بالمياه العذبة والمتجددة. والخيار هنا متعدد ويشمل تركيا لأسباب سياسية واقتصاديه واستراتيجية وعقائدية، فتركيا لها ثقل مستقبلي كبير وتحضى بترابط اقتصادي وسياسي كبير مع الدول الخليجية والعربية وتنتهج المذهب السني وسلطتها السياسية بقيادة حزب أسلامي يرى أن الدول العربية والإسلامية تشكل بعد استراتيجي يعزز مكانتها الدولية. ويؤكد ذلك السياسة التركية التي عمدت لحل أهم المشاكل مع العالم العربي، باتفاقية المياه الثلاثية (العراق- تركيا- سوريا)٢٠٠٨م. ثم بتطوير العلاقات التجارية والسياسية والأمنية كما بالمجلس الاقتصادي الخليجي-التركي المؤسس٢٠٠٨م. وما تبعه من اتفاقات تجاريه كبرى فمثلاً وصلت التعاملات التجارية التركية -السعودية (٥)مليار دولار بنهاية عام ٢٠٠٨م.

---

(١)مقابلة شخصية مع معالي وزير المياه والكهرباء السعودي (المهندس / عبد الله الحصين) ، الرياض ، مكتبه بالوزارة يوم الثلاثاء الموافق ١٤٣٠/١/٢ هـ الموافق ٢٩ / ديسمبر(١٢) / ٢٠٠٨ م، الساعة ١٢,٤٥ مساءً.

وتسعى تركيا لمضاعفة هذا الرقم حسب تصريحات الرئيس التركي (عبد الله غول) أثناء زيارته للسعودية في– ٥ فبراير ٢٠٠٩م[١].

ومن خلال إجابات معاليه يتضح عدم وجود النية أو القبول بأي مشروع نابع من دولة أخرى إذا لم يتغير الأمر السامي المعني بهذا الشأن. ولكن الاحتياجات القادمة والحالية الملحة تستدعي طرح العديد من الحلول وعدم الاقتصار على مصادر لا تغطي الاحتياج المائي بالمملكة لا من التحلية ولا من المياه الجوفية وذلك لطبيعة المناخ الجاف بالمملكة وجميع إجراءات الوزارة السعودية ما هي إلاّ عناصر مساعدة فقط. فالحد من الزراعة له أضرار كبيرة فالحاجة الغذائية و المائية مرتبطتان ببعضهما البعض ومن أساسيات الحياة. لذلك لابد من تدعيم مصادر المياه بالمملكة بمصادر أخرى خارجية لحل الاحتياجات الحالية والمستقبلية إضافةً إلى تطوير العمل بالطاقة الشمسية واستغلالها لتخفيض عمليات التحلية.

وتشير بيانات وزارة التخطيط السعودية إلى أن نصيب استهلاك الفرد الواحد اليومي من المياه ٤٠٠ لتر بعد أن كانت في عام ١٩٨٠ م ١٢٠ لتر وفي عام ١٩٩٩ م بلغت ٣٥٢ لتر ويبلغ متوسط أستهلاك الفرد من المياه في الخليج العربي حوالي ١٠٣٥ متر مكعب وهي النسبة الأكثر في العالم ويتم توفيرها من ثلاثة مصادر رئيسية (المياه الجوفية غير المتجددة بنسبة ٩١ % مقابل ٧ % من تحلية المياه المالحة و ٢ % من المياه المعالجة) ويتركز إستهلاك المياه في دول الخليج العربي بصورة أساسية في القطاع الزراعي الذي يستهلك حوال ٨٥ % من إجمالي الطلب مقابل ١٣ % للقطاع السكاني بينما لا يزيد للأغراض الصناعية عن ٢ % فقط[٢].

وقد اتبعت السعودية إستراتيجية جديدة في أوائل التسعينات الهدف منها الحفاظ على مواردها المائية القابلة للاستنزاف المتمثلة في المياه الجوفية. ومن الإجراءات التي تم اتخاذها إصدار قرار يقضي بتقليص حجم الإنتاج الزراعي ولا سيما لمحاصيل القمح والشعير بهدف تقليل استهلاك المياه. وهناك عدة اقتراحات لتوفير المياه والحد من الأزمة يقدمها الدكتور سليمان الطرباق أستاذ الهيدرولوجيا

---

(١) المصدر السابق.

(٢) مجلة المجلة، أزمة المياه بالسعودية، أراء وخبراء، عدد ١٤٨٣، بتاريخ ٢٠٠٨/٩/١٣ – ص٣٠ ، ص٣٢.

ومصادر المياه بقسم الهندسة المدنية بكلية الهندسة بجامعة الملك سعود وأحد أكبر خبراء شؤون المياه في السعودية، وهذه الاقتراحات هي:

١- الخفض التدريجي للمياه المستخدمة في الزراعة .

٢- المحافظة على المياه المستخدمة في المناطق الجافة .

٣- تعطى الأولوية في الإنفاق الحكومي لإنشاء وحدات معالجة المياه وضخها للمواطنين (زراعة + صناعة) .

٤- ضرورة تطوير موارد المياه في المناطق المجاورة للأودية واستخدام المياه السطحية المتجددة والجوفية في الواحات القديمة .

٣ - الحرص على إصلاح العيوب وأعطال الشبكات الخاصة بتوصيل المياه للمنازل[١].

وقد اتضح لنا من خلال نموذج الموقف السعودي الإجراءات الذاتية التي تساهم في الحد من أزمة المياه ولكن تزايد الإحتياجات المائية أبرز مشاريع بديلة لأنابيب السلام كما سيأتي ذكرها.

خامساً: المشاريع البديلة عن مشروع أنابيب السلام

يرى بعض الخبراء أن مشروع أنابيب السلام مشروع طموح وعملاق إلا أنه يصطدم بالعديد من العقبات السياسية والاقتصادية، مما يجعل تنفيذه في هذا الظرف أمراً غير قابل للتحقيق، ولهذا رأى البعض بضرورة التغلب على هذه العقبات من خلال تخفيض كلفة إنشائه والالتفاف على الخلافات السياسية بين الدول المستفيدة منه[٢]، ومن هنا طرحت العديد من المشروعات التي حملت في طياتها أحياناً تعديلات بسيطة على المشروع ذاته، أو تعديلات جوهرية، أو طرح بدائل كاملة للمشروع، وفيما يلي استعراض لأهم هذه البدائل أو المشاريع:

١) مشروع جان كولاس

وهو عبارة عن نسخة مصغرة لمشروع أنابيب السلام، ويتضمن الاقتراح مد خط أنابيب من نهري سيحون وجيحون أو من سد أتاتورك إلى كل من سوريا والأردن، ومستقبلاً إلى كل من فلسطين

---

(١) المرجع السابق، ص٢٤.

(٢) العضايلة، الصراع على المياه في الشرق الأوسط: الحرب والسلام، مرجع سابق، ص٢٨٩.

وإسرائيل بغرض نقل ما قدره (٦٠٠-١١٠٠) مليون م٣ سنوياً من المياه إلى البلدين، وتقدر تكاليف مد خط أنابيب إلى كل من سوريا والأردن وفلسطين وإسرائيل بحدود سبعة مليارات دولار أمريكي (بأسعار عام ١٩٩٦) ويمتاز هذا الاقتراح أو المشروع بمجموعة من المزايا أهمها[١]:

أ) إحياء فكرة مشروع أنابيب السلام (بجزئه المصغر) وبكلفة أقل.

ب) تخفيف حدة الصراع بين سوريا والأردن وإسرائيل على مياه نهر اليرموك.

ج) تضييق حدة الخلافات الإسرائيلية الفلسطينية بشأن مياه الضفة الغربية بهدف تسريع مفاوضات الحل النهائي وذلك عبر تأمين مصادر بديلة للمياه.

د) تعزيز فكرة التعاون الإقليمي بشأن المياه.

وبرأيي أن هذا المشروع يعمد لدمج مصلحة مشتركة مائية عربية-اسرائيلية ويصب ذلك في مصلحة اسرائيل ولا يحقق المطالب والإحتياجات العربيه مائياً.كما أنه يتغاضى عن اعتداءات اسرائيل المائية وبذلك لايحقق أي مكاسب حاليه أو مستقبليه للعالم العربي.

٢) مشروع هيليل شوفال

وهو مشروع صغير بالمعنى الحقيقي يهدف إلى مد خط أنابيب من نهري سيحون وجيهان التركيين إلى سوريا لتعويضها عن حصتها في مياه نهر اليرموك الذي تستغله إسرائيل، وهو ما يخفف من حدة التوتر على مياه نهر اليرموك بين البلدين[٢].

ويهدف هذا الاقتراح على المدى البعيد -كما يرى الباحثون- إلى إخراج سوريا من معادلة الصراع على مياه نهر اليرموك، وإجراء قسمة جديدة لمياه النهر بين الأردن وإسرائيل عبر تعويض مائي لسوريا من تركيا، وهذا لا شك يعتبر تهميشاً لدور سوريا (دولة المنبع) في حوض نهر اليرموك، والمستفيد الأكبر هو إسرائيل[٣].

---

(١) الربيعي، مشاريع المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص٦٠.

(٢) العضايلة، الصراع على المياه في الشرق الأوسط: الحرب والسلام، مرجع سابق، ص٢٩٠.

(٣) الربيعي، مشاريع المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص٦١.

أتفق مع آراء الباحثين فهذا المشروع يهدف لخلخلة المصالح العربية مائياً ومن ثم تتفرد اسرائيل بالحصص المخصصة بنهر اليرموك للدول العربية،كما يضمن عدم دفع العرب بالسرقة الإسرائيلية للمياه العربية،التي اتخذتها باعتداءات متعددة.لذلك فهذا المشروع لا يخدم المصالح العربية العامة.

٣) مشروع قناة السلام (بوعاز فاشتيل)

يستند هذا المشروع على فكرة "المنشآت العازلة" إحدى الصيغ الجديدة لمفهوم نظرية الأمن الإسرائيلية، التي بدأت إسرائيل تبحث في كيفية تطبيقها كوسيلة جديدة لحماية أمنها وأمن مواطنيها، خاصة بعد أن توصلت إسرائيل إلى قناعة بأن بقاءها في هضبة الجولان السورية هو مسألة وقت وأن انسحابها منه هو أمر حتمي، ومن هنا جاء اقتراح (فاشتيل) "Watchel" رئيس ومؤسس منظمة بيت الحرية لشؤون السلام في نيويورك، بشق قناة في هضبة الجولان توفر لإسرائيل موارد مائية جديدة وتضمن أمنها العسكري بعد انسحابها من الهضبة، وقد وجدت إسرائيل في المشروع إحدى الصيغ التي كانت تبحث عنها بهدف تحقيق ما يلي:

أ) نقل ١,١ مليار م ٣ سنوياً من فائض مياه بحيرة أتاتورك أو نهري سيحان وجيحان التركيين بواسطة أنابيب تقام تحت سطح الأرض وتخزينها في القناة التي سيتم شقها في الهضبة، ومن ثم توزيعها على كل من الأردن وسوريا والأراضي الفلسطينية وإسرائيل بالتساوي بحيث حصل كل منهم على ٢٧٥ مليون م٣ من المياه.

ب) استخدام القناة كعازل طبيعي وحاجز حدودي بين سوريا وإسرائيل لمنع تقدم أي من قوات الطرفين باتجاه الآخر في حال حدوث أي نزاع بينهما مستقبلاً [(١)].

ونظراً لأهمية هذا المشروع فقد طرحته إسرائيل على لجنتي المياه والتعاون الاقتصادي في المفاوضات المتعددة الأطراف كأحد مشاريع التعاون الإقليمي حيث لقي المشروع قبولاً لدى بعض الأطراف الدولية والإقليمية، رغم أن سوريا تقاطع أعمال هاتين اللجنتين، كما تم طرحه في مؤتمر

(١) المجذوب، العلاقات العربية –التركية الراهنة، مرجع سابق، ص٢١٠-٢١٣.

(تحديات السلام) الذي رعته وزارة الخارجية البريطانية في لندن في يناير ١٩٩٥ والذي أوصى بتبني المشروع باعتباره مشروعاً سياسياً يحقق متطلبات الأمن الإسرائيلي من جهة والسيادة السورية على هضبة الجولان من جهة أخرى، إضافة إلى أنه يوفر كميات من المياه بأسعار معقولة لا تزيد عن (٤٠ سنتاً) للمتر المكعب الواحد[١].

إجمالاً يتضح من المشاريع السابقة أنها تراعي المصلحة الإسرائيلية على حساب المصالح العربية، وهذا ما يؤكد فرضية الصراع المستقبلي على المياه التي تتبناها هذه الدراسة، والتي تم التأكيد عليها من خلال الفصول الماضية.

يتلخص الموقف السوري من أنابيب السلام بالنقاط التالية[٢]:

أ) يتوقف تنفيذ المشروع على توقيع معاهدة نهائية لتقاسم مياه دجلة والفرات .

ب) عدم استفادة (إسرائيل) من مياه أنبوب السلام في جميع مراحله إلا بعد توقيع اتفاقية سلام.

ج) موافقة الدول العربية صاحبة العلاقة؟

د) ألا يعود بالنفع على سوريا، وذلك لعدم رغبتها في زيادة اعتمادها على مصادر المياه التركية.

وبناءاً على هذا الموقف ورداً على محاولات إسرائيل إخراج سوريا من معادلة المياه في منطقة حوض نهر الأردن وخاصة من نهر اليرموك، واستثنائها مما يخطط لهذه المنطقة من مشاريع مائية قد تلحق الضرر بالاقتصاد السوري، قامت سوريا بطرح اقتراح بديل لأنابيب السلام لحرمان إسرائيل من الانفراد في الموضوع المائي.

٤) المشروع السوري البديل لأنابيب السلام:

يكمن البديل السوري لأنابيب السلام بالمشروع الذي يتضمن نقل المياه عبر أنبوب من سد الطبقة (بحيرة الأسد) في الشمال إلى الجنوب عبر المدن السورية الكبرى (حلب، حمص، ودمشق) لتصب في

---

(١) العضايلة، الصراع على المياه في الشرق الأوسط: الحرب والسلام، مرجع سابق، ص٢٩١.

(٢) الربيعي، مشاريع المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص٥٨.

منابع نهر اليرموك ومنه يجري تزويد الأردن وفلسطين (وإسرائيل في حالة السلام) بالمياه. وتقدر حجم المياه بنحو (١٢٠٠) مليون م٣ منها (٤٠٠) مليون م٣ لسوريا (٢٠٠) مليون م٣ لاستهلاك المدن، و(٢٠٠) مليون م٣ كتعويض لها عن حصتها في مياه نهر اليرموك (حصة سوريا التي ستتنازل عنها للأردن) ويحصل الأردن على (٥٠٠) مليون م٣ سنويا منها (٣٠٠) مليون م٣ من المياه المنقولة في الأنبوب و (٢٠٠) مليون م ٣ من مياه نهر اليرموك (حصة سوريا التي ستتنازل عنها للأردن) ومن الأردن سيتم تزويد الضفة الغربية عبر قناة الغور الغربية بكمية قدرها (٢٢٠) مليون م٣ سنوياً. وستحصل إسرائيل على (٥٠٠) مليون م٣ سنوياً التي تصب في بحرية طبريا عبر نهر اليرموك، حيث تقسم تلك الكمية إلى (٢٠٠) مليون م٣ سنوياً لـ (إسرائيل) و(٣٠٠) مليون م٣ سنوياً للضفة الغربية والقطاع[1]. شكل المشروع مرفق بالملاحق ص٣٧٣.

ويرى البعض أن المشروع السوري البديل يعتبر وجيهاً نظرياً وله ميزات عديدة منها[2]:

أ) يختصر شبكة كبيرة من الأنابيب التي خصتها الاقتراحات الأخرى وخصوصاً مقترح أنابيب السلام التركي، وبالتالي فإن التكاليف ستكون أقل مما يقلل من كلفة الوحدة المائية المنقولة.

ب) يقلل من نسب الفقد المائي (التبخر والتسرب) نتيجتها تنقل المياه عبر الأنابيب بخلاف المقترحات السابقة التي يتم نقل المياه فيها عبر الأقنية المكشوفة.

ج) يتوافق وفكرة التعاون الإقليمي بشأن المياه، مما يدفع الأطراف المعنية في حوضي نهري الفرات واليرموك للتوصل لصيغة اتفاق بشأن تقاسم حصص المياه بشكل عادل.

د) يزيل العقبات الحالية، بشأن التوصل إلى اتفاقيات مائية في أحواض أخرى (دجلة والعاصي والأردن) بين الأطراف المعنية.

هـ) يحل مشكلة نقص مياه الشرب التي تعاني منها المدن السورية الكبرى خاصة دمشق.

و) يعزز دور سوريا في المنطقة كونها ستصبح من دول أعلى حوض نقل المياه.

---

(١) الربيعي، مشاريع المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص٦٣.

(٢) المرجع السابق، ص٦٧.

إلا أننا نرى أن هذه المشاريع لا تتمتع بالفعالية الكافية لأنها لا تحقق الحاجة العربية الكاملة والمضمونة دولياً لمنع حدوث أزمة مائية في منطقة، فهي ليست سوى حلول مؤقتة وجزئية لا يمكن الاعتماد عليا لإنهاء الأزمة المائية في المنطقة.

٥) مشروع الأكياس العائمة (Water in Bags)

ابتكرت فكرة الأكياس العائمة المصنعة من مادة (Polyurethane) من قبل المهندس الكندي جيم كران (Cran) بسعة كانت لا تزيد عن عدة آلاف من الأمتار المكعبة من المياه ثم طورها لاحقاً لتصل سعة بعضها إلى أكثر من ٣,٥ مليون م٣، وعلى الرغم من أن استخدام هذه الوسيلة غير شائع في المنطقة العربية، إلا أنها تستخدم من قبل العديد من الدول بشكل كبير، ومن هذه الدول اليونان التي تزود بها جزرها السياحية المتناثرة بالمياه، واستخدمت من قبل بريطانية والولايات المتحدة الأمريكية لتأمين احتياجات قواتهما المسلحة من المياه في ميدان المعركة أثناء حرب الفوكلاند عام ١٩٨٢، وحرب الخليج عام ١٩٩١[١].

ثم طورت مجموعة أكواريوس البريطانية وشركة عدن المطاطية الإنجليزية تقنية هذه الأكياس، وتم تسويقها في السعودية وإسرائيل، حيث استخدمتها السعودية لنقل المياه من محطات التحلية المقامة على البحر الأحمر إلى مدنها الأخرى على ساحل البحر، أما في إسرائيل فقد تم استخدامها لنقل المياه التركية التي تعاقد القطاع الخاص الإسرائيلي على شرائها، بواقع ٢٥٠ مليون م٣ سنوياً، من نهري سيحان وجيهان التركيين بسعر بلغ حوالي ٣٥ سنتاً للمتر المكعب الواحد، وكانت من المفترض أن تستخدم لنقل المياه لتي تعاقدت إسرائيل على شرائها من تركيا مؤخراً، والتي بلغت قيمتها حوالي مليار دولار أمريكي[٢].

٦) مشروع هارفرد لتوزيع المياه في الشرق الأوسط

---

(١) العضايلة، الصراع على المياه في الشرق الأوسط: الحرب والسلام، مرجع سابق، ص٢٩٦. وايضاً:
-Pope, Hugh, (1994), **Water in Bags**, Middle East International, 8-6, p14.
(٢) العضايلة، الصراع على المياه في الشرق الأوسط: الحرب والسلام، مرجع سابق، ص٢٩٦.

ارتأت مجموعة من خبراء المياه والاقتصاد والإدارة في معهد السياسة الاجتماعية والاقتصادية التابع لجامعة هارفارد، ضرورة المساهمة في حل مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ورأوا أن ندرة المياه في المنطقة هي سبب صراعاتها واقترحوا تصوراً لدراسة شاملة، وضعت تحت عنوان "الإطار الاقتصادي للمفاوضات حول المياه وإدارتها"، ودعوا فيها إلى إيجاد تخصص جديد في علم الاقتصاد العام تحت اسم "الاقتصاد المائي" ليبحث في كيفية إدارة واستخدام الموارد المائية بالشكل الأمثل.

ويرتكز المشروع على مفهوم الفكر المائي الجديد الذي أطلقه البنك الدولي باعتبار المياه سلعة تجارية دولية تخضع لمبدأ العرض والطلب، ويتلخص المشروع بأنه : "عبارة عن اقتراح طريقة اقتصادية لتحديد مشكلة المياه، لمساعدة الأطراف في المفاوضات لتتفهم النزاع حول المياه، والمداخل التي يمكن إتباعها إلى حلول بطريقة جيدة. وحول مسألة توزيع المياه بشكل عادل ويخفف من حدة النزاع فإن المدخل الاقتصادي لإدارة المياه سيؤدي حسب المشروع إلى التوزيع الأمثل للمياه اجتماعياً، فعندما تحسب القيمة الاقتصادية للمياه وهي محل نزاع فإن حجم النزاع سينتهي ويمكن تحويله إلى حلول[١].

ويرى المشروع أن مشكلة المياه بين العرب وإسرائيل تنحصر في تنازع الطرفين على ٦٠٠ مليون م٣ من المياه، وأن تعويض هذه الكمية سواء من خلال التحلية أو النقل من الخارج سيكلف حوالي ٦٠٠ مليون دولار سنوياً، وبعملية حسابية حسب رأي واضعي المشروع، فإن القيمة الفعلية لتعويض الجانبين على المدى البعيد هي بحدود ١٠ مليار دولار أمريكي، وهو أمر ممكن تحمله في ظل اعتبار المياه مورداً نادراً ولها قيمة اقتصادية، وأن قيمتها تحسب استناداً إلى تكلفة استخراجها ونقلها وإدارتها، ألأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى إعادة تقييم الحقوق المتنازع عليها[٢].

(١) السمان، نبيل، **المياه والسلام في الشرق الأوسط**، عمان، ١٩٩٦، ص٢٩٦.

(٢) العضايلة، الصراع على المياه في الشرق الأوسط: الحرب والسلام، مرجع سابق، ص٣٠١.

المبحث الثالث: جامعة الدول العربية وأزمة العرب المائية

من الثابت لدى جامعة الدول العربية أن أزمة المياه في الوطن العربي هي بمثابة ثقب واسع في الأمن القومي العربي، ولذلك كان أمرًا طبيعيًا أن تهتمّ جامعة الدول العربية بموضوع الأمن المائي العربي، والذي يمسّ جميع الدول العربية، بل يمس حياة كل مواطن من الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج، ولذلك بادرت جامعة الدول العربية بجعل قضية المياه بندًا ثابتًا في جدول أعمال مجلس الجامعة منذ دورته الثامنة والتسعين في عام ١٩٩٦، وذلك بهدف التوصل إلى إستراتيجية عربية بشأن الموارد المائية[١].

ورؤية جامعة الدول العربية بشأن الأمن المائي العربي والتي عكستها كلمة الدكتور عصمت عبد المجيد –أمين عام الجامعة آنذاك– أمام مؤتمر الأمن المائي العربي تتلخص في أن الجامعة ترى أن هناك ارتباطًا بين الأمن المائي العربي، وطبيعة الموقع الإستراتيجي للوطن العربي، ولذلك تكتسب المياه أهمية إستراتيجية إلى جانب أهميتها الاقتصادية والتنموية، كما أن هذا الارتباط بين الأمن المائي والموقع الإستراتيجي للوطن العربي يأتي من ثلاثة أسباب هي[٢]:

- وقوع أهم مصادر المياه العربية خارج الأراضي العربية، وهو ما يجعل خطط التنمية الاقتصادية العربية مرهونة بتصرُّفات الدول التي تنبع منها المياه العربية، كما يمكن أن يؤدي ذلك إلى جعل المياه أداة ضغط تستخدم ضد الدول العربية في ظل الخلافات السياسية أو في حالة تعارض المصالح بين الدول العربية وهذه الدول.
- تراجع نصيب الفرد العربي من المياه إلى أقل المستويات العالمية.
- استمرار اغتصاب إسرائيل للموارد المائية العربية.

(١) شلبي، مغاوري، **الجامعة العربية وسحابة القمة العربية الممطرة**، موقع إسلام اون لاين على الانترنت:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout&cid=1178193443075

(٢) المرجع السابق.

ولأن جامعة الدول العربية تدرك مدى خطورة أزمة المياه في الوطن العربي، واحتمالات اتجاه هذه الأزمة إلى التفاقم مع الزيادة السكانية العربية.. فإن الجامعة سعت دوماً إلى لفت انتباه الدول العربية إلى عدد من الحقائق هذه أهمها:

- أن المياه ستصبح في المستقبل سلعة إستراتيجية تفوق في أهميتها جميع السلع الأخرى، وهو ما يجعل المياه محور الصراع المستقبلي في منطقة الشرق الأوسط.
- أن أزمة المياه في الوطن العربي معقدة جدًا، لأن هناك عجز في هذه المياه، وهناك مطامع إقليمية في المياه العربية، وتتعقد المشكلة، لأن هناك أكثر من ٦٠% من المياه العربية مياه مشتركة مع دول أخرى غير عربية.
- وترى جامعة الدول العربية أن التغلُّب على تحديات الأمن المائي العربي يمكن أن يتمّ على أسس علمية واقتصادية وتكنولوجية في إطار العمل العربي المشترك، ومن خلال تكامل القوى العربية في مختلف المجالات لإثبات الحقوق العربية في المياه التي تنبع أو تجري في الأراضي العربية، وتقترح جامعة الدول العربية خطة شاملة لتحقيق الأمن المائي العربي تقوم على الأسس التالية:

▪ وضع سياسة مائية في الدول العربية لتحديد الأولويات، وتوزيع الموارد المائية المتاحة والوفاء بها وتحديد درجة الاكتفاء الذاتي من الغذاء.

▪ مواصلة تنمية الموارد المائية من المصادر المختلفة.

▪ ترشيد استخدام الموارد المائية وتقليل إهدارها وتنمية الوعي العربي بخصوص أهمية المياه والحفاظ عليها[١].

ومن خلال دراستنا تبين أن هذه المواقف الإبتدائية لجامعة الدول العربية لم يتبعها تطورات تطبيقية أو عملية تحقق بناء استراتيجية عربية للمياه ،بل إن اجراءاتها كانت تسير ببطء

---

(١) المرجع السابق.

لايتواكب مع الحاجة الملحة لمعالجة أزمة المياه المتصاعدة.وما تحمله من تبعات مستقبليه متوقع حدوثها قريبا .فقد تم انشاء مجلس الوزراء العربي للمياه عام ٢٠٠٨م ثم أتى إنعقاد قمة الكويت الإقتصادية عام ٢٠٠٩م .الذي صدر عنه تكليف لمجلس الوزراء العربي للمياه بوضع استراتيجية للأمن المائي ولا زالت الإجتماعات تتكرر دون تحقيق الهدف لحل أزمة المياه.

ونرى أن الحل يكون بتكامل أوسع من النطاق العربي وهذا ماسيتضح لنا بالفصول اللاحقة.

فهذا المبحث سيتطرق لأزمة المياه وتطوراتها ودور ومواقف الجامعة تجاهها.

أولاً: الجامعة العربية وأزمة المياه مع تركيا

لم يمض سوى أسبوع واحد على تنفيذ تركيا قرارها بخفض تدفق مياه الفرات لمدة شهر ابتداء من ١٩٩٠/١/١٣ لملء خزان سد أتاتورك، حتى أعلن متحدث في تونس باسم جامعة الدول العربية ببيان عبر فية عن مدى اهتمام الجامعة العربية بقضية مياه الفرات وضرورة تسويتها نهائياً في إطار علاقات حسن الجوار من ناحية وضمان حقوق سوريا والعراق من ناحية أخرى، ومن أهم ما جاء في هذا البيان[(١)]:

أ -تأكيد ما لسوريا والعراق من حقوق تاريخية ثابتة لا يمكن إنكارها أو المساس بها في مياه النهر بموجب قواعد القانون الدولي، وحقيقة أن الفرات ينبع من تركيا، لا تبرر موقف مياه النهر من جانب واحد.

ب إن القرار التركي كان يتطلب تنفيذه مشاورات واتفاقاً بين البلدان الثلاثة التي تشارك في مياه النهر.

وإزاء التصريحات التي صدرت عن رئيس الوزراء التركي في ١٩٩٢/٧/٢٥ استدعت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتاريخ ١٩٩٢/٧/٣٠ القائم بأعمال السفارة التركية بالقاهرة حيث نقلت إليه موقف الجامعة العربية فيما يتعلق بمياه دجلة والفرات، وقد أكدت الأمانة العامة للجامعة على أهمية

---

(١) معوض، (جلال)، **مشكلة مياه الفرات: التطورات والجوانب الاقتصادية والسياسية والقانونية**، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩١، ص١٣٩.

توفير الظروف المناسبة التي من شأنها مساعدة الأطراف المعنية في التوصل إلى الاتفاق المنشود حول مياه نهري دجلة والفرات في ظل المباحثات التي شملت الأطراف المعنية سواء على المستويات الثنائية أو الثلاثية منذ عام ١٩٨٢ وحتى الآن، وأوضحت الأمانة العامة أن خير أسلوب لتسوية هذه المشكلة هو التمسك بمبادئ وأحكام القانون الدولي العام التي تدعو إلى حسن الجوار وحسن النية وعدم الإضرار بالغير، وحل المنازعات بالطرق السلمية ، والتفاوض عند الاختلاف والالتزام بتنفيذ الاتفاقيات الدولية[١].

ومع طرح قضية المياه في المفاوضات العربية – الإسرائيلية في أوسلو، كبندٍ رئيس على جدول القضايا الساخنة، وتكليف لجان متعددة الأطراف بدراستها. ومع نشر أبحاث عديدة أكدت أن المياه سوف تصبح في المستقبل محوراً رئيساً لحدوث النزاعات على المستوى الإقليمي. وفي ظل ظهور الخلاف المائي العربي مع تركيا الذي زاد من الإدراك العربي لحجم وخطورة المسألة المائية العربية، كل ذلك كان دافعاً رئيساً لكي يبادر مجلس جامعة الدول العربية إلى إصدار قرارٍ في دورته العادية رقم (٩٨) في ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٩٢ نص على تشكيل (لجنة الموارد المائية في الوطن العربي) تضم في عضويتها كلاً من العراق ، ومصر، وسوريا، وفلسطين، ولبنان. أسند إليها مهمة إعداد دراساتٍ وبحوث عن الموارد المائية العربية ، لتمثل وثيقةً علمية وموضوعية وتاريخية توضع في متناول أيدي أصحاب القرار السياسي ، والمفاوض العربي للدفاع عن الحقوق العربية الثابتة في المياه، كما طالب القرار المذكور أيضاً بموافاة الأمانة العامة للجامعة بالدراسات والاتفاقيات المائية الخاصة بالوطن العربي[٢].

---

(١) بيان الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٩٣/٧/٣٠.

(٢) البهلول، (أيمن عبد الحميد)، **الأطماع الخارجية في المياه العربية– الحروب القادمة**، دمشق ، دار السوسن للنشر، ٢٠٠٠، ص ١٣٢– ص١٣٣. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن مجلس الجامعة العربية قد قرر في هذه الدورة "الالتزام القومي بالحقوق الثابتة والمشروعة للدور العربية في الأنهار الدولية وخاصة حقوق كل من سوريا والعراق في مياه دجلة والفرات، ومساندة جهود الدولتين العربيتين في التوصل مع تركيا إلى اتفاق حول اقتسام عادل لمياه النهرين، انطلاقاً من حرص الدول العربية على تعزيز العلاقات الأخوية والروابط التاريخية بين تركيا وسائر البلدان العربية، أنظر: قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٥٢٣٣ د.ع (٩٨)، ج٣، ١٩٩٣/٩/١٣

وناشد الأمين العام للجامعة آنذاك أحمد عصمت عبد المجيد الجهات الأجنبية التي قررت القيام بتمويل وبناء السدود والمشاريع المائية الأخرى ضمن نطاق مشروع الغاب ومن بينها الحكومات (السويسرية والبريطانية والبنك الدولي) بعدم الإسهام في بنائها، طالباً منها العدول عن ذلك لما سيترتب عليه من أثار سلبية خطيرة سوف تضّر بحقوق الدول المتشاطئة مع تركيا –العراق وسوريا– ما لم تدخل في حوارٍ مسبق معهما قبل البدء بتنفيذ هذه المشروعات(١).

كما تقرر تشكيل لجنة من الخبراء الفنيين والقانونيين من كل من الأردن وسوريا والعراق وفلسطين ولبنان ومصر والأمانة العامة، ومن يرغب من بقية الدول الأعضاء مهمتها إعداد دراسة شاملة عن الأبعاد الفنية والسياسية والأمنية والقانونية للموارد المائية والأحواض المائية المشتركة فيما عدا نهر النيل بناء على طلب مصر(٢).

وقد تبنى مجلس الجامعة العربية في قراره الصادر في ١٩ /١٩٩٤/٤ توصيات لجنة الموارد المائية في الوطن العربي المشار إليها بالكامل(٣).

---

(١) السّيد، محمد وهيّب،" **أزمة توزيع مياه دجلة والفرات... أزمة أطراف واتجاهات متعددة**"، مجلة المستقبل العربي (بيروت)، العدد ٢٣١، أيار ١٩٩٨ ، ص ٧٤.

(٢) أعدت اللجنة دراستها التي قدمتها إلى مجلس الجامعة في دورته (٩٩) في أبريل ١٩٩٤، وأوصت فيها بما يلي:

أ) إذا كانت تركيا تريد تحقيق مزايا عديدة لاقتصادها القومي، فإن ذلك لا ينبغي أن يكون على حساب الحق العربي، ودون التشاور مع سوريا والعراق حول قسمة المياه.

ب) تأمين حقوق البلدين العربيين، سوريا والعراق في مياه نهري الفرات ودجلة، ودعم جهودهما المبذولة للتوصل إلى اتفاق ثلاثي يضمن الحقوق الثابتة للبلدين ويساعد على توطيد علاقات حسن الجوار مع تركيا.

ج) مناشدة المؤسسات المالية الدولية لربط تقديم أية مساعدات أو قروض مالية لتمويل المشاريع على الحوض الأعلى لنهري الفرات ودجلة، حتى يتم التوصل إلى الاتفاق الثلاثي حول اقتسام المياه.

د) ضرورة بلورة موقف عربي موحد في مناقشات اللجنة السادسة والتاسعة للجمعية العامة للأمم المتحدة عند طرحها لمشروع القانون الدولي الخاص بمشروع قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية، وبما يدعم موقف سوريا والعراق في حقوقهما الثابتة في نهري الفرات ودجلة.

أنظر: محمد، المياه والعلاقات الدولية: دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص٧٥.

(٣) المرجع السابق، ص٧٦.

وفي ١٩٩٥/١/٢٠ طالبت الحكومة السورية الجامعة العربية باتخاذ موقف عربي موحد ضد الإجراءات التركية عبر مذكرة رسمية أعدتها لتعرض على وزراء الخارجية العرب، وذلك بعد أن تناقلت وكالات الأنباء خبر توقيع تانسو شيللر، رئيسة الحكومة التركية في حينها على اتفاق مع مجموعة شركات أوروبية و ٤٤ مصرفاً لتمويل سد بيرجيك على نهر الفرات، والإعلان عن مناقصة إنشاء سد قرة قامش أيضاً، وتضمن الطلب السوري مذكرة رسمية أعدتها لتعرض على وزراء الخارجية العرب، وطالبت سوريا الجامعة اتخاذ قرار جماعي بشجب قيام تركيا أيضاً بتمرير مياه الصرف الصحي الملوثة إلى الأراضي السورية، والتي لا تصلح للشرب أو للري، وتسيء للبيئة، كما تفسد مساحة واسعة من الأراضي الزراعية وتجعلها غير قابلة للزراعة. وإزاء الطلب السوري أكدت جامعة الدول العربية على لسان أمينها العام عصمت عبد المجيد، دعمها لحق سوريا والعراق بمياه دجلة والفرات، من خلال لقاء الأخير بالسفير التركي بالقاهرة[1].

وفي ١٩٩٥/١٢/٢١ ومع طرح أنقرة مجدداً لخطة من ثلاث مراحل لتحديد حاجات تركيا وسوريا والعراق من المياه، ودعوتها دمشق وبغداد إلى القبول بهذه الخطة من أجل حل مشكلة تقاسم مياه نهري الفرات ودجلة، سعت الجامعة العربية إلى ترتيب لقاء سوري– عراقي في مقر أمانتها العامة في القاهرة من أجل تنسيق موقفي البلدين إزاء الإجراءات والخطط التركية حول الفرات[2].

وفي ٢/٤/ ١٩٩٦ طلبت سوريا رسمياً من الجامعة العربية إدراج موضوع مياه نهر الفرات والإجراءات التي تتخذها تركيا، على جدول أعمال الدورة (١٠٥) لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية التي كان من المقرر انعقادها في ١٩٩٦/٣/١٣، فقد تلقت الأمانة العامة للجامعة العربية مذكرة رسمية تؤكد على ضرورة عرض الموضوع تحت عنوان :"موضوع دجلة والفرات" نظراً لأهمية ولخطورة الإجراءات التي تتخذها تركيا على الفرات وخاصة بعد توقيعها على عقد جديد لإقامة سد "بيره جك" وأيضاً بعد تمريرها كمية من المياه الملوثة، وطلبت المذكرة السورية أن يؤكد المجلس عند مناقشة الموضوع على قراره السابق في الدورة (٩٨) للعام ١٩٩٢ والذي ينص على الالتزام القومي العربي

---

(١) جمالو، ثرثرة فوق الفرات: النزاع على المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص٢٧.

(٢) سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص٦٥.

بالحقوق الثابتة والمشروعة للدول العربية في مياه الأنهار الدولية، كما طلبت المذكرة السورية شجب العرب للإجراءات التركية ومنها تمرير المياه الملوثة عبر الفرات لما لذلك من آثار ضارة على الإنسان والزراعة والحيوان والبيئة في سوريا. وقال الأمين العام للجامعة العربية (آنذاك) إنه أبلغ دمشق وبغداد بنتائج المحادثات مع السفير التركي لدى القاهرة وأنه عرض على سوريا والعراق وتركيا عقد لقاء ثلاثي على مستوى وزراء الخارجية تستضيفه الجامعة العربية للتوصل إلى اتفاق بشأن مشكلة المياه[1].

وفي ١٩٩٦/٢/١٤ أكد مجلس الجامعة العربية (دعم حقوق البلدين العربيين سوريا والعراق في مياه نهري دجلة والفرات، كما دعا الحكومة التركية إلى الدخول في مفاوضات ثلاثية في أقرب وقت ممكن بين الدول الثلاث المتشاطئة تضمن التوصل إلى اتفاق نهائي لقسمة عادلة وكذلك مناشدة المؤسسات المالية الدولية لربط تقديم أية مساعدات أو قروض مالية لتمويل المؤسسات المشاريع المقامة على نهري دجلة والفرات في الأراضي التركية، بالتوصل إلى اتفاق مسبق مع الدول المتشاطئة الأخرى، وفق أحكام القانون الدولي، وكذلك وقف تحويل المياه الملوثة إلى سوريا[2].

وفي تقرير أعدته الإدارة العسكرية للجامعة العربية كان من المقرر عرضه على وزراء الخارجية العرب خلال اجتماعهم في مارس ١٩٩٦ في القاهرة، أكدت الجامعة أن تركيا تسعى إلى استخدام المياه "سلاحاً ضاغطاً" في وجه الدول العربية. وأكد التقرير أنه "برغم النفي التركي الرسمي المتكرر لإمكانية توظيف مياه الفرات لأغراض سياسية في العلاقات مع سوريا والعراق، فإنه لا يمكن استبعاد هذا الاحتمال، لا سيما في ظل تصميم تركيا على مواصلة مشروع "الجاب" الذي يشمل بناء ٢٢ سداً و١٩ محطة لتوليد الكهرباء وأن تركيا تخطط أيضاً لإقامة سدود على نهر دجلة المشترك مع العراق تؤدي إلى حجز ٥٠% من مياه النهر عن العراق"، واتهم التقرير تركيا بالمماطلة في إجراء مفاوضات ثلاثية يطالب بها العراق وسوريا حتى "إذا ما مرت مدة زمنية مقدارها عشر سنوات على

---

(١) سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص٦٧.

(٢) وزارة الخارجية السورية، نص قرار مجلس الجامعة العربية بشأن نهري دجلة والفرات، والمنشور بتاريخ ١٩٩٦/٣/١٥.

المشروعات التركية على نهري دجلة والفرات اعتبرت تركيا ما اقتطعته من مياه النهرين حقاً مكتسباً"[١].

مما سبق يتضح لنا ضعف المواقف العربية تجاه الإجراءات التركية المضادة للحقوق العربية للمياه لكل من سوريا والعراق.إن تركيا تعمل لما تراه يخدم مصالحها السياسية والإقتصادية ،فمن الأولى على الدول العربية توحيد الموقف للدخول في شراكة إقتصادية وتأثير يحقق الإلتزام التركي بالمياه العربية.وهذا لايتأتى إلا من خلال موقف سياسي واقتصادي عربي شامل ومؤثر دوليا،وليس من بيانات سياسية فقط درجت علية المواقف العربية.إن العالم العربي يتمتع بإمكانات متعدده عند توضيفها بشكل ضاغط ومدروس سيؤدي لتأثيرات دوليه إقليمية ودولية تحقق الأهداف العربية.

ثانياً: الجامعة العربية ومشروع أنابيب السلام

انتقد تقرير الإدارة العسكرية للجامعة أيضاً مشروع "أنابيب السلام" وأكد التقرير أن تركيا تسعى إلى تعزيز دورها الإقليمي في الشرق الأوسط من خلال المشروع الذي سيخلف في حال انجازه "أثاراً ضارة بالأمن القومي العربي"، ومنها أن المشروع "سيكون وسيلة للضغط على الدول العربية التي يمر فيها لتوائم سياساتها مع المصالح التركية خصوصاً والأمريكية والغربية عموماً، والتدخل في شؤون هذه الدول في حال بروز تطورات تتعارض مع هذه المصالح". كما يرى التقرير إنه "من غير المستبعد أن تلجأ تركيا سواء بإرادتها أو بالرضوخ لضغط أمريكي إلى التهديد بقطع جريان المياه عن هذه الدول"، كما يشير التقرير إلى احتمال تهديد إسرائيل "بضربه في حال استبعادها منه"، مذكراً بدورها في إجهاض مشروع أنابيب لنقل النفط العراقي عبر الأردن إبان الحرب العراقية- الإيرانية، أما في حال استفادة إسرائيل منه فإن المشروع سيشكل "قوة دافعة لتطور سلبي للنظام العربي من خلال خلق الأسباب والظروف لتحويره إلى نظام شرق أوسطي يضم بلاداً عربية وغير عربية[٢].

وفي ٥ مارس ١٩٩٦ رفضت تركيا اقتراح الجامعة العربية بشأن مياه الفرات، حيث أعلن سفير تركيا في القاهرة رفض بلاده لاقتراح جامعة الدول العربية عقد اجتماع للجنة الثلاثية التركية- السورية- العراقية على مستوى وزراء الخارجية في مقر الجامعة لبحث قضية مياه نهري دجلة والفرات،

---

(١) سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص٦٩.

(٢) المرجع السابق، ص٦٩-٧٠.

وقال: "إن أسباب رفض بلاده لاقتراح الجامعة تعود إلى وجود قنوات مفتوحة بالفعل ما بين تركيا وكل من سوريا والعراق، سواء من خلال اللجنة الثلاثية التي لم تنعقد منذ أكثر من ثلاث سنوات أو من خلال الاتصالات الثنائية"، مضيفاً أن "تركيا ليست عضواً في الجامعة العربية حتى تكون الجامعة مقراً لمثل هذه المباحثات[١].

وقامت كل من الحكومتين العراقية والسورية بتقديم مذكرتين منفصلتين إلى جامعة الدول العربية، تناولتا فيها مشكلة الفرات ودعوة الأقطار العربية إلى تطبيق قواعد خاصة تتعلق بالقروض العربية، سواء المقدمة من قبل الصناديق العربية أو من الحكومات النفطية للدول الأخرى ،أشترط فيها على الدول التي تحصل على هذه القروض أن تلتزم بالحقوق المائية العربية وفقاً لمبادئ وأسس القانون الدولي المعمول بها. وبناءً على ما جاء في هاتين المذكرتين تقرر إدراج موضوع مياه الفرات ودجلة على جدول أعمال مجلس الجامعة في دورته الاعتيادية (١٠٥) التي انعقدت في ١٣ آذار / مارس ١٩٩٦، طالب فيها العراق وسوريا باتخاذ قرارٍ لشجب السياسة المائية التي تتبعها تركيا في بناء المزيد من السدود على نهر الفرات، ومناشدة الهيئات الدولية والإقليمية بعدم تمويل هذه المشاريع. وبالفعل تجاوب مجلس الجامعة مع المذكرتين وأصدر قراراً دعم فيه حقوق البلدين العربيين في مياه النهرين[٢].

---

(١) المرجع السابق، ص٧٢.

(٢) المنصور ،(عبد العزيز شحاذة)، **المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٠، ص٢٧٠. وقد نص القرار (قرار نهر الفرات ودجلة) على:

١- دعم حقوق البلدين العربيين سوريا وتركيا في مياه نهريّ الفرات ودجلة، وتأييد جهودهما المبذولة للتوصل إلى اتفاقٍ ثلاثي نهائي وفقاً لإحكام القانون الدولي بشأن الأنهار الدولية.

٢- دعوة الحكومة التركية إلى الدخول في مفاوضات ثلاثية في أقرب وقتٍ ممكن بين الدول الثلاث (تركيا – سوريا – العراق) تضمن التوصل إلى اتفاقٍ نهائي لقسمة عادلة تضمن حقوق سائر الأطراف المعنية وفقاً لإحكام وقواعد القانون الدولي المنظمة للمياه الدولية، ويساعد على توطيد علاقات حسن الجوار مع تركيا.

٣- مناشدة المؤسسات المالية الدولية لربط تقديم أية مساعدات أو قروضٍ مالية للمشاريع المقامة على نهري الفرات ودجلة في الأراضي التركية، بالتوصل إلى اتفاقٍ مسبق مع الدول المتشاطئة الأخرى وفق أحكام القانون الدولي.

٤- دعوة الحكومة التركية إلى وقف الإجراءات التي اتخذتها، والمتعلقة بإقامة سدود على مجرى نهري الفرات ودجلة دون التشاور مع الدول المتشاطئة كما تقتضي قواعد القانون الدولي، وكذلك وقف تحويل المياه الملوثة إلى سوريا وما ينجم عنها من أضرارٍ جسيمة تمس مياه الشرب والري والبيئة.

وفي الإطار ذاته وافق مجلس الجامعة على المقترح السوري بإنشاء مركز للدراسات المائية، بعدما تبين من النقاش الحاجة لإحداث هذا المركز ضمن فعاليات ونشاطات الجامعة العربية، وكانت سوريا قدمت مذكرة تفصيلية إلى الاجتماعات السابقة للجامعة العربية، وبينت فيها أهمية هذا المركز والغاية من إنشائه، على خلفية الرغبة في توفير وتوثيق المعطيات العلمية والتطبيقية والقانونية والسياسية في مجال الموارد المائية بأنواعها واستخداماتها، والسعي إلى تحقيق الأمن المائي في الوطن العربي[١].

وفي ١٩/٦/ ١٩٩٦ عاد الأمين العام للجامعة العربية عصمت عبد الجيد ليؤكد للسفير التركي في القاهرة موقف الجامعة العربية من مشكلة المياه في مع سوريا والعراق، الذي يعتبر نهري دجلة والفرات "نهريين دوليين ينبغي التوصل إلى تسوية عادلة طبقاً للقانون الدولي وعلى أساس علاقات حسن الجوار"، كما أبلغ السفير قلق الجامعة البالغ من المناورات العسكرية التركية- الإسرائيلية قرب المياه الإقليمية السورية"[٢].

وفي اجتماعٍ لوزراء الخارجية العرب في ختام جلسات أعمال الدورة (١٠) لمجلس الجامعة التي انعقدت في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٩٨، جددّت الجامعة موقفها المساند لحقوق العراق وسوريا في مياه النهرين، داعيةً تركيا إلى الدخول في مفاوضاتٍ ثلاثية معهما للتباحث حول اقتسام المياه[٣].

٥- تبقى هذه المسألة قيد المتابعة والنظر وتعرض على المجلس في دورته القادمة.

٦- تكليف الأمين العام بمتابعة هذا الموضوع مع حكومات البلدان الثلاثة المعنية.

أنظر: نص قرار مجلس جامعة الدول العربية في دورته (١٠٥) المنعقدة في ١٣ آذار / مارس ١٩٩٦ حول مياه نهريّ الفرات ودجلة

(١) جمالو، ثرثرة فوق الفرات: النزاع على المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص١٠٤-١٠٥.

(٢) سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص٨١.

(٣)الأصور، خالد محمد عبد الحليم، "**حقوق سوريا والعراق دولتي المصب مع تركيا دولة المنبع في التوزيع العادل لمياه نهري دجلة والفرات**"، بحث مقدم إلى أعمال المؤتمر السنوي الثالث الذي نظمه مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط بجمهورية مصر العربية تحت عنوان: " **المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين**" للفترة (٢٤-٢٦) تشرين الثاني ١٩٩٨، ص١٤.

كما أكد مؤتمر القمة العربي في دورته الاعتيادية (الرابعة عشر) التي عقدت في العاصمة اللبنانية بيروت للفترة من (٢٧-٢٨ آذار / مارس ٢٠٠٢) برعاية جامعة الدول العربية، على تقديم دعمه الكامل لكلٍ من العراق وسوريا في مياه نهريّ الفرات ودجلة، ودعوة تركيا إلى التوصل إلى اتفاقٍ نهائي لتقسيم المياه بصورةٍ عادلة ومعقولة يضمن للجميع حقوقاً متساوية[١].

ثالثاً: الجامعة العربية ومشروع سد أليسو

يعتبر سد أليسو الذي بدأت تركيا في بنائه في أغسطس عام ٢٠٠٦ من أكبر السدود التي سوف تقيمها تركيا على نهر دجلة، ويقع سد أليسو في منطقة دراغيجيتين، على بعد حوالي ٤٥ كم من الحدود السورية، ويبلغ طوله حوالي (١٨٢٠) ويصل ارتفاعه إلى نحو (١٢٥م) [٢]. وخارطة السد بالملاحق ص ٣٧٤ توضح أهمية هذا السد وآثاره.

ومنذ إعلان تركيا عن نية بناء هذا السد كجزء من مشروع (الغاب) مع نهاية القرن الماضي، كان للجامعة العربية دوراً لافتاً في مقاومة بناء هذا السد نظراً للأضرار الكبيرة التي يخلفها وخصوصاً على العراق، والتي يمكن تلخيصها بما يلي[٣]:

١) إن كميات المياه الواردة إلى العراق عن طريق نهر دجلة ستنخفض بشكل كبير عند إكمال تنفيذ المشروع الذي سيتحكم في تحديد كميات المياه المطلقة إلى العراق، حيث أن وارد نهر دجلة الطبيعي من المياه عند الحدود العراقية – التركية البالغ ٢٠,٩٣ مليار م٣/سنة، سينخفض عند إنشاء السد إلى ٩,٧ مليار م٣/سنة، كما أنه سيحرم ٦٩٦,٠٠٠ ألف هكتار من الأراضي الزراعية العراقية من المياه.

---

(١) البيان الختامي لمؤتمر قمة بيروت ٢٠٠٢.

(٢) هاشم، نوار جليل،" **سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا، بعد إنشاء سد أليسو التركي على نهر دجلة**"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٥٩، يناير ٢٠٠٩، ص٣٠-٣١ .

(٣) هاشم، سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا، بعد إنشاء سد أليسو التركي على نهر دجلة، مرجع سابق، ص٣٣-٣٤.

٢) الأضرار البيئية التي تنتج من تقلص رقعة الأراضي الخضراء والمراعي الطبيعية وزحف ظاهرة التصحر نحو مناطق كانت في منأى عن هذا الخطر، والتي بدورها ستنعكس على الطقس في العراق من خلال تكرار العواصف الرملية، حيث سيحول سد أليسو العراق إلى جزء من الصحراء.

٣) من الناحية السكانية، سوف يحرم السد أعداداً كبيرة من السكان من مياه الشرب، وسيحدث أثراً على المدى البعيد خصوصاً في شمال العراق، كما سيؤدي انخفاض مناسيب المياه في نهر دجلة إلى تلوث نوعية المياه بعد استكمال بناء شبكات الصرف الصحي في المدن الواقعة على نهر دجلة.

٤) تغير نمط معيشة السكان، حيث أن انخفاض موارد المياه يدفع المزارعين إلى ترك مهنة الزراعة والهجرة نحو المدن والتجمعات السكنية.

٥) التأثير في عملية إنعاش الأهوار، حيث إن عملية إنعاش الأهوار تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه، وذلك للمساعدة في عملية إحياء هذا النظام البيئي الطبيعي المتميز.

وكان موقف الجامعة العربية حازماً تجاه هذا المشروع وخصوصاً تجاه الدول الغربية المساهمة فيه، فقد حذرت جامعة الدول العربية، من خطورة مشاركة حكومتي بريطانيا والاتحاد السويسري وبعض الشركات التابعة لهما في بناء سد اليسو على نهر دجلة، وجاء ذلك في تقرير أعدته جامعة الدول العربية وعرضته في اجتماعات وزراء الخارجية العرب في الرابع من سبتمبر/أيلول ١٩٩٩. ويوضح التقرير أن هذا التحذير قد أبلغ في رسائل بعث بها الأمين العام للجامعة آنذاك الدكتور عصمت عبدالمجيد، إلى كل من روبن كوك وزير خارجية بريطانيا الأسبق وإلى وزير خارجية الاتحاد السويسري. وأكد الأمين العام للجامعة في رسالتيه على المحاذير القانونية لقيام الشركات البريطانية والسويسرية بالإسهام في تمويل هذه المشاريع وحثهما على تلافي الآثار السلبية التي قد تنجم عن دعم حكومتي سويسرا وبريطانيا لهذا التمويل. وذكر الأمين العام للجامعة أن هذا العمل من جانب الدولتين لا يتماشى ومبادئ القانون الدولي والأعراف الحضارية، وأنه مخالفة من جانب تركيا لقواعد القانون

الدولي المتعلقة بالإنشاءات المقامة على الأنهار الدولية والتي تضمنتها المعاهدات والاتفاقات الدولية التي أقرتها الأمم المتحدة في مايو/أيار ١٩٩٧ وكانت بريطانيا إحدى الدول التي صوتت عليها(١).

وفي ١٧ يوليو/تموز ٢٠٠٠ أعلن في جامعة الدول العربية أنها طلبت من بريطانيا إعادة النظر في مشروعها لتمويل سد اليسو خشية نزوح السكان بأعداد كبيرة والتأثير على استغلال الدولتين المجاورتين العراق وسوريا للموارد المائية. وقال مسؤول في الجامعة إن الجامعة بعثت رسالة إلى وزير الخارجية البريطانية الأسبق (روبن كوك) مؤكدة أن هذا السد الجديد يشكل انتهاكا "للقوانين الدولية المتعلقة بالأنهار المشتركة وسيؤدي إلى أضرار كبيرة(٢).

وإزاء استمرار اعتزام الحكومتين البريطانية والسويسرية منح ضمانات لتمويل سد اليسو التركي على نهر دجلة ودعوتها إلى الاستجابة لاعتراضات الجهات الرسمية وغير الرسمية العربية منها والأجنبية بالتوقف عن ضمان تمويل هذا السد ودعوة الدول العربية إلى إعادة النظر في تعاملاتها مع الشركات التي لها علاقة بتنفيذ المشاريع التركية على نهري الفرات ودجلة، واستخدام علاقاتها مع الدول والمؤسسات الدولية التي تسهم أو تزعم الإسهام في تمويل هذه المشاريع أو ضمانها لإقناعها بالعدول عن ذلك لحين التوصل إلى اتفاق ثلاثي يضمن المصالح المشتركة للدول الثلاثة المتشاطئة، وحث الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية ولم تودع وثائق التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة على الإسراع للقيام بذلك وبذل الجهد لدى الدول الصديقة لاتخاذ الإجراء نفسه للتعجيل بدخول الاتفاقية حيز النفاذ، وتكليف الأمين العام للجامعة، بالاستمرار في بذل مساعيه مع الجانب التركي من أجل توصل الأطراف إلى حل عادل لحفظ حقوق الطرفين العربيين ومتابعة الاتصالات مع الجهات الأجنبية التي تعتزم الإسهام في

---

(١) العلاف، إبراهيم، حرب السدود على نهري دجلة والفرات، موقع الصحفي عمر المنصوري على الانترنت: ١٦ يونيو ٢٠٠٩، على الرابط التالي:

http://www.omaralmansoury.com/index.php?option=com_content&view=article&id=379:2009-06-16-09-02-36&catid=29:2009-03-14-03-52-03&Itemid=257

(٢) المرجع السابق.

ضمان تمويل وتنفيذ مشروع اليسو لإقناعها بالتأثيرات الخطيرة لمثل هذه المشاريع والعدول عن ذلك. وقد كان لتلك الجهود أثر واضح في التطورات اللاحقة وأبرزها انسحاب شركات المقاولات البريطانية والإيطالية التي كانت تركيا تعول عليها في تنفيذ المشروع[١].

ومن الملاحظ رغم أهمية هذه الحقائق أن الجامعة العربية لم تحدد إستراتيجية عربية موحدة تجاه قضايا المياه التي تواجه الدول العربية، رغم أنها أثبتت قدرتها أحياناً على اتخاذ قرارات وإجراءات فاعلة لمصلحة الأمن القومي العربي ، كما في حالة مقاطعة الشركات الغربية المشاركة في المشاريع المائية التركية. وهنا فإن المطلوب من الجامعة العربية انتهاج إستراتيجية عربية موحدة يمكن تطبيقها لسد احتياجات الدول العربية المائية ومنع النزاع المستقبلي حول المياه سواء بين الدول العربية ودور الجوار أو بين الدول العربية نفسها كما في الخلافات السورية العراقية.

رابعاً: الدور المستقبلي لجامعة العربية في مشكلة المياه في الوطن العربي

لأن جامعة الدول العربية هي البيت العربي العام والممثلة للمصالح العربية إقليمياً وعالمياً فمن الطبيعي أن تتولى عملية دراسة المشاكل الحالية والمستقبلية للوطن العربي والتنسيق لإيجاد الحلول لكل ما يضر بالمصلحة العربية المشتركة ولذلك كان لي اللقاء بسعادة نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية (السفير / أحمد بن حلي) للإطلاع على ما لدى الجامعة العربية من معالجات لمشكلة المياه التي يعانيها الوطن العربي .

وبسؤالي لسعادته عن أزمة المياه وأثرها على مستقبل الصراع ونظرة الجامعة العربية وخطتها لمعالجة هذه الأزمة القادمة ؟ أفاد سعادته: إن خطة الجامعة العربية تتمثل أولاً في قرار قمة الكويت الخاص بالمياه الذي بحث في القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية للفترة ٢٢-٢٣ محرم ١٤٣٠ هـ الموافق ٢٠ / يناير / ٢٠٠٩ م ولأول مرة وبتعاون عربي مشترك تعقد قمة عربية اقتصادية،

(١) المرجع السابق.

وتتخذ قرارات جريئة لكيفية الربط بين دول المنطقة على مستوى الكهرباء وعلى مستوى المشاريع الكبرى وموضوع المياه من ضمنها وهذا قرار إستراتيجي للتفاعل مع موضوع المياه بشكل جدي وعملي .

حيث نص:- أولاً :- تكليف مجلس الوزراء العربي للمياه بوضع إستراتيجية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة .

ثانياً:- ١- الموافقة على مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية .

٢ – تكليف المجلس الوزاري العربي للمياه بالتعاون مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة في متابعة تنفيذ بالتعاون مع المؤسسات الوطنية المعنية بالدول العربية .

٣ – دعوة صناديق التمويل العربي للتمويل بتنفيذ المشروع .

ثالثاً :- أن يقدم المجلس الوزاري العربي للمياه تقرير دوري حول التقدم المحرز للتفنيد إلى القمة .

وهذه خطة إستراتيجية للمياه وكيفية التعامل معها . والنقطة الثانية إختيار آلية لتنفيذ هذه الخطة وذلك من خلال المجلس الوزاري العربي للمياه (بيان الرياض ٢٨ / أغسطس ٢٠٠٨ م كان للموافقة على إنشاء المجلس) بينما قيام المجلس الوزاري سيكون بالجزائر نهاية شهر يونيو ٢٠٠٩ م . فإنشاء المجلس وبداية نشاطاته هذه أحد آليات تنفيذ الإستراتيجية العربية للمياه .

والآلية الثانية هناك منظمات دولية لدراسة قضايا التصحر والمياه ووضع الحلول لها وتشارك الجامعة بها وهناك المركز المائي العربي ومقره دمشق (مركز حديث) تم إنشائه بدمشق بغرض أزمة المياه بين تركيا وسوريا والعراق فكان وجوده هام جداً . وكما تفضلت نحن نعتقد أن أحد القضايا الهامة جداً موضوع المياه فهو المستقبل ويقال أنه بعد البترول سيكون الماء هو العنصر الأساسي .ويمكن أن يدخل بموضوع المياه مصالح ومشاكل أخرى لذا نعتقد أن المياه أحد التحديات الماثلة أمام الوطن العربي والتي تحتاج لحلول عاجلة وهناك عدة خيارات للحل :-

الخيار الأول :- قرار ترشيد ما هو موجود من مياه بالوطن العربي .

الخيار الثاني :- هناك اتفاقيات دولية لتقسيم المياه بين الدول فأوروبا حلت هذه المشكلة بتقاسم المياه بعد الحرب العالمية الثانية عقدت اتفاقيات مع الدول المتشاطئة للأنهار بتقسيمات عادلة فانتهت صراعات المياه بأوروبا (تقسيم عادل للدول المتشاطئة)

وجميع الأنهار العربية مصدرها خارجي مثلا(النيل، الفرات، دجلة) فلا بد من الحرص على اتفاقيات مع الدول المتشاطئة مع الدول العربية على غرار اتفاقيات أوروبا حتى لا يكون هناك نزاع بالمستقبل أو حروب مياه ،وهذا من الأساسيات التي نتعامل معها حالياً ، وتركيا كما تفضلت دولة إسلامية جارة ذات تاريخ وجغرافيا مشتركة فلا بد من تنشيط الاتصال معها للوصول لاتفاق نهائي ما بين كلّ من العراق وسوريا وتركيا . لأن الآن بعد بناء السدود تأثير كبير في حصة المياه الواصلة للعراق وسوريا . فلا بد من إعادة التأكيد على الاتفاقيات السابقة للمياه مع تركيا والالتزام بها ثم العمل على تعديلها لتكون بكميات تناسب البلدان العربية (يقصد تعزيز التعاون العربي التركي للوصول لحل دائم للمياه معها) .

وبإشارتي للمفاهمة التي وقعت بين كل من (سوريا ، العراق ، تركيا) بنهاية عام ٢٠٠٨ م والتي حددت ضخ كميات المياه المفتوح حسب الاحتياج لسوريا والعراق إضافة لعملية الترشيد بالمياه وعقد الدورات التدريبية بتركيا للسوريين لتحقيق عملية الزراعة الترشيدية الحديثة . أفاد سعادة نائب الأمين العام بعدم معرفته بهذه المفاهمة وبأنه سيطلب من الوزير السوري هذه الوثيقة لأنها خارج إطار جامعة الدول العربية ! وآخر مرة الوفد العراقي قدم مذكرة شكوى ضد تركيا بعدم ضخ الكميات المناسبة من المياه للعراق وعد م الالتزام بالاتفاقيات الموقعة سابقاً، ونحن لكوننا حالياً نبني علاقة إستراتيجية مع الجانب التركي من خلال مجالس التعاون المشتركة رأينا أن لا تطرح هذه المذكرة ولا تأخذ الشكل العلني كي تكون علاقة ودية للوصول إلى نتيجة مع الجانب التركي حفاظاً على التوجه العربي والتركي لمعالجة الموضوع بشكل ودي . (لقد سبق وأن صرح الوزير العراقي بمشاكل المياه مع تركيا بعد توقيع

المفاهمة بما يدلل على عدم التزام تركيا تجاه العراق بينما سوريا فيتم تنفيذ المتفق عليه حسب التصريحات السورية ومنها وثيقة مقدمه لجامعة الدول العربية مرفقة في نهاية الدراسة[1].

وبسؤال عن أثر السياسة المائية لتركيا المتجه لبيع المياه على العلاقات العربية التركية ؟

قال سعادته: لقد صرح أكثر من مسؤول تركي سابقاً بهذا المعنى وقارن بين البترول والمياه . وما يهمنا مع تركيا هو الحصة الملتزمة بها مع العراق وسوريا وأن تنفذ على وجهها الصحيح، وزيادة عليها إذا كانت تريد البيع من حصتها فلماذا لا. ولكن ليس البيع من حصة سوريا أو العراق فيكون من حصة تركيا الحالية لكونها ذات مياه عذبة وفيرة. ففي هذه الحالة يكون الوضع مقبولاً ومنطقياً.

وبإشارتي لأن تركيا غير موقعة على الاتفاقية الدولية ١٩٧٩ م بشأن الأنهار الدولية ، وهي ترى بأن أنهارها محلية بحتة! فلا تنظر لاستحقاق الدول الأخرى؟ أفاد سعادته بأن الأوربيين عملوا بهذه الاتفاقية وتقاسموا المياه وتركيا لا تعترف بها ولكن في اعتقادي أن تنمية التعاون العربي التركي وزيادة العلاقات كما في المنتدى التركي – العربي. سيقربنا للتفاهم لحل هذه الإشكالية. فالمبدأ الأساسي بين الدول المتشاطئة حول الأنهار تحدده اتفاقيات دولية لا يمكن تخرج عن القانون الدولي الذي يحدد للدول المتشاطئة حقوقها بالمياه، وتركيا عليها أن تحترم الاتفاقيات الدولية . بينما الاتفاقيات الثنائية تظل تحت تحكم الدولة المنبع ويكون سريانها مرهون بالعلاقات بين الدولة والدول الأخرى المستفيدة، وفي حال توترت العلاقات تمنع أو تقلل الكميات المائية العابرة للدول الأخرى . فلا بد لضمانات دولية حتى لا يبقى رهن لأي توتر بالعلاقات بين الدول المتشاطئة ولا تتحكم به دولة المنبع .

الخيار الآخر: تحلية المياه ،نحن بفترة وفرة بترولية حالياً ولكن نحن بحاجة لتكنولوجيا وصناعة متقدمة في المياه عربياً لأن هناك بحر للخليج ودول عربية أخرى وهناك دول أفريقية تعاني مائياً أيضاً ،

(١) مقابلتي الشخصية مع سعادة نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية (السفير / أحمد بن حلي) في مكتبه بمقر الجامعة القاهرة، الأحد ١٤/٦/ ١٤٣٠ هـ الموافق ٢٠٠٩/٩/٧ الساعة ١,٤٥ ظهراً.

وهناك تطور تكنولوجي باليابان ، فهناك مصانع بسيطة لتحلية المياه ولكن التكنولوجيا لا زالت غائبة عنا فيجب أن نكون نحن كعرب توجد لدينا التكنولوجيا .

وبسؤالي عن تكلفة التحلية المرتفعة وكيفية تخفيضها ؟ أفاد سعادته بأن التكلفة تنخفض عندما نحن نتحكم بالتكنولوجيا فأحد الخيارات التي يلزم التركيز عليها من العرب هو تكنولوجيا التحلية وتطويرها عربياً ، وليس فقط شرائها كمعدات .

وبسؤالي عن مشروع أنابيب السلام التركي ومخاطره على الوطن العربي؟ أفاد سعادته بأنه يمكن الاستفادة منه ما دام لا يخص حصة الدول العربية المعنية (سوريا – العراق) الآن لا بد منا كعرب من مساعدة الأتراك كحكومة يسيطر عليها الإسلاميين لخدمة المصلحة العربية فأنا كنت بالمنتدى العربي – التركي ووقع الأمين العام (عمرو موسى) اتفاقيات مع وزير الخارجية التركي لتطوير التعاون .

وبسؤالي عن الاستقطاب العربي لتركيا خاصة وأن التقارير الدولية ترشحها لدور أكثر فعاليه إقليميا ودولياً ؟ أفاد سعادته بأن الجانب العربي حريص على ذلك ولكن كانت المشكلة تركيا سابقاً ،وعلاقاتها مع (سوريا والعراق) ولكن حالياً بدأت العلاقات تتحسن وتُبنى الثقة .لذلك فالتوجه العربي يعمل على التنسيق التجاري والسياسي والأمني والاجتماعي لنبذ الفكرة السلبية السابقة عربياً وتركياً. والآن هناك فكرة جديدة مطروحة من تركيا مشروع أمني إقليمي وهذا يعيقه الوجود الإيراني وتدخلاته المذهبية ومشاكل الجزر الإماراتية و إسرائيل ومشاكلها مع العرب بينما تركيا لا مشكله في هذا . فقلنا يا تركيا خلونا نحل مشكلة الشرق الأوسط . وعندها يمكن دخول حتى إسرائيل بشروطنا ومصالحنا العربية وهذا التعاون الحالي مع تركيا أتى بعد وصول حزب العدالة والتنمية الإسلامي للسلطة بتركيا وقبل ذلك لم يكن هناك أي تعاون إقليمي كما يحدث حالياً مع السلع التركية بالأسواق العربية – والتعاون الاقتصادي .

وبسؤالي حول التكامل الاقتصادي مع تركيا وآثاره الجانبية بشأن حلول المياه والمستقبل بالعلاقات العربية التركية ؟

أفاد سعادة نائب الأمين العام بتأكيد التأثير الإيجابي لذلك وأن بناء الشراكة مع تركيا جاري حالياً فإعطاء الفرص للشركات التركية متاح حالياً ولها العديد من النشاطات فمثلاً بليبيا نفذت العديد من المشاريع . ومواقف الدول العربية حسب موقعي بجامعة الدول العربية منفتحة جداً مع تركيا ومع أنابيب السلام فلا شرط عربي سوى أن يكون خارج الحصص العربية المقررة . فالمشروع للمياه يعتبر أحد الخيارات الأخرى . وبسؤالي أين الدور العربي وتأثيره على الرأي العام لتركيا ؟

أفاد سعادته إن الدول العربية تتعامل مع تركيا كدولة وليس كحزب رغم أن تعامل الحزب الحالي أقرب للتوجهات العربية ولكن المراهنة على حزب معين إستراتيجياً يكون خاطئاً .

ولكن التأثير كبير على المجتمع المدني والبرلمان لتوثيق العلاقات وخاصة ربط المصالح بكافة الشرائح لرجال الأعمال العرب – والأتراك ورجال الدين من العرب وتركيا من حيث المعالم الإسلامية بين الدول .ومنظمة المؤتمر الإسلامي لها دور كبير في ذلك فتفعيل جميع هذه القنوات لربط العلاقات بتركيا يحقق التأثير على الرأي العام التركي . كما وأن القناعة التركية تدرك أن العرب والمسلمين هم القاعدة الحقيقية لتركيا وليس أوروبا وسبق أن تناولت ذلك مع وزير الخارجية التركي سابقاً ورئيس الحكومة حالياً (أردوغان) الذي أفادني بأن حرصهم مع أوروبا، ليكونون جسراً للتقارب بين الحضارة العربية والإسلامية مع الحضارة الغربية وليس إنسلاخاً عن عمقهم الحقيقي. وبرأيي فإن ألمانيا وفرنسا لن تقبلا بتركيا عضوه كاملة العضوية في التحالف الأوروبي لخلفيتها الإسلامية. لهذا نحن نستفيد من الرفض الغربي لانتماء تركيا ، لنؤكد لهم أن انتماءهم للعالم العربي والإسلامي . فنحن مع تعزيز التعاون مع تركيا . وبإشارتي لمجهودات منظمة المؤتمر الإسلامي الساعية لتكوين مفهوم إسلامي شامل للمياه ، والتكامل الاقتصادي ؟

أفاد سعادة السفير نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية بتأييد أن المنح أصبحت غير ذات جدوى بل التكامل الاقتصادي والاستثمار هو الطريق السليم للبناء وتحقيق الأهداف المشتركة .والغرب

ضد هذا التوجه لأنه يضرب مصالحهم التي يأخذون من خلالها مواد أولية ويعيدونها مصنعه لبقية دول العالم . والقضية الكبرى هي المياه[1] .

وبسؤالي عن أنه رغم أهمية المياه وندرتها عربياً إلاّ أنني لم أجد سياسة إستراتيجية للمياه عربياً فلماذا !؟ .

أفاد مساعد الأمين العام لجامعة الدول العربية للشؤون الاقتصادية (السفير أ.د / محمد بن إبراهيم التويجري) نعم لا يوجد إستراتيجية عربية للمياه فقد كان ذلك من الممنوع الحديث عنه بحكم مصر والسودان والنيل وتركيا وسوريا والعراق والمشاكل بينهم وإسرائيل مع لبنان فكانت مشاكل قائمة وغير مطروح الحديث حول المياه . ثم بعد أن تم إبراز مشكلة المياه تم تكوين مجلس وزاري تنسيقي قائم على المجاملات بين الدول المعنية بحضوره . ولكن فعلياً لم يكن هناك مجلس عربي تحت مظلة جامعة الدول العربية إلاّ حديثاً بعد تأسيسه ببيان الرياض والذي سوف يتم تفعيله بالجزائر نهاية يونيو ٢٠٠٩ م .

وبسؤالي حول مشروع أنابيب السلام التركي والمساهمة في حل قضية المياه !؟.

أبدى سعادة مساعد الأمين العام للشؤون الاقتصادية رؤيته أن الحل الداخلي هو الحل كما في التحلية بالخليج العربي والإمكانيات الذاتية هي الخيار الإستراتيجي بدلاً من الاعتماد على دول أخرى لما يحمله ذلك من مؤثرات بكافة المجالات(٢) .

إن رؤية الجامعة العربية لموضوع المياه تؤكد عدم وجود إستراتيجية عربية للمياه وأنهم يعملون حالياً على صياغتها بل وحتى المقترح الحالي حسب قمة الكويت الاقتصادية لا يحدد معايير

---

(١) مقابلتي الشخصية مع سعادة نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية (السفير / أحمد بن حلي) في مكتبه بمقر الجامعة القاهرة، الأحد ١٤/٦/ ١٤٣٠ هـ الموافق ٧/٩/٢٠٠٩ الساعة ١,٤٥ ظهراً.

(٢) مقابلة شخصية مع سعادة مساعد الأمين العام لجامعة الدول العربية للشؤون الاقتصادية (السفير أ.د / محمد بن إبراهيم التويجري) في مكتبه بمقر الجامعة القاهرة، الأحد ١٤/٦/ ١٤٣٠ هـ الموافق ٧/٩/٢٠٠٩ الساعة ١١,٤٥ صباحاً.

ثابتة أو آليات محدده لتحقيق الهدف العربي للمياه ، فلا يوجد إجراء جماعي لمكافحة أي عمل يضر بتدفق المياه العابرة للحدود واستثمارها كإجراءات عربية موحدة داخلياً أو مع دول الجوار الغنية بالمياه العذبة .

وبذلك تكون بداية العرب لمناقشة المياه وحلولها بداية متأخرة وبطيئة وأيضاً غير محددة الهدف ، فرغم مسوغات قرارات قمة الكويت الاقتصادي (المنطقة العربية بها ٥%من سكان العالم و ١% فقط من موارد المياه العالمية وأن ٦٠% من موارد المنطقة العربية المائية تأتي من خارج المنطقة مما يجعلها ذات فقر مائي وتواجهها تحديات تؤثر على الأمن القومي العربي) وتكوين المجلس العربي الوزاري للمياه إلاّ أنها تعمل على صياغة هدف وإجراءات محددة لتحقيقه مثل كيفية جلب المياه من دول الجوار العربي الغنية بالمياه وآليات الضغط لتحقيق ذلك والآليات التي ستتخذ في حال عدم تحقيقه.

وهنا نعود للتذكير بأن الحل لا بد أن يكون بتعاون دول أخرى غير عربية التي بها منابع الأنهار والمياه العذبة سواء بتركيا أو بأفريقيا وهذا ينسجم مع مقترح منظمة المؤتمر الإسلامي حسب ما أكده معالي الأمين العام (البروفسور إكمال الدين أوغلوا) [1] لأجل تكوين مفهوم إسلامي شامل للمياه . وهو لا زال في طور التكوين ! رغم أهمية وحساسية الموضوع .

ومن خلال نتائج هذه المقابلات يتضح أن أزمة المياه هي المؤثر الحقيقي على مستقبل العلاقات العربية التركية . فنجد أن تزايد النزاع التركي السوري والعراقي بسبب المياه أوجد نزاعات أخرى أوشكت على التطور لنزاع مسلح تركي سوري .(لإدخال دعم سوريا لحزب العمال الكردي–عبد الله اوجلان) بينما عندما يتم حل هذه المشكلة بالتعاون الدولي والتقسيم المائي للدول المتشاطئة تنخفض النزاعات وتنعدم ويتزايد الترابط والتعاون الدولي . كما هو حادث حالياً بين تركيا والعرب من خلال المنتدى العربي– التركي المشترك وبقية المجالس التعاونية الأخرى.

---

(١) مقابلة الباحث الشخصية مع معالي الأمين لمنظمة المؤتمر الإسلامي، مرجع سابق، الفصل الثاني ص٧٢-٧٣.

المبحث الرابع: إسرائيل وأزمة المياه العربية التركية

تعتبر تركيا أول دولة إسلامية اعترفت بإسرائيل منذ قيامها في مايو عام ١٩٤٨، حيث تنامت روابطهما السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية على مدار العقود المتتالية ، مروراً بالتعاون في المجال الاقتصادي والتجاري والسياحي، فوصولاً إلى توقيعهما اتفاقًا للتعاون العسكري عام ١٩٩٦. ويعد التعاون والتنسيق الإسرائيلي – التركي في المجال المائي دليلا واضحاً لمدى حالة التقارب بل والتشابك أحيانًا في المصالح والتطلعات والأهداف تجاه المنطقة العربية عموماً، وسورياً والعراق خصوصاً.

أولاً: الأطماع الإسرائيلية

على الرغم من اختلاف الوضع المائي لتركيا عن الوضع المائي لإسرائيل، فإنهما قد وجدتا نقاط تقاطع في إطار تحالفهما الإستراتيجي لاستخدام مسألة المياه لخدمة غايتهما السياسية من جانب، وتحقيق أطماعهما في المياه العربية، بل وتكريس ما هو مغتصب منها من جانب آخر، إذ لم تكتف إسرائيل بسرقة المياه من الأقطار العربية المجاورة لفلسطين، بل أنها أخذت تتطلع إلى ما هو أبعد من ذلك، كمياه نهر النيل ودجلة والفرات ومياه نهري سيحان وجيحان في تركيا، عبر المشروعات الشرق أوسطية[١].

وقد شكلت المياه محوراً رئيسياً في الفكر الصهيوني، قبل قيام دولة إسرائيل وبعد ذلك، وفي إشارة ذات مغزى عميق اعتبر ثيودور هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية أن البناة الحقيقيين لدولة إسرائيل هم مهندسو المياه، وبهذا الصدد خاطب بن غوريون الطلاب عام ١٩٥٠ قائلاً :"إن هذه الخريطة (خارطة فلسطين) ليست خريطة دولتنا، بل لنا خريطة أخرى عليكم انتم مسؤولية تصميمها، هي خريطة الوطن الإسرائيلي الممتدة من النيل إلى الفرات، وفي كتاب رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو (مكان تحت الشمس) يقول: "يجب على إسرائيل ضمان سيطرتها على مصادر المياه

---

(١) الجهماني، ثرثرة فوق المياه: تركيا وسوريا والعراق، مرجع سابق، ص٦٩.

في الضفة الغربية، أي السيطرة على المناطق الواقعة فوق أحواض المياه الجوفية الحيوية للاقتصاد المائي الإسرائيلي"، وبهذا الصدد أيضاً يقول شمعون بيرس عام ١٩٩٣: "لو اتفقنا على الأرض ولم نتفق على المياه فقد نكتشف أنه ليس لدينا اتفاق حقيقي... وإن إسرائيل تحتاج إلى الماء أكثر من احتياجها للأرض[١].

وكانت إسرائيل دوماً تسعى إلى التطبيق العملي لهذه الأفكار والتطلعات الإستراتيجية المتعلقة بالمياه في الشرق الأوسط، فمنذ قرار الحركة الصهيونية في نهاية القرن الثامن عشر اختيار فلسطين وطناً قومياً لليهود، بدأت السعي لدى بريطانيا والدول المتنفذة آنذاك لضمان المناطق الغنية بالموارد المائية في المنطقة إلى حدود فلسطين التاريخية، وعملت على رسم هذه الحدود بناء على معطيات اقتصادية ومائية بهدف ضم المنطقة الممتدة من منابع نهر الأردن إلى بحيرتي الحولة وطبريا والجزء الأدنى من نهر اليرموك وسهول حوران إلى داخل حدود فلسطين. ولا يخفى على أحد أن إسرائيل سعت دوماً ومنذ تأسيسها إلى رسم حدودها المائية بشكل متواز مع حدودها الأمنية والجغرافية، وأن تحيط نفسها بحدود مائية تشكل لها بعداً استراتيجياً في محيطها العربي والإسلامي، وخاضت من أجل ذلك حروبا تمكنت فيها من احتلال ضفاف بحيرة طبريا ومنابع نهر الأردن في عام ١٩٤٨، وشاركت في الاعتداء الثلاثي على مصر بهدف الوصول إلى قناة السويس، وأكملت سيطرتها على منابع ومياه حوض نهر الأردن عام ١٩٦٧، واجتاحت جنوب لبنان للسيطرة على نهر الليطاني وجر مياهه إلى إسرائيل عام ١٩٨٢[٢].

كما انتهجت سياسة ارتكزت على مبدأ نهب الموارد المائية العربية واستخدامها وسيلة لفرض شروطها على دول المنطقة، وكرست مفهوم التمسك بالأرض والمياه والاستعداد للقتال من أجلها كما يقول "زئيفي أوتنبرج" رئيس هيئة بحيرة طبريا السابق :"إذا زاد نقص المياه في إسرائيل ولم نستطع حل

---

(١) الجهماني، ثرثرة فوق المياه: تركيا وسوريا والعراق، مرجع سابق، ص٦٥.

(٢) العضايلة، الصراع على المياه في الشرق الأوسط: الحرب والسلام، مرجع سابق، ص٢٩.

المشكلة بالطرق السلمية، فلا بد حينها من حلها بالحرب، وهل هناك حل آخر؟ الماء كالدم لا يمكن العيش بدونه"(١).

وإسرائيل أكثر إلحاحاً في التعاون الإقليمي في مجال المياه بعد أن استنفدت استخدام كل مواردها المائية المتاحة وتجاوزاتها واستخدمت موارد المياه في الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ بغض النظر عما تجريه من مفاوضات مع الفلسطينيين أو السوريين عن الجولان، حيث تضع إسرائيل موضوع المياه على رأس قائمة الموضوعات المطروحة للبحث، وفي المفاوضات متعددة الأطراف في موسكو أوائل عام ١٩٩٢ تشكلت لجنة خاصة بموضوع المياه، وإسرائيل تبدي استعدادها للتعاون التكنولوجي في مجال المياه والاستفادة من خبراتها في أساليب السحب وتبادل الخبرات في تحلية مياه البحر وتنمية المياه الجوفية، أما الأنهار فهي تفكر فيما يضيف إليها موارد مائية جديدة ولا يرد فيها ما تحصل عليه فعلاً من نهر الأردن والذي يقدر بنحو ٦٠٠ مليون متر مكعب سنوياً(٢).

ومن هنا كان لا بد لإسرائيل من أن تلعب دوراً هاماً وأساسياً في العلاقات المائية في الشرق الأوسط وخصوصاً فيما يتعلق بالعلاقات المائية بين الدول العربية وتركيا، وخصوصاً بعد تصاعد وتيرة التقارب الإسرائيلي التركي في التسعينيات من القرن الماضي والذي تم تتويجه بتوقيع الاتفاق العسكري بين البلدين عام ١٩٩٦. وبذلك أصبح المجال مفسوحاً أمام إسرائيل لتحقيق هدفها الرئيسي والأهم المتعلق بالسيطرة على معادلات المياه في المنطقة، بعد أن فرضت سيطرتها على حوض نهر الليطاني في جنوب لبنان وهضبة الجولان، كذلك حوض نهر الأردن والمياه الفلسطينية، لتسعى للسيطرة على حوض الفرات(٣).

---

(١) المرجع السابق، ص٢٩.

(٢) محمد، المياه والعلاقات الدولية: دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص١٠٢.

(3) See: Brooks, David B., (2000), **Water balances in the Eastern Mediterranean**, Ottawa: International Development Research Centre.

ثانياً: المياه في العلاقات الإسرائيلية التركية

جاء التعاون العسكري المبرم بين تركيا وإسرائيل في الثالث والعشرين من فبراير ١٩٩٦ ليعكس رغبة متزايدة لدى الدولتين في تعزيز وجودهما في المنطقة في إطار الترتيبات الجديدة للشرق الأوسط على نحو يضمن لتركيا دوراً إقليمياً بارزاً، ويزيد من فرص إسرائيل للهيمنة على المنطقة بما يتيح لها الضغط على الدول العربية في مفاوضات السلام وفرض شروطها السلمية بالقوة الجبرية، وليس على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام[١].

وهذا الاتفاق الذي يقضي بالتعاون الوثيق بين سلاحي الجو في كلا البلدين، والسماح للطائرات الإسرائيلية باستخدام قاعدة جوية تركية في (قونيا) لإجراء تدريبات عسكرية قد أثار الكثير من الشكوك والمخاوف لدى الدول العربية بشأن أهدافه وانعكاساته السلبية على المنطقة، في تلك المرحلة الحرجة التي تمر بها مفاوضات السلام. وقد أجادت إسرائيل توظيف هذا الاتفاق سياسياً لإيصال رسالة تهديد وردع إلى الدول العربية، ولا سيما سوريا للضغط عليها فيما يتعلق بقضايا التسوية السلمية والمياه والأكراد[٢].

وقد حرصت تركيا وإسرائيل قبيل الإعلان مباشرة عن اتفاق التعاون العسكري بينهما على إبراز "طبيعة الحقيقة" وتسرب الكثير من البيانات عن بنوده وآلياته، باعتبار ذلك وسيلة "بالون" لاختبار ردود الفعل العربية، ولا سيما من جانب البلدان العربية المدعوة للمشاركة في "التحالف العسكري الجديد" المدعوم من الولايات المتحدة، ونظراً إلى سلبية ردود الفعل هذه، ولا سيما من جانب مصر، فقد آثرت إسرائيل "التزام الصمت"، فيما لجأت تركيا إلى نفي صفة "التحالف" عن هذا الاتفاق واعتبرته "اتفاقاً

---

(١) محمد، المياه والعلاقات الدولية: دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص١٠٩.

(٢) صالح، عبد الله،"**الاتفاق التركي الإسرائيلي وعملية السلام**"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٥، القاهرة، يوليو ١٩٩٦، ص١١٢.

عادياً للتدريب والتعاون العسكري مع إسرائيل لا يختلف عن اتفاقات مماثلة تربطها ببعض الدول العربية[١].

وكان من أهم أهداف الاتفاق التركي الإسرائيلي تهيئة الظروف المناسبة لإحياء مشروع أنابيب السلام التركي، الذي يقضي بنقل المياه من تركيا إلى كافة دول المنطقة المحيطة عبر خطين للأنابيب، ولا شك أن الاتفاق التركي الإسرائيلي أضحى بمثابة ورقة ضغط في يد تركيا في مواجهة سوريا والعراق، حيث أن مد خط أنابيب مياه إلى إسرائيل يؤثر سلباً على نصيب كلتا الدولتين من المياه[٢].

أما بالنسبة لأطماع إسرائيل في المياه التركية، فإن لإسرائيل أطماع قديمة في ذلك، تعود إلى جذور الفكر الصهيوني، ويبرز ذلك بوضوح من خلال قول غولدا مائير، رئيسة وزراء إسرائيل السابقة: "إن التحالف مع تركيا وأثيوبيا يعني أن أكبر نهرين في المنطقة –النيل والفرات– سيكونان في قبضتنا، أما شمعون بيريز فيقول في كتابته (الشرق الأوسط الجديد) :"إن الحزام الثاني لمنطقة الشرق الأوسط الجديد، هو في المياه والتكنولوجيا الحيوية والحرب على الصحراء، إن هذا الحزام يهدف إلى صبغ الشرق الأوسط بالخضرة، وإمداد بوفرة من الأغذية، تسد حاجات سكانه الكثيرين[٣].

وبذلك كان من البديهي أن يبدأ التعاون بين تركيا وإسرائيل في مجال المياه، خصوصاً وأن إسرائيل أضحت تُعد ذات قدرات متقدمة في مجال السياسات المائية ، ولديها تجربة تاريخية في التعامل مع مصادر المياه في فلسطين المحتلة وهضبة الجولان وجنوب لبنان ونهر الأردن، لذلك قامت باستثمار هذه القدرات عبر تعاونها مع إحدى دول الجوار العربي، ألا وهي تركيا.

---

(١) معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية، مرجع سابق، ص٢٢٢.

(٢) محمد، المياه والعلاقات الدولية: دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص١١٢.

(٣) الجهماني، ثرثرة فوق المياه: تركيا وسوريا والعراق، مرجع سابق، ص٦٨.

وبدأت إسرائيل في تقديم المساعدات الفنية والخبرة والتقنية في تكنولوجيا توفير المياه بهدف تقليصها عن دول الحوض (سوريا والعراق)، حيث تم إرسال بعثة تركية إلى إسرائيل عام ١٩٨٩ للتنسيق في هذا الشأن، وفي المقابل أرسلت وفوداً من الخبراء الإسرائيليين وعدداً من الفنيين التابعين لشركات إسرائيلية إلى (أنقرة)، لتقديم خبراتهم في مشروعات تتعلق بالأمن الغذائي وتطهير التربة واستصلاح الأراضي الزراعية ، وزراعة الموالح والخضروات وتربية المواشي، كما قام وفد زراعي من مزارعين منطقة أظنه التركية بزيارة إسرائيل عام ١٩٨٩؛ للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في الزراعة لتطوير الإنتاج الزراعي التركي لكي يكون قادراً على تصدير الإنتاج إلى الأسواق الغربية والعربية معا(١).

وكان التنسيق والتعاون بين الطرفين قد ارتقى إلى أعلى المستويات السياسية والدبلوماسية، ففي شهر أكتوبر من العام ١٩٨٨ عقد في (نيويورك) لقاء بين وزير خارجية تركيا مسعود يلماظ ووزير الخارجية الإسرائيلية شمعون بيريز، حيث طلب الوزير الإسرائيلي من نظيره التركي تنفيذ الوعود التركية بإمداد إسرائيل بالمياه وإدراجها ضمن مشروع أنابيب السلام التركي(٢).

وفي إطار التخطيط المشترك بين الطرفين، بدأت تركيا بالتفكير في آلية نقل كميات كبيرة من المياه عبر صهاريج بلاستيكية ضخمة تنقل عبر البحر المتوسط بكميات تقدر بحوالي ٢٥٠-٤٠٠ م٣ سنوياً، وسيورد الماء حسب التخطيط الإسرائيلي عن طريق بالونات ضخمة سعة كل منها ١,٨ مليون م٣، وهي مصنوعة من البلاستيك حسب تصميم إحدى الشركات الكندية، ثم يتم جرها من البحر بواسطة سفن إسرائيلية من تركيا إلى المنطقة الساحلية في إسرائيل، ويتطلب ذلك إنشاء أرصفة خاصة بين تركيا وإسرائيل لتحميل وتفريغ المياه(٣).

---

(١) المصري، جورج، "**الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية** "، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، ١٩٩٦، ص ١٠٨.

(٢) زهر الدين، رضا، "**التوسعية التركية في الوطن العربي وإيران**"، منشورات سبورك، بيروت، ١٩٩٢، ص٢.

(٣) المصري، الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية مرجع سابق، ص١٠٥.

وصرح شمعون بيريز عقب لقائه مع (تورغوت أوزال) رئيس الوزراء التركي آنذاك في إبريل ١٩٩١ قائلاً : " إن الرئيس أوزال مستعد لتنفيذ مشروع أنابيب السلام وهو بحق مشروع سلام لأن الحرب المقبلة في الشرق الأوسط قد تنشب بسبب المياه وليس بسبب الأرض ، ثم أضاف قائلاً :"إن تركيا هي الدولة الوحيدة المتمتعة بفائض مياه في المنطقة ، ويمكن لمشروع السلام أن يمتد حتى الضفة الغربية لنهر الأردن"[١].

وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل دخلت على خط مشروع (الغاب) من باب عريض، وذلك عن طريق تقديم الخبرة التكنولوجية في مجال الزراعة والري التي تفخر إسرائيل بمستواها الرفيع، وبعد زيارة قام بها ياليم إيريز رئيس مجلس التعاون التركي– الإسرائيلي في عام ١٩٩٢ لإسرائيل، اقترح تطبيق التكنولوجيا الزراعية المتطورة لإسرائيل في منطقة الـ (الغاب) في جنوب شرق الأناضول لا سيما من قبل شركات زراعية معروفة عالمياً تعود ملكيتها لإسرائيل. كما قُدمت اقتراحات لاستثمارات مشتركة والتعاون في مسائل مثل نظم البذار والري والمسح بواسطة الكومبيوتر وخدمات الهندسة وما إلى ذلك، كما تقدم رجال أعمال من إسرائيل بدراسات للقيام باستثمارات في مجال الصناعات التي تعتمد على الزراعة، وتقديم مساعدات في موضوع الخدمات البلدية الكبيرة مثل البيئة والبنية التحتية والأقنية[٢].

ويلاحظ مما سبق أن إسرائيل سعت إلى تعزيز علاقاتها بتركيا في جميع المجالات، وهذا يندرج ضمن سياق الإستراتيجية الإسرائيلية القومية تجاه دول الجوار من العالم العربي، وبالتالي فإن الخبرات الفنية والاستشارية التي تقدمها إسرائيل لتركيا في مجال المياه أضحت تمثل ركيزة ومدخلاً للتعاون الأمني والعسكري[٣].

---

(١) صبحي، مجدي، "**مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات المتعددة الأطراف**"، مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، ١٩٩٢، ص١٨.

(٢) الجهماني، ثرثرة فوق المياه: تركيا وسوريا والعراق، مرجع سابق، ص٧٠.

(٣) كرامر ، هانيتس، **تركيا المتغيرة .. تبحث عن ثوب جديد**، ترجمة فاضل جنكر ، مكتبة العبيكان، الرياض، ص ٢٧٣.

ثالثاً: إسرائيل ومشروع (الغاب)

أوردت جريدة (أونكو) "Onco" التركية في مقال لها بعنوان (نظريات المكيدة) أوضحت فيها للرأي العام التركي مدى الاهتمام الإسرائيلي بالمياه التركية، وخاصة مشروع الجاب، وقد جاء في هذا المقال: "من المعلوم مدى اهتمام إسرائيل بمشروع (الغاب) ليس الآن فقط، وإنما منذ مدة طويلة، وباسم التعاون الزراعي، زار العديد من الخبراء الإسرائيليين منطقة شرق الأناضول، وقد اهتم هؤلاء الخبراء اهتماماً ملحوظاً بالمحاصيل الزراعية، وقد بلغ من اهتمام هؤلاء الخبراء، وتمسكهم بالتعاون الزراعي التركي- الإسرائيلي أنهم طلبوا بلغة صريحة أن يكون لإسرائيل (منضدة إسرائيلية) في وزارة الزراعة التركية. ولم يكتف الإسرائيليون بهذا الطلب باعتباره اقتراحاً إسرائيلياً، وإنما ألحوا في تقديم هذا الاقتراح مرة ثانية، بحجة أن إقامة (منضدة إسرائيلية) في وزارة الزراعة التركية أمر مهم لكي يستطيع الإسرائيليون تجميع المعلومات الكافية عن مشروع الجاب[١].

والمثير للاستغراب أن إسرائيل كانت على علم بكل تطورات مشروع (الغاب)، ويوضح اهتمامهم بهذا أن وفد الخبراء الإسرائيليين الذين قاموا بزيارة لغرفة (غازي عينتاب) التجارية عام ١٩٩٣، قد صرحوا بأنهم قد حصلوا على نتائج إيجابية من زيارة منطقة شرق الأناضول، حيث مشروع الجاب، وقد أعلنت وزارة الزراعة الإسرائيلية بعد هذه الزيارة أن هذه الوزارة قد خصصت (٣٠٠,٠٠٠) دولار لهذا الأمر. كما نشرت جريدة (ميلليت) في عددها الصادر في ١٣/٦/١٩٩٥م مقالاً بعنوان (زيادة الاهتمام الدولي بمشروع الغاب التركي) كان موضوعه تلك الودائع التي أودعتها إسرائيل لصالح مشروع الغاب في شكل ما قدمته الشركات الإسرائيلية مثل شركة نظم الري الإسرائيلية[٢].

وتجدر الإشارة هنا إلى أهمية مشروع الغاب الإستراتيجية بالنسبة لإسرائيل، فإلى جانب الأهمية الإستراتيجية على المستوى الجيوسياسي للمشروع، فان نوعية المحاصيل التي ستنتج فيه تكسبه أهمية

---

(١) درويش، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدونمة وحتى نهاية القرن العشرين، مرجع سابق، ص١٧٦.

(٢) المرجع السابق، ص١٧٧.

إستراتيجية كبيرة لإسرائيل، إضافة إلى أهمية المنطقة التي يقوم عليها المشروع من الناحية الإستراتيجية، فان كثيراً من هذه المواد المنتجة تشكل مركز جذب واستقطاب للشركات الإسرائيلية الحكومية والخاصة. وقد نُشر تقرير إسرائيلي يبيّن أهمية المشروع الإستراتيجية بالنسبة لإسرائيل على مستويات عدة جاء فيه: تتوقع وزارة الزراعة الإسرائيلية زيادة سكانية في إسرائيل بنسبة ٤٢% في الفترة الممتدة حتى عام ٢٠٢٠ ليصل تعداد سكانها إلى ٨,٥ مليون نسمة، وبحسب هذا فان توسيع المدن من اجل سدّ الحاجة لمساكن جديدة سيستهلك ١٨% من الأراضي الزراعية في إسرائيل. وإذا وضع بالحسبان أن إسرائيل تستخدم ٧٠٠ مليون م٢ من المياه في الزراعة، فإنها لن تستطيع يومها استخدام هذه الكمية في الزراعة، ويستنتج بالتالي أن إسرائيل ستعاني مستقبلاً من مشكلات حقيقية على صعيد الإنتاج الزراعي. وبحسب الخبراء فان زيادة الإنتاج الزراعي ستكون موازية للحد الأدنى من الزيادة السكانية. فلدى إسرائيل اليوم ٣٦٠ الف هكتار من الأراضي الزراعية، ولكنها في السنوات القليلة القادمة، ومع تراجع المخزون المائي لديها، لن تستطيع سد حاجة الاستهلاك الداخلي(١).

وما هو معروف أن بناء المستوطنات وتوسيعها في إسرائيل يرتبط ارتباطاً عكسياً بالإنتاج الزراعي، أي انه كلما اتسع حجم الاستيطان يتقلص حجم الأراضي الزراعية، ومع زيادة المستوطنات والمستوطنين، يتقلص حجم الأراضي الزراعية ويزداد النقص في المياه المستخدمة في القطاع الزراعي. ومن هنا، تولي الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أهمية إستراتيجية كبرى للاستثمار في مشروع جنوب شرق الأناضول وابراز الدور الإسرائيلي فيه إلى درجة تحقيق نوع من الهيمنة على بعض مشاريعه الرئيسية، وهو ما يفسّر اندفاع غالبية الشركات الإسرائيلية إلى شراء أراض في المشروع تمتلكها الدولة التركية(٢).

---

(١) **الشراكة التركية – الاسرئلية في مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) : الآلية والتداعيات**، مجلة الدفاع الوطني اللبنانية، ٢٠٠٣/١٠/١، موقع الجيش اللبناني على الإنترنت:
http://www.lebanesearmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=2901

(٢) المرجع السابق: http://www.lebanesearmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=2901

ويمكن تحديد تداعيات الشراكة التركيةالإسرائيلية في مشروع (الغاب) كما يلي:

١) التداعيات السياسية:

إن المشاريع المشتركة في منطقة "الغاب" وبيع المياه التركية لإسرائيل، والتعاون العسكري الاستراتيجي التركيالإسرائيلي، ثلاثة أوجه من العلاقات السياسية بين الطرفين، لكل منها تداعياته واستحقاقاته التركية محلياً واقليمياً ودولياً ويأتي الاهتمام الإسرائيلي بمشروع "الغاب" في المنظور السياسي الاستراتيجي، من باب التدارك الإسرائيلي لمجمل التحولات الكبرى التي اجتاحت المنطقة والعالم، والخلل الهائل في الموازين لصالح الولايات المتحدة وحليفتها اسرائيل، وانعكاس ذلك على تركيا عندما تمّ التعبير عنه خلال مؤتمر مدريد، والدعوة على اثر ذلك لاقامة نظام شرق أوسطي جديد على قاعدة الرؤية الإستراتيجية الأميركية للمنطقة التي دعت إلى قيام نظام إقليمي شرق أوسطي يرتكز على ثلاثة دعائم إقليمية هي: اسرائيل وتركيا ومصر. ويمكن اعتبار بيان ١٠ نيسان عام ١٩٩٦ الصادر عن وزارة الشؤون الخارجية التركية كافياً للتعبير عن ذلك، وقد وزعته في واشنطن نيابة عن حكومة انقرة مستشارتها لشؤون العلاقات الخارجية مؤسسه فلايشمانهيلارو وهو يشرح آفاق وطبيعة التعاون السياسيالاقتصاديالعسكري التركي الإسرائيلي، ويدعم الجهود الأميركية لارساء قواعد التسوية لقضية الشرق الأوسط، ويمهد الطريق أمام إقامة شرق اوسط جديد، ويعتبر ذلك مؤشراً على سعي الحكومة التركية حينذاك إلى تعزيز دورها وقيمتها الإستراتيجية عن طريق تشكل الشرق الأوسط مجدداً. غير أن التركيز على التحالف التركيالإسرائيلي ودعمه أميركياً، وسعي اسرائيل للالتفاف على الدور المصري ومصادرته، أثارا العديد من ردود الأفعال المصرية والعربية، وبالتالي اعتبر هذا التحالف منطوياً على تهديدات للمصالح العربية وللعلاقة العربية التركية عامة. إلا أن الأهم من ذلك كله هو ردود الأفعال التركية الداخلية التي تمحورت حول منافع هذا التحالف ومضاره على المستوى القومي والاستراتيجي التركي؛ ففي حين اعتبرت القوى والاحزاب الدينية التركية أن التحالف التركيالإسرائيلي هو خيانة للدول الإسلامية والعربية الشقيقة على حد تعبير "اربكان" رئيس الحكومة الأسبق رأت فيه المؤسسة العسكرية

التركية وبقية الاحزاب العلمانية في البلاد أحد العوامل الهامة التي قد تعزز قيمة تركيا الاستراتيجية لدى الولايات المتحدة الاميركية بعد الحرب الباردة، ممهداً الطريق امامها لدخول الاتحاد الأوروبي[1].

٢) التداعيات الاقتصادية:

تتعدى أهمية مشروع "الغاب" موضوع التنمية الزراعية وإنتاج الكهرباء لتطال تغيير البنى الاجتماعية والاقتصادية في الجنوب الشرقي التركي ورفع مستوى الرفاه ومعالجة بعض العوامل التي كانت تغذي الصراع مع الحركة الكردية وفي طليعتها البطالة، وبالتالي خلق فرص عمل للسكان في منطقة المشروع والذين ينحدر معظمهم من أصول عربية وكردية. الى ذلك فإن أهمية البعد الاقتصادي للمشروع هي في انه يوازن بين جميع مشاريع التنمية الاقتصادية محلياً وإقليميا، وهذا ما راح يلفت نظر بعض دول المحيط وخصوصاً سوريا والعراق بعد مرحلة سوداء من العلاقات العربيةالتركية، إلى جانب اهتمام بعض الأسواق العربية بكثير من منتوجات المشروع نفسه. وهكذا فان نتائج المشروع الاقتصادية الضخمة هي التي جاءت تعطيه قيمته الحقيقة، فالإمكانات الزراعية والصناعية المترتبة على المشروع ستزيد من الناتج الاقتصادي للمنطقة بمعدل ٤,٥% وتوفر فرص عمل لـ ٣,٨ ملايين عامل. ويتأثر مشروع "الغاب" بالوضع الاقتصادي التركي بشكل مباشر خصوصاً وقد كان للأزمة التي أصابت الاقتصاد التركي في النصف الأخير من العقد السابق، الأثر السلبي الكبير على الكثير من خطط وبرامج المشروع، الأمر الذي أوجد أزمة تمويل دفعت بعض الخبراء. الاقتصاديين الأتراك إلى اعتبار ذلك مدخلاً لبعض الجهات الاستثمارية الأجنبية عامة والاسرائيلة خاصة، إلى جانب أن حاجة تركيا إلى تغطية نفقات هذا المشروع واستكمال العديد من المشاريع الاقتصادية التركية دفعها إلى إتباع سياسة شدّ الأحزمة لمدة سنتين نتيجة للاتفاق مع صندوق النقد الدولي حول خطة الإصلاح الاقتصادي. ويشير "أي دوغ" مدير مشروع "الغاب" إلى أن التوجه يتركز الآن على تنويع الإنتاج الزراعي في منطقة "الغاب" بحيث تبلغ نسبة زراعة القطن رقماً مخيفاً وهو ٨٠% من إنتاج المشروع. والتوجه الآخر هو نحو زراعة الحبوب من القمح والعدس والفول. ومن ثم الخضار على أنواعها بحيث

---

(١) المرجع السابق: http://www.lebanesearmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=2901

يكون هناك توازن مثلث بين القطن والحبوب والخضار. ويذهب إنتاج مشروع "الغاب" كله الآن إلى السوق التركية المحلية مع بعض التصدير المحدود من المنتجات إلى الخارج. وقد بدأت إدارة المشروع بأبحاث واسعة حول احتياجات الدول الأجنبية وخصوصاً دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والدول الأوروبية لتطوير إنتاج المشروع على هذا الأساس، ووجد الخبراء أن الأسواق العربية تحتاج إلى الحبوب والخضار، بينما تحتاج أسواق آسيا الوسطى إلى الزيوت ومنتجات الألبان، فيما تحتاج الأسواق الأوروبية إلى القطن.

وفي كل الأحوال فان مشروع "الغاب" التركي وتداعياته الاقتصادية تأتي في سياق الرؤى الإستراتيجية التركية لدور تركيا ومكانتها الإقليمية وقيمتها الإستراتيجية على صعيد علاقاتها مع الولايات المتحدة وسعيها لدخول السوق الأوروبية المشتركة والمحافظة في الوقت نفسه على علاقتها مع محيطها العربي الإسلامي(١).

٣) التداعيات المائية:

هناك الكثير من الحديث في الأوساط التركية الرسمية والشعبية. عن دور إسرائيل في تجفيف بعض الأنهار السورية التي تغذي الأراضي السورية الزراعية في شمال شرق سورية، وخصوصاً الشركات الإسرائيلية التي تدير بعض المشاريع الزراعية في مدينة "الرها" على الجانب الغربي من الفرات، والتي تأتي في سياق الاهتمام الإسرائيلي المتزايد بالمشاريع الزراعية والمائية في مدن دجلة والفرات في إطار مشروع جنوب الأناضول "الغاب" إذ اختارت الشركات الإسرائيلية طريق الاستثمار في المجالات المائية والزراعية والري وهو ما يسهل على الإسرائيليين وحدهم من الناحية الإستراتيجية". وكانت الشركات الإسرائيلية قد استأجرت من الحكومة التركية مزارع "بينار جيلان" على الحدود السورية لمدة ٤٩ عاماً، والتي تفوق مساحتها مساحة قبرص. والأهم من ذلك، فإن هذه المزارع تمتد على بحيرة مائية تحتوي على ٩٠% من مخزون المياه الجوفية في جنوب تركيا وشمال سوريا، إذ جرى إنشاء هذه

---

(١) المرجع السابق: http://www.lebanesearmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=2901

المزارع على نقطة الصفر مع الحدود السورية، وحفروا فيها الآبار التي تضخ ٩ ليترات في الثانية من المياه الجوفية منذ سنتين، الأمر الذي أدى إلى تجفيف منابع المياه الجوفية في منطقة رأس العين السورية التي كانت إحدى ست مناطق رشحتها الأمم المتحدة للاعتماد عليها لإنقاذ البشرية في حالة تعرض العالم إلى مجاعة جماعية.

فإذا كان صحيحاً أن إسرائيل تعاني من أزمة مائية طاحنة، (المعدل الوسطي لحصة الفرد من المياه في إسرائيل هو ٢٠٠٠ ليتر في السنة) إلا أن الصحيح هو أن إسرائيل تسعى إلى حل أزمتها في هذا المجال على حساب غيرها، والمقصود بغيرها هنا هم العرب ، لأنه ليس هناك من بشاطئها سوى العرب ويشاركها جميع الموارد المائية[١].

ويعني امتداد التعاون التركي – الإسرائيلي في مشروع (الغاب) إقحام تركيا وإسرائيل في الشأن السوري والعراق وفي مياه الفرات ودجلة، أي : تحالف مائي يعزز التحالف الاستراتيجي بين أنقرة وتل أبيب . وفي هذا الصدد ، أعلن (ناتان شارانسكي) وزير التجارة والصناعة قائلاً: "إن تركيا وإسرائيل سوف تتعاونان في مشروع جنوب شرق الأناضول، وأن إسرائيل ستضع خبراتها في مجالي الزراعة والري لخدمة ذلك المشروع؛ كونها تمتلك تكنولوجيا متقدمة في كلا المجالين[٢].

ومما لا شك فيه أن رؤية إسرائيل لأثيوبيا على أنها محبس للتحكم في مياه النيل هي نفس الرؤية الإسرائيلية لتركيا على أنها محبس لمياه نهر الفرات، ومن هنا كان تقارب إسرائيل من تركيا يخدم الإستراتيجية الإسرائيلية التي تقوم على أنه :"في حالة نشوب نزاع بين إسرائيل ودول أسفل الفرات (سوريا والعراق) ستقوم إسرائيل بالتأثير على تركيا، واكتسابها إلى صفها، لتقلل مقدار المياه الذاهبة إلى هاتين الدولتين، وتخطط إسرائيل لجعل تركيا (كارت مياه) في حالة قيام أي نزاع إسرائيلي عربي. كما

---

(١) المرجع السابق: http://www.lebanesearmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=2901

(٢) سرور، عبد الناصر محمد، "**التعاون (الإسرائيلي ، التركي) في السياسة المائية خلال عقد التسعينات**"، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد السادس عشر، العدد الأول، يناير ٢٠٠٨، ص١٩٤-١٩٥.

أن من مصلحة إسرائيل زيادة أزمة المياه بين تركيا وجارتيها، وهكذا سيظل (كارت المياه) التركي موجوداً في البرنامج الإسرائيلي باستمرار[١].

وهناك دور ثاني يمكن أن يظهر في هذا السيناريو التركي الإسرائيلي هو إذا تم الاتفاق بين سوريا وإسرائيل فستقوم إسرائيل بإجبار تركيا على إعطاء سوريا المزيد من المياه لإثبات دورها في المنطقة، فأساس الاتفاق السوري حسب هذا السيناريو سيتضمن أن تترك سوريا مياه الجولان لإسرائيل مقابل نقل تركيا مزيداً من المياه لسوريا، وهنا فإن إسرائيل ستبدو مؤيدة لفكرة المياه العالمية التي تقترح تقسيم تركيا للمياه مع دول أسفل الفرات (سوريا والعراق) وكما قال (شمعون بيريز) :"إن المياه ليست ملكاً لشخص أو لدولة، بل هي ملك للإنسانية كلها، فالمياه الموجودة في الشرق الأوسط ملك للمنطقة والمناطق المحيطة بها[٢].

وعلى صعيد آخر نشرت جريدة (أوزكور بوليتيكا) (السياسة الحرة) والتي لها صلة بحزب العمال الكردستاني، وتكاد عناوينها في الأيام الأخيرة أن تكون إسرائيلية، فقد جاء في عددها ٨-١٩٩٩/٤/٩ خبراً تقول فيه: "تركيا تبيع مشروع جنوب الأناضول (الغاب) إلى إسرائيل"، وقد ورد في هذا الخبر :"إنه بعد اعتقال (عبد الله أوجلان) في كينيا حدثت اتصالات مكثفة بين إسرائيل وتركيا حيث أضافت إسرائيل إلى طلباتها من تركيا، مشروع جنوب الأناضول، وذكرت الجريدة أيضاً أن استثمارات وتمويل المشروع تسهم فيه (٦٧) شركة إسرائيلية[٣].

وهنا نرى أن تداعيات المياه تثبت التوغل والتأثير الإسرائيلي المبرمج على تركيا ضد المصالح المائية العربية، فما تلك الإتفاقيات والإستثمارات المائية بتركيا إلا تنفيذا لمخطط مائي إسرائيلي يخدم مصالحها.

---

(١) درويش، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدونمة وحتى نهاية القرن العشرين، مرجع سابق، ص١٧٨.

(٢) المرجع السابق، ص١٧٩.

(٣) المرجع السابق، ص١٧٩.

رابعاً: المفاوضات العربية الإسرائيلية وقضايا المياه وإمكانية المساهمة التركية بالحل

يعود فشل مفاوضات السلام بين إسرائيل وسوريا إلى إصرار إسرائيل على إبقاء سيطرتها على مصادر المياه العربية في الجولان المحتل وهذا ما ترفضه سوريا، واقترحت إسرائيل على سوريا فيما بعد تأجيرها مصادر المياه لمدة ٩٩ عاماً مقابل انسحابها من الجولان وأيضاً رفضت سوريا هذا الاقتراح واعتبرته إخلالاً بمبدأ "الأرض مقابل السلام" الذي وافقت عليه إسرائيل في مؤتمر مدريد عام ١٩٩٠. وبعد أن وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود عادت إسرائيل إلى طرح صياغة جديدة لاستئناف المفاوضات وذلك انسحابها من الهضبة مقابل ضمانات سورية لإسرائيل بشأن مياه "هضبة الجولان"، والقبول بفكرة تعويض مائي عبر الفرات من تركيا[١].

وقد أعلن رئيس وزراء إسرائيل ذلك صراحة في شباط ١٩٩٦ "دون حل لمشكلة المياه لن يكون هناك أي اتفاق والحل يكمن بحصول سوريا على المياه من تركيا وأن نحتفظ نحن بجميع مصادر المياه تحت سلطتنا"، وبنفس الفترة أشارت صحيفة "حريات التركية" بأن واشنطن تعد لمحادثات بين سوريا وإسرائيل وتركيا لتسوية مشكلات المياه مقابل تعهد سوري بالاستمرار بالمفاوضات ووقف دعمها لحزب العمال الكردستاني في حين نفى وكيل وزارة الخارجية التركية تيميل ايسيكت "وجود علاقة بين عملية السلام والمياه في تركيا معلناً بأن تركيا لا يمكن أن تعطي المياه لسوريا مجاناً وفقط إكراماً لعملية السلام في الشرق الأوسط"[٢].

ويستند الموقف الإسرائيلي من مفاوضات المياه على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف على مجموعة من المبادئ أهمها:

- الترويج لمقولة أن الموارد المائية في المنطقة لم تعد تكفي لتلبية احتياجات سكانها، وأن الخزانات الجوفية الرئيسية استنزفت وأصبحت ملوثة، وأن العجز المائي في تزايد ولا يمكن

---

(١)الربيعي، أزمة حوضي دجلة والفرات وجدلية التنقض بين المياه والتصحر، مرجع سابق، ص١٦٩.

(٢) المرجع السابق، ص١٦٩.

تقاسمه، الأمر الذي يعني أن إسرائيل غير مستعدة للتفاوض حول الموارد المائية التي تستخدمها حالياً، وتطالب العرب والفلسطينيين بالبحث عن موارد جديدة من خلال التعاون المشترك على المستويين الثنائي والإقليمي.

- الاستعداد للبحث مع العرب والفلسطينيين في موضوع الاستخدام وليس الحقوق، وهو مبدأ يضر بالجانب الفلسطيني بالدرجة الأولى ويقضي على أماله باستعادة حقوقه، خاصة وأن إسرائيل تعلن بأن ما تقدمه للفلسطينيين ليس حقاً وإنما من باب المراعاة للأوضاع الإنسانية التي يعيشها الفلسطينيون، وأن المفاوضات تبحث في كيفية توفير المياه من مصادر خارجية، ومع هذا بدأت إسرائيل استعدادها تزويد الجانب الفلسطيني بكميات ضئيلة من المياه.
- رفض مبدأ السيادة الفلسطينية على مياه الضفة الغربية ورفض إخضاع موضوع الاستخدامات الحالية للنقاش، لما له من تأثير وضرر بالغين على المصالح الاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل باعتبار أن ما تحصل عليه إسرائيل أصبح حقاً مكتسباً منذ عام ١٩٦٧ ولا يخضع للمفاوضات، وقد أكدت الاتفاقية التي وقعت على ذلك ونصت على الاحتفاظ بما هو قائم.
- المطالبة بتعديل الحدود التي ستنسحب منها إسرائيل في الضفة الغربية والجولان بهدف تكريس سيطرتها على مصادر المياه وأنظمة الجريان فيها، وهي بهذا تعيد التأكيد على إستراتجيتها التي تستند على تحقيق الأمن المائي قبل الأمن الحدودي، مما يجعل التخلي عن مصادر المياه في الضفة الغربية مسألة غاية في الصعوبة، كما يؤكد (رافيل إيتان) وزير الزراعة الأسبق على ذلك: "إن استمرار سيطرة إسرائيل على هذه المصادر أمر يفرضه الواقع، ولا بد من ترسيخ هذا المبدأ في وعي الجماهير" [١].

وتؤكد إسرائيل دوماً على أن مشكلة المياه في المنطقة هي مشكلة إقليمية وليست ثنائية تهم جميع الأطراف وعلى الجميع أن يساهم في حلها، من خلال مشاريع المياه المشتركة سواء بنقلها من

---

(١) العضايلة، الصراع على المياه في الشرق الأوسط: الحرب والسلام، مرجع سابق، ص٢٤٣.

مصادر خارج المنطقة أو من خلال التحلية، ولهذا تم طرحها كإحدى قضايا التعاون الإقليمي في المفاوضات المتعددة الأطراف، وقد وجدت إسرائيل في مسعاها هذا دعم الولايات المتحدة الأمريكية من خلال ترأسها للجنة المياه في المفاوضات العربية الإسرائيلية. ومن هنا قدمت إسرائيل في عام ١٩٩١ مشروعاً بعنوان "السلام والمياه" إلى دول الاتحاد الأوروبي، وتضمن دراسة مفصلة لاحتياجاتها المائية مدعمة بالإحصائيات والبيانات والخرائط، ورؤيتها لكيفية تأمين هذه الاحتياجات من خلال تنفيذ مشاريع اقتصادية إقليمية تضمن تدفق مياه نهر النيل إلى قطاع غزة وصحراء النقب، ومياه الليطاني إلى شمال إسرائيل والأردن والضفة الغربية، ومطالبة المجتمع الدولي بضرورة المساهمة في تنفيذ المشاريع الإقليمية لحل أزمة المياه، من خلال مساعدة طرفي النزاع على الحوار والتفاوض وتقديم الدعم المادي لتمويل المشاريع[١].

ومن هنا، كانت إسرائيل من أكثر المتحمسين لمشروع أنابيب السلام رغم أنها كانت تطالب بضرورة إدخال بعض التعديلات على مشروع أنابيب السلام عبر توزيع حصة المياه المفترضة والبالغة ١,١ مليار م٣ سنوياً بشكل متساو بين كل من سوريا والأردن وإسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة، أي ٢٧٥ مليون م٣ سنوياً لكل منهم. وتقترح وجهة النظر الإسرائيلية مد أنبوب فرعي من الخط الغربي يحمل المياه التركية (من بحيرة سد أتاتورك أو منابع نهري سيحون وجيحون) عبر سوريا بصورة متوازية على طريق دمشق– حلب إلى نقطة شمال الحدود السورية – الإسرائيلية في الجولان (في نقطة تحول جبل حرمون تدريجياً إلى هضبة) وتحديداً بالقرب من مدينة القنيطرة السورية. ويتبع ذلك إقامة منشآت مائية حربية أو منشآت ذات هدفين (مائي– حربي) وبطول ٦٠ كم وعرض ٧٥٠ م تشكل عائقاً عسكرياً مائياً وتهدف إلى تخفيف قدرة الطرفين على تحريك قواتهما عبر الحدود وتشكل رادعاً للطرفين، و تهدف التعديلات الإسرائيلية إلى:

---

(١) **المياه ومفاوضات السلام**، سلسلة دراسات وتقارير السلطة الوطنية الفلسطينية، مركز التخطيط ، مكتب الرئيس، العدد ٤، غزة، ١٩٩٧، ص٢٧.

١) إن المياه المحولة في هذه الأنابيب ستجري على المنحدرات الجنوبية الشرقية للجولان ومنها إلى اليرموك وعلى المنحدرات الغربية لبحيرة طبريا، كما أن هناك اقتراحات أخرى لمجاري المياه.

٢) إن ارتفاع مستوى مياه النهر عند هذه النقطة سيؤدي إلى تخفيف تكلفة رفع المياه إلى مجاري الناقل الوطني الإسرائيلي -كما يسمونه- الحالية المكلفة من بحيرة طبريا التي يقل ارتفاعها عن مستوى سطح البحر بنحو ٢١٠م.

٣) ضغط الجاذبية الهيدرولوجية في الجولان الذي يقدر ارتفاعه بين ٣٠٠-٤٠٠ م فوق سطح البحر مع وادي الأردن الذي يقل منسوبه عن مستوى سطح البحر بين (١٥٠-٢١٠)م يمكن استعمالها عن طريق محطات كهرومائية لإنتاج طاقة قدرها ١٠٠ ميغا وات[(١)].

وإجمالاً يمكن القول أن إسرائيل أضحت أهم اللاعبين الإقليمين في قضايا المياه في الشرق الأوسط، حتى أن دورها أضحي في الكثير من الأحيان يتجاوز دور الأطراف المعنيين أساساً في هذه القضايا، وهذا ما أكدته مناقشات مؤتمر الأمن المائي العربي الذي اختتم أعماله في القاهرة في ٢٣ فبراير ٢٠٠٠. حيث تم التأكيد على أن إسرائيل أصبحت متواجدة في جميع الملفات المائية للدول العربية على النحو التالي:

- **إسرائيل والملف المائي الفلسطيني:** تسيطر إسرائيل على حوالي ٨٠% من مياه الينابيع المتجددة والتي تقدر سنويًا بنحو ٦٥٠ مليون متر مكعب، وتبيع الـ ٢٠% الباقية للشعب الفلسطيني بسعر دولار لكل متر مكعب، وهو ما يعني أنها تسيطر على مخزون المياه في الضفة والقطاع.
- **إسرائيل والملف المائي السوري والعراقي:** في الجولان السورية تستولي إسرائيل على ٤٠% من المياه، وهي مياه بكميات ضخمة أثبتت المسوحات أنها تعادل ضعفي كمية المياه السطحية التي تغذِّي بحيرة طبرية، والتي من تصل إلى مليار متر مكعب، كما أن إسرائيل تتعاون مع تركيا من أجل استخدام ورقة المياه ضد العراق وسوريا والتلاعب بحصصهما في مياه دجلة والفرات.

---

(١) الربيعي، مشاريع المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص٦٠.

- **إسرائيل والملف المائي اللبناني:** أقدمت إسرائيل على مدّ خط أنابيب للمياه من نبع العين المتفرع عن نهر الجوز، وهو أحد روافد نهر الحاصباني، وتستغل بشكل كامل مياه الحاصباني والوزاني بمعدل ١٤٥ مليون متر مكعب سنويًا، كما تسيطر إسرائيل على قسم من نهر الليطاني، وتقوم بتحويله إلى نهر الحاصباني، ثم إلى بحيرة طبرية عن طريق محطة ضخ قرب جسر الخردلي.

- **إسرائيل والملف المائي الأردني:** من المعروف أن إسرائيل تستولي على مياه نهر الأردن والذي ينبع من الأراضي الأردنية وتمنع الأردن من إقامة أي سدود عليه، وفي اتفاقية السلام بين إسرائيل والأردن اتفق على أن تسمح إسرائيل للأردن بتخزين ٢٠ مليون متر مكعب من المياه من فيضانات نهر الأردن خلال فترة الشتاء وحوالي ١٠ مليون متر مكعب من المياه المحلاة من الينابيع المالحة المحولة إلى نهر الأردن، إلى جانب ١٠ مليون متر مكعب تقدمها إسرائيل للأردن في تواريخ يحددها الأردن في غير فصل الصيف، ولكن إسرائيل لم تنفذ هذه الاتفاقيات مما جعل الأردن يعاني من نقص في المياه ويسعى لشراء مياه من تركيا .

- **إسرائيل والملف المائي لمصر والسودان:** بدأت إسرائيل تعبث بأصابعها في منابع النيل في محاولة للتأثير على حصة مصر والسودان من المياه، وهو واضح في قيام إسرائيل بتقديم العون لأثيوبيا لإقامة سدود على منابع النيل، كما عرضت على أثيوبيا شراء مياه النيل منها. وبذلك يصبح واضحًا أن إسرائيل نصبت نفسها متحكمة بالموارد المائية العربية، كما يلاحظ أنها تواجه قسمًا من الدول العربية بشكل مباشر، وهو الأردن وفلسطين ولبنان وسوريا، وتواجه قسمًا آخر عن طريق تركيا، وهو العراق وسوريا أو عن طريق أثيوبيا وهو السودان ومصر[1].

وأخيراً يمكن القول أن لا غرابة من تدخل إسرائيل في الصراع العربي التركي على المياه، فقد سعت وما زالت تسعى لتأسيس "دولة إسرائيل الكبرى" والتي شعارها "من النيل إلى الفرات"، فلم تتمكن الآلة العسكرية الإسرائيلية بعد مرور أكثر من ستة عقود على قيام دولة إسرائيل تخللتها حروب عديدة

---

(١) إسرائيل وملف الأمن المائي العربي، موقع إسلام أون لاين على الإنترنت، ٢٦/٢/٢٠٠٠:

- http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa26-2-00/namaa3.asp

مع العرب من تحقيق هذا الحلم التوراتي، لكنها لم تيأس وعاودت العمل من جديد لتحقيق حلمها بالسيطرة على منابع دجلة والفرات(١).

وحالياً أضحى الحديث عن السلام هو حديث عن المياه قبل الأرض، ولا يمكن لإسرائيل أن تقبل باتفاق سلام لا يجعل مياه المنطقة مشاعاً بين دولها، وهي دعوة تتخذ من السلام ستاراً لها، ففي ضوء ميزان القوة المختل عربياً والمائل لصالح إسرائيل لن يعني السلام سوى أن تتحكم إسرائيل في المنطقة مائياً ثم اقتصادياً كما سبق وأن أحكمت قبضتها عليها عسكرياً، إن إسرائيل تستطيع أن تتنازل عن جنوب لبنان وهضبة الجولان والضفة الغربية، لكنها لا تستطيع أن تفرض في نقطة ماء واحدة تحصل عليها من أي من هذه المصادر الثلاثة.

وقد أثبت تسلسل الأحداث السياسات والأهداف المائية التي تسعى لها إسرائيل والتي تنعكس سلبا على المصالح العربية. فقد رأت فرضية الدراسة أن النزاع والصراع المستقبلي هو تنازع مياه، مما يستوجب تحرك عربي سريع لتحديد استراتيجيه عربية للمياه تعمل على تطبيقها بأسرع وقت،وذلك من خلال التعاون الدولي المشترك بين دول منابع المياه ودول المصب.وما الحرص الإسرائيلي للتعاون مع تركيا ،إلا نتيجة لقراءه مستقبليه لتزايد الدور التركي بالمنطقة والذي أثبته عدد من المراكز البحثية التي سبق أشرنا لها.كما وأن استرتيجية إسرائيل للتعاون مع تركيا هدفها الأساسي الأخر، تعطيل وإعاقة أي تفاهم عربي– تركي. وقد كانت الاتفاقيات الموقعة تعبر عن نجاحات إسرائيل بذلك، إلا أن التغيرات الداخلية بتركيا ووصول الإسلاميين للسلطة بتركيا قد كان له الدور الحاسم في التأثير على مسار هذه العلاقات. فالإلغاء المتبادل لاتفاقية عسكرية من تركيا أدى لإلغاء إسرائيل لاتفاقية شراء المياه من تركيا. كما أن العلاقات بين البلدين أصابها العديد من أسباب التوتر. حيث كشفت الصحف بتركيا أن التحقيقات الحكومية بأنقرة وجدت مؤشرات لدور للموساد الإسرائيلي بالقلاقل بتركيا الهادفة لإسقاط حكومة (اردوغان) والتي قادتها منظمة "ارجينيكون"(**Ergenekon**) التي تخضع للمحاكمة حالياً في

---

(١) الربيعي، أزمة حوضي دجلة والفرات وجدلية التنقض بين المياه والتصحر، مرجع سابق، ص١٦٧.

تركيا. وعلى الصعيد الخارجي برز الدور التركي الحاسم تجاه الإرهاب الإسرائيلي بغزة ضد الفلسطينيين٢٠٠٩م، والذي عبر عنه رئيس الوزراء التركي(اردوغان) بالمنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس ٢٠٠٩م موجها انتقادا لاذعا للرئيس الإسرائيلي (بيريز) وما تلا ذلك من تداعيات. وهذا يقابله تطورات ايجابيه متسارعة للعلاقات العربية-التركية توضحها الاتفاقيات التجارية والاقتصادية والأمنية مع دول الخليج العربي، وبقية الدول العربية التي تؤكدها الزيارات المتتابعة للرئيس التركي(عبد الله جول) ورئيس الوزراء(اردوغان).

تقييم واستنتاج

بهذا الفصل اتضح لنا أهمية المياه وندرتها بالوطن العربي، وتأثير السياسات المائية لدول الجوار العربي وخاصة تركيا على حقوق المياه لكل من (سوريا والعراق) والحاجة الماسة لاتفاقية عربية-تركية للمياه تنظم تقسيم المياه بين الدول الثلاث، على أن يتم الالتزام بها لمنع أي صراع مائي مستقبلي. كما اتضح الدور الإسرائيلي بنهب المياه العربية والسعي لتأزيم مشاكل المياه للتأثير على المصالح والأمن القومي العربي.وبجميع الحالات تستغل المياه لتوتير العلاقات العربية-العربية والعلاقات التركية-العربية وعلاقة العرب بالدول الأفريقية التي تنبع منها مياه النيل. فبهذا الشمول للتأزيم ينبع الدور الإسرائيلي الدافع لهذا التوتر. فيكون الحل وفق تعاون دولي مشترك يحقق المنفعة للجميع بين دول المنبع ودول المصب. فالمشاركة الاقتصادية وتشابك المصالح تمنع أي استغلال دولي، وتحقق الحل الشامل لأزمة المياه وما يتبعها من أزمات متتابعة غذائية واجتماعية وأمنية وهذا ما سنتناوله بالفصل الرابع الذي سيبحث فرص التسويات لمستقبل العلاقات العربية-التركية في ظل أزمة المياه ومدى توجه هذه العلاقات للتأزم أو للتسوية في ظل حكومة الحركة الإسلامية بتركيا. وتوصيات وحلول مقترحة لأزمة المياه بالوطن العربي.



الفصل الرابع

مستقبل العلاقات العربية التركية في ظل أزمة المياه

الفصل الرابع

مستقبل العلاقات العربية التركية في ظل أزمة المياه

تناولنا في الفصل الثالث من هذه الدراسة كيف تبلورت المواقف العربية من قضايا الصراع بين تركيا والدول العربية حول المياه وموقف جامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية تجمع الدول العربية من هذا الصراع، ومساهمتها في محاولة حله والتقليل من أثاره على العلاقات العربية التركية عموماً، إضافة للتركيز على مشروع أنابيب السلام والمواقف العربية المختلفة منه، مع دراسة ومناقشة العامل الإسرائيلي وأثره على هذا الصراع بين تركيا والدول العربية.

وسنحاول في هذا الفصل تقديم قراءة مستقبلية للعلاقات العربية التركية في ظل بعض المتغيرات والمعطيات الإقليمية وخصوصاً قضية كردستان والمشكلة الكردية وكذلك مشروع النظام الشرق أوسطي الجديد، إضافة إلى الأزمة العراقية واحتلال العراق عام ٢٠٠٣، من خلال تحديد أثر هذه العوامل أو المعطيات المختلفة على اتجاهات العلاقات العربية التركية مستقبلاً سواءً باتجاه التأزم وتعقيد العلاقة وتحولها إلى نزاع شامل بين تركيا أو الدول العربية، أو باتجاه تسوية القضايا العالقة بين الجانبين وتوثيق العلاقات وتجاوز كل ما يتعلق بماضي الأزمة والصراع بين الدول العربية وتركيا حول المياه.

ومما يساعد على هذا التقدم التطور المستمر في سياسة تركيا نحو الدول العربية منذ عام ٢٠٠٢ وجهودها للتقارب مع العالم العربي ، حيث بدت تركيا وكأنها خرجت من أن تكون قوة معادية للعرب كما كانت خلال الحرب الباردة وحتى الأمس القريب. ولا شك أن الخلفية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية لعبت دوراً مهما في تعزيز هذه العلاقات والتوجه شرقا بدلا من الرهان على الاتحاد الأوروبي. وينتظر أن يستمر هذا التوجه الذي ازداد منذ تولي احمد داود اوغلو وزارة الخارجية مباشرة في مايو ٢٠٠٩ مع استمرار وضع الاتحاد الأوروبي العراقيل أمام استئناف المفاوضات بينه وبين تركيا ولا سيما في ما يتعلق بالمسألة القبرصية(١).

---

(١) أنظر: نور الدين، محمد،" **العلاقات العربية–التركية**"، ورقة عمل مقدم للمؤتمر القومي العربي (٢-٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص٧.

كما تعززت العلاقات العربية بعد الموقف التركي من الحرب الأمريكية على العراق، ورفضها المشاركة في الحرب عليه، رغم تحالفها الوثيق مع الولايات المتحدة، وسعيها لاسترضاء الغرب من اجل الدخول في الاتحاد الأوروبي، حيث رفض البرلمان التركي استخدام أراضيه لينطلق منها المحور الشمالي لغزو العراق، وهو ما أثار توتراً في العلاقات العربية التركية مع الولايات المتحدة لدرجة أن ظن البعض أن عدم استخدام الأراضي التركية في الحرب على العراق يمكن أن يؤدي إلى فشل خطة الحرب، إلا أن الولايات استعاضت عن ذلك بالنقل الاستراتيجي لقواتها إلى شمال العراق، وفي أقوى إشارة إلى توتر العلاقات بين الجانبين، صرح بول وولفوتيز نائب وزير الدفاع الأمريكي السابق أن الرفض التركي خطأ يجب الاعتراف به، وطالب أنقرة بتغيير مواقفها ومحاولة التوصل إلى أفضل الطرق لتعزيز علاقتها مع الولايات المتحدة، ورد عليه رجب طيب أردوغان بأن بلاده لم تخطئ من البداية وبأنها فعلت ما يتماشى مع المصالح التركية(١).

ورغم ذلك فلا يمكن تجاهل مستقبل قضية المياه في الشرق الأوسط، وكذلك موضوع المشكلة الكردية وتداعياتها على العلاقات التركية العراقية، إضافة إلى مشروع الشرق الأوسط والسيناريوهات المطروحة إقليميا ودولياً حول مستقبل الشرق الأوسط والدور التركي في هذا المشروع، وأثر هذا الدور على مستقبل العلاقات العربية التركية.

ومن هنا سيتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: المشكلة الكردية والعلاقات العربية التركية.

المبحث الثاني: مستقبل المياه ما بين تأزيم وتوثيق العلاقات العربية التركية.

المبحث الثالث: تسوية المياه ودورها في نظام شرقي أوسطي جديد.

المبحث الرابع: النتائج والخاتمه.

---

(١) حنفي، عبد العظيم محمود، "**العلاقات الأمريكية التركية**"، مجلة السياسة الدولية، العدد١٥٣، يوليو ٢٠٠٣، ص٢٢٣.

المبحث الأول: المشكلة الكردية والعلاقات العربية التركية

لا يمكن أن ينكر أحد إشكالية القضية الكردية جغرافياً وتاريخياً وتأثيراتها السياسية في العراق وتركيا وإيران وسوريا ومناطق أخرى لا سيما أن الثقافة الكردية تعبر عن ضمير قوم بشري تواجد على هذه الأرض منذ قرون عديدة، وأضحى يعيش وسط التقسيمات السياسية الدولية بعد سقوط الدولة العثمانية والحرب العالمية الأولى ظروفاً صعبة بعد تنامي المد القومي وظهور كيانات سياسية معترف بها دولياً أسهمت في إهمال القضية الكردية وجعلها إشكالية مستديمة في هذه المنطقة، وبهذا ارتبطت العلاقة بين الحكومات العراقية والتركية المتعاقبة بهذه المسألة، وكانت تدور في مدارها باستمرار[١]، كما دخلت سوريا أيضاً إلى دائرة هذه القضية التي كادت أن تتسبب بحرب بين تركيا وسوريا عام ١٩٩٨[٢].

ومن هنا فقد ارتبطت العلاقات العربية التركية بالعامل الكردي أو ما يسمى بمشكلة كردستان، حيث يلاحظ حجم التركيز على هذه القضية في العلاقة بين تركيا من جهة وبين كل من العراق وسوريا من جهة أخرى حالياً، بحيث يمكن القول أن هذه المشكلة تمثل مساراً موازياً لمسار الملف المائي والقضايا المتعلقة به ضمن منظومة العلاقات الثنائية بين تركيا وكل من سوريا والعراق. وبذلك فإن تسوية المشكلة الكردية أو الوصول إلى حل لها، يمكن أن تعطي دفعة قوية لمسارات العلاقات التركية العربية المتطورة حالياً، وربما يساعد أيضاً في تسوية مشكلة المياه، وهو ما أظهرته العلاقات السورية التركية الحالية، حيث كان من أهم العوامل التي ساهمت في تطوير هذه العلاقات الوصول إلى اتفاق أضنة عام ١٩٩٨ الذي أنهى الاحتضان السوري لحزب العمال الكردستاني.

---

(١) مشعل، عبد الواحد، "**العلاقات العراقية– التركية ومدارتها المحلية والدولية**"، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٥٥، ابريل ٢٠٠٩، ص٤٥.

(2)Ibrahim, Ferhad., (2000), **The Kurdish conflict in Turkey : obstacles and chances for peace and democracy**, New York: St. Martin's Press, p7.

أولاً: المشكلة الكردية وتطوراتها

تعد المشكلة الكردية واحدة من أهم القضايا الرئيسية التي واجهت الحكومات التركية المتعاقبة منذ إعلان الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ وحتى الوقت الحاضر، بسبب إنكار تلك الحكومات وجود أي قومية أخرى في تركيا غير القومية التركية[١].

١ - **تاريخياً**: الأكراد شعب من الشعوب الإسلامية، متميز في العرق واللغة عن جيرانه. وارتبط بهم بعاملَي الدين والتاريخ المشترك. وجاءت القوى الدولية، التي مزقت شمْل الإمبراطورية العثمانية، لتمزق الشعب الكردي ووطنه، بين خمس دول هي: تركيا والعراق وإيران وسوريا وأرمينيا. وتتسم قضية الشعب الكردي بقدر كبير من التعقيد، إذ تتداخل فيها الأبعاد، الاقتصادية والسياسية والعِرقية. فضلاً عن تعدد الأطراف والموضوعات، المتعلقة بهذه القضية، على نحو جعلها إحدى الأوراق الضاغطة، التي يستخدمها أطراف الصراع في هذه المنطقة، ويُعَدّ الوجود الكردي، في كلٍّ من إيران وتركيا والعراق، مشكلة كبرى. أما في كل من سوريا وأرمينيا، فهو وجود هامشي، إلى درجة لا تجعله يمثل مشكلة[٢].

ويتراوح عدد الأكراد في العالم بين ٢٥-٤٠ مليون استناداً إلى عدة مصادر، ويتمركزوا في خمسة دول رئيسية: تركيا (١٣) مليون، إيران (٥) مليون، العراق (٤,٥) مليون، سوريا (١) مليون، وعادة ما ينتشر الأكراد في المناطق الجبلية ويحافظون على الحياة القبلية، ويمتلكون تاريخاً حافلاً بالنضال من أجل الاستقلال أو الحكم الذاتي، وقد وعدوا بالاستقلال بموجب معاهدة "سيفرس" عام ١٩٢٠، وأن توحيد كردستان كدولة مستقلة بشكل مطلق لهم. ويعتبر هذا من قبل الدولة المضيفة للأكراد كتطلع من أجل الانفصال، حتى لو حرص الأكراد فقط على المطالبة بالحكم الذاتي ضمن

---

(١) بهنان، حنا عزو، "**قضية حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات العراقية– التركية**"، ورقة عمل مقدم إلى مؤتمر مستقبل علاقات العراق ودول الجوار ٢٧-٢٨ مايو ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص٤٧.

(٢) تاج الدين، (احمد)، **الأكراد: تاريخ شعب وقضية وطن**، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠١، ص١-٧. وأيضاً:
- Ibrahim, The Kurdish conflict in Turkey : obstacles and chances for peace and democracy, op. cit, p17-20.

الدولة التي يعيشون فيها، وبشكل معاكس، فإن أنظمة الدول التي يعيش فيها الأكراد لديها مصلحة مشتركة وهي: إحباط أية فكرة أو محاولة كردية بالانفصال. فقد اعتبرت التطلعات أو الطموحات الكردية على أنها تحدي للسلطة الذاتية، وشرعيتها، وقدرة هذه الدول على الحكم[١].

ومن المعروف أنه طوال عهد الدولة العثمانية الطويل، لم يكن هناك ما يسمى المشكلة الكردية، نظراً لالتفاف الأكراد حول الراية الإسلامية، التي كانت ترفعها الدولة العثمانية، وعقب انهيار هذه الدولة عام ١٩١٨ ثار الأكراد، شأنهم شأن الشعوب الأخرى غير التركية رداً على سياسة الاتحاديين التتريكية. وخلال حرب الاستقلال التي قادها مصطفى كمال أتاتورك منذ عام ١٩١٨ ولغاية عام ١٩٢٣، تعاطف الأكراد مع الحركة الوطنية التركية، وقد شارك زعماء الأكراد في مؤتمري أرض روم وسيواس عام ١٩١٩ اللذين يعتبران بداية المقاومة الشعبية للاحتلال الأجنبي للأراضي التركية. وفي عام ١٩٢٣ أعلن مجلس النواب التركي أن الأكراد لا ينفصلون أبداً عن الأتراك، وأعلن عصمت أينونو رئيس الوفد التركي حينها إلى مؤتمر لوزان – رئيس الوزراء في الثلاثينات ورئيس الجمهورية في الأربعينات والستينات– أن تركيا هي ملك للشعبين التركي والكردي[٢].

لكن الأكراد الذين أيدوا الجمهورية الكمالية ووقفوا معها، انقلبوا ضدها وثاروا عليها، عندما ألغى مصطفى كمال أتاتورك الخلافة الإسلامية، فقامت ثورة الشيخ سعيد عام ١٩٢٥، ثم جاءت ثورة العقيد خالد بك رئيس عشيرة جبران، التي رفعت شعار (الاستقلال لكردستان، والعودة إلى حكم الخليفة)[٣].

وقد شهد عقد العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين ظهور ثلاث حركات كردية مسلحة في مناطق ذات أغلبية كردية في الأناضول وأخمدت بالقوة من قبل الحكومة التركية وتم اتخاذ إجراءات

---

(1)Durrani, Shiraz., (2008), **Information and liberation : writings on the politics of information and librarianship**, Duluth, Minn. : Library Juice Press, p154.

وايضاً: جرينون، ميشيل، **النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط: الناس، النفط، التهديدات الأمنية**، ترجمة محمد نجار، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩، ص١٢١.

(٢) رضوان، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، مرجع سابق، ص٣٣-٣٤.

(٣) المرجع السابق، ص٣٤.

قسرية ضد الأكراد. ولم تشهد العقود اللاحقة– منذ الأربعينات وحتى بداية السبعينات– أي حركة كردية مسلحة بسبب الإجراءات الحكومية أولاً وعدم ظهور قيادات كردية مسلحة ثانياً، والنقص الواضح في الكوادر المثقفة ثالثاً، لذلك فقد مارس الأكراد النشاط السياسي ضمن الأحزاب اليسارية الكردية منها الحزب الوطني وحزب العمال التركي وغيرهما [1].

وفي ظل تغاضي حزب الشعب الجمهوري بقيادة بولنت أجاويد عن أنشطة الحركات السياسية الكردية داخل أروقة الأحزاب اليسارية ، تأسس الحزب الاشتراكي الكردستاني ، ومنظمة "طريق الحرية" ، ومنظمة "شمس الوطن" (روزا ولات). غير أن أكثر الأحزاب نفوذاً، في تلك المرحلة، كان الحزب الديموقراطي الكردستاني، الذي وحّد التنظيمات الكردية السرية . وفي عام ١٩٧٤، طرح برنامجه، الذي تمثلت فيه التوجهات الماركسية للحركات الكردية . وكان من أهم بنوده ما يلي:

١ – أن ينال الشعب الكردي حق تقرير مصيره بنفسه. ويرى الحزب أنه يمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق الثورة الوطنية والديمقراطية والنضال الشعبي. ولهذا، قرر الحزب إنشاء قوات المقاومة المسلحة (المادة الثانية).

٢ – يترتب على الحزب الديموقراطي الكردستاني، في تركيا، بعد تشكيل الجيش الشعبي، تطهير المناطق الكردية من القوات المسلحة التركية، وإقامة سلطة شعبية ديمقراطية في كردستان التركية. ولكي يقرر الحزب مصيره، بصورة مستقلة فإنه ينشئ جبهة معادية للإمبريالية والفاشية والإقطاعية. وتضم هذه الجبهة جميع فئات الشعب الكردي، وكل القوى الديموقراطية الوطنية.

٣ – يرى الحزب أن القوى الأساسية للشعب الكردي، هي جماهير الفلاحين، ويعتمد عليهم في أنشطته، ولكنه يسترشد بأيديولوجية الطبقة العاملة (المادة الرابعة).

٤ – يرى الحزب، أن العدو الرئيسي لجميع الشعوب المناضلة في سبيل التحرر ، القومي والوطني، هو الإمبريالية، التي أبرمت معاهدات، سياسية وعسكرية، مختلفة مع الحكومة التركية.

---

(١) بهنان، قضية حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات العراقية– التركية، مرجع سابق، ص٤٧.

٥ - يجب رسم حدود كردستان التركية حسب العوامل، العرقية والجغرافية والاقتصادية والتاريخية (المادة السابعة).

٦ - ستكون اللغة الكردية لغة رسمية في كردستان التركية (المادة الثانية).

٧ - المجموعات العِرقية، غير الكردية، في كردستان التركية، ستوفَّر لها الظروف لتطوير ثقافتها ولغتها (المادة الثانية والعشرون) [١].

ونتيجة للفقر الشديد والتخلف الاجتماعي الكبير الذي عانته المناطق الكردية في الشرق والجنوب الشرقي من تركيا،حيث تفشت فيهم الأفكار الاشتراكية والماركسية، وهو الأمر الذي مهد للصعود والانتشار الكبير لحزب العمال الكردستاني (PKK) [٢]ضمن الأكراد لأنه يحاول إقامة العدالة

---

(١) جليل، جليلي وآخرون، **الحركة الكردية في العصر الحديث**، ترجمة عبدي حاجي، دار الرازي، بيروت ١٩٩٢م، ص ٢٧٠-٢٧٢.

(٢) انبثق حزب العمال الكردستاني (Parti-ye Karkaran-e Kurdistan) المعروف اختصاراً بـ(PKK) عام ١٩٧٩، من منظمة تركية شيوعية، كانت تعمل في السبعينيات باسم منظمة الشباب الثوري. وقد أسس الحزب عبدالله أوجلان، وهو طالب ترك دراسة العلوم السياسية، ومعروف شعبياً باسم "آبو" وتعني " العم". والمنتسب إليه يسمى "آبوجي". ويتبنى الحزب الماركسية - اللينينية أيديولوجية في العمل. وترتكز إستراتيجيته على استعمال العنف وتصعيده في مواجهة عنف القوات التركية. وكانت الأحزاب الكردية الأخرى تتهمه باستخدام العنف ضدها، مما خلق هوة واسعة بينه وبينها. واستطاع الحزب أن يدرب أنصاره في معسكرات اليسار الفلسطيني في لبنان. وتسبب احتكاره العمل السياسي والعسكري باختفاء معظم الأحزاب والمنظمات الكردية تقريباً. وله نفوذ سياسي وعسكري قوي في المناطق الحدودية مع العراق وسورية، كما يحظى بنفوذ قوي لدى العلويين من الأكراد في منطقة تونجالي(درسيم). وأكسبته التصادمات المسلحة مع القوات الحكومية شعبية ورهبة لدى الكثيرين من الكرد في المنطقة. أنظر: علي، عثمان، **حزب العمال الكردستاني ومستقبل المسألة الكردية في تركيا**، مجلة قراءات سياسية، السنة الثالثة العدد الأول، شتاء ١٩٩٣م، ص ٤٥-٦٥ . وأيضاً: عيسى، حامد محمود، **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط**، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٢م. ص ٣٧٨.

الاجتماعية بين الأكراد من جهة والقيام بأعمال عسكرية ضد القوات التركية بهدف قيام دولة كردية مستقلة عن تركيا من جهة أخرى[١].

وتبنى حزب العمال الكردستاني الدعوة إلى تأسيس كردستان الكبرى حرة مستقلة وبدأت فكرة تحويل القضية الكردية بشكل تكاملي وليس بشكل جزئي أي أنه بدلاً من أن تفكر كل جماعة من الأكراد في الاستقلال عن الدولة التي لها الولاية عليهم بدأت فكرة كردستان الكبرى بمعنى استقلال الأجزاء الإيرانية والعراقية والتركية لتقوم الدول الكردية على كل أقاليم كردستان[٢].

وفي ١٥ أغسطس ١٩٨٤ أعلن حزب العمال الكردستاني بدء الكفاح المسلح من خلال التعرض للقوات التركية في ولاية حكاري وسعرد وديار بكر، كما تعاون في بعض المراحل مع المنظمة الأرمينية "أصالا" (ASALA)، التي تحارب هي الأخرى الدولة التركية. وتعقبت السلطات العسكرية التركية، منتهزة فرصة انشغال العراق بالحرب مع إيران، العناصر الكردية المقاتلة في شمالي العراق مستفيدة من المعاهدة الموقعة في عام ١٩٧٨، بين تركيا والعراق، التي نصت المادة الأولى منها على: " أنه في حالة تسلل أفراد من أي دولة إلى داخل حدود الدولة الأخرى، يلقى القبض عليهم ويسلمون إلى دولتهم". ونصت المادة الرابعة على "أن يتخذ الطرفان التدابير الكفيلة بإيقاف عمليات التخريب، التي تجري في المناطق الحدودية للبلدين"[٣].

وقدر عدد قوات الحزب بـ (١٠) آلاف مقاتل وفي المقابل انتشر ما يقارب (١٠٠) ألف من قوات الجيش والشرطة والأمن التركية وحراس القرى الذين هم من الكرد، ووقعت مواجهات مسلحة بين

---

(١) بلال، (مازن)، **المسألة الكردية: الوهم والحقيقة**، بيسان للنشر والإعلام، بيروت، ١٩٩٣، ص١٦٥. وأيضاً: بهنان، قضية حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات العراقية– التركية، مرجع سابق، ص٤٧. وأيضاً: رضوان، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، مرجع سابق، ص٣٦.

(٢) تاج الدين، الأكراد: تاريخ شعب وقضية وطن، مرجع سابق، ص١٢٢. وأيضاً:

- Romano, David., (2006), **The Kurdish nationalist movement : opportunity, mobilization, and identity**, Cambridge: Cambridge Univ. Press, p167.

(٣) جليل، الحركة الكردية في العصر الحديث، مرجع سابق، ص٢٩٢.

قوات الطرفين منذ عام ١٩٨٤ وحتى الوقت الحاضر، علماً أن الحكومة التركية تخصص ٨ مليارات دولار سنوياً لمواجهة الحزب، إضافة إلى أن المواجهات بين الطرفين أدت إلى تدمير آلاف القرى الكردية(١).

وفي سعيها للقضاء على التمرد في المناطق الكردية، سعت الحكومة التركية إلى إنعاش هذه المناطق اجتماعياً واقتصادياً من خلال مشروع تطوير جنوب الأناضول (الغاب)، واستندت الحكومة التركية إلى مقولة: "أنه طالما بقيت المناطق الكردية الريفية فقيرة، فإن سكانها سيكونون عرضة لتأثيرات الأيديولوجية الماركسية الجديدة والقومية المخربة، لهذا فإن إقامة مشروع إنمائي متعدد الأهداف مثل مشروع الغاب سيؤدي إلى صهر سكان هذه الأقاليم الكردية وإدماجهم ببقية السكان في الدولة التركية. حيث يرمي هذا المشروع -كما ذكرنا سابقاً- إلى تحويل جنوب الأناضول من منطقة متخلفة وغير مستقرة إلى خزان المياه في الشرق الأوسط، ومعمل لإنتاج الطاقة الكهربائية، وتوسيع فرص العمل وتأمين أكبر قدر من الازدهار والتقدم لسكان المنطقة الذين يتجاوز عددهم ٥ مليون نسمة(٢).

يعد الرئيس التركي، تورجوت أوزال (١٩٨٩-١٩٩٣) أول رئيس تركي، يخطو خطوة في سبيل الحل السلمي للمعضلة الكردية في تركيا. وأظهر شجاعة في اتخاذه بعض القرارات المهمة في مصلحة الأكراد. ففي أثناء أزمة الكويت عام ١٩٩١، تردد في الجرائد التركية بعض الأخبار، غير المؤكدة رسمياً بأن أوزال ينوي حل المسألة الكردية في تركيا بأساليب ديمقراطية، وأنه سيجعل من تركيا مثالاً لدول المنطقة، في تعاملها مع الأكراد. وصرح بأن حكومته تبحث عن صيغة جذرية لحل المشكلة الكردية، ولا تحبذ الخيار العسكري القائم. وقد كان متوقعاً، أن يشجع هذا الأمر أكراد العراق القاطنين

---

(١) بهنان، قضية حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات العراقية- التركية، مرجع سابق، ص٤٧.

(٢) رضوان، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، مرجع سابق، ص٣٨. وأيضاً: بيشيكجي، إسماعيل، **كردستان مستعمرة دولية**، ترجمة زهير عبد الملك، دار APEC للطباعة والنشر، ١٩٨٩، ص٨٥.

في منطقة غنية بالنفط على الانضمام طوعاً إلى تركيا، إذ ستتحول إلى دولة ديمقراطية فيدرالية كردية- تركية. إن مثل هذا الاتحاد من شأنه أن يقوي تركيا، وسيحل الأزمة الرئيسية للاقتصاد التركي، المتمثلة في الحاجة إلى النفط[1].

وبعد انتفاضة الأكراد في شمالي العراق في أبريل ١٩٩١، عقب حرب تحرير الكويت، خشي الأتراك من قيام دولة كردية مستقلة فيها، وصار هاجسهم الأكبر أن تتحول تلك المنطقة قاعدة لحزب العمال الكردستاني (PKK)، الذي يخوض حرباً إرهابية ضد المصالح التركية، في الداخل والخارج، منذ ١٩٨٤. ولتفادي ذلك، انتهج الرئيس تورجوت أوزال، في أثناء أزمة الخليج، سياسة مختلفة تجاه المسألة الكردية، تقوم على:

١ - ربط الدعم التركي للتحالف الغربي ضد العراق بتعهد من الإدارة الأمريكية بالحيلولة دون قيام دولة كردية مستقلة في مرحلة ما بعد الحرب.

٢ - اتخاذ سياسة اللين تجاه الحركة القومية الكردية، في العراق وتركيا. تضمنت رفع الحظر عن استخدام اللغة الكردية خاصة فيما يتعلق باستعمالها في الأماكن العامة، والتحدث بها، واستخدامها في الوسائل السمعية والمرئية، وسمحت بإصدار المطبوعات والصحف بها. كما أصدرت الحكومة، في عهد أوزال، عفواً عاماً عن السجناء الأكراد[2].

واستقبلت تركيا آلاف النازحين الأكراد من العراق عقب الانتفاضة التي قاموا بها في أبريل ١٩٩١، مما خلع على تركيا أمام الاتحاد الأوروبي مظهر الراعي للمصالح الكردية. كما خطا أوزال خطوة أخرى، غير تقليدية، وهي فتح قنوات الاتصال الرسمية مع القيادة الكردية في العراق، إذ سمح للجبهة الكردستانية العراقية بفتح مكتب لها في أنقرة، يرعى عملية إيصال المساعدات الغربية، الإنسانية والطبية، إلى كردستان العراقية. وقد أحدثت قرارات أوزال صدى واسعاً، وساعدت على كسر الحاجز

---

(١) علي، عثمان،" **حزب العمال الكردستاني ومستقبل المسألة الكردية في تركيا**"، مجلة قراءات سياسية، السنة الثالثة العدد الأول، شتاء ١٩٩٣م، ص٥٠.

(٢) المرجع السابق، ص٥٠.

النفسي في تركيا تجاه المسألة الكردية. ووصل الأمر بالنائب نور الدين يلماز، عضو البرلمان التركي، عن ماردين، وهو ينتمي إلى حزب الرئيس أوزال "الوطن الأم" أن يخاطب البرلمان التركي قائلاً: "أنتم الترك لستم من الأناضول بل أنتم من آسيا الوسطى، وهناك عشرون مليوناً من الكرد، يعيشون على هذه الأرض قبلكم"[١].

ولكن قرارات أوزال لم تكن كافية في نظر بعض القوميين من الأكراد، لأنه لم يرفع الحظر عن اللغة الكردية، في الدوائر الحكومية والتعليمية. ورد أوزال على ذلك قائلاً: " في المستقبل، ستتخذ إجراءات أخرى نحو الاعتراف بالحقوق القومية للكرد، ولكن الأمر يحتاج إلى صبر". ولم يقدر النجاح لخطوات أوزال تلك، بسبب الضغط والمعارضة الشديدة، الَّلذين تعرض لهما من قِبل العسكريين، حماة الجمهورية الأتاتوركية، ومن الأحزاب والقوى اليمينية المتطرفة. ثم جاءت وفاته المفاجئة في ١٧ أبريل ١٩٩٣ لتعود الأمور الكردية في تركيا إلى الخيارات العسكرية[٢].

فشهدت عقد التسعينات تصعيداً واضحاً في العمليات العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني، وشنت القوات التركية عمليات عسكرية برية وجوية في شمال العراق، وكان أكبرها عملية فولاذ ١٩٩٥و ١٩٩٧ لملاحقة عناصر الحزب. وفي شباط عام ١٩٩٩ تم اعتقال أوجلان زعيم الحزب بالتعاون مع الاستخبارات الأمريكية والتركية والإسرائيلية في نيروبي عاصمة جنوب أفريقيا بعد خروجه من سوريا بعد التهديدات التركية لها. وأدى اعتقال أوجلان إلى وقف إطلاق النار من جانب عناصر حزبه بشكل مؤقت انتهى في مايو ٢٠٠٤، واندلعت المواجهات مرة أخرى مما أوقع الكثير من الخسائر البشرية والمادية بين الجانبين، وهددت تركيا بمهاجمة شاملة لشمال العراق[٣]. وقد تطورت مع الحكومات

---

(١) المرجع السابق، ص٥٠.

(٢) المرجع السابق، ص٥١.

(٣) بهنان، قضية حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات العراقية– التركية، مرجع سابق، ص٤٧. وأيضاً:

- Marcus, Aliza., (2007), **Blood and belief: the PKK and the Kurdish fight for independence**, New York: New York Univ Press, p310-311.

التركية المتعاقبة التي كانت تتخذ المنهج العسكري دائما مع تحركات الأكراد لعدم إعترافهم بقومية فير التركية في الوطن التركي.إلا اننا سنلاحظ التبدل بالمفهوم الأوسع للحكومة التركية بفيادة حزب العدالة والتنمية،حيث يرون أن الحل السلمي هو الأصلح للقضية الكردية كما انهم يرون ان تركيا وطن واحد لكل مكوناته وهذا ما اتضح من السياسة التركية الجديدة التي سبق الإشارة لها.ويتضح لنا من تطور المشكلة الكردية وجود تغير واضح بالنظرة التركية.

٢ -المشكلة الكردية في ظل حزب العدالة والتنمية

اظهر أداء حكومة العدالة والتنمية في التعامل مع الملف الكردي تصورا مختلفا عن سابقاتها، فهو أداء مازج بين القوة والسياسة أو بتعبير أدق بين البندقية وغصن الزيتون. فبينما لم تتخلف حكومة أردوغان عن توظيف قوتها العسكرية لقمع التمرد الكردي الذي عاود نشاطه بعد العام ٢٠٠٣، لم تتردد كذلك في الإعلان –وبتحد صارخ للمؤسسة العسكرية– عن عزمها اتخاذ إصلاحات سياسية واقتصادية لحل المشكلات التي تعترض سبيل الوحدة الوطنية التركية، وأهمها مشكلة الهوية والاندماج للجماعات المتمردة وفي مقدمتها الأكراد. وعلى أثر هذا التوجه قام رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان في يونيو/حزيران ٢٠٠٦ بأول زيارة لمناطق جنوب شرق الأناضول، حيث اطلع على أهم مشكلات المجتمع الكردي المتعلقة بالمنع الثقافي والحرمان الاقتصادي وارتفاع البطالة والفقر. ومن هناك أعلن أردوغان وبشكل صريح وجود مشكلة كردية وأخطاء ارتكبت في حلها وأكد الحاجة إلى حل سياسي حقيقي، ورغم أن تصريحاته تلك لقيت معارضة قوية من التيار القومي المتشدد والمؤسسة العسكرية التي اعتبرتها تشجيعا للتطرف والتمرد الكردي، فإن الحكومة مضت بتوجس في بعض الإجراءات التي تؤشر على تفضيلها للحلول السلمية على العسكرية[١].

ولعل أهم المؤشرات التي يمكن استشفافها من التوجه التركي الجديد:

---

(١) العزاوي، دهام، "**تركيا وخيارات المواجهة مع حزب العمال الكردستاني**"، المعرفة: تحليلات سياسية، موقع قناة الجزيرة على الإنترنت، ٢٠٠٧/٦/٢٠:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1EC794B8-DDED-4321-BB40-0B02464E9660.htm

أ) انتهاء التصور الأمني والعسكري للمسألة الكردية المتمثل في وجود مجموعة إرهابية خارجة عن القانون يمثلها حزب العمال تسعى إلى زعزعة استقرار وأمن الدولة التركية. فتعزيز الحقوق الثقافية الكردية والاعتراف بوجود أخطاء سياسية ارتكبت سابقا والقبول بمنهج التفاوض مع طرف ثالث هم أكراد العراق لإيجاد آليات سلمية لحل إشكالية حزب العمال، سيلغي عسكرة المسألة الكردية ويؤسس لتوجه واقعي جديد ليس أقله احتمالية الاعتراف بحقوق الشعب الكردي في إطار الدولة التركية، كما هو حاصل مع أكراد العراق.

ب) وارتباطا بذلك فإن أي اعتراف تركي بتلك الحقوق يعني إعلانا صريحا بموت المفهوم الكمالي للدولة التركية الذي ينطلق من مفهوم أحادية العرق أساسا للدولة القومية. فحكومة أردوغان بدأت بالاقتراب التدريجي من الفهم الواقعي لمفهوم الأمة أو الدولة القومية الذي لم يعد في عصر العولمة مستندا إلى وحدة العرق أو القومية أو الدين وإنما إلى قوة الانتماء إلى الدولة بين أفرادها، بما يعنيه من تعزيز للآليات السياسية التي تقوي من مفهوم الولاء والمواطنة للدولة عند جميع الأتراك بغض النظر عن تمايزاتهم القومية واختلافاتهم الدينية.

ج) سيكون لتجربة أكراد العراق أثر مهم في انفتاح الحكومة التركية حيال أكرادها، إذ إن واقع القوة والنفوذ الذي أخذت تتمتع به قيادات الأحزاب الكردية في المشهد السياسي العراقي سيكون له إسقاط واضح في تصاعد مطالب أكراد تركيا للحصول على الحد الأدنى من حقوق أقرانهم العراقيين. وقد أثبت تصعيد للعنف على الحدود العراقية التركية خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ حجم التأثير الذي أخذت تمارسه القيادات الكردية العراقية في دعم مطالب حزب العمال السياسية، ما حدا بالحكومة التركية إلى الإعلان وللمرة الثانية عن رغبتها في إجراء مفاوضات مباشرة مع حكومة إقليم كردستان لوضع حد لمشكلة التمرد المنطلق من أراضي الإقليم ضد أمنها القومي.

فحكومة العدالة والتنمية التركية أصبحت تعطي تفهما أكبر لقضية الأكراد وحقوقهم داخل الدولة التركية .إن تلك ولا شك مؤشرات مهمة على أن الحكومة التركية أميل إلى الحل السلمي منها

إلى استخدام العصا العسكرية التي بينت السنوات السابقة فشلها في قلع الشعور القومي الكردي، وهي مؤشرات قد يكون لها وقع ومصداقية عالية نظرا لحجم التأييد الذي أخذت تحرزه حكومة العدالة في الشارع التركي بسبب إنجازاتها الاقتصادية وواقعيتها السياسية[١].

ثانياً: المشكلة الكردية وتفاعلاتها الأقليمية

إن للمشكلة الكردية تفاعلات كبيره وأهمها:-

أ) المشكلة الكردية والعلاقات السورية- التركية

إذا كان مشروع تطوير جنوب شرق الأناضول (الغاب) يستأصل، برأي الأتراك، النزعة الانفصالية عند الأكراد، فإن البعد الخارجي للمشروع يتضمن أيضاً إحكام الطوق على الحركة الكردية المسلحة، وممثلها الرئيس حزب العدالة الكردي، عبر الضغط المائي على الدول التي تدعي تركيا دعمها لهذا الحزب، وخصوصاً سوريا[٢].

فمنذ إعلان عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردي الحرب الشاملة ضد النظام التركي وتنفيذه عدداً من الهجمات ضد السياحة والمصالح التركية في الخارج، بدأت الصحافة التركية تشن حرباً إعلامية هائلة ضد سوريا، متهمة إياها بدعم حزب العمال الكردي الانفصالي، فقد صرح مسؤول تركي كبير "إن اجتماعاً عُقد في سهل البقاع اللبناني بين منظمات معارضة للنظام في تركيا ومنها حزب العمال الكردي، والحزب الشيوعي الثوري الكردي، واتخذت قرارات عدة أهمها: تنسيق العمل فيما بينها في المدن بهدف تخفيف الضغط على الثائرين الأكراد في جنوب شرق الأناضول"[٣].

---

(١) العزاوي، دهام، تركيا وخيارات المواجهة مع حزب العمال الكردستاني، مرجع سابق:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1EC794B8-DDED-4321-BB40-0B02464E9660.htm

(٢) نور الدين، محمد وآخرون، **العرب والأتراك في عالم متغير: الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية**، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٣، ص١٣٢.

(٣) رضوان، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، مرجع سابق، ص٣٩.

وتزايدت الاتهامات التركية لسوريا بدعمها لحزب العمال الكردستاني (PKK) وتوفير الدعم للثوار الأكراد وتسهيل عملياتهم ضد القوات التركية، وتوفير معسكرات تدريب للحزب في منطقة البقاع اللبنانية، رغم إصرار سوريا على أنها غير مسئولة عن ذلك وأنها لا تستطيع حراسة الحدود السورية-التركية التي يبلغ طولها ٩٠٠كم ذات الطبيعة الصعبة المعروفة، وبأن قواتها العسكرية مرابطة على الحدود الفلسطينية وفي لبنان[١].

وفي محاولة لتطويق الأزمة التي بدأت بالتصاعد بين البلدين قام رئيس الوزراء التركي آنذاك تورغوت أوزال، بزيارة رسمية إلى سوريا في تموز ١٩٨٧ لاحتواء الموقف، وأثناء الزيارة أثار الجانب التركي قضية دعم سوريا لحزب العمال الكردستاني، فيما آثار الجانب السوري قضايا المياه العالقة بين الجانبين، وبانتهاء الزيارة تم توقيع بروتوكولين، تعهدت تركيا من خلالهما بتدفق حد أدنى من مياه نهر الفرات يبلغ ٥٥٠م٣/ث، كما تعهد الطرفان بخصوص التعاون الأمني، العمل على منع انطلاق أي نشاطات تخريبية من أي دولة للدولة الأخرى، لكن الأتراك ظلوا يوجهون الاتهام لسوريا بالسماح للثوار الأكراد بالمرور عبر الحدود السورية وتنفيذ عمليات عسكرية داخل الأراضي التركية. وأظهر الأتراك أدلة استقوها من اعتراف أعضاء حزب العمال الكردستاني الذين وقعوا بالأسر واعترفوا بضلوع سوريا بدعمهم وتدريبهم[٢].

وأكد الأتراك أن قيام سوريا بهذه الأعمال رغم توقيع الاتفاقية بين البلدين يعتبر انتهاك صريح من قبل سوريا للاتفاقية، خصوصاً وأن الأتراك التزموا بها تماماً، وخصوصاً فيما يتعلق بالحصة المائية

---

(١) المرجع السابق، ص٤٠.

(٢) روبنس، فيليب، **تركيا والشرق الأوسط**، ترجمة ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، قبرص، ١٩٩٣، ص٦٧.

الممنوحة لسوريا، كما أكد الأتراك أن سوريا خصصت مناطق واسعة من لبنان الخاضع لسيطرتها لتدريب الثوار الأكراد على أيدي المنظمات الثورية الفلسطينية واللبنانية التابعة لسوريا(١).

وفي عام ١٩٨٩ هدد تورغوت أوزال الذي كان قد أصبح رئيساً للجمهورية آنذاك بقطع المياه عن سوريا إذا واصلت انتهاكها للاتفاقيات الأمنية بين الطرفين، والتي تقضي بمنع انطلاق النشاط الكردي الموجه ضد تركيا من الأراضي السورية(٢).

وفعلا قامت تركيا بقطع المياه عن سوريا لمدة شهر من تاريخ ١٩٩٠/١/١٣ وحتى ١٩٩٠/٢/١٣، كإنذار لسوريا ولتأكيد جدية القادة الأتراك في تهديداتهم، في حين أكدت بعض التحليلات الصحفية التركية آنذاك، أن هذا الإجراء جاء بديلاً للإجراء الذي طالب به قادة الجيش التركي بعد هجوم قامت به عناصر كردية على أهداف حيوية تركية، والذي كان يتضمن شن غارات انتقامية على قواعد حزب العمال الكردستاني في الأراضي السورية، وفي البقاع اللبناني، على غرار ما كانت تقوم به إسرائيل(٣).

وفي مارس ١٩٩٢ هدد سليمان ديميريل رئيس الوزراء التركي آنذاك، بأن تركيا تحتفظ بحقها في ملاحقة مسلحي حزب العمال أينما كانوا. وكان يقصد بأن تركيا تملك الحق بملاحقة ثوار حزب العمال في الأراضي السورية واللبنانية أيضاً(٤).

إلا أنه ومع وصوله إلى رئاسة الجمهورية في تركيا عام ١٩٩٣، حاول سليمان ديميريل تلطيف الأجواء مع سوريا، حيث قام بزيارة إلى دمشق في نهاية عام ١٩٩٣، في محاولة لإعادة جسور التفاهم والقضاء على كل مبررات سوء الفهم بين الطرفين، ورغم نجاح الزيارة في توقيع عدد من

---

(1)Mannes, Aaron., (2004), **Profiles in terror: the guide to Middle East terrorist organizations**, Lanham, Md. Rowman & Littlefield Publishers, p180.

(٢) السماك، محمد وآخرون، **العرب والأتراك في عالم متغير: العلاقات العربية التركية: حاضرها ومستقبلها**، مركز الدراسات والتوثيق والنشر، بيروت، ١٩٩٣، ص٩٩.

(٣) روبنس، تركيا والشرق الأوسط، مرجع سابق، ٦٧.

(٤) علي، حزب العمال الكردستاني ومستقبل المسألة الكردية في تركيا، مرجع سابق، ص٦٢.

الاتفاقات الثنائية بين الجانبين فيما يخص الأمن على الحدود وقضايا المياه، إلا أن العلاقات بين الدولتين سرعان ما تدهورت مرة أخرى بسبب استمرار دعم سوريا لحزب العمال الكردستاني حسب الإدعاء التركي(١).

وفي السنوات اللاحقة تزايد استياء السلطات التركية من الدعم السوري لحزب العمال الكردستاني، وعبر المسئولون والسياسيون الأتراك عن هذا الاستياء بتصعيد اللهجة تجاه سوريا من خلال اعتبارها دولة عدوة تساعد المتمردين على الحكومة التركية، وتصاعدت المطالبات بشن عمل عسكري ضد معسكرات حزب العمال الكردستاني في الأراضي السورية واللبنانية، وصاحب ذلك حملة صحفية شديدة ضد سوريا(٢).

وفي عام ١٩٩٦ تصاعدت الأزمة بشكل ملحوظ، وصرح المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية التركية نور الدين نوركان بأن: "سوريا تحاول، عبر إثارة مشكلة مياه الفرات على الصعيد العالمي، أن تخفي الدعم الذي تقدمه إلى حزب العمال الكردي الانفصالي"(٣).

ودعا وزير الخارجية التركي دينيز بايكال سوريا في مؤتمر صحفي عقده في أنقرة إلى التوقف عن تقديم الدعم لمقاتلي حزب العمال الكردستاني. كما حذر مسعود يلماظ رئيس حزب الوطن الأم ورئيس الحكومة التركية في ذلك الوقت في خطاب له في مدينة انطاكية، الحكومة السورية قائلاً: "إما أن يوقف هذا البلد المجاور أعماله المناوئة لتركيا، ويتعاون معنا لمواصلة تنميته، أو ينال عاجلاً أم آجلاً القصاص الذي يستحقه، إن تركيا صبورة لكن عندما ينفذ صبرها سيكون ردها قاسياً للغاية(٤).

وتصاعدت الأزمة بين سوريا وتركيا في شهر مايو و يونيو ١٩٩٦، عندما نشرت كلا البلدان جيوشها على الحدود بينهما، بعد اتهام سوريا لتركيا بأنها تقف وراء الانفجارات التي شهدتها بعض

---

(١) رضوان، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، مرجع سابق، ص٤٠-٤١. وايضاً:
- Ibrahim, The Kurdish conflict in Turkey : obstacles and chances for peace and democracy, op. cit, p208.

(٢) روبنس، تركيا والشرق الأوسط، مرجع سابق، ٦٧.

(٣) صحيفة السفير اللبنانية، ١٩٩٦/٤/٢٥.

(٤) رضوان، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، مرجع سابق، ص٤٢.

المدن السورية، وترافقت هذه الأحداث مع عملية عسكرية واسعة النطاق في الأراضي العراقية لملاحقة حزب العمال الكردستاني. وفي أكتوبر عام ١٩٩٨، أعلن قائد الجيش التركي أنه الدعم السوري لحزب العمال الكردستاني يمثل حرباً غير معلنة بين تركيا وسوريا، وطالبت الحكومة التركية سوريا بوقف دعمها للحزب، وطالبتها بتسليمها رئيس الحزب عبد الله أوجلان، وفي الوقت الذي بدأت فيه القوات التركية بحشد قواتها على الحدود السورية، أعلن مسعود يلماظ رئيس الوزراء التركي أن تركيا قد قررت إنهاء دعم سوريا لحزب العمال الكردستاني وأوجلان، وأن تركيا على استعداد لاستخدام كل ما تملكه من قوة وكل ما تملكه من وسائل لإنهاء تهديد حزب العمال الكردستاني. ولكن الأزمة انتهت أخيراً دون اللجوء إلى العنف عندما طردت سوريا عبد الله أوجلان من أراضيها، ووقعت اتفاق أضنة الذي تعهدت فيه بعدم دعمها للحزب في المستقبل(١).

ويرى العديد من المحللين أن اتفاق أضنة الذي أسقط ورقة حزب العمال الكردستاني كان أكبر بكثير من مجرد منع لتفجر الأوضاع بين تركيا وسوريا إلى حد مواجهة مسلحة بين البلدين، بل هي نقلة تحول في التعامل مع الملف الكردي بينهما ، مع عدم إهمال الجوانب الأخرى من الاتفاق التي تشمل التعاون في المجالات الاقتصادية والفنية الأخرى. حيث تلا ذلك تدشين مرحلة جديدة من التعاون السوري التركي في الاتفاق الأمني الموقع بين البلدين في ١٩/١٢/ ٢٠٠٣ (اتفاق أنقرة أو مذكرة تفاهم أنقرة) بهدف تطوير وتعميق العلاقات في مجال عمل وزارتي الداخلية في البلدين. في المجال الأمني والجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة، وتكثيف الاتصالات، وتبادل الخبرات بين أجهزة الوزارتين ومكافحة الإرهاب في إشارة واضحة إلى حزب العمال الكردستاني(٢).

وهنا تجدر الإشارة إلى أن أحد تعقيدات معالجة الملف الكردي في سوريا سببها الهجرات الكردية المتتالية من دول الجوار منذ ستينات القرن الماضي بسبب الأوضاع الأمنية التي شابت شمال العراق والمحافظات الجنوبية الشرقية التركية جراء المواجهات الطاحنة التي دارت بين القوات الحكومية

---

(1)Rubin, Barry M., (2001), **Turkey in world politics: an emerging multiregional power**, Colorado: Lynne Rienner Publishers, p96.

(٢) صحيفة السفير اللبنانية، ٢٥/٤/١٩٩٦.

في البلدين والحركات الانفصالية الكردية، وسوريا رسمياً لا تعترف بحق المواطنة لهؤلاء، وتعتبر أن كل الأكراد الذين هاجروا إلى سوريا منذ عام ١٩٦٢ مهاجرون غير شرعيين. وقد أفرد الرئيس بشار الأسد جزءاً من خطابه بمناسبة بداية ولايته الدستورية الثانية لمعالجة هذا الموضوع وتوضيح الرؤية الرسمية السورية حياله، حيث أكد أن " هناك من أتى إلى سوريا من جنسيات مختلفة.. ومعظمهم من الأكراد الذين أتوا من تركيا أو من العراق لأسباب معيشية سياسية أمنية وغيرها. هذا الموضوع لا علاقة لنا به"، واعترف الرئيس الأسد صراحة أن الملف لم يكن يمثل أولوية بالنسبة لسوريا خلال العقود الأربعة الماضية، وأن معالجاته كانت بطيئة[1].

وقد لعبت سابقاً العلاقات السورية مع الأحزاب الكردية العراقية والتركية عامل توازن حيّد المناطق السورية ذات الكثافة السكانية الكردية عن التوتر والصراع، ومنعت بروز نزعات انفصالية كردية، كما كان جارياً في العراق وتركيا وإيران، لكن التغير في البيئة الإستراتيجية التي أوجدها الاحتلال الأمريكي للعراق، أوجد حالة من الخشية لدى سوريا، حيث لم يعد ممكناً الحديث عن تقاطعات واسعة مع الحركات والأحزاب الكردية على الصعيد الإقليمي تحافظ على التحالفات حتى لو تكتيكياً، فتقسيم العراق الذي ترى سوريا بأن الأكراد العراقيين حجر الرحى فيه سيزعزع استقرار وأمن المنطقة، وهو خط أحمر ركز عليه الرئيس السوري ونظيره التركي عبد الله غول في الزيارة التي قام بها الرئيس الأسد إلى تركيا في ١٧ أكتوبر ٢٠٠٧[2].

ويلاحظ التحول الكبير في الموقف السوري من المشكلة الكردية في تركيا، وأثره على العلاقات بين البلدين من خلال ما صرح به الرئيس السوري بشار الأسد قبيل زيارته الأخيرة لتركيا في ١٦ سبتمبر ٢٠٠٩ عندما قال: إن بلاده مستعدة لمساعدة الحكومة التركية في مكافحة تنظيم حزب العمال الكردستاني. كما أشار الأسد إلى أن سوريا مستعدة لقبول عودة أعضاء التنظيم من السوريين إلى سوريا وإعادة منحهم الجنسية السورية التي سُحبت منهم إذا كفوا عن المقاومة المسلحة ضد تركيا[3].

---

(١) صحيفة الثورة السورية، ٢٠٠٧/٧/١٨.

(٢) صحيفة البعث السورية، ٢٠٠٧/١٠/١٨.

(٣) صحيفة تايم تورك على الإنترنت: http://ar.timeturk.com/news_detail.php?id=17528

وفي ١٤ أكتوبر ٢٠٠٩ وخلال مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس التركي عبد الله جول في أنقرة، أعلن الرئيس السوري تأييده المطلق لموقف تركيا من الأكراد بشمال العراق، وقال الرئيس بشار الأسد أن سوريا تؤيد دون شك القرارات التي اتخذتها الحكومة التركية وتقبل بها كحق مشروع لتركيا[١]. وبذلك تكون قد طويت بشكل نهائي صفحة الخلافات السورية التركية بشأن قضية الأكراد والدعم السوري لهم سابقاً.

٢- المشكلة الكردية والعلاقات العراقية- التركية

كان للمشكلة الكردية تأثيراً واضحاً على العلاقات بين العراق وتركيا، نظراً لوجود حدود مشتركة بينهما يبلغ طولها ٣٣١ كلم، وأن معظمها تمتد في مناطق جبلية وعرة يصعب السيطرة عليها ووضع حد لتحركات المجموعات المسلحة من خلالها ، ولذلك دخلت الدولتان في ترتيبات أمنية مشتركة، منها اتفاقية "المطاردة الحثيثة" في ١٥ أكتوبر ١٩٨٤، حيث سمحت هذه الاتفاقية لكلا البلدين بعد إعلام الطرف الآخر باجتياز أراضيها لمدة ٣ أيام وبمسافة ٥ كلم لملاحظة العناصر الكردية المسلحة، وقد استفادت الدولتان من هذه الاتفاقية حتى نهاية الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٨[٢].

وقد كان التعاون متكاملاً خلال الثمانينيات بين تركيا والعراق فيما يتعلق بالقضية الكردية عموماً من أجل احتواء حركة الأكراد، حيث كان هناك أهداف مشتركة، في المجال الاقتصادي، أهمها أنابيب النفط يسعى الطرفان لتحقيقها. ولكن في أعقاب حرب الخليج الثانية، تغير الموقف السياسي التركي نتيجة المتغيرات المتعلقة بتركيا نفسها، وأهمها[٣]:

---

(١) صحيفة البعث السورية، ٢٠٠٩/١٠/١٥.

(٢) بهنان، قضية حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات العراقية- التركية، مرجع سابق، ص٤٧. وأنظر أيضاً:

- Hale, William M., (2007), **Turkey, the US and Iraq,** London: Saqi, p35.

(٣) عبد الناصر، وليد، **أكراد العراق وتأثير البيئتين الإقليمية والدولية**، مجلة السياسة الدولية العدد ١٢٧، يناير ١٩٩٧م، ص٥٠.

- الالتزام السياسي التركي تجاه قوات التحالف بالحفاظ على الوضع الراهن في العراق، واستكمال حصاره من اتجاه الشمال. وهكذا حرمت تركيا من عوائد نقل النفط العراقي عبر الأنابيب، التي تمر في أراضيها، على الرغم من المقررات التعويضية، التي لا تتلاءم مع العائد الحقيقي.

- تخوف الحكومة التركية من انعكاس أثر الحكم الذاتي لأكراد العراق، على أكراد تركيا نفسها، مما قد يحدث قلاقل داخلية فيها.

- وأثار هاجس تركيا، خوفها من زيادة نشاط حزب العمال الكردستاني التركي، واتخاذه من كردستان العراق قاعدة له، مع إمكان تجنيده لعناصر جديدة، أو التحالف مع الأحزاب الكردية العراقية، مما يؤثر في الوضع، السياسي والأمني، في تركيا. ولإزالة هذا التخوف فإن تركيا سمحت لنفسها في كثير من الأوقات بدفع قواتها المسلحة إلى داخل الحدود العراقية محاولة تدمير قواعد هذا الحزب. كما تحالفت في أوقات أخرى، مع الأحزاب الكردية العراقية، ولاسيما الحزب الديموقراطي الكردستاني لقتال عناصر حزب العمال التركي.

- رغبة تركيا في الظهور بمظهر "راعي أكراد العراق"، في إطار ما أسمته، منذ عام ١٩٩٤، "التعامل مع الواقع الكردي". وتهدف تركيا من هذا التعامل إلى[١]:

- مقاومة أي اتجاه لاستقلال الأكراد، أو إعلان دولة منفصلة.
- ضمان عدم تأثيرهم في أكراد تركيا. وفي الوقت عينه، الإيحاء لهؤلاء أنها ترعى أشقاءهم في العراق، وبذلك تحتوي ردود فعلهم.
- ضمان عدم إثارة العراق للمشاكل الحدودية، أو حقه التاريخي في أراضٍ تركية .
- الحصول على دعم ملائم من دول الاتحاد الأوروبي، من خلال دعمها لأكراد العراق.

---

(١) المرجع السابق، ص٥١. وأنظر أيضاً:

- العزاوي، دهام محمد، **المسألة الكردية في العلاقات العراقية – التركية وأثرها في الأمن القومي العربي**، شؤون عربية، العدد ١٢٠. ص٢٠٠-٢٠١.

- تخوف تركيا من تدفق مهاجرين أكراد إلى داخل أراضيها، في حالة عدم وجود استقرار شمالي العراق، وهي الحالة التي تنجم عن ثلاثة عوامل:
  - فراغ السلطة، أو الصراع بين الأكراد أنفسهم.
  - محاولة الحكومة العراقية إعادة ضم شمالي العراق، بالقوة، مما يثير حرباً جديدة في المنطقة .
  - حدوث مجاعات، أو أوبئة.

أما على صعيد العمليات العسكرية التركية في الأراضي العراقية لملاحقة المتمردين الأكراد، فهذه العمليات لم تهدأ منذ عام ١٩٩١، فبعد هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية،وإفتقاد حكومة العراق السيطرة على أراضيها في الشمال نتيجة قرار مجلس الأمن فرض "منطقة الحظر أو المنطقة الآمنة" شمال خط العرض ٣٦ ، الذي أعقبه امتداد نفوذ الأكراد إلى منطقة كردستان العراقية ثم نشاط حزب العمال الكردي، الذي أتاح لحكومة تركيا حرية اختراق حدودها مع العراق، في أي وقت تشاء وبأي حجم من القوات. وفي كل مرة كانت تركيا تعلن أن "هدف العملية هو حماية الدولة التركية من الهجمات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني ، وأنها لا تهدف أبدا إلى انتهاك سيادة العراق". وقد اتخذت العمليات العسكرية الصور الآتية(١):

١. الحرب بالوكالة ، وذلك عن طريق دعم الحزب الديموقراطي الكردستاني والتحالف معه لإحباط نيات حزب العمال الكردستاني التركي وتدمير قواعده، وإجباره على الدفاع عن نفسه في أراضي العراق نفسها، بدل أن يكثف أنشطته ضد الأراضي التركية.
٢. الغارات التركية المحدودة ضد قواعد الحزب في شرقي وجنوبي شرقي تركيا وفي داخل الأراضي العراقية وهي مستمرة كذلك على فترات، طبقاً لحجم المعلومات عن احتمالات نشاطات الحزب المستقبلية، أو نيته مهاجمة الأراضي التركية، أو لفرض السيطرة عليه، وإنزال أكبر خسائر به،

(١) بهنان، قضية حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات العراقية– التركية، مرجع سابق، ص٤٧.

وتكون هذه الغارات، في الغالب، عبر اختراقات جوية، لقصف مواقع الحزب، أو قصف بالمدفعية للتجمعات على الحدود ، أو من خلال "كوماندوز" أتراك، ينفذون عمليات محدودة، بالتعاون مع "البشمركة"، في الحزب الديموقراطي الكردستاني.

٣. الهجمات الشاملة بقوات كبيرة التي تنظمها الحكومة التركية، على فترات، لتدمير قواعد الحزب. ويستخدم فيها أفرع القوات المسلحة التركية (قوات برية – قوات جوية – أجهزة استخبارات ... إلخ) ، وغالباً ما تتزامن مع أزمات داخلية تركية، مثل تدعيم موقف الأحزاب الحاكمة في انتخابات قادمة، أو شغل الجيش بمهام قتالية لإبعاده عن تطورات سياسية[١].

وفي نوفمبر ١٩٩٢ شن الجيش التركي هجوماً على مواقع لحزب العمال الكردستاني في شمالي العراق، بقوة تقدر بحوالي خمسة عشر ألف مقاتل، يساندهم حوالي ٣٠٠ دبابة ، واستمرت القوات التركية في أراضي العراق لمدة شهر، ثم انسحبت. كما انطلقت حملة تركية أخرى، في الفترة من مارس إلى مايو ١٩٩٥، بقوات ضخمة قوامها ٣٥ ألف جندي وأطلق عليه عملية فولاذ، وتوغلت إلى مسافة ٤٠ كم داخل العراق. وشُن، خلالها، الكثير من الهجمات والغارات والقصف، الجوي والمدفعي، ضد قواعد حزب العمال الكردستاني، في هافتانين وميتنا وهاكورك. وكانت هذه الحملة متسقة مع الحملات العسكرية، اليومية، التي يشنها الجيش التركي، ضد المتمردين الأكراد في جنوبي شرقي تركيا[٢].أما هجوم الجيش التركي في الفترة من مايو إلى يوليو ١٩٩٧ فقد كان الأشد والأعنف، وكان أحد أهدافه السياسية "إبعاد الجيش عن الصراع الجاري داخل تركيا، نتيجة اتجاه حزب "الرفاه الإسلامي" إلى إصلاحات دينية، ضد الاتجاه "العلماني"، الذي يتولى الجيش الحفاظ عليه. وقد بدأ الهجوم في ١٤ مايو ١٩٩٧، بالتحالف مع الحزب الديموقراطي الكردستاني. وأعلنت البيانات التركية، خلال هذه الحرب، قتل مئات من أعضاء حزب العمال ، وتدمير قاعدة نراب (Nirab)، وهي قاعدته

---

(١) عبد الناصر، أكراد العراق وتأثير البيئتين الإقليمية والدولية، مرجع سابق، ص٥٣.

(٢) صالح، عبد الله، "**أبعاد الحملة التركية على الأكراد**"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢١، يوليو ١٩٩٥م، ص ١٥٦–١٥٨.

الرئيسية، ورفع العلم التركي عليها . ثم أعلنت القوات التركية أنها ستقيم منطقة آمنة، داخل حدود العراق، يراوح عمقها بين ١٠ و ٥٠ كم، وكانت قد توغلت حوالي ١٠٠ كم داخل الأراضي العراقية. إلا أن هذا الإعلان، قُوبِلْ برفض تام من جميع الدول. بعدها أعلنت الحكومة التركية عن انسحاب قواتها من شمالي العراق. بينما أعلنت بغداد أن قوات تركية لا تزال موجودة في المنطقة(١).

وبإعتقال أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني في نوفمبر ١٩٩٩، حصل وقف إطلاق للنار من جانب عناصر حزبه، ولكن هذه المواجهات عادت لتشتعل مرة أخرى بعد خمس سنوات، وعادت القوات التركية لممارسة اجتياحاتها المتكررة لشمال العراق(٢). ومن أجل تلافي مغبة اجتياح تركي شامل للأراضي العراقية، كان لا بد من تحرك سياسي عراقي مكثف والجلوس على طاولة المفاوضات مع الجانب التركي وكذلك حشد المواقف الدولية، وهكذا تحققت عدة لقاءات بين المسئولين العراقيين والأتراك وبأعلى المستويات خلال السنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٨ توجت بالتوقيع على اتفاقية ثنائية بين العراق وتركيا لتشكيل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي في ١٠ يونيو ٢٠٠٨، وكان الهدف منها توثيق علاقتهما الثنائية، ودعم أواصر العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية بينهما، وتنسيق مواقفها الإقليمية لتحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط(٣). ومما سبق يتضح لنا تشابك القضية الكردية وتداخلها في التأثير على العلاقات العربية – التركية سياسيا واقتصاديا وأمنيا.وتأثيرها على

---

(١) دلي، (خورشيد حسين) ، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية** ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ١٩٩٩ ، ص٤٩. وأيضاً:

- Gunter, Michael M., (1999), **The Kurdish predicament in Iraq: a political analysis,** New York : St. Martin's Press, p118.

(٢) بهنان، قضية حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات العراقية- التركية، مرجع سابق، ص٤٧. وأيضاً:

- Marcus, Blood and belief: the PKK and the Kurdish fight for independence op. cit, p310.

(٣) جاسم، العلاقات العراقية التركية في ضوء اتفاقية التعاون الأمني الاستراتيجي، مرجع سابق، ص٥٦.

أزمة المياه بين تركيا ودول الجوار العربي،حيث كانت سببا في توتير العلاقات وتحسنها. وعندما يشهد المستقبل حكماً ذاتياً للأكراد بتركيا سينعكس إيجابا عليها.

المبحث الثاني: مستقبل المياه ما بين تأزيم وتوثيق العلاقات العربية التركية

تشهد العلاقات العربية التركية- كما ذكرنا- تحسناً واضحاً في السنوات الأخيرة، وبدا واضحاً توجه الطرفين العربي والتركي نحو تعزيز هذه العلاقة وتعزيز التعاون بين الجانبين في مختلف المجالات، ولكن رغم هذا التقدم الذي يتحقق على أرضية العلاقات تبقى قضية المياه والخلاف بين تصورات ورؤى الجانبين حول سبل التعامل معها، هو الأمر الأهم في دراسة واقع ومستقبل هذه العلاقات[1].

وليس هناك أكثر من اسطنبول إدراكا لمثل هذه الأهمية للقضايا العالقة بين الجانبين العربي والتركي حول المياه، والتي لخصها بوضوح شديد رئيس إحدى شركات المياه الكبرى في تركيا يوزير غاريه حيث يقول : "المياه ستصبح نادرة يوما بعد يوم، وسترتفع أثمانها وستصبح كالنفط والغاز الطبيعي، وهذه الندرة ماثلة بقوة في منطقة الشرق الأوسط، ونتيجة للحاجات المتزايدة للمياه في "إسرائيل" فيمكن تزويدها بالمياه عبر شحن المياه لها من تركيا، أو عبر مشاريع تحليه مياه البحر، وإن الحل نفسه سيفرض على الدول العربية الغنية بالنفط والغاز الطبيعي من أجل الحصول على المياه بصورة تجارية. وهناك مشاريع جاهزة لتزويد الدول العربية المجاورة أو البعيدة بالماء لقاء ثمن هذه السلعة التي تعتبرها تركيا ثروة وطنية كما هو النفط في الدول الأخرى". بالمقابل ليس هناك لبس حول أهمية تلك المياه بالنسبة للجانب العربي، وهذا ما أشار إليه الأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربيةعصمت عبد المجيد حين حدد(٣) تحديات أساسية يواجهها الأمن المائي العربي من بينها «المشاكل المشتركة مع دول الجوار وخاصة مياه نهري دجلة والفرات بين تركيا وكل من سورية والعراق»[2].

---

(١) صحيفة الوسط البحرينية، ١٤/٦/ ٢٠٠٨م.

(2)Martin, Lenore G., (2004), **The future of Turkish foreign policy**, Cambridge, Mass, MIT Press, p354.

ومن هنا فإن تناول مستقبل العلاقات العربية التركية يجب أن يسير في عدة محاور، بحيث يتناول المحور الأول العلاقات بين تركيا والدول العربية عموماً بمعزل عن قضايا ومشاكل المياه، أي بمعنى دراسة تطورات العلاقة بين تركيا والدول العربية غير المعنية بهذه الأزمة بشكل مباشر وهي الدول العربية جميعاً باستثناء كل من سوريا والعراق. أما المحور الثاني فيتم من خلاله دراسة العلاقات التركية السورية، والمحور الثالث العلاقات التركية العراقية، وذلك نظراً لاختلاف وضع ومكانة العلاقة مع كل من هاتين الدولتين في الإستراتيجية التركية المستقبلية. مع ضرورة الإشارة إلى عدم تجاهل تأثير العلاقات المائية بين هاتين الدولتين على العلاقات التركية مع باقي الدول العربية.

أولاً: العلاقات التركية مع الدول العربية غير المعنية بمشكلة المياه

وقد شهدت هذه العلاقات تطوراً ملحوظاً بسبب التطورات التي شهدتها السياسة التركية تجاه الدول العربية وقضاياها المصيرية كما ذكرنا في الفصل الماضي، وخصوصاً مع تزايد التعاون والاعتماد المتبادل على الصعيد الاقتصادي بين تركيا والدول العربية وخصوصاً الدول الخليجية، وكذلك جمهورية مصر العربية، وأيضاً العلاقات التركية مع كل من الأردن ولبنان، ومواقفها الواضحة في دعم السلطة الفلسطينية والقضية الفلسطينية عموماً. أما العلاقات التركية مع باقي الدول العربية في أفريقيا فهي – كما هو حال العلاقات بين تركيا والأردن ولبنان – ليست ذات أهمية كبيرة في دراستنا نظراً للبعد الجغرافي وقلة الاحتكاك السياسي والاقتصادي بين تركيا وباقي دول عرب أفريقيا.

ومن هنا سنقوم بتقسيم دراستنا لمستقبل العلاقات التركية مع الدول العربية غير المعنية بمشكلة المياه بشكل مباشر إلى اتجاهين رئيسيين الأول الاتجاه التركي الخليجي، والثاني الاتجاه التركي المصري. وجدير بالذكر هنا أن المسار التركي الخليجي في هذه العلاقات يستند بشكل مهم على قضية المياه ولكن في جانبها التعاوني وليس الصراعي، حيث أن حاجة دول الخليج العربية الملحة للمياه تعطي أهمية واضحة لتطوير العلاقات بين الجانبين كما سنرى في التفصيل اللاحق.

أ) تطور العلاقات التركية الخليجية

شهدت العلاقات التركية الخليجية تطوراً هاماً في عام ٢٠٠٨ عندما وقعت دول مجلس التعاون الخليجي في ٢٠٠٨/٩/٣ مذكرة تفاهم مع تركيا تتضمن التمهيد لبناء علاقات إستراتيجية خليجية- تركية على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية وحتى الأمنية والعسكرية، وذلك ضمن أعمال اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي الذي عُقد في جدة في المملكة العربية السعودية[١].

ويعتبر توقيع مذكرة التفاهم هذه تحوّلاً يبعث على التفاؤل في العلاقات الخليجية التركية، بالنظر للتطورات المتداخلة والمفعمة بالأزمات التي يواجهها الجانبان على السواء في الجوار المباشر، بما فيها الأوضاع في العراق، والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ومعضلة الإرهاب، وبرنامج إيران النووي، كما اعتبرها أيضاً بعض المراقبين من دول مجلس التعاون الخليجي نقلة نوعية في العلاقات، وإقراراً بأهمية الدور الإقليمي لتركيا، والذي يتميز بالتوازن والاعتدال. وعلى الرغم من أن كلا الجانبين تربطهما علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، فإن كلاً منهما يسعى جاهداً للحفاظ على مصالحه الوطنية والإقليمية التي لا تتوافق مع أجندة واشنطن في كثير من الأحيان[٢].

ويمكن القول أن هذه الاتفاقية أتت لتقر وتعترف بأهمية الدور التركي في المنطقة، ولوضع رؤى وتصورات مشتركة لكافة قضايا المنطقة، سواء الأوضاع العراقية بعد سقوط نظام صدام عام ٢٠٠٣، أو البرنامج النووي الإيراني، أو الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، أو الحرب على الإرهاب، بصورة تحفظ للطرفين الخليجي والتركي مصالحه الإقليمية والوطنية بعيداً عن أي تأثيرات خارجية. فهذا التقارب له الأثر الكبير على المستوى الإقليمي في المنطقة، فالتوجهات والأفكار المشتركة نحو هذا التقارب الاستراتيجي بين الطرفين سيخفف من أسلوب الاعتماد على الغرب لحل قضايا المنطقة. كما أراد الجانبان أن تكون الشراكة بينهما إستراتيجية تشمل كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية[٣].

---

(١) صحيفة الرياض السعودية، ٢٠٠٩/٩/٤.

(٢) مبروك، شريف شعبان، "**نحو ترسيخ العلاقات الخليجية التركية**"، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد ٩٥، ديسمبر ٢٠٠٨، ص٤٥.

(٣) البايطين، عفراء أحمد، "**الشراكة الخليجية التركية: أسبابها وحدودها وتداعياتها السياسية**"، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٥٥، أبريل ٢٠٠٩، ص٤٢.

وتسعى تلك الاتفاقيات إلى تحقيق تكامل بين كل من تركيا ودول الخليج العربية خاصة أن الطرفين يحتاج كل منهما للآخر، فتركيا تمتلك اقتصاداً متنوعاً لديه إمكانيات صناعية وزراعية وتجارية ومائية، غير أن أزمتها الأساسية تظل هي الطاقة، حيث تستورد ٩٠ % من احتياجاتها النفطية، فضلاً عن نقص رؤوس الأموال والاستثمارات اللازمة لنمو الاقتصاد الذي عانى من أزمات مالية طاحنة قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، وهو ما جعل تركيا ترى في الخليج احد المداخل لحل أزمتها. أما دول مجلس التعاون الخليجي بإمكانياتها النفطية الهائلة، فترى تركيا ليس من منظور أنها مصدر محتمل للمياه فقط، إنما يتجاوز ذلك للبحث عن فرص استثمار الأموال الخليجية، فضلاً عن أن تركيا تمثل سوقاً كبيرة بسكانها السبعين مليوناً تقريباً، وكذلك موقعها الجغرافي يمثل منفذاً للخليج على أوروبا وآسيا الوسطى، فهو نقطة وسط بين المناطق المنتجة والمستهلكة للنفط، وتتقاطع عندها أيضاً حضارات الشرق والغرب [(١)].

وإذا نظرنا إلى الجانب السياسي في العلاقات الخليجية التركية نجد أن تركيا تشكل أحد أهم القوى الفاعلة في المحيط الجغرافي لمنطقة الخليج خاصة في ظل شبكة العلاقات التي تمتلكها تركيا والتي تصلها مع جميع الفاعلين الدوليين دون استثناء، ومن هنا فإن دول الخليج العربية يمكنها الاستفادة من هذا الواقع وتعزيز علاقتها مع تركيا لسببين رئيسيين[(٢)]:

الأول: تحقيق توازن إقليمي مع إيران: فموقع تركيا وحجمها وعدد سكانها وقوتها العسكرية مشابه جداً لما تملكه إيران، مما يؤهلها للعب دور مهم في تحقيق توازن جيواستراتيجي مع إيران، وبذلك سيكون من الطبيعي أن تلجأ دول الخليج العربي لفتح بوابة التواصل الاستراتيجي مع تركيا التي تشهد منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة صعوداً جيوسياسياً منسجما مع طبيعة المنطقة وإرثها

---

(١) المرجع السابق، ص٤٢.

(٢) باكير، علي حسن،" **نحو علاقات تركية خليجية إستراتيجية**"، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٤٩، أكتوبر ٢٠٠٨، ص٦٥.

التاريخي وبعيداً عن الحساسيات. في الوقت الذي لا تفرض فيه تركيا نفسها بالقوة على المنطقة، وتقدم نموذجاً مغايراً عن النموذج الصدامي، الانتهازي والابتزازي الذي تقدمه إيران[١].

الثاني: حل المشكلات والأزمات الإقليمية: حيث يمكن لدول الخليج العربية الاعتماد على تركيا في هذا السياق، خاصة أن صعودها إقليمياً لم يأت نتيجة صفقات أو مساومات أو على حساب أحد الأطراف الإقليميين، وهي وإن كانت قادرة على استغلال حاجة الولايات المتحدة وحلف الأطلسي لها خلال حرب أفغانستان والعراق، إلا أنها لم تفعل على عكس اللاعب الإيراني الذي لم يمانع ولن يمانع عقد أي صفقة على حساب دول الخليج العربية والدول العربية عموماً. ومن هذا المنطق فإن علاقات تركيا مع جميع الفاعلين المحليين، الإقليميين والعالميين، سيكون مفيداً جداً لدول الخليج العربية[٢].

أما على الصعيد الاقتصادي فمن المعروف أن تركيا تمتلك اقتصاديات متنوعة ومتعددة جعلتها تحتل المركز (الخامس عشر) عالميًا، علاوة على تمتعها بإمكانات صناعية وزراعية وتجارية ومائية، وارتفاع حجم وارداتها بما يوازي ٢٠ مليار دولار سنويًا، وبما يوازي ٩٠% من احتياجاتها النفطية، كما أن تركيا تعاني من نقص رؤوس الأموال والاستثمارات اللازمة لنمو الاقتصاد التركي، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها والمتمثلة في ارتفاع معدلات التضخم، وتراكم المديونية الداخلية والخارجية بها. ومن هنا، فإن تركيا تمثل أرضًا خصبة للاستثمارات الخليجية مهيأة لجذب أعلى قدر ممكن منها، لاسيما في ظل انخفاض حجم الاستثمارات الخليجية والعربية في تركيا، مقارنة بحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي قدرت بحوالي ٢٢ مليار دولار عام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨م. إلى جانب ذلك، فإن تركيا تعد من الفاعلين الأساسين في حجم التجارة العالمية، حيث بلغ حجم التجارة الخارجية التركية عام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨م حوالي ٢٨٠ مليار دولار (١١٠ مليار دولار صادرات، ١٧٠ مليار دولار واردات)، ومن المتوقع أن يصل حجم تجارته الخارجية إلى نصف تريليون

---

(١) للمزيد حول التنافس التركي الإيراني في الخليج والمنطقة انظر:

- باكير، علي حسين، "**التنافس التركي- الإيراني على النفوذ في المنطقة العربية**"، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٥٥، أبريل ٢٠٠٩، ص٤٧-٥٢.

- محمد، محمد عبد الله، "**تركيا- إيران ومواقع النفوذ الجديدة في الشرق الأوسط**"، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٥٥، أبريل ٢٠٠٩، ص٥٣-٥٥.

(٢) باكير، نحو علاقات تركية خليجية إستراتيجية، مرجع سابق، ص٤٩.

دولار في عام ٢٠٢٣م. ومن هنا فإن دول مجلس التعاون الخليجي لديها رغبة في رفع نسبة التبادل التجاري مع تركيا[١].

أما على الصعيد الصناعي: فإن دول الخليج في حاجة شديدة إلى الاستفادة من مواد البناء التي تقوم تركيا بإنتاجها بمختلف أنواعها، خاصة في ظل الطفرة العمرانية التي تشهدها منطقة الخليج الآن، ذلك أن تركيا ثاني أكبر منتج لصفائح الزجاج في العالم، وسادس أكبر منتج للأسمنت، علاوة على كونها تحتل المرتبة الثالثة ضمن أفضل لائحة المتعهدين للإنشاءات عالميًا، بعد الولايات المتحدة، والصين. وأخيرًا، تعد تركيا – والتي تعتبر من أوائل الدول عالميًا من حيث تحقيق الأمان والاكتفاء الغذائي بها – البوابة الخليجية لتحقيق الأمن الغذائي، خاصة في ظل المشروع التركي (مركز الإنتاج الزراعي، وسلة الغذاء في الشرق الأوسط)، والذي تسعى تركيا من خلاله إلى تحويل منطقة شرق الأناضول إلى مركز لإنتاج وتوزيع المحاصيل الزراعية والغذاء على كافة بلدان المنطقة، وذلك عبر ري نحو ملياري هكتار من الأراضي القابلة للزراعة وتطوير الصناعات الغذائية فيها، وذلك بإجمالي استثمارات (١٢) مليار دولار على مدى أربع سنوات[٢].

وفي هذا الإطار يبدو أن فرص تعزيز التعاون الاقتصادي كبيرة بين الدول العربية الخليجية خصوصاً على الصعيد الاستثماري، حيث بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا للعام ٢٠٠٧ حوالي ٢٢ مليار دولار بعدما صعدت بشكل دراماتيكي بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وذلك من ١,١ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى ١٠ مليارات دولار عام ٢٠٠٥ تبعه ارتفاع عدد الشركات الأجنبية المشاركة من ٥٤٠٠ شركة عام ٢٠٠٢ إلى ١٨٣٠٠ عام ٢٠٠٧، وهو ما يشير إلى أن تركيا أصبحت تشكل أرضاً خصبة للاستثمار. وعلى دول الخليج الاستفادة من هذه البيئة الاستثمارية، وضخ أموالهم وفائض عائداتهم النفطية وتوجيهها إليها، لا سيما أن حجم الاستثمارات العربية والخليجية في تركيا يعد متواضعاً قياساً بحجم الاستثمارات الأجنبية فيها من جهة وقياساً أيضاً

---

(١) الحاروني، علي، "**العلاقات الخليجية التركية.. بين دواعي التوثيق ومعوقات التفعيل**"، مركز الإمارات للدراسات والإعلام، ١٥ فبراير ٢٠٠٩: http://www.emasc.com/content.asp?contentid=18078

(٢) المرجع السابق: http://www.emasc.com/content.asp?contentid=18078

بالعوائد النفطية التي تتدفق إلى المجلس، حيث يمكن لتركيا أن تكون منفذاً آمناً لاستثمارات العوائد النفطية[1].

أما على الصعيد العسكري، فسيكون من المفيد جداً لدول الخليج العربية فتح باب التعاون مع تركيا في المجال العسكري، حيث تمتلك تركيا صناعات دفاعية متقدمة تحقق لها نوعاً من الاكتفاء الذاتي، بعيداً عن تحكم الدول التي تفرض قيوداً على الصادرات العسكرية والتكنولوجية، وتسعى أيضاً إلى الدخول في مشاريع إنتاج أسلحة وأنظمة مشتركة وذلك بالحصول على تراخيص إنتاج من بلد المنشأ، الأمر الذي يسمح بانتقال التكنولوجيا والتقنيات العالية إليها، مما قد يمكن دول الخليج في مرحلة من المراحل من الاستفادة من التجربة التركية الصاعدة في هذا المجال. وعلى الصعيد النووي، فإن تركيا متقدمة بأشواط في هذا المجال، وتتجه حالياً لتنفيذ مشاريع إقامة المفاعلات النووية لأغراض الطاقة السلمية بعد أن كانت قد أنجزت منذ زمن بعيد كافة الدراسات المتعلقة بها، واختارت مدينة (سينوب) على البحر الأسود موقعاً لإقامة أول مفاعلاتها النووية من بين ثلاثة مفاعلات نووية تسعى لإقامتها. ولذلك باستطاعة دول الخليج العربية التي تشهد طلباً متصاعداً على الطاقة الكهربائية الاعتماد على التجربة التركية في هذا المجال، وإطلاق المشاريع النووية السلمية لتأمين احتياجات المنطقة من الطاقة الكهربائية خاصة أنها قد بدأت بالفعل الشروع بأولى الخطوات المطلوبة[2].

أما بالنسبة للعامل المائي في العلاقة التركية الخليجية فلا يمكن القول بأنه يمكن أن يكون عامل تنازع بقدر ما سيكون عامل توافق وتعاون بين الجانبين، وخصوصاً أن كل من الجانبين يمتلك ما يفتقده الآخر، وبذلك فإن التكامل والاعتماد المتبادل يمكن بسهولة أن يحل محل أي نظرة صراعية أو تنافسية بين الجانبين.

فتركيا في المقام الأول دول مائية، أما دول مجلس التعاون الخليجي، فهي دول نفطية، ونتيجة للمصلحة المتبادلة فيما بينهما ظهرت العديد من الأطروحات التي تنادي بعملية المقايضة بين المياه

---

(١) باكير، نحو علاقات تركية خليجية إستراتيجية، مرجع سابق، ص٦٠.

(٢) المرجع السابق، ص٦٦-٦٧.

التركية والنفط الخليجي، خاصة وأن تركيا تعد مستوردًا إقليميًا كبيرًا للغاز والنفط، بينما تعاني دول مجلس التعاون الخليجي من شح مائي واضح، وتمثل المياه المحلاه صناعيًا أكثر من ٧٥% من المياه المستخدمة في دول الخليج العربي بكمية تصل إلى ١,٨٥ مليار متر مكعب أي حوالي ٩٠% من إجمالي إنتاج المنطقة للمياه المحلاه. ورغم أهمية التكامل الخليجي – التركي لتحقيق الأمن المائي الخليجي، والأمن النفطي التركي فإن التعاون التركي الخليجي في مجال الطاقة ما زال دون المستوى المأمول، علاوة على أن مشروع (أنابيب السلام) مازال معطلاً حتى الآن، وإن كانت اتفاقية التفاهم الخليجية – التركية المبرمة في سبتمبر ٢٠٠٨م، قد مهدت لعلاقات إستراتيجية جديدة بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا على كافة الأصعدة[١].

ورغم ذلك تبقى هناك بعض العوائق التي تقف حجر عثرة في طريق تفعيل العلاقات التركية – الخليجية، ومن أهمها: غياب الآليات اللازمة لتطوير العلاقات؛ بسبب عدم تبلور سياسة واضحة لتركيا تجاه المنطقة العربية، فضلاً عن نظرة الريبة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي لتطور العلاقات التركية الإسرائيلية، منذ منتصف التسعينيات، وتخوفها من أن تكون أنقرة هي السبيل الإسرائيلي لاختراق اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، وتطبيع العلاقات معها. علاوة على عدم رضا دول الخليج عن المبادرات التركية الرامية إلى جعل الماء التركي مقابل النفط الخليجي، وذلك من خلال مشروع (أنابيب السلام).

إلى جانب ذلك، هناك العديد من المعطيات والقيود التي تحد من فاعلية العلاقات التركية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، من أهمها: أن تركيا لا تستطيع التخلي عن ارتباطاتها السياسية والعسكرية مع الغرب، خاصة في ظل عضويتها في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وحرص الغرب على ضرورة الوجود التركي في منطقة الخليج العربي كعنصر توازن في مواجهة الدورين العراقي والإيراني، ومع

---

(١) الحاروني، مرجع سابق: http://www.emasc.com/content.asp?contentid=18078

وجود تحفظ غربي – أمريكي على توسع الدور التركي في منطقة الخليج العربي، لما يمثل ذلك من تخلي تركيا عن الوصايا الأمريكية.

من ناحية أخرى، تمثل المشكلات الداخلية في تركيا قيداً آخر على السياسة التركية في الخليج العربي، مثل قضية الأكراد التي تهدد الأمن والتوازن داخل المجتمع التركي، كما تهدد وحدة أراضيه، وتسبب ضغطاً على الحكومة التركية، وحرجاً على المستويات الإقليمية والدولية. كما تعتبر المشكلات المثارة بين تركيا من ناحية وسوريا والعراق من ناحية أخرى فيما يتعلق بأزمة المياه من العقبات التي تواجه السياسة التركية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي(١).

ومما سبق يتضح أن أزمة المياه تشكل محركاً أساسياً في العلاقات الخليجية – التركية كما بالعلاقات العربية– التركية بشكل عام. والفارق هنا مع الخليج تجاه تركيا أن العلاقة ستكون مشاركه تبادليه حيث أن سياسة الأمن الغذائي الخليجي اقتضت الاستفادة من أراضي دول الجوار العربي ذات الوفرة المائية والأراضي الزراعية الخصبة كما بتركيا. وهذا بدوره جزء من إجراءات معالجة الأزمة المائية لأن الزراعة بالسعودية مثلا تستهلك ٨٥% من مصادر المياه . وقد سبق واشرنا بالفصل الثاني لاستثمارات زراعية سعودية بتركيا .

وفي الجانب التركي هناك احتياج كبير لاستثمارات دول الخليج العربية في تركيا، وكذلك الاستفادة من المشاريع التنموية الخليجية لتشغيل الشركات التركية بمشاريع البناء والطرق٠٠٠ألخ من المشاريع. وهذا يسهم بدور خليجي مستقبلي مؤثر على السياسة التركية تجاه حلول لأزمة المياه العربية.

٢- تطور العلاقة التركية المصرية

ما زالت العلاقات التركية المصرية يشوبها نوع من الحذر وخاصة من قبل الطرف المصري فبالنسبة لمصر فهي لا تريد لطرف إقليمي خارج المنظومة العربية أن ينازعها دورها الريادي في

---

(١) الحاروني، مرجع سابق: http://www.emasc.com/content.asp?contentid=18078 .

وأنظر أيضاً:

- Larrabee, F Stephen., (2003), **Turkish foreign policy in an age of uncertainty**, Santa Monica, CA : Rand, p165-172.

المنطقة، وخصوصاً بعد التقدم الذي شهدته السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط، ولذلك فإن العلاقات بين تركيا ومصر تشهد تقدماً بطيئاً[1].

وبالرغم من إدراك السياسة الخارجية المصرية لضرورة التحرر من البعد الإيديولوجي الذي سيطر على العلاقات العربية التركية طيلة القرن الماضي، فيمكن ملاحظة حقيقة مهمة مفادها أن العلاقات المصرية–التركية لم تصعد أبداً، برغم كل عوامل التقارب بين البلدين، إلى مستوى الشراكة المميزة منذ قيام تركيا عام ١٩٢٣ حتى الوقت الحاضر. وقد حافظت العلاقات المصرية–التركية طوال النصف الثاني من القرن العشرين على مستوى معين من العلاقات المقبولة، فكلا البلدان انضوى – بشكل أو بآخر– في التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية، فضلاً عن أن النخبة المصرية لم تعانِ تاريخياً من "عقدة تركيا" كما كان الحال في المشرق العربي حتى سنوات قليلة مضت وبما يعيق تطور العلاقات بين القاهرة وأنقره. ويعود السبب في عدم تطور العلاقات بين البلدين إلى تنافر بوصلة السياسة الخارجية: التركية المتجهة نحو الغرب بشكل أساسي، والمصرية المتمركزة حول الصراع العربي–الإسرائيلي بشكل شبه حصري[2].

ومنذ تأكد الوجه العلماني لثورة أتاتورك، حظيت هذه الثورة بانتقادات عنيفة فى مصر وتم اتهامها بالسعي لسلخ المجتمع العربي والقذف به فى أحضان المعادين للإسلام، كما قامت تركيا بالاعتراف بإسرائيل فى ٢٨ مارس ١٩٤٩، وعندما قامت الثورة المصرية اتخذت تركيا موقف العداء منها منذ لحظة قيامها وإلغائها للملكية ووصول الضباط الأحرار للحكم ، كما وقفت تركيا موقف العداء من قرار جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ ومن قرار الوحدة الاندماجية بين مصر

---

(١) المنصوري، فاطمة مسعود، "**تركيا والعرب.. ما أبعد اليوم عن الأمس**"، مجلة البينة الجديدة، السنة الثالثة، العدد (٧٣٠)، ٣١ /١٢/ ٢٠٠٨م.

(٢) صحيفة الجريدة الكويتية، ٢٠٠٨/٩/١٨.

وسوريا عام ١٩٥٨[١]، وكانت مصر أيضاً قد اتخذت موقف معادي جداً لتركيا بعد انضمامها إلى حلف بغداد عام ١٩٥٥[٢].

ولم تشهد العلاقات التركية المصرية تطورات ملحوظة إلا مع نهاية القرن الماضي، فقد تطورت العلاقات وتوطدت فى فترة التسعينيات وتوجت بزيارة زعيم حزب الرفاه الإسلامي نجم الدين أربيكان لمصر فى أكتوبر ١٩٩٦، والذي سعى خلالها لتكوين مجموعة اقتصادية إسلامية تكون مصر أحد أعضائها، وأسفرت تلك الزيارة عن موافقة مصر على الانضمام إلى تلك المجموعة، وعقدت أول قمة لمجموعة الدول الثماني الإسلامية فى اسطنبول فى يونيو ١٩٩٧ وتضم كل من (مصر– تركيا – باكستان – إيران – نيجيريا – بنجلاديش – ماليزيا – إندونيسيا). وفى عام ١٩٩٨ عقدت اللجنة السياسية المصرية التركية أول اجتماع لها فى أنقرة لبحث العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك الإقليمية والدولية. وقام الرئيس حسنى مبارك بدور الوساطة بين كل من تركيا وسوريا فى عام ١٩٩٩ بسبب الخلاف على المياه، كما وقد توجت تلك العلاقات بزيارة الرئيس مبارك لتركيا فى فبراير ٢٠٠٤ وأسفرت عن تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين وبحث الوضع فى العراق والقضايا ذات الاهتمام المشترك[٣].

وخلال الفترة من ٢٢ – ٢٣ مارس ٢٠٠٤ عقدت بالقاهرة ندوة مغلقة تعكس الرؤى المصرية والتركية للشرق الأوسط بعد أحداث ١١ سبتمبر، جاء ذلك فى إطار التنسيق بين مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ومركز الدراسات الإستراتيجية بوزارة الخارجية التركية وشارك فيها مجموعة من الدبلوماسيين والباحثين من الطرفين. وأسفرت الزيارة

---

(١) الشرقاوي، باكينام،" **تركيا في الفكر السياسي المصري**"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي الخامس عشر للبحوث السياسية: الفكر السياسي المصري المعاصر، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٢، ص٢١٤-٢١٦.

(2)Vakfi, Ortadogu ve Balkan Incelemeleri., (1991), **Studies on Turkish-Arab relations,** Istanbul : Foundation for Studies on Turkish-Arab Relations, p255.

(٣) الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، العلاقات المصرية التركية:
http://www.sis.gov.eg/Ar/LastPage.aspx?Category_ID=248

التي قام بها الرئيس المصري حسني مبارك فى شهر مارس عام ٢٠٠٧ إلى اتفاق مصر وتركيا على ضرورة استمرار التشاور والتنسيق بينهما والعمل على عدم الانجراف إلى مواجهات بين العالم الإسلامي والعربي، وأكدت الدولتان عزمهما مواصلة الجهود للمساهمة فى حل قضايا الشرق الأوسط سواء القضية الفلسطينية أو القضية العراقية ، وأن موقف مصر من كركوك يدخل فى إطار موقف مصر من القضية العراقية وعدم التدخل فى شئونه الداخلية ومؤكداً أن كركوك مدينة عراقية لكل العراقيين ويجب أن يقرر أبناء العراق أنفسهم مستقبل هذه المدينة[١].

وتواصلت الزيارات الرسمية المتبادلة لكبار المسؤولين في البلدين، حيث قام الرئيس مبارك بزيارة اسطنبول فى فبراير ٢٠٠٩، حيث تم التأكيد على التعاون المشترك بين البلدين فى كافة الميادين ، وكانت القاهرة أول محطة عربية يزورها الرئيس التركي عبد الله جول بعد تولى منصبه حيث زارها فى بداية عام ٢٠٠٨ ثم زار شرم الشيخ فى يناير ٢٠٠٩ للمشاركة فى قمة إعمار غزة، كما زار رئيس الوزراء المصري احمد نظيف اسطنبول في نوفمبر ٢٠٠٦ للمشاركة فى أعمال المنتدى الاقتصادي الدولى (دافوس) واستقبله الرئيس احمد نجدت سيزار، ومن جانبه زار رجب اردوغان مصر فى بداية يناير ٢٠٠٩ حيث استقبله الرئيس مبارك مصر فى بداية يناير ٢٠٠٩ وبحث معه الأوضاع فى الشرق الأوسط. كما قام فتحي سرور رئيس مجلس الشعب المصري بزيارة أنقرة فى يناير ٢٠٠٩ على رأس وفد ضم رؤساء عدة لجان فى مجلس الشعب وتم التوقيع خلال الزيارة على بروتوكول للتعاون البرلماني[٢].

أما على صعيد العلاقات الاقتصادية فقد كانت تسير بوتيرة أسرع قليلاً من العلاقات السياسية، وعموماً قد تميزت العلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا حتى نهاية القرن الماضي بتعدد مجالاتها وأطرها من ناحية. وضعفها النسبي من ناحية ثانية، وتوافر إمكانات كبيرة لتطويرها مستقبلاً من ناحية ثالثة.

---

(١) صحيفة الجمهورية المصرية، ٢٤ مارس ٢٠٠٧.

(٢) الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، العلاقات المصرية التركية:
http://www.sis.gov.eg/Ar/LastPage.aspx?Category_ID=248

أ- **تعدد مجالات العلاقات وأطرها:** تنوعت مجالات هذه العلاقات ما بين التجارة والاستثمارات والمشروعات الصناعية المشتركة والطاقة والسياحة وغيرها. كما تنوعت أطرها ما بين علاقات ثنائية ما يزال لها الوزن النسبي الأكبر في شبكة المعاملات الاقتصادية بين البلدين - وعلاقات متعددة الأطراف سواء في النطاق العربي (كمشروع الربط الكهربائي بين تركيا ودول المشرق العربي) أو في النطاق الإسلامي (منظمة المؤتمر الإسلامي ومجموعة الثماني للتنمية) أو في النطاق الشرق أوسطي أو في نطاق التعاون الأوروبي - المتوسطي.

ب- **الضعف النسبي للعلاقات:** برز هذا الضعف سواء بمقارنة حجم هذه العلاقات بالإمكانات الكبيرة للبلدين لتطويرها أو بمقارنته بحجم علاقات تركيا الاقتصادية مع الدول العربية الأخرى ولا سيما العراق (قبل أزمة الخليج الثانية) وبلدان مجلس التعاون الخليجي وليبيا، وذلك بالرغم من التطور المتزايد في هذه العلاقات في عقد التسعينيات. ومن الممكن الإشارة في هذا السياق إلى ما يلي:

١ - في مجال الاستثمارات، لم تتجاوز قيمة الاستثمارات المصرية في تركيا (١,٣) مليون دولار في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٢ بنسبة (٠,٢٨%) من مجموع الاستثمارات العربية في تركيا.

٢ - في مجال السياحة، وصل عدد السياح المصريين في تركيا في الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩١ إلى (١١١٤٠) فرداً بنسبة (٤,٥%) من مجموع السياح العرب في تركيا.

٣ - في مجال التجارة التي زاد حجمها بين البلدين من (١٣١٢,٦٩) مليون دولار في الثمانينيات (١٩٨٠ - ١٩٨٩) إلى (٢٩٢٩,١٣) مليوناً في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٧، ونسبتها من إجمالي التجارة التركية - العربية تتصف بالتواضع، ففي عقد الثمانينيات بلغت حصة مصر من إجمالي الصادرات التركية إلى الدول العربية (٦,٣%)، وحصتها من إجمالي الواردات التركية من الدول العربية (٠,٥%). وتعكس التجارة بين مصر وتركيا اختلالاً نوعياً لصالح الثانية التي تغلب على صادراتها لمصر السلع الصناعية المتنوعة مقابل غلبة النفط ومنتجاته على معظم وارداتها من مصر. ففي عام ١٩٩٧ بلغ حجم التجارة بين البلدين (٦٩٤) مليوناً قيمة وارداتها منها ومعظمها (٣١٣) مليوناً من النفط ومنتجاته بنسبة (٨٠,٣%)، وذلك مقارنة بـ (٥٨٥,٢) مليوناً عام ١٩٩٦ كان منها (٣١٤,٤) مليوناً قيمة هذه الصادرات و(٢٧٠,٨) مليوناً قيمة هذه الواردات.

ج- **الإمكانات المستقبلية لتطوير العلاقات:** كانت المؤشرات خلال نهاية القرن الماضي تؤكد وجود إمكانات كبيرة لتطوير هذه العلاقات مستقبلاً على نحو يتوقع معه أن تحتل مصر مرتبة متقدمة نسبياً بين البلدان العربية المتعاملة اقتصادياً مع تركيا[(١)].

وهذا ما بدأ يتحقق فعلاً على أرض الواقع حالياً، ففي السنوات الأخيرة وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلي ما يقرب من ٢,٥ مليار دولار؛ وذلك في إطار التعاون التجاري الحر في منطقة الشرق الأوسط والذي دخل حيز التنفيذ بموجب توقيع تركيا اتفاقية التجارة الحرة مع مصر.

و كان الهدف من توقيع هذه الاتفاقية في ديسمبر ٢٠٠٥ أن يصل حجم التبادل التجاري إلي ٢مليار دولار، إلا أن المؤشرات أوضحت تجاوز هذا الرقم بكثير[(٢)].

وتؤكد الهيئة المصرية العامة للاستعلامات أن العلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا شهدت نمواً كبيراً منتصف العقد الحالي، ففي عام ٢٠٠٦ تم تخصيص مليوني متر مربع كمنطقة صناعية تركية فى مصر للإسهام فى ازدياد حجم الاستثمارات بين البلدين. كما تمت فى نفس العام ٢٠٠٦ موافقة مجلس إدارة المنطقة الحرة العامة ببورسعيد على إقامة مشروع مصرى تركي مشترك كشركة مساهمة مصرية (٥٠% من رأس المال مصرى و ٥٠% تركي) والمشروع لصناعة النسيج والصباغة والطباعة والتجهيز ويسمح بتشغيل ٣٠٠ عامل مصرى و ١٥ عاملاً أجنبياً ويقام على مساحة ٥٤,٥٩٧ م٢. كما شارك المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة المصرى فى أعمال مؤتمر منتدى الأعمال الدولى العاشر الذى تنظمه تركيا بالتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي باسطنبول فى شهر

---

(١) معوض، جلال، "**العلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا**"، في كتاب: نازلي معوض أحمد (محرر)، **علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافي في التسعينيات** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٩)، ص ٤٨٩ - ٥٥٠.

(٢) صحيفة الأهرام المصرية، ٢٠٠٩/٥/١٨.

نوفمبر ٢٠٠٦ ، بالإضافة إلى المشاركة فى فعاليات الدورة الحادية عشرة لمعرض (الموصياد) الذى يُعد الأكبر من نوعه على المستوى التركي فى مجالات تصنيع الآلات والسيارات[١].

وفى مارس عام ٢٠٠٧ وأثناء زيارة وزير الخارجية المصرى السيد أحمد أبو الغيط لتركيا وفى المؤتمر الصحفي الذى عقده مع نظيره التركي السيد عبد الله جول أعلن الجانبان عن زيادة الاستثمار بين البلدين ليصل الاستثمار التركي بمصر إلى مليار و ٢٠٠ مليون دولار. وفى أكتوبر عام ٢٠٠٩ إثناء لقاء المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة مع وزير التجارة الخارجية التركي أكد أن هناك فرصا كبيرة للتعاون الاقتصادي وزيادة الاستثمارات المشتركة بين مصر وتركيا في مصر خاصة بعد توقيع اتفاق التجارة الحرة بين البلدين والذي فتح آفاقا جديدة لتعميق العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر وتركيا. حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر وتركيا ٢ مليار و٣٩٦ مليون دولار خلال الفترة من يناير إلي أغسطس ٢٠٠٩ بينما بلغت قيمة الصادرات المصرية لتركيا ٤٠٣ ملايين دولار خلال الفترة من يناير إلى أغسطس ٢٠٠٨ بينما بلغت قيمة الواردات المصرية من تركيا مليار و٩٩٣ مليون دولار[٢].

ويلاحظ من خلال تتبع تطورات العلاقة بين مصر وتركيا تزايد التعاون وتكثيف العلاقات التبادلية بين البلدين بعد وصول الإسلاميين للسلطة بتركيا. وهذا ينسجم مع التوجه التركي للمحيط العربي والإسلامي. إلا أن قضية المياه، تبرز موقف مصر الداعم لكل من سوريا والعراق في موقفها من مشكلة المياه مع تركيا، سواء من خلال العلاقات الثنائية لمصر مع هاتين الدولتين العربيتين أو من خلال جامعة الدول العربية، وهو ما عبر عنه مهدي فتح الله السفير المصري السابق، حيث يرى أن تركيا بدأت منذ عام ١٩٩٧ نشاطاً عالمياً لطرح المياه كسلعة اقتصادية، وبدأت في تصدير المياه مجاناً لقبرص الشمالية وتتجه لبيعها لإسرائيل والأردن وفلسطين وربما ليبيا أيضاً، مما يشكل عودة إلى

---

(١) الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، العلاقات المصرية التركية:
http://www.sis.gov.eg/Ar/LastPage.aspx?Category_ID=248

(٢) المرجع السابق.

مقايضة المياه بالنفط، وهي مسألة بالغة الخطورة بالنسبة لمصر وغيرها من الدول العربية. وفي السياق نفسه شدد السفيران/ محمد عز الدين وأحمد خليل على خطورة الآثار المحتملة التي قد تلحق بمصر نتيجة السياسة التركية القائمة على التعامل مع المياه كسلعة خصوصاً في حالة امتداد ذلك إلى نهري دجلة والفرات مما سيؤدي إلى مزيد من التعقيد في علاقات تركيا مع سوريا والعراق. وأشار المستشار/ أشرف عقل إلى أن هدفاً أساسياً لإسرائيل من سعيها لشراء المياه من تركيا يرتبط بحرصها على تدعيم علاقاتها الإستراتيجية مع الأخيرة كحليف موثوق به(١).

كما يجدر بنا أن نذكر هنا أن مصر تعاني من نفس المشكلة التي تواجهها كل من سوريا والعراق، حيث أن إصرار تركيا على التحكم في منابع نهري الفرات ودجلة قد يدفع دول منبع نهر النيل أيضاً إلى الاقتداء بتركيا في هذا المجال، مما سيؤثر بشكل مباشر وحاد جداً على مصر، ومن هنا فإن موقف مصر من قضية المياه بين تركيا وكل من العراق وسوريا قد تطور إلى موقف أكثر جدية ومباشرة في المستقبل، وذلك بالاعتماد على التطورات التي قد يشهدها الملف المائي في الشرق الأوسط، إضافة بالطبع إلى تطورات العلاقات الثنائية بين مصر وتركيا وكذلك الحال بالنسبة للعلاقات العربية التركية على وجه العموم.

ومن خلال تسلسل العلاقات وعوائقها تبرز أزمة المياه لتكون مؤثراً رئيسياً بالعلاقات العربية- التركية لما لها من تبعات متعددة الجوانب سياسيا واقتصاديا. وهذا يحتم وجود حلول بمشاركه وتعاون إسلامي بشكل موسع لمنع أي تأزيم مستقبلي بالعلاقات.

ثانياً: العلاقات التركية مع الدول العربية المعنية مباشرة بمشكلة المياه

لم تكن العلاقات التركية مع كل من سوريا والعراق لتخرج عن السياق العام الذي شهدته العلاقات التركية العربية عامة منذ مطلع القرن الحالي، حيث يلاحظ التطور الواضح في العلاقات بين الجانب التركي وكلا البلدين العربيين رغم عمق الخلافات السابقة بينهما حول قضية المياه، وربما

---

(١) معوض، جلال عبد الله" **قضايا العلاقات المصرية – التركية**"، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠١، ص١١٠.

ساهمت المعطيات المحلية في تركيا التي من أهمها وصول حزب العدالة والتنمية الإسلامية إلى السلطة في تركيا، وكذلك المعطيات الإقليمية مثل الحرب الأمريكية على العراق والعدوان الإسرائيلي على غزة وغيرها، وكذلك أيضاً المعطيات الدولية المتمثلة بمشكلة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وكذلك تدهور العلاقات التركية الأمريكية، كل هذه المعطيات ساهمت في التأثير على السياسة التركية الخارجية تجاه كل من سوريا والعراق وكذلك باقي الدول العربية، حيث بدأت تركيا -كما ذكرنا- تركز في امتدادها الإقليمي على حساب علاقاتها الأوربية والدولية عموماً. وهو ما ينبئ بنمط جديد من العلاقات بين تركيا وكل من سوريا والعراق، كما سنرى في استعراضنا لمعطيات هذه العلاقات فيما يلي:

١ تطور العلاقات التركية السورية

إن التطور الذي تشهده العلاقات التركية السورية في السنوات الأخيرة يثير الاهتمام والتأمل من عدة زوايا. فبعد تطورات النزاع السوري التركي في التسعينيات، واتهام دمشق لأنقرة بحجز مياه الفرات، وإرسال مياه ملوثة عبر النهر، وتجفيف نهر الخابور، ومطالبتها لتركيا بتوقيع اتفاقية لتقاسم المياه على أسس دولية. وتصاعد حدة الخلاف بسبب التعاون العسكري المتنامي بين تركيا وإسرائيل، واعتبار دمشق أنقرة عاصمة معادية للقومية العربية ومتحالفة مع خصومها. ووصول النزاع ذروته عام ١٩٩٨ عندما هددت تركيا باجتياح الأراضي السورية لوضع حد لهجمات "حزب العمال الكردستاني" الذي كان يتلقى الدعم من سوريا. نرى الآن عهداً من التقارب الجدي بين الجانبين بحيث يمكن القول أن اتجاه العلاقات بدأ ينقلب شيئاً فشيئاً، محولا حالة العداء التاريخي إلى حالة من اللقاء الاستثنائي[١].

ومنذ عام ٢٠٠٤ وبعد العزلة التي فرضتها بعض الدول العربية على النظام السوري، خاصة بعد اغتيال الحريري، لم تجد سوريا سوى تركيا تلجأ إليها للعب دور الوسيط بينها وبين الغرب، ومساعدتها على عبور المرحلة الصعبة. وهكذا، وخلال أقل من خمس سنوات، كسرت العلاقات التركية السورية كل المحظورات وبوتيرة ملفتة. متجاوزة حواجز الثقافة والعقيدة السياسية، الرسمية والشعبية، وضغط الذاكرة التاريخية الحافلة بالمآخذ على أنقرة، بل وبالأحكام المسبقة عن الأتراك،

---

(١)صحيفة الاتحاد الإماراتية، ٢٠٠٩/١٠/٧.

وبصرف النظر عن استمرار تعاون أنقرة مع إسرائيل وعضويتها في "الناتو". حتى أصبحت أنقرة راعية المفاوضات السورية الإسرائيلية الرئيسية، والمدافع الأكثر حماساً عن سوريا في وجه العداء الغربي ضدها. ولم يتوقف التعاون على الميدان السياسي، بل سرعان ما انتقل إلى الميادين الاقتصادية والإستراتيجية. فبعد التوقيع عام ٢٠٠٤ على اتفاقية التجارة الحرة، والبدء بتطبيقها عام ٢٠٠٧، أعلن البلدان، أثناء حفل إفطار أقامه رئيس الوزراء التركي للرئيس السوري في ١٦ سبتمبر ٢٠٠٩، عن فتح الحدود بينهما من دون تأشيرات دخول. كما أعلنا تكوين مجلس للتعاون الاستراتيجي يجتمع دورياً، ويضم كبار مسؤولي الدولتين، بالإضافة إلى عشرات الاتفاقيات الأخرى(١).

ويعكس تطور العلاقات التركية السورية بهذه الصورة المذهلة حاجة البلدين الواحد للآخر في العديد من الملفات الأمنية (حزب العمال الكردستاني) ولا سيما في ظل سعي تركيا لحل هذه المشكلة حيث أن ثلث عناصر الكردستاني هم من أصل سوري ودور سوريا حيوي في المساهمة في أي حل محتمل. كذلك فإن الثقة السورية بتركيا تجعلها تفضل الوساطة التركية مع إسرائيل على أي وساطة أخرى على الأقل في مرحلة المفاوضات غير المباشرة وقبل دخول الراعي الأساسي (واشنطن)، على الخط في المراحل اللاحقة. كذلك تجد سوريا في تركيا حليفاً وكاسرا لأي محاولات فرض الحصار والعزلة عليها من قبل خصومها المتعددين(٢).

وليس من شك أن تركيا تولي سوريا أهمية مضاعفة لأسباب أمنية واقتصادية ولعامل الجوار الجغرافي ولكون سوريا البوابة الحتمية، ولو حتى في المعنى الجغرافي فقط، لتركيا إلى العالم العربي. فقد تحولت العلاقات بين تركيا وسوريا إلى نموذج للعلاقات التي يجب صوغها بين تركيا وكل الدول العربية الأخرى وصولا حتى إلى إقامة نظام اقتصادي وامني مشترك بين العرب والأتراك يضاف إليهما إيران طبعا مع الأخذ بالاعتبار استمرار العلاقات العسكرية والاستخباراتية بين تركيا وإسرائيل. ومع أن

(١) المرجع السابق.

(٢) نور الدين، العلاقات العربية–التركية، مرجع سابق، ص٥.

لتركيا محاولات وسوابق في التوسط بين إطراف عربية ولاسيما داخل البلد الواحد (بين إطراف الأزمة اللبنانية وبين طرفي النزاع الفلسطيني) فإن دخول تركيا على خط الخلاف بين العراق مع سوريا في أواخر أغسطس ٢٠٠٩ ، في أعقاب اتهام بغداد لسوريا بإيواء المحرضين على تفجيرات الوزارات في المنطقة الخضراء في بغداد، كان سابقة في تاريخ العلاقة التركية مع العرب كما في تاريخ العلاقات العربية–العربية[1].

أما بالنسبة للملف المائي الذي شغل حيزاً كبيراً في تفاعلات العلاقات التركية السورية خلال العقود الأخيرة السابقة، فيلاحظ أنه وفي خضم هذه التطورات المتسارعة في العلاقات بين البلدين قد بدأ هذا الملف يتراجع في أهميته إلى درجات دنيا على سلم أولويات العلاقات الثنائية، فمنذ بداية التوجه السوري إلى تحسين العلاقات مع تركيا ظهرت محاولات واضحة لتغييب الملف المائي عن المحاور الأساسية للعلاقات نظراً لحساسية هذا الملف، والخشية من كونه قد يمثل عائقاً أمام تطور العلاقات، وهذا ما أكده الرئيس السوري بشار الأسد في زياراته التاريخية الأولى إلى تركيا في السابع من يناير ٢٠٠٤، ففي حديث للرئيس السوري إلى محطة (سي أن أن تورك) التلفزيونية عشية زيارته إلى تركيا؛ ورداً عن سؤال حول أهمية الملف المائي في العلاقات السورية التركية، قال الرئيس السوري: "إن كل بلد يطمح بأن تكون لديه أكبر كمية من المياه ونحن نعيش في منطقة فيها مشكلة مياه بشكل عام. لكن لا أستطيع أن أعتبر بأن هذا الموضوع الآن هو مشكلة حقيقية بين سورية وتركيا. فموضوع المياه تحكمه القوانين الدولية وتحكمه العلاقات الإنسانية، وعندما نحسن العلاقات أكثر سنرى أن المصلحة مشتركة حتى في موضوع المياه". وقال أيضاً "...موضوع المياه هو إحدى النقاط التي كنا نعتبرها نقطة خلافية لعقود (..) وكلما تطورت علاقاتنا (..) تراجعت تدريجياً موضوعات الخلاف". وأضاف: "لهذا السبب، فإنه من دون معنى أن نقول أشياء إضافية لأنه لم

(١) المرجع السابق، ص٥.

نتحدث حول هذا الموضوع مع الأصدقاء الأتراك. لكن ذلك لا يعني إهمال هذه المسألة أو عدم التباحث بشأنها. يجب أن تحل هذه القضية بصورة تخدم مصالح البلدين. لكن يجب أن تعطي لكل موضوع حقه من الوقت، إذ توجد قضايا تحتاج إلى مزيد من الوقت. أنا متفائل بأنه يمكن حل كل قضايانا، لأنه يوجد عندنا نية طيبة بالقدر الموجود لدى المسئولين الأتراك والشعب التركي"[١].

وعلى الجانب التركي أيضاً، نلاحظ التقليل من أهمية التنازع حول المياه مع سوريا على تطور العلاقات بين البلدين، فقد أشار رئيس الوزراء التركي أردوغان أثناء زيارته إلى سوريا في ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٤، إلى أنه يمكن لسوريا أن تزيد من استخدامها لمياه دجلة، بحيث يتم حل مشكلة المياه بين البلدين[٢].

وقبيل هذه الزيارة أكدت الكثير من التقارير والتحليلات أن تركيا وبعد خلافات طويلة وتوتر في العلاقات مع سوريا وكذلك العراق بسبب ملف المياه، قد قررت حل جميع مشكلات مياه الفرات ودجلة مع البلدين. وأن تركيا ستقدم اقتراحاً إلى دمشق وبغداد من أجل الاتفاق على " مشروع لتقاسم المياه والاستفادة منها ومن فوائدها من خلال مشاريع مشتركة". وأشار مراقبون إلى التغير المفاجئ في السياسة التركية في هذا الملف يرجع إلى عوامل عديدة أبرزها : التطور السريع للعلاقات السورية التركية سياسيا واقتصادياً، إضافة إلى تقرير للاتحاد الأوروبي ، والذي دعا أنقرة إلى "إنهاء خلافاتها المائية وغير المائية مع جيرانها دون الرجوع إلى المؤسسات الدولية"[٣].

---

(١) حديث صحفي للرئيس السوري بشار الأسد إلى محطة (سي أن أن تورك) التلفزيونية عشية زيارته إلى تركيا، وكالة الأنباء السورية، ٢٧ فبراير ٢٠٠٤.

(٢) صحيفة الثورة السورية، ٢٠٠٤/١٢/٢٣.

(٣)نيوف، حيان، مشكلة المياه السورية التركية، تحليلات سياسية، موقع إيلاف الإلكتروني، ٢٠٠٤/١٠/١٧:
http://www.elaph.com/Politics/2004/10/16447.htm?sectionarchive=Politics

وأنظر أيضاً:

- Faucompret, Erik., (2008), **Turkish accession to the EU: satisfying the Copenhagen criteria**, London: Routledge, p172.

وقد تم دوما التأكيد على هذا الموضوع خلال الزيارات المتبادلة لقادة البلدين، والتي شهدت ازدياداً واضحاً خلال السنوات الخمس الماضية، بحيث أطلق بعض المراقبين على هذه الزيارات صفة "زيارات روتينية" نظراً لكثرتها وخصوصاً على مستوى القمة، كما في زيارات الرئيس الأسد إلى تركيا عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ وزيارات رئيس الوزراء التركي أردوغان خلال الأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، وكذلك زيارة الرئيس عبدالله غل وكبار المسئولين الاقتصاديين ولقاءات رجال الأعمال[١].

وقد شهدت زيارة الرئيس بشار الأسد لتركيا في ١٧ أكتوبر ٢٠٠٧ توقيع مذكرة تفاهم بين البلدين تضمن مجموعة من الرؤى المشتركة حول القضايا السياسية والأمنية وخصوصاً العمل على تعزيز التعاون القائم بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب. وكذلك الاستفادة من اتفاقية التجارة الحرة التي دخلت حيز التنفيذ في ٢٠٠٧ في إعطاء زخم للجهود الموجهة نحو دفع العلاقات الثنائية. أما فيما يتعلق بمسائل المياه، فقد تضمنت مذكرة التفاهم ضرورة إقامة تعاون على حوض دجلة والفرات على أساس التنمية المائية المستدامة وزيادة الزيارات المتبادلة وتبادل الآراء والأفكار في مجال المياه لتحقيق هذا الهدف. إضافة لبذل الجهود وتحقيق المشروع المقترح لبناء سد مشترك على نهر العاصي واستكشاف الفرص لتطوير مشروعات ري مشتركة في المنطقة بالاستفادة من مياه نهر الفرات[٢].

كما أكد الرئيس التركي عبد الله غول في كلمته خلال المنتدى الدولي الخامس للمياه الذي عُقد في اسطنبول في ١٧ مارس ٢٠٠٩ أن جميع التطورات بشأن المياه بين تركيا وسورية والعراق ستكون ايجابية. وشدد على ضرورة أن تساهم المياه العابرة للحدود في تعزيز التعاون بين الدول التي تمر فيها موضحاً أن المياه العابرة للحدود يجب أن تكون عاملاً في تعزيز التعاون وليست سبباً للخلافات [٣].

وأخيراً فإن تطور العلاقات السورية التركية يظهر وكأنه تجاوز حالياً الكثير من العراقيل التي كانت سبباً للتوتر في العلاقات بين الجانبين سواء فيما يتعلق بملف المياه أو قضية كردستان، وهذا ما

---

(١) وكالة الأنباء السورية، ٢٠٠٩/٥/١٤.

(٢) صحيفة تشرين السورية، ٢٠٠٧/١٠/١٨.

(٣) صحيفة تشرين السورية، ٢٠٠٩/٣/١٨.

أكده الاتفاق الذي وقعه وزير الخارجية السوري وليد المعلم ونظيره التركي احمد داود اوغلو خلال زيارة الرئيس بشار الأسد إلى اسطنبول في سبتمبر ٢٠٠٩، وهو الاتفاق الذي يتضمن إعلاناً سياسياً لتأسيس "تعاون استراتيجي رفيع المستوى" يشمل كل المجالات عبر اجتماعات دورية برئاسة رئيسي الوزراء ومشاركة ثمانية وزراء بينهم وزيرا الدفاع والداخلية، إضافة إلى التنسيق في المحافل الدولية[١].

وتجدر الإشارة هنا إلى اتفاقية المياه بين كل (تركيا-سوريا-العراق) الموقعة أواخر عام٢٠٠٨م . والتي لم تلتزم بها تركيا كما اشرنا لذلك بالفصل الثاني. مما يحتم التوقف عندها فجميع المشاكل تصلها الحلول الجذرية إلا الأزمة الأساسية تبقى معلقة وهذا يشكل مأخذا على الحكومة التركية رغم تطور العلاقات العربية التركية. مما يؤكد ضرورة أن يكون الحل باتفاقية دولية تلتزم بها جميع الأطراف، كما سيأتي لاحقاً.وكلمة الوزير السوري للمياه بالجامعة العربية المرفقة بالملاحق ص٣٧٤ توضح بجلاء عدم تنفيذ تركيا لاتفاقات المياه.

٢- تطور العلاقات التركية العراقية

شهدت السنوات الأخيرة تطوراً نوعياً في العلاقات بين تركيا والحكومة المركزية في بغداد والذي توج في ٢٠٠٨/٦/١٠ بتوقيع الطرفان اتفاقية تأسيس مجلس أعلى للتنسيق والتعاون الاستراتيجي يضم رئيس وزراء البلدين والوزراء الأساسيين وقد كانت هذه أول اتفاقية بين تركيا وبلد عربي على هذا المستوى[٢].

وتعطي تركيا أهمية كبيرة للعلاقة مع العراق من منطلقات متعددة:

أولها: سعي تركيا لحل مشكلة حزب العمال الكردستاني المتواجدة عناصره المسلحة والمقدرة بخمسة آلاف في منطقة جبل قنديل في شمال العراق ودور بغداد المركزي في ذلك خصوصا أن تركيا تعد لخطة حل للمشكلة الكردية في داخلها.

---

(١) صحيفة الحياة، لندن، ٢٠٠٩/١٠/٢.

(٢) صحيفة الاتحاد الكردية، ٢٠٠٩/٦/١١.

ثانيها: إن إقامة علاقة جيدة مع بغداد سيكون ورقة وازنة تجاه التطورات المستقبلية في شمال العراق حيث الفدرالية الكردية التي تتوجس منها تركيا.

ثالثها: إن تركيا تخطط وهي بدأت بالفعل من اجل أن تتحول إلى ممر وموزع للطاقة في العالم عبر خطوط أنابيب من القوقاز وقزوين وروسيا وإيران وصولا إلى أوروبا. وتتطلع تركيا ليكون نفط العراق من المصادر الأساسية لتشغيل هذه الخطوط.

رابعها: إن العراق في فترة ما بعد الاحتلال سيكون أمام إعادة بناء تريد تركيا أن تكون لشركاتها حصة كبيرة في هذه العملية. وأخيرا وليس آخرا أن تركيا معنية مباشرة بالوضع الأمني في العراق بعد الانسحاب الأميركي خصوصا إذا استمر الانقسام العراقي الداخلي ولم تجد كركوك حلا مجمعا عليه وإذا استمرت عملية التجاذب بين أنقرة وإقليم كردستان العراق وإذا استمر تمركز حزب العمال الكردستاني في شمال العراق من دون إيجاد حل له. وهذه كلها قد تفتح على تطورات أمنية وعسكرية لن تكون تركيا بمنأى عنها وعن كل احتمالاتها بما فيها التدخلات العسكرية المباشرة التي قد تتخذ أشكالاً متعددة من الضغط الخارجي من وراء الحدود إلى العمليات المحدودة داخل شمال العراق وصولا إلى العمليات الواسعة(١).

وقد احتلت تركيا منذ سقوط النظام العراقي السابق، مكانة مميزة بين الدول المجاورة للعراق من خلال الدور الإقليمي الذي تضطلع به في المنطقة، إذ كانت من الدول الحريصة على استضافة مؤتمرات دول جوار العراق لبحث احتياجات العراق والسبل الكفيلة بالمحافظة على وحدة أراضيه وسيادته، كما كانت من الدول السباقة لإرسال البعثات الدبلوماسية والسياسية بهدف الارتقاء بالعلاقات الثنائية، وقد تم ترجمة هذه الجهود إلى اتفاقيات ثنائية أخذت شكلها القانوني الدولي وذلك من خلال عقد اتفاقية للتعاون الأمني والاستراتيجي بين البلدين والتي بدأت مساعيها منذ توقيع مذكرة التفاهم بين البلدين في آب ٢٠٠٧ أثناء لقاء رئيس الوزراء التركي أردوغان ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي،

---

(١) نور الدين، العلاقات العربية–التركية، مرجع سابق، ص٤.

تلتها مبادرة الرئيس العراقي جلال الطالباني في ٧ مارس ٢٠٠٨ أثناء زيارته لتركيا لتوقيع اتفاقية ثنائية للتعاون بين البلدين، لتتوج هذه الجهود-كما ذكرنا- بعقد اتفاقية تقضي بتأسيس مجلس أعلى للتعاون الأمني والاستراتيجي وقعت وأعلنت عنها في ١٠ يونيو ٢٠٠٨ أثناء زيارة رئيس الوزراء التركي أردوغان إلى بغداد[١].

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد شهدت العلاقات بين البلدين تطوراً ملحوظاً أيضاً، وبحسب رأي الخبراء الاقتصاديين فإن حجم التبادلات التجارية بين العراق وتركيا سترتفع إلى خمسة مليارات دولار في عام ٢٠٠٩، وكان رئيس الوزراء التركي أردوغان قد أكد خلال لقاءه نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي أنه من المتوقع أن يصل حجم التجارة بين العراق وتركيا إلى (خمسه) مليار دولار وربما سيرتفع خلال السنوات الثلاث القادمة إلى (خمسة وعشرون) مليار دولار، وأن هذه الاستثمارات ستكون في مجالات عديدة في الاقتصاد والسياسة والصحة والتربية وغيرها، وأن الشركات التركية ستلعب دوراً هاماً في إعادة البناء وخاصة في المجال التربوي والصحة[٢].

وفي ٢٠٠٩/١٠/١٥ توجه رئيس الوزراء التركي أردوغان إلى بغداد لتفعيل اتفاقية التعاون الاستراتيجي والمصادقة على نتائج الاجتماعات التي عقدتها لجان وزارية واستثمارية عراقية وتركية على مدى يومين قبل الزيارة. والتي أسفرت عن انجاز نحو ٥٠ اتفاقاً ومذكرة تفاهم في مختلف أوجه التعاون بين الوزارات العراقية ونظيراتها التركية، وكان أهم الوزارات المشاركة في الاجتماع هي

(١) جاسم، أفراح ناثر، "**العلاقات العراقية التركية في ضوء اتفاقية التعاون الأمني الاستراتيجي**"، ورقة عمل مقدم إلى مؤتمر مستقبل علاقات العراق ودول الجوار ٢٧-٢٨ مايو ٢٠٠٩، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، الموصل، ص٥٦.

(٢) الطويل، رواء زكي،" **مستقبل العلاقات العراقية- التركية في ظل المصالح المشتركة**"، ورقة عمل مقدم إلى مؤتمر مستقبل علاقات العراق ودول الجوار ٢٧-٢٨ مايو ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص٤٤.

الخارجية والداخلية والتجارة والموارد المائية والنفط والكهرباء وتوصلت إلى صيغ نهائية لمذكرات التفاهم والاتفاقات التي وقع عليها أردوغان خلال زيارته لبغداد[١].

واستغلت الأوساط السياسية والبرلمانية العراقية هذه الزيارة للتأكيد على أهمية معالجة الملف المائي العالق بين الدولتين خصوصاً في ظل هذا التطور الواضح في العلاقات بين كل من تركيا والعراق، وقد صرح عضو لجنة "الزراعة والمياه" في البرلمان العراقي النائب كريم اليعقوبي بأن البرلمان لن "يصادق على أي اتفاق لا يتضمن حصة العراق المائية"، وأكد على ضرورة أن "يتضمن الاتفاق الاقتصادي التجاري مع تركيا هذه الحصة". وأن "على المالكي تضمين حصة العراق المائية في نهري دجلة والفرات في الاتفاق التجاري الاقتصادي و ""إذا لم يتضمن حصة العراق، فإن البرلمان لن يوافق على تمريرها"[٢].

وقال عضو كتلة التحالف الكردستاني عبد المحسن السعدون لوكالة (أصوات العراق) "نحن في التحالف الكردستاني نعتبر أن الزيارة مهمة جدا للعراق، وتركيا دولة جارة وتربطنا معها مصالح وعلاقات اقتصادية". وحول طبيعة الاتفاقيات التي ابرمها الجانب العراقي مع الأتراك، قال السعدون "يجب أن تبرم الاتفاقية المتعلقة بالمياه على نطاق دولي وترسل نسخة منها إلى الأمم المتحدة ويجب أن تكون موقعة من تركيا وسوريا والعراق"[٣].

وجاء الموقف التركي تجاه هذه المطالب من خلال رئيس الوزراء التركي أردوغان الذي طالب خلال زيارته إلى كل من سوريا والعراق بالجلوس سوياً بجانب بلاده في المستقبل لمناقشة أزمة المياه. ونقلت هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي" عن أردوغان قوله خلال محادثاته مع نظيره العراقي نورى

---

(١) صحيفة الرياض السعودية، ٢٠٠٩/١٠/١٦.

(٢) صحيفة الحياة، لندن، ٢٠٠٩/١٠/١٥.

(٣) وكالة أنباء أصوات العراق:

http://ar.aswataliraq.info/?p=175347

المالكي في بغداد : "يتعين على تركيا وسوريا والعراق الجلوس لمناقشة الأمر ، فالعالم يعيش تغييرات مناخية ونتخذ في تركيا خطوات لوقف الهدر ، فالمياه لدينا قليلة ومحدودة الكميات"(١).

وقبيل وصول اردوغان لبغداد كانت وزارة الموارد المائية العراقية قد نفت أن تكون الاجتماعات بين بغداد وأنقرة حول المياه قد تناولت موضوع مقايضة النفط العراقي بالمياه مع تركيا. وقال مدير عام إدارة الموارد المائية عون ذياب: " إن هذا الموضوع لم يطرح أبدا وان الحكومة العراقية لن تقبل بمثل هذه المعادلة، مضيفا أن النفط ثروة ناضبة ويكلف الدولة أموالاً طائلة لاستخراجه بينما المياه هبة من عند الله كما أن هناك حقوقا ثابتة لمستخدمي المياه على طول مجرى الأنهر الدولية سواء كانت دولة المنبع أو المجرى أو المصب". أما رئيس البرلمان إياد السامرائي قال: "إن تأمين حصة كافية للعراق من المياه من اكبر القضايا التي تعزز العلاقات الثنائية بين البلدين"(٢).

وكان وكيل وزارة الري العراقية علي فرحان ثجيل قد صرح في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٩ أن الوفد الفني التركي من مؤسسة المياه التركية أبدى استعداده لاستئناف أعمال اللجنة الفنية الثلاثية للمياه المشكلة عام ١٩٨٠، وأن هناك دعوة موجهة إلى وزير الطاقة التركي بهذا الصدد، وتتم متابعتها من خلال القنوات الدبلوماسية، مشيراً إلى أن وزارة الري أعدت ورقة قطرية لموضوع المياه وخلاصتها أن العراق يعتمد على مياه نهري دجلة والفرات في تأمين احتياجاته للأغراض المختلفة وفق خطط تندرج ضمن مفهوم الاستخدام الأمثل للمياه الذي يهدف إلى التنمية الشاملة للموارد المائية، وان مصادر المياه السطحية الرئيسية لمياه نهري دجلة والفرات متشاطئة مع دول الجوار ، واستمرار استثمار مياه النهرين في أعالي الحوضين بشكل غير قانوني بدون التوصل إلى اتفاق نهائي لقسمة المياه يؤدي إلى

---

(1)World News:
http://article.wn.com/view/WNAT2d887303500f9a7cebe12463b544e6ab/

(٢)وكالة أنباء الاعلام العراقي، ٢٠٠٩/١٠/١٦.

نقص خطير في كمية المياه الواردة إلى العراق فضلاً على تردي نوعيتها. وأكد أن العراق يؤمن بإمكانية التوصل إلى اتفاق متوازن ومرض للدول المتشاطئة على حوضي نهري دجلة والفرات[1].

ويلاحظ مما سبق أن قضية المياه والمشكلات المتعلقة بها ستبقى عاملاً أساسياً في أي محاولة لتطوير العلاقات العراقية التركية، كما هو الحال في العلاقات التركية السورية، مع الأخذ بالاعتبار أن تركيا بدأت تبدي الكثير من التساهل تجاه الملف المائي في علاقتها مع الدولتين مقابل تحقيق تقدم في العلاقات الثنائية، وهو ما يعطي الكثير من الأمل لمستقبل حل مشكلة المياه بين تركيا والدول العربية مستقبلاً.

كما نجد هنا أيضاً أن تركيا تسعى لتعاون واسع مع دول الجوار العربي إلا أن قضية المياه رغم أنها أساسية كما بحالة العراق حالياً الذي يعاني نقصاً كبيراً بكميات المياه بنهري دجله والفرات . واستمرارها سيؤدي لأضرار فادحة بالزراعة وأمنه المائي والغذائي. ورغم ذلك إلا أن تركيا تعطي حلول جزئيه مما يؤكد رغبتها بإدخالها بمساومات في القضايا المشتركة مع العراق.

---

(١) صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٢٠٠٩/٩/٢٩.

المبحث الثالث: تسوية المياه ودورها في نظام شرقي أوسطي جديد

بداية لا بد من الإشارة إلى أن مصطلح "الشرق الأوسط" لم يكن ممكناً استخدامه وترويجه إلا بعد سقوط دولة الخلافة الإسلامية (الدول العثمانية)، حيث انه في ظل وجود هذا الهيكل والإطار الرسمي والمؤسسي حتى مع وهنه وضعفه – كجامع للدول الإسلامية- لم يكن يمكن الحديث عن "الشرق الأوسط" داخل منظومة تقوم على وحدة عقيدة سكان الدول المنضوية تحت حكم الخلافة والدولة الإسلامية. وقد عرفت الدولة الإسلامية عبر مراحلها تسميات تمايزت في داخلها، مثل بلاد فارس، الشام، والمغرب والمشرق، لكنها جميعاً كانت تعبر عن تمايزات جغرافية أو تاريخية أو عرقية وثقافية سابقة على الإسلام، أو تعبيرات للتداول الشعبي، لكنها لم تتحول أبداً إلى تسميات هيكلية، وظل النظر إليها يأتي بـ"المنظومة الهيكلية الإسلامية الموحدة[1].

ويؤكد العديد من الباحثين أن مصطلح الشرق الأوسط قد مر بمراحل عديدة، من حيث الدلالات والمؤشرات والأهداف، ففي البداية، أُطلق مصطلح الشرق الأدنى، على المنطقة الجغرافية الخاصة بغرب آسيا وما يجاورها، أي البلاد العربية، بدءاً من الخليج وحتى شمال أفريقيا، عندما ارتبطت هذه المنطقة بالقوى الاستعمارية الأوربية، ومع تزايد حركة التجارة العالمية، واتساع العلاقات الاقتصادية بين منطقتي شرق آسيا والصين وأوربا، بدأ المؤرخون يطلقون، على هذه المنطقة الجديدة، مصطلح الشرق الأقصى، أما مصطلح الشرق الأوسط، فقد أطلقه مؤرخون، أمثال الأمريكي ألفرد ماهان، الذي كان أول من استخدم هذا المصطلح، في إطار رؤيتهم لتطورات الإستراتيجية البريطانية

---

(١) رميح، طلعت، **"مصطلح الشرق الأوسط: من التعبير الجغرافي إلى "البديل" للأمة العربية والإسلامية أيضاً"**، في التقرير الاستراتيجي الأول لمجلة البيان الإسلامية بعنوان: مستقبل العالم الإسلامي.. تحديات في عالم متغير ، الرياض، ٢٠٠٥، ص٣٦٥.

وتحركها، وفي إطار رؤيتهم للتنسيق السياسي الهيكلي للإستراتيجية البريطانية، مع الأنشطة الروسية، والمشروعات الألمانية. في مناطق الخلافة العثمانية قبل سقوطها عام ١٩٢٣[١].

أما مصطلح النظام الشرق أوسطي الجديد أو الشرق الأوسط الجديد، فهو مصطلح ظهر وانتشر في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، وهو في الحقيقة مصطلح أو مشروع ابتكره وأطلقه شمعون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق والرئيس الحالي لإسرائيل من خلال كتابه الذي يحمل التسمية نفسها، وقد صدّر هذا الكتاب بعد مؤتمر مدريد والتوقيع على اتفاقية أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ويهدف المشروع إلى إقامة سوق شرق أوسطي يجمع بين دول الشرق الأوسط جميعها، وتحويل الصراع العسكري والسياسي بينهما إلى تعاون قائم على المصالح الاقتصادية.

وتلعب المياه في هذا المشروع دوراً كبيراً، حيث أن المياه أكثر من أية قضية أخرى تعتبر دليلاً على مدى الحاجة لإقامة نظام إقليمي، ومن خلال هذا النظام فقط يمكن التخطيط وتنفيذ مشاريع تنمية المياه وتوزيع المياه على أساس اقتصادي بأسلوب عادل ومؤتمن[٢].

ويتألف مشروع بيريز (الشرق الأوسط الجديد) من شقين: الأول أمني والثاني اقتصادي. ويدخل حقل استثمار المياه في الشق الاقتصادي حيث يدعو بيريز إلى: تحقيق شراكة عادلة في توزيعها وإلى ما يسمى بـ "أنابيب السلام" التي ستستخدمها تركيا لنقل فائض مياهها إلى دول الخليج العربي من جهة وإلى كل من سوريا ولبنان وإسرائيل والأردن من جهة أخرى [٣].

وسنحاول في هذا المبحث إلقاء الضوء على مشروع النظام الشرق أوسطي الجديد، ومدى مساهمة المياه في قيام ونجاح هذا المشروع.

---

(١) مطر، جميل، هلال، علي الدين، "**النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**" ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص١٤.

(٢) بيريز، شمعون، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للنشر والتوزيع، ط١، عمان، الأردن، ١٩٩٤، ص١٤٥ .

(٣)الأطرش، محمد، "**المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي**"، المستقبل العربي، العدد ٢١٠– آب ١٩٩٩، ص٦.

أولاً: مشروع النظام الشرق أوسطي الجديد

في عالم السياسة الدولية اليوم يعتبر مفهوم الشرق الأوسط أكثر المفاهيم دلالات وأبعاداً ومخاطر معينة، وتزايد الحديث عن هذا المفهوم في ضوء المستجدات الدولية الجديدة سواء التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز نظام دولي جديد أو بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أو بعد احتلال العراق، وكأنها حلقات مترابطة ومتلاصقة كل واحدة تؤدي إلى الأخرى وهي التي انعكست على الترتيبات الأخيرة ابتداء من أزمة الخليج الثانية، وما أعقبها من بدء المفاوضات العربية الإسرائيلية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي(١).

وكان مفهوم الشرق الأوسط كمفهوم في السياسة الدولية، قد طرح من قبل المؤسسة الإستراتيجية البريطانية أواخر النصف الأول من القرن العشرين، ولكن حينما تولت الولايات المتحدة قيادة المعسكر الغربي بعد الحرب العالمية الثانية، اعتمدت هذا المصطلح لتشير به جغرافياً إلى مسائل منها: علاقتها بإسرائيل ومنها ارتباط الولايات الأمريكية بالمصالح النفطية في المنطقة(٢).

وفي سعيها لوضع مشروع إستراتيجي للشرق الأوسط، أصدرت وكالة التنمية الأمريكية في الثمانينات دراسة بعنوان (التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط)، وشارك في إعداد هذه الدراسة ثماني وزارات وعشرة مراكز بحوث أمريكية، وخلصت الدراسة إلى التأكيد على بعدين أساسيين من خلال طرح مشروع تكاملي استراتيجي في الشرق الأوسط:

١) البعد الجغرافي: وهو الاعتراف بإسرائيل من قبل الدول العربية والإسلامية وتهيئة المناخ الملائم ليتم دمج إسرائيل في نظام إقليمي جديد، وبذلك يتم قيام بنية إقليمية تضم دول المشرق العربي إلى جانب إسرائيل وتركيا وإيران (في حال تغير نظام الحكم الإسلامي فيها).

٢) البعد الاقتصادي: ويمكن تحقيقه من خلال تعاون اقتصادي إقليمي عبر ثلاث مراحل وهي:

---

(١) معوض، جلال ، "**الشرق الأوسط، الدلالات والتطورات الجارية والمحتملة**"، مجلة شؤون عربية، عدد(٨٠)، ديسمبر ١٩٩٤، ص١٤٠.

(٢) شكارة، أحمد عبد الرزاق، "**الفكر الإستراتيجي الأمريكي و الشرق الأوسط في النظام العالمي الجديد**"، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٧٠، ١٩٩٣ ص٣٣-٣٥.

المرحلة الأولى: تنمية التعاون في مجالات علمية وتكنولوجية مع شق الطرق الإقليمية، وإقامة محطات للاتصال وبحث بدائل للطاقة إلى جانب السياحة والطب، وهذا هو المدى القصير.

المرحلة الثانية: البعد المتوسط أو المدى المتوسط، تطوير مصادر المياه بصفة أساسية من خلال مشروعات مختلفة، مثل البحر الميت وخليج العقبة، ونهر الأردن، والشاطئ الشرقي للبحر المتوسط، وشبه جزيرة سيناء.

المرحلة الثالثة: المرحلة طويلة الأجل، وهي مرحلة تجاوز البُنى السياسية المتعارضة والمشكلات التي تعيق العلاقات كالصراع العربي الإسرائيلي(١).

وكان من أهم المشاكل التي يجب حلها في أي مشروع لقيام نظام شرق أوسطي جديد، هو التحديد الجغرافي لمصطلح الشرق الأوسط، أي توضيح الوحدات السياسية التي تدخل شمن نطاق النظام الشرق أوسطي هذا، ومن المعروف تاريخياً أن مسألة تحديد حدود الشرق الأوسط، كانت موضع بحث ودراسة للعديد من الباحثين والمتخصصين بشؤون الشرق الأوسط، الذين تباينوا في نظرتهم إلى الوحدات الأساسية التي تكون هذا النظام، ومن أهم المحاولات لتعريف الشرق الأوسط ومحاولة تحديد الدول التي يشملها:

أ- **تعريف بانيدر (Banider) ١٩٥٨:** وقد قسّم فيه الشرق الأوسط إلى ثلاثة أقسام:

الأول: يضم دول القلب: الأردن، إسرائيل، السعودية، السودان، سورية، العراق، لبنان، مصر، ليبيا.

الثاني: يضم دولتين من خارج القلب هما إيران وتركيا.

الثالث: يضم دول الهامش: أفغانستان، تونس، المغرب.

ب - **تعريف افرون (Efron) ١٩٧٣:** التزم تقسيماً ثلاثياً، وإن اختلفت التسميات التي أطلقها على المجموعات باستثناء دول القلب التي شملت: الأردن، إسرائيل، سورية، العراق، لبنان، مصر. ثم دول

---

(١) شعبان، (أحمد بهاء الدين)، **الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠٠٠: الابتزاز بأسلحة الدمار الشامل تحت رايات النظام العالمي الجديد**، دار سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٣، ص٦٦-٦٧.

منطقة البحر الأحمر: أثيوبيا، السعودية، السودان، مصر، اليمن، دول منطقة الخليج. إيران، السعودية، العراق،الكويت.

ج- **تعريف هدسون (Hedson) ١٩٧٦**: التزم تقسيماً ثنائياً لدول النظام، فالقلب يضم: إسرائيل، تركيا، إيران، الجزائر، السعودية، سورية، العراق، مصر، أما دول الهامش فهي: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السودان، عمان، قبرص، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، اليمن[١].

وفي محاولة تحديد النطاق الجغرافي لإقليم الشرق الأوسط، ناقش بعض الباحثين الاتجاهات الرئيسية لتعريف الشرق الأوسط وخلصوا إلى التمييز بين اتجاهي الحد الأقصى والحد الأدنى، واتجاه ثالث توفيقي، فضلا عن بعض اتجاهات ذات طبيعة خاصة وهي كالتالي.

١- **الشرق الأوسط فى نطاقه المتسع:** يشير إلى المنطقة التى يمثلها المثلث الذى تحدد أضلاعه كل من تركيا، وإيران ومصر، والدول الواقعة داخله أو فى نطاقه، بالإضافة إلى المناطق الإسلامية المتاخمة لها: منطقة آسيا الوسطى السوفيتية سابقا، وأفغانستان، وباكستان ، وقبرص ، ثم شمال إفريقيا ، السودان ، والصومال ، والقرن الأفريقي.

---

(١) عروسي، سهيل، "**الشرق الأوسط: دلالات ومفاهيم**"، **مجلة الفكر السياسية**، العدد ٣٣، ربيع ٢٠٠٩، ص٥٢ - ٦١ . وهناك تعريفات أخرى تضمنها الكتاب مثل:

. تعريف «بريتشر»١٩٦٩: التزم أيضاً التقسيم الثلاثي. ففي القلب تقع: الأردن، إسرائيل، سورية، العراق، لبنان، مصر. وعلى الهامش: أثيوبيا، إيران، تركيا، الجزائر، السعودية، قبرص، الكويت. أما دول الحلقة الخارجية فهي: تونس، السودان، الصومال، ليبيا، المغرب، اليمن.

ـ تعريف «كانتوري . شيمل» ١٩٧٠: التزم تقسيماً ثنائياً، فهناك دول القلب: الأردن، الإمارات، السعودية، السودان، سورية، العراق، الكويت، لبنان، مصر، اليمن. وفي الهامش إسرائيل، إيران، تركيا.

ـ تعريف «تومسون» ١٩٧٠: وفيه تعامل مع المنطقة ككتلة واحدة تضم الأردن، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سورية، العراق، الكويت، لبنان، مصر، ليبيا، المغرب، اليمن.

ـ تعريف «بيرسون» ١٩٧١: وقد ركز على دول القلب وهي: الأردن، إسرائيل، السعودية، سورية، العراق، الكويت، لبنان، مصر، اليمن، وهو مستمد من دراسة للمنطقة عامي (١٩٦٣ . ١٩٦٤) ويُلاحظ هنا أن الدولة الوحيدة غير العربية المتضمنة في النظام هي (إسرائيل).

ـ تعريف «تومسون» ١٩٧٦: كان أشمل من تعريفه السابق، فقد شمل: الأردن، إسرائيل، أفغانستان، إيران، باكستان، تركيا، تونس، الجزائر، السعودية، سورية، العراق، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن.

٢- **الشرق الأوسط فى حده الأدنى:** ويقتصر النطاق الجغرافي للإقليم فيه على الدول التى تدخل فى نطاق المثلث السابق فى تعريف الحد الأقصى، أى الدول الواقعة بين تركيا، وإيران ، ومصر.

٣- **أما الاتجاه التوفيقي:** فيستهدف ولاعتبارات متعددة، ترويج تعريف أكثر مرونة يستجيب للموروثات التاريخية من جانب ، ولحقائق وتطورات علاقات القوة فى المنطقة من جانب آخر. أى بصورة أكثر تحديدا تحقيق الاعتراف والقبول العربيين وبصورة رسمية بإدراج إسرائيل ضمن النطاق الإقليمي للمنطقة، وإعادة صياغة علاقات القوة فيها لتضمن، ليس فقط، استمرار هذا القبول العربي بها، ولكن أيضا لدعم استمرار إمكانيات التفوق والسيطرة الإسرائيلية فى المنطقة. وعلى ذلك، فإن نطاق إقليم الشرق الأوسط يشتمل بالإضافة إلى الدول العربية على كل من إسرائيل، وتركيا ، وإيران(١).

وما يهمنا في التعريفات والاتجاهات السابقة جميعها، وما يمكن ملاحظته بسهولة أن تركيا تشكل عنصراً أساسياً في النظام الشرق أوسطي، حتى أن بعض التعريفات ترى في تركيا أساس النظام الشرق أوسطي أصلاً، وهذا ما يعني بالضرورة أن أي مشروع للنظام الشرق الأوسطي يجب أن تساهم فيه تركيا بدور مباشر وأساسي.

ثانياً: النظام الشرق أوسطي الجديد والسوق الشرق أوسطية

وضع شمعون بيريز – كما ذكرنا- أفكاره ورؤيته للنظام الشرق أوسطي الجديد في كتاب صدر في نهاية عام ١٩٩٣ بالإنكليزية تحت عنوان "الشرق الأوسط الجديد" وتم ترجمته إلى اللغة العربية، وطالب في هذا الكتاب بنسيان الماضي، ووضع نهاية للصراع العربي الإسرائيلي وبناء شرق أوسط جديد وسوق شرق أوسطية، وإنشاء كونفدرالية إسرائيلية . أردنية . فلسطينية. وروج بيريز مشروعه سواء لدول المنطقة أو للدول الغربية بالقول بأنه يهدف إلى استقرار سوق النفط العالمية، أي العمل على ضمان هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النفط العربي، ويقترح تطبيق نظام الشرق أوسطي على مرحلتين، تتضمن الأولى إقامة مشاريع مشتركة في مجال الطاقة والسياحة والمواصلات والمياه بين

---

(١) السيد، منير محمود،" **خيار السوق الشرق أوسطية: رؤية تقويمية**"، مجلة دراسات مستقبلية، العدد التاسع، يناير ٢٠٠٤، ص٩١.

بعض بلدان المنطقة منها تركية. وأما الثانية فتتضمن إقامة سوق مشتركة ومؤسسات مركزية على غرار السوق الأوروبية المشتركة[١].

والفكرة الأهم في طروحات النظام الشرق أوسطي الجديد، كانت تتلخص في بناء السوق الشرق أوسطية، والتي تتضمن رؤية إقليمية جديدة تستند على أسس جغرافية وسياسية تتعدى الحدود القومية والحضارات، وتسعى إلى الجمع بين النظام العربي الإقليمي ودول جواره الجغرافي فى إطار من العلاقات المشتركة تستند على دعم التعاون فى المجالات الاقتصادية والأمنية، وقضايا المياه، والسياحة، واللاجئين، وتستهدف رفع الحواجز السياسية بشكل نهائي من قبل الدول العربية فى مواجهة إسرائيل، ومن ثم تحقيق التطبيع الشامل سياسياً وثقافياً واقتصادياً ومعنوياً لعلاقاتها بالدول العربية. كما أخذت أرضية هذا المفهوم فى إطاره التنفيذي المؤسسي فى الاتساع تدريجيا بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام، وتتابع اجتماعات لجانه الخمس فى الإطار المتعدد الأطراف من جانب، وبتوقيع الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي فى سبتمبر١٩٩٣ من جانب آخر، ثم بتوقيع الاتفاق الأردني الإسرائيلي فى يوليو ١٩٩٤ فى واشنطون، إضافة إلى انتظام انعقاد مؤتمرات التعاون الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل دوري[٢].

أما أهم ملامح رؤى الأطراف المعنية بالسوق الشرق أوسطية فهي كما يلي"

١- **الجانب العربي**: تقوم التصورات العربية عن السوق باعتبارها إطاراً تنظيميا لعلاقة اقتصادية خاصة بين البلدان العربية وإسرائيل تتضمن "ترتيبات سياسية وإستراتيجية أوسع نطاقا وأكثر شمولا لمنطقة المشرق العربي" هذا الإطار يقوم على أساس تبادل المزايا التفضيلية، ويستمد دعاماته من التأكيد على الارتباط بين البعدين الاقتصادي والسياسي فى جهود تسوية الصراع العربي الإسرائيلي،

---

(١) أنظر: بيريز، الشرق الأوسط الجديد، مرجع سابق.

(٢) أنظر: السيد، خيار السوق الشرق أوسطية: رؤية تقويمية، مرجع سابق، ص٩٨-٩٩. وأيضاً:
- Hinnebusch, Raymond A., (2003), **The international politics of the Middle East, Manchester: Manchester Univ Press**, p269.

ويهدف فى جوهره إلى "رفع الحواجز السياسية بشكل نهائي فى مواجهة إسرائيل"، ومن ثم تمثل السوق ككل عملية "تطبيع سياسي، ثقافي، أخلاقي، أقصى ما فيه إدماج الاقتصاد الإسرائيلي فى المنطقة العربية"(١).

على ضوء ذلك، فإن أهم ملامح السوق الشرق أوسطية فى الرؤى العربية تتحدد فى كونها: "تمثلُ أحدَ جوانب الترتيبات الرئيسية التى تستهدف بالتنسيق مع الإطارين الثنائي والمتعدد لمدريد إرساء دعائم نظام شرق أوسطى جديد كمدخل إلى السلام، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية فى المنطقة بعد إحلال السلام فى الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل، وأن دعاماتها اثنتان: الأولى اقتصادية تستند إلى فكرة الليبرالية والتي ينبغي أن تستند إليها برامج الإصلاح الاقتصادي فى الدول العربية، والثانية سياسية تستند إلى الربط بين السلام السياسي والإصلاح الاقتصادي والتعاون الإقليمي. ويترتب على ذلك أن يصبح كل طرف فيها ملتزما بإعطاء الآخر مزايا للتبادل التجارى لا تنسحب إلى طرف ثالث ليس عضوا بالسوق، وبالتأكيد على ضمان دخول البضائع الإسرائيلية إلى الأسواق العربية دونما قيود جمركية أو الحد منها، وانطباق نفس الشيء على دخول السلع والمنتجات العربية إلى إسرائيل(٢).

٢- **الجانب الإسرائيلي:** وتستند رؤية الجانب الإسرائيلي على التصورات التي أوردها شمعون بيريز في كتاباته، وفي الإطار الرسمي لهذه الرؤية إلى قمة الدار البيضاء للتعاون الاقتصادي، وتتلخص هذه الرؤية للسوق الشرق أوسطية بأنها تجمع إقليمي لدول الشرق الأوسط، يضمُ سوقاً مشتركة ذات هيئات مركزية منتخبة على نمط السوق الأوربية المشتركة. وفي هذا السياق جاء تعريف بيريز للسوق باعتبارها "نوعا من الترتيبات الإقليمية الاقتصادية الجماعية التى تقدم حلا لمشاكل الإقليم التى لا

---

(١) أنظر: السيد، خيار السوق الشرق أوسطية: رؤية تقويمية، مرجع سابق، ص٩٩. وأيضا: عبدالفضيل، محمود، العرب والترتيبات الاقتصادية الجديدة: نظرة تقويمية، في: سمعان بطرس فرج الله (محرر)، مستقبل الترتيبات الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على النظام العربى: نظرة نقدية مقارنة، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٨، ص٢٥٥. عبد الفضيل، محمود، **المشاريع والترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية: التصورات والمحاذير**، مجلة المستقبل العربى، العدد ١٧٩، يناير ١٩٩٠، ص١٢٤.

(٢) علي، عبد المنعم السيد، **التكامل الاقتصادى العربى والنظام الشرق أوسطى: التناقض، والتداخل، البدائل**، مجلة المستقبل العربى، العدد ٢١٤، ديسمبر ١٩٩٦، ص٤-٢٨.

يمكن أن تحل بشكل فردى، ولا حتى بشكل ثنائي أو جماعي ...". كما يذهب بيريز أيضا إلى اعتبار أن السوق "تمثل مفتاح السلام والأمن للمنطقة، وما يؤدى إليه السلام من تطوير الديموقراطية". وفى مناسبة أخرى، يكشف بيريز عن دعامات الرؤية الإسرائيلية للشرق الأوسط الجديد ككل فى صورة "معادلة تتكون من النفط السعودي، والأيدي العاملة المصرية، والمياه التركية، والعقول الإسرائيلية"(١).

ويلاحظ هنا أن المياه التركية هي أحد أهم العناصر التي تتكون منها معادلة المشروع الشرق أوسطي الجديد، سواء من وجهة النظر الإسرائيلية، أو من وجهة النظر العربية، هذا ما يقودنا إلى الجزء الأخير من هذا المبحث لمناقشة دور التعاون المائي في بناء الشرق الأوسط الجديد.

ثالثاً: التعاون المائي وبناء الشرق الأوسط الجديد

يمثل التعاون في المجال المائي أحد الشروط الأساسية للانتقال إلى تأسيس نظام شرق أوسطي جديد قائم على التعاون بين دول الإقليم في جميع المجالات، وبذلك فإن عدم تحقق هذا الشرق سيجعل بالضرورة فكرة النظام الشرق أوسطي جديد، مجرد فكرة على الورق، أو مشروع غير متكامل وغير قادر على تحقيق النتائج المرجوة منه.

وهذا ما يؤكده شمعون بيريز عندما يقول في كتابه (الشرق الأوسط الجديد): "إن الحزام الثاني لمنطقة الشرق الأوسط الجديد، هو في المياه والتكنولوجيا الحيوية والحرب على الصحراء. إن هذا الحزام يهدف إلى صبغ الشرق الأوسط بالخضرة، وإمداده بوفرة من الأغذية، تسد حاجات سكانه الكثيرين. زد على ذلك، إقامة منظومة مشتركة عالية التطور، تكون ضرورية لكبح زحف الصحراء، وتمكين البلدان من إنتاج ما يكفي من الغذاء وتوفير فرص العمل لسكانها... وبالنسبة لمشاكل المياه، فإن الحل يكمن في التزام الحكمة والتعقل. إن وضع أولويات لاستخدام المياه، هو عنصر أساسي في السياسة الاقتصادية، في كثير من أنحاء العالم. وإن استخدام المياه سوف يكون موضوعاً سياسياً رئيسياً في منطقة الشرق الأوسط أيضاً، بما أن نقص المياه هو أكثر خطورة من الافتقار للأرض".

---

(١) أنظر: بيريز، الشرق الأوسط الجديد، مرجع سابق. وايضاً: السيد، خيار السوق الشرق أوسطية: رؤية تقويمية، مرجع سابق، ص١٠٠.

"فمنذ فجر التاريخ والعالم يشهد نزاعات بل حروباً حول ملكية واستخدام المياه، أثرت نتائجها وإلى حدٍ كبير على النظام الإقليمي، فالعلاقات بين دول المنطقة كانت ولا تزال تُملى من قبل سياسة المياه... فسورية بدورها تعاني من مشكلة مشابهة حيث تعتبر الحلقة الأضعف في المثلث الذي يشكل حوض دجلة والفرات مع كل من العراق وسورية... وبلدان المنطقة يسيطر عليها جنون المشاريع التنموية، التي تحتاج إلى الاستغلال الكامل لمياه الأنهار والجداول بهدف زيادة الإنتاج الغذائي، ولهذا تنتشر عملية إشادة السدود على حساب حقوق واحتياجات الدول المجاورة، وعلى حساب نوعية المياه.... وإن سياسات المياه الوطنية لا تأخذ بالاعتبار احتياجات الأقطار المجاورة والأجيال القادمة... فالمياه في الواقع، وكما يقول الفيلسوف جان جاك روسو: "لا تعود لشخص واحد أو لبلد واحد ولكن للبشرية ككل"... وهنا فإن الإعلان عن قيام هيئة إقليمية تشارك فيها كافة الأطراف المعنية يعني الكثير فيما يتعلق بقضية توزيع المياه بصورة عادلة(١).

وهذا ما أكده من قبل الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون بقوله: "علينا أن نشجع تركيا لاستغلال مميزاتها التاريخية والحضارية، لكي تلعب دورا أكبر سياسيا واقتصاديا في الشرق الأوسط، وإذا أمكن حل مشكلة الصراع العربي-الإسرائيلي فإن مشكلة المياه سوف تكون أهم مشكلة في المنطقة. ونظرا لأن تركيا دولة لديها مصادر غنية بالمياه فإنه يمكنها الإسهام في حل مشكلة المياه عن طريق إمداد إسرائيل وسوريا والدول الأخرى المحتاجة إلى المياه في المنطقة(٢).

وتجد الرؤية الأمريكية الإسرائيلية للدور التركي المائي صدى في بعض الكتابات العربية، ففي تقديمه لملف (الشرق الأوسط بعد السلام: نظرة عامة على المفاوضات: يشير عبد المنعم سعيد، إلى أن "الأفكار المطروحة حول حل مشكلة المياه في المدى المتوسط يمكن أن تسد الفجوة الحالية بين العرض والطلب، كما يمكن أن تفي بالاحتياجات المتنامية خلال العشر سنوات القادمة ولكنها لا يمكن أن تحل

---

(١) أنظر: بيريز، الشرق الأوسط الجديد، مرجع سابق، ص٣٤-٣٧.

(٢) مخيمر، وحجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل، مرجع سابق، ص١٦٢.

جذريا مشكلة المياه بعد هذه المدة. لذا فالمشروعات الطموحة والمكلفة مثل مشروع أنابيب السلام التركي وكذا محطات التحلية النووية يمكن أن تكون مجالا للاهتمام[١].

واستناداً إلى ضرورة التعاون فيما يتعلق بقضية المياه في الشرق الأوسط، ومن أجل تعزيز دورها في الشرق الأوسط الجديد -كما تصوره بيريز- طرحت تركيا في منتصف التسعينات مشروعاً، كان قد أعده أحد خبراء المياه الأتراك ويدعى غورنيش كورسالار، أطلق عليه "سلام المياه"، ذلك المشروع الذي هدف الوصول لسياسات مشتركة، تشمل جوانب الحياة المشتركة في إقليم الشرق الأوسط، والذي يمر بعدة مراحل:

المرحلة الأولى: عقد قمة للمياه، انتخاب لجنة دائمة، بحيث تتخذ القمة القرارات المناسبة بصدد:

١- تقنين استغلال المياه. ٢- الاقتسام الواقعي. ٣- الاستغلال المثمر. ٤- صيانة كمية ونوعية المياه.

المرحلة الثانية: سلام المياه. وتتلخص السياسات الواجب إتباعها بهذا الصدد في:

١- الحد من النمو السكاني. ٢- وضع سياسات بيئية مشتركة:

أ- الحد من الإسراف في استهلاك المياه.

ب- استخدام الأساليب الملائمة في استهلاك المياه وعلى الشكل الأمثل.

ج- زيادة إمكانية استغلال المياه الراجعة.

٣- وضع سياسات زراعية مشتركة وبرامج ري ملائمة.

٤- اتباع سياسات مشتركة في توليد وتوزيع الطاقة.

٥- الحد من التحضير الكيفي والتصنيع العشوائي[٢].

---

(١) المرجع السابق، ص١٦٢-١٦٣.

(٢) الجهماني، يوسف إبراهيم،" **ثرثرة فوق المياه تركيا- سوريا- العراق- إسرائيل**"، مجلة الفكر السياسي، العدد الثامن ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، شتاء ٢٠٠٠، ص٢٨-٢٩.

ويرى العديد من المحللين أن تركيا تسعى من خلال مشروعها المائي العملاق (GAP) لعب دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط من خلال إنشاء بنك مائي يوفر المياه لدول المنطقة التي يعاني معظمها من فقر مائي أو عجز مائي، فقد أبدت تركيا استعدادها بتوفير المياه لكافة دول المنطقة واقترحت مشاريع مائية عديدة لنقل المياه، كان إبرزها في عقد الثمانيات من القرن المنصرم المسمى بـ (أنابيب السلام) لتزويد كافة دول الخليج إضافة إلى إسرائيل والأردن والعراق وسوريا، ومشروعاتها الأخرى لتزويد كل من اليونان وقبرص بالمياه. وبالرغم من حاجة دول المنطقة للمياه التركية فقد رفضت الاقتراحات التركية -كما ذكرنا سابقاً- نتيجة السياسيات (غير العقلانية) للحكومات التركية السابقة ومواقفها العدائية من القضايا العربية وانحيازها لإسرائيل. لكن المواقف المعتدلة للحكومات التركية المتعاقبة خلال العقد الحالي مع الدول العربية تحديداً أدت لقفزات نوعية بالعلاقات التجارية والسياسية بينها وبين الدول العربية وخاصة العراق وسوريا(١).

وخلال العقود الثلاثة الأخيرة لم تتوقف المشاريع والأفكار والرؤى والتصورات التي تؤكد على التعاون الإقليمي بين دول الشرق الأوسط في المجال المائي، كتمهيد لتسوية معظم مشاكل المنطقة بالاستناد إلى فكرة أن الحروب القادمة في المنطقة هي حروب مياه، ومن أجل نزع فتيل هذه الحروب المتوقعة ومن أجل تفعيل النظام الشرق أوسطي الجديد، فإن أهم القضايا التي يجب أن يتم تسويتها وإيجاد حلول معقولة لها هي قضية أو إشكالية المياه(٢).

فعلى سبيل المثال طرحت إدارة كلينتون فكرة إقامة نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط، استناداً إلى قناعة مفادها أن إيجاد واقع من الاعتمادية المتبادلة، والتعاون الإقليمي، في مجالات الاقتصاد والبنى التحتية، يمكن أن يحفّز على نبذ طريق الحرب، ويشجع على التعايش والسلام، مما

---

(١) الربيعي، صاحب،" **مقترحات لإنهاء أزمة المياه مع تركيا**"، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٢٧٤٢، ٢٠٠٩/٨/١٨، موقع المجلة على الإنترنت: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=181630

(2)See: Bilgin, Pinar., (2005), **Regional security in the Middle East: a critical perspective**, London: Routledge, p155.

يؤدي إلى تعزيز الاستقرار والازدهار في الشرق الأوسط. وقد تم إيجاد آليات وديناميات متشعبة لهذا المشروع، منها آلية لجان المفاوضات متعددة الطرف (المنبثقة عن مؤتمر مدريد للسلام ١٩٩١)، التي شارك فيها عدد من الدول الكبرى، إضافة إلى الأطراف الإقليمية المعنية وإسرائيل. وتضمنت لجنة توجيهية برئاسة الولايات المتحدة وروسيا، وخمس لجان فرعية متخصصة، هي: لجنة المياه وتديرها الولايات المتحدة، ولجنة اللاجئين بإدارة كندا، ولجنة الأمن بإدارة روسيا، ولجنة البيئة بإدارة اليابان، ولجنة التنمية الاقتصادية بإدارة الاتحاد الأوروبي(١).

وعموما يمكن طرح عدة سيناريوهات للتعامل مع المياه كعنصر لحل الأزمات في الشرق الأوسط وبناء أسس نظام شرق أوسطي جديد:

السيناريو الأول:

في إطار هذا السيناريو، تعد حالة السلام اللبنة الأولى في هذا التصور، والمقصود بحالة السلام هو توافر إطار اتفاقي تعاهدي تقر به الأطراف المختلفة، وتقبله الأطراف الفاعلة في إطار البيئة الإقليمية والدولية. وتحسم جدلية النظام الإقليمي العربي/النظام الشرق أوسطي لصالح هيمنة النظام الشرق أوسطي، والاحتمال المرجح خلال هذا السيناريو لحالة النظام العربي هو احتمال تحقق الحالة الانهيارية للنظام العربي التي يصبح فيها النظام متلقيا وليس فاعلا. ويصبح الاحتمال المرجح للنظام الشرق أوسطي هو احتمال تحقق النظام الشرق أوسطي ذي الاختصاص العام والبنية التنظيمية القوية. لذا فإن المسارات المائية المرجحة تتمثل في كل من المسار التركي والمسار الإسرائيلي أو مزيج بينهما. ويتراجع المشروع المائي العربي، حيث لن تتوافر المقومات اللازمة لسريانه. كما تدعم الأطراف الفاعلة في البيئة الدولية، بما فيها المؤسسات الدولية المشروعات عابرة القومية في المجال المائي، وربما يتطلب هذا الدعم ضرورة إيجاد إطار تعاقدي اتفاقي ينظم أعمال هذه المشروعات، ويمنحها المشروعية. أما عن الرابحين والخاسرين في إطار هذا السيناريو على المستويين المائي والشامل فهم على النحو التالي:

---

(١) صحيفة القدس الفلسطينية، ٢٢ /٧/ ٢٠٠٨.

١) دول الجوار الجغرافي: تحقق تركيا دفعة كبيرة لقضية التنمية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، بالإضافة لامتلاك أدوات القيام بدور فاعل على مستوى البيئة الإقليمية يهيئ لها موقفا دوليا قويا، وتتجاوز تركيا ما تعده نقطة ضعف في مواجهة العرب وهو حاجاتها إلى البترول، وذلك عبر توفير ما تقايض به البترول وهو المياه. وتتمكن إسرائيل من تجاوز أزمتها المائية الحالية دون الاضطرار إلى التخلي عن بعض طموحاتها الزراعية، بل يمكنها الحصول على مزيد من الموارد المائية.

٢ -الدول العربية: قد تحصل الدول العربية على بعض الكميات الإضافية من المياه تؤمن الاستهلاك الحالي أو على الأكثر الاستهلاك في المدى القريب. ولكن لا تتاح للدول العربية أعمال خطط تنمية مستقلة مبنية على أولويات نابعة من احتياجاتها وطموحاتها. وإذا ما ارتبطت الدول العربية باتفاقيات وتعاقدات مائية فإن هذا من شأنه أن يرتب حقوقا للغير في المياه العربية وفي الاستثمار فيها قد تصبح هذه الحقائق عبر الزمان حقوقا مكتسبة بالمعنى القانوني.

٣ -على المستوى الدولي: قد تنسجم النتائج السابقة مع الأطراف الفاعلة في البيئة الدولية حيث يتوافر طلب على تكنولوجياتها المائية. كما يسهل اندماج الأطراف المختلفة وتكيفها مع النظام الدولي. كما أن توافر حالة الاستقرار أيا كان نوع هذا الاستقرار من شأنه طمأنة الفاعلين الدوليين على المصالح الدائمة لهم بالمنطقة، ومن أهمها البترول[١].

السيناريو الثاني:

ويستند هذا السيناريو أيضا إلى حالة السلام. وفيه يتجاوز النظام العربي الحالة الانهيارية إلى درجة من التنسيق المحدود، ويستوعب النظام العربي بحالته تلك في إطار نظام شرق أوسطي واسع العضوية يغطي مختلف المجالات. ويتيح هذا التنسيق العربي المحدود دفع بعض عناصر المشروع العربي لتتداخل مع العناصر الأخرى في المشروعات الإسرائيلية والتركية. وقد يجد هذا المشهد قبولا دوليا لأنه يحقق قدرا أكبر من الاستقرار الإقليمي لعدم إغفاله العنصر العربي في معادلة التوازن المائي.

---

(١) مخيمر، وحجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل، مرجع سابق، ص١٦٩-١٧١.

وينتج عن هذا السيناريو:

١ -تحقق كل من تركيا وإسرائيل أهدافها المائية بأبعادها المختلفة ولكن بنسبة أدنى مما يتاح لها في إطار المشروع الأول.

٢ -تؤمن الدول العربية الحد الأدنى من احتياجاتها، بالإضافة إلى توافر فرصة لتحسين الأوضاع عندما تجد ظروفا ملائمة لذلك.

٣ -تضمن الأطراف الدولية قدرا أكبر من الاستقرار وتأمين مصالحها[١].

السيناريو الثالث:

وهو يستند كسابقيه إلى حالة السلام أيضاً بين دول الإقليم. ولكن النظام العربي يستنهض القيم الكامنة فيه ويسيطر على مقدراته، و يخطط لمستقبله وفقا لأولوياته وطموحاته. ويدخل في معادلة التوازن الإقليمي والدولي من منطلق مصالحه. وفي هذه الحالة فإنه لا مجال للنظام الشرق أوسطي تحت التشكيل. ويجد المسار العربي مجرى للتحقق ويصب جريان هذا المسار في دعم الإمكانات العربية، وإعطاء دفعة للخطط المستقلة للتنمية عبر التأثير في مختلف أنساقها مثل الأمن الغذائي، كما يؤمن المشروع العربي الموقف المائي للأجيال القادمة فضلا عن الأجيال الحالية[٢].

السيناريو ا لمرجح[٣]:

السيناريو الأقرب للتحقق في الظروف الإقليمية والدولية الحالية هو السيناريو الثاني وذلك لأسباب هي:

١ -أن استقرار منطقة الشرق الأوسط مطلب دولي لأسباب إستراتيجية. وأسباب تتعلق بالنفط وممراته. وهذا السيناريو من شأنه تحقيق قدر أعلى من الاستقرار.

---

(١) المرجع السابق، ص١٧٣.

(٢) المرجع السابق، ص١٧٣.

(٣) المرجع السابق، ص١٧٥.

٢ -أن مجمل الظروف العربية الحالية تجعل الطموح لتحقيق قدر من التنسيق هو الهدف الأكثر واقعية. وربما كان النسق المائي والغذائي الأكثر احتياجا للاهتمام العربي.

٣ -أن القوى الأخرى في المعادلة الإقليمية لديها خططها الواضحة في الشأن المائي والتي تسعى لحيازة القبول الدولي لها وربما تكون قد استقطبت فعلا بعض هذا القبول.

يتضح من مشاريع الشرق الأوسط الكبير والسيناريوهات المحتملة المطروحة لمستقبل التفاعلات الإستراتيجية فيه، الغياب الواضح لإستراتيجية عربية للمياه، وهو الأمر الذي يؤدي لضعف الموقف العربي بقضية وأزمة المياه القابلة للتطور لصراع مسلح في حال عدم التعاون الدولي لحلها. ومن هنا فإن التكامل الإسلامي اقتصادياً هو الحل لأزمة المياه والبديل عن مشروع الشرق الأوسط الكبير المقترح لصالح اسرائيل والغرب.

تقييم ونتائج

إن القراءة المعمقة لمستقبل العلاقات العربية التركية في ظل أزمة المياه وفي ظل المعطيات الإقليمية الأخرى المتمثلة بالوضع في العراق، والمشكلة الكردية، إضافة بالطبع للتصورات والرؤى المختلفة لبناء نظام شرق أوسطي جديد. تظهر بوضوح أن هذه العلاقات العربية التركية دخلت مرحلة جديدة منذ وصول حزب العدالة والتنمية ذو الخلفية الإسلامية إلى السلطة في تركيا، فقد استطاع هذا الحزب من خلال موقعه في السلطة أن يخفف من وطأة العديد من محاور الصراع القديمة بين الجانبين، والتأسيس لبناء علاقات جديدة ومتطورة بالشكل الذي يخدم المصالح التركية والعربية بآن معاً، مع عدم تجاهل استمرارية تأثير نقاط الخلاف السابقة ولكن بدرجة أقل مما كانت عليه خلال المرحلة السابقة وبما ينبئ بقرب تسويتها بشكل نهائي إذا ما استمرت وتيرة تطور العلاقات العربية التركية بهذا الشكل.

وإن كانت مشكلة الملف المائي والقضايا المتعلقة به لا زالت تحمل في طياتها بذور بعض الخلاف في المواقف والرؤى حول التسوية النهائية لها وحول دورها في بناء معادلة العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط الجديد، إلا أن القضايا الأخرى قد تحولت من محاور خلاف وتناقض في العلاقات العربية التركية إلى محاور تعزيز وتطوير لهذه العلاقة، فبعد أن كادت مشكلة كردستان والنزاع بين حزب العمال الكردستاني وتركيا تؤدي إلى صراع عسكري بين تركيا وسوريا عام ١٩٨٩، نرى اليوم وفي ظل التقدم في العلاقات التركية السورية، أن تعاون البلدين في مواجهة حزب العمال الكردستاني ومطاردة أعضائه يشكل عاملاً أساسياً من عوامل التعاون الإقليمي بين الجانبين، وكذا الحال بالنسبة للعراق التي أعلنت أكثر من مرة أنها مستعدة للتعاون إلى أقصى الحدود مع تركيا في طرد حزب العمال الكردستاني من العراق.

وساهمت المواقف التركية عموماً من الأزمة العراقية في توطيد العلاقات العربية التركية، وإظهار تركيا بمثابة الشريك الإقليمي الأجدر بالثقة بالمقارنة مع إيران التي بدأت منذ فترة بالانفكاك الواضح من علاقاتها العربية حتى مع أقرب حلفائها في المنطقة وهي سوريا، وبالمقارنة أيضاً مع إسرائيل التي ستبقى إلى زمن لا يمكن التنبؤ به العدو الأساسي للدول العربية وشعوبها.

نتائج الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر أزمة المياه على مستقبل العلاقات العربية التركية في ظل وصول الحركة الإسلامية إلى السلطة في تركيا . حيث جاءت هذه الدراسة في فصول متعدده .تناولنا من خلالها في البداية أهمية المياه وأثرها على العلاقات الدولية ودور القانون الدولي في تنظيم حقوق الدول في مياه الأنهار العابرة للحدود وإتضح لنا ما تحمله أزمة المياه في مسببات لنزاعات وصراعات دولية إذا لم تكن محكومة بإتفاقيات دولية ومعاهدات دولية ناظمة لها .

وقد أبرزت لنا هذه الدراسة الأزمة المائية بالشرق الأوسط ولدى الدول العربية خاصةً نتيجة لكونها (دول مصب) مائية وليست دول منابع مائية مما يعني خضوعها لتحكم دول المنبع .

كما إتضح لنا أهمية وجود إستراتيجية عربية للمياه تقوم على أساس علمي وعملي قابل للتطبيق وهذا لا يتأتى إلا بتعاون ومشاركة إقتصادية إسلامية ليتم إشراك دول المنبع تركيا والدول الأفريقية لتأمين الحاجة المائية والغذائية . فالحلول هنا لا تكون عربية لأن منابع المياه العابرة من خارج الوطن العربي وثبت لنا أن خيار التحلية خيار إستراتيجي ينبغي تطويره بإستخدام الطاقة الشمسية لخفض قيمة تكاليف التحلية إضافةً لإيجاد تكامل إقتصادي إسلامي لتحقيق الإحتياجات المائية والغذائية وللقضاء على أي تأزيم مستقبلي وصراع دولي للمياه .

وقد تبين لنا أن مشاكل المياه هي سبب الأزمات مع تركيا حسب إفتراضنا. فبالرجوع إلى لدراسات المائية نجد أن المياه تغطي نسبة ٧٢% من إجمالي سطح الكرة الأرضية، و٩٧% من هذه المياه هي مياه مالحة. أما توزيع النسبة الباقية البالغة ٣ % (أي المياه العذبة) فهو توزيع غير متساوٍ. ففي حين تتشاطر(١٠) بلدان ٦٠ % من احتياطي المياه يعاني(٢٩) بلداً آخر (في إفريقيا والشرق الأوسط) من نقصٍ مزمنٍ. وقد كانت الدول العربية من الدول التي تعاني من أزمة مياه. فبرز المشروع التركي– أنابيب السلام– الذي يقدم الخليج العربي كأكبر المستفيدين منه وأكثر المحتاجين حسب طبيعة المناخ وانعدام الأنهار العذبة فيه، وتستطيع دوله التحكم بالعلاقات مع تركيا بحكم الإمكانات المتوفرة بها والتي تحتاجها تركيا.(طاقه–تجاره–استثمار) للقضاء على مشاكلها الاقتصادية. وقد كان لتركيا وتنصلها من اتفاقياتها الموقعة مع العرب مائيا حتى بعد وصول الإسلاميين للسلطة

بتركيا الأثر البالغ بتأزم العلاقات.فلابد من معالجة أسباب التنصل التركي وهذا يتأتى بتكامل اقتصادي إسلامي دولي ملزم ستكون تركيا طرفا به فلا يكون الماء سلعه منفردة بل تبادليه ملزمه تخف معها آثار التحكم التركي بالمياه وهذا له بداية تطبيق كما بالمشاريع السعودية بتركيا زراعيا (فالزراعة تستهلك٨٥%من المياه بالسعودية كمثل عن الخليج) وكنموذج عربي لأكثر احتياج مائي عذب وأكثر استخدام للتحلية وأكثر إمكانات للضغط على الدول ذات الوفرة المائية، وبناءا على ذلك. **فقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات هي التالية:**

١) عدم وجود تصور علمي للحلول المستقبلية بجميع الدراسات السابقة التي تشير فقط لأزمة المياه وإجراءات الدول العربية المنفردة والمواقف التي تمت تجاهها . إضافةً لدراسات حلول كما سيأتي ذكرها لا تشتمل على حلول علمية ممكنة التطبيق لحل أزمة المياه والحاجة الملحة للوطن العربي. فمثلاً أوجدت دول مجلس التعاون الخليجي سياسة استرشادية مشتركة للمياه عام ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩ م تدعوا لتوفير مياه الشرب لمواجهة الطلب الحالي والمستقبلي وإعطاء الأولوية للاستخدام الآدمي . وتحث على عناوين عامة غير محددة ويغلب عليها الاستناد لإدارة المصادر الموجودة للمياه . والإشارة لاستيراد المياه من الخارج دون تحديد لكيفية أو خيارات محددة .ونظراً للحاجة المائية الماسة للخليج العربي فإن الوضع يحتاج لإستراتيجية مائية ثابتة متقاربة مع إستراتيجية عربية للمياه لتحقيق الحاجات المائية .

٢) عدم وجود إستراتيجية عربية للمياه ، أضعفت الموقف العربي بشأن التصدي لأزمة المياه التي يعانيها الوطن العربي. فهو يعتمد على دول أخرى كمنابع للأنهار التي تصب ببعض الدول العربية مثل (سوريا – العراق) مع تركيا ،(مصر– والسودان) مع إثيوبيا ومنابع النيل الأخرى. وتزامن ذلك مع التفاعل العربي البطيء بإجراءات المعالجة المشتركة، حيث تم تشكيل مجلس وزاري عربي للمياه وعقد مؤتمره التأسيسي بالرياض عام ٢٠٠٨م ، ثم أقرّتْ قمة الكويت الاقتصادية عام

٢٠٠٩م . أن ٦٠% من موارد المنطقة العربية المائية تأتي من خارج المنطقة،وتم تكليف المجلس الوزاري العربي للمياه بوضع إستراتيجية للأمن المائي في المنطقة العربية.

٣) للمياه دور أساسي في تأزيم أو تحسين العلاقات العربية–التركية التي تتأثر سلباً وإيجاباً بموضوع المياه بنهري (دجلة والفرات) للجارين العربيين لتركيا.فمثلاً اتضح ذلك من خلال العلاقات بين تركيا – وسوريا حيث أدى عدم اتزان التدفق المائي لسوريا نتيجة التحكم التركي بسبب قيام سوريا بدعم حزب العمال الكردستاني بقيادة(أوجلان) ولتزايد دور العسكريين بالحكم بتركيا تطورت الأحداث بحشد القوات بين البلدين(١٩٩٨م) إلى أن تم تدخل الرئيس التركي (أحمد نجدت سيزر) للوصول لمفاهمات مع سوريا حول زيادة تدفق المياه وما نتج عنها من تخلي سوريا عن دعم الأكراد وتطور العلاقات تباعا وصولا لفتح الحدود بين البلدين مؤخراً عام٢٠٠٩م.

٤) التأثر البالغ لدول الجوار العربي نتيجة لمشاريع السدود الكبرى لتركيا(الجاب) بسبب تقليل وحبس التدفق المائي لنهري دجلة والفرات وانعكاس ذلك على الثروة الزراعية والأمن المائي، خاصة وان المشاريع تتم دون التنسيق مع دول الجوار العربي، حسب ما تحكمه الأعراف والاتفاقات الدولية للأنهار العابرة للحدود.

٥) تعتبر المياه هي رابط أساسي لجميع الاعتداءات والتدخلات الإسرائيلية بالوطن العربي .حيث عمدت للسيطرة على بحيرة طبريا لأسباب مائية وبلبنان وإجراءاتها بنهر الليطاني ،ومصر وما تسعى له لصحراء النقب وتغذيتها من النيل ومشروع الشرق الأوسط الكبير وتقاسم المياه العادل بزعمها.

٦) استمرار التوجه التركي لبيع المياه حتى بعد وصول الإسلاميين للسلطة بتركيا كما يوضحه تصريح الرئيس(عبدالله غول) أثناء زيارته لقطرعام٢٠٠٨م . رغم أنها طبيعيه وغير ناضبة كما هو البترول الذي يتطلب استثمارات لاستخراجه وغير قابل لما يشيرون له من مقارنه مع المياه.

٧) بعد وصول الإسلاميين للسلطة بتركيا أصبحت علاقات تركيا مع إسرائيل غير مؤثرة سلبياً على العلاقات التركية – العربية ويتضح ذلك من خلال التوترات بين إسرائيل وتركيا حول غزة وإلغاء

بعض المعاهدات العسكرية والمائية وآخرها التعبير الشعبي للأتراك بإسطنبول عند رشقهم للسفير الإسرائيلي بالبيض بإسطنبول عام ٢٠٠٩ م .

٨) توافر كامل أساسيات التكامل الاقتصادي بين الدول الخليجية وتركيا فحاجة تركيا للاستثمار الخليجي لتخفيف التضخم بها والمساهمة بخفض الديون الداخلية والخارجية وحاجتها الأساسية للطاقة(٩٠%من احتياجاتها خارجية) إضافة لتشغيل الشركات التركية ذات الخبرة بالبناء ومستلزماته الصناعية. يقابله حاجة الخليج المائية والزراعية التي تتوفر بتركيا لتوفير الأمن الغذائي إضافة لاستغلال تركيا كمنفذ للدخول للسوق الأوربية. وتأثير ذلك الإيجابي على مستقبل علاقات وتفاهمات وحلول للمياه. وقد أتت تأكيدات الدراسات المستقبلية للدور البارز لتركيا بالشرق الأوسط كما تنبأت بذلك الدراسة الاستخباراتية لوكالة الاستخبارات الأمريكية التي رأت تراجع النفوذ الأمريكي وبروز نزاعات مياه وندره للطعام وذلك بدراسة مجلس المخابرات القومي الأمريكي تحت عنوان (الاتجاهات العالمية في٢٠٢٥م) وأشارت للاعتماد على مصادر بديلة للنفط [١]. ويقول التقرير أن النظام العالمي الذي تشكل بعد الحرب العالمية الثانية ستنطمس معالمه تماما بحلول عام ٢٠٢٥م بسبب بروز القوى الجديدة الصاعدة ،وعولمة الاقتصاد والانتقال التاريخي للثروة من الغرب إلى الشرق. ويتوقع تقرير الاستخبارات أن يتمحور التنافس على التجارة والتطورات والابتكارات التقنية وعلى عمليات الاستحواذ ،ويقول انه من غير المستبعد أن يشهد العالم عودة إلى سيناريو مشابه لسباق التسلح في القرن التاسع عشر والتنافس العسكري والتوسع الإقليمي". وتؤكد الدراسة أن المياه سبب النزاع المستقبلي خاصة بالدول الفقيرة كما بالشرق الأوسط. إضافة لبروز التأثير التركي دوليا، وهنا يأتي الدور العربي لتحديد العلاقات بتركيا من خلال توثيق العلاقات معها حاليا وزيادة الترابط بكافة المجالات اقتصاديا وتجاريا وسياسيا واجتماعيا ،من خلال دراسة المكون التركي واحتياجاتها ومن خلال الدور الديني المؤثر بها الذي برز بتزايد منذ بدء

---

(١) جريدة الشرق الأوسط السعودية، ٢١/١١/٢٠٠٨م.

وصول الإسلاميين للسلطة ابتداءً بحزب الرفاه بقيادة (أربكان) وانتهاءً بحزب العدالة والتنمية المسيطر على السلطة بتركيا حاليا بقيادة(اردوغان).

٩) انخفاض مستوى التأزيم بالعلاقات التركية–العربية وتزايد المسؤولية التركية لأن أغلب الخلافات تنتج بسبب إجراءات تركية تعمل على تخفيض التدفق المائي.وعندما سيطر الحزب الإسلامي على السلطة بتركيا وتوطدت سيطرته على العسكريين فيها تحولت العلاقات العربية–التركية للتهدئة ثم للتعاون الذي لازال في بدايته ولم يصل لحل قضية المياه رغم التطورات الواسعة بالعلاقات على مختلف الصُعِدْ. حتى وصلت لفتح الحدود مع سوريا. ومن هنا فإن تسوية المياه مع تركيا ستدعم التكامل العربي – التركي وهذا منوط بتركيا قصراً. لوفرة المياه لديها ويحكم ذلك مدى الجدية بتحقيق ذلك.

١٠) تعدد المشاريع المقترحة للحلول مابين مشروع (أنابيب السلام)التركي وبقية المشاريع التي لا تحقق الاكتفاء الحقيقي للمياه بالنظر لكمية ما يضخ منها فأكبرها المشروع التركي الذي يضخ للخليج بأنبوبية الشرقي والغربي(٤٠٠٠,٠٠٠م٣ يومياً) وهي لا تغطي الاحتياج الفعلي المتزايد. فقد أشار تقرير صادر عن مؤسسة "فورست سوليفان" (Sullivan & Frost) بحاجة زيادة المياه العذبة بالشرق الأوسط لـ(٢,٧مليون قدم مكعب من المياه يوميا كل عام) [١].

١١) تعتبر التحلية قرار إستراتيجي للدول العربية المطلة على البحار وذات المناخ الجاف . ولكن يجب السعي لتخفيض كلفتها الإنتاجية والتشغيلية التي تتجاوز ١,٦٠ دولار للمتر المكعب واستغلال الطاقة الشمسية لتحقيقها إضافةً لاستغلال نتائج التحلية (الملحية المركزة) بالصناعة وعدم رميها بالبحر تلافياً للأضرار التي سيتحتم إضرارها بالحياة الفطرية بالبحار مع مرور الزمن إضافة لتزايد أملاح البحر .ومما تحتاجه التحلية خطه لمد أنابيب مياه للمناطق التي لم تصلها التحلية والمعتمدة على الآبار الناضبة بمدن المملكة السعودية مثلاً. فقد شرع عدد من الدول الغنية

---

(١) مجلة المياه الكترونيه almyah.net/mag/news.php?action=show&id=387.

بالمياه العذبة والمناخ المعتدل بتوفير التحلية لاستغلالها بحالات الجفاف مثل بريطانيا التي تستخدم التناضح العكسي لتوليد مياه محلاه (١٥٠ الف م٣) يوميا تكفي لسد احتياج مليون مواطن.

١٢) وجود خطورة على التحلية نتيجة وجود واستخدام اليورانيوم بإيران وما قد ينتج من تسريبات مقصودة أو غير مقصودة ضارة على مياه الخليج وتحليتها. كما يستلزم إيجاد وسائل لحفظ المياه من هذه التسريبات لأي سبب في الخليج العربي لكون التحلية وما تنتجه من مياه سلعة أساسية للحياة.

١٣) عدم التزام تركيا بالاتفاقيات الموقعة بشأن المياه مع الوطن العربي بكافة حكوماتها مثل ما تم مع سوريا والعراق بالثمانينات ووصولا لعام ٢٠٠٨م بقيادة حكومة الإسلاميين فلم تلتزم ويتضح ذلك من خلال التصريحات الرسمية العراقية والسورية وتركيا تتحجج بالجفاف! ويظهر التنصل التركي من خلال:

- موقفها بمؤتمر اسطنبول للمياه عام٢٠٠٩م الذي منع إدراج حق الدول بالمياه بالبيان الذي صيغ بشكل لا يحقق المطلب العربي وبعض الدول كفرنسا.
- عدم اعترافها بمياه الأنهار كأحقية عابره للحدود حسب اتفاقية١٩٧٩م، مما يعقد المفاهمات الدولية للدول المتشاطئة على الأنهار ويمنع القانون الدولي من ضمان تطبيق الاتفاقيات.
- بناء السدود الكبرى دون سابق إشعار وضمان عدم التأثير على استحقاق دول المشاركة النهرية– سوريا والعراق.

وهذه الأسباب التركية تثير الكثير من التساؤلات لنواياها وتطبيق التزاماتها مع الوطن العربي فلا بد من معالجة هذه الأسباب للوصول لاتفاقيات مضمونة التطبيق.

١٤) تواجه دول الخليج العربي اليوم مأزقاً حقيقياً في تأمين مواردها المائية التي بدأت تشح وتنضب تدريجياً لأسباب عديدة منها الجفاف، وانخفاض معدلات سقوط الأمطار، وتراجع الغطاء النباتي والتوسع في مجالات الزراعة والصناعة. الأمر الذي دفعها إلى البحث عن وسائل أخرى بديلة لحل

أزمتها المائية، كان من أهمها اعتمادها على محطات تحلية مياه البحر رغم كونها تعد من العمليات المكلّفة مادياً، فمن المعروفّ أن عدد هذه المحطات الموجودة في دول الخليج العربي اليوم يبلغ (٦٢) محطة، تقدر تكاليف بناء الواحدة منها مليار دولار، تنتج جميعها (٧٠%) من الإنتاج العالمي لتحلية المياه [١]. وقد أدى هذا الاعتماد المستمر على محطات التحلية إلى إرهاق الميزانية العامة لهذه الدول، والى حدوث مضاعفات سلبية على النظام البيئي ومصادره الرئيسة كالهواء وتلوث المياه، بالإضافة إلى ضعف إدارة الموارد الأخرى المتمثلة بعدم تطبيق نظام الخصخصة والتسعيرة وما إلى ذلك. وإزاء التفاقم المستمر لهذه المشكلة، بدأت الأنظار الخليجية تتجه نحو دول الجوار للاستفادة من مواردها المائية في نقل كميات محدودة منها إلى أراضيها، عبر مد شبكة واسعة من الأنابيب تمر تحت مياه الخليج العربي، بالرغم مما تواجهه هذه الوسيلة من مصاعب وعراقيل كثيرة تعترض عملية نقلها، كمشاكل التمويل، وطبيعة التضاريس، وحساسية بعض المناطق الساخنة سياسياً. فهذه المشاكل تمثل بحد ذاتها تحدياً كبيراً أمام إنجاح أي مشروعٍ مائي يقام في المنطقة، وهنا يبرز دور مجلس التعاون الخليجي في تبني هذه المشاريع الإستراتيجية المهمة، ومدى استعداده لتقديم الدعم المادي لها، وتوفير فرص النجاح الملائمة لتحقيق ذلك على ارض الواقع، خصوصاً وان أزمة المياه سوف تتفاقم حدتها مع مطلع عام ٢٠٢٥ طبقاً لما تشيره توقعات بعض الخبراء المهتمين في هذا المجال. مما سيدفع بقادة الدول الخليجية إلى اعتماد خطةٍ استراتيجية موحدة للتعاون الإقليمي المشترك في مجال نقل المياه العذبة من الخارج، وهذا يحتاج بالطبع إلى مزيدٍ من الدقة والموضوعية في دراسة كافة المقترحات والمشاريع التي سوف تطرح لمعالجة ذلك بصورة جدية. وفيما يلي استعراض مختصر لأهم هذه المشاريع المائية التي اقترحت من قبل بعض الدول العربية وغير العربية[٢]:

---

(١) محمد شعبان، "**ندرة المياه..تؤرق الخليج**"، موقع إسلام أون لاين على الإنترنت: islamonline.net.

(٢)ريان ذنون العباسي،"**أزمة المياه في منطقة الخليج العربي والبدائل المقترحة لحلها**"، دنيا الرأي،٢٠٠٧م، ص ص١-٦: pulpit.alwatanvoice.com/save.php

أ) مشروع العراق لتزويد الكويت بالمياه: مشروع مائي قديم سبق للعراق أن قام بطرحه على الحكومة الكويتية أيام العهدين الملكي والجمهوري .إلا أن هذا المشروع تمنعه عوامل سياسية وأمنية كثيرة وقفت عائقاً أمام تنفيذ هذا المشروع، منها انعدام الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة خصوصاً بعد نشوب الحرب العراقية- الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) وما أفرزته من تداعياتٍ خطيرة على دول الخليج كافة، فضلاً عن تزايد المخاوف الكويتية من نوايا العراق الحقيقية تجاه إمكانية تنفيذ هذا المشروع ، إضافة لتلوث المياه حاليا وقلتها بالعراق نتيجة المشاريع التركية، مما أدى إلى صرف النظر عنه لاحقاً.

ب) مشروع لبنان لتزويد دول الخليج العربي بالمياه: في أثناء انعقاد مؤتمر (الخليج للمياه العذبة) بدبي عام ١٩٩٢، طرح أحد المهندسين اللبنانيين ويدعى فتحي شاتيلا مشروعاً يرمي إلى سحب حوالي (٧٥٠) م٣/ ث من أحد الأنهار اللبنانية نحو بلدان الخليج العربي، عن طريق مد خطٍ من الأنابيب يصل طوله إلى (١٥٠٠) كم وبقطر يتراوح (٣) م وبمستوى يبلغ (١٢٥٠) م فوق مستوى سطح البحر من أجل الحيلولة دون ذهاب ثروةٍ مائية عربية تقّدر بـ(٧٥٠) مليون م٣ في السنة إلى البحر هباءً، بسبب عدم وجود أماكن ملائمة لتخزينها، وخوفاً من قيام إسرائيل بسحبها والاستفادة منها علماً أن هذه المياه تمتاز بنقاوتها وعذوبتها. فمثلا نهر الليطاني بلبنان مساحة حوضة ٢١٦٨ كم٢ وطول مجراه ١٧٠ كم ٢ وتصريفه الوسطي عند المصب (٧٩٣) مليون م ٣ في السنة . ويخدم مناطق لبنانية في البقاع الجنوبي وجنوب لبنان زراعياً ولمياه الشرب وسيطرة إسرائيل على مزارع (شبعا) ذات المخزون المائي تخدم هدف إسرائيل المائي.

ج) مشروع مصر لتزويد المملكة العربية السعودية بالمياه: ويهدف إلى سحب المياه من نهر النيل إلى الأراضي السعودية عبر مد أنابيب تمر من تحت مياه البحر الأحمر.

د) مشروع السودان لتزويد المملكة العربية السعودية بالمياه: وتقوم فكرته على أساس مد أنابيب من نهر النيل إلى السعودية عبر البحر الأحمر، حيث تعادل كلفة نقل المتر المكعب الواحد من المياه (٢٩)

سنتناً وهو أقل من تكلفة مياه البحر المحلاة . فمشروع مد خط الأنابيب بين المملكة العربية السعودية والسودان يعد مشروعاً مشجعاً بين البلدين إلا أن قيام حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ أدت إلى إهدار الكثير من الأموال فحال ذلك دون تنفيذه. كما أنه لا يمكن للسودان كدولةٍ عربية أن تلجأ في المستقبل إلى التفكير باستخدام سلاح المياه ضد دولة عربية شقيقة مثل السعودية التي تربطها علاقات وطيدة معها، لذا فانه يعد خطوة نحو تحقيق التكامل الاقتصادي لاسيما وانه يساعد السودان على حل مشاكله الاقتصادية.

هـ) مشروع أنابيب مياه السلام التركي: مشروع طرحه رئيس الوزراء التركي الراحل توركوت اوزال عام ١٩٨٧ على دول الخليج العربي بهدف بيع المياه التركية الفائضة للعرب، عبر سحبها من نهري سيحون وجيحون اللذين ينبعان من منطقة كيليكيا في تركيا. هنالك من يرى أن قبول مجلس التعاون الخليجي للمشروع التركي سوف يثير تساؤلاً مهماً يتعلق بمدى تنامي الهيمنة المائية التركية على الشرق الأوسط في المستقبل بعد الانتهاء من بناء هذا المشروع، علماً أنه يكلف مبالغ مالية طائلة (٢١ملياردولار حسب بعض الدراسات) مقارنة بغيره من المشاريع الأخرى.وهناك اتفاقية تركيا– سوريا –العراق ٢٠٠٨م . لم يتم تطبيقها بحذافيرها بحجة الجفاف وقد أكد ذلك المسؤولون بالدول الثلاث من أن لا توجد خلافات مائية !؟ . كما تظهر وثيقة الأمن القومي التركي عدم صلاحية مشروع أنابيب السلام لضعف المياه بسبب الكلفة الزائدة وتعرضه لعدد من الدول. ويعتبر مشروع الأنابيب التركي أحد الخيارات الرديفة لتحلية المياه والذي يعود بالفائدة الكبرى على إعادة تعبئة خزن المياه الجوفية وتوفير الحد الأدنى من الإنتاج الزراعي بالخليج العربي(حيث تبلغ كميته المقترحه٦,٠٠٠,٠٠٠ مليون م٣يوميا) لجميع الدول المستفيدة منه. فالأمن الغذائي رديف للأمن المائي ويشاركه في الخطورة. فالممرات البحرية لنقل المنتجات الزراعية للاستثمار العربي زراعيا معرضة لأخطار خارجية. وليكون هذا المشروع ممكناً لا بد من توفر عناصر هامة تضمن الاستمرارية وهي:-

- التوافق لدول الجوار المستفيدة وغير المستفيدة للمحافظة على استمرار التدفق .

- ضمان عدم وجود ضرر من مشاريع مائية بالدول الأخرى مثل مشاريع تركيا للسدود ومد المياه للدول الأخرى بأنابيب أو المساس بالحق العربي للمياه بسوريا والعراق.
- ضمان التدفق الدوري بكميات محدده ومتفق عليها بما يغطي الاحتياج للدول الأخرى.(دول الممر – دول المصب – دول الاحتياج).
- أن تتوافق هذه المشاريع المائية مع تكامل اقتصادي من خلال استغلال الأراضي الزراعية المتاحة مع وفرة المياه بالدول التي تحقق ذلك اقتصادياً كما بالسودان وتركيا والسنغال وإثيوبيا وبقية الدول المماثلة بالشرق الأوسط. وبذلك يكون ترابط دولي متكامل وليس مقصوراً على دول محددة . حتى يتحقق بذلك ضمان حق المياه للشعوب والذي تعثر مؤتمر إسطنبول المنعقد بتاريخ (مارس/ ٢٠٠٩) من تحقيقه من خلال إعلان نتائج المؤتمر الذي إعترضت عليه عدد من الدول العربية وفرنسا وغيرها .

و) مشروع المياه الباكستاني لتزويد دولة الإمارات العربية المتحدة بالمياه: ويتألف من فكرتين أساسيتين، الأولى تهدف إلى نقل المياه من باكستان بمد أنابيبه إلى الخليج العربي في أضيق نقطةٍ تقع عند مضيق هرمز لكي تعبر أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة. أما الفكرة الثانية فتهدف إلى سحب المياه من نهر منغوي الباكستاني إلى الإمارات بواسطة خط أنابيب يبلغ طوله (٧٠) كم، يمتد عبر البحر العربي بعمق (٦٠٠) م تحت سطح البحر، من أجل نقل حوالي (٥٢٠) ألف م٣/ يومياً. وقد تمت دراسة هذه الفكرة من قبل إحدى الشركات البريطانية المتخصصة في هذا المجال. مشروع النقل البحري للمياه من باكستان إلى دول الخليج العربي، وهو مشروع قابل للتنفيذ في حال انخفاض الكلفة بالقياس إلى كلفة مياه البحر الذي تعتمد عليه بلدان الخليج . مشروع باكستان لتزويد دولة الإمارات العربية المتحدة بمياه نهر منغوي: لا يزال قيد الدراسة في الوقت الحاضر من قبل الشركات الأجنبية، رغم انه يواجه مصاعب كثيرة منها طول المسافة، وارتفاع النفقات المالية.

ح) مشروع إيران لتزويد دولة قطر بالمياه: تم توقيع اتفاقيةٍ مشتركة بين الجانبين في تشرين الأول/ نوفمبر ١٩٩١ للمشروع بتنفيذه . وبعد هذه الخطوة سارعت إيران إلى الإعلان رسمياً عن هذا المشروع واختارت إسماً خاصاً له هو (مشروع الإيمان).يتألف مشروع المياه الإيراني–القطري من شبكة خطوط

تضم مجموعةً من الأنابيب تمتد من نهر الكارون الواقع جنوب غربي البلاد إلى الساحل الإيراني ثم مروراً تحت مياه الخليج العربي باتجاه دولة قطر. يبلغ طول هذه الأنابيب (١٨٠٠) كم طبقاً لما أشارت إليه الدراسات الفنية لعام ١٩٩١ ، فيما أشارت التقارير الأخرى التي صدرت عن الخبراء الفنيين لعام ١٩٩٧ إلى أن طولها يتراوح بين (٤٠٠-٧٥٠) كم. لكنه تعطل ولم يباشر به نظراً للمخاوف المتزايدة التي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية إثارتها لدى قيادات المنطقة تجاه تنامي الدور الإيراني في منطقة الخليج العربي .كما أن إيران تمنع تغذية نهر دجله العراقي من المصبات القادمة من إيران. حسب التصريحات العراقية،وهذا مما يزيد الشكوك بالإلتزام الإيراني للمياه.

ط) مشروع إيران لتزويد الكويت بمياه نهر الكارون: وقد طرحته الحكومة الإيرانية على الكويت منتصف عام ٢٠٠٠، ويقضي بنقل حوالي (٢٠٠) مليون غالون يومياً من نهر الكارون الواقع شمال غربي إيران إلى الكويت عبر مد خط من الأنابيب يبلغ طوله (٥٥٠) كم، منها (٣٢٠) كم على سطح الأرض (البر) ، و (٢٥٠) كم تحت مياه الخليج العربي، من أجل الحيلولة دون مرورها في الأراضي العراقية و تبلغ تكاليف بناء هذا المشروع الإيراني حوالي ملياري دولار. يذكر أن البلدين كانا قد وقعا في عام ٢٠٠٤ اتفاقاً خاصاً، نص على قيام إيران بتزويد الكويت مياهاً عذبة من نهر الكارون لمدة (٣٠) عاماً، إلا أن هذا الاتفاق بقي حبراً على ورق، ولم ير النور بسبب إعلان الحكومة الكويتية في تموز / يوليو ٢٠٠٦ وقف مباحثاتها الفنية مع الجانب الإيراني بشأنه، والاعتماد على ما لديها من محطات لتحلية مياه البحر. ثم تجدد الطرح الإيراني عام ٢٠٠٨ و رفض كما أشرنا سابقاً.

هذه هي أهم المشاريع المائية المطروحة على الساحة الخليجية في الوقت الحاضر، والتي كان الغرض منها نقل المياه إلى تلك الدول رغم وجود العديد من العوائق والإشكالات الكثيرة التي تواجهها وتعترض طريقها. يأتي في مقدمتها العوائق السياسية وما تفرزه من تداعيات سياسية خطيرة على عملية نقل المياه من خارج الحدود الدولية، حيث ستصبح بلدان الخليج معتمدة اعتماداً كلياً على تلك الدول في تأمين ورود المياه إليها، فضلاً عن احتمال تعّرض خطوط نقل المياه إلى خطر الهجوم والتخريب المتعّمد أثناء تعّرض المنطقة لأي هجومِ عسْكري مسَلح .ورغم الأسباب التي تعيق تنفيذ هذه المشاريع إلا أن

الحاجة لها واردة وفق تكامل اقتصادي إسلامي يقضي على كل أسباب الرفض كما سيأتي لاحقا. ويرى البعض أن عملية تحلية مياه البحر تعد أفضل من عملية نقل المياه من الخارج لأسباب كثيرة منها :

– اعتمادها على النفط الموجود لدى جميع الدول الخليجية.

– إمكانية الاستفادة منها في تزويد هذه الدول بكميات كبيرة ورخيصة من الطاقة الكهربائية.

– هنالك مشتقات أخرى يمكن الاستفادة منها في عملية تحلية المياه مثل الملح الذي يمكن تصديره إلى الخارج. وهذا الاعتماد المستمر على تحلية مياه البحر سوف يجعل البلدان الخليجية مستقلة في اتخاذ قرارها السياسي والاقتصادي بعيدا عن أية ضغوط خارجية تمارسها الدول التي تقوم بتزويدها بالمياه، سواء أكان ذلك من قبل تركيا أم إيران أو غيرها من الأقطار الأخرى.

ورغم صحة ما أورده بعض المحللين إلا أننا نجد أن التحلية بوضعها الحالي تعتمد على طاقة ناضبة(النفط) وبدونها ستتوقف عملية التحلية برمتها .لذلك لابد من وجود البدائل كاستخدام طاقة متجددة(الطاقة الشمسية) لتعمل على خفض كلفة التحلية، ولتكون مصدرا دائما لتوفير المياه. وهذا لا يتعارض إطلاقاً مع وجود استقدام مياه عذبة من دول تتوفر بها المياه العذبة المتجددة وفق اتفاقيات تكاملية محكومة باتفاقات دولية ضامنة لاستمرارها. فهناك مشاريع يمكن انتقائها والمفاضلة فيما بينها من المعروض والتي تشكل إمكانية تنفيذ واستمرارية بعيدا عن المؤثرات الدولية الأخرى .كمشروع السودان ولبنان مثلاً. ورغم وجود تلك العوائق السياسية والفنية الناجمة عن طرح مشاريع نقل المياه من الخارج، إلا أن الدول الخليجية مدعوة للنظر بصورة أكثر إلى دراسة هذه المشاريع دراسة جدية معمقة من أجل حل مشاكلها المائية، وقد يكون المشروع اللبناني والسوداني هما الأكثر ملائمة من بقية المشاريع الأخرى بسبب تكلفته المادية التي تقل ثلاث مرات عن تكلفة المشروع التركي المعروف بأنابيب السلام. كما أنه يمكن مقارنته من الناحية السياسية والأمنية مع غيره من المشاريع الأخرى المقترحة، فلبنان والسودان ليس لديهما أطماع معينة، وهما لا يريدان في نفس الوقت ممارسة الضغوط على أشقائهم العرب من أجل الحصول على مكاسب سياسية بل على العكس فيحتاجان إلى المشروع لكي يستخدم في مجالات أعمار البلاد وتنميتها. فهل تكون التحلية هي الخيار الوحيد أمام الوطن العربي عامة والخليج خاصة؟ إن الإجابة على هذا التساؤل مرهون بمدى استعداد هذه البلدان إلى النظر في دراسة واختيار البدائل الممكنة لحل مشكلتها

المائية، وإلا فان تأثيرات ذلك سوف تنعكس بلا شك على أوضاعها العامة، خصوصاً فيما يتعلق بمواردها المالية التي سوف يتم استنزافها مستقبلاً من وراء سعيها المتزايد لبناء محطات التحلية .

١٥) يشير تقرير دولي أصدره مركز (ميد meed) عن احتياجات الخليج للمياه إلى أن الطاقة والمياه تمثل تحديا كبيرا لدول الخليج وقدّر التقرير كمية احتياج المياه المحلاة الواجب توفيرها عام ٢٠١٥م أكثر من(٥ مليار)جالون يوميا لتلبية احتياجات سكان الخليج. وهذه الكمية تمثل ضعفي الكمية المتوفرة حاليا[١].

١٦) أفادت العديد من الدراسات المستقبلية إلى أن العالم سيشهد الاتجاه للطاقة المتجددة، ومن ذلك دراسة مجلس المخابرات القومي الأمريكي التي بعنوان "الاتجاهات العالمية في ٢٠٢٥" التي أشارت لتحولات عالمية منها بروز استخدام الطاقة الشمسية. ودراسة من وكالة الفضاء الألمانية تؤكد أن استخدام كيلومتر مربع من الأراضي الصحراوية لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية يوفر ٥٠٠ ألف برميل من النفط سنوياً ، وتنتج (١٦٥) ألف م ٣ من المياه العذبة عن طريق التحلية لمياه البحر[٢].

١٧) حسب لقاءاتنا البحثية مع المسؤولون العرب اتضح أن دول الخليج العربي (النفطية) والعربية الأخرى تعمد إلى تأخر اهتمامها بأبحاث الطاقة المتجددة(الشمسية تحديداً) للحفاظ على جاذبية النفط . ولكن هل تشترك بذلك بقية دول العالم !؟ فأول مسؤول خليجي يتحدث عن الطاقة الشمسية واحتياجها كان وزير النفط السعودي(علي النعيمي) حيث دعا لضرورة الاستعانة بالطاقة الشمسية بالمملكة وذلك في أواسط عام٢٠٠٩م. إن الشرق الأوسط غني بالطاقة الشمسية وخاصة الخليج العربي الذي يتلقى أشعة متعامدة لفترات طويلة من العام حتى بفصل الشتاء ويكون توهج الشمس هو السائد. فيما يبدو أن تصور الدول الخليجية أن التقدم التكنولوجي بالطاقة الشمسية سيكون مستقدماً من الدول الأخرى . كألمانيا مثلاً المتقدمة بالطاقة الشمسية وأبحاثها، فالرؤية أنها ستكون تحت رحمة هذه الدول تقنياً مما يقلل من خياراتها فهي ستشتري التجهيزات وتعتمد على الدول المتقدمة تقنياً بهذا الجانب وبذلك تكون مستهلكة بطاقاتها المتجددة لاعتمادها على الغير.

---

(١) مجلة المجلة،العدد(١٤٨٣) لندن، ١٣-٢٠٠٨/٧/١٩م، ص٣٠-٣٢.

(٢) جريدة الشرق الأوسط السعودية، ٢٠٠٨/١١/٢١م.

فهذه الرؤية مخالفة للواقع الذي يؤكد أن تحديد الأهداف الإستراتيجية سوف يجعل التقدم التقني ممكن حصوله من خلال التدريب والتطوير في العقول الموجودة بالوطن العربي ، وتستطيع تحقيق احتياجاتها عند توفير الوسائل بالتعاون بين القطاع الخاص والحكومي . فهل قرار التأخير خياراً صحيحاً !؟ أم سوف يؤدي للتأخر ! ومن ثم فمحاولة اللحاق سيكون بها صعوبة وخسائر عديدة لا داعي لها، فعند توفير شرط نقل وإعداد التقنية بالوطن العربي بشراكة تبادلية بالمنافع مع الدول المتقدمة تقنياً وتحديداً ألمانيا التي أصبح لها وجود في الخليج العربي بالطاقة الشمسية من خلال الاتفاقات الموقعة بالسعودية مع جامعة الملك عبدالله مثلاً ،وغيرها بتطوير أبحاث النانو بالقرية الشمسية بديراب بالمملكة السعودية. فبمثل هذه الإجراءات يصبح الوطن العربي منتج للتقنية وليس مستقدما لها مما ينعكس ايجابا على الأمن القومي العربي وحرية القرار.

١٨) مشروع أنابيب المياه العذبة من السودان عبر مدها من النيل مرورا بقاع البحر الأحمر هو الخيار الأمثل لقلة كلفته(٢٩ سنت) واصلا للسعودية بينما من تركيا وبأحسن التقديرات(٧٠ سنت) يقابل ذلك قلة الاستغلال السوداني المحتاج لمشاريع تنموية بالمشاركة والتكامل الاقتصادي مع السعودية مثلا،بينما تركيا فلها مطامع وأنابيبها تمر بعدة دول بمسار طويل يبلغ آلاف الكيلو مترات وما يلحق ذلك من صيانة وعرضه للتخريب واستغلال الدول.

١٩) أزمة المياه أزمة مركبة لكونها تنعكس على الثروة الزراعية – والثروة الحيوانية وتأثير ذلك على الدول التي تعاني من هذه الأزمة. ولإدراك السعودية لقلة وندرة المياه أدى لقرار خفض زراعة القمح الموسمية والتي غالب وقت زراعتها لا يتجاوز (الأربعة) أشهر نصفها أو يزيد في فصل الشتاء أي تغطي الأمطار سقياه دون نزف مياه .بينما زراعة البرسيم هي التي تستهلك كمية أكبر من المياه طوال العام . فكان الأولى أن يتم الاهتمام بصناعة الأعلاف لحفظ استخدام المياه والمحافظة على الثروة الحيوانية بتقليل كلفة أعلافها . وقد احتجت وزارة الزراعة على وزارة المياه بهذا الطرح بشأن القمح .الذي يعتبر ماده غذائية هامه.

نخلص من كل ما تقدم لنقول:-

أولاً:- إن تكوين إستراتيجية عربية للمياه مشتملة على آليات لتحقيقها وآليات لمجابهة أي اعتراضات تعترض طريقها وتمنع تحقيقها ضرورة ملحة وذلك من خلال تحديد الهدف بتحقيق الاكتفاء الذاتي بالمياه مراعيا للتطورات التنموية المستقبلية للوطن العربي. وتعتمد على التالي:-

١ -استمرار الخيار الإستراتيجي للتحلية والعمل على تخفيض كلفتها وفق أبحاث ودراسات تخصص لذلك وبالتعاون مع الدول المتقدمة بهذا المجال باستخدام الطاقة الشمسية، والتي حققت نجاحات تقنيه واعده باستخداماتها. إضافةً إلى استخدام أمواج البحر لتكوين طاقه كهربائية لتشغيل التحلية بطاقة غير ناضبة وغير مؤثره بيئياً. وهناك نجاحات ببريطانيا لاستخدام أمواج البحر بتوليد الطاقة الكهربائية، وذلك بتثبيت مراوح تحت سطح البحر تدور بفعل الأمواج وتولد طاقة كهربائية وتعمل لتغذية وحدات التحلية[١]. فهذه العملية تعمل على خفض كلفة التحلية التي تعتبر مورد أساسي للمياه العذبة بالخليج.

٢ - ممارسة الضغوط على تركيا لتثبيت حقوق وتدفقات المياه العربية للعراق وسوريا القادمة من تركيا. وضمان التدفقات بكميات تحقق الحاجة العربية للقضاء على الجفاف والتلوث. وذلك وفق معاهدة دوليه. لأن هذا يساعد بحل أزمة مياه الدول العربية المجاورة كالأردن، والكويت نتيجة لضخ المياه لها من سوريا والعراق بعد وفرة المياه الناتجة عن التدفق لنهري دجلة والفرات.

٣ -تدعيم مصادر المياه العربية باستخدام وتكثيف عمليات الاستمطار الصناعي .

٤ -تكثيف استخدامات الصرف الصحي بعد معالجته ليكون داعما للزراعة .

٥ -تكثيف حمله إعلاميه للعالم العربي لترشيد استهلاك المياه وتوضيح حقيقة الوضع المائي،مع استخدام التقنية الحديثة في صنابير المياه لتقليل الهدر المائي.

---

(١) جريدة الشرق الأوسط السعودية، ٢/٩/٢٠٠٦.

ثانياً:- العمل على إنشاء تكامل اقتصادي إسلامي للقضاء على أزمة المياه ومنع تطوراتها المؤدية لنزاع مسلح. فمن خلال التكامل الإسلامي ستدخل تركيا وبقية الدول ذات المنابع المائية ،إضافة لاستغلال وفرة المياه بالدول الزراعية ذات الوفرة المائية،بأفريقيا واسيا لتكون سلة غذائية متكاملة بـرؤوس أموال إسلامية من الدول ذات الإمكانات المالية كالخليج العربي.حيث يعتبر التكامل الاقتصادي هو الحل الأمثل الغير قابل لأي استغلال دولي،والذي يفي باحتياجات الجميع.في المستقبل القريب لن يكون هناك وجود وتأثير إلا للكيانات الاقتصادية الكبرى. فقد رأينا انتخاب أوروبا – لرئيس أوروبي (هيرمان فان رومبي من بلجكا رئيساً. وكاترين أشتون من بريطانيا وزيرة الخارجية الأوروبية) -كممثل واحد ليعبر عن الدول الأوروبية وان كان بالبداية سيكون منصب بروتوكولي ولكن يحقق أهداف المجموعة الأوروبية.ونحن إسلاميا يوجد من الروابط المشتركة ما يحقق الكثير من الطموحات. إن التكامل الاقتصادي إسلامياً هو البديل الواقعي والعملي لتطوير وتنمية الشرق الأوسط والدول العربية في موضوع الأمن المائي والغذائي وبقية المجالات. وهو البديل السليم لما سمي بالشرق الأوسط الجديد الداعم لإسرائيل وتواجدها وما يتبعه من سيطرة غربية على إمكانيات وقدرات الشرق الأوسط. ويعتبر استخدام الزراعة بالدول الغنية بالمياه وخصوبة الأرض في العالم الإسلامي، أحد إجراءات تخفيض حدة أزمة المياه لكونها تستهلك من المياه ما نسبته ٨٥ % كما بالخليج ولكن يجب أن ترتبط بضمانات وصول المنتجات الزراعية والحفاظ على الاستثمارات التي تقوم بها الدول الخليجية أو العربية الأخرى.

ثالثاً:- تعزيز دور منظمة المؤتمر الإسلامي بإكمال التخصصات الفنية والموظفين والباحثين لتقوم بأعمال التكامل الاقتصادي الإسلامي ومعالجة أزمة المياه وتلوثها عربيا وإسلامياً. خاصة وذلك لأنها أفضل قبولا من جامعة الدول العربية التي تختص بقوميه محدده ، كما أنها لاتمتلك منابع المياه التي تشكل أساس رئيس لحل أزمة المياه والأمن الغذائي.

رابعاً:- إكمال دراسة المشاريع المائية التي تحقق الوفرة المائية دون استغلال دولي فنجد أن المشروع السوداني لأنابيب المياه للسعودية يمثل خيارا مثاليا للتكامل الاقتصادي. حيث يعتبر مد أنابيب من السودان ذا جدوى اقتصاديه تساعد على حلول الأمن الغذائي وأرى انه من أفضل المشاريع المطروحة بالوطن العربي لعدم مروره بدول مختلفة وقلة كلفته(٢٩ سنت لـ م٣) ولعدم وجود أطماع لدى دولة السودان سوى المساهمة بتنمية السودان بينما من تركيا وبأحسن التقديرات فتبلغ كلفته(٧٠ سنت لـ م٣). كما أن لها مطامع وأنابيبها تمر بعدة دول بمسار طويل يبلغ آلاف الكيلومترات وما يلحق ذلك من صيانة، وتعرضها للتخريب واستغلال الدول.مع استكمال دراسة المشروعين الباكستاني واللبناني.

خامساً:- أن تعمل مصر على زيادة روابطها التجارية والاقتصادية مع دول حوض نهر النيل لمنع أي تدخل دولي من التأثير على تدفق المياه لمصر .حيث يتضح التأثير الإسرائيلي على إثيوبيا لهذا لغرض ونتائجه المحتملة لنشوب حروب مائية. بينما توثيق العلاقات مع دول الحوض يعطي تحصين ضد أي خروقات محتمله مستقبلا.

سادساً:- الاستفادة من التوسع بأبحاث استخدام مياه البحار للزراعة كما حدث فعليا بجامعة الملك عبدالله بالسعودية حيث تم الإعلان من باحث دولي بالجامعة عن بداية نجاحات لزراعة القمح بمياه البحر الأحمر وهذا يدلل على الحاجة الماسة لتطوير أبحاث الطاقة الشمسية لانعكاسها الإيجابي على المياه ونواتجها حيث أن القمح سلعة غذائية أساسية يجب أن تكون داخل الوطن زراعتها وخزنها الإستراتيجي .

سابعاً:- استغلال الدول النفطية بدول الخليج العربية للدخل المرتفع لإعداد التحلية من البحر الأحمر والخليج العربي لتكون مناسبة لمياه الشرب والإنتاج الزراعي كأحد العلاجات الجذرية لنضوب المياه. وذلك عبر الأنابيب الناقلة للمياه للمناطق الزراعية وتكثيف الدراسات التي تعمل على تخفيض قيمة التحلية وإنشاء البحيرات داخل الجزيرة العربية لتلطيف وتحسين الأجواء لدعم الزراعة كنشاط

إستراتيجي يحفظ الغذاء والثروة الحيوانية. فالبترول ثروة ناضبة يجب أن تستغل أمثل استغلال في تجهيز البنية التحتية الإستراتيجية للاكتفاء الذاتي بالمياه والزراعة بالخليج العربي خاصةً .

ثامناً:- من الأساسيات أن تجتنب الدول تصريف الصرف الصحي بمياه الأنهار . بل يجب معالجتها والاستفادة منها زراعياً لتوفير المياه وعدم تلويثها .ويدلل على ذلك الاعتراض السوري على تركيا كما اشرنا بالفصل الثالث،إضافة لمياه النيل بمصر والتقارير الدولية، والمصرية عن عدم صلاحيتها وتلوثها .

تاسعاً:- تطوير تقنية الطاقة الشمسية بالوطن العربي واستخداماتها المتعددة لما يخدم المياه أولا وكطاقة بديلة ثانيا. فخيار الطاقة الشمسية كتخطيط استراتيجي يعمل لخفض تحلية المياه وتوفير الطاقة البديلة للكهرباء واستخداماتها المدنية القابلة للتطوير، وتخدم المواطن العربي. إضافة للتوسع بالزراعة بمياه البحر وأبحاثها.

عاشراً:- أن يساهم العراق بالدعم لحل مشكلة الأكراد بتركيا خاصةً في ظل التوجه الحالي لتركيا لإعطاء الأكراد بالجنوب التركي حقوقاً إضافية قابلة للتطور والوصول لحكم ذاتي داخل الدولة التركية . فهذا الحل سيؤدي لزوال أسباب التوتر العربي التركي وصولاً لاتفاقات تكاملية عربية – تركية.

احد عشر:- أن يكون هناك خزن إستراتيجي للمياه المحلاة بمواقع متعددة تحفظها من أي تسريبات لليورانيوم المحتملة من إيران وتستطيع حفظ هذه الطاقة، وتوفير الاحتياجات لمدة كافية لحين زوال خطر التسريب أو العمل المضاد حيث يؤخذ على مصادر التحلية أنها مياه مكشوفة وعرضة لأي تسريبات نووية أو يورانيوم .

الخاتمة:

ومما سبق يتضح لنا أن التكامل الاقتصادي إسلامياً هو الخيار الأمثل لحل أزمة المياه ومنع أي صراع على المياه مستقبلاً. إضافة للرقي بمصالح الدول العربية والإسلامية من خلال الاستفادة من الميزات الخاصة بكل بلد عربي – وإسلامي. فتعدد مشاريع أنابيب المياه العذبة واختلاف مصادرها يجعل عملية الاستغلال الدولي لها شبه معدومة بعكس صدورها من مصدر واحد سواء تركيا أو إيران. فنجد تغذية المياه العذبة من السودان للسعودية تتميز بانخفاض كلفتها وعدم مرورها بدول أخرى ، يقابلها المشروع الباكستاني لقطر والإمارات .إضافة للمشاريع الزراعية بتركيا وبقية البلدان ذات الوفرة المائية وخصوبة التربة جميعها عوامل تكامل اقتصادي تؤدي لحلول أزمة المياه وتحفظ الأمن الغذائي العربي والإسلامي. وسيعمل الاهتمام بالتطور التقني بأبحاث الطاقة الشمسية وأمواج البحار على استدامة التحلية وخفض كلفتها ،وتوليد طاقة كهربائية رخيصة تخدم المواطن العربي والبلاد الإسلامية. فتكون دول الشرق الأوسط قد استغلت موجوداتها الطبيعية للاستعداد لعملية نضوب النفط ، وآثارها التي منها المياه وتحليتها.

دليل المصطلحات الملخصة

– **الإسلام السياسي:** وصول الحركات الإسلامية الى السلطة السياسية وفق برنامج إسلامي.

– **العلمانية في تركيا:** سيطرة العلمانيين على السلطة ممثلة بالجيش الذي يحارب أي مظهر إسلامي في السياسة الداخلية والخارجية التركية.

– **الأزمة المائية:** هي جملة المعضلات والمشكلات والاختناقات ، المائية العذبة، عبر مسارها التاريخي مرورا بالحاضر وشكلها المتنامي في المستقبل وتأثيرها المباشر على التنمية والسكان.

– **العجز المائي:** هو حجم الفجوة بين الموارد المائية العذبة المتاحة وحجم المتطلبات المائية.

– **الأمن المائي:** هو كفاية الاحتياج والضمان الإجمالي للمتطلبات المائية العذبة في بلد ما، عبر الزمان والمكان.

– **الإسلاموفوبيا:** مصطلح يعبر عن الموقف السلبي والخوف للتمييز ضد الإسلام وظهر هذا المصطلح في عقد الثمانيات (إلا أنه شاع) بعد أحداث (١١) سبتمبر في أمريكا. ليتم الربط بين الإسلام السياسي والإرهاب العالمي بشكل غير دقيق في الغرب.

– **أنابيب السلام:** هو مشروع طرحه مستشار رئيس الوزراء التركي للشؤون الخارجية "جيم دونا" في المؤتمر الثالث الذي نظمه مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS) بجامعة جورج تاون الأمريكية في حزيران /يونيو ١٩٨٧، لتزويد سوريا والأردن وبلدان الخليج العربي بفائض مياه نهري "سيحان وجيحان" عن طريق النقل باستخدام الأنابيب.

– **الأنهار الوطنية:** تلك الأنهار التي تقع ضمن دولة واحدة من منابعها إلى مصابها.

– **الأنهار الدولية:** هي مجموع المياه التي تشكل جزءاً من وحدة المجرى التي تخترق أراضي أكثر من دولة.

– **الأنهار العابرة للحدود:** هي تلك الأنهار التي تجتاز الحدود الدولية وتشكل وحدة متكاملة بمياهها السطحية والجوفية.

- **المجرى المائي الدولي:** هو شبكة المياه السطحية والجوفية التي تشكل بحكم علاقتها الطبيعية وحدة متكاملة وتتدفق عادة صوب مجرى مشترك.

- **دول الحوض النهري:** هي الدول التي تشترك في الحوض الطبيعي، لتشمل جميع المياه السطحية والجوفية التي تجري في مصب مشترك لحوض نهر معين.

- **الدول المتشاطئة:** هي الدول التي تقع على ضفاف الأنهار المشتركة أو تشترك في حوض نهري واحد.

- **الاحتياجات المائية:** كمية المياه المطلوبة في وقت معين بمعدل معين لتغطية ما يتطلبه غرض ما كالزراعة أو الملاحة أو الصناعة.

- **الحقوق المائية المكتسبة:** تعني الاستغلال المتواتر لفترة طويلة دون اعتراض باقي دول النظام المائي الدولي.

- **الإشكالية المائية:** هي الاختلاف على العناصر الثانوية بين طرفين في حوض مائي مشترك، وقد يتطور الإشكال إلى خلاف عند بروز عدد من العناصر الأساسية ويتحول الخلاف عند زيادة عدد العناصر الأساسية إلى أزمة وتتحول الأزمة عند بلوغها حدها الأقصى بالعناصر الأساسية إلى صراع.

- **نظرية السيادة الإقليمية:** هي حق الدولة التي يجري فيها جزء من النهر الدولي، بالسيادة المطلقة عليه دون قيود وبالتالي من حقها إقامة أي منشآت مائية على النهر أو تغير مجرى النهر داخل أراضيها. بغض النظر عن الأضرار التي قد تسببها لدول المجرى الأخرى.

- **التحلية:** هي عملية تحويل المياه المالحة إلى مياه نقية من الأملاح صالحة للاستخدام.

- **دول المنبع:** هي الدول التي تضم منابع مياه النهر ويخرج منها إلى دول أخرى.

- **دول المصب:** هي الدول التي لا تنبع منها مياه الأنهار بل تصل اليها من دول أخرى.

- **دول حوض النيل**: هي الدول التي تشترك بنهر النيل سواء دول المنبع أو دول المجرى والمصب وهي : أريتريا، أوغندا ، إثيوبيا ، كينيا، الكونغو الديمقراطية ، بوروندي، تنزانيا ، رواندا ، كينيا، السودان ، مصر.

- **دول حوض الفرات**: هي الدول التي تشترك بنهر الفرات وهي دولة المنبع تركيا ودولتي المجرى والمصب سوريا والعراق.

- **مشروع الجاب**: مشروع تركي بدأ تنفيذه منذ عام ١٩٦٥، وهو مشروع ضخم في جنوب شرق تركيا، ويتضمن بناء ٢٢ سداً مائياً ونحو ١٩ محطة كهرمائية، ١٤ سداً على نهر الفرات وثمانية سدود على نهر دجلة، وهو مشروع قابل للتطور حسب الحاجة دوماً.

ملخص تصميم الأطروحة

فصل تمهيدي:أهمية المياه في الصراعات الدولية

أولاً: المياه في العلاقات الدولية والقانون الدولي

ثانياً: تأثير المياه في العلاقات الدولية

ثالثاً: تقنين المجاري المائية

الفصل الأول: النزاعات المائية العربية *التركية*

أسباب النزاع العربي التركي

المبحث الأول: وجهات نظر الأطراف المتنازعه

المبحث الثاني: محاور الخلاف بين تركيا،سوريا،العراق حول المياه

المبحث الثالث: مواقف مختلفه من قضايا المياه

المبحث الرابع: الحرب على العراق والعلاقات العربية التركية

الفصل الثاني: تركيا ،وسياستها المائية بعد وصول الحركة الإسلامية إلى السلطة

المبحث الأول: الإسلام السياسي والسلطة في تركيا

المبحث الثاني: الإسلام السياسي وقضايا المياه في تركيا

المبحث الثالث: العلاقات العربية التركية في ظل حكم الإسلاميين

المبحث الرابع: تطور العلاقات العربية التركية

الفصل الثالث: قضايا المياه وتأثيرها على العلاقات العربية التركية

المبحث الأول: الحلول العربية لمشكلة المياه

المبحث الثاني: أنابيب السلام ومواقف الأطراف العربية منها

المبحث الثالث: جامعة الدول العربية وأزمة العرب المائية
المبحث الرابع: إسرائيل وأزمة المياه العربية التركية

الفصل الرابع: مستقبل العلاقات العربية التركية في ظل أزمة المياه

المبحث الأول: المشكلة الكردية وأثرها على التسوية العربية التركية

المبحث الثاني: مستقبل المياه ما بين تأزيم وتوثيق العلاقات العربية التركية

المبحث الثالث: تسوية المياه ودورها في نظام شرقي أوسطي جديد

المبحث الرابع: تقييم ونتائج الدراسة

الملاحق

المعاهدات الدولية لتنظيم الأنـهار العابرة للحدود:

معاهدة بين فرنسا وسويسرا الموقعة في ٤/١١/ ١٨٢٤، وتضمنت مادتها الخامة ما يلي:

* توزيع المياه يتم مناصفة بين الدولتين.

* حرية استخدام المجاري النهرية وإقامة منشآت الري والصناعة ضمن إقليم كل دولة.

٥) اتفاقية ماستريخت الموقعة في ١٨٤٣/٢/٨ بين بلجيكا ولكسمبروغ، وقد أقرت بأنه ليس من حق أي من الدولتين الحصول على امتياز من شأنه التأثير على حقوق الدولة الأخرى المتشاطئة دون إذن مسبق.

٦) معاهدة بين النمسا وبلغاريا بشأن نهر "أين" (Aina) في ١٨٥٩,/١/١

٧) المعاهدة البلجيكية- الهولندية الموقعة في ١٨٦٣/٥/١٢ والتي ألزمت بلجيكا بإعادة روافد الأنهار إلى مجراها الطبيعي لتأخذ طريقها إلى هولندا، وتحديد كمية المياه المستغلة لزراعة الموز.

٨) قرار التحكيم الصادر عام ١٨٧١ بخصوص الخلاف القائم بين إيران وأفغانستان حول حقوق الانتفاع بمياه نهر هلمند (Halmand)، وكذلك قرار التحكيم الصادر في عام ١٩٠٥ في نفس النزاع بعد تجدد الخلافات بين الطرفين والذي أقر بأن النهر "نهر دولي" وليس لأي طرف الحق بإضرار الطرف الآخر.

٩) معاهدة بين ألمانيا وسويسرا والموقعة في ١٨٧٩/٥/١٠ والتي نصت على ما يلي:

* يلتزم الطرفان بعد إقامة أية منشآت أو إحداث تغييرات بشكل يعرقل جريان مياه النهر.

* يلتزم الطرفان بعد إقامة أية منشآت دون التوصل إلى اتفاق بمسبق بين البلدين.

١٠) البروتوكول البريطاني الإيطالي الموقع في ١٨٩١/٤/١٥ والذي نص على تعهد إيطاليا بعد إقامة أي منشآت هندسية على نهر عطبرة في الحبشة من شأنها التأثير على انسياب المياه إلى نهر النيل.

١١) المعاهدة البريطانية- الحبشية بتاريخ ١٩٠٢/٥/١٥، والتي تعهدت فيها الحبشة طبقاً لنص المادة الثالثة منها: بعدم إقامة أو السماح بإقامة منشآت هندسية على النيل الأزرق أو بحيرة تانا (Tana) أو نهر السوباط من شأنها التأثير على مياه نهر النيل بدون اتفاق مسبق مع السودان.

١٢) اتفاقية كارل ستاد (Karlstad) بين النرويج والسويد في ١٩٠٥/١٠/٢٦، حيث نصت مادتها الثانية على أنه: لا يجوز إحداث تغيرات جدية في منطقة الأحواض المشتركة بدون اتفاق مسبق بين الدولتين.

١٣) معاهدة بريطانيا- الكونغو الموقعة في ١٩٠٦/٥/٩ والتي تعهدت فيها الكونغو بموجب المادة الثالثة بعدم إقامة أية منشآت على نهري "سميلكي واليزنجو" من شأنها تقليص كميات المياه التي تجري في "بحيرة آلبرت" (Albert) بدون الاتفاق مع السودان.

١٤) الاتفاقية الأمريكية- المكسيكية الموقعة بتاريخ ١٩٠٦/٥/٢١، والتي أقرت تنظيم جريان مياه حوض نهر ريو جراندي (Rio Grande) الأعلى وفق جدول زمني محدد بين الدولتين.

١٥) الاتفاقية المصرية- السودانية في عام ١٩٠٧ والتي التزمت فيها السودان بعدم استخدام مياه النيل الأزرق في الفترة ما بين ٢/١- ٧/١٥ من كل عام لغرض تأمين الري في مصر.

١٦) المعاهدة الأمريكية- الكندية الموقعة في ١٩٠٩/١/١١ والتي تضمنت الانتفاع المشترك في الأنهار الحدودية بينهما وفق المبادئ التالية:

* إن إقامة السدود في أي من البلدين يمكن أن تؤدي إلى أضرار إذا لم تخضع لموافقة الطرف الأخر.

* لكل دولة الحق في استخدام نصف المياه على طول حدودها لتوليد الطاقة الكهربائية.

* لكل بلد الحق بحصة عادلة من جميع المياه لأغراض الري.

١٧) عقد عام ١٩١١ مؤتمر بمدريد لمعهد القانون الدولي لمناقشة جملة من الأمور الدولية وإيجاد تشريعات مناسبة لها، ومنها تأكيد وضمان حقوق الدول المتشاطئة في النهر الدولي، وقد جاء في المادة الثانية من "إعلان مدريد" ما يلي:

* لا يجوز للدولة إقامة منشآت لاستغلال مياه النهر دون موافقة الدول الأخرى، وتمنع جميع التعديلات الضارة بالمياه.

* لا يجوز إنشاء المشاريع التي تستهلك كمية كبيرة من المياه.

* عدم انتهاك حقوق الملاحة في النهر الدولي.

* لا يجوز إقامة مشاريع في دولة المصب من شأنها إحداث فيضانات في دولة المنبع.

* يجب على الدول المعنية تعيين لجان مشتركة دائمة، لكي تتولى دراسة المشاريع المقترح إقامتها على النهر الدولي.

١٨) الاتفاقية الفرنسية- الإيطالية بشأن استغلال نهر رينو (Rino) وروافده وقعت في ١٩١٤/١٢/١٧.

١٩) المعاهدة الروسية- الألمانية الموقعة في ١٩١٨/٨/٢٧ والتي نصت على عدم جواز تحويل مياه البحيرة المشتركة بينهما وفي أي اتجاه كان من شأنه تخفيض جريان مياه البحيرة.

٢٠) المعاهدة الفنلندية- الروسية الموقعة في ١٩٢٢/١٠/٢٢ والتي نصت على عدم جواز تحويل مجرة النهر أو إقامة منشآت مائية يمكن أن تؤثر على تدفق مياه النهر أو على نظام الصيد إلا باتفاق مسبق بين الطرفين.

٢١) معاهدة جنيف لعام ١٩٢٣ (دخلت معاهدة جنيف حيز التنفيذ بتاريخ ١٩٣٥/٦/٣٠ وقد وقع المعاهدة كل من النمسا، الدانمارك، مصر، بريطانيا، اليونان، نيوزلندا، بنما، سيام، تايلاند والعراق) نصت على:

* عدم الإضرار بحقوق الدول الأخرى عند استغلال الأنهار الدولية.

* تتمتع كل دولة في حدود أحكام القانون الدولي العام بحرية القيام ضمن إقليمها بجميع الأعمال المتعلقة بتوليد الطاقة الكهربائية.

* وجوب دخول دول الحوض في مفاوضات للوصول إلى معاهدات بشأن تنظيم استغلال المياه الدولية.

* إيجاد منظمة تتولى الإدارة والرقابة والإشراف على الأمن العام في أجزاء حوض النهر الدولي.

٢٢) المعاهدة الهنغارية- الرومانية بتاريخ ١٩٢٤/٤/١٤ والتي نصت مادتها الأولى والثانية على:

* وجوب الامتناع عن القيام بأي أعمال من شأنها أن تؤثر على مجرى الموارد المائية.

* عدم القيام بأي منشآت على النظم المائية دون اتفاق مسبق.

* وجوب دفع تعويضات للدولة المتضررة دون اتفاق مسبق.

* وجوب دفع تعويضات للدولة المتضررة في حال إلحاق الضرر بها.

٢٣) المعاهدة النرويجية- الفنلندية بتاريخ ١٩٢٥/٢/١٤ بشأن نهري باسفك (Pasfic) وجاكوبسيلف (Gacobslifve)، وتضمنت مادتها الأولى والثانية:

* عدم إجراء أي تغيير في مجرى النظم المائية.

* تقاسم حصص مياه النهرين مناصفة.

٢٤) توصلت النمسا وبلغاريا خلال المشاورات التي جرت بينهما خلال (١٩٢٠-١٩٢٦) إلى ما يلي:

* توزع المياه مناصفة بين الدولتين.

* وجوب التوصل إلى اتفاق بشأن استغلال عادل للطاقة الكهرومائية.

* تجنب الإضرار بالجانبين عند إقامة منشآت الطاقة.

٢٥) الاتفاقية الفرنسية- السويسرية المتعلقة باستغلال نهر الراين (Rhine) في منطقة كيمبس (Kimbse) وقعت في بيرن (Bern) بتاريخ ١٩٢٦/٨/١١ .

٢٦) اتفاقية بين أسبانيا والبرتغال وقعت في لشبونة في ١٩٢٧/٨/١١ بشأن تنظيم تطوير الطاقة الكهرومائية لنهر "دورو" (Doro) وتضمنت مادته الثانية:

* آلية استخدام الطاقة الكهربائية بين البلدين.

* وجوب عدم التأثير على تدفق المياه في المجرى الطبيعي نتيجة توليد الطاقة الكهرومائية.

٢٧) المعاهدة النمساوية- التشيكوسلوفاكية وقعت في براغ في ١٩٢٨/١/١٢، وتضمنت عد القيام بإجراء فردي من شأنه أن يؤثر على النظام الهيدورليكي الموجود في إقليم الدولة الأخرى.

٢٨) معاهدة بين حكومة جنوب أفريقيا والبرتغال حول استعمال مياه نهر كونينو (Konino) وقعت في ١٩٢٩/٧/١ .

٢٩) إعلان الدول الأمريكية في ١٩٣٣/١٢/٤٢ اشتمل على مبادئ تعكس التعاون بن الدول النهرية في مجال استخدام المياه الدولية في الأغراض غير الملاحية، وفي استغلال الموارد المائية الدولية لتوليد الطاقة الكهرومائية في الأغراض الصناعية والزراعية.

٣٠) معاهدة بين حكومة بلجيكا وحكومة المملكة المتحدة متعلقة بحقوق المياه في نهر تنجنيقا (Tanganyika) وروافد رواندي وقعت في لندن في ١٩٣٤/١١/٢٢ .

٣١) المعاهدة التركية- اليونانية بتاريخ ١٩٣٥/٦/٣٠ والذي اشتمل الجزء الثالث منها:

* وجوب قيام الطرف الأول بتقديم الدراسات الفنية اللازمة عن المنشآت المائية التي يرغب بإقامتها للطرف الثاني قبل المباشرة.

* على الطرف الثاني إعطاء موافقته المشروطة أو غير المشروطة أو الرفض خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر.

* في حال عدم حصول الطرف الأول على إجابة خلال تلك المدة، يحق له المباشرة بالمشروع.

* عند رفض الجانب الثاني للمشروع، يتم حل الخلاف عبر اللجوء للتحكيم.

٣٢) جاء قرار محكمة العدل الدولية عام ١٩٣٧ بشأن النزاع بين هولندا وبلجيكا حول مياه نهر الميزين (Mesine) كما يلي: "تتمتع كل دولة بمطلق الحرية داخل حدودها الإقليمية لاستخدام المجرى المائي إذا لم يؤثر ذلك على إنقاص حصة الدول الأخرى".

٣٣) الاتفاق الأمريكي- المكسيكي الموقع في ١٩٤٤/٢/٣ والذي نص على عدم جواز إقامة منشآت مائية على نهر الريوغواند بدون اتفاق مسبق.

٣٤) قرار التحكيم عام ١٩٤٥ بين الإكوادور والبيرو على مياه نهر موديلا (Modela) والذي أقر حقوق الدول المتشاطئة أسفل مجرى النهر.

٣٥) أقرت محكمة العدل الدولية عام ١٩٤٩، خلال نظرها في النزاع بين ألبانيا وإنكلترا حول مضيق كورتوبين (Kotrobin) "مبدأ احترام السيادة الإقليمية بين الدول باعتباره مبدأ العلاقات الدولية".

٣٦) المعادة الأمريكية- الكندية بشأن نهر نياجرا (Niagara) وقعت في واشنطن في ١٩٥٠/٢/٢٧ .

٣٧) اتفاق بين ألمانيا الاتحادية ولوكسمبورغ متعلق بتوليد الطاقة الكهربائية في منطقة الساور (Sawer) وقع في ١٩٥٠/٤/٢٥ .

٣٨) معاهدة بين روسيا وإيران في ١٩٥٧/٨/١١ حول استغلال الموارد المائية لنهر أراس (Aras) ونصت مادته الثالثة على تشكيل لجان مشتركة تتولى تنفيذ وإدارة المشروعات المشتركة.

الإتفاقيات لدول حوض نهري دجلة والفرات أثناء وبعد الإنتداب البريطاني

اتفاق بين فرنسا نيابة عن سورية وبين تركيا بتاريخ ١٩٢٩/٦/٢٩ ضمن الحقوق المكتسبة للسكان المتنقلين كالبدو بالاستفادة من المياه على طرفي الحدود[١].

٦- نصت المادة /١٣/ من الاتفاقية السورية-التركية للصداقة وحسن الجوار المعقودة في أنقرة بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٣٠ على ما يلي: "تطبيقاً للمادة /١٢/ من اتفاق أنقرة المؤرخ في ٢ تشرين أول ١٩٢١ يصار حالاً إلى درس برنامج الغاية منه سد حاجات المناطق التي تُسقى حالياً من مياه نهر قويق وحاجات منطقة مدينة حلب، وذلك إما بزيادة كمية مياه نهر قويق أو باستعارة قسم من مياه نهر الفرات في الأراضي التركية أو بجمع هاتين الطريقتين، وتجري هذه الدراسة من قبل المفوضية العليا الفرنسية وعلى نفقة سورية حتى مبلغ مائتي ألف فرنك وتمنح الحكومة التركية من جهتها المؤازرة التامة لهذه الدراسة وتتعهد باتخاذ مرسوم بإعلان الأشغال الضرورية لتحقيق هذا البرنامج ذات نفع عام"[٢].

٧- معاهدة بين فرنسا نيابة عن سوريا وبين تركيا بتاريخ ٣/ ٥/ ١٩٣٠ تنص على أن لسورية وتركيا حقوقاً متساوية بالانتفاع من مياه نهر دجلة بوصف كونه نهراً مشتركاً (وهذا ينطبق أيضاً على نهر الفرات) [٣].

٨- معاهدة بين تركيا وبين العراق بتاريخ ١٩٤٦/٣/٢٩ تضمن البروتوكول رقم واحد الملحق بهذه المعاهدة أحكاماً تنظم الانتفاع بمياه كل من نهري دجلة والفرات بين الدولتين المتعاقدتين[٤].

٩- بروتوكول بين العراق وتركيا عام ١٩٨٠ انضمت إليه سورية عام ١٩٨٣ نص على إنشاء لجنة فنية مشتركة للمياه الإقليمية (التركية- السورية- العراقية) مهمتها دراسة الشؤون المتعلقة بالمياه الإقليمية وخصوصاً حوضي دجلة والفرات واقتراح الطرق والأساليب التي تؤدي إلى تحديد كمية المياه

---

(١) المرجع نفسه، ص١٧٨.

(٢) المرجع نفسه، ص١٧٨.

(٣) المرجع نفسه، ص١٧٨.

(٤) المرجع نفسه، ص١٧٨.

المعقولة والعادلة التي يحتاجها كل من البلدان الثلاث من الأنهار المشتركة. وقد تم تحديد مدة عمل هذه اللجنة بسنتين فقط قابلة للتمديد سنة ثالثة إذا احتاج الأمر ترفع بعدها مقترحاتها إلى الجهات العليا في البلدان الثلاثة للنظر فيها. ولم تتوصل هذه اللجنة إلى تحقيق الهدف من إنشائها حتى الآن بسبب مماطلة الأتراك، وقد توقفت عن الاجتماع منذ ما يزيد على سبع سنوات لامتناع الأتراك عن حضور اجتماعاتها دون سبب مقنع وقد استمر الجانبان السوري والعراقي في الاجتماع وتبادل المعلومات الفنية وتنسيق المواقف[١].

١٠- بروتوكول سوري-تركي عام ١٩٨٧ نص على تعهد تركيا بتمرير كمية من مياه الفرات على الحدود السورية-التركية المشتركة تزيد عن /٥٠٠/ خمسمائة متر مكعب بالثانية خلال فترة ملء خزان سد أتاتورك أو حتى يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بين الدول الثلاث حول توزيع مياه نهر الفرات. وهذا البرتوكول مؤقت وهو الوحيد المعمول به حاليا،رغم اتفاقية-أضنه-عام١٩٩٨ .

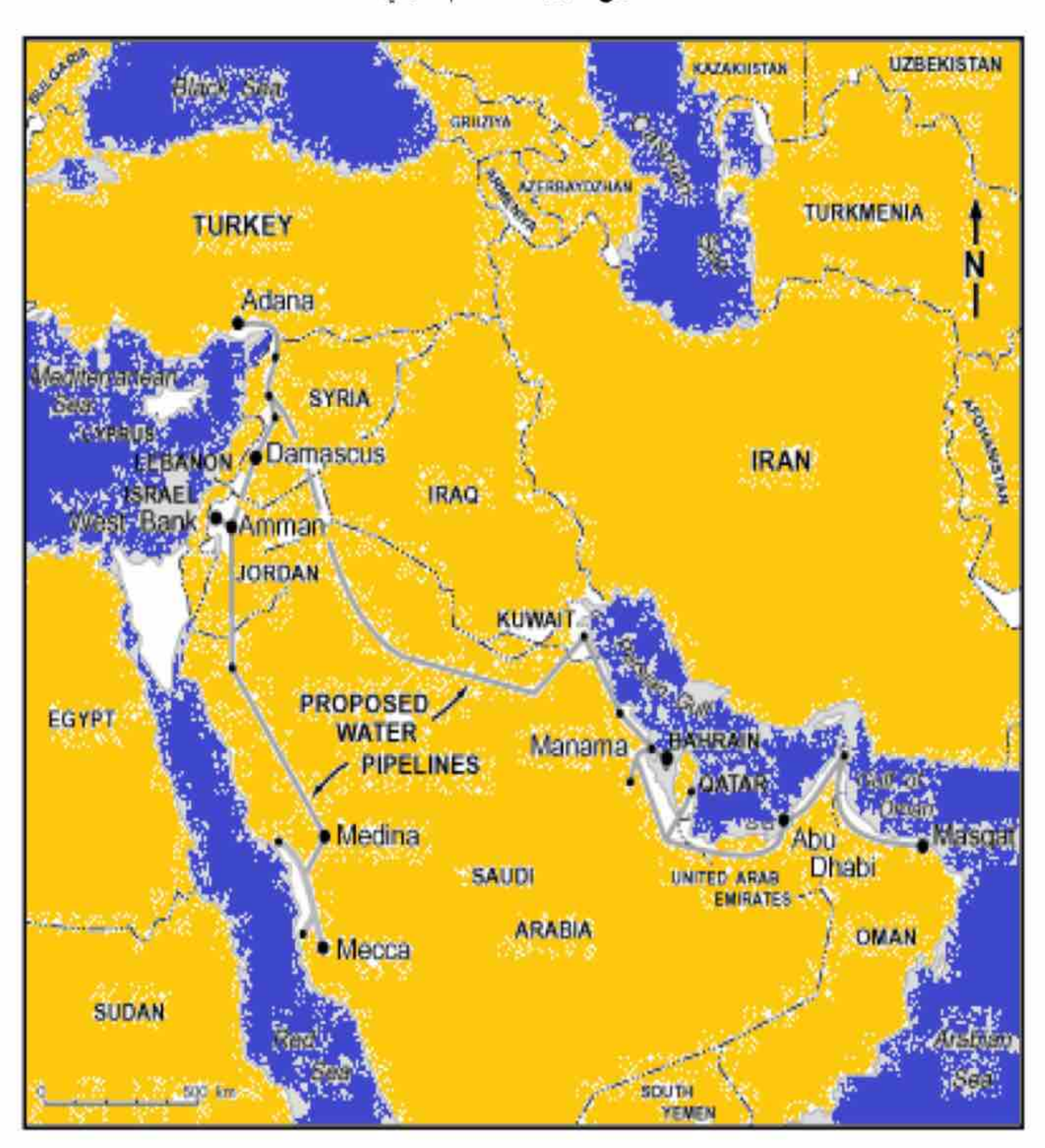
١١- اتفاق سوري- عراقي عُقد في بغداد بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٧ دخل حيز التنفيذ بتاريخ ١٩٩٠/٤/١٦ ينص على تقاسم الوارد من مياه نهر الفرات على الحدود السورية-التركية المشتركة بنسبة ٥٨% للعراق و ٤٢% لسورية وذلك بشكل مؤقت ريثما يتم التوصل لاتفاق نهائي بين الدول الثلاث[٢].

---

(١) المرجع نفسه، ص١٧٩.

(٢) ألن، جي. أ. وملاط، شبلي، المياه في الشرق الأوسط: إلماحات قانونية وسياسية واقتصادية، مرجع سابق، ١٩٩٧، ص٢٤٩.

مشـروع أنابيب السـلام التركي



المصدر: مرداد،(جميل محمود) "مشروع السلام التركي والعلاقات الخليجية التركية في ظل الاعتماد الدولي المتبادل"/ مجلة دراسات سعودية/ العدد السادس/ ١٩٩٢م.

مشروع أنابيب السلام

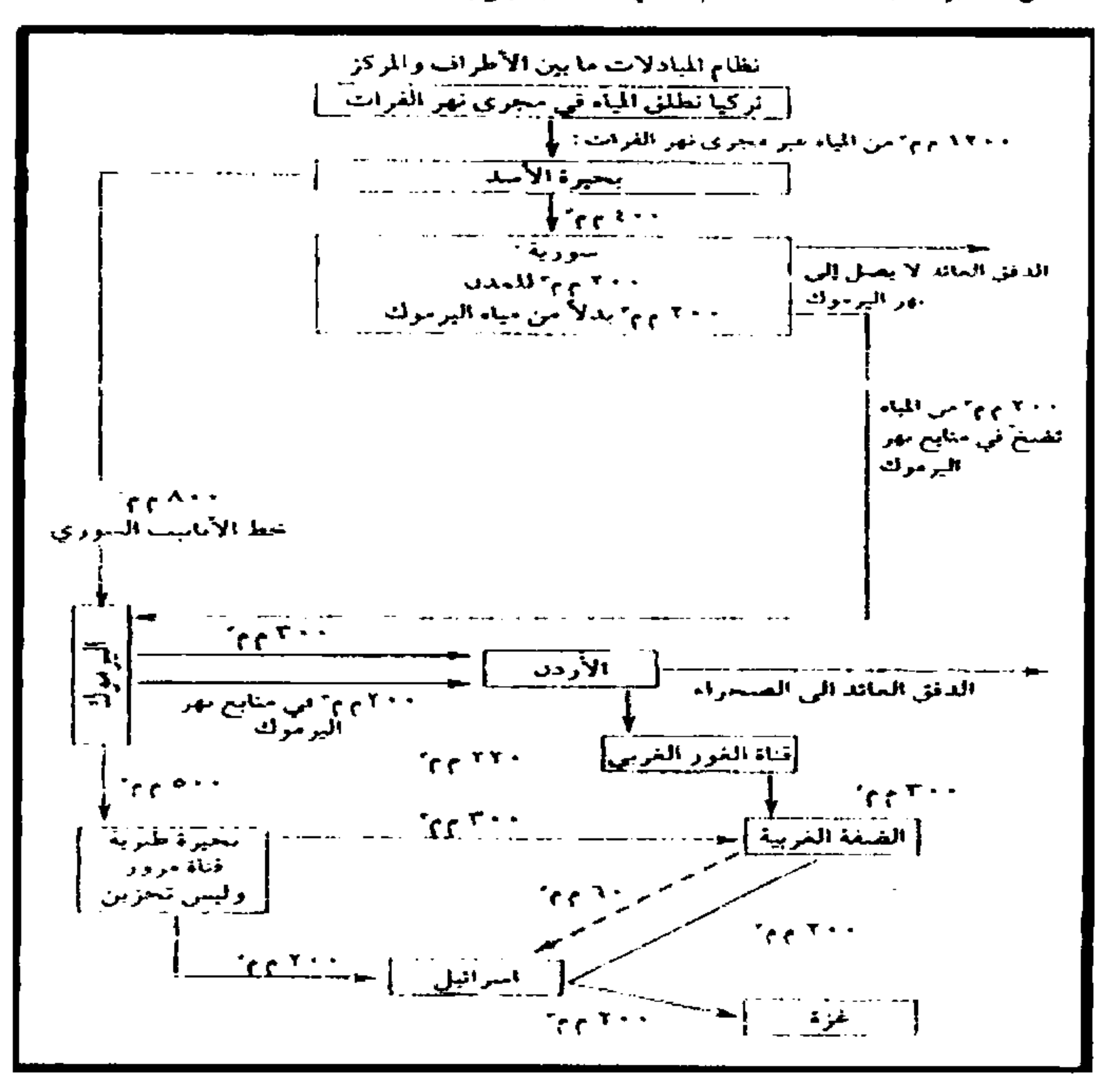
طاقة مشروع مياه السلام (ألف متر مكعب يومياً) [١]

الأنبوب	الطاقة	الأنبوب	الطاقة
١- الأنبوب الغربي		٢- أنبوب الخليج	
* تركيا	٣٠٠	* الكويت	٦٠٠
* سوريا	١,١٠٠	* السعودية	٨٠٠
– حلب	٣٠٠	– جبيل	٢٠٠
– حماه	١٠٠	– الدمام	٢٠٠
– حمص	١٠٠	– القصير	٢٠٠
– دمشق	٦٠٠	– هفوف	٢٠٠
* الأردن (عمان)	٦٠٠	* البحرين (المنامة)	٢٠٠
* السعودية	١,٥٠٠	* قطر (الدوحة)	١٠٠
– تبوك	١٠٠	* الإمارات	٦٠٠
– المدينة	٣٠٠	– أبو ظبي	٢٨٠
– ينبع	١٠٠	– دبي	١٦٠
– جده	٥٠٠	– الشارقة وعجمان وأم القوين	١٢٠
– مكه	٥٠٠	– رأس الخيمة والفجيرة	٤٠
الإجمالي	٣,٥٠٠	* عُمان (مسقط)	٢٠٠
طول الخط (كم)	٢٦٥٠	الإجمالي	٢,٥٠٠
تكلفة م^{٣} الواحد / دولار	٠,٨٧	طول الخط (كم)	٣٩٠٠
		تكلفة م^{٣} الواحد / دولار	١,٠٧٣

---

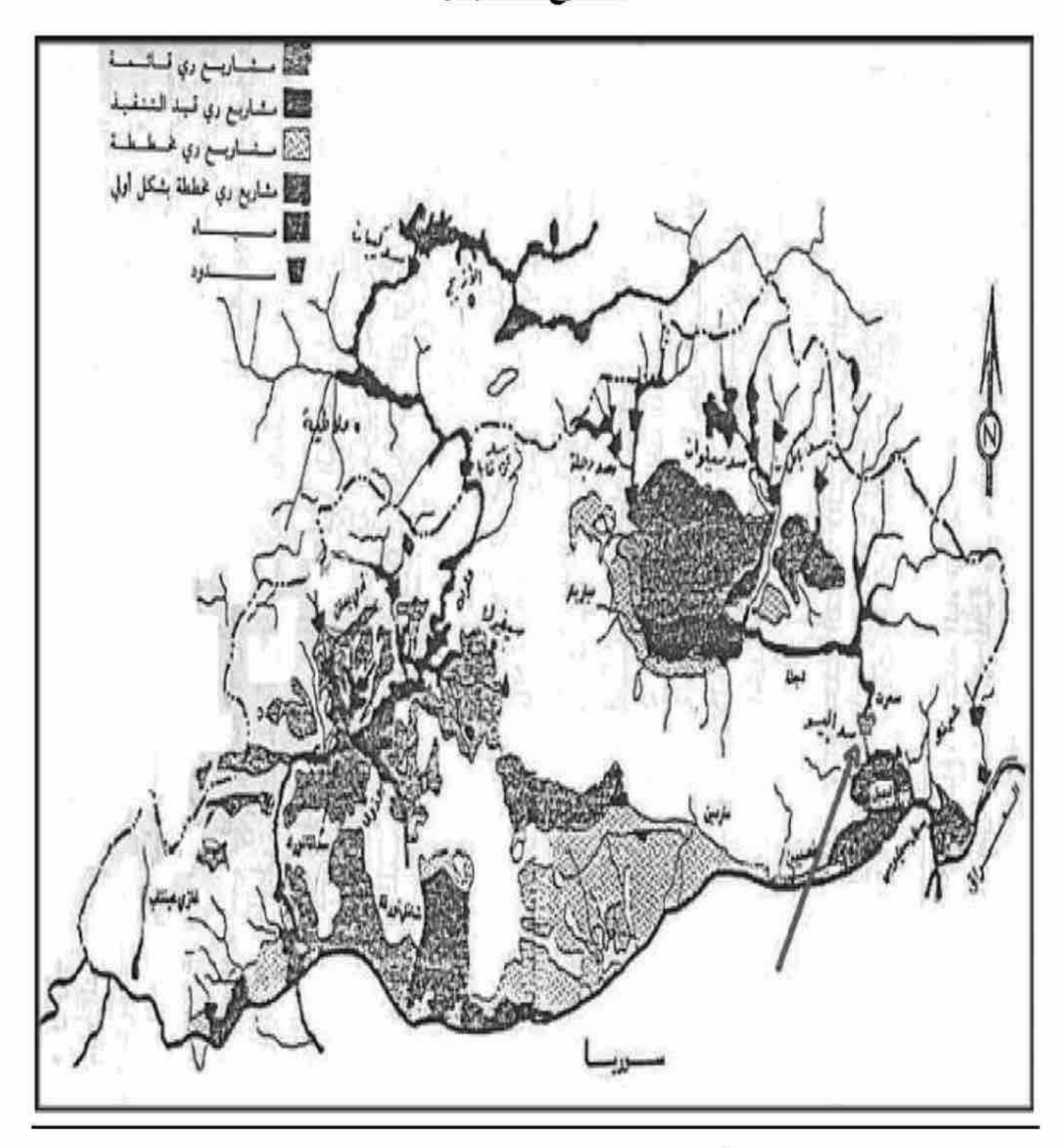
(١) العجيلي، تحليل جيوستراتيجي لمثلث قوى الجوار العربي تركيا وإيران وأثيوبيا، مرجع سابق، ص٨٥-٨٦.

المشروع السوري البديل عن أنابيب السلام التركي لنقل المياه إلى إسرائيل[1]

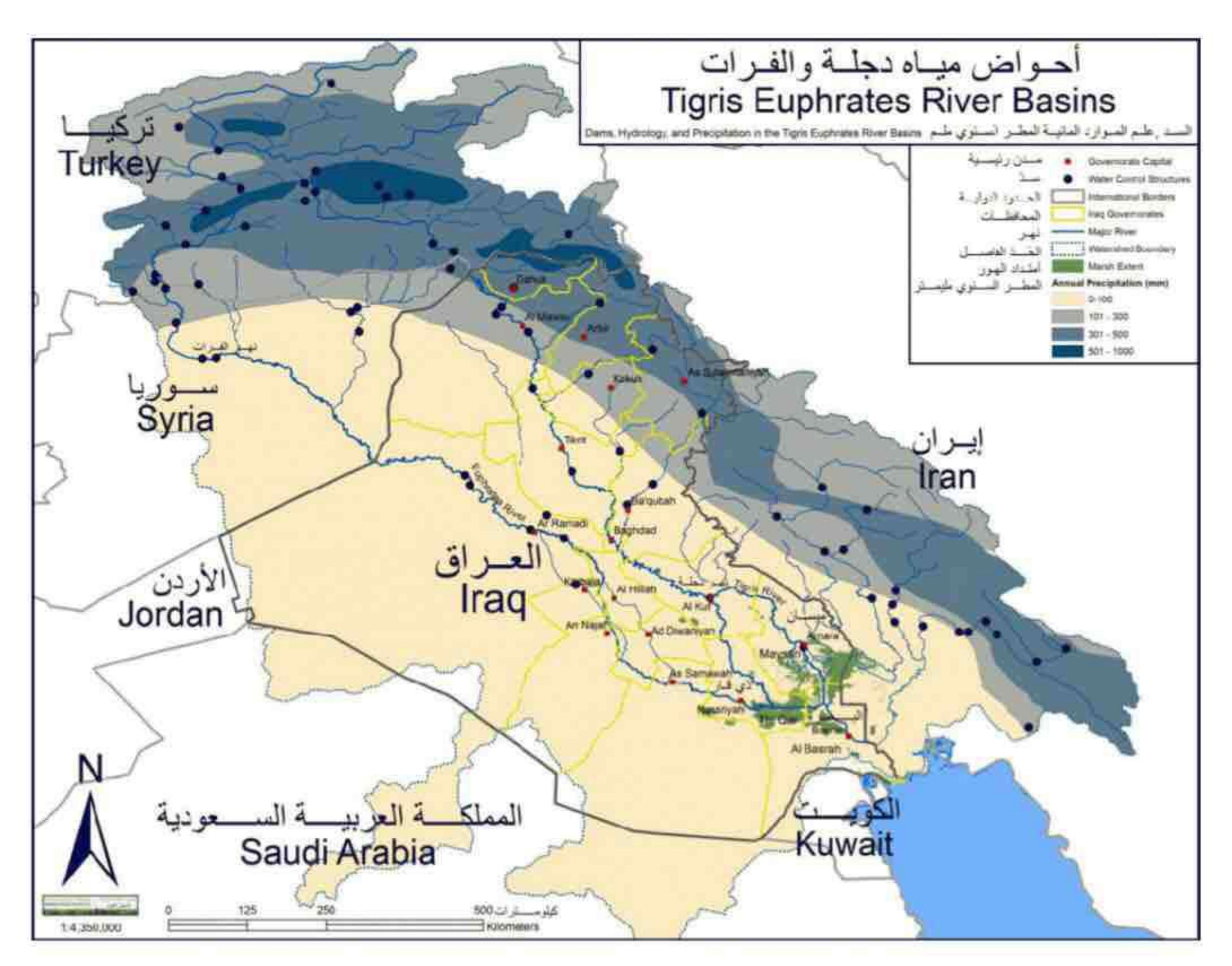


(١) الربيعي، مشاريع المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص٦٦.

مشـــرع سد أليسو



المصدر: المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، مرجع سابق، ص١٦٣.



المصدر: http://www.iraqimarshlands.org/ar/maps/detail/tigirs_euphrates_river_basins

كلمة السيد الوزير - مصر ٢٠٠٨/٧ كلمة وزير المياه السوري م/نادر البني بإجتماع الجامعة العربية

السادة أصحاب المعالي والسعادة
السادة الحضور

يشرفني أن أمثل بلدي سورية للمشاركة في الاجتماع العربي للوزراء المعنيين بشؤون المياه في مقر الأمانة العامة للجامعة العربية. وهذا الاجتماع الذي جاء تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي وامتداداً طبيعياً لقمة دمشق ٢٩-٣٠ آذار عام ٢٠٠٨ قمة التضامن والعمل العربي المشترك الذي لا بديل عنه وعن التشاور لتوحيد صفوفنا واستعادة حقوقنا وانجاز التنمية لبلداننا ومن الواجب علينا أن نجتمع ونتعاون من أجل المصلحة العربية العليا، وحوارنا وعمق قناعتنا ستزودنا بالقدرة على تجاوز الصعاب من خلال معالجتها بواقعية وصراحة أخوية والأهم تقبّل الصراحة بالرغم من تعارض الافكار من خلال اللجان العربية المشتركة تحت سقف الجامعة العربية وهذا ما أكده السيد رئيس الجمهورية العربية السورية بشار الأسد (رئيس القمة) في كلمته الختامية عندما قال :
((العمل العربي المشترك يبدأ بنقطة هي تقبّل الحوار ومن دون الحوار لا قيمة لأية لجنة أو لجان نشكلها ....))

السادة أصحاب المعالي والسعادة
السادة الحضور

إذا انطلقنا من مشروع جدول الأعمال للاجتماع نود إعطاء الرأي في بنوده، ففي المذكرة المقدمة حول المنتدى العالمي الخامس للمياه الذي سيعقد في اسطنبول (تركيا) آذار عام ٢٠٠٩ تحتاج للتدقيق وخاصة الفقرة " الجوانب القانونية والتشريعية لحماية المصالح العربية في المياه المشتركة مع دول غير عربية " حيث من الهام إبداء رأي كل دولة متشاطئة ولها مياه مشتركة مع دول غير عربية بالورقة المقدمة أولاً، وعرض الانجازات التي قامت بها كل دولة في مجال المياه المشتركة وبذلك نكون قد أعطينا أصحاب العلاقة الفرصة لإبداء أرائهم حول الفقرة المتعلقة بذلك ثم يلي ذلك الحوار توحيد الرؤية ويتم الاتفاق على تقديم ورقة مشتركة باسم المجموعة العربية إلى المنتدى المزمع عقده في تركيا .

وهنا نود أن نعرض لمعاليكم الاتفاقيات والإجراءات مع دول الجوار العربية وتركيا في مجال المياه المشتركة، وعن سرقة الكيان الصهيوني للمياه العربية وخاصة مياه الجولان .
أولاً: وانطلاقاً من أن المياه لا تعرف الحدود ومن أحكام القانون الدولي العام ، وخصوصاً علاقات حسن الجوار ، حيث أبرمت سورية مع جيرانها الاتفاقات التالية :

- بروتوكول عام ١٩٨٧ مع تركيا التي تعهدت بموجبه بتمرير ما يزيد عن ٥٠٠م٣/ثا في مجرى نهر الفرات على الحدود السورية – التركية . ولقد سجلت سورية هذا البروتوكول لدى منظمة الأمم المتحدة بتاريخ ١٩٩٤/١١/١٦ .
- اتفاق عام ١٩٨٩ مع العراق الذي نص على أن حصة سورية والعراق من المياه الممررة على الحدود السورية – التركية في مجرى نهر الفرات هي ٤٢ % و٥٨ % على التوالي. وقد سجل هذا الاتفاق لدى جامعة الدول العربية .(صدق بالمرسوم رقم /٣/ تاريخ ١٩٩٠/٤/١٠)
- البيان المشترك الصادر في دمشق إثر زيارة رئيس وزراء تركيا في ١٨-١٩٩٣/١/٢٠ الذي اتفق الجانبان بموجبه على ضرورة اقتسام مياه نهر الفرات بشكل نهائي بين الدول الثلاث قبل نهاية عام ١٩٩٣ .وقد سجل هذا البيان لدى منظمة الأمم المتحدة بتاريخ ١٩٩٤/١١/١٦ .
- اتفاقية عام ١٩٨٧ مع الأردن حول استثمار مياه نهر اليرموك وبناء سد الوحدة . وقد سجلتها سورية لدى منظمة الأمم المتحدة في تموز ١٩٩٥ . (صدقت بالقانون رقم /٣٢/تاريخ ١٩٨٧/١١/٢٣ .
- اتفاقية عام ١٩٩٤ مع لبنان حول اقتسام نهر العاصي وملحقاتها التي نصت على بناء سد على هذا النهر ضمن الأراضي اللبنانية صدقت هذه الاتفاقية بالقانون رقم /١٥/ تاريخ ١٩٩٤/١٢/١١ .
- واتفاقية عام ٢٠٠٢ من أجل اقتسام مياه حوض نهر الكبير الجنوبي وبناء سد مشترك على المجرى الرئيسي للنهر وصدقت بالمرسوم ٥٣ تاريخ ٨/١٠/ ٢٠٠٢ .
- اتفاقية نصب محطة ضخ سورية على نهر دجلة مع العراق وصدقت الاتفاقية بالقانون رقم /٥٢/ تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٨ .

ونود أن نبلغكم بأن دفء العلاقات السياسية مع تركيا والعلاقات الأخوية معه العراق قد فتح المجال مجدداً لعقد الاجتماعات الوزارية واللجان الفنية السورية العراقية التركية بعد انقطاع دام حوالي عشرون عاماً. حيث:
١- عقد اجتماع وزاري ثلاثي في تركيا (انطاليا) ٢٢-٢٣ آذار عام ٢٠٠٧ ووقع محضر اجتماع عبّر الحضور عن الرغبة الصادقة في التعاون المشترك من أجل استثمار مواردنا المائية المشتركة بما يحقق التنمية الفعلية للدول الثلاث وبروح عالية من الشفافية وأكدوا على أن مياه دجلة والفرات تكفي الدول الثلاث على أن يتم حسن إدارتها وتنظيمها واستثمارها.
٢- كما عقد اجتماع للجنة الفنية المشتركة (السورية العراقية التركية) في سورية (دمشق) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٠ لمناقشة الأمور الفنية المشتركة بخصوص الموارد المائية المشتركة. تضمّن :
١) يتعهد الجانب التركي بعدم إلحاق الضرر بسورية والعراق جراء إنشاء سد إليسو وبتطبيق نظام تشغيلي للسد والمحطة الكهرمائية بحيث لا تقل التصاريف المحررة عن التصاريف المتحققة للنهر قبل إنشاء السد ... الخ.
٢) أعلم الجانب السوري والجانب التركي عزمه على إنشاء محطة ضخ بهدف الإرواء على نهر دجلة في موقع عين ديوار وضمن الأراضي السورية وذلك وفقاً للاتفاقية المبرمة بين الجانبين السوري والعراقي بكمية ١,٢٥ مليار م٣ سنوياً موزعة على أشهر السنة (المذكورة أعلاه) وأخذ الجانب التركي علماً بذلك

(وتوجد محاضر بين وزيري الري والموارد المائية السوري والعراقي تبين موافقتهم على ذلك) .
٣) الاتفاق على استمرار تبادل المعلومات المائية بشكل دوري وعقد اجتماعات دورية.

٣- وفي ضوء المذكور أعلاه عقد اجتماع وزاري ثلاثي سوري عراقي تركي في دمشق ١٠-٢٠٠٨/١/١١ مع اللجنة الفنية المشتركة وساد الاجتماع جو من الصداقة والتفاهم والتعاون وتم استعراض نتائج اللجنة الفنية الثلاثية المشتركة تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٠ في دمشق ووافقوا على المحضر وأعطوا توجيهاتهم للجان الفنية المشتركة بضرورة الإسراع بتنفيذ كل بنود المحضر وأكدوا على ضرورة تطوير استخدام مصادر المياه من خلال تفعيل عمل اللجان وتأهيل وتدريب الكوادر الوطنية وإقامة مشاريع مائية مشتركة واستدامة المياه للبلدان الثلاث ودورية بالاجتماعات الوزارية.
إن سورية تسعى دائماً الاستمرار عن طريق الحوار المباشر مع تركيا الصديقة والعراق الصديق للتوصل إلى اتفاقات نهائية حول قسمة مياه هذين النهرين بشكل منصف ومعقول، وحريصة جداً على استمرار العلاقات المتميزة مع تركيا والعراق، وترحب سورية بأي تعاون وفق أحكام القانون الدولي وحُسن الجوار، وهي ترى ضرورة إسقاط مقولة حروب المياه وإحلال الحوار المباشر في حل المشكلات المائية بالطرق السلمية محلها وترحب بنقل الخبرات والمعرفة الفنية كي تصبح المياه جسور تعاون بين الدول المتشاطئة على مجار مائية مشتركة ورسائل محبة بين الدول المتشاطئة وشعوبها، والمحافظة على ما وهبه الله لنا جميعاً لنورثه لأولادنا وأحفادنا، وتنمية المناطق الحدودية التي هي امتداد طبيعي فيما بين الدول الثلاث لتصبح مناطق جذب بدلاً من أن تكون مناطق طرد.
ولدينا رغبة بتسجيل وتثبيت جميع الوثائق المذكورة أعلاه أمامكم ولدى الأمانة العامة للجامعة العربية لتكون هذه الوثائق عوامل مساعدة في إنجاز ما تبقى من عمل للوصول إلى اتفاقيات نهائية حول قسمة مياه الفرات ودجلة بشكل منصف ومعقول.
ثانياً: حول سرقة الكيان الصهيوني للمياه العربية وخاصة مياه الجولان:
هل يمكن سرقة المياه العربية من قبل الكيان الإسرائيلي لو لم يقم باحتلال الأراضي العربية؟
إن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية هو السبب الرئيسي لسرقة ونهب المياه العربية وخاصة من الجولان السوري الحبيب، ولا يمكن إيقاف السرقة للمياه إلا بإنهاء الاحتلال وعودة الأراضي لأصحابها أولاً وأكبر دليل على النهب الفاضح للمياه العربية هو إقامة المشروعات المائية الصهيونية ونذكر منها:
- مشروع تجفيف بحيرة الحولة.
- وتحويل مياه نهر الأردن.
- سرقة مياه نهر اليرموك.
- سرقة مياه جنوب لبنان (الحاصباني – الوزاني - الليطاني).
وتقدر كميات المياه المسروقة من الجولان بحوالي ٥٠٠ م.م٣ سنوياً ونعتقد أكثر. هذا بالإضافة لاستمرار سرقة المياه الجوفية والسطحية من الجولان، وكان آخرها:
- بناء خزان مياه على بعد أمتار من خط وقف إطلاق النار مقابل مدينة القنيطرة المحررة سعته التخزينية حوالي ٢ م.م٣ وقد سجلت سوريا احتجاجها على هذا الانتهاك الإسرائيلي في سرقة مياه الجولان في الأمم المتحدة بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٨ إذ طالبت المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته بمنع إسرائيل من متابعة انتهاكاتها هذه.
- وحفر آبار جوفية على أعماق تصل إلى ١٨٠٠ م في منطقة المشيرفة شمال شرق مسعدة ووصل غزارة البئر الواحد حوالي ٦٠٠ م٣ / الساعة.
ان إسرائيل تعتمد إتباع أسلوب خطوة بعد خطوة في سرقة المياه والاستيلاء عليها وفي هذا المجال:
إننا نطالب من خلالكم وعبركم مناداة المجتمع الدولي الضغط على إسرائيل لإيقاف النهاب والسرقة الفاضحة للمياه العربية والالتزام بتطبيق القوانين الدولية ذات الصلة وقرارات مجلس الأمن. ونقترح تقديم ورقة عمل إلى المنتدى العالمي الخامس للمياه بهذا الشأن.

السادة أصحاب المعالي والسعادة
السادة الحضور
وسورية ترى بأن المياه هي حاجة اجتماعية أولاً ولا يمكن حرمان ذوي الدخل المحدود من الحصول عليها، لذلك تحتفظ سورية بحقها في دعم قطاع المياه والزراعة مع اعترافها بالأهمية الحيوية للمياه، كما ترى بأن تطوير إدارة الموارد المائية وحمايتها من التلوث وتطوير طرق استخدامها للأغراض المختلفة من المشكلات التي تتطلب تعاوناً مدروساً يحقق مصلحة الأطراف المعنية بشكل متوازن.
ونعلم بأن التحدي الكبير الذي ينتظرنا والذي يواجهنا حالياً في إدارة الموارد المائية هو كفاية واستدامة هذه الموارد في ضوء زيادة الطلب عليها والتغيرات المناخية، فنحن نعلم العلاقة الجدلية المعقدة بين استدامة الموارد المائية وإدارة الطلب عليها، فلا يمكن استدامة الموارد المائية من دون إدارة متكاملة صارمة لها وخاصة إذا كانت الموارد محدودة كما هي في الوطن العربي، ولا يمكن نجاح الإدارة المتكاملة للموارد المائية دون تنفيذ برنامجها بصرامة وخاصة:
- لمعرفة الموارد المائية المتاحة وبناء قاعدة بيانات للمعلومات المائية والمناخية.
- ورفع درجة تنظيم الموارد المائية (بناء سدود – تأهيل شبكات الري ومياه الشرب وترشيد استهلاك المياه ومنع تلوثها).
- اعتبار مياه الصرف الصحي والصناعي والزراعي مورداً مائياً إضافياً علينا معالجته وتأمين التمويل اللازم لبناء محطات المعالجة.
- تأهيل الكادر الوطني بشكل دائم.
إن كل ذلك يتطلب تضافر الجهود لتأمين التمويل اللازم عبر قروض من الصناديق العربية المالية العربية أو الأجنبية لتنفيذ المشاريع المائية العربية كافة.
ونحن في سوريا بدأنا بتنفيذ الإدارة المتكاملة للمياه وذلك من خلال:
١- إصدار التشريع المائي عام ٢٠٠٥ وتعليماته التنفيذية.
٢- البدء بإعادة هيكلية وزارة الري.
٣- إصدار نظام خاص لجمعيات مستخدمي المياه.
٤- زيادة بناء عدد السدود لرفع درجة تنظيم الموارد المائية.
٥- تنفيذ شبكات ري زراعي حديثة بأنابيب مضغوطة.

٦- إصدار مرسوم تشريعي لإحداث صندوق دعم الأخوة الفلاحين لاستخدام وسائل الري الحديثة.
٧- البدء ببناء قاعدة بيانات بالتعاون مع الدول المانحة ولا يزال العمل مستمراً.
لم يعد بالإمكان حسب اعتقادنا الحد من آثار التبدل المناخي الحاصل والذي سيحصل خلال العقود الثلاثة القادة ولكن بمقدورنا حماية مجتمعاتنا واقتصادياتنا من حدية تلك الآثار وذلك من خلال التخطيط لتهيئة وإعداد البنية التحتية والمحاصيل الزراعية لمواجهة التبدلات المناخية الحاصلة والعمل بإرادة قوية وبتضافر خبراتنا العربية المتوفرة والاهتمام بالبحوث التطبيقية للاستفادة من كل قطرة ماء وترشيد استهلاكها والبحث في تطوير أساليب الإنتاج الزراعي وزيادة الإنتاجية الزراعية في واحدة المساحة

السادة أصحاب المعالي والسعادة
السادة الحضور
لقد أنجزنا الكثير لشعوبنا وأمامنا الكثير لانجازه وشعوبنا تنتظر أفعالاً فلنعمل معاً ونفكر بعقل جماعي في إدارة مواردنا المائية و لأن تكون المياه عنصر محبة وخير ومودة متبادلة فيما بيننا وتحقيق أهدافنا وطموحاتنا التنموية الاقتصادية والاجتماعية لما فيه مصلحة بلادنا وشعوبنا.
أتمنى لاجتماعكم التوفيق والنجاح في تأسيس مجلس وزاري عربي للمياه ونعلمكم موافقتنا على إنشاء المجلس الوزاري العربي للمياه ونؤيد مقترح الأمانة العامة للجامعة العربية بأن تكون أمانته الفنية من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ومركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي (واللذين مقرهما دمشق)

وشكراً لإصغائكم

القاهرة في ٢٠٠٨/٧/١٦

وزير الري
الجمهورية العربية السورية
المهندس نادر البني

المراجع

أولاً: المراجع العربية

أ. المؤلفات

- (أبي عاد، ناجي وجرينون، ميشيل)، **النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط**، ترجمة: محمد النجار، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩.

- (إحسان، أكمل الدين)، **العلاقات العربية التركية من منظور تركي**، معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة ومركز الابحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية في أسطنبول، ١٩٩٣، ص٢٦٧.

- (ألن، جي. أ. وملاط، شبلي)، **المياه في الشرق الأوسط: إلماحات قانونية وسياسية واقتصادية**، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٧.

- (بكر، حسن)، **حروب المياه في الشرق الأوسط**، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ١٩٩٩.

- (بلال، مازن)، **المسألة الكردية: الوهم والحقيقة**، بيسان للنشر والإعلام، بيروت، ١٩٩٣.

- (البهلول، أيمن عبد الحميد)، **الأطماع الخارجية في المياه العربية- الحروب القادمة**، دار السوسن للنشر، دمشق ، ٢٠٠٠.

- (بيريز، شمعون)، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة: محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٤.

- (بيشيكجي، إسماعيل)، **كردستان مستعمرة دولية**، ترجمة زهير عبد الملك، دار APEC للطباعة والنشر، استكهولم، ١٩٨٩.

- (تاج الدين، احمد)، **الأكراد: تاريخ شعب وقضية وطن**، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠١.

- (التميمي، عبد المالك)، **المياه العربية: التحدي والاستجابة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩.

- (جرينون، ميشيل)، **النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط: الناس، النفط، التهديدات الأمنية**، ترجمة محمد نجار، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩.

- (جلود، ميثاق خير الله)، **العلاقات الخليجية -التركية منذ ١٩٧٣-١٩٩٠**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، الموصل، ٢٠٠٨.

- (جليل، جليلي وآخرون)، **الحركة الكردية في العصر الحديث**، ترجمة عبدي حاجي، دار الرازي، بيروت ١٩٩٢م.

- (جمالو، علي)، **ثرثرة فوق الفرات: النزاع على المياه في الشرق الأوسط**، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩٦.

- (الجميل، سيّار)، **العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧.

- (الجهماني، يوسف إبراهيم)، **ثرثرة فوق المياه: تركيا وسوريا والعراق**، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩.

- (الجهماني، يوسف)، **حزب الرفاه - نجم الدين ارياكان: الإسلام السياسي الجديد- الرهان على السلطة**، دار حوران، دمشق، ١٩٩٧.

- (حجو، عبد المقصود)، **المياه العربية وصراع الشرق الأوسط**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦.

- (خدام، منذر)، **الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١.

- (الداقوقي، إبراهيم)، **صورة العرب لدى الأتراك**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦.

- (درويش، هدى)، **الإسلاميون وتركيا العلمانية**، دار الآفاق العربية، القاهرة، ١٩٩٨.

- (درويش، هدى)، **العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدونمة وحتى نهاية القرن العشرين**، الجزء الثاني، دار القلم، دمشق، ٢٠٠٢.

- (دلي، خورشيد حسين)، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية** ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ١٩٩٩.

- (الربيعي، صاحب)، **أزمة حوضي دجلة والفرات وجدلية التنقض بين المياه والتصحر**، دار الحصاد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٩.

- (الربيعي، صاحب)، **القانون الدولي وأوجه الخلاف والاتفاق حول مياه الشرق الأوسط**، السويد، ٢٠٠١.

- (الربيعي، صاحب)، **مشاريع المياه في الشرق الأوسط**، دار الحصاد للنشر ، دمشق، ٢٠٠٣.

- (الربيعي، صاحب)، **ملف المياه والتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط**، مطبعة نيوبرس، بيروت، ٢٠٠٣.

- (رضا، رشيد وأخرون)، **الدولة والخلافة في الخطاب العربي إبان الثورة الكمالية في تركيا**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٦.

- (رضوان، وليد)، **العلاقات العربية التركية**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٦.

- (رضوان، وليد)، **مشكلة المياه بين سوريا وتركيا**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٦.

- (روبنس، فيليب)، **تركيا والشرق الأوسط**، ترجمة ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، قبرص، ١٩٩٣.

- (زهر الدين، رضا)، **التوسعية التركية في الوطن العربي وإيران**، منشورات سبورك، بيروت، ١٩٩٢.

- (الزين، مصطفى)، **أتاتورك وخلفاؤه**، دار الكلمة، بيروت، ١٩٨٢.

- (السباهي، زكريا)، **المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية**، دار طلاس، دمشق، ١٩٩٤.

- (السبعاوي، عوني عبد الرحمن)، إسرائيل ومشاريع المياه التركية : **مستقبل الجوار المائي العربي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٧.

- (سري الدين، عايدة علي)، **العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل**، دار الافاق الجديدة، بيروت، ٢٠٠٦.

- (سعيد، إبراهيم أحمد)، **استراتيجية الأمن المائي العربي: دراسة في الهيدروجغراسيا العربية والهيدروأوسطية**، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٢.

- (سعيد، رشدي)، **نهر النيل : نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل**، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٣.

- (السماك، محمد وآخرون)، **العرب والأتراك في عالم متغير: العلاقات العربية التركية: حاضرها ومستقبلها**، مركز الدراسات والتوثيق والنشر، بيروت، ١٩٩٣.

- (السمان، نبيل)، **المياه والسلام في الشرق الأوسط**، عمان، ١٩٩٦.

- (سيل، باتريك)، **الصراع على سوريا**: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥-١٩٥٨، ترجمة: سمير عبدة، دار طلاس للنشر، دمشق، ١٩٦٥.

- (شعبان، أحمد بهاء الدين)، **الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠٠٠: الابتزاز بأسلحة الدمار الشامل تحت رايات النظام العالمي الجديد**، دار سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٣.

- (صبحي، مجدي)، **مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات المتعددة الأطراف**، مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، ١٩٩٢.

- (عائب، حبيب)، **المياه في الشرق الأوسط**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ١٩٩٦.

- (عبد الرازق، عادل)، **بؤر التوتر والنزاع حول المياه في حوض النيل والعالم العربي والإستراتيجية المصرية للسياسة المائية في حوض النيل: دراسة تحليلية وقانونية في إطار العلاقات السياسية الدولية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٤.

- (عبد السلام، جعفر)، **مبادئ القانون الدولي العام**، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٨٦.

- (العضايلة، عادل محمد)، **الصراع على المياه في الشرق الأوسط: الحرب والسلام**، عمان، دار الشروق، ٢٠٠٥.

- (العلاف، إبراهيم خليل)، **سياسة تركيا الخارجية تجاه العراق بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، الموصل، ٢٠٠٩.

- (عيسى، حامد محمود)، **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٢م.

- (العيطة، أحمد عدنان)، **أزمة الإسكندرونة وعصبة الأمم**، الجمعية الجغرافية السورية، دمشق، ٢٠٠٠.

- (فودة عز الدين)، **مذكرات في القانون الدولي**، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٢.

- (فودة، عز الدين)، **محاضرات في القانون الدولي**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٦.

- (كرامر ، هانيتس)، **تركيا المتغيرة .. تبحث عن ثوب جديد**، ترجمة فاضل جنكر ، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠١.

- (الكيلاني، هيثم)، **تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، ١٩٩٦ .

- (المجذوب، محمد)، **القانون الدولي العام**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٤.

- (مجموعة من المؤلفين)، **الصراع حول المياه: الإرث المشترك للإنسانية**، ترجمة سعد الطويل ومصطفى مجدي الجمال، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٥.

- (المجيد، أحمد حسن)، **الأنهار الدولية بين القانون الدولي ونماذج التعاملات السياسية**، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، بغداد، ١٩٨٩.

- (محمد، داليا إسماعيل)، **المياه والعلاقات الدولية: دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٦.

- (محمد، صباح محمود وأبو سليم، وليد محمود)، **الأمن المائي العربي**، دار الكندي للنشر والتوزيع، إربد ، ١٩٩٨.

- (مخيمر ، سامر وحجازي، خالد)، **أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت،العدد(٢٠٩)عام ١٩٩٦.

- (مشهداني، عبد الكريم)، **العلمانية وآثارها على الأوضاع الإسلامية في تركيا**، منشورات المكتبة الدولية، الرياض، ١٩٨٣.

- (المصري، جورج)، **الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية** ، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، ١٩٩٦.

- (مصطفى، مأمون)، **مدخل إلى القانون الدولي العام**، عمان، دار روائع المجدلاوي، ٢٠٠٢.

- (مطر، جميل، هلال، علي الدين)، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١.

- (معوض، جلال عبد الله)، **قضايا العلاقات المصرية – التركية**، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠٠١.

- (معوض، جلال عبدالله)، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨.

- (معوض، جلال)، **المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج ، حتى لا تنشب حرب عربية – عربية أخرى**، مركز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٩٢.

- (معوض، جلال)، **مشكلة مياه الفرات: التطورات والجوانب الاقتصادية والسياسية والقانونية**، جامعة القاهرة، القاهرة، القاهرة، ١٩٩١.

- (المنصور، عبد العزيز شحادة)، **المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.

- (المومني، محمد أحمد)، **جيوبولوتيكا المياه: الأسس القانونية لتقاسم المياه المشتركة في الوطن العربي**، دار الكتاب الثقافي، ط١،إربد، ٢٠٠٥.

- (الناصري، خليل إبراهيم)، **التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية**، مطبعة الراية، بغداد، ١٩٩٠.

- (نور الدين، محمد)، **تركيا الجمهورية الحائرة : مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية**، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ١٩٩٨.

- (نور الدين ، محمد)، **تركيا: الصيغة والدور**، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ٢٠٠٨.

- (نور الدين، محمد وآخرون)، **العرب والأتراك في عالم متغير: الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية**، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٣.
- (هلال، رضا)، **السيف والهلال**: تركيا من أتاتورك إلى أربكان، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩.
- وزارة الخارجية العراقية ووزارة الري، **قسمة المياه في القانون الدولي: حقائق بشأن المياه المشتركة مع تركيا**، بغداد، ١٩٩٩.

٢. الدوريات والدراسات والمقالات

- الأحبابي، علي حصّين/ "البعد المائي للصراع في العلاقات الدولية"/ مجلة آراء حول الخليج/ العدد ٢٢/ يوليو ٢٠٠٦.
- الأطرش، محمد/ "المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي"/ مجلة المستقبل العربي/ العدد ٢١٠/ آب ١٩٩٩.
- الأصور، خالد محمد عبد الحليم/ "حقوق سوريا والعراق دولتي المصب مع تركيا دولة المنبع في التوزيع العادل لمياه نهري دجلة والفرات"/ منشور في/ **المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين**/ مركز دراسات المستقبل/ جامعة أسيوط/ ١٩٩٨.
- أوغلو، وحيد خلف/ "كلمة الافتتاح الثانية" منشور في/ **العلاقات العربية-التركية: حوار مستقبلي**/ مركز دراسات الوحدة العربية/ بيروت/ ١٩٩٥.
- أوكيار، عثمان/ "الخيارات العربية – التركية: الإرث التاريخي: الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك"/ مجلة المستقبل العربي/ العدد ١٨٥/ تموز-يوليو ١٩٩٤.
- باكير، علي حسن/ "نحو علاقات تركية خليجية إستراتيجية"/ مجلة آراء حول الخليج/ العدد ٤٩/ أكتوبر ٢٠٠٨.
- البابطين، عفراء أحمد/ "الشراكة الخليجية التركية: أسبابها وحدودها وتداعياتها السياسية"/ مجلة آراء حول الخليج/ العدد ٥٥/ أبريل ٢٠٠٩.

- باكير، علي حسين/ "التنافس التركي- الإيراني على النفوذ في المنطقة العربية"/ مجلة آراء حول الخليج/ العدد ٥٥/ أبريل ٢٠٠٩.

- باكير، علي حسين/ "نحو علاقات تركية – خليجية استراتيجية"/ مجلة آراء حول الخليج/ العدد ٤٩/ أكتوبر ٢٠٠٨.

- بايبس، دانيال/ "محور جديد : بروز الوفاق التركي – الإسرائيلي"/ مجلة البيان (لندن)/ عدد١٢٥/ مايو١٩٩٨م.

- بهنان، حنا عزو/ "قضية حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات العراقية- التركية"/ منشور في/ **مستقبل علاقات العراق ودول الجوار**/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل/ الموصل/ مايو ٢٠٠٩.

- جاسم، أفراح ناثر/ "العلاقات العراقية التركية في ضوء اتفاقية التعاون الأمني الاستراتيجي"/ منشور في/ **مستقبل علاقات العراق ودول الجوار**/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل/ الموصل/ مايو ٢٠٠٩.

- الجميل، سيار/ "الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك"/ منشور في/ **العلاقات العربية- التركية: حوار مستقبلي**/ مركز دراسات الوحدة العربية/ بيروت/ ١٩٩٥.

- الجهماني، يوسف إبراهيم/ "ثرثرة فوق المياه تركيا- سوريا- العراق- إسرائيل"/ مجلة الفكر السياسي (دمشق)/ العدد ٨/ شتاء ٢٠٠٠.

- حرج، ناجي علي/ "مشكلة المياه في العلاقات السورية التركية"/ مجلة دراسات استراتيجية (بغداد) / العدد ٥/ ١٩٩٨.

- حنفي، عبد العظيم محمود/ "العلاقات الأمريكية التركية"/ مجلة السياسة الدولية/ العدد١٥٣/ يوليو ٢٠٠٣.

- ديمتري، هاني عادل/ "معضلات سياسة تركيا الخارجية تجاه الأزمة العراقية"/ مجلة السياسة الدولية/ العدد ١٥٢/ ابريل ٢٠٠٣.

- الرفاعي، محمد منيب/ "المياه بين تركيا وسورية والعراق من وجهة نظر القانون الدولي"/ مجلة الفكر السياسي/ العددان التاسع والعاشر/ ربيع وصيف ٢٠٠٠.

- رميح، طلعت/ "مصطلح الشرق الأوسط: من التعبير الجغرافي إلى "البديل" للأمة العربية والإسلامية أيضاً"/ منشور في/ **مستقبل العالم الإسلامي.. تحديات في عالم متغير**/ الرياض/ ٢٠٠٥.

- السمان، أحمد/ "مستقبل العلاقات العربية – التركية بين المحدد الإسرائيلي والإتحاد الأوروبي"/ مجلة مختارات إسرائيلية/ عدد ١٢٢/ شباط ٢٠٠٥.

- السمان، نبيل/ "مشكلة المياه في سوريا"/ منشور في/ **مشكلة المياه في الشرق الأوسط**/ مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق/ بيروت/ ١٩٩٤.

- سرور، عبد الناصر محمد/ "التعاون (الإسرائيلي ، التركي) في السياسة المائية خلال عقد التسعينات"/ مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد السادس عشر/ العدد الأول/ يناير ٢٠٠٨.

- السّيد، محمد وهيّب/ "أزمة توزيع مياه دجلة والفرات... أزمة أطراف واتجاهات متعددة"/ مجلة المستقبل العربي/ العدد ٢٣١/ أيار ١٩٩٨.

- السيد، منير محمود/ "خيار السوق الشرق أوسطية: رؤية تقويمية"/ مجلة دراسات مستقبلية/ العدد ٩/ يناير ٢٠٠٤.

- الشرقاوي، باكينام/ "تركيا في الفكر السياسي المصري"/ منشور في/ **الفكر السياسي المصري المعاصر**/ القاهرة/ مركز البحوث والدراسات السياسية/ ٢٠٠٢.

- الشقاقي، خليل/ "أبعاد ومشكلات السياسة الأمنية التركية"/ مجلة السياسة الدولية/ العدد ٩٤/ أكتوبر ١٩٩٨.

- شكارة، أحمد عبد الرزاق/ "الفكر الإستراتيجي الأمريكي و الشرق الأوسط في النظام العالمي الجديد"/ مجلة المستقبل العربي/ العدد ١٧٠/ ١٩٩٣.

- صابر، فوزية/ "قراءة جيوسياسية للبعد الكردي بين العراق وتركيا"/ مجلة شؤون الأوسط/ العدد ١٢٢/ ربيع ٢٠٠٦.

- صالح، عبد الله/ "أبعاد الحملة التركية على الأكراد"/ مجلة السياسة الدولية/ العدد ١٢١/ يوليو ١٩٩٥م.

- صالح، عبد الله/ "الاتفاق التركي الإسرائيلي وعملية السلام"/ مجلة السياسة الدولية/ العدد ١٢٥/ يوليو ١٩٩٦.

- الطويل، رواء زكي/ "مستقبل العلاقات العراقية- التركية في ظل المصالح المشتركة/ منشور في/ **مستقبل علاقات العراق ودول الجوار**/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل/ الموصل/ مايو ٢٠٠٩.

- الطيران، أحمد محمد/ " قطرة الماء قد تحدد المصير "/ مجلة آراء حول الخليج/ العدد ٢٢/ يوليو ٢٠٠٦.

- عامر، صلاح الدين/ "اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية"/ مجلة السياسة الدولية/ العدد ١٥٨/ أكتوبر ٢٠٠٤.

- عبد الحليم، خالد عمر/ "العراق والأكراد وتركيا .. علاقات متشابكة تنتظر الحسم"/ مجلة السياسة الدولية/ العدد ١٧١/ ٢٠٠٨.

- عبد العزيز، هشام فوزي/ "دور التحالف التركي – الإسرائيلي في التصدي للنفوذ الإسلامي وعمليات الأكراد المسلحة في تركيا/ مجلة البصائر (جامعة البتراء الأردنية، عمان)/ المجلد ٤/ العدد٢/ أيلول ٢٠٠٠.

- عبد الفتاح، فكرت نامق/ "الخلاف المائي التركي- السوري العراقي: خلفياته وابعاده واحتمالاته المستقبلية"/ مجلة دراسات استراتيجية (بغداد)/ العدد ٥/ ١٩٩٨.

- عبدالفضيل، محمود/ "العرب والترتيبات الاقتصادية الجديدة: نظرة تقويمية"/ منشور في/ **مستقبل الترتيبات الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على النظام العربى: نظرة نقدية مقارنة/** سمعان بطرس فرج الله (إشراف)/ القاهرة/ معهد البحوث والدراسات العربية/ ١٩٩٨.

- عبد الفضيل، محمود/ "المشاريع والترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية: التصورات والمحاذير "/ مجلة المستقبل العربى/ العدد ١٧٩/ يناير ١٩٩٠.

- عبد الناصر، وليد/ "أكراد العراق وتأثير البيئتين الإقليمية والدولية"/ مجلة السياسة الدولية/ العدد ١٢٧/ يناير ١٩٩٧م.

- العجيلي، محمد صالح/ "تحليل جيوستراتيجي لمثلث قوى الجوار العربي تركيا وإيران وأثيوبيا"/ مجلة دراسات الشرق الأوسط/ العدد الثالث/ حزيران ١٩٩٧.
- عروسي، سهيل/ "الشرق الأوسط: دلالات ومفاهيم"/ مجلة الفكر السياسية/ العدد ٣٣/ ربيع ٢٠٠٩.
- العزاوي، وصال نجيب/ "أبعاد التعاون العسكري التركي – الإسرائيلي: دراسة في الدوافع والأهداف"/ مجلة دراسات إستراتيجية (بغداد)/ عدد٥/ ١٩٩٨م.
- العزاوي، دهام محمد/ "المسألة الكردية في العلاقات العراقية – التركية وأثرها في الأمن القومي العربي"/ مجلة شؤون عربية/ العدد ١٢٠/ مارس ٢٠٠٩.
- علي، عبد المنعم السيد/ "التكامل الاقتصادى العربى والنظام الشرق أوسطى: التناقض، والتداخل، البدائل"/ مجلة المستقبل العربى/ العدد ٢١٤/ ديسمبر ١٩٩٦.
- علي، عثمان/ "حزب العمال الكردستاني ومستقبل المسألة الكردية في تركيا"/ مجلة قراءات سياسية/ السنة الثالثة/ العدد الأول/ شتاء ١٩٩٣.
- القدوة، سري/ "الأمن المائي العربي... ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي"/ مجلة البيادر السياسي/ العدد ٨٨٤/ ٦ آب ٢٠٠٥.
- كورتينا، زلميس م. دومينجيز/ "الماء مورد حيوي ومصدر للنزاعات في مطلع الألفية الجديدة/ منشور في/ **الصراع حول المياه: الإرث المشترك للإنسانية**/ ترجمة: سعد الطويل ومصطفى مجدي الجمال/ مكتبة مدبولي/ القاهرة/ ٢٠٠٥.
- كركوتلي، جمال/ "الموقف التركي من الاحتلال الأمريكي للعراق"/ منشور في/ **مستقبل علاقات العراق ودول الجوار**/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل/ الموصل/ مايو ٢٠٠٩.
- كيوان، مأمون/ "الخلاف المائي التركي السوري العراقي، خلفياته وأبعاده واحتمالاته المستقبلية"/ مجلة شؤون عربية/ العدد ٨٧/ القاهرة ، ١٩٩٦.
- مبروك، شريف شعبان/ "نحو ترسيخ العلاقات الخليجية التركية"/ مجلة كلية الملك خالد العسكرية/ العدد ٩٥/ ديسمبر ٢٠٠٨.

– المجذوب، طارق/ "العلاقات العربية –التركية الراهنة"/ مجلة المستقبل العربي/ العدد ١٨٨/ اكتوبر ١٩٩٤.

– مجلة الباحث العربي/ "الحلقة النقاشية حول قضية نهر الفرات"/ العدد ٢٤/ يوليو–سبتمبر ١٩٩٠.

– مجلة المجلة/ "أزمة المياه بالسعودية: أراء وخبراء/ عدد ١٤٨٣/ ١٣ سبتمبر ٢٠٠٨.

– محمد، محمد عبد الله/ "تركيا– إيران ومواقع النفوذ الجديدة في الشرق الأوسط"/ مجلة آراء حول الخليج/ العدد ٥٥/ أبريل ٢٠٠٩.

– محمود، إيناس حمدي/ "التوتر في العلاقات التركية الأمريكية بسبب المسألة العراقية"/ مجلة الحرس الوطني/ العدد ٢٧٩/ أغسطس ٢٠٠٥.

– مرداد، جميل محمود/ "مشروع السلام التركي والعلاقات الخليجية التركية في ظل الاعتماد الدولي المتبادل"/ مجلة دراسات سعودية/ العدد السادس/ ١٩٩٢.

– مشعل، عبد الواحد/ "العلاقات العراقية– التركية ومدارتها المحلية والدولية"/ مجلة آراء حول الخليج/ العدد ٥٥/ ابريل ٢٠٠٩.

– معوض، جلال/ "تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات"/ مجلة المستقبل العربي/ السنة ١٥/ العدد١٦/ حزيران١٩٩٢.

– معوض، جلال/ "الشرق الأوسط، الدلالات والتطورات الجارية والمحتملة"/ مجلة شؤون عربية/ عدد ٨٠/ ديسمبر ١٩٩٤.

– معوض، جلال/ "العلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا"/ منشور في/ **علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافي في التسعينيات**/ نازلي معوض أحمد (إشراف)/ القاهرة/ مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة/ ١٩٩٩.

– المنصوري، فاطمة مسعود/ "تركيا والعرب.. ما أبعد اليوم عن الأمس"/ مجلة البينة الجديدة/ السنة الثالثة/ العدد ٧٣٠/ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨م.

– النجار، أحمد السيد/ "السودان بين الوحدة والتقسيم خيارات السياسة المائية المصرية"/ كراسات إستراتيجية/ العدد ١٤٢/ ٢٠٠٤.

– هاشم، نوار جليل/ "سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا، بعد إنشاء سد أليسو التركي على نهر دجلة"/ مجلة المستقبل العربي/ العدد ٣٥٩/ يناير ٢٠٠٩.

– ياسين، أروى/ "تركيا والعالم العربي: خطوات اولية نحو إعادة الاعتبار للعلاقات الاستراتيجية"/ مجلة آراء حول الخليج/ العدد٥٥/ أبريل ٢٠٠٩.

– ياسين، ملك/ "إختراقات الأمن المائي العربي"/ مجلة معلومات دولية/ العدد ٥٢/ ١٩٩٧.

– ياووز ، حاقان/ "العلاقات التركية الإسرائيلية من منظور الجدل بشأن الهوية التركية"/ مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت)/ العدد٣٣/ شتاء ١٩٩٨.

٣. الأطروحات والرسائل

– الضميري، عماد عبد الرحيم، **الدور التركي في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة** ، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠١.

– الكبابجي، محمد صلاح محمود، **العلاقات العراقية – التركية (١٩٩١-٢٠٠٠)**، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الاردنية، ٢٠٠٢.

٤. التقارير

– أبو طالب، حسن (محرر)/ **التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٢-٢٠٠٣): الأزمة العراقية الأمريكية**/ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية/ القاهرة/ ٢٠٠٤.

– أبو طالب، حسن (محرر)/ **التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٣-٢٠٠٤): العلاقات التركية العربية**/ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية/ القاهرة/ ٢٠٠٥.

٥. **المقابلات الخاصة**

- سعادة نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية السفير أحمد بن حلي/ مقابلة شخصية/ في مكتبه بمقر الجامعة القاهرة/ الأحد ١٤ يونيو ١٤٣٠ هـ الموافق ٧ سبتمبر ٢٠٠٩، الساعة ١,٤٥ ظهراً.

- سعادة مساعد الأمين العام لجامعة الدول العربية للشؤون الاقتصادية السفير الاستاذ الدكتور محمد بن إبراهيم التويجري/ مقابلة شخصية/ في مكتبه بمقر الجامعة القاهرة/ الأحد ١٤ يونيو ١٤٣٠ هـ الموافق ٧ سبتمبر ٢٠٠٩، الساعة ١١,٤٥ صباحاً.

- معالي وزير المياه والكهرباء السعودي المهندس عبد الله الحصين/ مقابلة شخصية/ الرياض/ الثلاثاء ٢ يناير ١٤٣٠ هـ الموافق ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٨ م، الساعة ١٢,٤٥ مساءً.

- اسماعيل بيك- مدير عام التخطيط بوزارة البيئه والغابات بتركيا/ مقابلة شخصية/ أنقره، وزارة البيئة والغابات/ ٤/١١/ ٢٠٠٨م.الساعة الواحدة ظهرا.

- برلمانيين أتراك برئاسة(البروفسور/عرفان قوندوز)مستشار الرئيس التركي وعضو برلماني عن حزب العدالة والتنمية/ مقابلة شخصية/ أنقرة، داخل البرلمان التركي/ ٤ نوفمبر ٢٠٠٨م، الساعة الثانية ظهرا.

- معالي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي الدكتور إكمال الدين أوغلو/ مقابلة شخصية/ بمكتبه بجده، بتاريخ ١٤/٥/١٤٣٠هـ الموافق ٩/مايو / ٢٠٠٩ م، الساعة الواحدة بعد الظهر.

٦. **الصحف**

- صحيفة السفير اللبنانية، ٢٥/٤/١٩٩٦.
- صحيفة البعث السورية، ٢٤/٦/١٩٩٦.
- صحيفة الرأي الأردنية، ١١/ ٤/ ٢٠٠٢.
- صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٤ /١/ ٢٠٠٣.
- صحيفة اليوم السعودية، ٢٧/٥/٢٠٠٤.
- صحيفة الوطن العُمانية، ١٢ /١٢/ ٢٠٠٤.
- صحيفة الثورة السورية، ٢٣/١٢/٢٠٠٤.
- صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ١١ /٥/ ٢٠٠٥.

- صحيفة اليوم السعودية، ٧/٨/٢٠٠٥.
- صحيفة اليوم السعودية، ٧/٨/٢٠٠٥.
- صحيفة الحياة السعودية، ٢٧/١٠/٢٠٠٥.
- صحيفة الجمهورية المصرية، ٢٤ /٣/ ٢٠٠٧.
- صحيفة الثورة السورية، ٢٥/٣/٢٠٠٧.
- صحيفة الثورة السورية، ٢٥/٣/٢٠٠٧.
- صحيفة الثورة السورية، ١٨/٧/٢٠٠٧.
- صحيفة الأخبار اللبنانية، ٦ /٩/ ٢٠٠٧ .
- صحيفة البعث السورية، ١٨/١٠/٢٠٠٧.
- صحيفة تشرين السورية، ١٨/١٠/٢٠٠٧.
- صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٢٠/١٠/٢٠٠٧.
- صحيفة السفير اللبنانية، ٢٠/١٠/٢٠٠٧.
- صحيفة الثورة السورية، ١١/١/٢٠٠٨.
- صحيفة الوطن السعودية، ١٦ /١/ ٢٠٠٨.
- صحيفة الخليج الإماراتية، ٢٣/٢/٢٠٠٨
- صحيفة اليوم السعودية، ٢٩/٢/٢٠٠٨.
- صحيفة اليوم السعودية، ٢٩/٢/٢٠٠٨.
- صحيفة الرياض السعودية، ١/٣/٢٠٠٨.
- صحيفة الصباح اللبنانية، ١٤/٣/٢٠٠٨.
- صحيفة الوسط البحرينية، ١٤/٦/ ٢٠٠٨م.
- صحيفة القدس الفلسطينية، ٢٢ /٧/ ٢٠٠٨.
- صحيفة الرياض السعودية، ٣١ /٧/ ٢٠٠٨.
- صحيفة الجريدة الكويتية، ١٨/٩/٢٠٠٨.
- صحيفة الشرق الأوسط/ لندن ، ٢/١٢/ ٢٠٠٨م.
- صحيفة الرياض السعودية، ٢٦ /١/ ٢٠٠٩.
- صحيفة تشرين السورية، ١٨/٣/٢٠٠٩.
- صحيفة الرياض السعودية، ٢٥/٣/٢٠٠٩.
- وكالة الأنباء السورية، ١٤/٥/٢٠٠٩.
- صحيفة الأهرام المصرية، ١٨/٥/٢٠٠٩.

- صحيفة الوطن السورية، ٢٠٠٩/٥/٢٥.
- صحيفة الاتحاد الكردية، ٢٠٠٩/٦/١١.
- صحيفة الرياض السعودية، ٢١ /٦/ ٢٠٠٩.
- صحيفة الرياض السعودية، ٢٠٠٩/٩/٤.
- صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٢٠٠٩/٩/٢٩.
- صحيفة الحياة، لندن، ٢٠٠٩/١٠/٢.
- صحيفة الاتحاد الإماراتية، ٢٠٠٩/١٠/٧.
- صحيفة اليوم السابع المصرية، ٢٠٠٩/١٠/٨.
- صحيفة البعث السورية، ٢٠٠٩/١٠/١٥.
- صحيفة الحياة، لندن، ٢٠٠٩/١٠/١٥.
- صحيفة الرياض السعودية، ٢٠٠٩/١٠/١٦.

٧. المواقع الإلكترونية

- أبو حمود، تميم، **اجتماع أنطاليا المائي ينجح بإسقاط سيناريوهات حروب المياه وتحويلها "جسورا للمحبة والتعاون**، موقع سيريا نيوز على الإنترنت، ٢٠٠٧/٣/٢٤:

http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=50744

- **إسرائيل وملف الأمن المائي العربي**، موقع إسلام أون لاين على الإنترنت، ٢٠٠٠/٢/٢٦:

- http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa26-2-00/namaa3.asp

- البركاتي، علاء محمد عون، "تأثير محطات التحليه على إحدى المناطق الحساسة بيئياً الواقعة على الساحل الشرقي للبحر الأحمر(لاجون الشعيبية)"، عمادة البحث العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز، جدة، عام ١٤٢٦هـ، ملخص مضاف٣٠ أبريل ٢٠٠٨ على الرابط: ***www.kau.edu.sa/show-***

- الحاروني، علي، **العلاقات الخليجية التركية.. بين دواعي التوثيق ومعوقات التفعيل**، مركز الإمارات للدراسات والإعلام، ١٥ فبراير ٢٠٠٩:

http://www.emasc.com/content.asp?contentid=18078

- حسن، مرتضى جمعة، **موارد المياه والسياسة والصراعات الدولية**، مجلة المياه، أغسطس ٢٠٠٦، موقع المجلة على شبكة الإنترنت:

http://www.almyah.com/myah/modules.php?name=News&file=article&sid=93

- حمو، طارق، **تركيا والكرد: حرب المائة عام تبدأ من كركوك**، مجلة الحوار المتمدن، العدد ١٧٩٦، ٢٠٠٧/١/١٥، موقع المجلة على الإنترنت:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=85991

- خضر، عماد، **تركيا والمنطقة العربية.. نظرة تاريخية**، مجلة العصر، سبتمبر ٢٠٠٦، موقع المجلة على الانترنت: ***www.alasr.ws*** .

- دونكرس، هينك، "**الماء ... النفط الأبيض**"، ترجمة بيوار خنسي، صحيفة صوت العراق الإلكترونية، ٣٠ مارس ٢٠٠٥:

http://www.sotaliraq.com/articles-iraq/nieuws.php?id=4297.

- الربيعي، صاحب، **مقترحات لإنهاء أزمة المياه مع تركيا**، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٢٧٤٢، ٢٠٠٩/٨/١٨، موقع المجلة على الإنترنت:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=181630

- شلبي، مغاوري، **تدويل المياه وخلط الماء بالسياسة**، موقع إسلام أون لاين على الإنترنت:

http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa19-2-00/namaa.asp

- شلبي، مغاوري، **الجامعة العربية وسحابة القمة العربية الممطرة**، موقع إسلام اون لاين على الانترنت:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout&cid=1178193443075

- **الصراع على مصادر المياه يشتعل في آسيا**، مجلة العصر، ٢٠٠٦/٨/٢٣:

http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=8133

- صحيفة تايم تورك على الإنترنت:

http://ar.timeturk.com/news_detail.php?id=17528

- عرفة، محمد جمال، **تركيا تقود القاطرة العربية لعرقلة ضرب العراق**، موقع الإسلام أون لاين على شبكة الإنترنت ٢٠٠٣/١/٨ : ***www.islamonline.net.***

- العلاف، إبراهيم، **حرب السدود على نهري دجلة والفرات**، موقع الصحفي عمر المنصوري على الانترنت: ١٦ يونيو ٢٠٠٩، على الرابط التالي:

http://www.omaralmansoury.com/index.php?option=com_content&view=article&id=379:2009-06-16-09-02-36&catid=29:2009-03-14-03-52-03&Itemid=257

– غزالي، عبد الحليم، ثورة الاعتدال الصامتة تهزم العلمانية الصاخبة في تركيا، موقع اسلام اون لاين على الانترنت: *www.islamonline.net*

– العزاوي، دهام، **تركيا وخيارات المواجهة مع حزب العمال الكردستاني**، المعرفة: تحليلات سياسية، موقع قناة الجزيرة على الإنترنت، ٢٠/٦/٢٠٠٧:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1EC794B8-DDED-4321-BB40-0B02464E9660.htm

– فايز سارة، **سوريا وتركيا .. نموذج جديد لعلاقات الجوار**، موقع الإسلام أون لاين على شبكة الإنترنت ، ٥/١١/٢٠٠٠.

– نيوف، حيان، مشكلة المياه السورية التركية، تحليلات سياسية، موقع إيلاف الإلكتروني، ١٧/١٠/٢٠٠٤:

http://www.elaph.com/Politics/2004/10/16447.htm?sectionarchive=Politics

– موسى، عبد الله، "**دور المياه في نشوء الحضارات**"، مجلة النبأ، العدد ٥٣، يناير ٢٠٠١، موقع المجلة على الإنترنت: *http://annabaa.org/nba53/almiah.htm.*

– نافع، بشير، **السياسة الخارجية التركية وأسئلة ما بعد الحرب على غزة**، مركز الجزيرة للدراسات، موقع قناة الجزيرة على الإنترنت، ٩/٤/٢٠٠٩:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E51978FE-8E56-4D5D-B8BC-5F7585EBA4E2.htm

– هيئة الإذاعة البريطانية (**BBC**) على الإنترنت، ٩ فبراير ٢٠٠٨:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_7236000/7236179.stm

– الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، العلاقات المصرية التركية:

http://www.sis.gov.eg/Ar/LastPage.aspx?Category_ID=248

– وكالة أنباء أصوات العراق: *http://ar.aswataliraq.info/?p=175347*

- *http://www.todayszaman.com/tz-web/arsiv.do*

– في حديث رقمي وزير المياه والكهرباء السعودي (معالي م. عبدالله الحصين) في ضيافة "الرياض": العدد (١٤٥٩٦) الثلاثاء ١٠- ٦ – ٢٠٠٨ WWW.Alriyadh.com/2008/06/10/artical349506.html

ثانياً: المراجع الأجنبية

A) Books

- Ahmad, Feroz, **The Turkish experiment in democracy, 1950-1975**, Boulder, Colo.: Westview Press, for the Royal Institute of International Affairs, London, 1977.

- Allan, Tony., **Middle East Water Question : Hydropolitics and the Global Economy**., London, , GBR: I. B. Tauris & Company, Limited, 2002.

- Annin, Peter., **Great Lakes Water Wars. Washington**, DC, USA: Island Press, 2006.

- Ayoob, Mohammed, **The many faces of political Islam : religion and politics in the Muslim world**, Ann Arbor : University of Michigan Press, 2008.

- Benvinisti, Benvinisti, Eyal., **Sharing Freshwater**, Port Chester, NY, USA: Cambridge University Press, 2002.

- Bilgin, Pinar., **Regional security in the Middle East: a critical perspective**, London: Routledge, 2005.

- Bill Park., **Turkey's policy towards northern Iraq: problems and perspectives**, NewYork: International Institute for Strategic Studies, 2005.

- Birand, Mehmet Ali., **The general's coup in Turkey : an inside story of 12 September 1980**, London ; Washington : Brassey's Defence Publishers, 1987 .

- Brooks, David B.(Editor). **Water Balances in the Eastern Mediterranean.** Ottawa, ON, CAN: IDRC Books, 2000.

- Brooks, David B., **Water balances in the Eastern Mediterranean**, Ottawa: International Development Research Centre, 2000.

- Bruch, Carl(Editor), **Public Participation in the Governance of International Freshwater Resources**. Tokyo, JPN: United Nations University Press, 2005.

- Danchev, Alex., and MacMillan, John., **The Iraq War and democratic politics**, London: Routledge, 2005.

- Dodd, C H, **Democracy and development in Turkey**, Beverley, N. Humberside : Eothen Press, 1979.

- Durrani, Shiraz., **Information and liberation : writings on the politics of information and librarianship**, Duluth, Minn. : Library Juice Press, 2008.

- Faroqhi, Suraiya., **Approaching Ottoman History : An Introduction to the Sources.** Port Chester, NY, USA: Cambridge University Press, 2000.

- Faucompret, Erik., **Turkish accession to the EU: satisfying the Copenhagen criteria**, London: Routledge, 2008.

- Freely, John., **The western shores of Turkey : discovering the Aegean and Mediterranean Coasts**, London : Tauris Parke, 2004.

- Güney, Nursin Atesoglu., **Contentious issues of security and the future of Turkey**, Aldershot: Ashgate, 2007.

- Gunter, Michael M., (1999), **The Kurdish predicament in Iraq: a political analysis**, New York : St. Martin's Press, 1999.

- Hale, William M., **Turkey, the US and Iraq**, London: Saqi, 2007.

- Hanqin, Xue., **Transboundary Damage in International Law**, West Nyack, NY, USA: Cambridge University Press, 2003.

- Heper, Metin, **Political leaders and democracy in Turkey**, Lanham, Md., Lexington Books, 2002.

- Hinnebusch, Raymond A., **The international politics of the Middle East, Manchester: Manchester Univ Press**, 2003.

- Ibrahim, Ferhad., **The Kurdish conflict in Turkey : obstacles and chances for peace and democracy**, New York: St. Martin's Press, 2000.

- Kliot, Nurit., **Water Resources and Conflict in the Middle East**, London: Routledge, 1993.

- Larrabee, F Stephen., **Turkish foreign policy in an age of uncertainty**, Santa Monica, CA : Rand, 2003.

- Mannes, Aaron., **Profiles in terror: the guide to Middle East terrorist organizations**, Lanham, Md. Rowman & Littlefield Publishers, 2004 .

- Marcus, Aliza., **Blood and belief: the PKK and the Kurdish fight for independence**, New York: New York Univ Press, 2007.

- Martin, Lenore G., **The future of Turkish foreign policy**, Cambridge, Mass, MIT Press, 2004.

- Nachmani, Amikam, Israel, **Turkey and GreeceUneasy Relations in the East Mediterranean**, London, Routledge, 1987.

- Romano, David., **The Kurdish nationalist movement : opportunity, mobilization, and identity**, Cambridge: Cambridge Univ. Press, 2006.

- Rubin, Barry M., and Heper, Metin., **Political parties in Turkey**, London, Routledge, 2002.

- Rubin, Barry M., **Turkey in world politics: an emerging multiregional power**, Colorado: Lynne Rienner Publishers, 2001.

- Salman, Salman M. A., **Human Right to Water : Legal and Policy Dimensions**. Washington, DC, USA: World Bank Publications, 2004.

- Sayarı , Sabri, **Politics, parties and elections in Turkey**, Boulder, Colo. [u.a.] Rienner 2002.

- Selby, Jan., **Water, Power and Politics in the Middle East : The Other Israel-Palestine Conflict**, I. B. Tauris & Company Limited, 2004.

- Sherman, Martin., **Politics of Water in the Middle East,** New York, NY USA: Palgrave Publishers, 1999.

- Sofer, Arnon., **Rivers of fire : the conflict over water in the Middle East**, Lanham Rowman & Littlefield, 1999.

- **The 2nd UN World Water Development Report**: 'Water, a shared responsibility', March 2006.

- Vakfi, Ortadogu ve Balkan Íncelemeleri., **Studies on Turkish-Arab relations,** Istanbul : Foundation for Studies on Turkish-Arab Relations, 1999.

- World Bank Staff(CB)., **Water Resources Sector Strategy : Strategic Directions for World Bank Engagement**, Washington, DC, USA: World Bank Publications, 2004.

- Yesilbursa, Behcet Kemal, **The Baghdad PactAnglo-American Defence Policies in the Middle East, 1950-59**, London: Routledge, 2004.

B) Periodical

- Haftendorn, Helga, (2000) "Water and international conflict", Third World Quarterly; Vol. 21 Issue 1.

- Akyol, Mustafa, The Plot Against Turkey,. Newsweek (Atlantic Edition), 7/21/2008, Vol. 152 Issue 3, p17.

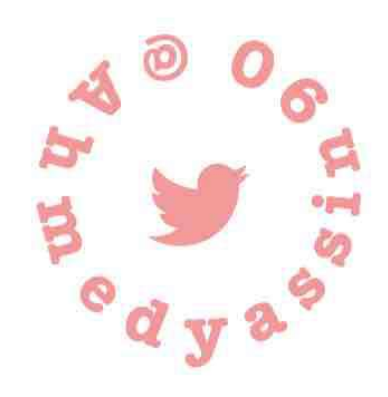
C) Thesis

- Vukovic, Milovan, **Environment, security, and international relations: Theory and practice of conflict and cooperation over international water resources**, Ph.D., University of Idaho, 2003.

- Yetim, Muserref, **A bargaining framework for explaining international water rights conflicts: The case of the Euphrates and Tigris**, Ph.D., The University of Texas at Austin, 2006.

فهرس أبجدي

الفهرس


@Ahmedyassin90



أزمة المياه ومستقبل العلاقات العربية-التركية بعد وصول الحركة الإسلامية إلى السلطة في تركيا

إعداد
الدكتور / مشعل بن عبد الرحمن المويشير

